

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الموشح

على كافية ابن الحاجب في علم الإعراب

المسمى بالخفي

مكافأة مؤلفة وجزاه خيراً

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين^(١)

وأحمد^(٢) كما^(٣) يستحق أن يحمد، وأصلي على رسوله المصطفى محمد، وآله الطيبين الطاهرين المبجلين، وأصحابه الكرام الغر^(٤) المحجلين .

١- أعلم أن طالب العلم لا بد له من معرفة ثلاثة أمور: حد العلم، وغايته، وموضوعه، أما حد النحو: فهو القواعد الكلية المتوصل بها إلى معرفة الجزئيات ليعرف بها أحوال الكلام، إعرابا وبناء، وغايته معرفة كلام العرب، وموضوعه الكلمة والكلام. ثم والله أعلم وأحكم .

٢- قوله: (وأحمد) عطف على متعلق الباء في «بسم الله» فيكون التقدير أبتدئ باسم الله تعالى وأستعين وأحمد، ولا توجد الواو في بعض النسخ، فعلى وجودها لا يتعلق الجار بالحمد بناءً على الظاهر، وهو أن ما بعد جرف العطف لا يعمل فيما قبله، وعلى عدمها إن لم يقدر عامل كان متعلقا به، وإن قدر كان متعلقا بذلك المتعلق، والباء في بسم الله للاستعانة، والاستعانة أي باسم الله متركا، فيكون الواو إما عاطفة على متعلق الباء للمضارع، أو يكون واو الحال: إما على تقدير المبتدأ كما قرره الشارح في قوله: ولها في مفارق الرأس طيبا أي: باسم الله أبتدئ وأنا أحمد الله، وأما على لغة من يلحقها بالمضارع المثبت، مثل: وقمت وأصبك وجهه، تمت. قال الشريف: هذا الكاف في محل النصب بأنه مفعول مطلق، أي: أحمدته حمداً مثل حمدي يستحق الله تعالى أن يحمد كذلك الحمد، أو حمداً يستحق ذلك الحمد أن يحمد الله تعالى به، وأن يحمد مفعول يستحق وإن قدر يستحقه كان بدلا اشتمالاً من الضمير المنصوب واحتيج إلى زيادة التقدير، تمت شريف .

٣- الكاف في كما بمعنى المثل، وهما موصولة، صلته: «يستحق مع فاعله» وهو ضمير يعود إلى الله تعالى، والعائد المفعول محذوف، أو تكون موصوفة وما بعده صفة له، وعلى التقديرين يكون تقدير الكلام: وأحمد الله حمداً مثل حمدي يستحقه، وأن يحمد في صورتين يكون بدلا من الضمير المنصوب بدلا المظهر من المضمرة، ويمكن أن يقال: فاعل يستحق في التقديرين ضمير يرجع إلى «ما»، ومفعوله يعود إلى الله تعالى، تقدير الكلام: أحمد الله تعالى حمداً مثل حمدي يستحق الله ذلك الحمد، ولا يخفى أنه لا يخلو الكلام من التجوز؛ لأنه جعل الحمد مستحقاً وهو مستحق تمت. وأن يحمد حينئذ يكون مرفوعاً بالبدلية أيضاً، ولو قيل ذكر «أن يحمد» هنا من قبيل وضع المظهر موضع المضمرة لم يكن بعيداً، وجاز أن تكون «ما» مصدرية، تقديره وأحمدته حمداً استحقاق ذلك الحمد كاستحقاق الله ذلك الحمد، تمت. (س) والله أعلم

[الكلمة]

(الكلمة^(٣)) أي: التي وضعت في اصطلاح النحاة، فإنها^(٤) تطلق على معانٍ آخر، كالكلام، قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة: من الآية ٤٠)، وقال عليه السلام ((الكلمة الطيبة صدقة))، والقصيدة، والشهادة، والفعل وحده^(٥)،

والغرض من ذلك إما موافقة السجع، أو ليقع الاستحقاق على صريح الحمد، لا على ما هو كناية عنه، تمت.

١- قوله وآله أصله أهله بذليل تُصَغِّرُ آلَ عَلَى أَهْلٍ تمت .

٢- الغر البياض في الوجه، والتحميل البياض في قوائم الفرس، نظرا إلى قوله ﷺ ((تبعث هذه الأمة غرا محجلين من آثار الوضوء تمت .

٣- اللام في الكلمة لماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة، بل ذلك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَكَلُوهُ الذَّقْبُ﴾ (يوسف: من الآية ١٧) ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا، ومثله قوله: «ادخل السوق، واشتر اللحم، وكل الخير»، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة؛ إذ لا دلالة فيه على الكثرة، تمت. رضي والله سبحانه أعلم .

٤- إلغاء للتعليل تمت. ورود إلغاء للتعليل قليل، وهو في كلام الشارح كثير، تمت. منقح والله أعلم

٥- وليس هذه التي قصدوا إنما القصد الكلمة التي في اصطلاح المنطقيين لا هذه، تمت. إذ يسمون الفعل كلمة، والحرف أداة والاسم كالنحاة تمت .

واللام فيها لتعيين الماهية^(١)، مثل: قولك «الرجل خير من المرأة» فإنها تكون لمعان آخر كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(لفظ) ^(٢) حقيقة أو تقديرًا، ^(٣) واللفظ: صوت يعتمد ^(٤) على المخارج من حرف فصاعدا، مهما كان أو مستعملا.

وقيل: في الأصل الرئي ^(١) فسمي به الصوت المذكور؛ ^(٢) لحصوله بسبب رمي الهوى، تسمية له باسم سببه، وإيثاره على اللفظة لوقوعه على كل ملفوظ حرفا كان

١- أي للجنس، فإن قيل: إذا قلنا: «رجل» علم الماهية، فلا حاجة إلى اللام؟ قلنا: «رجل» يحتمل أن يراد به فرد من أفرادها، وأن يراد به الماهية من غير نظر إلى الأفراد، فإذا أدخلنا اللام لتعيين الماهية رفع الاحتمال الآخر، فإن قيل: إن أريد برجل فرد فقد أريد الماهية؛ لأن الفرد عبارة عن الماهية مع مشخصاته؟ قلنا الماهية من حيث هي لها اعتبار، والماهية المقيد بقيد الشخص الموجود لها اعتبار آخر، فإذا أدخلت اللام لتعيين الماهية تعين أن المراد هو الأول لا الثاني، ويمكن أن تكون للجنس، ولا منافاة بين الجنس وبين التاء التي للوحدة الجنسية، وأيضاً إذا كان المراد فرداً فهم الماهية بالتضمن، بخلاف اللام فإنها تعين الماهية فقط . * المراد بقوله الماهية أي: الحقيقة المركبة منها الذات الداخلة عليها «ال» مثل: «الرجل خير من المرأة» أي: حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة تمت .

٢- اللفظ خاص بما يخرج من الفم، فلا يقال: لفظ الله كما يقال كلام الله تمت رضي. (اللفظ) هو النطق المعتمد على مقاطع الفم، فالنطق اللغوي أحص من الصوت؛ لأن الصوت يكون من حي وغيره، والنطق لا يكون إلا من حي، واللفظ أحص من النطق؛ لأنه لا يكون إلا من إنسان تمت ش.

٣- قوله: حقيقة أو تقديرًا، ينصبان على المصدرية أي: الكلمة ما يتلفظ بها لفظاً حقيقة أو تقديرًا تمت .

٤- قوله: يعتمد على المخارج، أقول: الاعتماد صفة للجسم به يميل إلى مكانه، وفي قوله: على المخارج نظراً لأن الاعتماد على جميع المخارج ليس بشرط، فذكر المخارج بلفظ الجمع ليس بجيد؛ لأنه يقتضي أن يكون الصوت المعتمد على مخرج واحد غير لفظ، إلا أن يقدر مضاف وهو: أحد المخارج، وفيه أيضاً نظراً للإضمار في التعريف، تمت فقط. أي: جنس المخارج تمت س. لكن الجمع المطلق باللام حكمه حكم المفرد تمت.

أو أكثر، وكون^(٣) حق اللفظة عدم وقوعها إلا على^(٤) حرف واحد، وهو مصدر واقع موقع المفعول.

(وضع) الوضع^(٥) تخصيص شيء لآخر؛ ليفهم الثاني عند إطلاق^(٦) الأول أو تخيله، واللفظ جنس قريب^(١) للكلمة^(٢) فلا يكثرز به؛ إذ ذكر الجنس لتعيين الذات^(٣)

١- يقال: أكلت الثمرة ولفظت النواة، أي: رميتها، والدوال الأربع وهي: الخطوط، والعقود، والنصب، والإشارة، غير داخلية في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها. ولم يقل «لفظة»؛ لأنه لم يقصد الوحدة، والمطابقة غير لازمة؛ لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أحصر، تمت جامي بلفظه. وسميت دوالاً؛ لأن الخط يدل على كاتب، والمنصوب يدل على ناصب، والإشارة على مشير، والعقد على عاقد، تمت والله أعلم.

٢- والصوت أجمل من النطق؛ لأنه لا يكون إلا من إنسان، تمت.

٣- أعلم أن للشارح قاعدة وهي: إذا ذكر «الكون» مع اللام وقال: لكونه مثلاً فهي علة أخرى، وإن أتى بالكون مجرداً عن اللام فهي علة واحدة، فتأمل تمت والله أعلم.

٤- هذا القول غير مستقيم؛ إذ يقال: للكلمة لفظ، والصواب ما اعتذر به الرضي: إن قيل لم لا يقال: الكلمة اللفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنث؛ والجواب أنه لا يجب توافقهما إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: «هند حسنة» أو ما في حكمه من المنسوب، أما في الجوامد نحو: «هذه النار مكان طيب»، وكذا قولك: «رجل صوم، ورجلان صوم» فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، تمت. نجم الدين. ولو قيل: «لفظ» أحصر من «لفظة» مع إفادته إفادتها لكان أولى، تمت والله أعلم.

٥- الوضع هو جعل اللفظ لمعنا من المعاني مع قصد أن يصير متواطفاً عليه بين قوم، تمت. نجم الدين الرضي تمت.

٦- قوله عند إطلاق الأول عليه: كما إذا بلفظ بسـزيد مثلاً، والأظهر أن يقال: «عند إدراك الأول»؛ لكونه أحصر وأشمل، لشموله جميع أقسام الألفاظ والدوال الأربع وتخيله، كما إذا تخيل لفظ «زيد»، تمت ش والله أعلم.

وقيل قوله: «لفظ وضع» تعريف لها بشيئين من اللفظ والموضوع؛ إذ كل منهما أعم من الآخر من وجه^(٤)، وبمجموعهما خاصة^(٥) لها يحتز بكل عما يتناوله الآخر من غيره^(٦)، فيحتز باللفظ عن الإشارة، والكتابة^(٧)، والعقد^(٨)، والنصب^(٩)، إذ كل منها موضوع لمعنى، وبالموضوع عن المهملات، وعمّادلّ بالطبع، كـ«آح» للمتألم

١- قيل: هذا إذا جعل دلالة الكلام عقليه؛ وإلا فاللفظ الموضوع هو القريب، وفيه أن الدلالة مشتركة على ذلك التقدير. فالقريب هو اللفظ الدال، ويمكن أن كونه قريبا لا ينافي كون ما دونه أقرب منه، تمت ش

٢- إن قيل: كون الجنس لتقييد الذوات لا تنافي الاحتراز به، قلنا: إذا كان علة ذكر الجنس لتقييد الذوات فلا يجوز أن يكون ذكره لأن يحتز به، بناءً على أن الشيء الواحد لا يكون معللا بعلمتين تمت .

٣- ولذا ورد اللفظ دون الصوت مع أنه جنس أيضاً؛ لأنه جنس بعيد؛ كونه أعم من اللفظ تمت .

٤- يعني أن اللفظ والوضع يوجدان معاً، كـ«زيد»، ويوجد أحدهما بدون الآخر، كـ«ديز»، وكالدوال الأربع، تمت والله أعلم

٥- أي خاصة مركبة، كـ«الطائر الولود» بالنظر إلى الخفاش تمت .

٦- الضمير يعود إلى لفظ «كل»، وهو في الأصل لما يضاف إليه تمت .

٧- لأنه دال أيضاً على معنى، كحيوة المتكلم به، ولكن عقلا لا وضعاً، تمت نجم والله أعلم .

٨- «العقد» الحساب الهندي، وهو عقد الحساب بالأصابع، و«النصب» ما ينصب في المفاوز لتعرف الطريق تمت .

٩- هما على وزن فلس، أما «العقد» فللأصابع عند المبايعات ذكره ش . وأما «النصب» فمصدر بمعنى المفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ (المعارج: من الآية ٤٣)، وكثيراً ما يطلق على الغرض المنصوب للرمي، وفي رواية النُّصَبُ والعُقْدُ بضم فاءيهما وفتح عينييهما، على الجمع لعقده ونصبه، وهو ما يوضع بين الحدود في الضياع تمت متضح والله أعلم .

«وأح» من ذي السبعال، والمحرف^(١) عند من أراد الوضع الأول^(٢)، والكلام عند من جعل^(٣) دلالاته عقلية^(٤).

وهو إما لغوي^(٥) أو شرعي أو عرفي أو اصطلاحى، وإيثاره على الدلالة لكونه أخص؛ إذ كل موضوع دال ولا ينعكس^(٦)، فلو قيل «دال»: لاحتاج إلى قوله: بالوضع.

١- قوله (والمحرف) الظاهر أن المحرف خارج مطلقاً؛ لأن فهم المعنى على توهم أنه المحرف منه ولا وضع هنالك أصلاً، تمت ش والمحرف هو ما غيره إلى معنا آخر من لا يعتد بلغته، تمت منقح وأهل المعاني تمت

* هذا الكلام هو المختار؛ لأن الدلالة بالوضع في المفردات، لكن الصحيح أن المحرف والكلام موضوعان لوضع أصليهما، بخلافه للشارح تمت منقح. قوله: (والمحرف) عند من أراد الوضع الأول، وأما من أراد مطلق الوضع فالمحرف موضوع كوضع المحرف منه، فإنه لفظ وضع لمعنى مفرد مهمل، والفرق بين المحرف والمهمل أن المحرف هو ماله أصل، والمهمل بخلافه تمت. كـ«دبر»، ونحو «كادث»، ومادث» تمت

٢- فإن قيل: إذا أريد الوضع الأول خرج المجاز، فلا يكون كلمة بالقياس إلى معناه المجازي؟ وكذا إذا قيل لا وضع في المجاز أصلاً؟ قلت: اللفظ إذا وضع لمعنا مفرد كلمة، سوى كان مستعملاً في ذلك المعنى وغيره، أو غير مستعمل في شيء منها، وأما من قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع؛ فله أن يقول: المراد أن للوضع مدخلا في الدلالة، فلا يرد إشكال تمت ش والله أعلم.

٣- وهم أهل المعاني والبيان؛ لأنهم يقولون: إن العرب لم تضع المركب، ألا ترى أن من عرف «زيداً»، أو عرف «قائماً» من «زيد قائم» عرف أن أحدهما اسند إلى الآخر، وإن لم يعرف من الوضع سوى المفردات تمت.

٤- هذا القول هو المختار؛ لأن الدلالة بالوضع في المفردات تمت. إذا كل منها ملفوظ ولا وضع هنا أصلاً تمت.

٥- قوله إما لغوي، أي: إن كان الواضع لغوياً، وإن كان الواضع الشارع فشرعي، وإلا فإن تعين الواضع فاصطلاحى، وإلا فعرفي عام، تمت ش. والفرق بين الاصطلاحى والعرفي أن العرفي لم يعرف واضعه تمت إملاً والله أعلم.

(لمعنى مفرد^(٢)) قوله: «لمعنى» لإيضاح الكلام^(٣) لا للوجوب^(٤)، حتى لو قيل: «وضع لمفرد» لفهم المقصود وعلم أن التقدير لمعنى مفرد، أو شيء^(٥) مفرد، والمعنى المفرد ما لا يراد بجزء^(٦) من لفظه دلالة على جزء معناه حال الجزئية.

(وهي اسم^(٧) وفعل وحرف)، أي: هي تنقسم إلى هذه الثلاثة الأقسام، انقسام الكلّي إلى جزئياته، فيصح إطلاق لفظ المقسوم خيرا على كل من أقسامه،^(٨) بخلاف

١- أي لا تنعكس كنفسها كلية بل يصدق بعض الدال موضوع، قبل لا نسلم الكلية؛ إذ بعض الموضوع ليس بدال وهو ما إذا كان اللفظ موضوعا غير مستعمل، أجب بأن المعنى من الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى، وهذا غير موقوف على الاستعمال تمت تاج .

٢- قوله لمعنى مفرد، يجوز في مفرد الرفع والجر، فالرفع صفة للفظ، والجر صفة لمعنا، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف ولأنه يرد عليه نحو: «عبد الله» علما مسمى به فهو لفظ مركب وضع لمعنى تمت نجم الأئمة الرضي . ويجوز فيه أيضا النصب على الحال من الضمير المستكن في وضع تمت ح .

٣- (أقول) قاعدة الشارح رحمه الله - مساعاة المصنف مهما أمكن؛ وإلا فقولهُ حشو ينبغي تزيه الحدود عنها لقلة احتمالها، وغاية ما أعتذر به الرضي أن الرضع هنا عبارة عن صوغ اللفظ سوى كان مهما لا قصد التواطى أم لا فيحتاج إلى قوله: «لمعنا» لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم تمت منقح . وذكر العلامة عبد الرحمن الحيمي أن قول المصنف «لمعنى» لا بد منه إذ لا دلالة لـ«وضع» عليه، أي: على «مفرد» تمت . بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في الحدود فلا بد من لفظ يدل عليه بالمطابقة، فأتى بقوله لمعنا لذلك تمت والله أعلم .

٤- قوله للوجوب، أي: لا للاحتراز به عن ما ليس دال على فعل حيء به لإيضاح الكلام فقط تمت م .

٥- حيث جعل «مفرد» صفة للفظ وعبر عنه بالأعم وهو شيء تمت .

٦- فالأفراد صفة للفظ، فكأنه قيل المعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا واللفظ المفرد ما لا يراد بجزء منه إلخ تمت شريف .

٧- فيه نظر؛ لأننا لا نسلم أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف بل الاسم وحده كلمة؛ لأن الاسم وحده مخير عنه فكل مخير عنه كلمة يشج أن الاسم وحده كلمة، وإذا كان كذلك كان الحرف والفعل غير كلمة،

انقسام الكل^(١) إلى أجزائه^(٢)، (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها) أي: بنفسها مستقلة من غير ذكر^(٣) متعلق لها في الاستعمال^(٤) (أولاً)، أي: لا تدل كذلك

والجواب أن الصغرى مركبة من قولنا: الاسم مخبر عنه، ومن قولنا: لشيء من غير الاسم مخبر عنه والثانية لا مدخل لها في الإنتاج إذ الصغرى والسالية في الشكل الأول غير متحدة تحت قطب فاروق والله أعلم .

قال الرصاص: فإن قيل الواو تفيد الجمع فيلزم أن مجموع الثلاثة الكلمة والمعروف أن كل واحد منها كلمة، فلو قال: وهي اسم أو فعل أو حرف لكان أولى، وأجيب بأن ذلك من تقسيم الكل كما تقول: «الحيوان إنسان وفرس وحمل» فكل واحد منها حيوان، وإنما يلزم ذلك في تقسيم الكل كما لو قلت: «المداد غصن وزاج وصمغ» فمجموعها مداد لا أحدها، تمت.

١- فعلى هذا كان اللائق أن يقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف لأنه يصح إطلاق لفظ المقسوم خيراً عن كل واحد من أقسامه لكنه عدل عن الإتيان بـ «أو» إلى «أو» لئلا يكون المعنى أن الكلمة إنما هي أحد هذه الثلاثة وهو غير مستقيم تمت والله أعلم . .

٢- انقسام الكل إلى الجزئيات انقسام الشيء إلى أمور يكون ذلك الشيء صادقاً على تلك الأمور، كانقسام الإنسان إلى التركي والهندي. وانقسام الكل إلى أجزائه انقسام الشيء إلى أمور يكون ذلك الشيء حاصلًا من اجتماعها، كانقسام البيت إلى السقف والجدران تمت قط. (قال الرضي فإن قيل يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معاً لأن الواو للجمع، فيكون «أذهب يزيد، ومر يزيد» كلمة؛ لأنه اسم وفعل وحرف؟ فالجواب أنه كان يلزم لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما يقول السكنجيين غسل وغسل وماء، وما ذكر قسمة الشيء إلى جزئياته، نحو: قولك الحيوان إنسان وفرس وبقر وغير ذلك، ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكل خيراً عنه، نحو: الإنسان حيوان تمت رضي .

٣- أي: لأنها ذات دلالة، أو لأن حاملها دلالة، أو لأنها دلالتها ثابتة، تمت هندي. واللام تعطيلية: وهي لام الجر متعلقة بمحذوف دل عليه سياق الكلام تمت.

قوله لأنها إما أن تدل إلخ... أو رد على الشيخ ابن الحاجب أنه أخبر باسم المعنى عن الضمير وهو اسم عين؟ وقد أجيب عنه بخمسة أجوبة ذكر المحقق الهندي ثلاثة منها، وهي: إما أن تقدّر مضاف في جانب الخبر يصير به اسم عين أي: أنها ذات دلالة، أو في جانب اسم أن يصير به اسم معنا أي: لأن حاملها دلالة، أو خير مقدّر أي: لأنها ثابتة أو كائنة: الرابع أن يكون من باب المبالغة أي هي دلالة كـ «زيد صوم»،

كـ«من» في قولنا سرت من البصرة، و(الثاني) وهو ما لا يدل بالاستقلال^(٣) (الحرف)^(٤) والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والمستقبل والحال وضعا^(٥) (أولا) أي: لا يقترن به كذلك^(٦) (الثاني) وهو ما لا يقترن كذلك (الاسم)، والأول الفعل، فقد انحصرت أقسامها في الثلاثة المذكورة؛ إذ قوله: إما أن تدل على معنى في نفسها أولا منفصلة حقيقية، فتكون مانعة^(٧) من الجمع والخلو،

الخامس أن تكون لفظة أن بدل بمعنى اسم الفاعل أي: الكلمة دالة، وعليه من القرآن وما كان هذا القرآن أن يفترى أي: مفترأ .

١- ليدخل مثل دون وفوق وسائر الموصولات؛ لاحتياجها إلى ذكر متعلق لها في الاستعمال لا في الدلالة، فعلى هذى الاسم إما غير محتاج إلى متعلق كـ«زيد»، أو محتاج إليه في الاستعمال كـ«ذي» ونحوه تمت. لاحتياجه إلى صلة ومشار إليه تمت.

٢- أراد به لا يشترط في وضعه ذكر متعلقه في الاستعمال؛ لئلا ينقص بنحو: «دون، وفوق» من الأسماء اللازمة للإضافة، فذكر المتعلق في الحرف لتحصل الدلالة في الاسم لتتم الفائدة تمت شريف .

الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بغيره تمت.

٣- فالحرف يميز عن أخوية بعدم الاستقلال، والفعل بالاستقلال امتاز عنه، وبالاقتران عن الاسم. وامتاز عنهما الاسم بالاستقلال وعدم الاقتران، فامتاز كل عن أخوية بذلك تمت ش .

٤- إنما قدم الحرف في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف؛ ولأن الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها لا تحتاج إلى التقسيم في دليل الحصر، بخلاف التي تدل على معنى في نفسها فلأنها تحتاج إلى التقسيم تمت.

٥- إنما قال وضعا ليدخل فيه مثل «نعم، وبس»، وأفعال المقاربة فإنما مقترنة وضعا، ويخرج نحو: «زيد ضارب الآن أو غدا» لأن اقترانه عارض لا أصلي تمت من والله أعلم .

٦- قوله كذلك، أي: وضعا ليخرج المضارع لأن عدم اقترانه عارض؛ لأنه في الأصل لأحد الزمانين على التعيين، تمت ش والله أعلم .

٧- فللمانعة من الجمع نحو: «هذا إما شجر وإما حجر»، والممانعة من الخلو نحو: «زيد في البحر وإما أن لا يفرق»، (المنفصلة) في عرف المنطقيين الدائرة بين النفي والإثبات، فالحقيقية من المنفصلة مانعة الجمع

وكذا قوله: والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فانحصرت الكلمة بالأولى في القسمين الحرف ونقيضه، والثاني وهو النقيض بالثانية في القسمين الاسم والفعل^(١)، (وقد علم بذلك^(٢)) الحصر^(٣) (حد كل واحد منها^(٤))، لانقسام الكلمة التي هي جنس لها إلى أقسامها الصحيحة^(٥)، التي هي أنواعها بما يتميز به كل قسم عن أخويه^(٦).

والخلو، نحو: «العدد إما زوج أو فرد»، سميت حقيقية لأن الثاني بين جزئيهما أشد من الثاني بين جزئي غير الحقيقية، وهي مانعة الجمع فقط؛ للتنافي في الصدق، نحو: «هذا الشيء إما فرس أو حمار»، أو مانعة الخلو فقط للتنافي في الكذب، نحو: «زيد في البحر وإما أن لا يفرق»، كذا ذكره الأهمري تحت منقح والله أعلم.

١- الواو للعطف، أي: قد تبين وقد علم، أو اعتراضية، أي: معترضة لمدح الدليل ترغيباً للطالب، أو إرد من ظن بأن هذا حصر بدون تعريف الأقسام، أو للتنبيه، أي تنبيه من لا يكفني بالإشارة، تمت هندی تمت.

٢- أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة، تمت جامي. على حذف مضاف؛ إذا الحصر أمر معنوي لا يمكن معرفة حدود أنواع الكلمة به تمت.

٣- إنما اختار «علم» دون «عرف»؛ لأن المعرفة إدراك الجزئي، والعلم إدراك الكلّي، ولهذا يقال: «عرفت الله» دون «علمته» وههنا إدراك الكلّي. وإنما قال «بذلك» دون «به» -مع أن الموضع موضع الضمير لتقدم دليل الحصر- زيادة التعميم في الذهن. وإنما اختار «ذلك» دون «هذي» مع أن المشار إليه دليل الحصر وهو قريب -لتزويل درجته للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: من الآية ١-٢)، وإنما قدم المفعول الثاني على الأول اهتماماً بشأن هذي الدليل؛ لأنه الأمر القريب والشيء المعجيب تمت والله أعلم.

٤- أي لا واسطة بينهما لتركيبها من القضيتين تمت.

٥- هي التي لا تتداخل فيها، أي: لا يصدق بعضها على بعض، أي: غير المتداخلة بعضها في بعض، كقولنا: «الجسم إما حيوان أو جماد»، والمتداخل كقولنا: «إما حيوان أو أسود»، وقيل: ما يكون متردداً بين النفي والإثبات يكون تقسيماً صحيحاً، وما لا يكون كذلك لا يكون صحيحاً تمت قط تمت.

٦- في هذا التركيب نظر، والأولى أن يقول: بما يتميز به الأقسام بعضها عن بعض تمت قط.

[الكلام]

(الكلام ^(١)) ما تضمن كلمتين بالإسناد والمراد منه الكلام القولي، إذ قد يطلق الكلام على ما في النفس قال الشاعر:

إن الكلام ^(٢) لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ويقال له الجملة، والمركب التام، والمراد بـ«ما» الموصولة: أي: اللفظ الذي تضمن، أو الموصوفة ^(٣) أي: لفظ تضمن، إذ «ما» تأتي لخمس عشرة معنى، في سبعة منها ^(٤) تكون حرفية، وفي ثمانية ^(٥) منها اسمية، والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما ^(٦)

١- الكلام جنس ما يتكلم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف، أو أكثر، مهماً كان أولاً، وليس في الأصل مصدر على الصحيح؛ إذ ليس على أوزان المصادر التي تنصب على المصدر، والقول واللفظ مثله في أصل اللغة، لكن القول أشهر في المفيد، والكلام في المركب من حرفين فصاعداً، واللفظ مختص مما يخرج من الفم، ثم والله أعلم .

٢- (قوله) إن الكلام البيت إلخ (الكلام) اسم وإن: قوله: (لفي الفؤاد) ظرف مستقر خيرها، (جعل) مبني للمجهول، و(اللسان) مفعوله الأول أقيم مقام الفاعل، و(على الفؤاد) ظرف لغو متعلق بدليلاً و(دليلاً) مفعول ثان لجعل و(الفؤاد) بالهمزة القلب والجمع الأفئدة و(جعل) إذا كان متعدداً إلى مفعولين فهو بمعنى صير، و(الدليل) في اللغة ما يستدل به وعليه قول الشاعر :

وفي النفس حاجات وفيك قطانة * سكوتي بيان عندها ودليل .

والاستشهاد أنه أطلق الكلام وأراد الكلام النفسي تمت شرح أبيات تمت .

٣- وجعلها موصوفة في جميع الحدود أولى؛ لئلا يلزم الاختصار على الفصل فتأمل، وسيأتي على قوله الاسم ما دل كلام مفيد تمت. وفي نسخة لئلا يلزم الخلط من الفصل وهو أولى تمت .

٤- وهي الكافة كـ:إنما، والمدية كـ:أجلس ما جلس زيد أي: ما دام زيد جالساً، والنافية كـ:ما زيد قائماً، والمصدرية كـ:أعجبتني ما صنعتي، والجحدية نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: من الآية ٣٣)، والتعجيمية كـ:ضربت ضرباً ما، والزائدة كـ:إذا ما أكرمتني أكرمتك، وفيه أن المصدرية شاملة للمدية والنافية وللجحدية، وأن التعجيمية اسم لأنها صفة تمت شريف .

منه، أو شمولهما بشمول الأفراد^(٣)، والمتضمن للكلمتين يشمل الجملة وغيرها من التقيد^(١) والمضاف^(٢) وغيرهما، وبقوله: «بالإسناد» يخرج غير الجملة^(٣)، وهو تعلق

١- وهي الشرطية نحو: «ما تصنع أصنع»، والتعجبية نحو: «ما أحسن زيدا»، والموصولة نحو: «أعجبني ما صنعت»، والاستفهامية نحو: «ما تفعل»، والتي بمعنى «من» نحو: «(وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) (الشمس: ٥) أي: ومن بنائها، والموصوفة نحو: قوله تعالى: «(مَا لَدَيْ غَيْثٍ) (ق: من الآية ٢٣)، والصفة نحو: «مررت برجل ماء»، والتامة نحو: «(فَنِعْمًا هِيَ) (البقرة: من الآية ٢٧١) وفيه أن التعجبية والتي بمعنى «من» داخلتان في الموصوفة أو الاستفهامية على الخلاف تمت شريف والله أعلم بالصواب .

(وقد جمع الشاعر محاملها في بيت من الشعر) فقال:

محامل «ماء» عشر إذا رمت حصرها فجافظ على بيت قديم تقسيرا

ستفهم شرط الوصل فاعجب للذكره بكف ونفي زيد ظرفا ومصدرا

فيعزى إلى الأسماء أول شطرها وآخر شطرها حروف كما ترى تمت .

٢- أي فيما إذا كان أحد الجزئين غير ملفوظ، وقوله: (أو شمولهما بشمول الأفراد) أي: فيما إذا كان الجزآن ملفوظين، أي: شمول الأجزاء، وقيل يحتمل أن يقرأ بكسر الهمزة مصدر «أفرد» أي: شمول الأفراد بالذكر، فيحتمل الأخير على ما صرح فيه بالكلمتين وأفرد بالذكر، والأول على ما يقابله وهو ما لم يصرح فيه بالكلمتين، وهذا أولى؛ لأن حمل الأفراد على الأجزاء بعيد، قيل فهم الكلمتين أعم من فهمهما مع التصريح بهما ومع عدمه، وكذا شمول الأجزاء لا يتعين للمصرح بهما فإن الجزء قد يكون مصرحا به، وقد يكون متضمنا فقد سقط هذا التوجيه تمت شريف والله أعلم .

والذي يدور في خلدي أنه أراد التقصي عن الإشكال باتخاذ التضمن، والمتضمن فيما إذا تركيب الكلام من كلمتين نحو: «أضرب» فحمل التضمن على الفهم أي: ما يفهم منه كلمتان أي معناهما فلا إشكال، وأشار إلى تفسير آخر دافع له أيضا وهو أن المراد بتضمنه شموله لكل واحد منهما لا لجموعهما معا فالتضمن هو المجموع والمتضمن هو كل واحد منهما فلا إشكال أيضا، ولعل هذى أقرب مما ذكر في توجيه كلامه تمت س- لأنها لا تحمل إلا على الجزئيات نحو: «زيد قائم» وعمرو خارج» ونحوها تمت .

٣- الأفراد هنا بمعنى الأجزاء مع فتح الهمزة، أي: شمول الكلام للأجزاء تمت.

أحدي الكلمتين بالأخرى لإفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، وإثاره على الإخبار ليتناول الإنشاء كـ«الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والقسم، و النداء، والتعجب، والمدح، والذم، والدعاء»، (ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين) حقيقة أو تقديرًا نحو: «زيد قائم، وزيد قام»^(٤)، وتسمع^(٥) بالمعيدي خير

قال نجم الأئمة الرضي: وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: «أقامم الزيدان» فلكونه عمولة الفعل وتعناه كما في اسم الفعل تمت .

وليخرج بقوله (المقصود ما تركب به لذاته) الإسناد الذي في خير المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا، والإسناد الذي في الصلة و الذي في الجملة القسمية لأنها لتأكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في أجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فليستا بكلام، والفرق بين الجملة و الكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاها أولا، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا عكس انتهى تمت .

١- كل اسمين بينهما رابطة كالحال وصاحبها والموصوف والصفة تمت ق .

٢- والصفة والحال لأنهما قيدان في الموصوف وفي المضاف وفي صاحب الحال تمت .

٣- بناء على أن الجملة والكلام مترادفان، والذي ذكر نجم الدين أن الكلام يسمى جملة ولا يتعكس تمت .

٤- أي قام لأن أصل الخبر الإفراء، قال الرضي: ولا دليل عليه تمت .فيه بحث: لأن «قام» جملة وليس بكلام، وكذا كل جملة وقعت خبرا أو صفة أو حالا أو شرطًا أو جزاء فإنها لا تكون كلاما، لأن الإسناد ما كان مقصودا لذاته، والإسناد في هذه الأشياء ليس مقصودا لذاته كما حققه الرضي. وقول النحويين: (الكلام يسمى جملة) لا يستلزم ترادفهما بل الحق أن الجملة أعم مطلقا تمت ش. وأيضا فإن الشارح -رحمه الله- قد صرح بأن «قام» في «زيد قائم» اسم تقديرًا وليس بجملة فكيف يكون كلاما تمت.

٥- قوله: (وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه) جعل الفعل في تأويل الاسم؛ لأنه لما أسند إليه الخبر والحظ إلى معناه الذي هو السماع دون لفظه فقرر له ناصب مصدر يسبكه اسما، فلما حذف ارتفع الفعل وصار ملحوظا إلى معناه لا إلى لفظه، قيل وأصل المثال أن رجلا في العرب كان اسمه معيديا وكان في غاية من الشجاعة والفصاحة لكنه كثر به المنظر فصير القائمة فوصفه رجل عند أمير من أمراء العرب فرغب الأمير

من أن تراه، وسوءي علي أقمت^(١) أم قعدت، وإن عمراً قاعد، وما بكر ضاربا، ولا رجل أفضل منك، ولا غلام رجل ظريف في الدار، وأزيد قائم، ولعل بكرا حاضر، وليت عمرا عندنا، وما أحسن زيدا، ولعمرك لأفعلن^(٢)، وتسمى جملة اسمية^(٣) (أو في فعل واسم) كذلك: كـ «ضرب زيد بكرا، و ضرب بكر . قال الشاعر :

جزعت^(٤) غداة البين لما ترحلوا وحقّ لمثلي^(٥) يابثينة يجزع

و«قام»^(٥) في قولنا: «زيد قام، وكان زيد قائما، وإن تكرمني^(١) أكرمك، وأضربت زيدا، واضرب خالدا، ولا تشتم بكرا، وعسى زيد أن يخرج، ونعم الرجل

إلى حضوره فلما حضر نظر الأمير إليه بالحقارة وقال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، فقال للمعيدي إنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، أي: لا ينظر إلى الحقارة تمت بغية والله أعلم .

١- أي: قيامك وعودك، يعني: فيكون من التقديري، وضابطه كل همزة دخلت على جملة. يصح حلول المصدر محلها، نحو: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» (البقرة: من الآية ٦) تمت: أي: الإلزام وعدمه تمت .

٢- راجع إلى الكلام كله، أي: ما جعل من اسمين حقيقة أو تقديرا تمت والله أعلم .

٣- قوله جزعت البيت إلخ (حق لمثلي) يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في محل النصب حالا من فاعل جزعت وقد، مقدرة، والتقدير جزعت غداة البين والحال أن مثلي حقيق بالجزع لفراق المحبوبة .

والثاني أن يكون عطفا على جزعت، فإن قيل: لم قال ترحلوا ومقتضى التركيب أن يقول ترحلت لأن جزعة لفراق محبوبته فقط؟ قلت أراد به رحلة قومها وحبيته لأن رحلتهم موجبة لرحلتها. والمراد بالاستشهاد أن حق ويجزع جملة من فعل واسم إذ تقديره وحق لمثلي أن يجزع وأن مع فعلها في تقدير المصدر، والمراد حق الجزع فحذفت «أن» لدلالة المعنى عليه تمت شراب .

٤- (قوله (يابثينة) بالضم على أنها منادى، وقد روى «يابثينة» بالفتح بناء على أنه قد رخم أولا ثم أقحمت عليه التاء، وقد أورده صاحب المنهل الصافي وشارحه على قوله: كليتي لهم يا أميمة ناصبي * وليل أقاسية بطيء الكواكب. فقال ما معناه رخم «أميمة» فقيل أميم ثم أقحمت عليه التاء، والإقحام هو الإدخال بشدة تمت. ولفظ ح بضم المنادى وفتحة لأن تاء التانيث يجوز فيها الوجهان تمت .

٥- إذ في «قام» ضمير فهو من فعل واسم تمت.

زيد، وبست المرأة هند، وألا تقول بناء وأقسمت بالله لأفعلن، ورحم الله زيدا، وأحسن بزيد، وفي الدار في قولنا: زيد في الدار^(٧) على الأصح^(٨) وتسمى جملة فعلية، والتدائية كـ«يا»^(٩) زيد فعلية إنشائية لقيام حرف النداء مقام الفعل والفاعل. وانحصاره فيهما لاقتضاء الكلام الإسناد على ما عرف به^(١٠) واقتضاء الإسناد المسند إليه والمسند به، وكون المسند إليه اسما لا غير والمسند به^(١١) اسما وفاعلا لا غير.

١- قوله (وإن تكرمي أكرمك) فإن قيل الكلام في هذا مركب من جملتين فحصر الكلام في اسمين أو في اسم وفعل غير مستقيم؟ قلت المعتبر في الجملة الشرطية هو الجزء والشرط قيد له ولا يطل الحصر تحت غايه. الحق أن الكلام مجموع الشرط والجزء لا الجزء وحده؛ لأن الصدق والكذب إنما يتعلقان بالنسبة بينهما لا النسبة التي هي طرفي الجزء، ففي قولك: وإن ضربتني ضربتك، قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذى الكلام صدقا، ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية تحت من حاشية سيد شريف على النجم والله أعلم .

٢- قوله (زيد في الدار) على الأصح، وفيه ما في «زيد قام» من البحث المتقدم فتأمل تحت والله أعلم .

٣- قوله (على الأصح) إشارة إلى قول بعضهم: إن الظرف مقدر باسم الفاعل فتكون اسمية، والأصح أن هذا جملة لا كلام تحت ش تحت .

٤- قوله (والتدائية كيازيد) جواب عن سؤال مقدر وهو: أن يقال يا زيد متضمن كلمتين بالإسناد مع أنه غير مركب من اسم وفعل ولا من اسمين بل من اسم وحرف وأنتم قلتم ولا يتأتى إلخ؟ فالجواب أنا لا نسلم أنه غير مركب من اسم وفعل إذ الأصل أدعو زيدا فأدعو فعل واسم وزيدا مفعول به، وباء أقيمت مقام الفعل والفاعل لغرض الإنشاء؛ لأن أدعو يحتمل الإخبار بخلاف يازيد تحت .

٥- قوله: (على ما عرف به) هو بتخفيف الراء من العرفان، ويجوز التشديد نظرا إلى ما تقدم من تعريف الحد، لكن التخفيف أولى تحت منفتح . .

٦- قوله: (والمسند به) الظاهر -والله أعلم- أنه إنما زاد لفظة «به» إشارة إلى أن المسند في «قام زيد» في الحقيقة هو الحدث فقط لا مجموع معنى «قام» من النسبة والزمان والحدث، فـ«قام» مثلا: هو مسند به أي: حصل الإسناد به لا أنه هو المسند، هذا ما لاح لي والله أعلم تحت سيلان تحت .

[الاسم]

(الاسم^(١) ما دل^(٢) على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(٣))
المراد بـ«ما» الموصولة أو الموصوفة^(٤) كما مر في الكلام، أي: الكلمة التي دلت أو
كلمة دلت، فلا يرد إغفال القيود المعتبرة في الكلمة: من اللفظ، والوضع، والمفرد،
وتذكير الضمير العائد إلى «ما» لتذكير لفظه . وما قيل إن الضمير^(٥) في نفسه إما أن

١- إنما أورد كلمة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام
الكلمة من قوله وهي اسم وفعل وحرف، فكل اسم كلمة وكل كلمة لفظ فالاسم لفظ لان الكلمة
كلية والاسم جزئي تمت رضي .

٢- فعل ماض أريد به الاستمرار لأن الماضي في الحدود يراد به الاستمرار تمت غاية .

٣- ليدخل فيه الصبر والغبوق فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما ولكنهما يقتربان بزمان؛ لأن الصبر
يدل على شرب في أول النهار، والغبوق في آخره، ومثل الغداء والعشاء، فقوله: (بأحد الأزمنة الثلاثة)
دخل في حد الاسم؛ لأنها لم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة تمت والله أعلم .

٤- وجعلها موصوفة أولى لئلا يلزم الاختصار على الفصل، لأن الموصول مع صلته بمنزلة شيء واحد، وكان
ذكر الفصل الأول لإخراج الحرف، وذكر الفصل الثاني لإخراج الفعل، والجنس غير مذكور في الحد،
بخلاف ما إذا جعلت موصوفة حتى تكون كلمة «ما» جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تاما تمت غاية
تحقيق. فيه نظر لأنه لو كان المراد بـ«ما» موصوفة لكان الخط، والنصب، والعقد، داخلة في الحد؛ لأن
كلامهما شيء يدل على معنى وذلك باطل، والجواب أن المراد بها كلمة تمت .

٥- قوله: (وما قيل) هذا اعتراض أو رده الجامي في لب الألباب على المصنف تضمن بطلان عود الضمير من
نفسه إلى «ما» والى «معناه» تمت والله أعلم

قال في السعيدى: فإن قيل عرف الاسم بأسماء مخصوصة وهو: «ما، ومعنى، وفي نفسه، ومعرفة الخاص متوقعة
على معرفة العام، فيكون معرفة تعريف الاسم متوقعة على معرفة تعريف الاسم هذا دورا، أوجب بأنه
عرف مدلول لفظ الاسم أعني: ما صدق عليه الاسم من أفرادة وهو «رجل، وزيد، وضارب» بمدلول
تلك الأسماء الدالة عليه، ومدلول كل من تلك الأسماء ليس جزءا من المعرف، فلم يعرف لفظ الاسم
بلفظ الأسماء فلا دور انتهى تمت .

يعود إلى «ما» وهو الدال فيصير تقديره: الاسم شيء دل على معنى حاصل في نفس ذلك الشيء، وحصوله فيه هو: كونه معنى له فكأنه^(١) قيل: «ما دل على معنى هو مدلوله، ولا فائدة فيه؛ إذ الحرف بهذه المثابة؛ إذ هو أيضا يدل على معنى هو مدلوله، أو إلى المعنى وهو المدلول فيصير تقديره: شيء دل على معنى حاصل في ذلك المعنى

١- هذا هو المقدمة الثانية، وما بعده النتيجة تحت منقح. وحقيقة النتيجة أن تأخذ الموضوع من الأول والمحمول من الثانية، وذلك هو النتيجة، مثاله «الإنسان حيوان، الحيوان جسم، فينتج الإنسان جسم» ومعنى قوله: وتأخذ الموضوع من الأول والمحمول من الثانية: المبتدئ من الأول، والخير من الثانية، تمت

٢- هذه النتيجة، وقوله: (هو مدلوله) الضمير المنفصل يعود إلى «معنى» والمتصل يعود إلى «ما» تمت منقح. الموضوع في المقدمة الأولى قوله: (الاسم)، والمحمول قوله: (شيء)، والموضوع في المقدمة الثانية قوله: (وحصوله)، والمحمول قوله: (كونه معنا له)، والذي هو الموضوع في النتيجة قوله: (ما دل على معنى) وذلك الموصول مع صلته، والمحمول فيها أيضا قوله: (هو مدلوله)، فقوله: (ما دل على معنى) عبارة عن الموضوع وهو قوله: (الاسم) في المقدمة الأولى، وقوله: (وهو مدلوله) عبارة عن المحمول في المقدمة الأخرى، وهو قوله: (هو كونه معنا له)، فأخذ معنى الموضوع من الأول ومعنى المحمول من الآخر تمت والله أعلم.

قوله (فكأنه قيل ما دل إلخ...) هذه النتيجة، لكنها نتيجة في المعنى فقط؛ لأن النتيجة إما أن تكون حقيقة وهي: التي يوجد الموضوع من الأول بلفظه، ويوجد المحمول من الثانية بلفظه، كما تقول: «الإنسان حيوان، الحيوان جسم، فينتج الإنسان جسم»، هذه النتيجة الحقيقة، والنتيجة التي تكون في المعنى -أي ليس نتيجة حقيقة- أن يوجد معنا الموضوع من الأولى لا لفظه، ويأخذ معنى المحمول من الثانية لا لفظه كما في هذا الحد، فإنك أخذت معنى الموضوع من الأولى إذ لفظه «الاسم» وعبرت عنه بقولك «ما»، وأخذت معنى المحمول من الثانية إذ لفظه هو كونه معنا له، وعبرت عنه بقولك دل على معنى هو مدلوله ولكن «ما» معنى الاسم، وقوله: دل على معنى هو مدلوله معنا قوله هو كونه معنا له فهذه النتيجة في المعنى، نسخته لي والله أعلم.

وهو أيضا كذلك لإستحالة كون الشيء حاصلًا في نفسه، ممنوع المقدمة الثانية^(١) في التقدير^(٢) الأول وهي أن حصوله فيه هو كونه معنى له؛ إذ المراد من حصوله فيه حصوله لنفسه لا لقياسه إلى شيء آخر كالخروف.

وتقدم الاسم على قسيميه لسموه عليها، أي: علوه من حيث استغنائه عنهما، واحتياجهما إليه في الإفادة، واشتقاق الفعل منه على الصحيح^(٣) وكون المشتق منه أصلا، ومنه «سمي اسما» إذ هو مشتق من السمو وهو العلو على الصحيح^(٤) بدليل «سميت، وسمي، وأسماء».

١- (ممنوع) خبر المبتدأ «ماء» في قوله: وما قيل أن إلخ...، وتكون المقدمة بالرفع والنصب والجر: فالرفع لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، أو لأنه بدل من ضمير ممنوع بدل بعض من كل، واللام عوض عن الضمير الراجع إلى «ماء الموصولة، و الجر على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول، تمت س. واللام الراجع إلى تقديره ممنوع مقدمته الثانية تمت والله أعلم .

٢- أي يختار التقدير الأول وهو: أن الضمير في نفسه راجع إلى لفظ «ماء»، وتمنع المقدمة الثانية وهي: قوله وحصوله فيه كونه معنا له، بل المراد حصول المعنى الدال بنفسه لا لقياسه إلى شيء آخر، وحيلل يكون فيه فائدة خروج الحرف؛ لأن الحرف دال على معنا ليس حاصلًا له بنفسه بل حصول المعنى للحرف لقياسه إلى شيء آخر وهو: «أسم، أو فعل، وما تعرض للجواب على التقدير الثاني، ويمكن أن يقال على هذا التقدير: لا نسلم أن التقدير شيء دل على معنا حاصل في ذلك المعنى بمعنى الظرفية، بل شيء دل على معنى حاصل لنفسه، بخلاف الحرف فإن دلالة على معنى غير مستقل بنفسه تمت حاشية شريف.

٣- لأن منهم من يقول إن «الضرب» مشتق من «ضرب»، والصحيح خلافه والله أعلم تمت

إطلاق الصحيح مجوز وإلا فكان الأصل أن يقول: على الأصح تمت. والمصدر أصل، والفعل بدل على المصدر مع زيادة، والعام فرع الخاص، وحجة الكوفيين: أن الفعل يعمل في المصدر والمعمول فرع العامل، ويتنقض بعمل الحروف في الأسماء تمت ش والله أعلم.

٤- إشارة إلى مذهب الكوفيين: فإن الاسم عندهم من السمة وهي العلامة، لا من السمو، ودليل الأول تصغير الاسم على «سمي» ولو كان من السمة لقل «وسيم»، إذا التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وهي

والمراد من الدلالة الوضعية لا الاستعمالية، فلا يرد على عكسه^(١) -أي: كونه جامعا - نعت الفاعل والمفعول، كقولك: «زيد ضارب عمرا، ومضروب^(٢) غلامه» باعتبار اقترانه بأحد الزمانين^(٣) إما الحال أو الاستقبال؛ إذ اقتران الزمان به عارض عند الاستعمال، ولا على طرده -أي: كونه مانعا^(٤) - «عسى ونعم وبئس وفعلًا التعجب وحيدًا» باعتبار تجردها عن الزمان إذ تجردها عارض وهي في أصل وضعها مقترنة بالزمان المعين، وكذا^(٥) «بعت» وسائر ألفاظ الإنشاء.

الفعل منه على «سميت» ولو كان من السمة لقليل «وسمت»، وبجي الجمع على وزن أفعال وهو «أسماء»، فلو كان من السمة لقليل «أوسام» تمت قط ف .

١- (العكس) عبارة عن انتفا المحدود عند انتفا الحد. (والطرْد) عبارة عن وجود المحدود عند وجود الحد تمت شريف .

قال الرضي: العكس جعل المبتدأ خبراً، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطرّد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً، نحو: كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن، وينعكس كلية نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم تمت بلفظة ٢- قوله (أو مضروب) قلت الأولى ومعطى علامة درهما، إذ عمل الرفع جائر مع كونه بمعنى الماضي تمت. جواز الرفع مع الماضي إنما هو في اسم الفاعل فقط؛ لأنه يعمل رفعاً مع اللزوم، وأما اسم المفعول فإنه يعمل بالنيابة لأنه لا يشتق إلا من المجهول كما يأتي، ولا يكون إلا متعدباً فمثال الكتاب قسيم تمت .

٣- فيه نظر فإن قوله باعتبار اقترانه إلى آخره إنما هو شرط لعمل النصب تمت .

٤- قوله: (نعم وعسى إلخ..) هو فاعل «يرد»، وكذا قوله: (نعت الفاعل والمفعول إلخ..) أي لا يقال في صورة العكس هذا الحد غير جامع لأفراد المحدود لأن نعت الفاعل والمفعول مقترن كما سيأتي، ولا يقال في صورة الطرد إن الحد غير مانع لغير المحدود؛ لأن «عسى ونعم» ونحوهما دالة على معنى في نفسها غير مقترنة؛ لأننا نقول المراد بالاقتران هو الوضع دون العارض تمت منتقح والله أعلم تمت .

٥- أي وكذا لا يرد «بعت» ومثله «أعتقت» ونحوها فإنها ماضية لفظاً وحاضرة معنى، فإن الاقتران الحاضر فيها وفي سائر ألفاظ الإنشاء عارض لا لازم تمت. والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوقوع كإيقاع التزويج بتزويجت، والتطبيق بطليقت ونحوه تمت تسهيل تمت .

[خواص الأسماء]

(ومن خواصه)^(١) الخواص جمع الخاصة، وخاصة الشيء ما يدخله دون غيره سواء شمل الأفراد أولا^(٢)، أي: ما كان مطردا^(٣) سواء كان منعكسا أو غيره، وإيثار

١- (حقيقة الخاصة) هو الوصف العارض الذي يفرد به بعض أجزاء المحدود تمت .

قوله (ومن خواصه) الخواص في الاسم على أربعة أضرب: إما من أوله، أو من آخره، أو من جملته، أو من معناه، فالتى من أوله نحو: حرف الجر، أو لام التعريف، أو حرف النداء، والتي من آخره نحو: التنوين، وتاء التانيث المبدلة هاء في الوقف، وهاء النسبة، والثنية، والجمع، وألفي التانيث، والتي من جملته نحو: ياء التصغير، و الألف التكسير، والإضمار، وأما الذي لمعناه فهو كونه فاعلا، أو مفعولا، أو معرفا، أو منكرا، أو منعوتا، تمت .

٢- الفرق بين الحد والخاصة: أن الحد يطرد وينعكس، والخاصة تطرد ولا تنعكس، والمراد بالاطراد أن تضاف لفظ كل إلى الحد وتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن، كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم، وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم، والمراد بالنعكس أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم، وقد يقال العكس تجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، وهذه عبارة للنطق، فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا، نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم، وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد، وذلك نحو كل ما دخله اللام اسم، ولا يقال كل اسم تدخله اللام تمت رضي .

الاطراد هو أنه كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء ليس من أفراد المحدود فيكون مانعا. والانعكاس: أنه كلما وجد المحدود وجد الحد، يلزمه أن كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جامعا تحت ضبط بلفظه.

الخواص على الخاصات لكونها من جموع الكثرة، والمراد بها حقيقة ما فوق العشرة،^(١) وكون أفرادها قريبا من ثلاثين، وكون الخاصات -جمع التصحيح- المراد بها حقيقة العشرة فما دونها، وإيراد من التبعية لئلا يتوهم أن أفرادها ما ذكر فحسب، وذكر جمع الكثرة^(٢) للمجاز؛ إذ يستعمل كل منهما في موضع الآخر بطريق المجاز، (دخول^(٣) اللام^(٤)) يعني: لام التعريف إذ اللام قد تكون لغيره: كلام الأمر، ولام

١- هذا تبين لما أجل أولا لأن قوله (أي: ما كان مطردا) أي: مانعا تفسير لما يدخله دون غيره، وقوله (سواء كان منعكسا) أي: جامعا أو غيره أي ليس بجامع تفسير لقوله: سوى شمل الأفراد أم لا تمت ش.

* قوله (سوى كان منعكسا) يعني فإنك تقول كل ما كان كاتباً بالقوة فهو إنسان هذا طرد، والعكس كل ما لم يكن كاتباً بالقوة فليس بإنسان تمت. قوله (منعكسا) أي جامعا كالكاتب بالقوة والإسناد بالنظر إلى ما سنده، وقوله: (أو غيره) كالكاتب بالفعل ونحو دخول اللام مما لم يكن جامعا تمت .

٢- (وقيل) إنما أراد ابن الحاجب الخمس المذكورة وما تفرع منها ولهذا قال عند الغفور: اعلم أنه اختار هذه الخمس لأن كلا منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف، والجو متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإسناد إليه لاختصاص كونه ذا حال، وموصوفاً، ومفعولاً، ومميزاً، بالإضافة لاختصاص كونه عضفاً ومضافاً إليه، وكونها للتعريف والتخصيص، وأيضاً فإن هذه الخواص خواص ومزايا كثيرة معروفة تمت منه والله أعلم .

٣- قوله (وذكر جمع الكثرة) منصوب بأنه عطف على أفرادها أي: لو لم يذكر لتوهم أن إطلاق جمع الكثرة على ما دون العشرة بالمجاز، وقيل مرفوع بالابتداء جواب سؤال مقدر وهو: أنه يلزم -بناءً على ما ذكرتم من أن المراد جمع الصحيح الذي هو للقلة حقيقة العشرة وما دونها- ألا يطلق جمع الكثرة على العشرة وما دونها لكنه يطلق بالمجاز من إطلاق أحد الضدين على الآخر، ولا يخفى عليك ضعف السؤال فإنه لا يلزم مما ذكر ذلك، بل يفهم جواز إطلاق أحدهما على الآخر بالمجاز حسب ما قال في الموضوعين المراد بها حقيقة تمت قط ف والله أعلم.

٤- قوله: (دخول اللام) يعني لام التعريف، ولو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في قوله لَا يَمُوتُ ((ليس من أم بر أم صيام في أم سفير)) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته، وفي اختياره «اللام» إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيوريه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيد عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن، وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها «أل» كهل، والمرد إلى أنها الهمزة المفتوحة

الابتداء، والحدود، والتعليل، والتعليك، والتخصيص، والقسم، والموطئة له،^(٣) ^(٢) وجواب لو^(٤)، ولولا، ولام كي، ولام التعجب، ولام الاستغاثة .

وهي حرف إذا دخلت على اسم غير صفة، كـ«الرجل، والفضل»، وأما إذا دخلت^(٥) على صفة كـ«الضارب، والمضروب، والحسن»^(١) ومثناها ومجموعها

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها كالموصلات، وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة تمت بحامي والله أعلم .

١- الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو: «الضارب، والمضروب» فلها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصلات إنشاء الله تعالى، وبخلاف سائر اللامات: لام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك تمت بحم الدين. والأولى أن يقال: دخول حرف التعريف كما قاله الزعزعي، ليدخل «ام رجله» في لغة طي، لكنه لم يتعرض له لعدم اشتغاره تمت ح. ويعني باللام الساكنة المسبوقة بالهمزة تمت والله أعلم .

٢- (والموطئة) للقسم هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط تمت س. وهي لا تكون موطئة إلا بشرط دخولها على الشرط نحو «لئن أخرجوا» (الحشر: من الآية ١٢) تمت والله أعلم

٣- والموطئة له نخ .

٤- قوله وجواب لو كقوله توبة الخفاجي تمت

ولو أن ليلي الأخيلى سلمت على ودوني حسندل وصفافسح

لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدى من جانب الغير صائح

والفرق بين لام كي ولام التعليل: أن لام التعليل مختصة بالأسماء الظاهرة، وهي بالأفعال المقدرة بالأسماء تمت قط ف .

٥- قوله (وأما إذا دخلت) قال في شرح التلخيص للفاضل التفتازاني: إن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل، واسم المفعول. معنا الحدوث، وأما ما ليس كذلك نحو: «المؤمن، والكافر، والضائع، والخالك» فهو

ومؤنثها فهي اسم من الأسماء الموصولة^(٢) على الصحيح^(٣) بمعنى الذي، والصفة صلة لها بمخارة الفاعل^(٤) والضمير الذي فيها يرجع إليه، وقيل هو أيضا حرف، والضمير يرجع إلى موصوف مذكور أو مقدر. وهذه قد تدخل الفعل على سبيل الشذوذ كقول الشاعر^(٥) :

كالصفة المشبهة، واللام فيها حرف التعريف اتفاقا، وكلام الكشف يفصح على ذلك في غير موضع تمت من خط قال فيه من خط الشيخ لطف الله رحمه الله تعالى تمت .

١- قوله: (والحسن) فيه نظير لأن الصفة المشبهة لا تكون صلة، بل لا تقع بمعنى الذي إلا في اسم الفاعل واسم المفعول فقط، قال الرضي في باب الموصول: وإنما لم يوصل الألف واللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابقتها للفعل تمت منه والله أعلم .

٢- هي مقيدة بأن لا تكون للعهد، وأما إذا كانت له كسجاعتني ضارب فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها تمت من هامش معنى اليب .

٣- إشارة إلى خلاف الماضي فإنما عنده في الصفات حرف، والقياس التفصيل وهو أنه إذا أريد بالصفة الثبوت فهي حرف، وإن أريد الحدوث فهي اسم تمت والله أعلم .

٤- قال الأندلسي ومن الضروريات جعل الألف واللام معنا الذي مع الفعل تمت والله أعلم .

٥- قوله (يقول الخنا) البيت إلخ قاله ذو الحرق الطهوي واسمه دينار بن هلال شاعر جاهلي وهو من قصيدة من الطويل قوله: (يقول) فعل وفاعله فيه مستتر وهو الضمير الذي يرجع إلى ابن دليسق في البيت الذي قبله وهو قوله :

أنا في كلام التغلي ابن دليسق ديسق فني أي هذا ويله يقترع يقترع

و(الخناية) بفتح الخاء المعجمة والنون وهو الفاحش من الكلام وهو مفعول يقول يقول قوله: (وأبغض العجم) كلام إضافي مبتدئ وخبره صوت الحمار و(ناطقا) حال من المبتدئ على رأي، ويحتمل أن يكون من فاعل يقول إلا أنه ضعيف للفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، ولا يجوز أن يكون حالا من الحمار لأن تابع المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، ولا من العجم لتذكير الحال، إلا أن يكون ناطقا بمعنى ذات نطق، و(العجم) بضم العين المعجمة جمع أعجم وهو الجهول، والشاهد في قوله (اليجندج) حيث ادخل الألف واللام على المضارع لأنه أجراه مجرى الصفة لأنه في المعنى مثلها، وهو من الجندج وهو قطع الأذان تمت شرح أبيات .

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت^(١) الحمار الجحدع^(٢)
وتلك قد تكون لتعريف الجنس مثل: «الرجل خير من المرأة»، ولاستغراقه كقوله
تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢) بدليل صحة الاستثناء، وتعريف العهد

١- فإنه ليس بعضا من العجم الناطقات بل بعض من نطق بالعجم، ووجه ذلك تقدير مضاف أي وأبغض
أصوات العجم جعله حالا أي وجه يعني أن أبغض أفعل تفضيل وأخير عنه بصوت الحمار وأفعل
التفضيل يجب أن يكون بعض المضاف إليه والصوت ليس كذلك تمت والله أعلم .

٢- أي: الحمار الذي يجحدع أي: مقطوع الأذان، يعني أبغض الأصوات عند الله عز وجل صوت الحمار الذي
تقطع أذنه، (وناطقا) تمييز بمعنى نطقا أي: أبغض نطق العجم، وأراد به صوتهما، ولا يصح جعله حالا من
العجم وإلا لقال ناطقة، وأيضا يدفعه قوله صوت الحمار تمت. وأراد الذي يجحدع ولو قال الجحدع للزم أن
ينفص ففر من الأقوى إلى أفتح منه، قال: ويحتمل أن يكون من باب الحذف، أراد «الذي» فحذف
الذال واحد اللامين والياء؛ إذ الحذف يدخل المو صولات تمت . ومثله قول الشاعر :

وذو المال يؤتي ماله دون عرضه لما نابه والطارق يتعمل .

وقول الآخر :

لأبتغين الحرب أنى لك لينذر من نيرانها فائق

تمت يعني . وأنشد الفراء

وحين اصطبان أن سكنت وإنني - لفي شغل عن دخلي يتتبع

وقد تدخل لام التعريف في الاسم المعرفة، نحو: قول الشاعر :

أما ودماء ماترات تخالها على قلة العزى أوالنسر عندما

فدخلت بالنسر تمت بحم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

٣- ولقائل أن يقول: لا يصح الاستدلال بعموم الإنسان في قوله ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ (العصر: من الآية ٢) بصحة
الاستثناء لاستلزامه الدور؛ لأن إفادة العموم موقوفة على صحة الاستثناء، وصحة الاستثناء موقوفة عليها
وهو الدور المحال، وفي حاشية السمرقندي لا يقال صحة الاستثناء متوقفة على العموم فإنبات العموم لها

عينياً كقوله تعالى : ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (الزمل: من الآية ١٦)، أو ذهنيًا^(١) كقولك: «أدخل السوق»^(٢) لمن ليس بينك وبينه سوق وجودي معهود، واختصاصها بالأسماء لكونها لتعين المحكوم عليه^(٣) وذلك إنما هو الاسم لا غير.

(والجر^(٤)) واختصاصه به لكونه^(٥) علماً^(٦) للمضاف إليه، وكون المضاف إليه مختصاً بالاسم لأنه في المعنى محكوم عليه^(٧) والمحكوم عليه لا يكون^(٨) إلا اسماً، أو لما^(٩) أن الأصل في الإعراب^(١٠) هو الاسم لما يذكر بعد إن شاء الله تعالى .

دور؟ لأننا نقول يثبت العلم بالعموم بوقوع الاستثناء في الكلام من غير تكثير، فيكون استدلالاً بالاستعمال والإجماع تمت .

١- وحقيقته أن تشير إلى ماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معين مجهول بين التكلم و السامع تمت

٢- والصحيح أن هذه لام الجنس كما نص عليه الرضي والسعد تمت منفتح . ومنه «كُلِّ اللحم» ﴿فَأَكَلَهُ الذُّبُّ﴾ (يوسف: من الآية ١٧) تمت ولا يضر كون مفهومها واحداً تمت منفتح .

٣- قيل أي: ما يصح أن يقع محكوماً عليه ولا يرد «زيد القائم»، والأولى أن يعلل أن غير الاسم لا يقبل التعريف تمت ش والله أعلم .

٤- قوله: (والجر) وإنما لم يقل يدخل حرف الجر لأن حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية، كما يقال: زيد مرفوع بقام في قولنا «قام زيد» . فإن قيل الجر أيضاً نوعان: بالحرف اللفظي والتقديري نحو: «غلام زيد، ومررت بزيده؟ قلناهما نوع واحد؛ لكون العامل فيهما حرف الجر تمت. بخلاف الرفع والنصب فإن عامل كل واحد منهما بالحقيقة مغاير لصاحبه، أو نقول تقدير الحرف إنما يكون في المضاف إليه والفعل لا يكون إياه فلهاذا لم يدخله الجر التقديري تمت منقولة قط تمت .

٥- تعليل الرضي، وإنما اختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفروا الاسم - لأصالته في الإعراب - حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر، ويعطوه ما يكون معموله وهو النصب تمت والله أعلم .

٦- ولاختصاص نوازمه التي هي التعريف والتخصيص بالاسم، ولازم الشيء لا يتفصل عنه تمت .

٧- لأنه منسوب إليه ولأن «غلام زيد» في معنى «زيد له غلام» أو مائلك غلام تمت سعيدي .

وإنما أعرب المضارع لشبه بينهما، وقد كان الرفع في الأسماء بعاملين: لفظي ومعنوي، والأصل هو اللفظي فأعطي الفعل -الذي هو فرع- الرفع الذي هو فرع وهو الذي بعامل معنوي، والنصب فيها أيضا بعاملين بفعل وحرف، والأصل هو الفعل فأعطي الفعل النصب بالحرف، ولم يكن الجر في الأسماء إلا نوعا واحدا فلم يعطوه الفعل لثلا يلزم استواء الفرع والأصل فيه.

(والتنوين) الذي^(٤) للتمييز كـ«زيد»^(٥)، وعمر» لدلالته على أمكنية الاسم، والذي للتذكير كـ«صه» ومه» لاستغناء الفعل عنه لوضعه^(٦) عليه، والذي لعوض

١- قوله: (لا يكون إلا اسما) وفيه نظر؛ لأن الفعل كما لا يقع محكوما عليه لا يقع فاعلا ومفعولا، فينبغي أن لا يدخل فيه الرفع والنصب وليس كذلك تمت .

٢- قوله: (أو لما أن الأصل) هذه اللام لام الجر، دخل على «ما» المزيدة للتأكيد، وبعضهم صحف هذه اللفظة بأنها «لما» المشدودة التي تعني حين تمت منقح والله أعلم والعلم بالصواب .

٣- لقائل أن يقول: إن الجر في الاسم قد يكون بلفظ حرف الجر وقد يكون بتقديره نحو: «مزرت زيد، وغلاد زیده» فينبغي أن يكون للفعل الجر بتقدير الحرف لكونه فرعاً للجر بلفظ حرف الجر؟ قلنا هما نوع واحد وهو الجر بالحرف فإن كان الحرف أعم من الملقوظ وغيره، بخلاف الرفع والنصب فيه فإن عامل كل مختلف تمت ، أو كل منهما لفظي ومعنوي تمت . وقد تقدم مثل هذا وزيادة في آخر الحاشية السابقة فتأمل تمت .

٤- لأنه وضع للدلالة على رسوخ قدم الكلمة في الاسمية أي: لم يشبه الحرف فيبي، ولا الفعل فيمتنع من الصرف، تمت منهل. ومعنى التمكن كون الاسم معربا فلا يمكن إلا في الاسم تمت .

٥- وإنما خص التنوين بالاسم لأنه يوجب الانقطاع عما بعده، والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنايان، وفيه نظر: لأن الصفات تقتضي الفاعل أيضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها؟ وأجيب بأن اقتضاء الصفات الفاعل فرعي فلا يعتد به تمت.

٦- فيه نظر: لأن الفعل لم يوضع على التذكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة والفعل ليس فيه ذلك حتى يفرق بينهما، وكذا الحرف، إن قلت: قد يعرض عما يعمل بالحذف كـ«جوار» والفعل قد يشارك الاسم في ذلك التعليل، كـ«لم يرم» ولم يعزه فلم يخصوا تنوين العوض عن الإعلال بالاسم؟ قلت لما ثبت

المضاف إليه كـ «حينئذ، ويومئذ، وبعض» في نحو: قوله تعالى ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (الزخرف: من الآية ٣٢) لاختصاص الإضافة بالأسماء، والذي للمقابلة^(١) وهو الداخِل على الجمع المؤنث السالم كـ «مسلمات» عوضا عن نون^(٢) الجمع لاختصاص الجمع بالأسماء.

اختصاصه بما يعوض عن المضاف إليه حملوا هذا التنوين الذي هو عوض عما يعل بالحذف على التنوين عن المضاف إليه وقطعوه قال في الغاية طرد الباب تمت .

قوله: (لوضعه عليه) أي: لوضع الفعل على التنكير عند الأدباء فلا يحتاج إلى التنوين التنكيري الفارق بين المعرفة والنكرة، وإنما قلنا الفعل نكرة لأن «ضرب» للحدث في الزمان الماضي أي: لوقوع الحدث في جزء من أجزاء الزمان الماضي غير معين، وأما الحدث فـ «ضرب» موضوع لماهية الضرب والماهية تتحقق بأقل ضرب وأكثره وهو غير معين فيكون نكرة، وأيضا لا بد له من الفاعل والفاعل غير معين، لأن الفعل موضوع للحدث والزمان ونسبته إلى موضوع ما وذلك الموضوع هو الفاعل وهو غير معين فحاء التنكير تمت والله أعلم .

صوابه لعدم اتصافه بهما لأن التعريف والتنكير من خواص الاسم تمت وفيه نظر: إذ الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير تمت منقح .

١- قوله: (للمقابلة إلخ..) وإنما قالوا إنه للمقابلة أي: التنوين الذي للمقابلة إذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (البقرة: من الآية ١٩٨)، ولو كان للتنكير لم يثبت في الأعلام، وليس عوضا عن المضاف إليه، ولا لترم فلم يبق إلا أنه في جمع المؤنث مقابل للنون في الجمع المذكور تمت بنجم الدين .

٢- لأن التنوين في جمع المؤنث السالم دل على تمام الاسم، وأنه غير مضاف، كما دلت نون الجمع على ذلك تمت بخالدي معنى .

(والإسناد^(١) إليه) والمراد إسناد^(٢) ما المذكور^(٣) -ليخرج عنه ما أسند إليه باعتبار مجرد اللفظ فإنه^(٤) عام للاسم نحو: «زيد معرب»، والفعل نحو: «قام مبني»، والحرف نحو: «في حرف جر» - إلى نفسه^(٥) أو نظيره^(٦) ليدخل ما هو لازم

١- قوله: (والإسناد إليه) بالرفع عطف على الدخول لا على المدخول عليه؛ وذلك لأن الإسناد أمر معنوي فلا يتصور فيه الدخول إذ هو شيء يفعل بين أجزاء الكلام، وكذلك الإضافة تمت ح معنى .

ولا يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا﴾ (البقرة: من الآية ١٣) من حيث أنه جملة وقعت مسندا إليها والإسناد إليه من خواص الاسم لأن الإسناد فيه من خواص الاسم أي: وإذا قيل لهم هدى اللفظ تمت ح غاية تمت .

قال الهندي: لأن الفعل وضع لأن يكون مسندا فقط، فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف وضعه تمت .
٢- أي إسناد شيء ثابت للمدلول الاسم مثل: «زيد قائم» فإن القيام شيء ثابت للمدلول وهو الشخص، بخلاف «زيد معرب» وزيد علم فالإسناد إلى اللفظ فيها تمت والله أعلم .

٣- التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكما عليهما بالاسم، فإذا قلت: «ضرب فعل ماضٍ» فضرب في هذا التركيب مسما لفظ «ضرب» الدال على الحدوث والزمان، وكيف يحكم عليه في المثال ونحوه بأنه باق على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا، ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء تمت جامي .

٤- العموم غير مسلم لأنه مناف لابتدائية؛ لأن «قام» في المثالين مبتدأ والمبتدأ اسم، والحق أن الإسناد إليها يتأويل هدى اللفظ أي لفظ: «ضرب فعل ماضٍ» ولفظ «في حرف جر»، والإسناد إليه مطلقا من خواص الاسم بلا تخصيص تمت والله أعلم .

٥- كأنه أراد بهذا التعميم أن يكون فيما ذكر المصنف مثالا للخاصة الشاملة لأفراد الاسم، وإلا فلا حاجة إلى التعميم بعد ما عرف أن الخاصة لا يشترط فيها شمولها للأفراد تمت والله أعلم. قلت قد أشار الشريف إلى أن بعض الخواص تشمل الأفراد جميعا فأراد أن يجعل الإسناد إليه من هذا القبيل لقبوله التأويل وتعذر غيره تمت منقح .

٦- قوله أو نظيره فيه نظر: لأن هذا القيد يشعره بأن الإسناد يجب أن يكون شاملا لجميع أفراد الاسم وليس كذلك؛ لأن الإسناد إليه خاصة من خواصه، ولا يجب أن تكون شاملة تمت ش تمت .

الظرفية^(١) من الأسماء كـ «إذ، وإذا، وأين، ومتى» ونحوها، فإنه لا يسند ما لمعناها إلى نفسها بل إلى نظيرها أي: مرادفها فإن معنى^(٢) «إذا» الوقت تقول: «أتيتك إذا طلعت الشمس» أي: أتيتك وقت طلوع الشمس، والوقت مما يسند ما لمعناه إلى نفسه فيقال: «جاء الوقت، وذهب الوقت، والوقت طيب»، وكذا «أين» معناها المكان فإن قولك «أين زيد؟» أي: في أي مكان زيد في المسجد أم في الدار أم في السوق، والمكان مما يسند ما لمعناه إلى نفسه فيقال: «المكان طيب».

واختصاصه بالأسماء^(٣) لما أن من حق المسند إليه التعريف^(٤) ووضع الفعل^(٥) على التكثير^(٦) وقولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»،

١- وإنما لم يسند إلى لازم الظرفية لأنه ظرف دائما والذي هو ظرف دائما ففضلة فإذا صار مسندا إليه يقع عمدة فيلزم أن يكون الشيء الواحد عمدة وفضلة وهو محال تمت . وقيل في لزوم الظرفية نظرا: لأنه يقع مبتدأ نحو: «إذا يقوم زيد، إذا يقوم عمرو» إلى زمان قيامه، وفيه أيضا نظر لأنه لا يمتنع أن يكون شرطا ويقع مفعولا به، وفي الحديث ((إني لأعلم إذا كنت عنى راضية)) تمت شريفة والله أعلم وأحكم .

٢- قوله: (فإن معنى «إذا» الوقت) صوابه فإن مرادف «إذا» تمت .

٣- وجه اختصاص الإسناد بالاسم أن المسند غرض لأنه حكم فلا يسند إلى الفعل والحرف لأن مدلولهما غرض فلا يسند إليهما؛ إذا لقم الغرض بالغرض وذلك محال تمت جلال .

٤- لعل المراد التخصيص ليدخل المبتدأ نكرة أي: لا يكون مجهولا بكل حال تمت .

٥- وفيه نظر لأن التعريف والتكثير من خواص الأسماء تمت .

٦- وفي النجم الثاقب وإنما اختص كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه يخبر عنه إما في الحال أو في الأصل كما ذكرنا، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذا العلة اختصت التثنية والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم تمت منه .

٧- قوله: (وقولهم تسمع إلخ..) هذا مثل يضرب لمن له صيت وذكر بين الناس فإذا رأيته اردريت مرعاه (والمعيدي) تصغير (المعادي) منسوب إلى (معد) فخفضت الدال استقالا للتشديد مع يا التصغير تمت والله أعلم

[جزعت جذار البين يوم تحملوا] وحق لثلي يا بشينة يجزع

متأول^(١) بالمصدر.

(والإضافة)^(٢)، وهو كونه^(٣) مضافا عند بعضهم إذ المضاف إليه قد يقع فعلا
كـ ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ^(٤) اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ (المائدة: من الآية ١٠٩) والظاهر أن^(٥) المراد منها الجميع،
ومثل يجمع في تأويل المصدر.

١- يعني أن أصل (تسمع) أن تسمع حدثت أن تخفيفا وارتفع المضارع، وهكذا الكلام في (يجزع) وقول
بعضهم أي: سماعك، والجزع، تسامح في العبارة والوجه ما ذكرناه تمت منقح تمت .

٢- قوله (والإضافة) ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف تمت
جامي .

٣- قوله: (وهو كونه مضافا عند بعضهم) إذ لو أراد المضاف إليه لقال والإضافة إليه كما قال والإسناد إليه
لأن الغرض الأهم من وضع الإضافة تعريف المضاف، والاسم يقبل التعريف، والأفعال لا تقبل التعريف
فلم يصح دخول الإضافة في الأفعال تمت سعيدي والله أعلم .

إنما قدم العلامات اللفظية وهي: اللام، والجر، والتنوين، لأنها في الدلالة أظهر، ثم قدم ما يدخل في الأول وهو
اللام، وآخر ما يلحق الآخر وهو الجر فالتنوين، ثم قدم الجر لأن التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرنا،
ثم قدم من المعنوية الإضافة، وفي بعض النسخ لتضمن العلامة اللفظية أيضا وهي الجر وحرف الجر، تمت
والله أعلم .

٤- اختلف في الظروف المضافة إلى الجملة هل هي مضافة إلى ظاهر الجملة أو إلى مصدرها تقديرا، قال نجم
الأئمة: الخلاف منتف لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها
لأن المعنى في «يوم قدم زيد»: يوم قدم زيد، قلت: والإضافة معنوية مفيدة للتعريف، قال صاحب
المعنى: فيصح أن يقال: «يوم قدم زيد الحار» واستغربه الرضي قال: وينبغي منع هذا الاستعمال إلا أن
يكون الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية تكرة تمت منقح .

٥- وإنما كان الظاهر العموم؛ لأنه قد سبق اختصاص الجر بالاسم، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
الملزوم، ولما سبأت في الجزوات، والمضاف إليه كل اسم تمت والله أعلم .

(وهو معرب^(١) ومبني) هذا تقسيم للاسم إلى ما هو أعم منه^(٢) من وجه^(٣) إذ الاسم قد يكون معربا كـ«زيد»، وقد لا يكون كـ«هؤلاء» وهو مبني، والمعرب قد يكون اسما كما ذكرنا، وقد يكون فعلا كالمضارع نحو: «تضرب»، والمبني قد يكون اسما كما ذكرنا، وقد لا يكون اسما كالماضي، وكل شيئين^(٤) يوجد كل واحد منهما بدون الآخر ويجتمعان فينبهما عموم^(٥) من وجه وخصوص من وجه،

١- قوله: (وهو معرب ومبني): قدم المعرب على المبني اهتماما بشأنه لشرفه من حيث إن الغرض من الكلام الإفهام وهو معه أيسر؛ لأن العلامات الفارقة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة فيه ظاهرة غالبا تمت منهل .

٢- أي: إلى أقسام هي أعم من الاسم، أراد أن يبين العموم من وجه بين الاسم والمعرب، وكذا بين الاسم والمبني، أما الأول فمادة تصادقهما كـ«زيد»، ووجود الاسم بدون المعرب كـ«هؤلاء»، ووجود المعرب بدون الاسم كـ«المضارع»، وأما الثاني فمادة اجتماع الاسم والمبني كـ«هؤلاء»، ووجود الاسم بدون المبني كـ«زيد»، ووجود المبني بدون الاسم كـ«الماضي»، فعلا هذا كلامه، مشتمل على مستدرك وهو قوله: والمعرب قد يكون اسما كما ذكرنا، يحتاج إلى قيد لا بد منه وهو: أن تقول المبني قد يكون اسما كـ«هؤلاء» وقد لا يكون اسما كالماضي تمت والله أعلم .

٣- أي إذا نظر إليه من حيث هو هو لا من حيث أنه قسم منه فإنه في هذه أخص مطلقا؛ لوجوب كون قسم الشيء أخص مطلقا تمت والله أعلم .

٤- وفيه نظر لأن الشيعين على ما قال بينهما عموم وخصوص مطلق، فينبغي أن يقال كل شيئين يوجد كل واحد منهما بدون الآخر ويجتمعان فينبهما عموم وخصوص من وجه؟ والجواب عن هذا النظر أن معنى قوله يوجد أحدهما، يوجد كل واحد منهما؛ لأن أحد اسم جنس مضاف وهو يفيد العموم تمت والله أعلم .

٥- عموم الاسم: شموله للمعرب والمبني، وخصوصه بخروج الفعل المضارع عنه، وعموم المعرب شمول الاسم والفعل المضارع، وخصوصه بخروج المبني، وتخصيل الاجتماع في «زيد» من «زيد قائم» وفي «هؤلاء» تمت.

وتفصيله عموم الاسم بالنظر إلى المعرب كونه معربا ومبنيًا، وخصوصه كونه لا يقع فعلا، وعموم المعرب كونه يقع اسما وفعلا، وخصوصه كونه لا يقع مبنيًا، وعموم الاسم بالنظر إلى المبني كونه يقع معربا

(فالمعرب^(١)) أي: من الأسماء^(٢) (المركب^(٣)) أي: الذي ركب^(٤) مع غيره نحو: «زيد وقائم» في قولنا: «زيد قائم»، وبكر وهولاء في قولنا «قام بكر، وقام هولاء» (الذي^(٥))

ومبنياء، وخصوصه كونه لا يقع فعلا، وعموم المبني كونه يقع اسما وفعلا وحرفا، وخصوصه كونه لا يقع معربا تمت .

١- قوله (فالمعرب) الفاء للتفسير، والمصحح لدخول الفاء الموضوعية للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر تمت حاشية عبد الغفور على الجامي .

٢- أي: من الأسماء يعني لا مطلق المعرب لأن الاسم قسم منه فلم يذكر إلا ما هو من أقسامه، وكأه قال: المعرب هو الاسم المركب، وكذا جميع الحدود التي تذكرها في صنف الاسم تمت رضي .

٣- قوله: (المركب) اعلم أن قوله المركب احتراز عن الألفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالأعداد وسائر الأسماء قبل التركيب، وهو شامل للمبنيات أيضا نحو: «هولاء» في «قام هولاء»، فإنه تتركب مع أنه مبني، فلما قال الذي لم يشبه مبني الأصل خرج مثل: «هولاء» لكونه مشبها لمبني الأصل كما يجيء في بابها تمت متوسط والله أعلم .

قوله: (المركب) قيل المراد بالتركيب هو الإسنادي ليخرج من حد المعرب المضاف في قولنا: «غلام زيد»، فورد عليه خروج المضاف إليه والمفاعيل وسائر الفضلات عن حده مع كونها معربات، وقيل: المراد بالتركيب هو التركيب مع العامل فيخرج المضاف ويدخل المضاف إليه والفضلات، فورد عليه المبتدأ والخبر فإن كل واحد منهما مركب مع الآخر لامع الابتداء الذي هو عامل فيهما، وأجيب باختيار مذهب الكوفيين من أن كل واحد منهما عامل في الآخر ولا محذور في ذلك؛ إذ ذات كل واحد منهما يعمل في صفة الآخر وهي رفعه فلا دور، فالأولى أن يقال هو التركيب الذي يتحقق معه العامل، وعلى هذا فلا إشكال، وتظهر سببية التركيب للإعراب لأنه إذا تحقق معه العامل سواء كان التركيب معه أو مع غيره تحقق المعنى المقضي بالإعراب تمت من .

قوله: (المركب) أي: الذي ركب مع غيره تركيبا معه يتحقق العامل تمت مُخَيَّن ليخرج «غلام زيد» تمت فسلنه لا إعراب له لأنه من قبيل المبنيات، ولو قال المعرب جزء المركب لكان أولى؛ لأن المركب من الجزأين معا لا إعراب له تمت إن قيل ولم كان الإعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها؟ قيل: إنه كان كذلك لوجهين: أحدهما أن الأعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد

لم يشبه مبنى الأصل) وهو: الحرف والفعل الماضي وأمر المخاطب، لا مطلق الفعل، فلا يرد الممتنع فإنه معرب؛ إذ هو غير مشابه للماضي والأمر وإن كان مشابها لمطلق الفعل لما سيأتي إن شاء الله تعالى، فيخرج منه ما ليس فيه تركيب كحروف الهجاء وأسماء الأعداد وسائر الأسماء قبل التركيب كقولك: «زيد، عمرو»، وما يشابه أحد المبنيات الأصلية كـ«هؤلاء»^(٣) و«شتان» و«رويد» مطلقا. (وحكمه أن يختلف^(١))

تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخر، الوجه الثاني أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل منه أن يكون أولا أو أوسطا أو آخر؛ فلم يجوز أن يكون أولا لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركا، فلو جعل الإعراب أولا لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإن من حملة الإعراب الجزم: الذي هو سكن في آخر الأفعال فلو كان الإعراب أولا لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنا، ولم يعمل أوسط لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على «فعل كفرس» أو «فعل ككتف» أو «فعل كعضد»، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، ولما امتنع الأول والوسط لما ذكرنا لم يبق إلا جعل الإعراب آخر فأعرفه بعون الله تعالى تمت ش .

ولفظ المركب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الآخرة، كما يقال في «ضرب زيد» مثلا فإن زيدا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان، ويطلق على المجموع فيقال: «ضرب زیده» مركب من ضرب ومن زيد، وهذا كما نقول مثلا لأحد الخفين هو زوج، ونقول لهما معا هما زوج تمت بحم الدين الرضي والله أعلم .

١- لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبا مع غيره أولا: والأول إما أن يشبه مبنى الأصل أولا، وهذا أعني المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل هو المعرب مثل: «قام زیده» تمت .

٢- قوله: (الذي لم يشبه مبنى الأصل) قال في الجامي ما لفظه: أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب، فسر المشابهة المنتفية بعدم المناسبة لئلا يصدق التعريف على بعض أفراد من المبنيات؛ إذ بعض منها ما يناسب مبنى الأصل فيصدق عليه: «لم يشبه» ولم يصدق عليه «لم يناسب» تمت كـ«يا زید» في النداء تمت ذكره أبو البقاء .

٣- أشبه الحرف للاحتياج إلى المشار إليه تمت و«شتان» أشبه الماضي لأنه معناه: «رويد» أشبه الأمر لأنه يعين «أمهله» تمت .

آخره لاختلاف^(٢) العوامل^(٣) لفظاً) كـ «جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد»، (أو تقديرا^(٤)) كـ «هذه عصي، ورأيت عصي، ومررت بعصا^(٥)».

(والإعراب^(٦)) ما^(٧) اختلف^(١) آخره^(٢) به) ف «ما» إما أن يزداد بها شيء فتكون نكرة موصوفة بما بعده، أو الذي فتكون موصولة به، والضمير في قوله آخره،

١- قوله (وحكم أن يختلف آخره) والأحسن أن يقال وحكمه أن يختلف حركة آخره لاختلاف العوامل لأن الآخر هو لام الكلمة وهو لا يختلف ثم عني والله أعلم .

٢- قوله (باختلاف العوامل) احتراز من تغير آخر «من» الاستهامية في «من» الرجل تكسر النون لالتقاء الساكنين، ومن أبوك بالفتحة، ومن أكرم بالضممة للثقل فيهما فإنه وقع بلا عامل ثم .

٣- يزداد في الحد «علما» لئلا ينقض بمثل قولنا: «إن زيدا مضروب، إنى ضربت زيدا، وإنى ضارب زيدا» فإن العامل في «زيد» في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر للعرب لم يختلف باختلافه ثم جازي ثم .

٤- قوله: (أو تقديرا) بين المعرب تقديرا، والمبني مثل: «هذه» إن الإعراب مقدر في الأول على آخر حرف منه وإن الثاني مقدر على جملة، فيقال «هذه» في محل الرفع ثم والله أعلم .

٥- سمي الإعراب إعرابا لأنه يبين المعاني ويوضحها، من قولهم أعرب الرجل عن حاجته إذا بين، أو لأنه يزيل اللبس والفساد، من قولهم عربت معدته إذا فسدت، والهمزة للسلب ثم .

٦- فإن قيل: يدخل في الحد العامل لأنه شيء اختلف آخر المعرب به، وكذا الإسناد المقتضي للإعراب؟ قيل كلمة «ما» عبارة عن حركة أو حرف فيخرج الأشياء المذكورة، أو يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو: ما يكون سببا بلا واسطة^(١)، فإن العامل سبب قريب لحصول الإسناد، وهو سبب قريب لحصول المقتضي، وهو سبب قريب لحصول الإعراب، وهو سبب قريب لحصول الاختلاف، فكان العامل سببا له بوسائط، والإسناد بواسطتين، والمقتضي سببا له بواسطة، فكان هذا قريبا ثم عني العفوور ثم .
^(١) كالإعراب لا السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة ثم عني والله أعلم .

٧- ولا يرد عليه نحو: «مسلمان، ومسلمون» إذ ليس في الآخر فلا يكون الحد جامعاً؟ إذ الآخر هو النون وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين بعروضه لا يخرج ما قبله عن كونه آخر كلك النون ثم نجم .

راجع إلى المعرب، والذي في به راجع إلى الموصول أو الموصوف، أي: الإعراب شيء يختلف آخر المعرب بذلك الشيء، أو الذي يختلف آخر المعرب به، وذلك الشيء رفع أو نصب أو جر، وكل واحد منها إما بحركة لفظاً أو تقديراً، أو خلفها^(٣) من حرف لفظاً أو تقديراً^(٤)، من ألف أو واو أو ياء.

والإعراب^(٥) في اللغة الإبانة، وإزالة الفساد، والتكلم بالعربية،^(٦) وفي الاصطلاح ما مر بيانه؛ لمناسبة^(٧) بين المعنى المصطلح وبين كل واحد من تلك المعاني^(٨) (ليدل على المعاني المعنوية^(٩) عليه) هذا بيان الغرض من وضع الإعراب في

٣- خلفه إذا عقبه، ومن ثمة قيل في عقب الخبر خلف بالفتح، وفي عقب الشر خلف بالسكون، كما قالوا وعد في ضمان الخبر، ووعد في ضمان الشر تمت والله أعلم .

٤- نحو: «جاء أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم» لأنه لما أسقط الإعراب على اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظاً بل تقديراً تمت جامي . .

٥- نحو: «ساكنوا البلد، ورأيت ساكني البلد» إلخ تمت .

٦- قوله: (والإعراب) أعلم أن الإعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف، وعند غيره عبارة عن الاختلاف، واحتج المصنف بأنهم اتفقوا على أن أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وإنما يتحقق بما لأما نفس الاختلاف، واحتج غيره بأن الإعراب ضد البناء والبناء ليس هو واقع على الحركات بالا تفاق، بل الحركات ما به البناء، وكذا الإعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاختلاف تمت غايه والله أعلم .

٧- نحو: أن يتكلم أعجمي بالعربية فيقال له: أعرب أي: تكلم بالعربية تمت سيدنا على البرطي رحة الله . .

٨- متعلق بمحذوف تمت. وهو علة لنقل الإعراب اللغوي إلى الاصطلاحي تمت .

٩- اختلف في لام (ليدل) فقال السيد الرضي: إنه متعلق بأمر خارج عن الحد: يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد، فاللام متعلقة بقوله (اختلف أنتره) ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني يعني القاعلية والمفعولية والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل تمت جامي

قد يتوهم أن قوله: (ليدل على المعاني) من تنمة تعريف الإعراب للاحتراز عن العامل، والمعنى مقتضي، فإن كل واحد منهما سبب لاختلاف آخر المعرب لكنه ليس يدل على المعاني المعتورة عليه، أما العامل فلا أنه

المعاني^(١) (ليدل على المعاني المعتورة^(٢) عليه) هذا بيان الغرض من وضع الإعراب في الأسماء إذ الأسماء تعرض لها معان مختلفة وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فأريد تمييز بعضها عن بعض، فوضع الإعراب مميزا بعضها عن بعض، ومبيناً لما هو المقصود، ومزيلاً للفساد^(٣) الناشئ من الالتباس بعضها ببعض، كما أشير إلى معناه من حيث الوضع^(٤) اللغوي، ومما أورد من الأمثلة في الالتباس لولاه قولك: «ما أحسن زيد» فإنه

١- اختلف في لام (ليدل) فقال السيد الرضي: إنه متعلق بأمر خارج عن الحد: يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام فإنه بعيد عن الفهم غاية البعد، فاللام متعلقة بقوله (اختلف آخره) ليدل الاختلاف أو ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل تمت بجامي قد يتوهم أن قوله: (ليدل على المعاني) من ثمة تعريف الإعراب للاحتراز عن العامل، والمعنى المقتضي، فإن كل واحد منهما سبب لاختلاف آخر المعرب لكنه ليس يدل على المعاني المعتورة عليه، أما العامل فلا أنه لإحداث تلك المعاني، وإما المعنى المقتضي فلأن المعاني المعتورة هي المعاني المقتضية للإعراب وامتناع دلالتها على نفسها تمت ش وليس بصحيح بل اللام في قوله (ليدل) متعلقة بشيء خارج عن الحد أي: وضع الإعراب ليدل أو ما به الأعراب تمت والله أعلم . .

٢- (المعتورة) صفة و(المعاني) موصوف والمطابقة معتبره بين الصفة الموصوف وهي غير حاصلة هنا؛ لأن المعاني جمع والمعتورة مفرداً والجواب أن كل جمع بمعنى الجماعة يصح وصفه بالمفرد لأن لفظ الجماعة مفرد حيث تمت هندي وقد ذكروا هذا في قوله تعالى ﴿أَيَّامٌ مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: من الآية ٢٠٣)، وفي أخرى ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾ (البقرة: من الآية ٨٠) تمت . الاعتوار متعد يقال: اعتوروا الشيء إذا تداولوه، وعلى هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة، حيث تداولها المتكلم، وإن ثبت المراد به بكسر اللام يحمل على الخاز العقلي نحو: عيشة راضية أي: راض صاحبها، فيكون المعنى على المعاني المعتورة مضهرها إياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل تمت هندي . .

٣- والفساد الناشئ هو عدم فهم مقصود المتكلم من الكلام .

٤- هذا يفرض لبيان المناسبة بين الإعراب المصطلح واللغوي بالمعنيين الأولين، وهو الإبانة، وإزالة الفساد، ولم يبين المناسبة بينه وبينه بالمعنى الثالث لظهوره إذ الإعراب بالمعنى الاصطلاحي يختص بلغة العرب تمت شريف والله أعلم بالصواب .

محتمل لأحد معان ثلاثة: من التعجب من حسن زيد، ونفي الإحسان منه، والسؤال عن أحسنية أي شيء منه، وتعين الأول بالنصب؛ والثاني بالرفع، والثالث بالجر. والمعتورة والمتداولة والمتعاقبة والمتناوبة من واد واحد.

(وأنواعه^(١)) رفع ونصب وجر^(٢) أي: انقسم الإعراب إلى هذه الثلاثة انقسام^(٣) الجنس إلى أنواعه، فالرفع^(٤) علم^(٥) الفاعلية^(١)، والنصب^(٢) علم المفعولية،

١- وإنما قال: (وأنواعه) ولم يقل هو: رفع ونصب وجر تنبيها على أن الحق هو ما ذهب إليه المصنف رحمه الله من أن الإعراب به اختلاف آخر المعرب لأنه نفس اختلاف آخره، كما يدل عليه عبارة المتأخرين من النحاة فكأنه قال: لما كان أنواعه الرفع والنصب والجر التي هي عبارة عن الحركات والحروف اتفاقا، ولا شك أن الحركات والحروف ليست نفس الاختلاف بل أسبابا له فظهر أن الصواب ما ذكره تمت ش تمت .

٢- قوله: (وأنواعه إلخ ..) وإنما لم يذكر الواو والألف والياء مع أن الإعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف أيضا؛ لأن الرفع والنصب والجر عند المصنف رحمه الله يقع على الحركات والحروف جميعا تمت .

٣- لا انقسام الكل إلى أجزائه، فيصح أن يقال الرفع إعراب والنصب إعراب والجر إعراب، كما يقال للإنسان حيوان تمت.

٤- قوله: (فالرفع) الفاء للتفسير والياء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية وليست للنسبة تمت قال الرضي في بحث الحروف إذا لحقت ياء النسبة مع تاء التأنيث أسماء جنس جامدة أفادت معنى للمصدر كـ الضاربة، والمضروبة، تمت ولم يقل الإضافية لأن الإضافة مصدر فلا حاجة إلى جعلها مصدرا بإثبات الياء والتاء لأنه ليس بمجرد الإضافة المعنوية ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة إلى الياء المؤذنة بالإطلاق، فالإضافة أعم من أن تكون حقيقة أو صورة، كما في بحسبك زيد، وضارب، وحسن الوجه، تمت هندي . .

٥- قوله: (فالرفع) الرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، نحو جاء مسلم، ومسلمات، ومسلمون، وأبوذ، والنصب أربعة: الفتح، والكسر، والألف، والياء، نحو: مسلما ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين، والجر ثلاثة أشياء: الفتح، والكسر، والياء، في نحو: يزيد وبأحمد وعلمين وبأبيذ، وكل ما سوى الضم في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر فروعها كما يجيء، وبين الرفع والضم عموم

والجر علم الإضافة^(٣)، لما كان المعاني الطارئة على الأسماء ثلاثة وأنواع الإعراب كذلك جعل كل واحد منها علما لشيء، أي علامة لمعنى من المعاني، فجعل الرفع

وخصوص أما كون الرفع أعم فلو قورعه على الضم والألف والواو، وأما كونه أخص فلاكن الضم قد يكون علم العمدة كما في «جاء الرجل»، وقد لا يكون كما في «حيث»، وكذا الكلام في النصب والجر، وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الاعلى حركات غير إعرابية بنائية كانت كضمة «حيث» أولا كضمة قاف «قفل»، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضا كقول المصنف (بالضمة رفعا)، والكوفيون يطلقون القاب أحد النوعين على الآخر مطلقا تمت رضي .

١- قال العلامة الهندي صاحب غاية التحقيق: المراد الخصلة للنسوبة إلى الفاعل وهي في المبتدأ كونه مسندا إليه، وفي الخبر كونه جرى ثانيا من الجملة، وفي خبر إن كونه جرى ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للأسماء، وفي المفعول كونه مفعولا حقيقة أو حكما، والمراد الخصلة للنسوبة إلى المفعول، وهي في الفضلات كونها فضلة كا المفاعيل، وفي اسم «إن»، ولاو وخبر باب «كان»، وماه كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرغوع تمت.

وقيل الياء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية وليست للنسبة لأنها لو جعلت للنسبة لزم أن يكون الرفع علما للأشياء المنسوبة إلى الفاعل لا إلى الفاعل نفسه، لا يقال إن الفاعل بالأولوية لأنه لا يلزم من ثبوته للمنسوب ثبوته للمنسوب إليه ألا ترى أنك تقول: «جاء بصري» ولا يلزم بحجاء البصرة معه، فالصواب أن الياء للمصدرية أي كون الشيء فاعلا أو مفعولا وهما صفتان للفاعل والمفعول، ولو قال المصنف على علم الفاعل أو المفعول من دون «ياه» لكان غير صحيح، وأما الإضافة فهي في نفسها مصدر فلا تحتاج إلى الياء المصدرية والمراد به كون الشيء مضافا إليه، وإن قلت: فعلى هذا يلزم ألا يكون للمشاهات للفاعل علامة وكذا في المشاهات للمفعول؟ قلنا لما ذكر الفرد الأعظم دخل الباقي بالتبعية تمت

٢- قال نجم الدين ولو قال فالرفع علم العمدة والنصب علم الفضلات والجر علم الإضافة لكان أخصر لفظا واعم معنا تمت .

٣- إن قيل لم أنتم الإضافة مع أنها متوسطة كما ذكرتم؟ فالجواب: أنها وسطية والرفع والنصب طرفان ولا يتعقل الوسط إلا بعد معرفة الطرفين تمت .

الذي هو الأثقل علما للفاعلية، أي للفاعل ^(١) وما أشبهه، ويسمى عمدة ^(٢)، وهو المعنى الذي فيه خفة من حيث هو أقل من المفعولية لكون الفاعل واحدا والمفعول خمسة، والنصب الذي هو الأخف علما للمفعولية أي المفعول وما أشبهه، ويسمى فضيلة ليعادل ثقل الرفع قلة ^(٣) الفاعلية وكثرة المفعولية خفة النصب، والجذر الذي هو المتوسط ^(٤) بينهما أي: أخف من الرفع وأثقل من النصب علما للإضافة، وهي المعنى الذي هو بين الفاعلية والمفعولية في الكثرة والقلة، ويسمى علامة وعلاقة ^(٥).

١- قال السيد شريف في تفسير المتن: والذي يخطر بالبال أن الشارح يشير بهذه العبارة إلى ضعف عبارة المصنف بحيث قال: (علم الفاعلية) مع أنه ثابت في المبتدأ والخبر وغيرهما فكان الأليق في العبارة أن يقول: (فالرفع علم العمدة) وكذلك في النصب والخبر، وقد دفعه الجامي كما عرفت.

قوله: (أي للفاعل) وفيه نظر لأن الفاعلية معنى في الفاعل لا الفاعل وما أشبهه، وكذا المفعولية معنا في المفعول لا هو وما أشبهه، وكذا الإضافة معنا في المضاف إليه تحت قط ف . يجاب عنه بأن الفاعل لما لم يكن شيئا مستقلا بنفسه كان المعنى المنسوب إليها منسوبا إلى ما قامت هي به وهو الفاعل فيصير المعنى: الرفع علم الفاعل تحت إملا عبد الرحمن الحيمي رحمه الله تعالى.

وسمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلظظ به، ولرفع مرتبته من بين أخوية، وسمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلظظ به ولأنه ينصب الفضلة في الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام، وسمى الجر جرا لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم، وبين الشفة السفلى تنجر إلى أسفل عند التلظظ به تحت هندي. ولم يذكر الجزم لأنه ذكر إعراب الاسم والجزم ليس من إعرابه وإنما هو مختص بالفعل كما يأتي تحت رصاص .

٢- والعمدة هي مالا يسوغ حذفه إلا عند وجود قرينة ظاهرة أو قائم مقامه تحت والله أعلم .

٣- (القلة) بالكسر ضد الكثرة و هو المراد هنا، وبالفتح النهضة من غلة أو فقر، وبالضم أعلى الرأس وأعلا السنام والجبل تحت قاموس .

٤- والدليل على أن الجر متوسط بين العمدة والفضلة أن المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: وجاني عبد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: ورأيت عبد الله، وفي موضع يقع فضلة نحو: وزيد ضارب عمرو، تحت شرح التسهيل. قال في النجم الثاقب: والمضاف إليه قد يكون فاعلا من جهة المعنى وقد

(والعامل^(٢)) ما به^(٣) يتقوم المعنى المقتضى للإعراب^(٤) أي: شيء أو الشيء الذي يقوم بذلك الشيء أو به^(٥) المعنى الذي يقتضي الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة مثل: «جاء» في «جاني زيد» ففاعلية «زيد» هي المقتضية لرفعه وهي لا تقوم إلا بـ«جاء» المسند إليه فهو العامل لرفعه، وكذا الكلام في «رأيت، ومررت بزيد»، (فالمفرد^(٦)) المراد هاهنا ما يقابل المثنى والمجموع وهو الموحد، فإنه يطلق على ما

يكون مفعولا نحو: «عجبت من ضرب زيد عمرا، أو عمرو» فلما كان المضاف إليه قد يكون مترددا بين الفاعل والمفعول أعطيت حركة متوسطة بين الخفة والنقل انتهى والله أعلم . .

١- قوله علاقة هي بالعين المهملة والقاف من علق بالشيء بكسر اللام إذا التصق به، والضمير في (وتسمى) يعود إلى الإضافة سميت بذلك لما بين كل من المتضامنين من التعلق بالآخر، وهذه النسخة الصحيحة المعتمدة الموافقة لسياق الشارح حيث قال في الفاعلية ويسمى عمدة وفي المفعولية ويسمى فضلا، وفي بعض النسخ ويسمى علامة ويرجع الضمير حيث إلى أنواع الإعراب، وفي بعض النسخ وتسمى علامة وعلاقة وهو سهو تمت منفح. قال الإمام محمد الدين وجدت في نسخة صحيحة أن الذي يسمى علامة الرفع والنصب والجر تمت س. ويمكن أن يقال قوله علامة يرجع إلى الأول أعني الفاعل والمفعول، وعلاقة يعود على الثاني أعني: الإضافة، ويسمى بالتذكير أي كل واحد من المذكورات تمت .

٢- (قوله والعامل ما به إلخ ..) وإنما نسب العمل إلى ما يتقوم به المعنى المقتضى، فيقال الرابع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى أمرا خفيا معنويا، وما يقوم به المقتضى أمرا ظاهرا حليا تمت رضي تمت

٣- قوله: (ما به إلخ ..) فإن قيل يدخل في أحد الإسناد فإنه أيضا يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب؟ قيل الباء للسببية والمراد السبب البعيد، وفيه نظر لأن السبب البعيد مجاز وإرادة المجاز في التعريف لا يجوز؛ لأنه يورث الجهالة فيه حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون المجازي، وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فيتعين السبب البعيد هنا تمت .

٤- إنما قال شيء أو الشيء ولم يقل كلمة أو الكلمة أو لفظ أو اللفظ ليدخل العامل المعنوي تمت شريف . .

٥- الضمير في به يعود إلى شيء والإشارة إلى الشيء الذي وصفه بالموصول تمت .

٦- قوله: (فالمفرد) ذكر المصنف في مقدمته الأفراد في أربعة مواضع وكل واحد يحترز به عن شيء: قد ذكره في حد الكلمة ليحترز به عن المركب مطلقا، وأتى به في المنادى ليخرج المضاف وشبهه، وفي التمييز

ليمتاز تمييز المفرد عن تمييزه الجملة، وفي ما نحن فيه ليجتزأ به عن المثنى والمجموع، وسواء كان مضاف صحيحا أو في حكمه وهو ما آخره حرف علة وقبله ساكن تمت م. قال السيد نجم الدين وكان على المصنف أن يذكر قيدا آخر يضمه إليه وهو: أن لا يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن قوله المفرد احتراز من المضاف فيخرج الأسماء الستة إذ لو احتراز عنه لو جيب أن لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث تمت شرح .

*قوله: (فالمفرد) المراد بالمفرد ههنا ما لم يكن مثنى ولا مجموعا لا ما يكون مضافا ولا مركبا غير مضاف كالزجي نحو: «بعلبك، وخمسة عشر»، ولا ما يكون جملة نحو: «زيد قائم»، وفيه نظر لأن هذا يوهم أن الجملة والمركب داخلان تحت المفرد وليس كذلك؛ لأن البحث في العرب، والجملة والمركب مبنيان، والمراد بالمفرد المنصرف العرب، ويمكن توجيه ذلك بأن يقال: لما كان المراد بالمفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموع كان لفظ المفرد شاملا للجملة والمركب المزجي لكن القرينة وهي البحث عن المفردات أخرجهما عن ذلك، ويدل على ما ذكرناه قوله بعد ذلك: فيتناول المضاف والجملة والمركب غير المضاف لخروجهما بواسطة القرينة تمت والله أعلم .

إن قبل فعلى هذى يدخل فيه الأسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم مكبره وليس حكمها ما ذكر من وجوه الإعراب وإن اكتفى بخروجها بذكرها فيما بعد فليكتفى في خروج ما لا ينصرف بذكره أيضا ولا يحتاج إلى التقييد بالمنصرف؟ قلنا الأسماء الستة مع قلها حكمها حكم المنصرف في ثلاث حالات: حالة الأفراد نحو: «جاءني أب له، ورأيت أبا له، ومررت بأب له»، وحالة الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: «جاني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي»، فإن إعرابها بالحركات التقديرية، وحالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم أيضا مع كونها مصغرة نحو: «جاء أخيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك» فإن إعرابها بالحركات اللفظية، ويخالف حكمها ما ذكره في حالة واحدة وهي إضافتها إلى غير ياء المتكلم مكبرة فاكتمل بخروجها بسبب هذه الحالة لما أورد من بيان إعرابها بعده، وأما غير المنصرف فهو لا يكاد ينحصر في عدد مع خروجه عن الحكم في حالاته كلها فكان الاعتناء بالاحتراز عنه أكثر، فلم يكتف في ذلك بذكره فيما بعد تمت شريف رحمه الله تعالى .

يقابل المضاف والمركب غيره^(١) والجملة، فيتناول المضاف كـ «غلام زيد، وغلامي»، وغيره كـ «بعلبك»، صحيحا كـ «زيد، وأحمد»، أو جاريا مجراه^(٢) كـ «ظبي، ودلو، ورشا»^(٣)، وكسى، وكسى، أو مقصورا كـ «عصى، وسعدا»، أو منقوصا كـ «قاض»، (المنصرف) قيد المفرد بالمتصرف ليخرج مثل: «أحمد، وسعدا».

[جمع التكرير]

١- وقع في بعض النسخ والمركب مع غيره وهو الصواب، وفي غيرها والمركب غيره وفيه أن استعمال المفرد في مقابلة المركب الذي هو غير مضاف غير متعارف، فالوجه أن يقال مع غيره أعم أي: ما يقال المركب أعم من الجملة والمضاف وغيرهما، كما يقال: «قرأت غير كتاب» أي: «كتابا» ثم والله أعلم.

٢- قوله: (أو جاريا مجراه) «يجرى» بفتح الميم مصدر «جاء الثلاثي» و«يجرى» بضم الميم مصدر «أجرى» كما هو مقرر في التصريف ثمت .

٣- قوله: (ورشا) هو بفتح الراء أو الشين ثم همزة، الصغير من الظباء، والظاهر من عبارة الشارح أن هذا جار مجرى الصحيح كالثلاثين الذين بعده وهو سهو، بل هو مما آخره حرف صحيح، ومثل بكساء لما آخره حرف علة منقلب يعني أصله كسار فلما تطرفت الواو بعد ألف زائدة قلبت همزة وجوبا، ولكنه يقال بعد قلبها همزة قد صارت الكلمة من الصحيح ولا وجه لجعلها من الملحق بالصحيح تحت منقح .

فائدة إذا كان ثاني الثنائي حرف عله وجب تضعيفه إذا أعربت سواء جعلته علما للفظ أو لغيره نحو: «لو، وفي، ولا، وهي، وهو»، تقول هذه «لو» وفي «لاء» زدت على ألف لا ألفا أخرى وجعلته همزة تشبيها براء، وكساء، وإنما جعل التضعيف لأنك لو أعربت بلا زيادة لسقط حرف العلة للتوين فيبقى للمعرب على حرف واحد وهو لا يجوز ثمت بنجم الدين الرضوي .

تمثال ما آخره ياء تقديرا ثمت شريف. والفرق بين الكساء والرشا ظاهر لأن ألف رشا منقلبة من الياء والثانية منقلبة من الواو كما يقال: «رشيت، وكسوت» ثمت .

(والجمع المكسر^(١)) وهو ما تغير بناء واحده كـ«رجال»^(٢)، ورُجَالِي^(٣)، وضوارب، وجوار، وهلكى، (المنصرف) قيد به ليخرج مثل: «ضوارب، وجوار» فيمن بمنعه و«هلكى»، (بالضمة^(٤)) رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا حكم المفرد والجمع المذكورين، ورفعا تميز أي: رفعهما يكون بالضمة اللفظية أو التقديرية، وكذا نصبهما بأحد الفتحتين، وجرهما بإحدى الكسرتين^(٥)، فيدخل فيهما الحركات الثلاث إما

- ١- وإنما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أي: بجميع الحركات لمشايمته للمفرد لكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده، ولكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا كما في الجمع بالواو والتون تمت نجم الدين والله أعلم .
- ٢- و«رجالي» جمع «رجل» جمع «رجل» تمت س. و«رجالي» بفتح الراء والخاء المعجمة جمع «رجل» ككتف، وهو الأثنى من المعز، تمت متصرف تمت س .
- ٣- قوله و«رجالي» جمع «رجل» بفتح الراء وكسر الجيم، ك«عجل» و«عجالي»، والرجل خلاف الفارس، وقد قيل بالخاء المعجمة جمع «رجل» وهو الأثنى من وله الظان وهو وهم لأن جمعه على هذا لم يسمع تمت بغية الطالب على الموشح .

الرجل بالكسر وهي الأثنى من أولاد الظان جمعه أرجل ورجال تمت قاموس بلفظه ويقال رِجال بالكسر ورُجال بالضم تمت والله أعلم .

- ٤- قوله: (بالضمة رفعا) خبر قوله: (فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف)، وقوله: (رفعا) إما أن يكون نصبه على الظرف أي كائنا بالضمة وقت رفع العامل، أوحالا أي كائنا بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو مصدر نوعي أي يعربان بالضمة رفعا، أو تمييز عن النسبة أي بالضمة رفعة تمت غاية .
- وقوله (والفتحة نصبا) من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الجورور نحو: «في الدار زيد والحجرة عمر»، ونثله قوله (والكسرة جرا) تمت .

- ٥- اللفظية والتقديرية نحو: «مررت بزيد، ومررت بعصا» تمت .

لفظاً أو تقديرًا، إذ أقسام^(١) الأسماء الواقعة في اللغة باعتبار دخول علامات الإعراب عليها من الحركات الثلاث، أو الحروف الثلاثة بثلاثيتهما أو بعضيهما^(٢) ستة: إما الضمة وإحدى أختيها الفتحة أو الكسرة أو كليتهما، أو الياء وإحدى أختيها الألف أو الواو أو كليتهما، والأصل^(٣) هو الحركات لكون الحروف متولدة^(٤) من إشباع

١- قوله: (إذ أقسام) مبتدأ، وهو علة لقوله هذا حكم المفرد والجمع المذكورين، وقيل: علة لقوله: فيدخل فيهما تمت والله أعلم.

٢- فإن قيل: يدخل في هذه الضابطة «كلا» والأسماء الستة لأن المراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجمع والثنية وكلا، والأسماء الستة مفردات بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع أن إعرافهما ليس بالحركات الثلاث، وينبغي أن يذكر لإخراجهما قيد؟ قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه، فيخرج به المثني والمجموع وما لحق بهما وكلا والأسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما سبق تمت غاية تحقيق والله سبحانه أعلم.

ولقاتل أن يقول: بثلاثيتهما أو بعضيهما يقسم لكل واحد من الحركات الثلاث والحروف الثلاثة وكل واحد منهما مقيد بالثلاثة فلا يصح انقسامه إلى الثلاثة والبعض لاستحالة انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره؟ ويمكن أن يجاب بأن كلا من الحركات والحروف وإن كان مقيدًا بالثلاثة صح انقسامه إلى القسمين بثلاثيتهما أو بعضها من حيث هو لا باعتبار القيد، ويمكن أن يقال: بثلاثيتهما أو بعضيهما راجع إلى علامات الإعراب التي يثبت بقوله من الحركات الثلاث تمت.

٣- يعني في حكم الأعراب لا في الوجود فالأصل هي الحروف وإنما الحركات أبعاض منها كما حققه الرضي وهذا يندفع الإشكال الوارد بلزوم مزية جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم تمت جلال تمت.

٤- وما يدل على أن الحروف متولدة من الحركات قول الشاعر:

الله يعلم أنا في تلفتنا

يوم الفراق إلى إخواننا صور

وإني حيشما يغني الهوى بصري

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

أي: فأنظر. وقال آخر في إشباع الفتحة.

وأنت من الغواية حين تدعا

ومن دم الرجال بمنزاع

الحركات فتكون فرعا عليها، وأن تكون بثلاثتها لتكون لكل معنى من المعاني المقتضية علامة كما بين فالمفرد والجمع المذكوران بالحركات، لا بالحروف وبثلاثتها لا بعضها جريا على الأصل.

[جمع المؤنث السالم]

(جمع^(١)) المؤنث السالم^(٢) وهو ما لحق آخره ألف^(٣) وتاء للجمع، سواء كان لمؤنث كـ «مسلمات، ومضروبات، وحسنات، وفضليات، وحائضات، وهنات»،

أي: بمنزلة، فأشبع الفتحة. وقال آخر في إشباع الكسرة :

نفى الدراهم تنقاد الصياريف

تنفي بداها الحصى في كل شاحرة

أراد الدراهم والصياريف تمت والله سبحانه أعلم وأحكم تمت . .

١- قوله: (جمع المؤنث) قدم جمع المؤنث على جمع المذكر لأن إعراب الأول بالحركات والثاني بالحروف والكلام في المعربات بالحركات، فإن قلت: فلم قدم على غير المنصرف مع أن إعرابهما بالحركة؟ قلت: لأن جمع المؤنث يخالف القياس في شيء ضعيف وهو الفتح، وغير المنصرف يخالف في شيء أقوى وهو الجر فلا حاجة لتقديمه لقوة ذلك، وقبل: لأن غير المنصرف ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين وجمع المؤنث حركة فقط تمت .

*قوله: (جمع المؤنث) أي: صيغة جمع المؤنث فلا يخرج نحو: «سجلات، وسفريات» مع جمع المذكر، ولو قال بالألف والتاء لكان أشمل تمت هندي .

٢- قوله: (السالم) بالرفع على أنه صفة جمع وليس بأعرف من الموصوف لأن المضاف إلى ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند إسء وهو الذي اختاره المصنف على ما يأتي في موضعه إنشاء الله تعالى، وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر كـ «سجمر» فإن إعرابه بالحركات الثلاث تمت غاية تحقيق .

٣- قوله: (ألف وتاء) ينبغي أن تراد في الجدل للجمع كما رواه ابن الحاجب ويحترز به من نحو: «علباء، وأرطاة» فإن آخره ألف وتاء إلا أن الألف للإلحاق والتاء للإفراد وليس للجمع تمت .

أو مذكر كـ «حسامات، وحمامات، ودريهمات، ومعلومات»^(١) في «أشهر معلومات»^(٢) (البقرة: من الآية ١٩٧)، وبسلامة النظم كما ذكر أو غيرها كـ «تمرات»^(٣)، وغرفات، وكسرات»، وتسميته جمع المؤنث باعتبار^(٤) الغالب، (بالضمة والكسرة) أي بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا، وهذا هو القسم الثاني من الستة وهو على القياس في كون إعرابه بالحركات، وكون الضمة علامة للرفع والكسرة علامة للجر، ومخالف له في كون الكسرة علامة للنصب، ووجهه^(٥) أنه في كونه جمع^(٥) المؤنث

لا ما كانت التاء فيه أصلية كـ «قوت وأقوات، وبيت وأبيات، فإنه ليس من هذا القسم تمت أو كانت الألف للإلحاق كأرطاة فإن ألف أرطاة للإلحاق والتاء للإفراد وليس للجمع تمت .

١- قوله: (ومعلومات) الجمع إذا وقع صفة كان مفردة صفة لمفردة في المعنى، هذا هو القياس فيراعى ما أمكن رعايته، فإن جمل المعلومات على أنه جمع لمعلوم فقد أجري على ذلك القياس، ولا يلزم منه إلا جمع المذكر بالألف والتاء وقد ثبت في غيره كـ «حمامات، ودريهمات» مع تضمن الثاني معنا وصفة، وأما قوله تعالى: «مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^(٦) (البقرة: من الآية ١٨٤) فلا يمكن فيه مراعات ذلك القياس إذ لم يأت «أخر» جمع «آخر» أصلا فيتعين هناك أخرى جمع المذكر غير العاقل مجرى جمع المؤنث ولا يلتفت إلى حال المفرد أصلا فيصح ما ذكره مثالا وإن لم يصح استدلالا لوجود الاحتمال تمت شريف والله أعلم بالصواب لأنه لو كان في مسنين معلومات، لكان جمع مؤنث لأنه جمع معلومة، وإنما لم يكن كذلك لأنه علم من قاعدتهم أن الجمع لا يقع صفة للجمع إلا إذا كان مفردة يقع صفة لمفردة والمعلومة لا تقع صفة لشهر فيكون جمعا لمعلوم، وهذا ينتقض بنحو قوله تعالى: من أيام آخر فإن الجمع وقع صفة للجمع ولا يقع المفرد صفة للمفرد لأنهم لا يقولون يوم أخرى فلم يتم الكلام تمت .

٢- جمع عمره فقد تغير بناء واحده، وغرفات جمع غرفة كذلك، وكسرات جمع كسره كذلك، ومثله سماءات تمت .

٣- يعني أن في سميت جمع المؤنث السالم تسامعا إذ قد جاء المذكور، وفي قوهم السالم أيضا تسامع لورود مثل تمرات تمت منقح .

٤- قوله: (ووجهه) أي وجه كون هذا القسم مخالفا للقياس في كون الكسر علامة للنصب تمت .

٥- قوله: (في كونه) الظاهر أن «في» هنا للتعليل كما صرح به صاحب المغني في قوله تعالى: «فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ»^(٧) (يوسف: من الآية ٣٢) تمت .

السالم فرع على جمع المذكر السالم، وثمة حمل نصبه على جره أي: جعلت الياء علامة
لها على ما نبين في موضعه إن شاء الله تعالى، فحمل النصب على الجر هاهنا، وجعل
الكسر علامة لهما لثلا^(١) يلزم للفرع مزية على^(٢) الأصل، فيقال: «جاني مسلمات،
ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات»، وهكذا حكمه إن جعل علما لمؤنث
كـ«عرفات» مع امتناعه بالتأنيث والتعريف، فيقال: «رأيت عرفات» بالكسر والتنوين
على الأكثر، ومنهم من يسقط التنوين^(٣) فيقال: «هذه عرفات»، ورأيت عرفات،
ومررت بعرفات»، ومنهم من يمنع^(٤) الكسر والتنوين فيجعله كـ«أرطاة» علما^(٥)

١- قوله: (ثلا يلزم للفرع مزية الخ..) لقاتل أن يقول: المزية باقية في كون إعراب المؤنث بالحركات
والمذكر بالحروف؟ وجوابه أنه لا يمكن إعراب المذكر بالحركات ولا يكون لجمع المؤنث مزية عله تمت
شريف . ولأن الحروف هي الأصل والحركات متولدة عنها تمت والله أعلم .

قال الرصاص: فإن قيل قد حصلت المزية بإعرابه بالحركات؟ أجيب بأن جمع المذكر السالم لما كان أكثر من
الواحد والحرف أكثر من الحركة أعطي الأكثر لكثرتة، وبقي جمع المؤنث في حكم الأفراد لضعفه لا
لفضله تمت والله أعلم . .

٢- فإن قيل: للمزие لازمة بعد لأن الأصل معرب بالحروف، والفرع بالحركة؟ قيل المزية لكون إعراب الفرع
بالحركة متحملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للإعراب في آخره، بخلاف الأصل حيث وجد في آخره
حرف العلة الصالح للإقامة مقام الحركات، أو يقال: الإعراب في الحرف في المجموع صار أصلا ممهدا
معتبرا باعتبار أن الجمع فرع والإعراب بالحرف أيضا فرع، وإعطاء الفرع للفرع يحكم التناسب أصلا
ممهدا معتبرا عندهم فصار الإعراب بالحركة كأنه فرع فيها والله أعلم تمت غاية تحقيق تمت .

٣- رعاية للحالة العارضة، وأما إتباع النصب للجر فالنظر إلى الحالة الأصلية ففيه مراعات للجهتين تمت س .

٤- قوله: (ومنهم من يمنع منه الكسر) يعني أن هذا القائل يجعل التاء في عرفات كـ«التأنيث الداخلة على
مفرد نحو: وأرطاة» اسم أبي يسر تمت منقح والله سبحانه أعلم .

٥- (وأرطاة) اسم شجر يدبغ به الواحدة أرطاة، فإذا جعل علما امتنع، والألف للإلحاق أي: للإلحاق اسم
باسم تمت .

أي: كواحد زيد في آخره ألف وتاء حال كونه علما فيقال: «رأيت عرفات»، ومررت بعرفات، (غير المنصرف) أي نحو^(١): «أحمد، وسعدا، وضوارب، وجوار»^(٢)، فيمن منعه، (بالضمة والفتحة)^(٣) أي: رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة، فهذا هو القسم الثالث من الستة وهو على القياس إلا في امتناع الكسرة عليه كما نبين فيما بعد إن شاء الله تعالى .

[الأسماء الستة]

(أخوك^(٤) وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة^(١)) إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف^(٢) والياء) هذى هو القسم الرابع من الستة وهو

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج إلى مثل التركيب في شعر أو سجع تمت. ولو كانت للتأنيث ما لحقته التاء تمت والله أعلم .

١- لعله أراد بقوله: (أي نحو أحمد) إزالة ما يورد على الشيخ من دخول نحو: عرفات علما فإنه غير منصرف وليس بالضمة والفتحة فدفعه الشارح بقوله: نحو أحمد إلى آخره أي مراد الشيخ غير المنصرف الذي من هذا الباب لا من باب عرفات تمت .

٢- (أحمد) مفرد وإعرابه لفظي^(١) و(سعدى) مفرد وإعرابه تقديرى و(ضوارب) جمع، و(جوار) فيمن منعه إشارة إلى المذهب الذي ذكره، وفيه سؤال وهو أن يقال إنا قد وجدنا ما هو غير منصرف ولا يدخله النصب في موضع الجر كجوار على كلام «س» ومسلمات فإن الجر فيه لا يحمل على النصب عند الجمهور بل العكس، فكان من حقه أن يقول ما لم يكن منقوصا ولا مسمى بجمع المؤنث السالم فإنه لا يكون الجر فيهما محمولا على النصب لكنه بناء على الأغلب تمت إسماعيل والله أعلم .

٣- غالبا احتراز من جوار فإنه لا يدخله النصب في موضع الجر على كلام «س» تمت ومثله مسلمات إذا سمي به تمت .

٤- قوله: (أخوك وأبوك إلخ.) وهم في إعراب هذه الأسماء أقوال: إن اللام في الأربعة الأول وهي أخوك وأبوك وحموك وهنوك أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين أعني: فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام للكلمة أو عينها وعلم العمدة وفي الجر والنصب علم الفضلة والمضاف إليه مع كونها بدلا من لام الكلمة أو عينها تمت بحم الدين الرضوي .

١- قوله: (مضافة إلى غير ياء المتكلم) بالنصب على أنه حال من قوله: «أبوك» لأنه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام، أو حال من ضمير قوله: بالواو، والعبارة محمولة على التقديم والتأخير وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، وفي جعلها خبر «كانت» المحذوفة نظر لأن حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة تمت .

قوله: (مضافة) بالنصب على الحال والصاحب عائد إلى الأسماء الستة والعامل خبر أبوك وأخوك إلخ أي بالواو تمت.

٢- فإن قيل: إعراب هذه الأسماء الستة حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء لا يخلوا إما أن يحمل على طريق الوجوب أو على طريق الجواز فإن حمل على الوجوب ورد «فوك» و«حموك» و«هتوك» فإن إعراب هذه الثلاثة في هذه الحالة جائزة لا واجبة، وإن حمل على الجواز ورد عليه «أخوك» وأبوك وذو مال، فإن إعراب هذه الثلاثة في هذه الحالة واجب إما على الاتفاق كما في ذو مال أو على الصحيح كما في «أخوك» وأبوك، ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة دون الجواز والوجوب فيتناول الوجوب والجواز تمت غاية .

قال الرضي: لما كان الإعراب بالحروف أقوى منه بالحركات كرهوا أن يستبد المثني والمجموع بالإعراب الأقوى مع كونهما فرعين فأرادوا أن يجمعوا في المفرد الإعراب الأصلي والإعراب الأقوى فاختاروا هذه الأسماء لنسبها بالمثنى والمجموع من حيث أنها تستدعي غيرها، فالأب يستدعي الأبوة وكذلك الأخ الأخوة إلخ.. تمت رضي .

قال الشيخ لطف الله قوله: (بالواو والألف والياء) وذلك لأنهم يُخَوِّجُونَ إلى إعراب المثني والمجموع بالحروف والحروف وإن كانت فرعاً عن الحركة في باب الإعراب فهي أقوى من الحركات؛ لأن الضمة بعض الواو والفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والمثنى والمجموع فرع عن المفرد فكروها أن يستبد الفرع بالإعراب الأقوى فاختاروا من الأسماء المفردة أسماء وهي هذه فأعربوها بالحروف، وإنما خصوها من بين سائر المفردات لأن كل ذات منها يستلزم ذاتاً أخرى فأشبهت المثني وآخرها حرف يصلح للإعراب تمت لطف الله رحمه الله تعالى .

الذي إعرابه بالحرف الأصلي^(١) أو بدله وذلك بدل عن الحركة على^(٢) الصحيح، بشرط كونها مضافة، حتى لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركات فتقول: «جاءني أب له، ورأيت أبا له، ومررت بأب له»، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم حتى لو كانت إلى ياء المتكلم لكانت في الأحوال الثلاثة على وتيرة واحدة، فتقول: «جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي»، وأن تكون مكبرة^(٣) حتى لو كانت مصغرة^(٤) لكان إعرابها بالحركات مطلقا، تقول:

١- وهو الواو فإنها من أصل الكلمة، قيل: والأولى أن يقال: حذفت الواو الأصلية وجي بأخرى للإعراب تمت من. لئلا يكون إعراب الكلمة من أصلها تمت. قال الرضي: ولا مانع من ذلك أي: جعل الإعراب من أصلها كالثنى والجمع فإن إعرابها من أصلها تمت .

٢- قوله: (على الصحيح) لأن ما عداه من المذاهب لا يخلو عن تسامح، أما مذهب «س» من جهة كونه جعل للكلمة إعرابين، وأما مذهب الأخفش فمن جهة أنه جعل الإعراب بوسط الكلمة، وأما مذهب المازني فمن جهة أنه جعل الحروف للإشباع ولا يكون إلا في ضرورة الشعر وهذه الحروف ثابتة في سعة الكلام، وأما مذهب الفراء والكسائي فمن جهة أنهما جعلاً للكلمة إعرابين وهذا أبعد عن الصواب من مذهب «س» لأن «س» جعل أحد الإعرابين مقدر وهما جعلاً الإعرابين لتفظين تمت منفتح والله أعلم .

* قوله: (على الصحيح) وهو مذهب الرماني وقطرب والزجاجي وأكثر البصريين وهشام من الكوفيين، لأن ما عداه من المذاهب مذهب «س» ومذهب الكسائي والفراء لا يخلو من التسامح تمت .

وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الأحاد وحشة ومنافرة، وإنما اختاروا أسماء ستة لأن إعراب كل من المثنى والجمع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماء، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والجمع في كون معانيها مبنية عن تعدد، ولو جود حرف صالح للإعراب سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ «يد»، و«دم»، فإنه لم يسمح فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب تمت جامي والله أعلم .

٣- قول الخبيصي: (وأن تكون مكبرة) وزاد الخالدي شرطاً رابعاً وهو أن لا يجمع جمع تكسير مثل «أباء» فإنها تعرب بالحركات مضافة ومقطوعة، وأن لا تكون مثناة ولا مجموعة جمع سلامة والإعراب بالحروف غير

«جاني أبيه»، ورأيت أبيه، ومررت بأبيه^(٢)، وعند سيويه^(٣) أنها معربة بالحروف والحركات التقديرية وكان أصل^(٤) «أبوك» في «جاني أبوك» أبوك فاستنقلت

مستوفاة انتهت . لأنها إذا ثبتت أو جمعت فأعرابها إعراب سائر الأسماء المنشأة والمجموعة، وقد أشار المصنف في الكتاب إلى الشرطين الأولين بقوله: مضافة إلى غير ياء المتكلم واستغنى عن الآخرين بالتمثيل تمت .

١- لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لينم وزن «فعليل» وحرف العلة المجهول إعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة تمت رضي . أو لأن في آخرها في هذه الحالة أعني حالة التصغير حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح للإعراب فكذا هذا تمت غايه والله أعلم .

٢- قوله: (وعند سيويه إلخ..) اعترض على سيويه بأنه يلزم أن تكون معربة بإعرابين لفظي وتقدير؟ وأجيب بأن نقل الشارح عنه غير صحيح فإن الحروف عنده حروف للإعراب لا نفس الإعراب فأعرابها بالحركات التقديرية فقط لاستقلال اللفظية على حروف العلة تمت شريف والله سبحانه أعلم تمت .

*قوله: (وعند «س» إلخ..) هذا الذي رواه المصنف عن «س» وهو ضعيف لأن في أحد الإعرابين عنية عن الآخر، والمحكي عن «س» وهو مذهب الفارسي وجهور البصريين والمغاربية وابن مالك ويدل عليه تعليل الشارح حيث قال للإتباع أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بالحركات مقدرة على الحروف الثلاثة؛ لأن أصل الإعراب أن يكون بحركة ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظر كما في «قاض» فلا عدول عنه وقد أمكن هنا عدم شرح. ويمكن أن يقال مرة «س» أن الإعراب بالحركات المقدرة على الحروف لإمكان التقدير وإنما قصرت رواية المصنف عنه تمت إذ يلزم أن تكون معربة بإعرابين لفظي وتقدير، ويحكي عن بعض العرب أنهم يحررون الأسماء المستعارة بحركات من دون حروف، فيقولون: «هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك» من غير الواو ولا ألف ولا ياء وعن بعضهم بالألف في الأحوال الثلاثة وهو مذهب أبي حنيفة تمت .

٣- الرجوع أن إعراب هذه الأسماء بالحروف والأصل في «جاني أبوك» أي أصل «أبوك» في حالة الرفع أبوك بضم الواو ونقل حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركتها وصار «جاء أبوك»، وفي حالة النصب نحو: «رأيت أبك» أصله أبوك فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «رأيت أبك»، وفي حالة

الضمة على الواو فأسكنت وضم ما قبلها للإتباع وقدرت الضمة على الواو^(١)، وعند الأخفش أنها معربة بالحركات اللفظية على ما قبلها وحرف العلة إما أصلي أو عوض عن حرف أصلي والأصل فيها الواو المتحركة نقلت حركتها إلى ما قبلها استثقالا وبقيت في الرفع وقلبت ألفاً في النصب وياء في الجر، وعند المازني أنها معربة بالحركات اللفظية، والحروف لإشباعها، وعند الفراء والكسائي أنها معربة بالحركات اللفظية والحروف أيضا^(٢) .

الجر في نحو: «مررت بأبيك» أصله بأبوك فنقلت حركة الواو إلى الباء بعد سلب حركت الباء ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقبل: «مررت بأبيك» تمت .

١- وهو ضعيف لامتناع كون الكلمة الواحدة معربة بالحرف والحركة لأنه لم يعرف مثل ذلك في كلام العرب لقلته وندرته، وأيضاً آية ضرورة في أن يجعل الأصل مخنوقاً والمذكور مشبعا وما هو إلا تحكم محض تمت قط . ويلزم أن يكون الاسم معرباً على حرف واحد في «فوك، وفو مال» تمت نش .

٢- العلة في إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع أن الحروف التي تصلح أن تكون إعراباً ثلاثة: الألف، والواو، والياء، أما الألف فاختص المثنى في حالة الرفع؛ لأنه قد يكون ضمير الفاعل في الفعل نحو: «يضربان»، والواو اختص بالجمع لأنه قد يكون ضمير الفاعل نحو: «يضربون»، ولم يبق إلا الياء فجعلت علامة للجر في المثنى والجمع، فلم يوجد في حال نصبهما لما يصلح أن يكون علامة لهما فحمل نصبهما على جرهما تمت نجم .

قال في اليميني: إذا سمي معنى ففيه مذهبان: حكاية لفظ التثنية رفعاً ونصباً وجرّاً مع كسر النون، فعلى هذا لا يجوز أن تسمى به مرة أخرى وتثنيه لأن لفظ التثنية وحكاية إعرابها موجودان والمثنى لا يثنى، والمذهب الثاني جعل النون حرف الإعراب فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون فتقول في المسمى برجلان: «هذا رجلان»، ورأيت رجلان، ومررت برجلان، فعلى هذا يجوز تثنيته لأنه بمنزلة مفرد، والتسمية به مرة ثانية بشرط أن تكون حروفه خمسة أحرف فما دونها كرجلان ويدان تقول: «رجلانان، ويدانان» لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم وهي: سبعة أحرف وأما إذا كان أكثر كـ «غلامان» فإنه إذا ثني خرج عن منهاج الاسم لأنك تقول: «غلامانان» فصار ثمانية أحرف تمت والله أعلم .

[المثنى، وجمع المذكر السالم]

(المثنى، وكلا مضافا إلى مضمير، و اثنان^(١) بالإلف والياء. جمع المذكر السالم^(٢) وألوه^(٣) وعشرون وأخواتها بالواو والياء) هذا بيان القسم الخامس وأولوه^(٤)

١- اسم لمفرد زيد عليه ألف ونون ليندل على أن معه مثله من جنسه، وليس اثنان كذلك لأن قولك: واثنان ليس موضوعا لشيء وإنما هو اسم موضوع لمفرد من أول الأمر، وإنما أجري مجرى المثنى في الإعراب لما وافق معنى المثنى ومدلوله، وه كلاه ليس بمثنى وإنما هو اسم مفرد وضع لاثنيهما، ولم يجرى مجرى إعراب المثنى إلا إذا أضيف إلى مضمير نحو: وحاني كلاهما، ورأيت كليهما، ومن العرب من يقول: وحاني كلاهما في الأحوال الثلاثة وهو القياس، والفصيح إجرائه مجرى المثنى تمت من شرح الشيخ رحمه الله . قوله: (واثنان بالالف والياء) ونحوهما مما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه من كونه مردا به أكثر من اثنين نحو: (ثم أرجع البصرَ كرمين) (الملك: من الآية ٤)، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه نحو: وكلبي الحداد، والبحرين، علم لمكان إذ لا يصح أن يقال كلبة وكلبة وبحر وبحر، ومثله «القمران» في الشمس والقمر، و«العمران» في أبي بكر وعمر، فإن جميع ما ذكر ملحق به أي بالمثنى وليس بمثنى حقيقة ولكن ألحق في الإعراب لأجل الشبه اللفظي فإن مدلوله متعدد في الحال نحو: «كلاه» أو أصلا كالسمي بالمثنى تمت والله أعلم .

٢- صفة جمع المذكر أي: جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف إذا المراد صيغة جمع المذكر، ولا يرد نحو: «ستين وبنين وقلين» من جمع المؤنثات، ولو قال الجمع بالواو والنون لكان أحسن تمت هندي . فإن قيل لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة وألوه كذلك؟ قيل الواو في معرض التغيير فلم يعتد به، ويقال: الواو لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمير لا واو. وإنما قدم «ألوه» على عشرين لأنه أشبه بالجمع الحقيقي فإنه أدخل الجماعة بمعنى الأصحاب من غير حصر بخلاف عشرون تمت هندي، ولأنه يدل على عدد غير معين كالجمع بخلاف عشرون وأخواتها تمت .

٣- قوله: (ألوه) هو جمع «ذو» لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب أن يكون مفردة عن لفظه وكذا «أولات» جمع «ذات» لا عن لفظها فلا يكون جمع مؤنث سالم، فينبغي أن يذكر «أولات» في جمع المؤنث

والسادس وهما: المثنى والجمع المذكر السالم وشبههما، والأصل فيهما الحركات لما بين إلا أنهما لما كانا فرعين على الواحد^(١) جعلت الحروف التي هي فرع عن الحركة علامة لإعرابهما^(٢)، وأجريا على القياس في أن الياء علامة للجر فيهما، والواو علامة لرفع الجمع وعدل عنه في كون الألف علامة لرفع المثنى، والياء علامة للنصب وذلك لأنهما لو أعربا في النصب بالألف لا لتيسر أحدهما بالآخر حالة الإضافة فيقال: «رأيت مسلما» فيهما، وأما في حالة الأفراد فيمكن أن^(٣) يقال في أحدهما: «مسلما» بكسر^(٤) النون، وفي الآخر بفتحها، فعُدل عن الألف في نصبهما لذلك^(٥)، وحمل النصب على الجر فيهما لكونهما^(٦) إعراب

السالم ملحقا به، وإما «ذو» فهو جمع سالم ولذا يعد ملحقا به، وإنما قدم «الو» على «عشرون» لأنه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى للجمع تمت عبد الغفور والله أعلم .

١- وإنما قال: (على الواحد) دون أن يقول: على المفرد إذ «الواحد» والموحدة يقال: في مقابلة المثنى والجمع، و«المفردة» يقال في مقابلتهما وفي مقابلة غيرهما من المركب والمضاف والجملة، والمناسب لهذا المقام الواحد دون المفرد تمت والله تعالى أعلم .

٢- وإنما إعرابا بالحروف لأنهما فرع الواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة الثنية والجمع فناسب أن يجعل تلك الحروف إعرابا ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه لأنهما فرعان له ولذلك لم يجعل الجمع المكسر وجمع المونث السالم بالحروف أعني لعدم وجود حرف في آخرهما كما ذكر، وإلا فحقهما أن يعربا بالحروف أيضا، ومن ههنا يعلم أنه لازمة لجمع المونث على جمع المذكر بإعرابه بالحركات؛ لأن إعرابه بالحركات خارج عن أصله [الذي حقه] أن يعرب به تمت .

٣- وإنما قال: (فيمكن أن يقال الخ...) لأن حركة النون قد لا تبقى وذلك في حالة الوقف لأن السكون هو الأحسن في حالة الوقف ومن حق الفارق إن لا يزول في حال من الأحوال تمت به والله أعلم .

٤- وإن كان في غير حال الإضافة نون الثنية مكسورة والجمع مفتوحة لأن النون فيهما حال الوقف في الأفراد ساكنة فيقال: «مسلما» بسكون النون فيهما ولذلك قال يمكن تمت .

٥- ينتظر فإن اللبس مندفع إذ لا تحذف ياء الثنية وعليه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الرَّشْكِ﴾ (يوسف: من الآية ١٠٠) في حال نصب المثنى، وجره كقوله تعالى: ﴿إِخْذِي الْحُسَيْنَيْنِ﴾ (التوبة: من الآية ٥٢)، بخلاف الجمع فإنها تحذف كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْمَصْطَلِقِينَ الْأَعْيَارِ﴾ (ص: من الآية ٤٧) كما هو مقرر في

الفضلات، وقيل جيرا^(١) لما حمل الجر على النصب في الممتنع وفتح ما قبلها في المثني وكسر في الجمع للفرق بينهما، وجعلت الألف لرفع المثني والواو لرفع

موضعه من التصريف فتأمل . قوله ينظر فإن اللبس مندفع إلخ... هذه الحاشية لا تصلح على كلام الخبيصي ولعلها من بعض شروح ابن الحاجب، ولفظ حاشية يعني لو رفع المثني والمجموع بالواو وكما هو القياس ونصبا بالألف لا لنسب المثني بالمجموع، فإن قيل: وأي ليس وما قبل واو الجمع مضموم، وما قبل التثنية مفتوح؟ فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: مصطفون، فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو ولتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب فلو جعلنا نصبهما بالألف لأدى إلى اللبس بينهما لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحا بكل حال في كلا النوعين فطرحت الألف في حالة النصب لذلك، وسبق المثني فأخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف ولأنها تكون ضميرا للمثني، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة ولأنها ضمير له انتهى والله سبحانه أعلم . بل لا تصلح تلك الحاشية إلا ردًا على قول الشريف حيث قال ما لفظه: وعلي نصبهما لا يزول الالتباس في قولك: «رأيت مصطفيك» تمت الشريف. وبعده ينظر فاللبس مندفع إذ لا تحذف ياء التثنية في حالة النصب والجر بخلاف الجمع فإنها تحذف، وقد ذكر معنى ذلك الرضي في باب المثني تمت .

قال في النجم الثاقب: فإن سمي بالجمع فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من أعربه بالحركات منصرفا وألزمه الياء، ومنهم من ألزمه الواو وأعربه بالحركات إعراب ما لا ينصرف ومنعه الصرف للعلمية والعجمة لأنه قليل الظهور في المفردات واحتج بقوله:

طال ليلى وبث كالحزون واعتزني الموم بالماطر
تمت .

١- قيل: صوابه لكون وقوعهما في إعراب الفضلات لأن قد يأتي إعراب الفضلات في العدة كما في اسم «إن» تمت

٢- قوله: (لما حمل) قيل: بالتخفيف على أن «ما» مصدرية أي: لحمله على النصب، فيكن الجر بين النصب والجر فقط تمت .

قوله: (قيل جيرا لما حمل) هذه «لما» هي التي بمعنى حين، وقد تخفف الميم مع كسر اللام بناءً على أنها لام الجر دخلت على ما المصدرية، والأول الصواب تمت منقح والله أعلم .

الجمع لخفة الألف وكون المثنى سابقا على الجمع، وأما «كلا» فهو موحد اللفظ مثنى^(١) المعنى، ومن حيث أنه لا يقع إلا مضافا إلى المثنى تكتسي التثنية^(٢)، وقد يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في كثير من المواضع كما في التأنيث^(٣) ومنه قول الشاعر :

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن رُحِب من سكن الديار^(٤)

*قوله: (وقيل جبرا إلخ...) معناه إذ يلزم للنصب مزية على الجر بدلالته على معنيين فحمل النصب على الجر في المثنى والجمع لذلك، فالجر حينئذ يدل على معنيين كالنصب تمت .

١- لقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْحَقِّينِ آمَنَ أَكَلَهَا﴾ (الكهف: من الآية ٣٣) ولو كان مثنى لقال: آتينا أكلها، وهذا قول البصريين، وحجتهم السماع فيما جر، وقول الشاعر :

كلا يومي أمانة يوم صدق وإن كانت زيارتها لما

فأفرد قوله: يوم صدق. وأما القياس فلأنه لو كان مثنى لأدى إضافة الشيء إلى نفسه في قوله نحو: وجاني الرجلان كلاما، تمت إسماعيل .

٢- وقد يكتسي التذكير كما في بقوله :

رؤية الفكر ما يول له الأمر معين على اجتباب التواني

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: من الآية ٥٦) ولم يقل قريبة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ (الأنبياء: من الآية ٤٧) ولم يقل أتينا به، والمراد بالتثنية اللفظية ألها في حكم التثنية لا أنه مثنى لفظا لأنه مناف لقوله موحد اللفظ .

٣- المضاف إلى المؤنث يكتسي التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف لفظ وبعضه أو ومثل: كـ بعض الجارية، أو جزء من المضاف إليه نحو: رأس هند كبيرة، أو فعلا له نحو: ومشي هند مسرعة، أو وصفا له نحو: حب الديار فإن المحبوبة وصف الديار تمت قط .

٤- قوله: (وما حب الديار البيت إلخ) قائمة بمجنون ليلي وقيله :

أمر على الديار ديار ليلي أقبل ذا الجدار وذا الجدار

وعند إضافة كلا إلى المضمير تتأكد تثنيته اللفظية^(١) لشدة^(٢) الاتصال بين الضمير وما أضيف إليه، ومن^(٣) ثمة لم يعطف عليه في قولك: «ما شأنك وعمرو» إلا بإعادة المضاف، فيقال: «ما شأنك وشأن عمرو»، والمعنوية أيضا لأنه حينئذ لا بد أن^(٤) يرجع الضمير إلى مثنى فتكون «كلا» تابعا لمثنى فيعرب إعرابه، بخلاف حالة

(الحب) المحبة وكذلك الحب بالكسر يقال شغفة الحب بمعنى حرق قلبه، وقال أبو زيد: أمرضه الحب، ومعنا البيت ليست الديار الخربة هيئتني، ولا الرسوم المعطلة المهمة أولعتني، بل شغفني حب ساكنها وأحرق أحشائي شوقا لمن كان فيها، والراد بالاستشهاد أن المضاف وهو حب يكسي التأنيث من المضاف إليه وهو الديار، ونظيره في الاكتساء قوله الشاعر :

فلما أضاءت أحرقتنني ضياؤها

تمنيت سما استضيء بنورها

تمت شرح أبيات، ومنه قول الشاعر .

كما شرفت صدر القناة من الدم

وأشرق بالقول الذي قد أذعته

تمت

وفي البيت اكتسى المضاف من المضاف إليه التأنيث والجمعية تمت والله أعلم . .

١- قوله: (اللفظية) المراد من تثنيته اللفظية؛ لأنها في حكم التثنية: لا أنها مثنى لفظا، ولأنه مناف لقوله: موحد اللفظ تمت.

٢- قول الجبصي (لشدت الاتصال بين الضمير إلخ..) الضمير الذي في قوله: (ومن ثمة) عائد على الشدة وهي مؤنثة والضمير مذكر، قيل: اكتسى قوله: الشدة حكم المضاف إليه، وهو قوله: الاتصال، فأخذ المضاف حكم المضاف إليه بإعادة الضمير إليه في من «ثمة» إلى المؤنث والشدة والله أعلم تمت ز. هذه الحاشية إنما تتصور على نسخة ومنه لا على نسخة ومن ثمة تأمل تمت . .

٣- أي ومن أجل شدة الاتصال بين الظاهر والمضمير لم يعطف إلخ والله أعلم .

٤- قوله: (لا بد أن يرجع إلخ..) وفي نسخة لا بد وأن يرجع فالواو بمعنى «من»، وهو في الأصل مصدر دخلت عليه لا التبرئة تمت. ويقال: لأن الواو في مثل هذا التركيب زائدة، والتحققت أن الواو في مثله للعطف، والمعطوف عليه مقدر على حسب ما يقتضيه المقام تمت .

الإضافة إلى المظهر فإنه يكون إعرابه حينئذ تقديرا كإعراب «عصى»، تقول: «جاني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين» بالألف في الأحوال الثلاثة في اللفظ، وأما في الخط فكذا على الأكثر: وعن بعضهم أنه يكون في الخط بالألف رفعا والياء نصبا وحرا، وفي لغة كنانة يعرب إعراب^(١) المثني مطلقا^(٢).

* قوله: (لأنه حينئذ لابد أن يرجع الضمير إلى مثني) لو قال: لأنه حينئذ لا يقع إلا تأكيدا لمثني كان أولى؛ لأنه لا يقال الرجوع إلا في الغائب تمت والله أعلم.

قوله: (لا بد أن يرجع الضمير إلى مثني) أي: أنه لا يكون المضاف إليه إلا ضمير الغائب لأن المرجع لا يعتبر إلا له، والظاهر العموم فالأولى ما علل به نجم الأئمة حيث قال: لأنه إذا كان مضافا إلى الضمير فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيدا له نحو: «جاني الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكما»، وإن جاز أيضا أن تقول: «كلاهما جاءني» بعد ذكر شخصين، وكذا «كلاكما جئتما، وكلا نا جئنا»، وإذا كان في الأغلب تابعا للمثني موافقا له في المعنى كما مر فالأولى جعله موافقا لمتبوعه في الإعراب ثم طرد وإن لم يتبع تمت.

* وقوله: (لأنه حينئذ) أي: حينئذ أن يضاف «كلا» إلى الضمير لا يقع إلا تأكيدا تمت رضي . روى عن أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب «س» أنه قال الواو يبي. بمعنى «من» ومنه قولهم: لابد وأن يكون، أي: من أن يكون تمت والله أعلم.

* قوله: (لابد وأن) الواو في قوله لا بد وأن قيل: ألما إما داخله بين اسم لا وخبرها للتأكيد، أو للعطف على مقدر مناسب للمقام تمت من حاشية الشيخ لطف الله على الشرح الصغير . وقد تراد أي الواو مع «يد» في الخط فرقا بينها وبين «يدان» ، فيكون تقديره في هذا الموضع لا بد وأن يكون مثني قبله وأن يرجع على مثني، والصحيح ما ذكر عن السيرافي تمت والله أعلم.

١- في إعراب «كلا» إطلاقان وتفصيل: الأول أنه معرب إعراب المثني مطلقا سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر وهو لغة كنانة، الثاني أنه معرب تقديرا سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر وعليه قول الشاعر:

فيارب حيي الزائرين كلاهما وحيي دليلا في القلّة هداهما

(التقدير فيما تعذر^(٢)) فيه الإعراب اللفظي من المقصور^(٣) منصرفا أو ممتنعا،
والمضاف إلى ياء المتكلم موحدا أو جمعا مكسرا^(١) كـ «عصى»، وسعدا، وهلكي،
المفرد
الجمع
المفرد
الجمع

والتفصيل أنه إن أضيف إلى مضر أعرب إعراب المثنى، وإن أضيف إلى مظهر أعرب تقديره، وهو اختيار ابن
الخالج تمت والله أعلم .

١- لفظ «كلا» يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروع في كلا الاعتبارين،
فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل أعرب بالحركات تقديرا التي هي الأصل، لكن يكون حركاته
مقدرة لأن آخره ألف يسقط بالتقاء الساكنين، نحو: «جاني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين،
ومررت بكلا الرجلين»، وإذا أضيف إلى المضر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
وأعرب بالحروف التي هي الفرع، نحو: «جاني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما»، ولذا قيد
إعرابه بالحروف لكونه مضافا إلى مضر تمت جامي. وأعلم أن «كلا وكلتا» لا يضافان إلا إلى المعارف
لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف كما يجيء في بابه، والمضاف إليه يجب أن
يكون مثنى إما لفظا ومعنى نحو: كلا الرجلين، أو معنا نحو: كلانا، ولا يجوز تفريق المثنى نحو: كلا زيد
وعمر ولا في الشعر نحو قوله :

كلا أخني وخليل واحد عضدي في النابيات وإلام الملمات

والحاق التاء بكلا مضاف إلى مؤنث أفصح من تجريده نحو: «كلتا المرأتين»، ويجوز الحمل على اللفظ مرة
وعلى المعنى أخرى قال الله تعالى : ﴿كِلْتَا الْحَتِّينِ آتَتْ أَكْلَهُمَا﴾ (الكهف: من الآية ٣٣) ثم قال: ﴿وَقَفَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (الكهف: من الآية ٣٣) تمت رضي والله أعلم . .

٢- قول: (فيما تعذر) أي: في معرب تعذر إعرابه فحذف المضاف وهو: إعراب وأقام المضاف إليه أعني:
الضمير مقامه فصار مرفوعا واستتر في الفعل تمت رضي والله تعالى أعلم .

٣- وهي: أسماء أو آخرها ألف مفردة نحو: «حلي وعصى وفتي»، وقياس اسم المقصور أن يكون معربا
بالحركات لأنه اسم مفرد منصرف ولكنه لما كان آخره ألفا تعذر قبول الحركات، لأن الألف لا تكون

و«غلامي» و«رجالي»^(٢) مطلقا أي: في الأحوال الثلاث^(٣) رفعا، ونصبًا، وجرا، لكون آخر الأول ما لا يقبل الحركة وهو الألف^(٤) ووجوب كسر آخر الثاني لمناسبتها الياء

إلا ساكنة فوجب أن يعرب تقديرًا في جميع وجوهه، وقد زعم بعضهم أن باب «غلامي» مبني وهو وهم لأن الإضافة إلى المضمّر لا توجب البناء، بدليل «غلامك» و«غلامه»، فلا وجه في جعله مبنيًا مع صحة كونه معربًا تمت من شرح المصنف تمت .

١- الصواب أن يقال: المضاف إلى ياء المتكلم موحداً أو جمعا غير الذي جمع بالواو والتون، ليشمل جمع المؤنث السالم فإنه من هذا القسم تحت قطع ف تمت .

قوله: (أو جمعا مكسرا) في بعض النسخ أو مصححا مؤنثا تمت .

٢- قال الرضي: إن مذهب النحاة أن باب «غلامي» مبني لإضافته إلى المبني وخالفهم المصنف كما رأيت لأنه عنده من أقسام العرب المقدر إعرابه وهو الحق، بدليل إعرابه نحو: «غلامك و«غلامه و«غلامي»، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقا سبب البناء؟ بل لها شروط كما سيجيء في الظروف المبنية، فإذا عرفت أن العرب الذي إعرابه مقدر مطلقا، أو في بعض الأحوال دون بعض، فما بقي من المعربات إعرابه ظاهر وهو قوله: واللفظي فيما عداه تمت. واعلم أن مما هو كباب «غلامي» وتعدّل الإعراب اللفظي فيه في الأحوال المحكي نحو: «من زيد ومن زيدا ومن زيد» فهو معرب مقدر الإعراب فيه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية، فكان على المصنف ذكره، ويمكن إدراجه في ضابط هذا الباب المشار إليه بـ«غلامي» بأن يراد به كل معرب بالحركات اشتغل آخره قبل دخول العوامل بحركة تمت لطف الله تمت . .

٥- فإن قيل: الحكم يتعدّل الإعراب في عصا والاستثقال في «مسلمي» غير متضح لأنه إن اعتبر التعذر والاستثقال بعد الإعلال فلا شك أن إعراب «مسلمي» بعد الإعلال متعذر لا مستقل كإعراب «عصا»، حيث تعدّل أن يلفظ بالواو بعد الإعلال، وإن اعتبر قبل الإعلال فلا شك أن إعراب «عصى» قبل الإعلال مستقل لا متعذر مثل إعراب «مسلمي» وهذا ظاهر، فالقول بالتعذر في «عصى» والاستثقال في «مسلمي» تحكم محض؟ قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الإعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الإعراب في «عصى»

المضاف إليه ومضادها كسرة الإعراب^(٣) والفتحة والضمة، (أو استثقل) من المنقوص^(٣) (كقاض رفعا وجرا) إذ ثقل الضمة والكسرة على الياء مدرك بالضرورة دون الفتحة، فتسكن الياء فيهما إذا كان معرفة نحو: «جاءني القاضي، وقاضيك، ومررت بالقاضي»^(٤) وقاضيك، وتحذف نكرة لالتقاء الساكنين^(٥) : الياء والتنوين نحو: «جاءني قاض، ومررت بقاض»، وتفتح الياء في^(٦) النصب معرفة كان أو نكرة

ما بعد الإعلال من التعذر، وفي «مسلمي» ما قبله من الاستثقال لأن إعراب «مسلمي» بالواو في حالة الرفع وثقله قبل الإعلال يوجب تقديرها، بخلاف «عصى» فإن إعرابه بالحركات وثقله قبل الإعلال يوجب إبدال الواو بالألف لا إسكان الواو تمت غاية تحقيق والله أعلم . .

١- لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا آخر أي: همزة، ولا يمكن تحريك الألف مع بقائه تمت .

٢- مضادها للفتحة والضمة ظاهر، وأما الكسرة فلأن كسرة المناسبة غير الكسرة المختلفة بسبب العامل، فصار كالضدين لأنهم يحIRON العوامل المعنوية كالمؤثرات الحقيقة تمت والله أعلم. من حيث كونها لازمة وتلك عارضة تمت منقح تمت .

٣- وسمي هذا النوع منقوصا لأنه نقص حركتين تمت رضي .

٤- بالوصل والوقف وقد يوقف عليه بحذف الياء فرقا بين الوصل والوقف تمت .

٥- في عبارته حرازة لأنه صدق على مثل: «جاءني قاضي بلدة» أنه نكرة مع ثبوت الياء لعدم موجب الحذف؟ فالأولى أن يقال هكذا: إذا كان غير منون نحو: «جاءني القاضي» وتحذف الياء إذا كان منونا ليشمل مثله تمت س. ويمكن أن يتصرف بعبارته بأن يقال: معناها فيسكن الياء فيهما إذا كان معرفة قطعاً، وإذا كان نكرة تحذف ياءه ولا تحذف أخرى نحو: «جاءني قاضي بلدة» تمت س والله أعلم .

*مراد الشارح أنه يحذف الياء إذا كان المنقوص نكرة منونة، فلا يرد عليه مثل: «قاضي، وجاءني قاضي بلدة» فإنه نكرة مع أن الياء فيه ثابتة، وقرينة هذا المراد تعليله الحذف بالتقاء الساكنين لأن الحذف لهذه العلة لا يكون إلا إذا كانت النكرة المنقوصة منونة تمت والله أعلم .

٦- قال المرادي شارح الإلفية: وقد يظهر الرفع في المنقوص ضرورة كقول الشاعر :

نحو: «رأيت القاضي» أو «قاضيا» لأن الفتح أضعف (ونحو مسلمي^(٢)) من الجمع المذكور السالم المضاف إلى ياء المتكلم (رفعا) إذ أصله مسلموني فحذفت النون للإضافة كما تبين فبقِيَ «مسلموي» فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت^(٣) الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم^(٤) لاستثقالهما اجتماعهما مع سكون^(١) السابقة^(٥)،

حبیب الثری کاتبی الأرنؤی

وعرق الفرزدق شر العروق

وكذلك الجر قد يظهر في الضرورة كقول جرير:

ویوما ترى منهن عولا تقول

ویوما یوافقنی الهوى غیر عاصی

والله أعلم .

١- ومنهم من یقدر الإعراب في حالة النصب أيضا محتجا بقول:

وتاری بأعلى حضرموت اهتدی لیا

ولو أن واش بالیعامه داره

فقال: «واش» ولم یقل واشیا وهو اسم «أن» تمت. وقد قیل هذا من ابیات الألفاظ وأن فعل ماض، و«واش» فاعله فلا استشهاد والله أعلم .

٢- قوله: (ونحو مسلمي) عطفاً على قوله كقاض يعني تقدير الإعراب للاستئصال قد یكون في الإعراب بالحركة «كقاض»، وقد یكون بالخرف نحو: «مسلمي» بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه یختص بالإعراب بالحركة تمت جامی .

٣- قوله: (فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم) فإن قال قائل لأي شيء إذا اجتمعت الواو والياء والأول منها ساكن قلبت الواو ياء ووجب الإدغام؟ فالجواب أن الموجب للإدغام أن الواو والياء صارتا بموزنة المثلین للین الذین فیهما، فلما تولا موزنة المثلین رجب الإدغام، فإن قیل لأي شيء قلبت الواو إلى الياء دون العكس؟ فالجواب إنما قلبت الواو إلى الياء لعلتين: أحدهما أن الياء أضعف من الواو، والثانية أن الواو من بین الشفتین والياء من حروف الفم وحروف الفم أقوى من حروف الشفتین فلذلك قلبت الواو إلى الياء تمت ذرید .

٤- وكسر ما قبل الياء فلم یبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الإعراب حالة الرفع تقدیریا بالواو تمت والله أعلم .

وقد قيل: إن إعراب المثني والمجموع أيضا^(٣) تقديرية^(٤) والأسماء الستة كذلك، وقد مر من قبل^(٥).

(واللفظي فيما عداه) من نحو: «زيد، ودلو، وظي، وكُرشي، ورجال، ومسلمات، وأحمد، ومساجد، وقاض، وجوار» نصباً، والأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على الأصح^(٦).

١- قوله: (مع سكون) قبل علة لأدغمت، وقيل الجميع للجمع تمت ش تمت .

٢- فلم يبق علامة الرفع بخلاف حالة النصب وحالة الجر فإن الإدغام لا يخرج الباء عن حقيقتها فإن الباء المدغمة أيضا باء، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرية في الأحوال الثلاثة في مثل: «جاءني أب القوم، ورأيت أب القوم، ومررت بأب القوم» تمت حامي والله أعلم ..

* وأبدلت ضمة ما قبل الواو كسره لمناسبة الباء تمت تمت .

٣- أي: يقدر على متلوها أي: الحروف الثلاثة في المثني والجمع في الأحوال الثلاثة تمت. قال «س» بحروف المد في المثني والمجموع حرف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرات عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذا معربان بالحركات التقديرية كالمقصور تمت رضي .

٤- فإذا قلت: «قام الزيدان» فعلاية الرفع ضمة مقدرة على الدال، وإذا قلت: «رأيت الزيدين» فعلاية النصب فتحة مقدرة على الدال، وإذا قلت: «مررت بالزيدين» فعلاية الجر كسرة مقدرة على الدال، وكذلك تقول في الجمع فيقدر الإعراب على متلو الحروف تمت من التسهيل وشرحه .

٥- قوله: (وقد مر أيضا من قبل) قيل إن أشار إلى مذهب «س» فليس إعرابها على مذهبه تقديرية بل بالحروف اللفظية والحركات التقديرية، وإن أشار إلى المذهب المشهور بين النحاة كما يجي بعد وذلك نحو: إن أباه وأبا أباه البيت فما مر من قبل فصي كلامه شيء تمت والله أعلم. و ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَاوُنِ﴾ (طه: ٦٣) لكان أولى تمت .

٦- قوله: (على الأصح) يحترز من قول من قال إن الأسماء الستة والجمع والمثنى إعرابها تقديرية تمت . .

[غير المنصرف]

(غير المنصرف^(١) ما فيه علتان من تسع) كل واحدة منهما فرع عن غيره (أو واحدة منها تقوم مقامهما) أي العلتين^(٢)
(وهي: ^(٣)عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة^(٤) من قبلها^(٥) ألف ووزن فعل^(٦) وهذا القول تقريب^(٧))

١- قوله: (غير المنصرف) مبتدأ وإن لم يتعرف بالإضافة لتوغل في الإمام إلا أنه يصير معرفة عند اشتهاار المغايرة نحو: «عليك بالحركة غير السكون» وهنا كذلك؛ لأن غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فيصير معرفة تمت غاية .

٢- إنما لم يكن السبب الواحد مانعا من الانصراف لأن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متماثلا بين الأصل وهو الانصراف وبين الفرع وهو عدم الانصراف، فيجذب الأصل إلى نفسه لما به من قوة الأصالة فإذا انضم إلى ذلك السبب سبب آخر ترجح جانب الفرع فيحذف الاسم إليه فيمتنع من الصرف تمت إقليد والله أعلم .

٣- قوله (وهي عدل الخ ..) وقد جمعت هذه العلل في نظم أحصر من هذا وهي قوله :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كما

٤- قوله: (زائدة) نصبه على الحال، ويجوز رفعه على أنه صفة للنون بتقدير زيادة الألف واللام كأنه قال: والنون الزائدة تمنع الاسم تمت ركن .

٥- *يجوز الرفع على أنه خبر مبتدئ محذوف أو صفة بدل محذوف أي نون زائدة تمت والله أعلم وأحكم بالصواب

٦- لأنه إذا تحقق أن الفعل فرع الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الأصل؛ لأن الأصل إذا تقدم فقد تقدم وزنه؛ لأنه صفة؛ والفرع إذا تأخر تأخر وزنه فكان فرعاً لذلك هذا ما ذكره في الأمانى تمت سعيد تمت

٧- وقبلهما قوله : موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

أي: القول بأن الأسباب تسعة أقرب إلى الصواب مما قيل: إنها إحدى عشرة هذه التسعة مع شبه^(١) ألف التأنيث كـ«أرطى»^(٢) علما، ومراعات الأصل في «أحمر، وعطشان» إذا نكّر بعد العلمية، أو ثلاثة عشر هذه مع لزوم ألفي التأنيث، وعدم النظر في الآحاد^(٣)، أو بأن كلا منها علة تقرب إلى الصواب إذ العلة في الحقيقة اثنان منها، (مثل: «عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدني كرب، وعمران، وأحمد») وأصولها التي هي فروع عنها: المعدول عنه والموصوف والمذكر والمنكر والعربية والموحد والمفرد والمزيد عليه ووزن^(٤) الاسم،

قيل قائلها نشوان الحميري وقيل ابن الأبياري والله أعلم .

١- قيل وفي قوله: (مع شبهه ألف التأنيث كأرطى) نظر إلى وجود «أرطاه» فتكون الألف للإلحاق، وفيه بحث لأن أرطى إن كان «فعلى» فألفه للتأنيث وإن كان «أفعل» فغير منصرف للعلمية والوزن تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢- الأرطى شجر معروف يدبغ به وهو القرض وقد اختلف في ألف أرطى على قولين كما ذكره ابن الحاجب رحمه الله في شافيته في بحث حروف الزيادة فمن قال: إن أرطى فعلى من أرط البعير فالألف للإلحاق بمحقر لا للتأنيث لأن الواحدة أرطاة ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر، ومن قال أرطى أفعل كانت ألفه لا للإلحاق تمت والله أعلم .

* أي الألف الملحقه بألف التأنيث إذا كانت مقصورة في علم لم ينصرف كـ«أرطى»، لالمحدودة كـ«علباء» فلا ينصرف مطلقا أي: سواء كان علما أو نكرة تمت.

٣- قال المصنف: إن غير المنصرف ما فيه علتان من تسع والعلة إما تصير علة إذا اجتمع اثنان فالعلة إثنان لا أن كل واحدة بنفسها علة، وفيه نظر من وجهين: الأول أن قوله: أو بأن كلا منها علة تقرب إن أريد العلة التامة فممنوع أن كل واحدة منها علة تامة، وإن أريد بها العلة الناقصة فلم قلت بأن هذا تقرب إلى الصواب إذ العلة في الحقيقة لا تطلق إلا على التامة، الثاني أن قوله إذ العلة في الحقيقة إثنان منها ممنوع لأن العلة قد تكون واحدا منها كالجمع وألفي التأنيث تمت قطب فاروق تمت .

٤- أصل لوزن الفعل لأن الفعل وهو «ضرب» مفتقر إلى الاسم وهو «الضرب» مثلا فإنه مصلح اسم أخذ منه الفعل تمت .

تسمى (وحكمه^(١) ألا^(٢) كسر) يدخله،^(٣) (ولا تنوين) كذلك^(٤) لا أن الجر لا يدخله إذ
الجر يدخله ولكن يكون جره بالفتحة، وإنما منعه منه لشبهه^(٥) بالفعل من حيث أنه
فرع من جهتين كما بين^(٦) والفعل فرع على الاسم من جهتي افتقاره^(٧) إليه
واشتقاقه منه^(٨).

١- قوله: (وحكمه) حكم الشيء ما يترتب عليه بعد معرفة ما هيته فعدم الكسر والتنوين مترتب على
معرفة ما فيه علتان، والعلة عند أهل الأصول ما يثبت الحكم عندها، فتسمية كل واحدة منها علة من
باب تسمية الجزء باسم الكل تمت والله أعلم.

٢- قوله: (ألا كسر) وأن المخففة من الثقيلة داخلية على ضمير شأن مقدّر، ولا نافية، وكسر اسمها، وغيرها
محذوف ولا تنوين معطوف عليه وعمل «لا» وما دخلت عليه الرفع خير لأن، وعمل «أن» وما دخلت عليه
الرفع خير المبتدأ وهو «حكمه» تمت غاية تحقيق تمت.

٣- قدر الشارح خير لا كسر يدخله ليعلم أن الممنوع دخول الكسر لا دخول الجر فتأمل تمت.

٤- وإنما قدم الكسر على التنوين إشارة إلى أن منعه عنده قصدي لا تبعية ذكره الهندي تمت.

٥- مشابهة الاسم الفعل ثلاث مراتب: أعلاها توجب البناء وأدناها تمنع الصرف وأوسطها العمل تمت
عصام. يقال: إذا شابه الاسم غير المتصرف الفعل فقد شابه الفعل الاسم ضرورة إذ المشابهة معنى قائم
بالطرفين؟ وإجاب بأنه إنما يتوجه السؤال لو كان الحكم المذكور بمطلق المشابهة وليس كذلك بل بالاسم
شابه ما هو أصل في الفرعية لازمة له البتة فكان أولى بالنسحاب حكمه على ما شابه من الأسماء تمت
نظرية للفقهاء الأكمل عبد الرحمن الحيمي رحمه الله.

٦- قوله: (كما بين) يعني من قوله: كل منهما فرع عن غيره، أو من قوله: وأصولها التي هي فروع عنها إلخ
تمت.

٧- قوله: (افتقاره إليه) إلى الاسم كما في الإسناد والاشتقاق، واشتقاق الفعل من الاسم على الصحيح
والمشتق فرع المشتق منه لتوقفه عليه تمت والله أعلم.

٨- عند البصريين وأما عند الكوفيين فالفرعية الأخرى التركيب، لأن الفعل مركب مطلقاً، والاسم يكون
مفرداً أو مركباً والمفرد أصل تمت مسائل.

وقيل: إن المنوع عنه بالأصالة التنوين ومنع الكسر^(١) تبع لذلك للالتباس، إذ لو قيل: «مررت بإسحاق» بالكسر بغير تنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم فممنوع منه الكسر لذلك، وعوض عنه الفتح لكونهما إعراب الفضلات كما ذكر قبل^(٢)، والتنوين المنوع عنه هو تنوين التمكين ويسمى تنوين الصرف، وهذا التنوين وإن كان ممنوعاً عنه لفظاً فإنه مقدر فيه^(٣) ومن ثمة يقال: «هؤلاء حواج»^(٤) بيت الله» بإعمال حواج في نصب بيت الله، مع امتناع عمل أسم الفاعل عند عدم اللام والإضافة إلا بالتنوين^(٥) أو بنون التثنية أو الجمع، وأما التنوين الذي في عرفات - مع

* ولفظ حاشية هذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيجعلون العلة الأخرى هي التركيب لأن الفعل عندهم بمؤلة المركب لكون دلالة على الحدث والزمان مركبه تمت . .

١- قوله: (ومنع الكسر) قال نجم الدين: والأقرب هذا أعني أن الكسر يسقط تبعاً للتنوين وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تبعاً له، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إذ مع أو مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة تمت بلفظة تمت . .

٢- قوله: (كما ذكر قبل) يعني حيث قال في اللحن والمجموع وحمل النصب على الجر فيهما لكونهما إعراب الفضلات تمت.

٣- إنما لم يقدر اللام لوجهين الأول أنها توجب التعريف وحق الخبر التنكير، والثاني أن تقدير اللام يوجب التغيير اللفظي والمعنوي وتقدير تنوين التمكين يوجب التغيير اللفظي فقط وقلة التغيير أولى والله أعلم . فتقدير التنوين أولى من تقدير اللام أو الإضافة، وأعلم أنه يقال: «نسوه حواج بيت الله عز وجل» بالإضافة إذا حجهن فإن لم يحجهن «فحواج بيت الله بالنصب» تمت قط ف لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا بشرط معنى الحال أو الاستقبال تمت . م

٤- فالتنوين مقدر، والدليل على تقديره نصب بيت الله ومعناه الاستقبال، إذ لو كان معناه الماضي لكان مجروراً تمت والله أعلم

٥- فتقدير التنوين أولى من تقدير اللام أو الإضافة تمت شريف . .

امتناعه^(١) للتعريف والتأنيث بدليل وقوعه ذا حال^(٢) في قوله عليه السلام هذه عرفات مباركا فيها - فللمقابلة^(٣) لا للتمكين، (ويجوز صرفه^(٤)) أي دخول تنوين الصرف عليه مع بقاءه غير منصرف في المعنى (للضرورة^(٥)) أي لضرورة الشعر، إذ للشاعر أن

١- ذكر الضمير الراجع إلى عرفات في قوله: وامتناعه ووقوعه مع حكمه بتأنيثه نظر إلى اللفظ أي: مع امتناع هذا اللفظ وبدليل وقوع هذا اللفظ تمت والله أعلم .

٣- وبدليل وقوعه ذا حال هذا دليل على تعريفه لا على تأنيثه لأن كون الاسم ذا حال لا يقتضي كونه مؤنثا ولو قال: بدليل قوله عليه السلام لكان دليلا عليهما أي: على التعريف فيما قال وأما على التأنيث فبقوله مباركا فيها تمت .

٣- قوله: فللمقابلة لا للتمكين قال نجم الدين: والأولى عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكين وإنما لم يسقط في نحو: «عرفات» لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ويقع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الجر فيه متبوع للضرورة لا تابع فهو كالتنوين في غير المنصرف لم يهدف لما منع تمت والله أعلم . . .

٤- وقوله: (ويجوز صرفه) قيل إنما ذكر الجواز مع أن الضرورة موجبة للصرف لأنه عطف عليه التناسب وهو غير موجب، أو لأنه أراد بالضرورة ما يتناول انكسار الوزن وانزحافه وذلك يجوز وليس بموجب تمت س .

فإن قلت يجوز يجوز مع أن يجب فكيف يجوز يجوز وهو يجب يجب؟ قلت يجوز يجوز ولا يجب يجب لكونه ممكنا عاما تمت محمد شريف. قال في الهندي المراد بالجواز ههنا الإمكان العام فيتناول الضروري أي الإمكان الخاص تمت . الإمكان العام هو الصادق في مادة الوجوب تمت .

٥- قوله: (للضرورة) وكلنا للقوأي، فالضرورة ما كان في أول البيت نحو: وجبريل أمين الله فينا البيت، أو في وسطه نحو: أهد ذكر نعمان.... البيت، والذي للقوأي ما كان في آخره نحو قوله:

عصائب دهر قتدي بعصائب لتطابق القافية الأولى لأنها مكسورة تمت نجم الدين الرضوي . .

يرد الأشياء إلى أصولها، وأصل الأسماء الصرف^(١) وهذا فيما فيه فائدة، وأما في مثل: «حبلى»^(٢) مما كان مقصوراً فالأكثر على أنه لا يجوز لعدم الفائدة فيه لتأديته إلى حذف ساكن وإثبات آخر وأجازه بعضهم^(٣)، (أو التناسب مثل سلاسلا وأغلالات) إذ السلاسل منضمة إلى ما انصرف بعده من الاسم فحسن أن ينون، وكذا «قواريرا» (الإنسان: من الآية ١٥)^(٤) ليناسب^(١) الأول، أو آخر سائر الآيات^(٢)، والثاني قواريرا

قوله يجوز صرفه (١) للضرورة ولا يجوز العكس وذلك لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ولا تخرج الأشياء عن أصولها، ولهذا جاز قصر المدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً، وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية تمت عبد الغفور حاشية على الجامي .

(١) أي دخول تنوين الصرف، أراد بتنوين الصرف تنوين التمكين وذلك ظاهر، وبعضهم يسميه تنوين الضرورة وجعله قسماً غير الأقسام المعروفة وجعل نظيره قوله .

* سلام الله يا مطر عليها* سماه تنوين الضرورة، وفي شرح الجزولية: أقسام التنوين عشرة وعد تنوين المنادى قسماً واحداً وهذا قسماً واحداً تمت .

١- لوجهين: الأول أن الصرف أكثر والأكثر هو أصل بالقياس إلى الأقل، الثاني أن منع الصرف محتاج إلى العلتين والمستغني أصل بالقياس إلى المحتاج تمت قط تمت . .

٢- قيل: إنما حرك التنوين لالتقاء الساكنين بخلاف الألف ففيه فائدة ما لكن الكلام فيما لا فائدة فيه أصلاً، فالتمثيل بحبلى غير صحيح، وأجيب بأن التمثيل بحبلى في صورة لا فائدة فيه تمت س .

٣- نظراً إلى أنه قد يكسر لالتقاء الساكنين كما في قوله :

إذا حبلاً اختارت خروج جنينها ولم يك حياً جاز عن إذن يعلها

فيحذف الألف ولم يحذف التنوين تمت . .

٤- قوله: (قوارير أو قواريرا) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر بتنوينهما وصلاً وإثبات الألف وفقاً، وابن عامر وحمة وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما، وابن كثير يصرف الأول ومنع في الثاني، ووجه الزمخشري التنوين في الأول على أنه فاصله وفي الثاني إتباعاً للأول وأجرى الفواصل مجرى القوافي كقول :

الأول عند صرفه، (وما يقوم مقامهما الجمع) لما يذكر بعد، (والفا الثاني) المقصورة والمدودة في نحو: «حبل، وحر،» للزومهما^(٣) للاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال فكانه ثابثان، (فالعدل)^(٤) خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً^(١) وهو

يا صاح أم أهاج الدموع الذرفاً فالتنوين يدل من الألف إذ لو ترم لوقف بألف الإطلاق، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين: أحدهما أن يكون خبراً لكان، والثاني أن يكون حالاً وكان تامة انتهى وقرى الأعمش برفع الثاني أي هما قوارير انتهى من الحمد والله أعلم .

١- أي صرف قوارير الأول لكونه مناسباً لما قبله من رؤوس الآي لأنه رأس آية فصرفت قواريرها الثاني ليكون مناسباً للأول ولو لم يصرف الأول لم يصرف الثاني، فعلى هذا يجوز منع صرفتهما وصرفهما، فصرفت الأول دون الثاني في غير عكس تمت قط .

٢- فيحوز أن تصرفهما وأن تمنعهما، وأن تصرف الأول وتمنع الثاني لا العكس تمت .

٣- إذ لا يقال في «حبل، حبل»، ولا في «حر، حر»، فيجعل لزومهما بمؤلة ثابت آخر تمت والله أعلم .

٤- العدل في اللغة يُعدى بعن، ويُعدى بفي فحيث يعدى بعن نحو: «عدل عن الحق» يكون بمعنى الخروج، وحيث يعدى بفي نحو: «عدل في الأمر» يكون بمعنى الاستقامة تمت .

اعلم أن الفرق بين العدل والاشتقاق أن الاشتقاق هو عدل عن اللفظ والمعنى كـ «ضارب» من الضرب، والعدل اشتقاق في اللفظ دون المعنى بل إطلاق المشتق وإرادة المشتق منه، ولهذا يخرج «عليه» عن العدل لأن في معناه مبالغة لم يكن في «عالم» تمت قطب والله تعالى أعلم .

إنما اختار تفسيره بالخروج يظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعته حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سبباً لمنع الصرف فيه، وأما الإخراج فيدل على صفة الاسم ضمناً تمت شريف .

قوله: «فالعدل خروجه» قال الرضي: لو قال إخراجاً لكان أوفق لمعنا العدل وهو الصرف يقال اسم معدول أي مصروف عن بيته، والمعدول الانتصاف انتهى قلت: يدل كلام الرضي أن العدل صفة للمتكلم والخروج صفة للكلمة فلم يتطابق المحمول والمحمول عليه بخلاف الإخراج فإنه صفة للمتكلم كالعدل وإنما اختار الشريف عدول المصنف عن الإخراج إلى الخروج فقال: وإنما اختار تفسيره بالخروج إلخ...، وأولى منه في الجواب ما ذكره صاحب: غاية التحقيق وتبعه عليه الجامي وهو: أن «عدل» المعدول هنا مصدر المحمول أعني عدل فيكون العدل بهذا الاعتبار صفة للكلمة لأنه بمعنى المعدولية الحاصلة في الكلمة لا

التلفظ^(٢) بصيغة يراد بها أخرى لقياس يستدل به عليه بالنظر^(٣) إلى ذات الاسم (كـ«ثلاث»^(٤) ومثلث) فإن المراد بكل واحد منهما ثلاثة ثلاثة؛ إذ معناه^(٥) الحصر في تقسيم من هو له على ما اشتق هو منه، والأصل في ذلك تكرير الاسم^(٦) المراد تقسيم الأشياء عليه^(٧) تقول: «جاءني القوم رجلا رجلا، ورجلين رجلين، وجماعة

العادلة الحاصلة في المتكلم، وههنا جواب آخر أشار إليه في المنهل الصافي وهو أن العدل مصدر يقال: عدل عن كذا أي: خرج عنه فيكون العدل بمعنى الخروج لا بمعنى الصرف فيندفع الاعتراض من أصله والله أعلم تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق رحمه الله تعالى .

١- نصب على المصدر أي خروجاً تحقيقاً لأن الخروج إما خروج تحقيق أي خروج محقق كـرجل سوء، لمعنا «رجل سيء»، أو خروج تقدير أي: خروج مقدر تمت رضي .

٢- قوله: (وهو التلفظ) فيه حرازة إذا العدل ليس يتلفظ بل هو خروج عن صيغته الأصلية، وأعلم أن في قوله وهو التلفظ نظراً لأنه منقوض بالكنايات فإلها يتلفظ بها ويراد بها أخرى، وجوابه أن المراد بالأخرى المكنى لا اسمه تمت قطب فاروق والله أعلم .

٣- قوله: (بالنظر إلى ذات الاسم) صفة لقوله قياس، أي لقياس حاصل بالنظر إلى ذات الاسم، فخرج عن تعريف العدل التحقيقي العدل التقديري؛ لأن «عمر» مثلاً فيه التلفظ بصيغة يراد بها أخرى لقياس يستدل به عليه، لا بالنظر إلى ذات الاسم بل بالنظر إلى قاعدة تمنع الصرف تمت عر تمت . .

٤- وفي ثلاث ومثلث الخ إطلاقان وتفصيل: الأول أنه يكون إلى عشر ومعشر، والثاني أنه لا يكون إلا إلى رباع، والتفصيل إنه يكون إلى رباع وما سمع عن العرب في الثاني فقد سمع في خمس وعشار تمت . .

معنا كل واحد من «ثلاث»، ومثلث، الحصر في تقسيم من العدل له وهو «القوم» مثلاً م ثلاث، على عدد اشتق منه العدل وهو ثلاثة ثلاثة تمت عر .

مر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم في غير لفظ العدد مكرراً على العرب نحو: «قرأت الكتاب جزء جزء»، و«جاءني القوم رجلا رجلا»، وأبصرت فكان القياس في العدد أيضاً التكرار عملاً بالاستقراء وإحافاً للفرد المتنازع فيه بالأعم وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكيم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث ومثلث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل إنه نسخ أصله تمت نجم الدين .

٧- الضمير راجع إلى اللام الموصولة في المراد تمت والله أعلم .

جماعة»، فإذا استعمل في معناه «ثلاث» غير مكرر علم أنه فرع عنها، وكذا «أحاد»^(١) و«مؤحد» عن واحد واحد، و«ثنى» و«مثنى» عن اثنين اثنين، و«ثلاث» و«مثلث» عن ثلاثة ثلاثة، و«رباع» و«مربع» عن أربعة أربعة لا غير، على الأكثر.

وقيل جاء إلى عشار ومعشر^(٢)

١- قوله: (وكذا أحاد) قال في المنهل الصافي: وهما سؤال تلهج به الطلبة كثيرا وهو: أن قولنا «جاء القوم واحد واحد» أشكل من وجهين الأول: أن اسم العدد هنا حال مفردة ولا بد من صحة حملها على ذي الحال لأنها عبر عنه في المعنى وذلك غير متأت؛ إذ لا يصح الإخبار بالواحد عن القوم، وكذا «جاء القوم اثنين اثنين»، الثاني أن الحال إنما هو مجموع اللفظتين لا واحد منهما والذي ينصب على الحالية هو الحال لا جزؤه فكيف انتصب كل واحد منهما وهو جزؤه؟ والجواب أن الإسناد في «جاء القوم» وإن كان في الظاهر إلى مجموعهم ففي المعنى إنما هو إلى كل قسم من أقسامهم، فهذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم، وحصر الأقسام فيها دل عليه لفظ العدد، والمعنى جاء كل قسم من أقسام القوم واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وهكذا فالحمل على هذا التقدير صحيح، والحال إنما هو اللفظ السابق فقط والثاني تأكيد لكن التزم ذكره ولأن التكرير على إرادة التقسيم، وليس من لوازم التأكيد جواز إسقاطه، وقال (س) في (الكتاب) رب تأكيد يلزم حتى يصير كأنه من الكلمة مثل «لا سيما زيد» فطاح الإشكال تحت.

وأما تكرير هم لهذا المعدول نحو: «أحاد أحاد، ومثنى مثنى» كما جاء في الخبر ((صلوة الليل مثنى مثنى)) فلا يدل على أن مثنى معدول عن اثنين وحده لما قرر أن معنا مثنى اثنين مكررا فالثاني تكرير للأول كقولك «ضربت زيدا زيدا» تمت معنى تحت.

٤- (قوله وقيل جاء إلى عشار ومعشر) قال ابن مالك في شرح الكافية: وروى فيها عن بعض العرب «خمس وخمس، وعشار ومعشر» ولم يزد على ذلك، ظاهر كلامه في التسهيل أنه قد سمع «خمس» أيضا. واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب: أحدها أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم ابن مالك في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها.

ثانيها: أنه لا يقاس بل يقتصر على المسموح وهو مذهب البصريين.

تفضل الطير عاكفة عليه مربعة وآونة عشارا

فـ«ثلاث، ومثلث» ممتنع للعدل والوصف،^(١) وهذا الوصف^(٢) وإن كان في أصله عارضا فلا^(٣) يعد سببا كما سيأتي بعد، فهو هاهنا غير عارض لعدم استعمال هذه الأعداد المعدولة غير صفات، فإن سمي به مذكر صرف^(٤) لزوال العدل^(٥) والوصف.

ثالثها : أنه يقاس على «فعال» لكثرة لا على «مفعول»، قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البنايين مسموعان من أحد إلى عشرة، حكى البنايين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت «أحاد إلى أعشار»، ومن حفظ حجة مقدم على من لم يحفظ تمت من شرح المرادي على إلفية ابن مالك تمت .

١- وقيل: للعدل والتأنيث؛ لأن العدل التحقيقي كله مونث. وقيل للصفة والتأنيث تمت .

٢- فإن قيل: الوصف في هذا العدل المكرر عارض كمروضه في «أربع» في نحو: «نسوة أربع» فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع؟ قلت: هذا التركيب لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه تمت رضي .

٣- وهذا سؤال ورد عن (س) تغديره لأن الوصف في المكرر هو ثلاثة ثلاثة عارض كمروضه في «نسوة أربع» إلخ ما ذكره نجم الدين .

٤- وقال الرضي: إنه لا ينصرف، والأنقش وأبو على وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد، وذهب الجرمي وابن باب شاذ إلى منع صرفه اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بذليل «عمر» وهو أقوى تمت نجم .

٥- قوله: (صرف لزوال العدل والوصف) لأنه باعتبار معنى الوصفية قد زال، فلو نكر بعد العلمية أعاد الخلاف بين (س) والأنقش كما في «أحمر» علما تمت ش .

(وأخر^(١)) فإنه جمع لـ «أخرى» مؤنث^(١) «آخر».

وهكذا إذا صغر هذا العدل انصرف لزوال صبغة العدل نقول: «جاءني رجال أحيد وموحيذ، ومثنى ومثيلث، وثليث وربيع» تمت .

١- عبارة المحقق الجاسي: «وأخر» جمع «أخرى» مؤنث «آخر» و«آخر» اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل أشد تأخرا ثم نقل إلى معنى غير، وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو بالإضافة أو بكلمة «من»، فحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدها، فقال بعضهم إنه معدول عما فيه اللام أي: عن الآخر، وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه «من» أي: عن «آخر من»، وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها، نحو: «يومئذ، وقيل، وياء تيم تيم عدى» وليس في آخر شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولا عن أحد الآخرين تمت .

* قوله: (وأخر) ذكر الشارح احتمال أنه معدول عما فيه الألف واللام، واحتمال أنه معدول عن المفرد بـ «من» ولم يذكر احتمال أنه معدول عما فيه الإضافة (قال الرضي:) لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات، أو مع ساد مسد المضاف إليه وهو التنوين كما في «حيثئذ» و«كلأ آتينا»، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف نحو: قوله:

إلا علالة أو بدا هه سابع لهد الجزارة^(١)

أخذنا من استقراء كلامهم، ولما منع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه لها ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته من كونها معرقات بتقدير الإضافة مع خروجها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون «آخر» بتقدير الإضافة أن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره ههنا، والأولى أن لا يدعى كون «آخر» وتصاريقه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين بل يقول: هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل؛ أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقا، وإنما عدل عنه لتعريفه عن معنى التفضيل الذي هو مستلزم لأحدها كما يجيء في باب أفعل التفضيل وذلك لأنه صار بمعنى «آخر» فإن معنى رجل آخر، رجل غير زيد، بعد أن كان معناه في الأصل أشد تأخرا، أو كان في الأصل معنى «جاءني زيد ورجل آخر رجل أشد تأخرا» في معنى من المعاني تمت من نعم الدين تمت .

فإن قيل: «آخر» بضم الحزة جمع و«آخر» بفتح الحزة ممدود مفرد، ولا يجوز أن يكون الجمع معدولا من مفرد، فكيف يكون «آخر» معدولا عن «آخر من»؟ قيل: «آخر» بمعنى الجماعة والمفرد كـ«أفضل» في قولنا «علماؤنا أفضل من غيرهم» وإنما لم يجمع لأن أفعال التفضيل إذا استعملت بمن كان مفردا مذكرا لا غير تمت والله أعلم .^(١) البداهة أول جري الفرس والعلالة جري بعد جريه الأول والسابع الذي يرجو بيده في العدو والنهد المرتفع .

* قوله: (وأخر إلخ) قال: المصنف في شرح المنظومة «آخر» معدول عن الـ«آخر» ومن معناه الأصلي في التأخر الوجودي حتى صار المذكور ثانيا متقدما في الوجود أو متأخرا، وهكذا جميع باب، ومن ثمة لم يقولوا: جمادي الآخر؛ لأنه لم يتعين لبيان التأخر الوجودي وغرضهم في وضع جمادي الثانية الدلالة على ذلك، فمن ثمة وجب أن يقولوا جمادا الآخرة كما قالوا ربيع الآخر بكسر الخاء، ولم يقولوا ربيع الآخر فقد ثبت ما ذكرناه من العدل عن اللفظ والمعنى انتهى من السعيدى رحمه الله تعالى والله أعلم .

قوله: (وأخر جمع أخرى) هي التي مؤنث آخر بفتح الخاء لا التي هي بمعنى الآخرة المقابلة للأول، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾ الأعراف: من الآية ٣٩ فإنما تجمع على «آخر» مصروفا، نص عليه ابن مالك وغيره تقول ومررت بأول وبآخر، بالصرف؛ لأن مذكرها «آخر» بالكسر مقابل للأول بدليل: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى﴾ (النجم: ٤٧)، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ (العنكبوت: من الآية ٢٠)، وليست من باب أفعال التفضيل، فالعدل منتف قطعاً . والفرق بينهما أن «أخرى» أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها، وكذلك تعطف عليها مثلها من جنس واحد، كقولك «عندي رجل، وآخر، وآخر، وعندي امرأة وأخرى وأخرى»، وأما «أخرى» أنثى «آخر» المكسور فيدل على الانتهاء، فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، كما أن مذكرها كذلك، انتهى مجموعاً من المنهل الصافي في شرح التوضيح قال سيدي إسحاق بن يوسف هكذا نقلته

وقد جمع الأسيوطي ما سمع فيه المنع من ذلك في قوله . :

فعل الممنوع لمعرفة لمعرفة	والعدل حجا تتم صر صر
مضمر محشم عصم حمسج حمسج	قرح دلف زحل زفر زفر
هبل بلع واللذ للوصف	أتى منه جمع أحر

(أفعل التفضيل) وقياسه أنه إذا جمع نكرة غير مضاف أن يكون على صيغة المفرد بـ«من»، وإن كان باللام يطابق لمن^(٢) هو له فهو إما أن يكون عن السـ«آخر» ولا يلزم^(٣) تعريفه كما في «سحر وأمس»^(٤) المعدولين عنهما لما أن تعريف «أمس» لتضمنه إياها ولذلك بني، و«سحر» للعلمية ومن ثمة امتنع، وامتناع كل منهما فيه

وزاد في حواشي التسهيل نُقل عن نُقل تمت .

١- قوله: (مؤث آخر) بفتح الحاء، وأما «آخر» جمع «آخر» بمعنى آخره نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾ (الأعراف: من الآية ٣٩) فإنها تجمع على «آخر» مصروفا نص عليه ابن مالك وغيره تقول «مررت بأول وآخر» بالضرف لأن مذكرها «آخر» بدليل ﴿وَأَنْ عَلَيْهِ النُّشْأَةُ الْآخَرَى﴾ (النجم: ٤٧) ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النُّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ (العنكبوت: من الآية ٢٠) تمت لطف الله تمت .

٢- أي: للمتصف به واللام للتقوية مثالها في ﴿لَوْ بِهَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: من الآية ٤٣) إلا أنه يحسن دخولها حيث تقدم المعمول لضعف العامل، وأما مثل عبارة الشارح فتكرة تمت منقح .

٣- قوله: (ولا يلزم تعريفه) هذا جواب عن سؤال مقدر: وهو أن «آخر» لو كان معدولا عن السـ«آخر» كان مغرقة فيزول وصفه، وإذا زال الوصف زال العدل أيضا فلم يكن غير منصرف؟ وحاصل الجواب أنه لا يلزم من تعريف المعدول عنه تعريف المعدول تمت سيد شريف رحمه الله تعالى .

* قوله: (ولا يلزم تعريفه إلخ...) لأن «آخر» معرب فلا يدخله البناء لتضادها، وصفة فلا تدخله العلمية لتضادها فامتنع تعريفه تمت .

٤- قوله: (كما في سحر وأمس إلخ...) هذا إشارة إلى ما ذكره الفارسي من منع كون «آخر» معدولا عن اللام لأنه لو كان كذلك يعني معدولا لوجب كونه كـ«أمس» وسحر» المعدولين عن «السحر والأمس» تمت معني معنى والله أعلم .

(أو تقديرًا) : وهو أن يقدر فيه خروج عن صيغة إلى أخرى لضرورة،
(كـ«عمر»)^(١) إذ لا قياس فيه يستدل به على العدل إلا امتناعه في لغتهم، والقياس

١- يعني بالعدل مع الإضافة وهو مذهب الخليل لأن الأصل في «جاءني القوم أجمعون أجمعهم» أي: جميعهم،
قيل وهو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف، وله أن يقول إنما يعتبر ذلك مع وجود
المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء، وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره تمت .

٢- قيل: اللام والإضافة منعا الاسم عن منع الصرف فكيف يقال إنه ممتنع للتعريف باللام أو الإضافة؟ وأجيب
بأن اللام والإضافة مقدرتان فلا تأثير لهما، ولا يقال يلزم أن يكون مبنيا لتضمنه اللام أو الإضافة؟ لأننا
نقول ليس متضمن بل مقدر والفرق بينهما ظاهر كما نقول «أين» متضمن لحمزة الاستفهام، ولا يقال
«أين» مع حمزة الاستفهام وفي المقدر يقال مع المقدر فيه تمت شريف .

*أي: غير الألف واللام والإضافة المقدرتين تمت . وقيل المراد بغيرها التعريف التأكيدي، فإنه قسم آخر من
وراء الخمسة تمت شريف .

*قوله: (أو غيرها) أي: كونه موضوعا للتأكيد، والمؤكد لا يكون إلا معرفة، ففيه شبه العلمية وقد ورد عليه
أن شبه العلمية لم يثبت جملة بالواو والنون وإنما يجمع هذا الجمع نفسه وإلا الصفة تمت شرح .

٣- قوله: (على اختلاف الآراء) وذلك أن يكون صيغة مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف، ولأن من قال أنه
ممتنع للعدل والتعريف العلمي فهو ضعيف؛ لأن حقيقة العلم إذا جمعت صار نكرة، وهذا إذا جمعت صار
معرفة، ومن قال إنه امتنع للعدل واللام أو الإضافة المقدرة، فهو ضعيف؛ لأن تقدير المعرفة الخارجي
بعيد، بخلاف الصيغة المرتجلة في ذات الاسم تمت .

٤- «جمع، كتعا، وتعا، وبصعاء وقياس جمعه» كتعا، إلخ تمت .

٥- ممتنع للعدل والوصف، أو التعريف العلمي أو اللام أو الإضافة المقدرتين أو تعريف التأكيد، على اختلاف
الآراء تمت والله أعلم . .

٦- قال صدر الأفاضل في شرح الأموذج: إنهم عدلوا عن «عامر» إلى «عمر» لضرب من المبالغة، والأصل فيه
باب النداء مثل «يا فاسق» فإنه أبلغ من «فاسق» تمت منهل . .

أن لا يتمتع إلا لعلتين وليس فيه ظاهر إلا العلمية فحكم فيه بتقدير العدل لإمكانه^(١) وتعذر^(٢) غيره فيه^(٣) .

(وباب «قطاع» في تميم)^(٤) فإهم يعربونه ويمنعونه. الصرف، ويوافقون أهل الحجاز في بناء مثل «حضار»^(٥) وليس فيه ما يوجب البناء إلا مناسبة «نزال» من حيث العدل^(٦) والوزن والباب واحد، فقدر فيه^(١) العيدل طردا للباب. (الوصف)^(٧)

١- مع أن صيغة «فُعَل» قد كثر فيها العدل كـ«عذر» و«فسق» و«جمع» و«كنع» و«كأخر» و«طوى» فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار القعة، لا العدل عن «طاو» لأنه قد أمكن غيره فلا وجه لتكلفه، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان تمت من أوضاع المسالك تمت .

٢- لأنه لا يمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لأن «عمر» ليس بجمع، ولا تأنيث فيه لفظا ولا معنى، ولا تركيب فيه، ولا عجمة، ولا وزن فعل، ولا الألف والنون، ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما ستعرف تمت

٣- فأما التأنيث اللفظي فظاهر، وأما التأنيث المعنوي فإنه علم لمذكر، وأما الجمع فلا أنه ليس على صيغة منتهى الجموع، وأما الوصف فلا أنه علم، وأما التركيب فظاهر أيضا، وأما العجمة فلا أنه من أوضاع العرب، وأما الألف والنون فليسا زائداً تمت (ش) . وأما وزن الفعل فظاهر إذ ليس في أوله زيادة كزيادته فوزنه «فُعَل» كصرده تمت .

٤- ووجه تقدير العدل في «قطاع» أن ذات الرا منه لابد فيها من تقدير العدل ليتحقق فيها جهة البناء، وهي مشابته لـ«فعال» بمعنى الأمر في العدل والوزن، فلما قدر فيها العدل قدر في غيره لرعاية طرد الباب تمت عصام تمت .

٥- أي مما كان على وزن «فعال» مما في آخره راء، أي: نحو «حضار» بخلاف ما كان على وزن «فعال» ولم يكن في آخره راء، نحو: «قطاع» فإن بني تميم يعربونه ويمنعونه الصرف تمت .

٦- في لفظه مساهلة؛ لأنه لو كانت مناسبة «نزال» حاصلة من حيث العدل لم يحتج إلى تقديره، فالأولى أن يسقط لفظ العدل حتى يستقيم تمت (س) .

شرطه^(٣) أن يكون في الأصل كذلك أي: كونه موضوعا فيه للوصفية كباب «أحمر، وعطشان، وثلاث، وأفعل»^(٤) من،، وحقيقة الوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود^(٥)، (فلا تضروه^(١) الغلبة^(٢)) أي: غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الأصلية، أي: لا يصير منصرفا.

* وما جاء على [فعل] من الأعلام المعدولة عن فاعل «زفر» عن «زافر» و«قيم» عن «قائم» و«زحل» عن «زاحل» و«حشم» عن «حاشم» و«دلف» عن «دالف» و«فرح» عن «فازح». و«أدد» ولبده اسمان ليسا بمعرفتين فجاءا منصرفين، فعلم أنهما ليسا بمعدولين تمت من الكافي .

١- قوله: (وقدر فيه العدل طردا للباب) وفيه إشكال لأن في «قطام» العلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم امرأة، فلا ملجئ إلى تقدير العدل فيه، قال ركن الدين: وجدت نسخة مقروءة على المصنف قد حذف منها باب «قطام» فسألت قارئها فقال حذفها المصنف حال القراءة عليه، قال الإمام يحيى وهو اللائق بفطنته وذكائه تمت رصاص .

٢- الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين: أحدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعة، وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار معنا هو المقصود وهو المراد ههنا، وهذا أولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار معنا هو المقصود؛ لأنه يكون الشرط المذكور في المتن مستغنى عنه لا فائدة في ذكره، والمراد أن يكون في الأصل جزما لا وهما، وفيه احتراز عن قول من قال: إن «أفعي» للحية، و«أجدل» للصقر الخ... تمت غاية .

* حقيقة الوصف: ما دل على ذات مبهم باعتبار معنا هو المقصود تمت . .

٣- قوله: (الوصف شرطه) الأولى أن يقول أيضا: وأن لا يلزم منه اعتبار متضادين كـ«حاشم»، وكأنه تركه لأنه يعلم فيما بعد تمت عبد الغفور .

٤- قوله: (وأفعل من) وجه اختصاصه بـ«أفعل من» والحال: أن أقسام أفعال التفضيل بأسرها صفة لأن المستعمل باللام والإضافة لا تؤثر صفة في منع الصرف كما يجيء، فمعناه لا يؤثر في منع الصرف إلا «أفعل من» لا غير تمت والله أعلم.

٥- هو المقصود بالوضع كـ«عالم» فإنه اسم موضوع لذات باعتبار معنى وهو «العلم» وذلك المعنى هو العلم المقصود بالوضع إذ وضع «عالم» لذات سبب ملاحظة العلم فيه تمت . .

(فلذلك^(٣) صرف «أربع» في «مررت بنسوة أربع»^(٤)) مع أنه صفة لنسوة، وعلى زنة الفعل، إذ أسماء الأعداد وضعت لغير الصفة في الأصل،^(٥) (وامتنع «أسود، وأرقم» للحية،^(٦) «وأدهم»^(٧) للقيد) وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية عليها

- ١- قوله: (فلا تضره) الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا كان كذلك فلا يضر الوصف غلبه الاسمية العارضة على الوصفية العارضة؛ لأن العارض الأصل تمت غاية تحقيق ..
- ٢- معنى الغلبة: أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاما في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعا عليه، كـ«ابن عباس» فإنه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار أشهر في «عبد الله» فلا يحتاج له إلى قرينة، بخلاف سائر إخوته، وكذا «النجم» في الثريا، و«البيت» في الكعبة، وكذا «أسود» كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا غنيت به ذلك النوع من الحيات، بخلاف سائر السود فإنه لا بد له منها إذا قصد به من قرينة: إما ذكر الموصوف نحو: «ليل أسود»، أو غوه نحو: «عندي أسود من الرجال». تمت رضي والله أعلم .
- ٣- قوله: (فلذلك) أي: فلأجل اشتراط كون الوصف في الأصل وعدم مضرة الغلبة إياه صرف «مررت بنسوة أربع» تمت غاية تحقيق . .
- ٤- إذا الأصل أن يقال: «جاءني أربع نسوة» فلما تقدم المعداد صار صفة فلا يعتد بها، ولا يصح أن يقال: «الصرف لقبوله التاء في مثل «أربعة» لأنه لتحقيق التذكر تمت والله أعلم.
- ٥- قال: نجم الأكمة الرضي وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض لا يعتد به، وأما صرف «أربع» فيجوز أن يكون لعدم وزن الفعل، لأن شرطه عدم قبول التاء أي: تاء التأنيث، وأن تقول في «أربع» أربعة لا لعدم شرط الوصف تمت محالدي تمت .
- ٦- لأن «أسود» في الأصل بمعنى ذي سواد، و«أرقم» بمعنى ذي رقعة، و«أدهم» بمعنى ذي دهمة أي: سواد تمت شابة.

* قال نجم الدين: «أسود» ما اجتمع فيه سواد وبياض تمت و«أبيض» للمكان المتسع تمت منه .

(وضعف منع^(٢) «أفعى» للحية، «وأجدل» للصقر، و«أخيل» للطائر، لعدم^(٣) تحقق الوصفية، وظهور الاسمية، وما قيل: من أن اشتقاق «أجدل» من الجدل^(١) وهو القوة،

١- فإن قيل: ما لم اعتبروا الوصف الأصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو: «أحمد» علما؟ قيل لما أن العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها، وإذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما، بخلاف غلبة الاسمية فلما عارضة ولا تعارض الأصل تمت غاية تحقيق تمت .

٢- قوله: (وضعف منع «أفعى» معطوف على قوله: صرف أي ويكون الوصف الأصلي معتبر بضعف منع «أفعى»؛ لأنه لم يتحقق كونه وصفا في أصل الوضع، ولا ثبت أيضا في الاستعمال، نحو: أفعى، بل توهم أنها موضوعة للوصفية لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم أي: شدته تمت رضى والله أعلم .

* قوله: (وضعف منع «أفعى» و«أجدل»، و«أخيل» فإنه قيل هذه الأسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال بضعف منع «أفعى» إلخ... بل الحق صرف «أفعى»، أو يقول امتنع منع «أفعى»؟ قيل: معناه وضعف منع من منع «أفعى» من الصرف لأن منعه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفا تمت غاية تحقيق تمت .

٣- ووجه من منع هذه الثلاثة لقول الشاعر:

دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوما عليك «بأخيل»

فجره يعني «أخيل» بالفتح وقول الآخر في «أجدل» :

كان العقيلين حين لقيتهم فراخ القطا لا قون «أجدل» بازيا

وقول الآخر في «أفعى»:

ومطرق ينفث السم كما مطرق «أفعى» ينفث السم صل

* فائدة: ما كان على «أفعل» فهو خمسة أضرب: اسم باق على الاسمية فمنصرف وفاقا كـ«أرنب»، إلا إن سمي به والوصف باق على وصفيته فهو ممتنع كـ«أحمر»، وأخضر»، ووصف طرت عليه الاسمية فممتنع اتفاقا كـ«أسود»، وأرقم»، واسم طرت عليه الوصفية فمختلف كـ«أربع»، قال الرضي: ولم

و«أخيل» من الخيلان،^(٢) ومعنى الخبث في «أفعى» فذلك^(٣) وهم. (التأنيث^(٤)) بالتاء شرطه العلمية) للزوم التاء معها كـ«طلحة» وعدمها^(٥) في غيرها، إذ ثبت وترع والمعنى بحاله، فإن «قائما» يدل على ذات قام بها القيام، كما أن «قائمة» كذلك .

يقم لي دليل قاطع أن الوصف العارض لا يكون كالأصل، وإنما انصرف «أربع» لقولهم في مذكروه «أربعة»، واسم تحت فيه الوصفية كـ«أفعى»، وأجدل «الأرل» صرفه وضعف منعة تحت والله أعلم .

١- أي: فيكون فيه الوصف مع وزن الفعل، وكذا «أخيل» من الخيلان فيه الوصف مع وزن الفعل، وكذا «أفعى» بمعنى الخبث ففيه الوصف مع وزن الفعل، فكل منها غير منصرف على هذا القول تحت و«الجدل» بحجم مفتوحة ودال مهملة ساكنة في قولهم: جدلت الخيل جدلا أي قتلته قتلا محكما، وقالوا: درع جدلا أي محكم فكان هذا منه تحت منهل .

٢- قوله: (و«أخيل» من الخيلان) جمع خال كتيحان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوش والنقوش، فيكون أخيل بمعنى ذي خيلان، وسمي الطائر الذي يسمى به ذلك لأنه ذو نقوش ونقوش تحت غاية والله أعلم .

٣- قوله: (فذلك وهم) لأنه مجرد دعوى بلا دليل بل الدليل على عدمه إذ لو كانت صفات في الأصل لاتفق على استعمالها صفات، كما اتفق على استعمال «أسود»، وأرقم، وأدهم» تحت شريف والله أعلم .

٤- وقوله: (التأنيث بالتاء) اعلم أن التأنيث أقوى من العجمة لوجهين: أحدهما أن جنس العجمة لا يفيد بالتسمية به ما لم يكن علما في العجمة، و«جنس التأنيث يفيد بالتسمية» والثاني أن التأنيث مفتقر إلى علامة والعجمة لا علامة لها وماله علامة أثقل مما لا علامة له: تداخل التذكير والتأنيث، فاستأثر التأنيث برئاسة الفعل تحت شرح مصنف .

٥- حقيقة تاء التأنيث: تاء ساكنة زائدة مفتوح ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فتحو: «أخت، وبيت، وهنت» ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت «بيت، وأخت، وهنت» مذكرا لصرفتها تحت . نجم الدين وإن سميت بها مؤنثا كانت كـ«هنت» في جواز الأمرين تحت .

٥- أي: عدم الملازمة، أو عدم التاء اللازمة تحت (ش) وفي حاشية الضمير راجع إلى لزوم التاء واكتسب التأنيث من المضاف إليه تحت (ش) تحت .

(والمعنوي^(١)) كذلك، فيصرف «جريح» في «مررت بامرأة جريح» لعدم لزوم التأنيث الصيغة، إذ يقال فيه: «مررت برجل جريح» أيضا، بخلاف ما لو جعل علما لمؤنث، (وشرط تحتم تأثيره) أي: المعنوي- وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث نحاليا عن إحدى علامات التأنيث- (زيادة على الثلاثة^(٢)) أو تحرك الأوسط^(٣)) إذا الثلاثي الساكن الحشو خفيف على ألسنتهم ومنع الصرف للثقل، فقابلت الخفة أحد السببين فصرف، (أو العجمة^(٤)) فإنها تقوي التأنيث وإن لم تكن في الثلاثة الساكن الحشو

١- قوله: (والمعنوي كذلك) أي: كالتأنيث بالناء اللفظي في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهما فرقا: فإنما في التأنيث اللفظي بالناء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه في قوله: وشرط تحتم تأثيره إلى آخره تمت جامعي. والمعنوي: هو الذي سمع عن العرب إجراء أحكام المؤنث عليه، كتأنيث ما أسند إليه، وإرجاع ضمير المؤنث إليه فيحكم بأن الناء فيه مقدر تمت (ش). وإنما اشترط في المعنوي الزيادة إذا سمي به مذكرا، لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسميته المذكر فلم يبق إلا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلاثة لأنه فيه بمثابة ناء التأنيث فكان فيه ناء، ولم يعتبر ما دون ذلك يعني غيره من العجمة وتحرك الوسط إذا سمي به مذكر لفوات المعنى، وفوات ما يقدر بالناء تمت (ش). مصنف تمت. ويشترط أيضا مع الزيادة عدم سبق تذكر الفرد به لوصل وزادات لو سمي بهما للمؤنث ثم نقل علما لرجل فهو منصرف لذلك، ومنها أن لا يكون تأنيثه بالتأويل كـ«ورجال» اسم مؤنث لو سمي علم المذكر، فهو منصرف إذ يجوز أن يؤول بالجمع، ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر نحو: «درع» علم رجل فهو منصرف أيضا لما ذكر تمت منهل صافي بالمعنى.

٢- قوله: (زيادة على الثلاثة) تحقيقا كـ«زينب»، أو تقديرا كـ«قاض» لو سمي به، وإنما اشترطت هذه في المعنوي دون اللفظي لأنه لم يوجد إلا رباعيا، ولا ينتقض به شاة، وذاة، لأن أصلة «شوجة» وذوة فصار ثلاثيا يعد الإعلال، ولأن فيه ثقل، ولأن ناء التأنيث تقوم مقام اسم مؤكد فيحصل الثقل تمت في شرح إسماعيل

٣- لأن تحرك الأوسط بمثابة الحرف الرابع في إفادة الثقل تمت . .

٤- لأن لسان المعجم ثقيل على لسان العرب تمت والصحة مقوية للتأنيث لضعف تأثيره لكونه علامة مقدرة بلا ناء تمت والله أعلم .

سببا كما يذكر بعد، (فهند يجوز^(١) صرفه) لعدم شروط التحتم، (و«زينب، وسقر، وماه، وجوز» ممتنع) لوجود أحدهما في كل واحد منها، (فإن^(٢)) سمي به مذكر فشرطه الزيادة^(٣) على الثلاثة) لعدم اعتبار المعنوي بالتسمية وتزويل الزائد منزلة التاء دون غيره، بدليل تصغيرهم «عقربا، بعقيرب». (فقدم منصرف) لعدم الزائد، (وعقرب ممتنع) لوجوده فيه.

١- ولا يجب لوجود العلتين، ويجوز منعه لكون فيه علتين فرعيتين تمت

* ولم يحك المؤلف خلافا في الثلاثي متحرك الوسط كـ«سقر»: فابن الأنباري جعله ذا وجهين قال: لأن الثلاثي كله خفيف فخفته تقاوم أحد السببين فيجوز الصرف تمت منهل تمت .

٢- قوله: (فإن سمي به مذكر) فأما عكس الأمر بأن سميت المؤنث باسم المذكر فإن كان الاسم ثلاثيا متحرك الوسط كـ«رجل، وفرس»، أو زائد على الثلاثة كـ«جعفر» فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسده وهو تحرك الأوسط، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كـ«زيد، وبجر» سمي بمثلها امرأة فالخليل (س) وأبو عمرو بمنعونه لظهور أمر التأنيث بالطرآن، ولأنه نقل من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث تمت رصا ص . وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل «هند» فيجوزون فيه الوجهين ويرجحون صرفه على صرف «هند» نظرا إلى أصله تمت نجم . .

٣- لأن الحرف الرابع بمثابة تاء التأنيث من حيث هو حرف مثلها فكان فيه تاء لفظية، ولم يعتبر غير الزائد مما تقدم من العجمة وتحرك الأوسط إذا سمي بـ«ماه» مثلا مذكر فإنه يزول التأنيث وتبقى العجمة وهي أمر معنوي مع سكون الأوسط لا اعتبار بها، وكذا إذا سمي المذكر «سقر» يزول التأنيث وتحركه ليس بمثابة التاء لأنها ليست حرفا مثلها فيصرف إذا سمي بمما تمت منهل .

قال نجم الدين: ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف، إلا إذا سد مسد علامته حرف، ولا تقاومه الحركة القائمة أولا مقام الساد تمت فيكون «ماه، وجور» كـ«نوح، ولوط» تمت .

المعرفة^(١) شرطها أن تكون علمية^(٢) لا غير، على^(٣) قول من لم يعتد
بتعريف التأكيد أو يعتد به علما كـ«أجمع» وأخواته، وأما من يعتد به غير علم
فإننا وجعلنا تعريفا سادسا وراء

١- قوله: (المعرفة) أراد بالمعرفة التعريف؛ لأن العلة المانعة للصرف هي التعريف؛ إذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف، كما أن النكرة هو الاسم الذي فيه التنكير، وأنت تعلم أن الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة
كما أن الاسم الذي فيه التأنيث والعجمة وهو: المؤنث والأعجمي ليس بعلة، بل العلة هي التأنيث
والعجمة، وإنما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد، وإنما اختار المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن تمت
غاية.

التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة يوجد بالعلة فيصير المعنى التعريف شرطه كونه منسوباً إلى العلم لا
إلى غيره من المضمرات إلخ... تمت غاية . .

٢- إنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف للتنكير
أظهر من فرعية العلمية تمت جامي تمت . .

٣- قوله: (على قول من لم يعتد بتعريف التأكيد إلى قوله فيضم إلى ذلك تعريف التأكيد) أعلم أن «أجمع»
لتأكيد المعرفة معرفة باتفاق لكن اختلف في جهة تعريفه: فمنهم من قال هو علم جنس لمعناه الكلّي
كـ«أشامة» ولم يعتد بتعريف التوكيد لانحصار المعارف في الخمس، وإليه أشار بقوله: (من لم يعتد
بتعريف التوكيد أو يعتد به علما جنسيا)، ومنهم من اعتبر تعريف التوكيد غير علم وحينئذ إما أن يجعل
تعريفه بالإضافة المقدرة كما اختار المصنف في شرح هذا الكتاب، وهذا هو مذهب الخليل، أو باللام
المقدرة وعلى هذا لا يصير تعريف التوكيد قسما سادسا من المعارف وهو ظاهر وإليه أشار بقوله: (أو
باللام أو بالإضافة)، وإما أن يجعل تعريفه لكونه توكيدا للمعرفة وحينئذ يصير قسما سادسا والخمسة
وعلى هذا المذهب أي مذهب من اعتبر تعريفه غير علم لا يكون شرط المعرفة العلمية فقط بل أحد
الأمرين: إما العلمية، وإما التعريف التوكيدي، ويكون في «أجمع» مثلا الوصف ووزن الفعل والتعريف
التوكيدي، وفي «جمع» العدل والوصف والتعريف التوكيدي، وامتناع كل منهما باثنتين منها تمت
شريف .

الخمسة^(١) أو باللام أو بالإضافة المقدرة فيضم^(٢) إلى ذلك تعريف التوكيد، إذ بقية المعارف^(٣) إما مبنية أو حكمها حكم المنصرف ولا مدخل لهما في هذا الباب.

* قوله: (على قول من لم يعتد بتعريف التوكيد) يعني في منع الصرف، ويقال «أجمع» غير منصرف للوصف ووزن الفعل تمت سعيدي .

يحتمل أن المراد بقوله: (من لم يعتد بتعريف التوكيد) من لم يعتد به مستقلا وحيث لا يصلح عطف قوله أو يعتد به علما عليه إذ من لم يعتد به مستقلا يجعله داخلا في العلم أو فيما بعده، والمناسب «إذ» مكان «أو» ليكون علة لعدم الاعتداد به مستقلا، اللهم إلا أن يدعى أن «أو» للإضراب بمعنى «بل» استقام الكلام، وهذا بناء على ما ادعاه الشريف من أن ألفاظ التأكيد معارف بالاتفاق، والخلاف في تعيين التعريف، وقد قيل: إن ألفاظ التأكيد باقية على الوصفية وإنما ليست بمعارف، وعلى صحة هذا القول يكون قوله: على من لم يعتد به أي: بتعريف التأكيد إشارة إلى هذا القول، فيصح العطف به «أو» ويكون هذا احتمالا زائدا، وعلى هذا تكون الاحتمالات في ألفاظ التأكيد خمسة: الأول أنها ليست بمعارف، والثاني أنها معرفة بالعلمية الجنسية، والثالث أن يكون تعريفها قسما سادسا مستقلا، والرابع التعريف باللام المقدرة، والخامس التعريف بالإضافة المقدرة، وعلى تقدير أن يكون تعريفها باللام أو بالإضافة أو قسما سادسا لا يكفي في شرط المعرفة العلمية، بل يحتاج على أن ينضم إليه تعريف ألفاظ التأكيد لاعتبار ذلك في منع الصرف، وأما على تقدير أنها باقية على الوصفية وأنها داخلة في أعداد العلم فلا يحتاج إلى ذلك تمت عن سماح سيدي العلامة الحسن بن محمد المغربي تمت .

١- قوله: (وأما من يعتد به علما وجعله تعريفا سادسا وراء الخمسة) يقال: عليه إن المعارف من دون التأكيد سبعة: لأنها إما علم، أو ضمير، أو ما دخل عليه «أل»، أو حرف الندي، أو اسم إشارة، أو موصول، أو مضاف إلى أيها، فعلى هذا يكون التأكيد تعريفا ثامنا لا سادسا، أحاط سيدي العلامة أحمد بن زيد رحمه الله بأن مراده أن المبنيات أعني الضمير واسم الإشارة والموصول قسما واحدا، فحيث يكون المجموع خمسة، والتأكيد يصير تعريفا سادسا وراء الخمسة تمت والله أعلم .

وهي المنصبرات، والمبهمات، وذو اللام، والإضافة، والعلم، والسادس التوكيد تمت .

٢- قوله: (فيضم إلى ذلك تعريف التوكيد) يعني فيقول شرطها أن تكون علمية، أو تعريف التوكيد، تمت .

(العجمية شرطها^(٢)) أن تكون علمية في العجمية أي: كونها علما في اللغة العجمية لا اعتبار أحكام كلامهم من الإضافة والألف واللام عليه لو نقل غير علم،^(٣) وضعف اعتبار العجمة حينئذ إذ صار من جنس كلامهم، ومن ثمة صرف «ديباج» لو سمي به، (وتحرك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة) لعدم تأثيرها بدوئهاما للتحفة

١- قوله: (إذ بقية المعارف) إما مبنية كالمضمرات، والمبهمات، وأسماء الإشارة، والموصولات، ولا دخول لها في هذا الباب لأن غير المنصرف معرب، وإما معرفة باللام، أو بالإضافة ودخولها مما يصير غير المنصرف منصرفا على قول، أو في حكم المنصرف على قول، ولا يكون لها تدخل في أسباب منع الصرف تمت .

ويدخل في حيز المعرفة علم اللامية كـ «أسامة» واعتبار علم الجنس لأنها وجدنا أسماء جرى فيها أحكام العلمية لضرورة تلك الأحكام كالعدل في «عمر» فإن «أسامة» وقع مبتدئ، و ذا حال، وغير منصرف، وامتنع عنه اللام والإضافة، فهذه كلها تستدعي تقدير العلمية، ففيه علمية تقديرية كذا في شرح الألباب، وفي حواشيه أن الاستدلال بما ذكر على العلمية من باب الاستدلال بالآثر على المؤثر، وهو استدلال صحيح كالاستدلال بوجود العالم على وجود الصانع تمت .

٢- قوله: (العجمة) قال: في النجم الثاقب والمرجع لمعرفة الأعجمي اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة تحتم الاسم الأعجمي وجوه مقربة إن فات الضبط: خروجته عن الأوزان العربية نحو: «إبر بسم»، واجتماع الصاد والجيم كـ «صولجان» أو القاف والجيم كـ «الجوائق»، والمنحنيق، واعتقاب الزاي والذال نحو: «مهندس» اسم للمهندس، أو اعتقاب النون والراء بمعنى أن يكون في أول الكلمة نحو: «نرجس»، أو حماسيا عاريا عن حروف الدلالة، أو رباعيا عاريا عنها إلا أن يكون فيه سين كـ «عسجد» ويجمع حروف الدلالة: يعني الفصاحة «مر بنقل» انتهى منه بلفظه .

* قوله: (العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية) يعني أن للعجمة شرطين: أحدهما أن يكون الاسم علما في العجم ثم ينقل أيضا إلى علم في العرب، وقال نجم الدين والأول أن يقال شرطه أن ينقل إلى علم وإن لم يكن علما في العجم إذ قد اعترض كلام الشيخ «بقالون» فإنه يمتنع من الصرف مع أنه في العجم غير علم بل اسم للصدق وهو جنس تمت وضايف معنى .

٣- ومع نقله علما يمتنع أن يعتوره أحكام كلامهم من الإضافة واللام تمت .

المستفادة من سكون الوسط المقتضية للصرف،^(١) لمقابلتها ما هو أقوى من العجمة في المنع وهو التأنيث،^(٢) لمنعه مع العلمية في الجملة،^(٣) وعدم منع العجمة مع العلمية إلا منقولاً علماً من كلام العجم، («فنوح»^(٤) منصور، و«شتر»^(٥) وإبراهيم) ممتنع .

١- أي: الخفة تمت يعني: ألها قد قابلت الخفة التأنيث في مثل «هند» حتى جاز فيه الصرف والمنع وإذا قابلت في الأقوى وهو التأنيث قابلت في العجمة بالأولى تمت .

٢- وذلك لأن التأنيث له معنا ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات . .

٣- أي: سوى كانت علمية أصلية أي استعمل أولاً علماً مع الثاء أو طارئة أي استعمل أولاً غير علم ثم جعل علماً تمت .

* قوله: (في الجملة) يعني على الجملة من غير تفصيل، بخلاف العجمة فإنها لا تمنع مع العلمية إلا بشرط أن يكون منقولاً من كلام العجم، والتأنيث يمنع مع العلمية من غير شرط تمت والله أعلم .

* قوله: (لمنعه مع العلمية في الجملة) علة كون التأنيث أقوى من العجمة في المنع لأنه إذا انضم إلى التأنيث العلمية منع الاسم الصرف في الجملة، بخلاف العجمة فإنه مع العلمية لا يمنع الصرف بل يتوقف على شرط زائد وهو كونه علماً في العجم، وما يتوقف على شرط زائد أضعف مما لم يتوقف، والزيادة على الثلاثة أو التحرك والعجمة شرط تحتم تأثير التأنيث، فيجوز الامتناع بدونها إذ هي ليست شروطاً للجواز حتى ينبغي الجواز بانتفائها، لكن قد يجوز الامتناع بدون كونه علماً في العجم، فتحقق أن التأنيث أقوى من العجمة تمت . .

٤- فإن قيل: قد اعتبرت العجمة في «ماه» وجوز مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنما هو بتقوية شيئين آخرين لثلاث يقاوم سكون الوسط أحدهما فلا يلزم في اعتباره لتقوية سبب آخر اعتبار سببها بالاستقلال تمت جامي تمت . .

٥- قوله: (وشتر) قال الرضي: وعند (س) وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو: «ملك» منصور عندهم متحتماً كـ«نوح»، ولا يعتبرون إلا كون الأعجمي منقولاً إلى العلم في استعمال العرب، والزيادة على الثلاثة، وهو أولى وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام السداسد علامة التأنيث، وأما العجمة فلا علامة لها حتى تسد مسدها تمت رضي، بل الأعجمي

الجمع^(١) شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء^(٢) وهي كون ثالثها ألفا
بعد هاء حرفان،

بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه أو تحرك شابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام المعجم
لأن أكثر كلامهم على الطول تمت والله أعلم . .

١- قوله: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع) أي: وزن غايه جمع جموع التكسير لأنه يجمع الاسم جمع
التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الجمع امتنع جمعه جمع التكسير تمت بحم الدين . .

٢- قوله: (بغير هاء) ولا ياء نسبة إحتراز عن نحو: «مداني» و«معاقرى» فإن هذا النوع مصروف وإن كان
جمعا في أصله لأن ياء النسبة مضاهية لتاء التانيث بدليل إخراجهم بها الواحد من الجمع كما يخرج
بالتاء، وذلك قولهم: «رومي ورم، وسندي وسند، وزنجي وزنج»، كما يقول: «برة وبر، وسدرة
وسدره»، وإن ثبت أنها مضاهية لتاء التانيث انصرف الاسم معها كما ينصرف مع التاء، فأما «بخي
وبخاي، وكراسي وكراسي، وقمري وقماري» فغير مصروفة لأن ياء النسبة لم تحدث في جمعه، بل هي
ثابتة فيه كتبوها في واحده، فصارت كأنها في نفس الكلمة فلم تشبه تاء التانيث ولم يصرف انتهى من
شرح ابن شاذ على جمل الزجاجي .

قلت: وهاهنا نكتة جليلة يجب أن ينبه عليها: وهي أن قوله: (بغير هاء) وفي وزن الفعل (غير قابل للتاء) فرق
بين الجمع والوزن لأن «يعمل» ينصرف مع خلوه عن التاء لحي «يعمله»، و«جوارب» تمتع مع يحي
«جواربة» تمت عصام والله أعلم .

* قال المحقق الجامي: ولا حاجة إلى إخراج نحو: «مداني» فإنه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المثال
وإنما الجمع «مدان» وهو لفظ آخر، بخلاف «فرازة» فإنه جمع «فرزين» أو «فرزان» بكسر الفاء، فعلم مما
سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين: أحدهما ما يكون بغير هاء، وثانيهما ما يكون بهاء، فأما ما
كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها انتهى بلفظه .

* قوله: (بغير هاء) المراد [بإلهاء] تاء التانيث باعتبار ما تقول إليه عند الوقف، ولا يرد نحو: «فواكه» و«فواره»
جمع فاكهة وفارحة تمت .

أو ثلاثة أوسطها^(١) ساكن، أو حرف مشدد، سوى كان قد جمع مرتين كـ «أكلب» جمع «أكلب» جمع «كلب»، و«أناعيم» جمع «أنعام» جمع «نعم»، أو مرة كـ «مساجد»^(٢) ومصاييح، ودواب، وشواب، والمراد بالانتهاء أن لا يجمع مرة أخرى^(٣) جمع تكسير، فلا ينقض بـ «صواحبات»^(٤) في قوله ~~صواحبات~~ ((أنتن كصواحبات يوسف)).

فإن قيل: صيغة «مفاعل، ومفاعيل» يخرج منها «ضوارب، وجعافر، وأساور، وأناعيم»، فإن الأول وزنه «فواعل، والثاني «فعائل، والثالث «أفاعل، والرابع «أفاعيل»؟

أجيب بأن المراد الوزن العروضي لا التصريفي تمت في خط قال فيه في خط سيدي إسحاق ابن يوسف تمت .

* إنما اشترط أن يكون بغيرهاء، لأنه إذا كانت معه كان على زنة المقدرات فيدخل في قوة جمعته فتور، فلا يقوم مقام العلتين، ومن ضابط هذا الصفة أن يكون أولها مفتوحا فيخرج نحو: «علايطه» ونحوه تمت والله أعلم .

١- قوله: (أو ثلاثة أوسطها ساكن) لم يحتج إلى شرط كون الأوسط ساكنا لأن العرب لم يتكلم بشي على هذه الصيغة حتى يكون أوسطه ساكنا لثلاث يغلب عجز الكلمة صدرها وإنما ذكره تبين تمت .

ومن شرطه أن يكون أول حروفه مفتوحا وإن كان بعده حرفان، فالأول منها مكسور وإن كان ثلاثة فالأوسط منها ياء تمت والله أعلم .

٢- فإن قيل لـ «مساجد» نظير في الآحاد كـ «التراخي، والتعالي، والتعازي، والتداوي»؟ قلنا أصلها ضم العين فلا تكون مثلها تمت . .

٣- لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فهو غاية جموع التكسير تمت ح والله أعلم . .

٤- قوله: (كصواحبات يوسف) جميع صاحبة أي: مظهر في الظاهر بخلاف ما في الباطن، والمراد بالخطاب عائشة فقط كما أن المراد بصواحبات يوسف زليخا فقط . والمشاهدة أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت الإكرام بالضيافة ومراوها زيادة على ذلك و هو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنا في

وما قيل: من أنه ممتنع لكونه جمعا^(١) مفقود النظر في الآحاد، منقوض
بـ«أفلس»^(٢) وأما «فرازنة» فمنصرف^(٣) لمشابهتها «كراهية، وطواعية» لفظا^(٤) من

عجته، وعائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع للمؤمن القراءة ليكائه
ومرادها زيادة على ذلك: وهو أن لا يتشائم الناس به، كما صرحت هي فيما بعد ذلك تمت ذكره
الأسيوطي والله تعالى أعلم بالصواب .

١- فينبغي أن يكون غير منصرف مع أنه منصرف وفيه نظر: لأن نظير «أفلس، أصبغ، وأبلم» - الأبلم:
نحو المقل وفيه ثلاث لغات «أبلم» مفتوح الهزمة، «أبلم» بضم الهزمة، «أبلم» بكسر الهزمة، تمت
صاحح [الخوص] شجر النخل الواحدة في نحوصة والخواص الذي يبيع الخوص تمت . - «اذرح» بفتح
الهزمة ودال معجمة ساكنة وضم الراء وحاء مهملة قرية بالشام تمت لهاية، لغة فيهما، وأشد في قوله
تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ (يوسف: من الآية ٢٢) وقيل لا يصح الاعتداد بحجته في الواحد نحو قوله:
«اذرح» اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كـ«مدايني»، ولا بـ«آجر، وآنك» لألها أعجميان، ولا
بـ«أبلم» لأنها لغة ضعيفة، والفصح ضم الهزمة، ولا بـ«أشد» لأنه جمع «شد» على غير القياس، أو جمع
لا واحد له بدليل قوله: بلغت وأجتمعت أشدي، حيث أنت الفعل تمت شريف والله أعلم .

[والآنك] هو الخالص من الرصاص تمت ضياء، وزنه «أفعل» بفتح الهزمة وضم العين فافهم تمت . .

٢- فإن «أفلس» جمع «فلس» وليس له نظير في الآحاد فينبغي أن يكون غير منصرف تمت بل قد وجد «آرز»
تمت

٣- إن قيل: لم لم يقل فمنصرفه مع وجود تأنيث المبتدئ وهو فرازنه؟ قيل: المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر،
فإن قيل: اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما فتكون «فرازنه» هنا ممتنعا فتحقق العلمية والتأنيث
وقد سمع هاهنا متونا؟ قيل: هو هنا غير منصرف وتوينة لمشاكلته مسماه، والمنوع في غير الصرف
تنوين التمكين لا تنوين المشاكلة، والحكم عليه هنا بالانصراف باعتبار مسماه أيضا لأنه ليس فيه سبب
سوى التأنيث تمت والله أعلم .

حيث الوزن، ومعنى من حيث جمعية المشبه ومصدرية المشبه به، وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الأفراد^(٣) أو محتملا له^(٤) («حضاجر»^(٥)) علما للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع) للحضجر وهو

١- أما المشابهة في الوزن فظاهر وهي: تماثلهما في الرنة مع كون التاء آخر كل واحد منهما، وأما المشابهة في المعنى فلوقوع كل واحد منهما على قلة وكثرة، أما الجمع فظاهر لأن أقل ما يكون تحته ثلاثة أفراد وأكثره لا غاية له، وأما المصدر فلجواز إطلاقه على القليل والكثير تمت منقولة .

٢- وذلك فيما كان محلي باللام أو مضافا - أو تكرة في سياق نفي تمت - والمحتمل ما كان معرا عنهما فإنه صالح لكل الأفراد على سبيل البدل .

* وقيل معناه أن اسم الجنس مستغرق لكل الأفراد عند بعض وغير مستغرق عند الآخرين فيكون محتملا، وإنما قال محتملا له لأنهم اختلفوا في أن الجنس المعرف هل هو حقيقة في كل الأفراد أو محتمل تمت .

٣- قوله: (أو محتملا له) الضمير يعود إلى الجمع أي احتماله «الدرهم البيض، والدنار الصفراء» على قول الأخفش وهو خلاف ما قاله الجمهور تمت .

٤- منعه للجمعية الأصلية تمت جامي لأن منع الصرف سببه أصالة الجمعية لا النقل عن الجمع تمت عصام ، و(علما) حال من الضمير، و(غير منصرف) أي لا ينصرف في حال كون علما تمت .

* قال الإمام المهدي عليه السلام في التاج ولم تعتبر العلمية مع التأنيث لضعف علميه الجنس ولا تعلق لها مع إمكان أقيس تمت

وقيل: إن منع «حضاجر» للعلمية و التأنيث تمت خالدي شارح الكافية تمت .

* قوله: («حضاجر إلخ...») قال الجامي: فإن قلت لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى ضبعان؟ قلنا علميته غير مؤثرة وإلا كان بعد التنكير منصرفا، والتأنيث غير مسلم لأنه علم لجنس الضبع مذكرا كان أو مؤنثا، وإنما اكتفى للمصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية لهذا القول ولم يقل الجمع شرطه أن يكون في الأصل كذلك كما قال في الوصف لنفلا يتوهم أن الجمعية كالتوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض في الجمعية تمت جامي بلفظة .

العظيم البطن، وهو كـ«مساجد»^(١) إذا سمي به، (و«سراويل» إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أعجمي حل على موازله في العربية) اعتدادا بشبه الجمع،^(٢) (وقيل عربي جمع سرواله^(٣) تقديره^(٤) كالعدل في «عمر» وإن كان بعيدا^(٥) في أسماء

* قوله: (علما للضيع) حال من الضمير في غير منصرف، فإن قلت معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف؟ قلت جاز هنا لأن غيره ممنوع لا لغاية فكما يجوز أن تقول وأنا زيد لا ضارب، فكذا هنا يجوز أن يقول «علما غير منصرف»، وما وقع في بعض الشروح أنه مفعول وأعني «فيه نظر لأن النصب بتقدير أعني لا يعرف إلا مقام المدح أو الذم أو الترحم أو الاختصاص، وهاهنا لم يوجد شيء منها، وفي بعض النسخ وقع «علم» بالرفع فيكون بدلا أو خبر مبتدئ محذوف أي: «وهو» والجملة معترضة تمت غاية تحقيق.

* قوله: (وحضاجر علما للضيع) الضيع جنس ولا يطلق إلا على الأنثى، والذكر ضبعان تمت نحالدي. وللحامي غلى هذا كلام مذكور في الحاشية قبل هذه تمت.

١- فكما أن «مساجد» لا ينصرف حالها فكذا ذلك هذا تمت والله أعلم.

٢- وهذا رأي (س) والفارسي فعلى هذا ليس فيه من الأسباب شيء لأن العجمة شرطها العلمية والثأنيث المعنوي مشروط بها أيضا، وأما صيغة الجمع فيلزم المنع لموازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل تمت منهل صافي

٣- وفي كل واحد من القولين قوة وضعف، فقوة الأول عدم تقدير الجمعية فيه، وضعفه جعله من موضوعات العجم إذ أصل الأسماء العربية، وقوة الثاني جعله عربيا وضعفه تقدير الجمعية فيه تمت من حواشي الشيخ لطف الله بن الغياث رحمه الله.

٤- وقال قوم هو عربي ولكن جمع في التقدير، فيجعلون «سراويل» في التقدير جمع «سروال» ثم أطلق اسم الجمع على هذا الآلة المفردة وهو بعيد في أسماء الأجناس فإن مثل ذلك أي النقل لم يثبت إلا في الأعلام تمت.

* قوله: (جمع سرواله) وللحري رحمه الله كلام غريب وهو أنه قال «سراويل» جمع «سروال» كـ«مفاتيح» جمع «مفتاح» تمت.

الأجناس^(٢) مراعاة لقاعدتهم^(٣) المعلومة، وإذا صرف فلا إشكال على من شرط صيغة المنتهى،^(٤) إذا الشرط إنما يؤثر عند السبب وهو مفقود هنا، وأما على من شرط صيغة فقدان النظر^(٥) فيرد عليه صرف مصابيح،^(٦) إلا أن يقال: ^(٧) إنه عجمي ويراد بفقدان النظر في الأحاد العربية، (ونحو^(٨) «جوار» رفعا وجرا مثل قاض) في اللفظ وأما في التقدير فمنهم من يقول أنه ممتنع لبقاء الصيغة تقديرا إذ/ الياء مقدرة

١- أي وإن كان النقل من اسم الجنس إلى اسم الجنس بعيدا، لأن النقل من أسماء الأجناس إلى الأعلام استقراء، وقد نقل سراويل جمع سروالة تقديرا وهو اسم جنس أيضا تمت .

النقل من الجمعية إلى الجنسية بعيد لأنه لا يفيد التعيين، بخلاف النقل من الجمعية إلى العلم فإنه يفيد التعيين تمت قط تمت

٢- لأهم ينقلون من اسم الجنس إلى العلم، لا من اسم الجنس إلى اسم الجنس تمت سعيدي والله أعلم .

٣- علة لتقدير الجمعية تمت وهي: أن مثل هذه لا تكون غير منصرفة إلا للجمعية تمت . .

٤- كما روى أبو الحسن أن من العرب من يصرف «سراويل» لكونه مفرد تمت نجم الدين . .

٥- قوله: (وأما على من شرط فقدان النظر) لفظ شرح الشيخ ابن الحاجب أما من قال أن العلة كونه لا نظير له في الأحاد فلا إشكال عليه صرف أم لم يصرف انتهى .

قال السعيدى : أما إذا لم يصرف فلما مر في تقدير «حضاجر» وأما إذا صرف فلأنه يلزم صرف مثل «مصباح» لوجود نظيره في الأحاد وهو «سراويل» . لأن «سراويل» مفرد وهو على وزن «مصباح» فلم بعدم نظيره في الأحاد فعلى هذا ينبغي أن يصرف «مصباح» لانتهاء التثنية وهو عمل في النظر ،

والجواب الاستثناء المذكور في الكتاب، أو يقال: إن هذا الوزن شاذ نادر لا حكم له عند قط .

٦- أي: فيلزمه صرف مصابيح لأنه قد وجد له نظير من الأحاد وهو سراويل . تمت

٧- أو يقال: إن الوزن هذا شاذ نادر تمت قط .

٨- والمراد بنحو «جواره» كل جمع منصوب على وزن «فواعل» سوى كان يأتي كـ «جوار» أو «وفا» كـ «دواعي» ولم يتعرض للنواوي لصيرورته بعد الإعلال مثل اليائي تمت غابة . .

للإعراب بدليل كسر الراء والامتناع حكم لفظي مثله،^(١) والتنوين عوض عن الياء المحذوفة، إذ أصله^(٢) «جواري»^(٣) بغير تنوين، فسكنت^(٤) الياء لاستثقال الحركة عليها، ثم حذفت لوقوعها طرفا بعد كسرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: ٤) و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ (الرعد: من الآية ٩)، ثم عوض التنوين عنها لكونه

١- أي: مثل الإعراب، وإذا كانت الياء مقدرة للإعراب ينبغي أن تكون مقدرة لأجل منع الصرف أيضا لأن كلا منهما حكم لفظي تمت .

والإشكال في نحو «جواري» من حيث أن الياء إذا حذفت لما ذكر، عدت صيغة منتهى الجموع، إذ قد تقدم أن يكون بعد الألف حرفان وهنا لم يبق بعد الحذف إلا حرف واحد، فأشكل من هذا الوجه، فأجيب عنه بما في الكتاب تمت والله تعالى أعلم .

٢- وهو مذهب المبرد [الظاهر أن هذا ليس مذهب المبرد] (س) وقال إنه عوض عن الياء، وقال بعض مفسري كلام (س) أن مراده من قوله: إنه عوض من الياء أي: من حركتها على حذف مضاف تمت فحيث يتفق كلام س والمبرد تمت .

٣- وجب حذف الياء في باب «جوار» تعويض التنوين حتى لا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف ما في الآيتين فلم يعوض عنها شيء فلم يجب الحذف بل كان جائز تمت . .

٤- وفيه بحث لأنه يدل على اعتبار منع الصرف قبل الإعلال فعلى هذا يلزم أن يقال في حالة الجر «مررت بجواري» بالفتح كما هو في اللغة القليلة، فلا يكون ما ذكره توجيهها لمذهب الأكثر من أن «جوار» رفعا وجرا كـ «قاص»، والأولى أن يقال الإعلال مقدم على اعتبار منع الصرف لأنه متعلق بجوهر الكلمة، ومنع الصرف من توابع إعرابها والأصل في الأسماء الصرف فتحمل الكلمة مصروفة قبل الإعلال ويعامل بها ما يقتضيه القياس، ثم ينظر في حالها هل هي ما يجب أن يمنع من الصرف أو لا، فيقال أصله في حالة الرفع والجر «جواري»، و«جواري» بالضم والكسر مع التنوين فيهما ثم حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي «جوار» في حالتي الرفع والجر، ثم نظر إلى وجود الياء تقديرا وبقاء صيغة منتهى الجموع، فحذف تنوين الصرف المفروض أولا لأجل الإعلال فعاد الياء، ثم عرض التنوين من إعلالها بالسكون، أو يقول حذف الياء بالتنوين وحذف التنوين لمنع الصرف ثم عوض عن نفس الياء بالتنوين، وأما من قال إن الكلمة منصرفة فوجهه أيضا ما ذكرناه إلا أنه يقال حذفت الياء فاحتلت الصيغة فلا سبب لمنع الصرف فبقي التنوين على حاله تمت شريف والله أعلم .

أخف منها، وقيل: عن حركة الياء لأنها لما سكنت للاستئصال عوض عن حركتها التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعند بعضهم أنه منصرف لانتفاء الصيغة لفظاً إذ أصله «جوارى» بالتنوين لأن الأصل في الأسماء الصرف فأعل قبل النظر في الامتناع فصار كـ «قاض»، ثم نظر فيه فلم يوجد على الزنة فبقي منصرفاً والتنوين للتمكين فعلى^(١) هذا قيل في امرأة سميت بـ «قاض» هذه «قاض» بالتنوين^(٢) بغير ياء مع العلمية والتأنيث على الأول،^(٣) و«قاضي» بإثباتها بلا تنوين^(٤) على^(٥) الثاني، ومنهم من يقول في البحر «جوارى» بالفتح لكون الممتنع مفتوحاً في البحر، وهو اختيار أبي زيد والكسائي، وعليه قول الفرزدق :

فلو كان^(٦) عبد الله مولا هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

- ١- هو فائدة الخلاف يعني فعلاً مقتضى الخلاف بينهم في التنوين هل هو تنوين تمكين كما زعم الزجاج أو للعرض كما قال الخليل و (س) والمبرد تمت والله اعلم . .
- ٢- أما إثبات التنوين فلكونه عوضاً عن الياء أو عن إعلائها بالسكون، وأما حذفها فلا لتقاء الساكنين تمت شريف .
- ٣- أي: على المذهب الأول وهو قول من قال: إن مثل «جوار» غير منصرف والتنوين فيه للعرض ولا مانع لدخول تنوين العرض في غير المنصرف بخلاف تنوين التمكين فتدبر .
- واعلم أن مبنى المذهب الأول على تقديم منع الصرف على الإعلال، ومبنى المذهب الثاني على تقديم الإعلال على منع الصرف فافهم تمت . .
- ٤- فلا يدخل غير المنصرف فتعود الياء لزوال علة حذفها وهو التقاء الساكنين بينها وبين التنوين لأنه لم يوجد التنوين حتى يلزم التقاء الساكنين تمت . .
- ٥- أي: على المذهب الثاني وهو أن مثل «جوار» منصرف والتنوين فيه للتمكين تمت . .
- ٦- قوله: (فلو كان عبد الله مولا هجوته) (الهجو) خلاف المدح (المولى) الخليف الذي انضم إلى قوم وهو دليل ليعتر بهم فإذا حالف رجلاً مولى كان أذل، ومعنى البيت لو كان عبد الله مولا لهجوته لكن لم أهجه لأنه مولى الموالى لأنه مولى الحضرميين وهم خلفاء بني عبد شمس ابن عبد مناف، فيكون دليلاً

(التركيب^(١)) شرطه العلمية^(٢) إذ المركبات من المعربات^(٣) لا تجامع^(٤) إلا^(٥) العلمية (وَأَلَا يَكُونُ بِإِضَافَةٍ)^(٦) لجعلها الممتنع منصرفاً، أو في حكمه على

غاية الدل، والمراد بالاستشهاد أنه حرك «موالي» بالفتح في الجر وإعرابه في حالة الجر مقدر كـ «قاض»

تمت شراب

فائدة «الولي» المالك، والعبد، والمعتق، والمعتق، والصاحب، والقريب كإبن العم ولجوه، والخال، والخليف، والأبناء، والعم، والزيل، والشريك، وابن الأخت، والولي، والرب، والقاضي، والمعتم، والمنعم عليه، انتهى من القاموس بلفظة .

١- قوله: (التركيب) حقيقة تركيب المزج صيرورة كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء تمت . فلا يرد عليه «النجم» والصعق» تمت . .

٢- قوله: (شرطه العلمية) إذا جامع التركيب العلمية صار لازماً فصار كلمة واحدة حكماً، فيمكن إعرابه ومنع صرفه لأن الإعراب والصرف في كلمة واحدة تمت والله أعلم . .

٣- قيد المركبات بالمعربات لأنها المبحوث عنها، أو نقول: فائدة التقييد خروج لفظة «ذلك» فإنه مركب من «ذا» الإشارة وكاف الخطاب ولام البعد تمت . .

٤- أي لا تجامع شيئاً من الأسباب المعتبرة في منع الصرف إلا العلمية تمت . .

٥- قال بعض المحققين: هذا تعليل عليل والأولى قول نجم الدين: إنما اشترطت العلمية لأن الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف إحداهما ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال تمت منقح .

ولفظ الجامي شرطه العلمية ليؤمن الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف تمت . .

٦- قوله: (وَأَن لَا يَكُونُ بِإِضَافَةٍ وَلَا إِسْنَادٍ) فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: أن لا يكون الجزء الثاني من المركبات صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف، ليخرج مثل «سبويه»، ونقطويه» ومثل «خمسة عشرة علمين؟ قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد، أمهما من قبيل المبنيات، وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناؤها أصلاً فلذلك احتاج إلى إخراجها تمت جامي . .

اختلاف الرأيين كما يأتي، (ولا إسناد، مثل: ^(١) بعلبك) لكون ما فيه ذلك محكيا لا يستقيم فيه الإعراب وكون الامتناع فرعا عليه. (الألف والنون) وهما اللذان يشاهدان ألف التانيث ^(٢) في نحو: «حمراء» من حيث كونهما زيدتا معا، ومجيئهما بعد استيفاء الأصول، وامتناع دخول ^(٣) تاء التانيث عليهما، واستوائهما ^(٤) في الوزن، وبقيائهما في التصغير، واختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ^(٥) فيهما، وكون الزيدتين في أحدهما

قال النجم: وكان عليه أن يقول ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية، ليخرج إن زيدا، علما، وكذا نحو وما زيدا، إلى آخر ما ذكره تحت ..

١- فإن «بعلبك» علم لبلدة مركب من «بعل» وهو اسم صنم، و«بك» وهم اسم صاحب هذه البلدة، جعلنا اسما واحدا من غير أن نقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرها تحت بجامي .

* قال في النجم الثاقب ما لفظه: وأما تركيب المزج كـ«بعلبك» ففيه لغات: الأفصح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ«معدى كرب»، ولا نون كـ«باذنجان» وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية أن يجعله كـ«غلام زيدا»، الثالثة كـ«غلام أحمد»، الرابعة بناء الجزئين جميعا على الفتح تحت منه والله تعالى أعلم .

٢- يعني الممدودة والمقصورة كما هو ظاهر العبارة، وفيه سهو لا يخفى تحت .

* صوابه ألف التانيث للممدودة، ويدل عليه قول الشارح في نحو «حمراء» تحت وقيل إن المراد بالقفي التانيث: الألف والهمزة تحت والله أعلم . .

٣- وهذا أهم وجوه الشبه إذ بفوات هذه الجهة سقط اعتبارهما (-أي الألف والنون-) عن التأثير بخلاف ما سيأتي من ونحوه الشبه فإنه لا يضر فواتها تحت . .

٤- قدر الشارح استوائهما في الوزن العروضي يعني: أن ما آخره ألف ونون مساو لما في آخره ألف تانيث في وزنه كـ«سكران» و«حمراء» فإن «سكران» قبل الألف والنون حرفان الأول متحرك وثانية ساكن، و«حمراء» قبل ألفها حرفان الأول متحرك والثاني ساكن تحت وما قبل الألف مقترح فيهما تحت . .

٥- فإن للمؤنث في نحو «سكران» صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو «حمراء» كذلك تحت نعم الدين . .

للتذكير والأخرى للتأنيث، والأولى منهما ألفاً وهي العلة للامتناع على الأصح^(١)
 (إن كانا في اسم)^(٢) أي: غير صفة (فشرطه العلمية)^(٣) لتحقيق مشابھتهما بهما
 حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليه (كـ«عمران»، أو صفة فالتقاء فعلانة)^(٤)

١- قوله: (على الأصح) أي: اختلف فيه فعند بعضهم «عطشان» غير منصرف باعتبار مشابھة «حمراء»، وعند
 البعض غير منصرف لاعتبار الألف والنون الزائدتين والأول أصح تمت والله أعلم .

* قوله: (على الأصح) إشارة إلى قول الكوفيين: فإنهم قالوا امتناع «سكران» للصفة والزيادة، و«عثمان»
 للعلمية والزيادة، واختار نجم الدين كلام الكوفيين وقال لا حاجة إلى المشابھة مع وجود علتين تمت . .

٢- يعني بالاسم ما يقابل الصفة، فإن الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات لوحظ معها صفة
 من الصفات كـ«درجل»، و«فرس»، أو يدل كـ«أحمر»، و«ضارب»، و«مضروب»، فالأول يسمى اسماً، والثاني
 صفة، فالمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة تمت والله أعلم . .

٣- قوله: (شرطه العلمية) إشارة إلى قول الكوفيين، فقالوا: امتنع «سكران» للصفة والزيادة، و«عثمان» للعلمية
 والزيادة تمت والله أعلم .

٤- قوله: (فالتقى فعلانة) وحصر ما جاء على «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» في قوله

أجر فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا

ودجنانا وسخنانا وسيقانا وصحيانا وصوحانا وعلانا

وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا

وأرفهن حمصانا على لغة وإليانا فقول: رومي

تمت من الروض المستطاب في علم الإعراب، ومعناها: «الحبلان» عظيم البطن، و«دجنان» الليل المظلم،
 و«سخنان» اليوم الحار، و«النصران» واحد النصاري، و«سيقانا» الرجل الطويل المشقوق، و«صحيان»
 اليوم الذي لا غيم فيه، و«صوحان» البحر اليابس الظهر، و«علانا» كثير النسيان، و«قشوانا» دقيق
 الساقين، و«مصانا» اللقيم، و«موتانا» البليد أي ميت القلب، و«ندمانا» المنادم، و«حمصانا» الجامع تمت
 وزيد على هذه الأربعة عشر «إنسان» فإن مؤنثه «إنسانة» وما سوى هذه فممنوع لانتفاء «فعلانة»
 ووجود «فعلى» والله أعلم بالصواب تمت

فَرْجِي: (٢٤)

لتحقق المشابهة به، وقيل وجود «فعلا» لاستلزامه الانتفاء، ومن ثمة اختلف في «رحمن»^(١) فامتنع على الوجه الأول وهو الوجه لوجود الانتفاء المقصود من الوجود، وانصرف على الثاني لأنتفى الوجود (دون سكران) فإنه يمتنع اتفاقا لوجودهما، (وندمان)^(٢) فإنه منصرف إجماعا لانتفائهما .

١- قوله: (ومن ثمة اختلف في «رحمان») وهذا كله مبني على أن «الرحمان» صفة كما ذهب الزمخشري وابن الحاجب وجماعة. وقال الأعلام وابن مالك: هو علم لا صفة، ويدل عليه مجيئه كثيرا غير تابع، نحو: «الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ» (الرحمن: ٢) «قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ» (الإسراء: من الآية ١١٠) «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ» (الفرقان: من الآية ٦٠) قالوا وما الرحمن، والاستدلال على أنه من الصفات بوقوعه صفة كما في البسطة، وكونه بإزاء المعنى لا للذات؟ غير واضح لأننا لا نسلم أنه في البسطة صفة، بل بدل و«الرحيم» نعت له، لا لاسم الله تعالى، إذ لا يتقدم البديل على النعت، ولا نسلم أنه موضوع بإزاء المعنى لا للذات، وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كـ«صالح، وعلي، وحسن، وحارث» .

قال ابن هشام والزمخشري: إذا قلت «الله رحمان» أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب إنه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين: لأنه لم يستعمل صفة، ولا مجرد من «آل» والإضافة إلا في الضرورة تمت منهل صافي بلفظه . واعلم أن رحمان لم يستعمل نكرة غير مضاف إلا في الندى وأما في غيره فاستعمل أما مضاف أو معرفة باللام والممتنع باللام والإضافة نجىء كما سيأتي وكان القياس أن مثل المصنف بلحيان تمت .

٢- قوله: (وندمان) حيث أريد به «النديم» فإن مؤنثه «ندمانة»، وأما «ندمان» من «الندم» فإنه يمتنع لأن مؤنثه «ندما» تمت من التحف تمت .

٣- للنديم إذ مؤنثه «ندمانة» فهو متمكن في الاسمية، وأما «ندمان» من الندم بمعنى «الناكس» فإنه يمتنع إذ مؤنثه «ندما» فهو صفة تمت . .

(وزن الفعل^(١)) شرطه أن يختص بالفعل كـ «شمر» اسم فرس و«ضرب» بالتخفيف والتشديد^(٢) و«انفعل» و«افتعل» واستفعل إذ هي من أبنية الأفعال، فإن وجد شيء منها في الاسم فلا يكون إلا منقولا^(٣) عن الفعل، أو أعجميا كـ «سلم» وهو اسم لبית المقدس، و«يقيم» اسم للبيت المصبوغ به، ولو سمي به امتنع للتعريف والوزن، إلا إذا أعل كـ «قيل» فإنه حيثل يرجع إلى زنة الأسماء كـ «فيل»، أو كان

١- وزن الفعل على ثلاثة أضرب: مختص، وغالب، ومشارك، فالمختص ما كان على وزن فَعْل كـ «شمر» وفُعِل كـ «ضرب»، والغالب ما كان فيه أحد حروف «نأيت»، والمشارك ما كان على وزن فَعْل وفُعِل وفَعَّل وفَعَّلَل وفَاعَل كـ «فرس» في الأول، و«كتف» في الثاني، و«عضد» في الثالث، و«جعفر» في الرابع، و«خاتم» في الخامس، هذا في الأسماء، ووزنها في الأفعال «ضرب» في الأول، و«علم» في الثاني، و«كرم» في الثالث، و«قرطس» في الرابع، و«ضارب» في الخامس، فالمختص والغالب لا خلاف ألما لمتنعان، وفي المشترك إطلاقان وتفصيل؛ فالأول أنه منصرف، والثاني أنه غير منصرف، والتفصيل إن أخذ من الفعل امتنع، وإن أخذ من الاسم انصرف تمت هطيل .

* فإن قيل لا فائدة في هذا الخبر لأن الإضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى - (يعني قوله شرطه أن يختص بالفعل) - والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل، وفي تكرار لا طائل تحته؟ قيل كثيرا ما يضاف الشيء إلى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص، كما تقول «زيد أبو عمرو» أو «أستاذ» ونحوها من الإضافات التي لا يراد بها الاختصاص، والإضافة هاهنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وجود الزيادة في أوله كزيادة الفعل إذ لا اختصاص، لأنه قسم الاختصاص تمت غاية تحقيق . تمت .

٢- قوله: (فلا يكون إلا منقولا) نحو «عشرة لموضع» و«بدر» لماء، و«خطم» لرجل، وأصل هذه كلها أفعال، فعلى هذا نحو «يزيد» ونرجس» خواص لعدم هذه الأوزان في أجناس الأسماء العربية، و«يزيد» ويشكر» منقولان، و«نرجس» أعجمي تمت .

نور يتر (ع)

مضاعفا كـ «شد»، وأما «الدتل»^(١) لدوية فشاذا، وقيل منقول عن الفعل إلى اسم جنس لها. (أو يكون أوله زيادة)^(٢) كـ «أحمد، ويشكر، وتغلب، ونرجس»^(٣) دون «هشل» إذ هو فعل^(٤) لمشاهته الفعل بهذه الزيادة، (غير قابل)^(٥)

١- قوله: (وأما الدتل) هذا جواب سؤال مقدر وهو أنك قلت بأن من الأوزان الخاصة بالفعل «دتل» مع أنه منصرف؟ والجواب أنه شاذا فلا يعترض، وأما «الدتل» لقبيلة فهو علم منقول من الفعل فلا إشكال أيضا تمت (ع) والله أعلم .

* قال في حاشية ما لفظه قوله: (وأما الدتل) هو جواب إشكال تقديري وهو أن يقال إنك قلت «ضرب» وأمثاله مخصوصة بالأفعال فسد الدتل، يجيء في الأسماء؟ والجواب أنه شاذا يعني مجيئه في الأسماء، وهو اسم لقبيلة، وهو علم منقول من الفعل وهو «دال» إذا مشى بالنشاط فحينئذ لا إشكال تمت والتخير دليل النقل إلى العلم فيكون في «دتل» علما العدل والوزن مع العلمية تمت والله أعلم . .

٢- قوله: (أو يكون أوله) أي أو يكون أول الاسم زيادة كزيادة الأفعال، وزيادتها الهزرة والألف والياء والنون كما مثل به الشارح تمت .

٣- وأما إذا سميت بـ «نرجس» بكسر النون على وزن «زبرج» فالصرف واجب، لعدم الوزن لأن «فعلل» ليس من أوزان الفعل، ونون «هشل» أصلية لصرفه مع العلمية تمت رضي تمت . .

٤- يعني أن «هشل» لا يدل الاشتقاق فيه على زيادة النون، و«فعلل» كثير في كلامهم فيحمل عليه، بخلاف «نرجس» فإن الاشتقاق مفقود فيه أيضا، و«فعلل» غير موجود فيكون «تفعلل» إذ لو وجد فيه ولكنه لم يوجد تمت .

قوله: (إذ هو فعلل لمشاهته إلخ...) أي النون أصلية تمت س ق (لمشاهته) علة لامتناع الصرف ما يكون أوله زيادة تمت . .

٥- قوله: (غير قابل للتاء) حال من الضمير المتصل في قوله: أو يكون أوله تمت .

أي: «التاء» المتحركة لا تدخل آخر الأفعال، والساكنة قد توجد آخر الأفعال تمت ولو قال: غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه وأربعه إذا سمي به، فإن حقوق التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا، ولا يرد «أسود» فإن مجيء التاء في «أسود» للحية السوداء الأثني ليس باعتبار الوصف

للتاء) لأنه لقبوله إياها يخرج عن شبه الفعل، إذ الأفعال لا تقبلها. (ومن ثمة^(١)) امتنع
«أجر» وانصرف^(٢) «يعمل» إذ يقال «يعمله» ولا يقال «أجره»، وإن أعل^(٣) أو
«ضَعَفَ كـ» «يَهَبُ»^(٤) و«أشدُّ» لأنه لم^(٥) يرجع بالإعلال والإدغام إلى زنة الأسماء،
ولا عبرة بغيرهما^(٦) من الأوزان، وأما «جلا» في قول الشاعر:

أنا^(٧) ابن جلا^(٨) وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني .

الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف، بل باعتبار غلبة لاسمية العارضة تمت . جامي. قال الرضي: وأما
إلحاق التاء بسـ «أسودة» في الحية فلا يضر، لأن هذا إلحاق عارض، لسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء،
والأصل أن يقال في مؤنثة «سوداء» تمت . .

١- قوله: (ومن ثمة) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء في مؤنثه تمت . .

٢- وأما إذا سميت بسـ «يعمل»، وأرمل، فإنه لا ينصرف، كما لا ينصرف «ندمان» علما، ذكر معنى ذلك في
النجم الثاقب لعدم دخول التاء بعد التسمية تمت منه والله أعلم . .

٣- قوله: (وإن أعل) متصل بقوله: يكون أوله زيادة كزيادته، أو بقوله: لمشابهته الفعل أي الوزن الذي في أوله
زيادة مانع من الصرف وإن أعل تمت والله أعلم . .

٤- أضل «يَهَبُ»، يوهب، فلما توسط الواو بين ياء وكسر حذف، والفتحة فيه الآن عارضة تمت لأجل تحرف
الحلق تمت . .

٥- قوله: (لأنه لم يرجع إلخ...) لا فائدة فيه لأنه لا يشترط الاختصاص في ما أوله زيادة، وإنما ذلك فيما لا
زيادة فيه فكلامه يزهم اشتراط الاختصاص تمت . .

٦- قوله: (بغيرهما من الأوزان) أي بغير المختصة وغير ما في أوله الزيادة المذكورة تمت س .

٧- وجه إيراد البيت أن قوله: ولا عبرة بغيرهما من الأوزان ينتقض بسـ «جلا» كما في قول الشاعر: أنا ابن
جلا، فإنه مغاير للوزنين المذكورين، أما الأول فلأنه وزن غير مختص بالفعل، وأما الثاني فظاهر أنه ليس
منه مع أنه غير منصرف تمت .

فهي جملة محكية: ^(٢) إما صفة على تقدير «أنا ابن رجل جلاء، أو مسمى بها» .
 (وما فيه ^(٣) علمية مؤثرة) أي: في غير «مساجد، وحمراء، وحبل» (إذا نكر
 صرف ^(٤) لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه) وهو: التأنيث بغير
 الألف والعجمة والتركيب والنون ^(٥) الزائدة في الاسم، (إلا ^(٦) العدل ^(١) ووزن

١- فـجلاء غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، فإنه لو كان منصرفاً لعدم اعتبار الوزن ينبغي أن يكون منونا
 لعدم اختلال الوزن بالتثنية، وأجاب بأنه جملة تمت والله أعلم .

* قوله: (تعرفوني) يحتمل معنيين بحسب اختلاف التقدير: أحدهما أن تقدر «على»، فيكون التقدير متى أضع
 العمامة على رأسي يعرفوا أنني أهل للسيادة، وثانيهما أن تقدر «عن» أي متى أضع العمامة عن رأسي
 تعرفون شجاعتني بواسطة صلح رأسي، لأن الصلح أحد محامل الشجاعة وأماراتها، وقيل هو من شواهد
 الكرم لأن العرب تقول الذي ولد أصلع يكون كريماً بحسب الغالب تمت .

٢- قوله: (محكية) المحكية تطلق على الجملة التي يسمي بها وهذا هو المشهور، وأيضاً تطلق على الجملة التي لم
 تبق على جملتها وأرد الشارح بقوله: جملة محكية الثاني، دون الأول، وإلا لزم تقسيم المحكية إلى المحكية
 وغيرها تمت والله أعلم .

٣- وأعلم أن كلام الشيخ رحمه الله قد اشتمل في هذا الحكم على دعوى وبرهان، واستثنى، وجواب لسؤال
 مقدر، فالدعوى قوله: وما فيه علمية إلخ..، والبرهان قوله: لما تبين إلخ..، والاستثناء قوله: إلا العدل
 إلخ..، والجواب للسؤال المقدر قوله: وهما متضادان .

٤- مثل «جاءني أحمد وأحمد آخر، وإبراهيم وإبراهيم آخر» كذلك البواقي تمت كشف مشكل.

٥- قوله: (والنون الزائدة) هذا الكلام في الألف والنون يدافع ما ذكره أولاً حيث قال: وهي العلة للامتناع على
 الأصح تمت .

المراد عند الكوفيين فلا تدافع تمت . والله أعلم .

٦- قوله: (إلا العدل) مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر، الذي استثنى منه لفظة «ماء» بعد استثنائها، أي: لا
 تجامع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر، نحو: قولك «ما ضربت
 إلا زيدا إلا عمراً أي ما ضربت أحداً غير زيد إلا عمراً تمت رضي .



الفعل وهما متضادان فلا يكون معها إلا أحدهما أي: ألها تجماع كل واحد منهما، لا ألها تجمعهما معا لتضادهما، إذ كل^(٢) واحد منهما يختص بوزن لا يوجد فيه الآخر، (فإذا نكر بقي بلا سبب)^(٣) لزوال العلمية بالتذكير، وزوال الباقي في الأربعة المشروطة هي فيها لانتفاء الشرط وهو العلمية، (أو على سبب واحد) في العدل


١- استثنى متصل من الكلام السابق نظرا إلى معناه، فإن قوله: (لا تجماع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه) محصوله أن كل ما تجمعه العلمية مؤثرة فهي شرط فيه، وحينئذ تظهر صحة الاستثناء، لأن كلما تجمعه العلمية مؤثرة تتناول العدل ووزن الفعل ويكون المقصود منه إخراجهما عن كون العلمية شرطا فيهما، ويلاءم التفرع الآتي أعني قوله: (فإذا نكر بقي بلا سبب) أي حيث كانت العلمية شرطا له، أو على سبب واحد أي حيث لم يكن شرطا، وأما من قال بتقدير الكلام أن العلمية لا تجماع مؤثرة غير مشروط بها إلا العدل ووزن الفعل، فقد ذهب عنه أن هذا التقدير لا يناسب التفرع، وذلك لأن المقصود الصريح من الكلام على تقديره هو إثبات مجامعتها مؤثرة مع العدل ووزن الفعل من أفراد غير المشروط بها ونفيها عن باقي أفرادها، وأما أن العلمية شرط في غيرهما وليس شرطا فيهما فإنما يعلم ضمنا لا قصدا، ولا يشتبه على ذي مثله أن مدار التفرع على إثبات الشرطية ونفيها وأن تقدير الكلام على وجه يكون مدار العمدة في ما يتفرع عنه مقصود صريحة وما عداه ضمنا أولى من عكسه، فما ذكرناه أخرى بالاختيار عند الاختيار وإن اشتركا في الصنعة تمت ش رحمه الله تعالى .

٢- قوله: (إذ كل واحد منهما إلخ..) لأن أوزان العدل أما وفُعال أو مَفْعَل أو فَعَلَ أو فَعْل أو فَعَال، فالأول كـ«ثلاث» والثاني كـ«مثلث» والثالث كـ«عمر» والرابع كـ«سحر» والخامس كـ«أمس» عند بني عجم والسادس كـ«قطام» عندهم أيضا، وليس شيء فيها وزن الفعل ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع ضمن أوزان الفعل تمت .

٣- قوله: (بقي بلا سبب) فعلى هذا إذا نكر وأذر يبحانه وفيه العلمية والعجمة والتركيب والتأنيث المعنوي والألف والنون انصرف لبقائه على غير سبب لزوال العلمية التي هي أحد السببين وشرط في السبب الآخر تمت .

والوزن، (وخالف سيبويه ^(١) الأخفش في مثل «أحمر») و«عطشان» مما وضع للوصفية في الأصل، (علما إذا نكر) في انصرافه بعد التنكير، (اعتبارا ^(٢) للصفة) الأصلية (بعد التنكير) لما مر أن غلبة الاسمية على الوصفية لا تضرها كـ«أسود» ومثله «أدهم»، ولذلك ^(٣) يقال في جمع ^(٤) «أحمر حمراء» ^(٥) وإن كان علما، وفي جمع «أحمد أحامد»، (ولا يلزمه باب ^(٦) حاتم) إذا سمي به في كونه ممتنعا للعلمية والوصفية الأصلية، (لما

١- قوله: (وخالف «س» الأخفش) ذكر في بعض الشروح أن الأولى رفع الأخفش، لأن [مَنْ اسْمُهُ] «الأخفش» - ثلاثة: أستاذ (س) وهو: أبو الخطاب، وتلميذه وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعود، وقرينه وهو: أبو الحسن علي بن سليمان، والمراد هنا تلميذه تمت كذا صرح به المصنف، فلو نصب الأخفش كانت نسبة المخالفة إلى الأستاذ وهي غير ملائمة لمرتبه، وفيه نظر لأن نسبة المخالفة إلى التلميذ أبعد من الملائمة، لأنها توجب العقوق ولو كانت مخالفة لإظهار الحق فلا بأس بها من كلا الجانبين، ألا ترى أنها وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم: «قال أبو حنيفة كذا، خلافا لأبي يوسف» يعني خالف أبو حنيفة  وقولهم: قال أبو يوسف كذا خلافا لأبي حنيفة، فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من أولوية  بل الصواب هو النصب تمت غاية .

٢- حال من (س) أي حال كون سيبويه معتبرا، أو مصدرا لقوله خالف (س) إذ معناه اعتبر (س) د  تمت رضي .

٣- قوله: (ولذلك) أي ولعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية تمت .

٤- اعلم أن «أفعل» الصفة يجمع على «فعل»، و«أفعل» الاسم يجمع على «أفَاعِل»، ومثل «أحمر» إذا كان علما فقياسه أن يجمع على «أحامر» ولكن يجمع على «حمر»، وذلك لأن وصفية أصلية وغلبة الاسمية العارضة لا تضرها، فيجمع جمعها على قياس أصل الصفة، و«أفعل» الاسم يجمع على «أفَاعِل» فجمع «أحمد» على «أحامد» باعتبار الاسمية .

٥- وكان القياس «أحمر» نحو «زينون» فاعتبر الوصفية الأصلية، وجمع غير العلمية على «حمر» تمت والله أعلم .

٦- قوله: (ولا يلزمه سولفظ حاشية: قال الأخفش إذا تمنع أحمر منكرو للوصف الأصلي فامنع حاشيا للوصف الأصلي تمت - باب حاتم) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن

يلزم^(١) من اعتبار أمرين^(٢) متضادين في حكم واحد^(٣) . إذ العلمية وضع اللفظ للدلول لعينه لا يتجاوزها، والوصفية وضعه باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقا . وامتنع كون الشيء مختصا وغير مختص ولا باب^(٤) . أفعال التفضيل إذا سمي به ثم نكر في الامتناع للوصفية الأصلية والوزن . وهو منصرف اتفاقا لما أن وصفه هذا الباب مشروطة يكون "من" معه^(٥) وما سمي به ثم نكر إن كان مع "من" فممتنع^(٦) . وإلا فلا

الوصف الأصلي لو اعتبر بعد زواله لكان «حاتم» غير منصرف، إذ فيه العلمية الحالية والوصف الأصلي تمت بحم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

١- قوله: (لما يلزم) يتعلق بنفي الفعل وهو «لا»، لا بالفعل المنفي وهو «يلزم» وإلا لوجه النفي إلى القيد وينفي أصل الفعل مثبتا، فيُعد المعنى تمت هندي .

٢- الصواب حذف إمام كما هو مذكور في نسخة الجامي والغاية والهندي تمت والله أعلم .

٣- قوله في حكم وأما في حكيمين فيصح كما في قوله :

أتاني وعيد الخواص من آل جعفر فيا عبد قيس لو قميت الأخواصا

فاعلية العلمية في أخاوص كأحمد وأحمد واعتبرا الصفة فيه فلذلك جمع على نحو كآخر وخمر قاله بحم الدين تمت بحالدي .

٤- قوله ولا باب أفعال أي ولا يلزم من منع باب أفعال التفضيل كأعلم وأفضل مجردا عن من تمت .

٥- قوله يكون من معه فإن كان مجردا ومن الصرف بلا خلاف وذلك لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار كأفعال اسما وأن كان معه من ولا ينصرف بلا خلاف اظهر معناه فيه بسبب وجود العلامة الدالة عليه وهي من التفضيلية تمت شرح لباب ولكون من مع مجرورها كالإضاف إلىه . ومن تمام أفعال التفضيل من حيث للمعنى الوصفي فالو نون لكان الباقي متصلا منفصلا لأن التثنية يسى بالانفصال تمت بحم الدين .

٦- إذ لا يتصور هنالك لام ولا إضافة لأحدهما بتثنية حكم الامتناع تمت سيد شريف رحمه الله تعالى .

يكون صفة ^(١) فلا يرد الأشكال (وجميع الباب باللام أي لام التعريف أو ^(٢) الإضافة ينجر ^(٣) بالكسرة) إما لصيرورته منصرفا بدخول ما هو من خواص الأسماء، مما يتغير به نفس مدلوله ^(٤) عليه ومقابلته شبه الفعل، بخلاف كونه مسندا إليه، ^(٥) ومفعولا، وداخلا عليه حرف جر، فإن ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله، وهذا عند الزجاج وأتباعه، وإما لكون امتناع الكسرة لامتناع التنوين للعلتين، فإذا زال بغيرهما

-
- ١- يعني صفة معتبرة في الامتناع لأنه لا يكون صفة تمت والامتناع اتفاق بين سبويه والأخفش فإن الأخفش حينئذ يعتبر الوصفية الأصلية لأن استعمال الفعل من تقوى جانب الوصفية تمت ش
- ٢- أي كان بدولهما تنجر بالفتحة فصار بسببهما ينجر بالكسرة تمت .

قوله: (باللام أو الإضافة) وقيل لقائل أن يقول إن زوال التنوين لأجل اللام ممنوع لأن وجود العلتين مقدم على اللام فساد زوال التنوين إلى ما هو مقدم أولى .

(والجواب) : أن إسناد زوال التنوين إلى اللام أو الإضافة أقوى من إسناده إلى العلتين لكونهما أقوى من العلتين لأن التنوين يجتمع مع العلتين كما في الضرورة الشعرية لكن لا يجتمع مع اللام و الإضافة أبدا والله أعلم .

وإنما خص اللام والإضافة من بين سائر خواص الاسم لقوة تأثيرهما بنقلهما الاسم من عموم إلى خصوص، ولأن التنوين قد يسقط في غير المنصرف، وهو ضد اللام والإضافة فإذا دخلا عليه صار منصرفا، لكونهما قرينان والأقران تنكافأ تمت .

- ٣- قوله: (ينجر بالكسرة) القيد مناط القاعدة إذ غير المنصرف بغير لام وإضافة ينجر لكن بصوره الفتحة، وبعد اللام والإضافة ينجر بصورة الكسرة تمت هندي .

٤- أي: الاسم لأنه لو كان نكرة لصار معرفة معينة بدخولهما، بخلاف كونه مسندا إليه، أو مفعولا، أو داخلا عليه حرف جر، فلما لا تغير نفس المدلول فلا يقابل شبه الفعل تمت .

٥- قوله: (بخلاف كونه مسندا إليه إلخ..) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال: قلتم إن جميع الباب بدخول ما هو من خواص الأسماء ينجر فقد يكون مسندا إليه وداخلا عليه حرف جر وغير ذلك من خواص الاسم فما الفارق؟ والجواب ما ذكره الشارح بأن ذلك بالعامل وهو لا يغيره عن مدلوله تمت .

زال موجب المنع فدخل الجرح، وهذا قول أكثرهم، فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببه بأحدهما^(١) كـ «المساجد، والحبلى، والخمراء، والأحمر، والسكران»، وينصرف غيره^(٢) .

سـ المراد بعلم الفاعلية الرفع

[المرفوعات]

(المرفوعات^(٣)): هو ما اشتمل^(١) على علم الفاعلية أي المرفوعات في عرفهم أسماء مشتملة على الرفع، وتذكير الضمير مع كون المرجوع إليه مؤنثا لوقوعه بين مذكر

١- من اللام والإضافة، وإن كان أحد السبين يزول بأحدهما إذا كان أحد سببه علمية مؤثرة، لأن اللام والإضافة لا يدخلان العلم، فالخاصل أن هاتين ثلاثا أقوال :

منصرف، غير منصرف، التفصيل، والمصنف جعل التفصيل هنا من تمة المذهب الثاني تمت قط . فهذا من الشارح كالتفصيل: وهو أن ما كان أحد علميه العلمية فمنصرف، إذ هي لا تجامع اللام والإضافة، وإلا فممتنع كالجمع إلخ... تمت .

٢- ومن أحكام غير المنصرف أنه إذا صغر ما فيه العدل كـ عمر، وثلاث، انصرف، وكذا الجمع الأقصى إذا صغر ينصرف، سواء كان مسمى به أولا نحو: «مسيحيدات» في تصغير «مساجد» علما، ووزن الفعل المختص بالفعل إذا صغر انصرف كـ «خصيصم، ودحرج» في «خصم، ودحرج»، بخلاف ما كان أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه لا يضره التصغير نحو: «أحمد»، وأما ما فيه الألف والتون إذا صغر فإن انقلب ألفه ياء انصرف كـ «سليطين، وشرحين» أعلاما، وإن لم ينقلب ألفه ياء كـ «عثمان، وسلمان، وعمران» امتنع، وسائر علل الصرف لا يضرها التصغير، بل تبقى مع التصغير مانعة من الصرف تمت بحالدي .

٣- قال في غاية التحقيق: المرفوعات مبتدأ، وهو ضمير الفصل ولا محل له من الإعراب وهو عائد إلى المرفوعات، وإنما ذكره وحده مع أن المرفوعات جمع مؤنث نظرا إلى خبر المرفوعات، أو إلى أنه عائد إليها بتأويل كل واحد، أو لأنه عائد إلى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه، لأن المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لأن أفرادها الأسماء، والجمع بالألف والناء كما يكون للمؤنث يكون لصقات غير العقلاء أيضا،

ومؤنث وصحة تذكره بالنسبة إلى ما بعده، والبداية بها للزومها الجملة، وكون ما سواها فضلة^(٢)

[الفاعل]

(فمنه الفاعل) أي: فمما اشتمل على الرفع الفاعل، وإنه الأصل في استحقاق الرفع على الأكثر، وعن سيبويه أن المبتدأ هو الأصل^(١) فيه .

نحو: «الجبال الراسخات، والكواكب الطالعات»، وإنما أعاد الضمير إلى المرفوع دون المرفوعات لأن التعريف إنما يكون للجنس والحقيقة دون الأفراد تمت . غاية .

* وإنما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع فلم يقل: المرفوع هو كذا ليشمل الباب على جميع ما يليها، ويمكن أن يكون المرفوعات خير لمبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات، وقوله: هو ما اشتمل جملة مستأنفة، لأنه لما قال هنا ذكر المرفوعات فكان سائلا سأل ما المرفوعات؟ فقال هو ما اشتمل على علم الفاعلية تمت . غاية تحقيق والله تعالى أعلم . .

* رفع المرفوعات على أنه مبتدأ محذوف الخير، أو خير محذوف المبتدأ، والتقدير المرفوعات هذه، أو هذه المرفوعات، واللام لاستغراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول أن يكون اللام للعهد على ما يفهم من السابق حيث قال وأنواعه تمت عبد الغفور .

وقوله: (المرفوعات) هو ضمير مذكر يعود إلى لفظ «ما»، ويجوز أن يعيده إلى المرفوعات فيقول: «هي» لأن كل ضمير توسط بين مذكر ومؤنث وهما في المعنى لشيء واحد يجوز تذكره باعتبار المذكر، وتأنثه باعتبار المؤنث تمت .

١- ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه إياه حيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعلية الضمة والألف والواو الدالة على الفاعلية، وما يجري مجراها كالابتداء والخبرية، فكل ما فيه هذه الأشياء فهو مرفوع تمت رضي .

ولفظ الجامي والمراد باشتمال الاسم عليها بأن يكون موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلا تمت والله أعلم .

٢- ليس بصحيح على إطلاقه، فإن «زيدا» في قولنا «إن زيدا قائم» ليس بفضله، وكذا في أخواتها والنصب بسؤلاء التي لنفي الجنس، ويمكن أن يقال إن هذه المنصوبات مرفوعة محلا ولهذا يجوز أن يعطف على محله بالرفع تمت قط .

(وهو ما أسند^(٢) الفعل أو شبهه^(٣) إليه وقدم عليه على جهة قيامه به^(٤)) مثل

قام

زيد، وزيد قائم أبوه^(١) فما يشمل الاسم لفظا كـ «قام زيد»، أو تقديرا

كقوله:

١- ملهّب الخليل أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ معمول عليه، ومذهب «س» بالحكس، ومذهب الأخفش وابن السراج إلى أن كل واحد منهما أصل بنفسه، حجة الخليل من وجهين: أحدهما أن الإعراب ينبغي به للفرق، والفاعل أحوج إلى الفرق إذ لا يمتاز الفاعل عن المفعول إلا بالإعراب، وأما المبتدأ والخبر فإنه قد يتميز المبتدأ عن الخبر من غير إعراب، لأنك لو قلت «زيد قائم» علم أن الذات هي المبتدأ والصفة هي الخبر، الثاني أن عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي أقوى من المعنوي فدلّت قوة العامل على قوة للمعول وضعفه على ضعف معموله. وحجة «س» أن عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ والمبتدأ متصدر من غير ظهور مؤثر فاقتضى ذلك قوته على ما ظهر مؤثرة. وحجة الأخفش وابن السراج أنه ليس بين هذه الأشياء ترتيب عقلي حتى يمكن الحكم بجعل المتقدم أصلا والمتأخر فرعاً فوجب الحكم بأصالة الكل، لأن الرفع علامة لما لا يتعقد الكلام إلا به تمت قط ف.

* لتقدمه على خبره، ولبقائه على حاله لا يتغير، بخلاف الفاعل فإنه متأخر عن فعله ويبطل بالتقدم. ومذهب ابن السراج إلى أن الثلاثة كلها أصول، هذا الذي اختاره نجم الدين تمت والله أعلم.

٢- قوله: (وهو ما أسند الفعل) أي اسم حقيقة أو حكماً تمت. يعني وماه المذكورة عبر بما فلم يقل: اسم أسند إليه ليشمل الاسم لفظاً أو تقديراً، وأوضح ذلك المتوسط فقال: وإنما قال يعني المصنف في المتن ما أسند الفعل ولم يقل: اسم أسند إليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم، نحو: «أعجبتني أن ضربت زيدا» فإن مع الفعل في محل الرفع بأنه فاعل «أعجبتني»، وليس باسم وإن كان في تقدير الاسم تمت.

٣- قوله: (أو شبهه) ولم يقل أو معناه ليدخل فيه الطرف والجار والجرور المرتفع بهما الضمير نحو: زيد قدماك أو في الدار، والظاهر نحو: زيد أمامك غلامه» لكون الرفع عنده في الحقيقة الفعل المقدر أو اسم الفاعل المقدر، خلافاً لمن قال إنه الطرف والجار والجرور على ما يجيء إن شاء الله تعالى تمت رضي.

٤- أي إسناد واقفاً على طريقة قيام الفعل أو شبهه به، وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم، أو على ما في حكمها كاسم الفاعل تمت جامي.

بمسندك لا
أخبرني
بمسندك لا

يسر^(٣) المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً

ومظهرها كالمذكور، ومضمرها منفصلاً، أو متصلاً، بارزاً أو مستكناً،^(٣) لازماً أو غير، نحو: «زيد ما قام إلا هو، وضربت، وأضرب، وزيد شرب»،^(٤) والفعل يشمل التام كما مر، والناقص نحو: «كان زيد قائماً»، وعن بعضهم أن المرفوع به ليس بفاعل،^(٥) ويشمل المصوغ للمفعول، وخرج عنه بقوله: على جهة قيامه به، إذ اسم ما لم يسم فاعله ليس بفاعل عند الأكثر، وتتناول جهة القيام ما قام به حقيقة كـ«علم زيد»، وما قام به توسعاً كـ«مات بكر»،^(٦) ولم يضرب عمرو، وقرب خالد.

١- تمثيلة يزيد قائم أبوه لرغم شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتتمال كون «قائم» خبراً مقدماً على أبوه، ولو قال أبواه لكان نصاً تمت بنجم الدين الرضي.

٢- قوله: يسر المرء (السرو) خلاف الحزن، (المرء) الرجل، (الذهاب) المرور، (الليالي) جمع الليلة، وهما في البيت بمعنى المصدر والتقدير: يسر المرء ذهاب الليالي، والضمير المؤنث في ذهابهن راجع إلى الليالي والمراد بها الزمان مطلقاً مجازاً من باب إطلاق البعض وإرادة الكل. ومعنى البيت أن ذهاب الليالي والأيام وكرور الدهور والأعوام يسر المرء، مع أن مرورها سبب انقضى حيوتها والمراد بالاستشهاد أن الفاعل قد يكون اسماً تقديرًا كقوله: ما ذهب الليالي، فإنه في تقدير ذهاب الليالي تمت والله أعلم.

٣- وضابط ما يلزم استتاره مالا يحل محله ظاهر، وهو كل مرفوع بمضارع ذي الهمزة نحو: «أقوم» والتون نحو: «يقوم»، وأمر المخاطب نحو: «اضرب» ومضارعه نحو: «أنت تضرب»، واسم فعل الأمر نحو: «نزل» مطلقاً، وضابط غير اللازم ما يجوز أن يحل محله ظاهر، وهو كل مرفوع بفعل الغائب نحو: «زيد يقوم وزيد قام وزيد ليقيم» تمت والله أعلم.

٤- هذا مثال ضمير مستكن غير لازم، وإنما قلنا غير لازم لأن تقديره «زيد ضرب هو» ولو قال «ضرب زيد» لا يحتاج إلى تقدير هو، فعلم أن هذا المستكن في هذا التركيب غير لازم تمت قط.

٥- بل هو مبتدأ نسب إليه القيام وكان لبيان الزمان تمت شريف رحمه الله.

٦- [قوله: (كمات بكر) لعله من باب الاستعارة، لأنه كما لا يمكن تصور الفعل بدون الفاعل لا يمكن تصور الموت وسلب الضرب والقرب بدون فواعلها تمت لأن عبارته موافقة لعبارة ما قام بالفاعل حقيقة، لأنه

وشبهه يتناول نعت الفاعل نحو: ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر: من الآية ٢٧)،
والصفة المشبهة كـ «حسن وجهه»، والمصدر كـ «أعجبني»^(١) «ضرب زيد»، وأفعل
التفضيل كـ «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»، والظرف^(٢) نحو: «أعندك
زيد»، والجار والمجرور نحو: «أبي الدار زيد»، واسم الفعل كـ «هيات ذاك»،
ويتناول المسند من الفعل وشبهه المؤخر، ويخرج عنه بقوله: «وقدم عليه»^(٣) إذ ذاك لا
يقع مؤخرا على الصحيح^(٤)، ونحو: «زيد قام»، المسند إليه الفعل هو «الضمير»، لا

يقال: «قرب زيد من عمرو» أي قل التفاوت بينهما في أمر مخصوص كالمكان والزمان والعلم ونحوها، فيكون
القرب بالحقيقة وصفا لذلك الأمر المخصوص تمت قطب فاروق والله أعلم .

١- قوله: (كأعجبني ضرب) إنما مثل بالنون لتعيين كونه فاعلا إذ لو اضيف لاحتمل أن يكون مفعولا تمت .

بناء على أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة تمت .

٢- لأن الظرف يعمل فيه، أو كان خيرا مبتدأ نحو: «زيد في الدار غلامه»، أو صفة لموصوف نحو: «جاءني رجل -
بيده سيف»، أو صلة لموصول نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَكْبِتُ السُّكَّ﴾ (الملك: من الآية ١)، أو حالا لذي حال نحو:
«جاءني زيد بين يديه خدامه»، أو معتمدا على همزة الاستفهام نحو: «أبي الدار زيد»، أو معتمدا على حرف
النفي نحو: «ما بالدار أحد» عند الكوفيين يعمل مطلقا تمت والله أعلم .

٣- إنما أوردتهما هنا بالهمزة لئلا يكون خلاف في عملهما، لأنه إذا كانا بغير الهمزة يحتمل أن يكونا خبرين تمت
(ش) : بخلافهما مع الاعتماد فلا احتمال عند الكوفيين، لا عند البصريين فالاحتمال باقى تمت .

٤- قوله: (وقدم عليه) يعني على جهة الدخول، ليخرج عنه المبتدأ لأنه قد يتقدم الخبر، ولا يقال قد يجب تقديم
الخبر كالفعل لأن المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما اسندا إلى الفاعل
تمت جامي معني .

٥- قوله: (على الصحيح) خلافا للكوفيين المجوزين تأخير المسند، والخجة لهم قوله تعالى : ﴿وَتَعْمَلُ طَلْعَهَا
مُضِيمًا﴾ (الشعراء: من الآية ١٤٨) يجعل «مضيم» صفة للنخل و«طلعها» فاعل لمضيم مقدم عليه أي: مضيم

«زيد» فإنه اسند إليه الجملة وإلا لما قام غيره مقامه عند وجوده نحو: «زيد قام أبوه»،^(١) ولما اختلف حال الفعل باختلافه نحو: «الزيدان يقومان»، وقول امرئ القيس^(٢) :

فظل لنا يوم حميد بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب .
 مؤول يكون «متغيب متغيبا»^(٣) في الأصل بياء المبالغة، كقوطم في «أحمر أحمر»
 فخففت في الوقف، فهو كقول الشاعر :
 زعم^(٤) الغراب بأن رحلتنا غدا وبذاك^(٥) نحبرنا الغداف الأسود

طلعها، ولا يصح أن يكون «طلعها» مبتدأ لأن «هضم» بالكسر لا يصح أن يكون خبراً، وليعم الاستدلال لو ثبت ذلك في القرآن العظيم لكن لم يرو ذلك لأحد من السبعة تمت والله أعلم .

١- وإلا لزم أن يكون لفعل واحد فاعلان .

قوله : (ولما اختلف حال الفعل باختلافه) أي كما لا يختلف الفعل في يقوم الزائدان ويقوم الزيدون تمت والله أعلم .
 ٢- وجه إيراد البيت على ظاهره أن الكوفيين مسكوا في تقدم الفاعل على عامله بقول امرئ القيس لأن «نحسه» مرفوع ولا عامل له، إلا أن يقال: إن «متغيباً» عمل عمل الفعل ورفع «نحسه» بفاعليته وهو متأخر، والتقدير: فقل في مقيل متغيب نحسه .

وأجاب البصريون عنه أن «متغيباً» أصله «متغيب» فحذف عنه باء المبالغة، فيكون «نحسه» مبتدأ و «متغيباً» خبره، فلا يلزم تقدم الفاعل على عامله، وهذا التأويل أولاً من تقدم الفاعل الذي لم يوجد في لغتهم تمت ش .
 قوله: (متغيباً) أصله متغيب بياء المبالغة فخفف في الوقف فيكون خبراً لنحسه، فلا يترهم أن «نحسه» فاعل مقدم، أو يكون «مقيل» بمعنى متروك من قلته بمعنى أقلته أي نسخته فيقدر مقيل آخر، فالملحى ثم في مقيل متروك نحسه متغيب، فنحسه فاعل لمقيل، لا لما بعده تمت .

٣- فحيث لا يعمل لزوال شبه الفعل بواسطة النسبة بل يحمل على الابتداء وأما الكسر في متغيب بعد حذف ياء النسبة تخفيفاً فللدلالة عليها تمت شريف .

٤- قوله: (زعم الغداف البيت إلخ...) يقال زعم زعماً و زعماً بالضم واكسر أي: قال في غير ظاهر، والزعم بالتحريك الطمع، وقد زعم بالكسر أي: طمع، والبيت يحتمل كلا المعنيين، و«الغداف» الغراب الضخم،

أي الأسودى فـخفف . .

لا مرحبا بغد ولا أهلا به إن كان تفريق الأجابة في غد

أو يكون مقبل اسم مفعول من «قلته» بمعنى «أقلته» أي فسخته فاستعمل هاهنا
بمعنى المتروك^(٢) مجازا، ويكون «نحسه» فاعلا له لا لما بعده، وكذا قول الزباء :

ما للجمال^(٣) مشيها وييدا أجندلا يحملن أو حديدا

والعرب تشائم بنعقه وتعييه الرحلة الارتحال، يقال دنت رحلتنا أي ارتحالنا وبذلك إشارة إلى الرحلة التي
بمعنى الارتحال، يقال: فلان لا مرحبا به ولا أهلا له أي: ما أتى سعة ولا أتى أهلا، ونصبيها على ألها
مفعولان، والتقدير لا أتى العدو مكانا واسعا ولا أهلا، بل أتى أجانبا ومكانا ضيقا، وهذا دعاء عليه لأن
التعريف فيه وفعلهما واجب الحذف إذا استعمل باللام، وقوله: في «غد» ظاهر في موضع الضمير، لأن الأصل
أن يقول: «فيه». والمراد بالاستشهاد أن الأسود في الأصل الأسودى فحفت الياء تحت شراب تحت .

قال في الصحاح قولهم: مرحبا وسهلا أي: أتيت أهلا وأتيت سعة فاستأنس لا تستوحش، فمرحبا مفعول به، وأهلا
معطوف عليه، والفعل محذوف تحت قط والله أعلم .

١- الواو في قوله «وبذلك» عطف على قوله «زعم» لا على «بأن» لفساد المعنى، ويمكن أن تكون للحال فيكون
الظاهر مقام الضمير تحت .

٢- أي: مفسوخ من باب إطلاق المازوم وإرادة اللازم، أي: فقل في مكان متروك نحسه، فيكون «مقبل» صفة
موصوف محذوف، و«متغيب» صفة بعد صفة، أو بدلا عن مقبل تحت . أي: مكان متروك نحسه متغيب،
التقدير متغيب نحسه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانقلب الجورر مرفوعا تحت شريف .

الجمال

٣- «الجمال: زوج الناقة، والجمع «جمال»، وأجمال، وجماليات» .

قال: في الصحاح يقال مشا مشيا وييدا أي على توؤدة، «الجنبدل» بفتح الجيم والندال الحجارة، وبفتحتها وكسر
الندال الموضع الذي فيه حجارة، والضمير الذي في «مشيها» ويحملن» راجع إلى الجمال و«جندلا» مفعول
يحملن فتقدم عليه، «وما للجمال» جملة استفهانية، والتقدير ما حصل للجمال، أو ما وقع للجمال. والمراد
بالاستشهاد أن الكوفيين تمسكوا بالبيت وقالوا: «مشيها» فاعل وييدا تقدم عليه، وأجاب أبو علي النحوي عن
هذا بأن رفع «مشيها» إما على البدل من الضمير الذي للجمال، أو على الابتداء وييدا حال سد مسد الخبر،

مؤول بأن «مشيها» مبتدأ ويقدر خبره ناصبا وثيذا، أي: ما للجمال مشيها ظهر وثيذا. ورافعه^(١) المسند مطلقا إذا تجرد عن الباء ومن الزائدين، ومعنى لا لفظا إذا كان بأحدهما، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾ (الحجر: من الآية ١١)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (النساء: من الآية ٧٩)، أو مضافا^(٢) إليه نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٥١)، ويجوز^(٣) في الصفة للفاعل المجرور والمعطوف عليه

ومن نصب «مشيها» فهو رواية أيضا بفعل مضمر والتقدير: تمشى مشيها، ومن خفض وهو رواية أيضا فعلى بدل الاشتغال من الجمال، ولا استشهاد فيه في رواية النصب والجرح تمت . شرح أب .

وقصة إنشاد الزباء لهذا البيت وما بعده، ومن قتلها لخنزيرة، وجدع قصير لأنفه، وحمل الرجال في الجوالق إليها، وقتلها لنفسها، مشهورة تمت .

قوله: ما للجمال البيت وبعبده :

أم صرفانا باردا شديدا أم الرجال جثما قعودا

١- قوله: (ورافعه المسند إلخ..) لا الإسناد كما هو رأي بعضهم، لأنه نسبة بين المسند والمسند إليه فلا يكون عمله في أحدهما أولى من عمله في الآخر تمت ش والله أعلم .

قوله: (ورافعه المسند مطلقا) وهو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب، ومعلوم أن مقتضى الإعراب في الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم، ولا يقوم إلا بمسند من الفعل أو شبهه، فعلم أن ما أسند إليه هو العامل، وأما قول خلف الأحمر: إنما الفاعلية فهو غير مستقيم تمت هطيل .

٢- قوله: (أو مضافا) عطف على خبر كان، أي: وإذا كان مضافا إليه تمت ش .

والحاصل من كلامه: أن الفاعل إما أن يكون مجردا من التاء ومن الزائدين أولا، والأول لا يخلو من أن يكون مضافا إليه أولا، فهذه ثلاثة: مجرد منها، غير مضاف إليه، غير مجرد من أحدهما، الأول مرفوع مطلقا، الثاني والثالث مجرور لفظا مرفوع مجازا تمت .

٣- قوله: (ويجوز في الصفة إلخ..) نحو قولك: كفى يزيد القاتم: في الصفة، وكفى يزيد وعمرو: معا في المعطوف، أما الجر في الصفة والمعطوف فلائنه حمل على اللفظ، وأما الرفع فلائنه حمل على الحمل تمت والله أعلم .

الجر والرفع. (والأصل^(١) في الفاعل أن يلي فعله) فيقدم على سائر المعمولات رتبة، لكونه جزءا من الجملة^(٢) حقيقة، ومن الفعل مجازا، من حيث^(٣) إسكانهم لأمه عند اتصال ضميره به، كـ «ضربت» لكراهم توالي أربع حركات في ما هو كالكلمة الواحدة، وإيقاعهم إياه بين الفعل وإعرابه في مثل «تفعلان»،^(٤) فيقدر مؤخرا ما قدم عليه من المعمولات لفظا، (فلذلك جاز ضرب غلامه زيد) جواز «ضرب زيد غلامه»، فلولا أن رتبة الفاعل التقديم لا تمتنع، (وامتنع ضرب غلامه زيدا)^(٥) على الأكثر، ولولا أن رتبة المفعول التأخير لجاز جواز «ضرب زيدا غلامه»، وقد جوزوه بعضهم لوروده في كلام الفصحاء كقول حسان رضي الله عنه :

ولو أن مجدا^(٦) أخذ الدهر واحدا من الناس أبقي مجده الدهر مطعما^٩

١- قوله: (والأصل في الفاعل أن يلي فعله) لو قال والأولى أن يليه لكان أحصر وأوضح وأحسن، أما الأول فلتركه أصل الفعل، وأما الثاني فلأن الأصل يحتمل المعاني الخمسة: الدليل، وأصل العالم، والأصل المعين، وأصل الشيء كأصل الشجرة والعمارة تمت . وأما الثالث فلمراعات الاشتقاق، وهي من المحسنات على ما عرفت في علم البديع تمت ولفظ الهندي ولو قال: أن يليه لكان أولى ليدخل شبه الفعل تمت والله أعلم .

٢- إحترازا عن الكاف في ضربك فإنه وإن كان جزءا من الجملة لكنه لم يكن حقيقة لأنه فضلة تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣- الأولى أن يقال: من حيث تغييرهم لأمه عند اتصال ضميره، ليشمل مثل ضربوا فلم يسكن بل غير تمت هندي معنى .

٤- قوله: (وإعرابه في مثل تفعلان) فضمير الفاعل مقدم على إعراب الفعل وهو النون تمت .

٧- فإن قيل: قد جاء الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند إعمال الثاني؟ قيل: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه وهو غير عمدة تمت غاية تحقيق .

٦- قوله: (ولو أن مجدا) والمجدة الرفعة وبلوغ النهاية في الكرم، والمجدة الكريم .

وقال الآخر :

ورقي نداه ذا النداء في ذرى المجد
«را الذرد»

كسء حلمه^(١) ذا الحلم أنواب سودد

وقال آخر :

وحسن فعل كما يجزي سنمار

جزا^(٢) بنوه أبا الغيلان عن كبر

قال ابن السكيت: «الشرف والمجد، يكونان بالآباء، ويقال رجل ماجد شريف أي له أباء متقدمون في الشرف، والدهر، الزمان والجمع الدهور، وقوله: «أبقى مجده» جواب «لله» والتقدير لو خلد المجد واحدا من الناس في الدنيا لخلد وأبقى مطعما، فقوله «مطعما» مفعول «أبقى»، والدهر منصوب على الظرفية، وحاصل المعنى أنه لو كانت الفضائل المكتسبة موجبة للخلود في الدنيا لكان المطعم أخرى وأحق به. والمراد بالاستشهاد أنه قال: مجده والضمير راجع إلى مطعم أخيرا وهو إضممار قبل الذكر لفظا ومعنى.

وهذا مع الأبيات الآتية الخمسة في أن الإضممار قبل الذكر جائز تمت ملتقط شراب.

١- قوله: (كسى حلمه البيت) يقال كسوته ثوبا فاكسى متعبها إلى مفعولين وهما في البيت «ذا الحلم، وأنواب»، «الحلم» الطمأنينة عند ثورة الغضب، وقيل ترك الاستمجال بالعقوبة وترك الطيش والشروع، وهو من الفضائل النفسانية التي يحمد عليها ومن شعب الشجاعة، يقال ساد القوم سيادة وسوددا فهو سيد، يقال رقي عليه مجنا وترقى إذا صعد درجة، «النداء» العطا، وذرى الشيء بالضم أعاليه واحده ذروه بالكسرة، والذروة بالضم أيضا أعلى السنام، وذرا جمعه فهستعمل في كل مرتبة فجازا، وقوله: «ورقي» عطف على «كسى» و«الندى» فاعله «وذا الندى» مفعوله، وفي ذرى متعلق به وإسناد «كسى» إلى الحلم إسناد مجازي وعلاقته ظاهرة. وفي البيت استشهادان: الأول في المصراع الأول، والثاني في الثاني وموضعهما «حلمه، ونداه» وضمير «حلمه» يرجع إلى ذا الحلم المذكور أخرا، وضمير «نداه» إلى ذا الندى تمت ملتقط شرح أبيات.

٢- قوله: (جزا بنوه البيت إلخ..). يقال جزته عما صنع وأجرته جزاء، وأجزت عنه إذا أنت كافأته، لما كان بنو الغيلان يؤذون أباهم مع كبر سنه وحسن فعله ضرب هذا المثل فيهم، و«سنمار» اسم رجل رومي بنا الخورنقي بظاهر الكوفة للنعمان ابن امرء القيس فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخر ميتا للئلا يبيئ مثله لغيره، فيضرب به المثل لمن يجزي الإحسان بالإساءة، وقيل يجزي جزاء سنمار قال الشاعر:

جزاء سنمار وما كان ذا ذنب

جزانا بنو سعد بحسن فعالنا

وقال آخر:

وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

لما رأى^(١) طالبوه مصعبا ذعروا

وقال آخر :

وترى البذاذة أحسن الزي

يغني^(٢) حلالها هنداً عن حلي

وقال آخر :

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

جزا^(٣) ربه عني عدي ابن حاتم

قوله: «كفاء» صفة لمصدر. محذوف والتقدير جزاء جزاء مشابها لجزاء ستمار. والمراد بالاستشهاد أن ضمير بنوه راجع إلى أبي الغيلان وهو متأخر لفظاً ومعنى ثم ملتقط شرح أبيات .

«أبا الغيلان» بكسر الغين كنية رجل تمت شواهد، وقيل «أبا الغيلان» بالفتح للغين المعجمة اسم ذي الرمة الشاعر تمت شلي تمت .

١- قوله: (لما رأى طالبوه مصعبا البيت إلخ..) قال الجوهري «المصعب» في الأصل الفحل، وبه سمي الرجل مصعباً، يقال ذعرت أذعره ذعراً أي: أفرعته، و«المقنور» مصدر ميمي كـ«الميسور» و«المعسور»، وانتصر منه «التقم، الضمير في «طالبوه» يرجع إلى مصعب بعده وهو محل الاستشهاد. ومعنى البيت: أن طالبي مصعباً لقتله لما رأوه لم يظفروا عليه وخافوا منه، وكاد مصعب ينتقم منهم لو ساعده المقدور تمت ملتقط شرح أبيات .

٢- قوله: يغني حلالها البيت إلخ..) في المغرب: أن حليه الإنسان صفته وما يرى من لون وغيره، والجمع حُلَيّ ضمناً وكسراً كلحى، والحُلَيّ بالفتح [ماتت] حلى به المرأة، وجمعه حُلَيّ مثل «ثدي» و«ثدي» وهو مفعول، «البذاذة» ليس الثوب الخلق، و«الزي» الزينة، والضمير في حلالها يرجع إلى هند المذكورة آنفاً وهذا موضع الاستشهاد، والضمير في «ترى» إما أن يرجع إلى هند أي: مستغنية بجمالها الأصلي عن الحلي العارض، وإما أن يرجع إلى مخاطب غير معين كأنه يخاطب كلا من يصح عنه الرؤية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُخْرِمُونَ﴾ (السجدة: من الآية ١٢)، ومنع «هند» للعلمية والتأنيث مع جواز صرفها لسكون الوسط تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

٣- قوله: (جزاء ربه البيت إلخ..) عزاه بعضهم إلى النابغة الذهاني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن هارث، وعزاه الأعمش إلى أبي الأسود،

وقيل الهاء فيه عائدة إلى المصدر، أي: رب الجزاء، لا إلى «عدي» إذ الفعل دل على المصدر. ^(١) (وإذا ^(٢) انتفى الإعراب لفظاً فيهما) أي: في الفاعل والمفعول (والقرينة) كـ «ضرب موسى عيسى، وشتمت سعدا سلمى، وأكرم هذا ذاك، وأكرمت هاتي تلك، وضرب من في الدار من على الباب، (أو كان) أي: الفاعل ضميراً ^(٣) متصلاً) مرفوعاً بارزاً، كـ «ضربت زيدا»، أو مستكناً مثل: «زيد ضارب

وقيل لم يعرف قائله، حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعاً. والشاهد في قوله: «جزأ ربه» حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبه، والجمهور على النزع مطلقاً، وأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذي دل عليه «جزأ» كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلشَّقَوَى﴾ (المائدة: من الآية ٨) أي: جزأ رب الجزاء، أو ضرورة، أو شاذ لغير عدي، و«جزأ» الكلاب نصب على المصدرية، أو بترع الخافض، أي كجزأ الكلاب، و«العاويات» جمع عاوية من عوى الكلب والذئب يعوي عوا صاح، واختلف في جزائها فقبل هو الضرب والرمي بالحجارة .

وقال الأعلام ليس بشيء، وإنما دعى عليه بالأبنة والكلاب تتعاولا عند طلب السفاد، وهذا من أطفاف المحو، والواو في قوله: «وقد فعل» للحال تمت أي: فعل الله ذلك وقد أجاب، إظهاراً للرغبة في إجابة دعوته، فإن الطالب إذا تناهت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره إياه ربما يخيل إليه أنه حاصل تمت (ش) .

١- كما دل قوله تعالى: ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلشَّقَوَى﴾ (المائدة: من الآية ٨) . على العدل، لأنه جزء مفهوم الفعل، والمركب يدل على أجزائه تمت .

٢- قوله: (وإذا انتفى الإعراب إلخ..) أي: الأمر الدال على فاعلية أو مفعولية للمفعول لا بالوضع، إذ لا يبعد أن يطلق على ما وضع بآء شيء له أنه قرينة عليه، فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذا القرينة شاملة تمت جامي تمت .

٣- قوله: (أو كان مضمراً متصلاً) ويرد عليه «زيدا ضربت» فإنه تقدم للمفعول مع كون الفاعل ضميراً متصلاً؟ ويجاب بأن مراد الشيخ استناع تقدم المفعول على الفاعل فقط، لا تقدمه على الفعل والفاعل تمت وصاحي والله أعلم .

غلامه»، أو مجرورا كـ «عجبت من ضربك زيدا»، (أو وقع مفعوله^(١) بعد إلا) كـ «ما ضرب زيد إلا عمرا، (أو معناها) نحو: «إنما ضرب زيد عمرا» (وجب تقديمه) أي: الفاعل لرفع الالتباس في الأول، بخلاف ما لو وجدت قرينة لفظية نحو: «هويت^(٢) موسى سلمى، وأكرم موسى^(٣) العالم عيسى،^(١) أو موسى عيسى العالم»، أو

١- قوله: (أو وقع مفعوله بعد إلا) وفيه خلاف الكسائي وابن الأنباري فإنهما يجوزان تقديم المحصور به إلا إذا كان مفعولا، أما دليل الكسائي فلأن المحصر فيما يلي «إلا» متقدما كان أو متأخرا فيجوز تقديمه لأنه غير ملتبس، بخلاف المحصور به «إنما». وأما دليل ابن الأنباري فلأنه اعتبر تأخر المقرون به إلا لفظا أو تقديمه فأجاز تقديمه إذا كان مفعولا؛ لأنه وإن تقدم لفظا لكنه يتأخر معنى، ولم يجز تقديمه إذا كان مرفوعا لأنه كما تقدم لفظا تقدم معنا فيلزم في تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا وتقديمه وذلك غير جائز ثبت .

قال البشارح الرضي: ويتبغي أن يعرف أولا أنه يجب في الاستثناء المفرغ إذا ذكرت قبل أداة لاستثنى معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية أو غير ذلك، محصورا في التأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلا: وما ضرب زيد إلا عمرا فضارية زيد محصورة في «عمرو» أي: ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية «عمرو» فعلى الاحتمال أي: يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا، وبالعكس لو قلت: ما وضرب عمرا إلا زيدا مضروبية «عمرو» مقصورة على «زيد» أي: لم يضربه إلا زيد، وضاربه زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو، أيضا وكذا في نحو: «ما جاء زيد إلخ....» ما في الرضي. ثم قال فإذا تقرر هذا تبين أن ضرب زيد في قولك: «ما ضرب زيد إلا عمرا» مقصور على عمرو، ومضروبية عمرو على الاحتمال ثبت .

وإنما قال في أول المسئلة: (معمولا خاصا) لأنه إذا كان المعمول عاما نحو: «ما ضرب أحد إلا زيدا» فلا يقال إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال؛ لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء يمكن أن يضرب «زيدا» كما كان في «ما ضرب زيد إلا عمرا» أمكن أن يضرب عمرا غير زيد ثبت منه .

٢- فإن التاء تدل على أن الفاعل «سلمى» وهي قرينة ملفوظة ثبت .

٣- هذا مبني على أن أحدهما مشهور بالعلم دون الآخر، وإلا فاللبس حينئذ حاصل .

فقد يقال: إن «عيسى» فاعل و«العالم» مفعول، و«موسى» بدل من «العالم». ويجوز أن يكون «موسى» عطف بيان ثبت منفتح .

معنوية كـ «أكل الكمثرى»^(٣) موسى». ولتعدّر تأخير الفاعل المتصل بخلاف المتفصل نحو: «ما ضرب زيدا إلا أنا، وزيد عمرو لا بس جيته هو»،^(٤) ولانعكاس^(٥) المعنى في معنى «إلا» إذ قولك: «إنما ضرب زيد عمرا»^(٦) تقتضي الانحصار في الاسم^(٧) الآخر،

لفظ المنقح قوله: و«أكرم عيسى العالم موسى» هذا مبني على اشتهاً «عيسى» بالعلم دون «موسى» وإلا فالليس باق، لجواز أن يكون «موسى» عطف بيان تمت والله أعلم .

١- وقد يقال: إن «موسى» في المثال الأول عطف بيان من العالم، ويحتمل ما ذكره من أنه صفة لعيسى، فإذا احتتم فالليس حاصل. وفي المثال الثاني يقال: إن «عيسى» بدل من موسى، ويحتمل أنه مفعول إذا نصب المفعول، أو فاعل إن رفع، فإذا احتتم فالليس حاصل فلا بد أن يقدم في الصورتين معا والله أعلم .

اللهم إلا أن يقال: إن أحدهما مشهور بالعلم دون الآخر، وإلا فالليس حينئذ باق تمت منقح .

قوله في الحاشية: (إن عيسى بدل من موسى) يعني يحمل أن «موسى» بدل غلط، ويكون الفاعل «العالم»، ويحتمل أن يكون فاعلا والعالم صفة تمت .

٢- وهو الأجاس، ذكره في القاموس في فصل الهمة في باب الصاد تمت .

٣- في إجراء الصفة على غير من هي له، فالضمير الذي هو «هو» راجع إلى «زيد» أي: لا بس جبة عمرو، ولو كان عمرو اللابس لما جاء بكلمة «هو» تمت س والله أعلم .

٤- قوله: (ولانعكاس المعنى في معنى إلا) لا يقال: «إنما» في معنى «ما، وإلا» فلم قال في معنا إلا فقط؟ لأننا نقول تابع الكافية حيث قل فيها: أو توقيف مفعوله بعد إلا أو معناها تمت ع والله أعلم .

٥- نعم الالتباس حاصل إذا كان المحصر في الفاعل والمفعول جميعا، ويكون التقدير «ما ضرب أحد أحدًا إلا زيد عمرا».

٦- يعني أن الاسمين بعد «إنما» لا يعرف متعلق المحصر فبهما إلا بتأخره، كقولك قاصداً الحصر المفعول في زيد: «إنما ضرب عمرو زيداً» فالمراد كون الضرب الصادر عن عمرو مخصوصاً به زيد ولا يعلم هذا إلا بتأخر زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخراً، وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر، أو الحصر فيما يلي إلا سواء تقدم أو تأخر ليجري الباب أي: باب الحصر على سبيل واحد، وهو أن الحصر يكون دائماً في الاسم الأخير، فيؤخر متعلق الحصر بالأول وجوباً أيضاً تمت ع .

وحمل ما بعد إلا عليه، وإن لم يكن فيه التباس^(١) ليطرد باب الحصر على سنن واحد،
(٢) وفيه خلاف الكسائي وأبي بكر ابن الأنباري، فعندهما يجوز أن يقال: «ما ضرب
إلا عمرا^(٣) زيد»، لاختصار الضاربية في الاسم الآخر، ويؤيد ذلك قول الشاعر:

تزودت^(٤) من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

وما قيل^(٥) من أنه يلزم من تأخير الفاعل عكس المعنى، وصيرورة الكلام: «ما
ضرب عمرا إلا زيد» ممنوع^(٦)؛ إذ الكلام في وجوب تقديم الفاعل وامتناع تأخيره،

١- وههنا نظر: وهو أن تقدم المخصوص عليه جائز إذا كان نفس التقدم مقيدا للقصر في قولنا: «إنما زيدا ضربت»
فإنه لقصر الضرب على زيد.

قال أبو الطيب: *أسأنا لم يرد معرفة، وإنما لذة ذكرها*، أي: ما ذكرناها إلا لذة، ويمكن الجواب بأن الكلام في ما
إذا كان القصر مستفادا من «إنما» وهذا ليس كذلك تمت مطول تمت.

٢- وهو أن المخصوص فيه مؤخر في الصورتين، أي: في صورتَي «إلا» وإنما يكون المخصوص فيه يعد أجزاء الكلام
جميعه، وكذا في «إنما» يكون بعده أجزاء الكلام، لكن يجب في المتوسط أن المخصوص فيه بـ«إلا» قد يكون
بعد «إلا» متقدما على المخصوص كـ«ما ضرب إلا عمرا زيد» تمت والله تعالى اعلم.

٣- مذهب الكسائي وابن الأنباري أن المخصوص يكون متأخرا لفظا ورتبه وهنا لو أخر الفاعل والمخصوص هو المفعول
جاء لأن المخصوص وهو المفعول به مؤخرا رتبه وجاز لأجل ذلك تمت.

٤- قوله: (تزودت البيت الخ...) التزود: أخذ الزاد، والمعنى أخذت الزاد من ليلي بتكليم ساعة فما زاد كلامها
إلا ضعف ما بي من العشق والحبة، والمراد بالاستشهاد: أنه وقع الفاعل والمفعول بعد إلا مع الحصر في
المفعول، وهذا مثل قولهم: «ما ضرب إلا عمرا زيد»، ويمكن أن يجاب عن البيت بأن تقدر في «زاد» ضمير
يرجع إلى التكلم أو إلى التزود الدال عليه «تزودت» و«كلامها» بدل من الضمير في زاد، فعلى هذا يخرج
البيت من الاحتجاج تمت شرح أبيات.

٥- قوله: (وما قيل) يشير إلى اختيار ابن الحاجب في شرحه حيث قال: فلو ذهبت تقدم وتأخر فتقول: «ما ضرب
عمرا إلا زيد» انعكس المعنى تمت.

أي: ما قال ابن الحاجب وغيره في تعليل تقدم الفاعل على المفعول الواقع بعد إلا: بأنه لو لم يكن مقدما حتى يصير
«ما ضرب عمرا إلا زيد» انعكس المعنى ممنوع، أي: لا نسلم أنه انعكس المعنى، المراد لأن الكلام على تقدير

على تقدير^(٢) وقوع المفعول بعد «إلا». وكذا إذا أضيف المصدر^(٣) إلى الفاعل نحو:
 «عجبت من ضرب زيد عمرا» أوجب تأخير المفعول إلا لضرورة كقول الشاعر:
 فرجحتها^(٤) بمزجة زج القلوص أبي مزادة

وقوع المفعول بعد «إلا»، وعلى هذا التقدير لو أخر الفاعل عن المفعول وقيل: «ما ضرب إلا عمرا زيد»
 يكون المعنى ما كان أولا ولم ينعكس تمت ش والله أعلم .

١- أي: ممنوع أنه يلزم من تأخير الفاعل عكس المعنى، بل لو أخر الفاعل بعد إلا لكان المعنى كما هو تمت. ولأنه
 خلاف المقدر إذ المقدر لو وقع المفعول بعد إلا وجب تقدم الفاعل، فينبغي أن يكون التقدير باقيا لو أخر
 الفاعل تمت .

٢- قوله: (على تقدير وقوع المفعول) والحاصل أن المحصور ما بعد إلا، وغير المحصور ما قبلها في قولك: «ما
 ضرب زيد إلا عمرا» فعند الجمهور لا يجوز أن يقال: «ما ضرب إلا عمرا زيد» ليطرد باب الحصر على
 سنن واحد، وعند ابن الأنباري يجوز لعدم الالتباس، وعند ابن الحاجب لا يجوز لأن النكرة في سياق النفي
 تفيد العموم فيصير تقديره «ما ضرب أحدا أحد إلا عمرا زيد» واختل المعنى؛ إذ الغرض حصر فاعلية زيد في
 مفعولية عمرو مع احتمال ضارية غير زيد، هذا حاصل هذه المسألة وبالله التوفيق، وضابطة إن أردت حصر
 الضارية وجب تأخير المفعول، وإن أردت حصر المضروية أخرت الفاعل تمت منقح .

٣- وجب تقدم الفاعل؛ لأنه لو أخر لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو غير جائز إلا للضرورة تمت ش أما
 على تقدير وقوع الفاعل والمفعول معا بعد إلا يجوز تقدم المفعول تمت .

٤- قوله: (فرجحتها بمزجة البيت إلخ...) يقال زجحت الرجل أزجه زجا فهو مزجوج إذا طعنته بالمزجة .

«المزجة» بالكسر رمح قصير كالمرزاق، الضمير في زجحتها ترجع إلى الكنية، و«زج» صفة لمصدر محذوف
 والتقدير زجحت الكنية زجا مثل زج أبي مزادة القلوص، فشبه الزج بالزج، والجهة الجامعة بينهما السهولة،
 و«القلوص» الشابة من النوق وهي بمنزلة الجارية من النساء، الجمع قلص وقلصت مثل قدم وقدام وقلوص
 مثل قلوب.

والمراد بالاستشهاد أنه فصل بين المضاف الذي هو «زج» والمضاف إليه الذي هو «أبي مزادة» بالمفعول الذي هو
 «القلوص»، وجواز هذا الفصل لضرورة الشعر، واعترض عليه بأنه ليس للضرورة إذ الشاعر يمكن أن يقول:
 «زج القلوص أبو مزادة» يجر القلوص ورفع أبي مزادة ولم يخل بوزنه وقافيته تمت ملتقط من شرح الأبيات .

وقد أجيب عنه بأنه كذلك، لكن مقصوده الاختصاص وهو لا يحصل مع عدم الإضافة إليه تمت والله أعلم .

(فإذا اتصل به) أي: بالفاعل (ضمير مفعول^(١)) نحو: «ضرب زيدا غلامه»،
 (أو وقع أي: الفاعل بعد «إلا») نحو: «ما ضرب عمرا إلا زيد»، (أو معناها) نحو:
 «إنما ضرب عمرا زيدا»، (أو اتصل مفعوله) به (وهو غير متصل) نحو: «أكرمني
 زيد» (وجوب تأخيره^(٢)) أي: الفاعل؛ لما مر من امتناع «ضرب غلامه زيدا» في
 الأكثر، واقتضى^(٣) الحصر في الاسم الآخر في «إلا» أو معناها، وفيه خلاف
 الكسائي^(٤) كما ذكر، دون^(٥) ابن الأنباري إذ هنا لو تأخر المفعول لم يبق

«الرجح» المختص بأي مزادة إفاضته إليه لهذا المعنى ولم يتفق له إلا بالفصل تمت .

١- قوله: (ضمير مفعول) الأولى أن يقال: ضمير مفعوله؛ لثلا ينتقض بنحو: «ضرب زيد هنداً وغلامها عمراً»
 لأنه قد اتصل بالفاعل وهو غلامها ضمير مفعول وليس يجوز تقديمه عليه، فكان يجب عليه أن يقول: ضمير
 مفعوله تمت جامي .

ويجاب عنه بأن تنوين العوض في «مفعول» كاف عن المضاف إليه تمت .

٢- قوله: (وجوب تأخيره) أما في اتصال ضمير المفعول لفظاً يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وأما في صورة
 كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فليمتنافات الاتصال توسط الغير المتصل بينه وبين الفعل تمت
 جامي .

فقوله: (وجوب تأخيره) أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع الصور، أما في اتصال الضمير، وفي صورة كون
 المفعول ضميراً؛ فلما في الحاشية، وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلا فلا ينقلب الحصر المطلوب تمت .

٣- قوله: (واقضى الحصر) علة القسم الثاني والثالث، أي: اقضى الكلام الحصر تمت .

٤- وحجته قوله الشاعر : ما عاب إلا لقيم فعل ذي كرم وما هجا قط إلا أجباء بطلا

الجباء: بضم الجيم وتشديد الباء وهمزة الجبان تمت منهل صافي والله أعلم .

٥- لأن الحصر في ما بعد إلا مقدماً كان أو مؤخراً، فلا ينعكس على تقدير تأخير المفعول، وأما ابن الأنباري فلا
 يجوز تأخير المفعول، ودليله أن المحصور فيه ينبغي أن يكون فيه مؤخراً إما لفظاً وإما معنا، وهنا لو تأخر
 المفعول لم يبق المحصور فيه وهو الفاعل مؤخراً لا لفظاً ولا معنا؛ لأن رتبة الفاعل المتقدم، وأما لو كان الحصر
 في المفعول نحو: «ما ضرب زيد إلا عمراً» فيحوز تقديمه كما جوز الرضي؛ لأنه على تقدير التقدم يبقى
 المحصور فيه مؤخراً معنا، وأنه لم يكن مؤخراً لفظاً لأنه مفعول ورتبة المفعول التأخير تمت .

المحصور^(١) فيه مؤخرا لا لفظا ولا معنى،^(٢) بخلاف ما لو كان المحصر في المفعول،^(٣) وكذا إذا أضيف المصدر إلى المفعول.

(وقد يحذف^(٤) الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل: «زيد» لمن قال: «من قام»^(٥)) مما كان جوابا لسؤال واقع أي: قام زيد، فحذف الفعل إيجازا واختصارا^(٦) لدلالة^(٧) قول السائل عليه، والأصل هو الإظهار ومنه قول الشاعر:

١- أي: المحصور عليه، والمحصور فيه، على اختلاف العبارتين وهو «زيد».

قوله: (لا لفظا ولا معنا) أما لفظا فظاهر وأما معنا فلأن رتبة الفاعل التقديم وحيثه يلزم قصر الصفة قبل تمامها فإن المحصور هو الضرب الواقع على عمرو لا مطلق الضرب فالمفعول أعنى عمرا من تمام المحصور وقد تأخر لفظا ورتبه ويكون الضرب المذكور قبل تمامه لفظا ورتبه محصورا في الثاعل، بخلاف ما لو كان المحصر في المفعول فإن الفاعل حين آخر مقدم رتبة فيكون المحصور بتمامه مقدم رتبة والمحصور عليه مؤخرا كذلك فلا يلزم الخلل، هذا غاية ما يقال في توجيه كلام الأنباري، يمكن أن يجاب عنه بأن المفعول في الصورة المذكورة حقه التقديم لامن حيث أنه مفعول بل من حيث أنه جزء للمحصور والفاعل حقه التأخير لامن حيث أنه فاعل بل من حيث أنه محصور عليه فيكون المحصور مقدما على المحصور عليه تمت ع .

٢- قوله لا لفظا ولا معنا مع أنه يجب تأخره بأحد الوجهين لتلا يلزم حصر الوصف قبل تمامه تمت .

٣- نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا» فيحوز عنده «ما ضرب إلا عمرا زيد»، فالمفعول مقدم لفظا لا رتبة وهو جائز ثبت وأنه أعلم.

٤- أعلم أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف واجبا أو جائزا، إلا أن واجب الحذف لا بد منه من لفظ هو كالبديل في المختلف مفسر له، بخلاف الجائز تمت بحم الدين الرضي رضي الله عنه .

٥- النحويون على أن «زيد» فاعل لفعل مقدر أي: قام زيد، واعترض عليهم بأن السؤال جملة اسمية فالأولى أن يكون «زيد» مبتدأ خبره محذوف، أي: زيد قام لأن المطابقة بين السؤال والجواب أمر مهم عندهم، والصواب أنه فاعل لأن من قام جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقة وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى، فكان الأصل أن يقال: أقام زيد، أقام عمرو، أقام خالد، ونحوه لكن لما تعدر هذا التطويل وضع لفظة «من» عامة

نعم خالداً إن لم تعقه العوائق

ألا هل^(١) أتى أم الخويرث مرسلتي

أي أتاها خالداً .

ومختبط مما تطيح الطوائح)

9 (لبيك يزيد ضارع^(١) لخصومة

لذلك النوات وضمنت معنى كلمة الاستفهام فوجب تصديرها على الفعل، فصارت الجملة الفعلية في صورة الاسمية لهذه الضرورة، فروعى في الجواب المطابقة مع أصل السؤال تنبيها عليه بذلك، على ذلك التصريح بالجملة الفعلية في بعض الأجوبة كقوله تعالى : ﴿ قل يهيئها الذي ﴾ وقوله تعالى : ﴿ خلقه العزيز العليم ﴾، ولا يخالف هذه الرعاية إلا لنكتت كقوله تعالى : ﴿ قل الله يحييكم ﴾ فإن قصد الاختصاص في قوله قل الله يحييكم أو جوب تقديم المسند إليه تمت شريف رحمه الله تعالى .

١- وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف أولى تمت حامي والله أعلم . وقوله: (واقم) أي محققا لا مقدر.

٢- قال ابن هشام في المغني: جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف الفعل اقتصارا واختصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل، وبالاقتصار الحذف بلى دليل تمت .

٣- قوله: (لدلالة قول السائل عليه) لأنه استغنا بالفعل الواقع في السؤال عن ظهوره في الجواب، وقوله: (والأصل هو الإظهار) لأنه على تقدير الحذف يحتمل الابتداء به، والخبر محذوف، بخلاف ما لو ظهر فإنه يزول ذلك، ولأنه مع الحذف يحتاج إلى القرينة تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤- قوله: (ألا هل أتى أم الخويرث) هو اسم امرأة، ويروى «مرسل» من غير إضافة، «تعقه» أي: تحبسه يقال: عاق عن كذا يعوقه عوقا أي: حبسه وصرفه عنه، وعواقب الدهر الشواغل من أحداثه، و«نعم» من حروف الإيجاب مقرر لما سبقها من كلام موجب أو منفى، استفهاما كان أو خبرا، قوله، «مرسلتي» فاعل أتى، و«أم الخويرث» مفعوله، والتقدير هل أتى مرسلتي أم الخويرث، فقيل: في جوابه نعم أتاها خالداً إن لم تمنعه موانع الدهر، وإنما قال: نعم مع قوله: إن لم تعقه العوائق؟ للتفاؤل فيأمل. والمراد بالاستشهاد أنه حذف الفعل وهو «أتاها» إيجازا لدلالة سؤال السائل تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

على رواية من يضم الياء ويفتح^(٢) الكاف ويرفع يزيد، وقد روى الأصمعي بفتح الياء وكسر الكاف ونصب يزيد مما كان جوابا لسؤال مقدر فضارع فاعل الفعل دل عليه «لييك» أي ييكه ضارع كأنه إذا قيل: «لييك يزيد» يسأل من ييكه؟ فقيل: ضارع، والضارع: الدليل والمختبط: السائل، والطوائع جمع مطيحة، أمرا بالبكاء عليه لإجارته إياهما،^(٣) وفيه^(٤) من المزايا^(٥) على بنائه للفاعل: تضمنه جملة مقدرة^(٦) وأخرى مذكورة بجزئها وثالثة بأحدهما، وكون كل من الاسمين^(٧)

٢- أي: الضارع والمختبط بالبكاء على يزيد، لفظة «ما» إما مصطوية أي: من إطاحة الطوائع أي: إهلاكها، أو موصولة والفاعل محذوف، قوله: «مما» متعلق بمختبط أي: ابتداءه من ذلك، أو مختبط من أجل ذلك تمت ش

فالطوائع جمع مطيحة على غير قياس، كلقاح جمع ملقحة، وهو من طاح الشيء يطيح إذا هلك، وأطحته أنا أي: أهلكته تمت.

* قوله: (الخصومة) متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الحال يكفي بريح الفعل، أي: ييكه من يتضرع ويدل لأجل الخصومة، فإن يزيد كان ملجأ وظهرا للأدلاء والضعفاء تمت رضي ٢- أي: على رواية لييك بالبناء للمفعول، فإنه لو بني للفاعل لم يكن شاهدا تمت .

٣- يعني لإدخاله إياهما في جواره ونصره لهما تمت .

٤- قوله: (وفيه) أي: في بنائه للمفعول وإن لم يجر ذكره، بخصوصية القرينة وهي الرواية بالبناء للمفعول به، أو في الكلام المذكور إذا روي على صيغة البناء للمفعول ، أو في البيت المذكور، أو في المروي المذكور، أو لييك يزيد، والكل قرينة تمت والله أعلم .

٥- «نلزياء» جمع مزية، وهي الرجحان والفضيلة تمت والله أعلم .

٦- قوله: (مقدرة) استفهامية وهي: «من ييكه»، وقوله: بجزئها وهي: «لييك يزيد»، وقوله: بأحدهما وهو: «ضارع» والجزء الآخر مقدر وهو: «ييكه» تمت .

٧- وهما: يزيد، وضارع، أما كون ضارع مقصودا فظاهر؛ لأنه فاعل، وأما كون يزيد مقصودا فلكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في البناء للفاعل تمت والله أعلم .

مقصودا، وكون أوله غير مطمع في ذكر الفاعل، وآخره ميسرا للسامع^(١) بما لا يحسب، وسلامته عن إيهام التناقض^(٢) الذي في بنائه للفاعل لأنه من حيث كون الأول مفعولا يؤذن بكونه غير مقصود لأنه فضله، وكونه مقدما يؤذن بكونه مقصودا. (ووجوبا^(٣)) فيما وقع بعده فعل مفسر للمحذوف كراهة اجتماع المفسر والمفسر، وذلك فيما بعد حرف الشرط والتحضيض (مثل «وَأَنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» (التوبة: من الآية ٦)، «ولو ذات^(٤) سوار لطمتني، وألا زيد قام» أي: وإن استجارك أحد، ولو لطمتني ذات سوار، وألا قام زيد، لاقتضاء حرف الشرط والتحضيض الفعل: لفظا أو تقديرًا، و«هل» في مثل: «هل^(٥) زيد خرج» على رأي

١- فيكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة والله أعلم .

٢- لا نسلم أن عدم إيهام التناقض مزية، بل المزية للكلام المشتمل عليه تمت أي: الإيهام تمت .

فقد تضمن هذا التركيب ثلاث جمل: الأولى مذكورة بمزيتها وهو: لييك زيد، والثانية محذوفة الجزئين وهي: من ييكه، والثالثة محذوف أحد جزئها وهو: ييكه، مذكور الآخر وهو: ضارع تمت .

٣- انتصاب وجوبا وجواز على ألهما مصدران لقوله: «يخذف» أي: حذفا جائزا ووجوبا تمت بحم الدين الرضي رحمه الله .

٤- قيل: «لو» هنا يجوز أن تكون للتمني، وقيل: لا تخرج عن التمثيل على التقديرين فإن كانت للشرط قدر حواها، وإن كانت للتمني لم يحتاج إلى تقدير الجواب إذ «لو» للتمني أيضا يدخل على الفعل تمت أصل . المثل أن حاتم الطائي التميمي أسر في بلاد عترة فغاب عنه الرجال وبقي فيها بين نساءهم مقيدا مغلولًا ثم اتفق لمن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع - وكان من عاده الجاهلية أكل دم القصد في المخمصة - فقال أفككن عني الغل لأفراد لكن فككن عنه فترل عن الناقة ونحرها فقبل له في ذلك فقال: حكلنا غزدي أله، فلطمته جارية بما فعل فقال: لو ذات سوار لطمتني يريد: لو حرة بسوار لطمتني، والمعنى لو لطمتني من كانت في الشرف لي كفرا لكان أهون علي تمت هطيل والله أعلم . لا فصيد تمت فصيدي تمت .

٥- قوله: (هل زيد خرج) جاز أن يكون زيد فاعلا لفعل محذوف، والفعل بعده مفسر له، وهذا أولى لأنه بمعنى «قد»، وجاز أن يكون زيد مبتدأ وما بعده خبره لتضمنه معنى حمزة الاستفهام تمت .

الأخفش،^(١) وفيه شذوذ؛^(٢) لما أن هل^(٣) بمعنى «قد» على^(٤) قول سيبويه فوقوع الاسم بعدها كوقوعه بعد «قد» فذكر الفعل لفظاً بعدها هو القياس،^(٥) وعن الجرمي أنه مبتدأ، و عن سيبويه جواز الأمرين،^(٦) بخلاف «أزيد خرج» فإنه شائع بلا شذوذ؛ وذلك لكون الهمزة أعم تصرفاً لدخولها على الاسم والفعل، وفيه جواز^(٧)

١- قوله: (على رأي الأخفش) أي عنده «هل» لازم الدخول على الفعل فإذا دخل على الاسم يكون الفعل مقدراً تمت .

٢- قوله: (وفيه شذوذ) أي: في دخول «هل» على الاسم الصريح الواقع بعدها شذوذ؛ لأن سيبويه قال: «هل» في الأصل بمعنى «قد» ولا يقال: قد زيد خرج على تقدير أن الفعل مقدر لعدم ورود استعمال الفصحاء بذلك، فوجوب حذف الفعل يختص بقول الأخفش دون غيره تمت ش .

٣- قال الله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ أي قد أتى تمت .

٤- فقيل: «أهل» نحو: * أهل عرفت النار بالغريين * وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استثناءً مما عنها، وإقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان﴾ أي: قد أتى، فلما كان أصلها «قد» وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهدوها بالحمى، وحنّت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنده ذاهلة، ومع وجود الفعل لا تقتنع به مفسراً للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً «أهل زيدنا ضربته» بل لا بد من إيلائها إياه لفظاً تمت بنعم من حروف الشرط

٥- فعلى هذا لا يأتي هذا المثال الذي فيه الفعل مقدراً لأن عنده أن القياس كون الفعل بعد لفظ «قد» فلا يأتي في هذا المثال على رأيه تمت .

٦- كونه فاعلاً و مبتدأً تمت قوله: بخلاف متعلق بقوله: وفيه شذوذ تمت .

٧- قوله: (جواز الأمرين) كونه فاعلاً، ومبتدأً، وقيل المراد جواز دخول الهمزة على الفعل صريحاً ومقدراً تمت ش

الأمرين عن سيبويه، وكذا في إذا الشرطية،^(١) وكذا فيما وقعت «أن» المفتوحة^(٢) بعد «لو» مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (الحجرات: من الآية ٥) أي: لو ثبت صبرهم؛ بدلالة «أن» على الثبوت فكان كالفعل^(٣) المفسر.

(وقد يحذف فان^(٤) معا) أي: الفعل والفاعل، (مثل: «نعم»^(١) لمن قال: «أقام زيد») تقديره: نعم قام زيد، فتقدير المحذوف جملة فعلية لمطابقة السؤال، وكقولك: «زيدا» لمن قال: «من أكرم» أي: أكرم زيداً.

١- أي: جواز الأمرين عن سيبويه لا على الشلوف، ولأنه لا يجب عنده أن يدخل «إذا» على الفعل، وعن بعض النحويين يجب دخول إذا على الفعل فحينئذ لا يجوز فيه الابتداء، بل يكون فاعلاً للفعل المحذوف، فيحتمل أن يكون مراده من قوله من الواجب الحذف تمت ش. جزاء الشرط والمشهور عن سيبويه أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديرًا تمت.

٢- أو وقع بعده ما نزل منزلة مفسر للفعل المحذوف، مثاله: «أن» المفتوحة الواقعة بعد: لو أنك تأتي لأكرمك، فإن مع الاسم والخبر في محل الرفع بأنه فاعل فعل محذوف، وتقدير: لو ثبت إتيانك لأكرمك، وإنما حذف الفعل لدلالة أن المفتوحة على الثبوت فكانت كالفعل المفسر تمت والله أعلم.

٣- قوله: (فكان كالفعل) إنما قال كالفعل المفسر لأن «أن» ليست مفسر على الحقيقة، فإن المقدر وهو: ثبت مفسر تمت والله أعلم.

٤- وأما حذف الفاعل وإبقاء الفعل فلم يأت في كلامهم إلا في الأفعال الناقصة وهي: «قل ماء، وطل ماء، وكثر ماء» على أن ما كافة لطلب الفعل الفاعل، وقيل إنما فاعل لهذه الأفعال تمت.

* وهذا الحذف جائز لقراءة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي موداه في مقامها كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك. جامي بلفظه يعني: فكان على المصنف تقديم هذا على قوله: ووجوباً إذا العطف على الوجوب يتم لزوم حكمه في المعطوف تمت والله أعلم.

* أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عن الكسائي كما يجيء في الشارح، وإنما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معاً؛ لأن نعم حرف لا يفيد معناه إلا فرادى لا باتضمامه إلى غيره كما سبق في حذف الحرف، وههنا أفاد المعنى الكلامي المستقل، فلا بد من تقدير الكلام المطلوب عليه بقراءة الكلام الذي صدقه لفظ «نعم» تمت بحم الدين.

(وإذا تنازع^(٢) الفعلان^(١)) أو مشبها الفعل فصاعدا (ظاهرا^(٣)) فصاعدا (بعدهما^(٤)) فقد يكون في الفاعلية) أو الاسمية لما لم يسم فاعله (نحو: «ضربني

* وقد يخفى الفاعل فيظن محذوفا وليس كذلك، بل يضمن له ما يناسب أن يكون هو الفاعل، كمصدر الفعل المسند في قوله تعالى: ثم (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْحَنَّهُ حَتَّى حِينٍ) (يوسف: من الآية ٣٥)،

كما قال الشاعر : بدى لك من تلك القلوص بداء

أي ظهر لك منها رأي تمت من شرح ابن عقيل على التسهيل والله أعلم .

أو غيره نحو: قام القوم خلا زيدا، أي: جانب قيامهم زيدا، أو جانب القائم، أو البعض المفهوم مما تقدم تمت شيخ لطف الله .

ونحو ذلك كما في قوله تعالى (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) (النور: من الآية ٤٠) ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه .

والحاصل: أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه، وموهم ذلك مؤول، فهذا قول الجمهور تمت تسهيل وشرحه والله أعلم .

١- وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، ولذا فصله عما يجب فيه الحذف بقوله: وقد يختلفان معا تمت شيخ لطف الله . ومنه قول الشاعر :

نعم نعم عند كل الناس لا ثقة محبوبة غير أبي لا أحب نعم

لأنني حين سار الخل قلت له محبوب قلبي تسير اليوم قال نعم

فهنا دليل على حذفهما تمت .

٢- اعلم أنه لو قال إذا تنازع العاملان أو أكثر لكان أصوب، ليدخل فيه بقوله عاملان مثل: زيد ضارب ومكرم عمرا، ويقول: أو أكثر مثل: أهنت، وأكرمت وصاحبت زيدا، ويمكن أن تجاب عنه بأنه إنما قال الفعلان ولم يقل العاملان بناء على أن الفعل هو الأصل في العمل، وبيان تنازع عاملين لا ينافي تنازع أكثر من عاملين تمت كثير .

والتنازع في اللغة التخاذب يقال تنازع النائمات الثوب أي تجاذباه، وفي الاصطلاح توجيه العاملين من حيث المعنى إلى معمول واحد أو أكثر ظاهرا بعدما سواء اتفاقا أو اختلافًا تمت .

* والتنازع توجيه عاملين متقاومين نقهضان في المعنى ظاهرا بعدما يصلح كل واحد منهما أن يعمل فيه، وإنما قلنا متقاومين ليخرج عنه التأكيد فإنه لتبعيته ضعيف فلا يقاوم المتبوع، وإنما قلنا في المعنى لأن فاعل «ضربني وأكرمت زيدا» من حيث اللفظ مضمر، ومفعول أكرمت قولك زيدا فلم يتوجها في اللفظ إلى واحد تمت بحم الدين .

١- قوله: (وإذا تنازع الفعلان المتصرفان فإنه لا يصح التنازع في غير المتصرف وفالاء، إلا في فعلي التعجب فإنهم اختلفوا فيه، ولعله جعل اللام للعهد أي ما يصح تنازعهما تمت شريف .

(فائدة) ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط إما تعاطف كما في: قام وقعد أخوك، أو عمل أولهما في ثانيهما لقوله تعالى: (وَأَنَّهُ كَانَ بَقُولٍ سَبِيحًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا) (الحسن: ٤) ، أو كان ثانيهما جوابا للأول: إما جوابية شرط كقوله تعالى: (تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) (المتفقون: من الآية ٥٥)، وإما جوابية لسؤال نحو قوله تعالى: (يَسْتَغْفِرُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُغْفِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) (النساء: من الآية ١٧٦)، ونحو ذلك من أوجه الارتباط، أما إذا لم يكن ثمة ارتباط البتة فإنه ممنوع التنازع، فلا يجوز: قام وقعد زيد على أنه من ذلك، والمعروف في كلام النحويين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل أو شبهه تمت منهل صافي .

وأما قوله تعالى: (هَازِمٌ أقرعوا كِتَابِيَةً) (الحاقة: من الآية ١٩) فحرف العطف مقدر .

٢- جزاء الشرط محذوف أي: فأعمل ما شئت، ويصح أن يكون قوله: «فقد يكون» جزاء وجهت الشرط سبب للإخبار.

واعلم أن اللاحق بنظم الترتيب أن يقدم مفعول ما لم يسم فاعله على بحث التنازع لأنه يتناوله أيضا تمت .

قوله: (ظاهرا) احتز بقوله ظاهرا من المضمر في ألها إذا وجها إليه استويا في صحة الاحتمال فيهما، نحو: ضربت وأكرمت، فإن قيل: فعلازم يحمل: ما ضرب وأكرم إلا أنت؟ والجواب أنه كلام معمول على الحذف تخفيفا، وتقديره ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا أنت تمت إبراهيم عطيل .

٣- وأما التنازع في المتقدم عليهما والمتوسط نحو: «زيدا ضربت وقتلت، أو ضربت زيدا وقتلت» فقد صرح بحم الأكمة بجوازه في الأول، فظاهره أنه يجوز مع كون الربط بالعطف أو بغيره، والفارسي يجوز في الثاني، وظاهر عبارة المصنف وغيره المنع من ذلك وهو الظاهر، أما أولا فلعدم صحة عمل الثاني في الظاهر وهو مكانه مع العطف لما صرح به الرضي في باب ما أضمر عامله على شريطه التفسير، من أن حرف العطف لا يعمل ما

وأكرمني زيد، وأقائم ومكرم زيد، وضرب وأكرم زيد، وفي المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيدا، ﴿هَآؤُمُ﴾^(١) اقرأوا كِتَابِيَةَ ﴿الحاققة: من الآية ١٩﴾ ، وأنا مكرم ومفضل زيدا، وأنا مكرم ومحسن إلى زيد^(٢)» (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفتين) نحو: «أكرمت وأكرمني زيد أو زيدا، وهل أنت مكرم فيسرك زيدا أو زيد، وقام وأكرمت زيدا أو زيد، وضربت وقام زيد أو زيدا».

ولا تنازع في المضمر لألهما يستويان^(٣) فيه إذا وجهها له، كـ«ضربت وأكرمت»^(١) وزيد ضرب وأكرم»، وأما «ما ضرب وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو»

بعده فيما قبله، وأما ثانيا فلأن ظاهر كلامهم أن الاختلاف في الاختيار مطرد في باب التنازع، ومع التقدم أو التوسط لا يتأني اختلاف فيه لأنه مع التقدم الأول أقرب وأهم ومع التوسط قد يسلط عليه الأول ولا مخالفة للأصل في إعماله مع تساويهما في القرب، وامتناع الأول بالأهمية تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق بن يوسف رحمه الله .

وقد يكون أحد للتنازعين ناقصا والآخر تاما نحو: ﴿كان يقول سفيها﴾، وصار يضرب زيد، فإن كان الإعمال للثاني قدر خيرا للناقص أعني: الجملة، واسم الناقص ضمير، وبالعكس يكون اسم الناقص الظاهر، وفي الثاني ضمير، والجملة خبر أيضا، وكذا في: صار يضرب زيد تمت من خط قال فيه من خط سيدي إسحاق بن يوسف رحمه الله

قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوبا نحو: زيدا ضربت وأكرمت، وإياك ضربت وأكرمت . نجم الدين . وقد وقع للرضي في باب ما أضمر عامله خلاف هذا فليتأمل تمت والله أعلم

١- من جملة أسماء الأفعال «هاء» بالالف والهمزة وتصرف تصريف الكاف نحو: «هاؤم، هاؤم» إلى آخره تمت والله أعلم

٢- وفيه نظر اللهم إلا أن يضمن في الإكرام معنى الإحسان تمت لا وجه للتنظير إذ هو مثل قوله تعالى (تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) (المناقون: من الآية ٥) لا فرق بينهما إلا أن المتعدي في المثل متأخر، فيكون قوله: وأنا مكرم..... مثالا لما يطلب أحدهما المفعول بلا واسطة والآخر بواسطة حرف الجر تمت

٣- قال المصنف رحمه الله في شرح هذه المقدمة: التنازع في المضمر إذا كان منفصلا وهو غلط لأنه لو جعل من هذا الباب نفس المعنى لأن معنا قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا نفى الضرب والإكرام عن كل أحد وإثباتهما

فهو مثل: «ما قام وقعد إلا زيد» محمول على الحذف^(٢) لا على التنازع على الأصح،^(٣) إذ لو كان منه^(١) ل قيل: «ما قاموا وقعدوا إلا

للفاعل المضمر الواقع بعد إلا، متكلماً كـ«أنا»، أو مخاطباً كـ«أنت»، أو غالباً كـ«هو»، ولو جعلناه تنازعا أضمرت أحدهما متصلاً، فقلت: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وفي ذلك إثبات أحد الفعلين للفاعل ونفى أحدهما عنه، وذلك خلاف المعنى في قولك: ما ضرب وأكرم إلا أنا، فدل ذلك على أنه لا يجوز التنازع، وأنه كلام محمول على الحذف، وتقديره: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، فحذف الفعل الأول لدلالة أنا في الفعل الثاني عليه فاعرفه موقفاً تمت رصاص والله أعلم .

١- ولا يكون العمل لأحدهما دون الآخر، بل ما يجب لأحدهما يجب للآخر فيقال: للمتكملم ضربت وأكرمت وللمخاطب ضربت وأكرمت وللغائب ضرب وأكرم تمت .

٢- قوله: (محمول على الحذف) خير بعد خير، أو خير مبتدأ محذوف، أي: هو تمت وتقدير ما ضرب إلا أنا أو أنت أو هو، وأكرم إلا أنا أو أنت أو هو، فحذف أحدهما تخفيفاً ولدلالة الآخر عليه تمت ومنه قوله :
ما صاد قلبي وأضناه ويتمه إلا كواعب من ذهل بن شيبان تمت .

٣- قوله: (على الأصح) خلافاً للكسائي فإنه يجوز أن يكون من باب التنازع، قلت ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة للكسائي في موافقته لأنهم يوافقون ههنا في أنه من باب الحذف لا من باب الإضمار، وحذفوا الفاعل لدلالة الثاني عليه لأنه هو تمت نجم الدين .

* قوله: (على الأصح) فإن قلت: مما يشكل على هذا القائل أنه يلزم أن يكون التنازع في الاسم والحرف؟ قلت لا يلزم بل التنازع عنده إنما وقع في الاسم الموجب بالحرف فإذا أتى بضميره أتى به موجبا فوجب اختلاف^١ الحرف كما وقع التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو: قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَالَةِ) (النساء: من الآية ١٧٦)، ولو أعمل الأول لأتى في الثاني بالحرف والضمير معا قال الشاعر : :

هي لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود أسحلي

تمت منهل صباهي والله أعلم .

لعله أشار إلى منهب الكسائي فإنه يحذف الفاعل عن الفعل اللغوي ويحمل مثل هذا على التنازع تمت :

نحن، أو ما قام وقعدوا إلا نحن» فيخلو الفعل المفعلي^(٢) عن الإيجاب^(٣) لعدم مقارنة
 "إلا" معمول المفعلي لا لفظا ولا تقديرا، ولا فيها^(٤) متفقين،^(١) بأن يقتضي أحدهما

١- لوجب قطعه بإعمال أحدهما في المذكور بعد إلا وإضماره في الآخر، وذلك إما بأن يضر فيه إلا مع ما بعدها
 جميعا وهو باطل، فإن الحرف مع الاسم لا يضر في الفعل، وإما بأن يضر فيه ما بعده وحده ويحتل فساد
 المعنى؛ لأن الفعل يكون منفيا عن ذلك المضمر إذ ليس هناك ما ينقض النفي، أعني «إلا» لا لفظا ولا معناه،
 مع أن المقصود إثباته له ونفيه عما عداه، ومن ههنا يظهر أنه لو قال: «ما قمنا وقعد إلا نحن، أو ما قام
 وقعدنا إلا نحن» لكان أحسن، فإن الفساد هو انتفاء الفعل عن المتكلم مع غيره لا نفيه عما عداه، وتوجيه ما
 ذكره الشارح: أن يجعل الضمير الغائب في: ما قاموا وقعدوا عاما بحيث يدخل فيه المتكلم مع غيره وما عداه
 فيلزم النفي عن الجميع، مع أن المقصود إثباته للمتكلم مع غيره ونفيه عما سواه فيكون فساد المعنى لازما أيضا
 تحت شريف .

٢- أي الذي لم يعمل في الظاهر أولا كان أو ثانيا تمت أي: إذا قلنا بالتنازع نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا أو أنت
 أو هو، وفي مثل: ما قام وقعد إلا زيد، على الفعل المفعلي أي: الذي لم يعمل في المظهر أولا كان أو ثانيا عن
 الإيجاب مع كونه مرادا لأن المراد إثبات الضرب للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، وإنما قلنا إنه يخلو الفعل
 المفعلي عن الإيجاب لعدم مقارنة إلا معمول الفعل المفعلي لا لفظا ولا معناه وذلك ظاهرا، ولا تقديرا لأن الحرف
 لا يضر قطعا لا وحده، ولا مع غيره، مع أن الإيجاب مراد تمت والله أعلم .

٣- قال: الدماميني في شرح النهل الصافي وأقول: المنوع هنا إنما هو الإتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من
 فساد المعنى، وأما المنفصل فلا فساد من الإتيان به، وهلا قيل: ما ضرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا، وما قام إلا
 هو، وفعل إلا زيد، فإن قيل يلزم أن يكون التنازع في الاسم والحرف؟ قلت لا يلزمه بل التنازع إنما وقع في
 الاسم الموجب بالحرف، فإن أتى بضميره أتى به موجبا فوجب اختلاف الحرف كما وقع التنازع في الاسم
 المقرون بحرف الجر نحو قوله تعالى: { يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة } تمت ولو أعمل الأول لأتى في
 الثاني بالحرف والضمير معا كما قيل:

إذا هي لم تستك بعود إراكة تنحل فاستاكت به عود إسحلي تمت منه والله تعالى أعلم .

٤- أي: ولا تنازع في الفاعلية والمفعولية حال كون العاملين متفقين: بأن يقتضي أحد العاملين أحدهما، والآخر
 كلا العاملين، وذلك في أربع صور نحو: ضرب وأعطى زيد درهما، وأعطى وضرب زيد درهما، وأخذت
 وكسى زيد ثوبا، وكسى وأخذت زيد ثوبا، أو يقتضي كل واحد من العاملين كل واحد من العاملين نحو:
 ضرب وشتم زيد عمرا تمت ش -

١- قوله: (ولا فيهما متفقين) لنا أن نؤوله بتأويلين: الأول أن قوله ولا فيهما متفقين أي: ولا يتنازع فيهما أي: في الفاعلية والمفعولية حال كونهما متفقين كما هو ظاهر كلام الشارح، وعطفه على قوله: ولا تنازع في المضمر وعدم التنازع في هذه الخمس الصور لا يقول به من له بعض عرفان في هذا الفن، والتأويل الذي يصلح به كلام الشارح وجعلهما من هذا الباب أي: من باب التنازع بأن يقول معنا قوله: ولا فيهما متفقين معناه أن لا يتنازع في هذه الصور في الفاعلية والمفعولية التي تقدمت؛ لأن التنازع فيهما في حالة الاختلاف، بل التنازع فيها أي في الخمس الصور في حال الاتفاق، إما في الفاعلية أو في المفعولية، أو فيهما لكن متفقين، فنفي التنازع في هذه الخمس الصور باعتبار الفاعلية والمفعولية التي تقدمت، لأن التنازع فيهما في حال الاختلاف، والتنازع في هذه الخمس الصور في حالة الاتفاق، لا ألها خارجة من باب التنازع فأفهم ذلك، ولا يقال كان على المصنف أن يذكر مثالهما متفقين كما ذكر مثالهما مختلفين لأننا نقول هما أي الفاعلية والمفعولية متفقين داخلان فيما تقدم إما في الفاعلية أو المفعولية كما حققه الجامي، فلذا لم يذكر مثالهما متفقين كما ذكر مثالهما مختلفين تمت والله أعلم.

قوله: (ولا فيهما متفقين إلخ...) وجهه المحقق الشريف بالخروج عن قسم التنازع في الفاعلية والمفعولية حال الاختلاف لا عن مطلق التنازع وهو الحق لا كما فهمه صاحب المنقح، - قال صاحب المنقح: لعل الشارح لم يجعل هذه الخمس الصور من التنازع لعدم بروز الضمير في حال التثنية والجمع فحمله ذلك على قوله: ما قام وقعد إلا أنا تمت والله أعلم - لما تقرر عند النحاة من ثبوت التنازع في مثل الصور المذكورة كما جزم به الرضوي والجامي وغيرهما.

وما توهمه عبارة الشارح من العطف على قوله: ولا تنازع في المضمر هو المتبادر لكونه ثانيا، ولتأكيد ذلك بمحيطه بالتأويل في قوله: ولا فيهما متفقين، وكان اللائق بالمقام حذفها لإشعارها بإخراج ما هو مقطوع بوقوع التنازع فيه.

وعلى الجملة فالعبارة لا تعطي بظاهرها إلا ذلك وهو فاسد، غير أن قول الشارح: فتقوله مختلفين احتراز من هذه الخمس الصور ربما قلل من ذلك الفساد شيئا، إذ إخراج تلك الصور عن الاختلاف، لاستلزام إخراجها عن مطلق التنازع للفعل، للقطع بأن ليس مدار التنازع على الاختلاف حتى يكون الإخراج عنه إخراجا عنه، بل أقسام التنازع ثلاثة: الاتفاق في اقتضاء الفاعلية، والاتفاق في اقتضاء المفعولية، والاختلاف في الاقتضاء، والخمس الصور المذكورة ليست قسما رابعا بل هي مندرجة تحت القسمين الأولين إذ هي اجتماعهما، كما صرح به الفاضل الجامي، فأخرجها على الاختلاف إدخالها في القسمين الأولين اللذين هما مادة لها، وبهذا يسلم لزوم توجيه المحقق الشريف المستفاد من آخر كلام الشارح، لما أن الأخذ بظاهر ما يقضي به أول

أحدهما والآخر كليهما، أو كل منهما كليهما، فهذه^(١) خمس صور فقوله: «مختلفين»^(٢) احتراز من هذه الخمسة، ولا إذا كان ثانيهما مؤكدا كقوله :

فأين إلى أين النجاة بيغلي أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس

فلا اعتداد بالثاني فيه والعمل للأول، ولو اعتد به ل قيل: «أتاك أتوك اللاحقوك، أو أتوك أذاك اللاحقوك»، ولا فيما إذا كان الظاهر بعدهما سببيا^(٣) مرفوعا^(٤) نحو: غريمها في قول الشاعر :

الكلام يفضى إلى الفساد والله أعلم تمت من نظر القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله والله أعلم

١- وتفصيلها أن يقتضى الأول الفاعلية والثاني كليهما، أو الأول للمفعولية والثاني كليهما، أو الثاني الفاعلية والأول كليهما، أو الثاني للمفعولية والأول كليهما، أو كل كليهما، مثال الأول: قام وضرب زيد عمرا، والثاني ضربت وأكرم زيد عمرا، والثالث ضرب وقام زيد عمرا، والرابع ضرب وأكرمت زيد عمرا، والخامس ضرب وأكرم زيد عمرا تمت والله أعلم .

٢- يعني فإنها خارجة عن هذا القسم، أعني: أن يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية، وإن كانت داخلية فيما سبق، إما في الفاعلية وإما في المفعولية، وإما فيهما معا تمت شريف . لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضا في المفعولية . تمت بنجم .

٣- قوله: (ولا فيما إذا كان الظاهر بعدهما سببيا مرفوعا) وذلك إذا وقع مرفوعا بأحد جزئي الجملة وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، نحو: زيد قام وقعد أبوه في الفعل، وزيد قائم وقاعد أبوه في الاسم، فلا تنازع في هذا لأن الضمير في الملني لا يخلو إما أن يعود إلى الأب فيبقى زيد بلا عائد أو يعود إلى زيد فيختل المعنى تمت .

قال شارح الإلفية: ولم يذكر هذا الشرط أكثرهم وإنما ذكره ابن حروف وابن مالك وبعض متأخري المغاربة، واختار بعض المتأخرين التنازع في البيت، والأول أصح والله تعالى أعلم .

السببي هنا المضاف إلى ضمير المبتدأ رسمي سببيا لأن المسند هنا لم يسند إلى ضمير المبتدأ كما في قولنا: «وغرة مطول...» بل إلى ما بينه وبينه سبب وعلاقة اقتضت الإضافة، وهذا من اصطلاح بعض البيانيين . السكاكي تمت متفق تمت .

قضى^(٢) كل ذي دين فوق غريمه وعزة مطول معني غريمها

أما على من يشترط^(١) الإبراز فظاهر، إذ أيهما أعمل فيه لزم إبراز^(٣) الضمير في الآخر،^(٣) وإما على غيره فلعدم ارتباطه^(٤) بالمبتدأ^(٥) حيث لم يرفع ضميره ولا

١- والمراد بالمرفوع السبيي هو: أن السبيي صاحب صفة عاملة فيه، جارية على غير صاحب، نحو: أبوه في زيد قائم أبوه، وهو سبب لإجراء شيء على شيء آخر، كأبوه في المثال الثاني المذكور؛ لأنه سبب لإجراء قائم على زيد إذ لو لاه لم يجر إجراء قائم على زيد، لأن المراد أبوه قائم لا هو، وكفرعها في البيت المذكور فإنه سبب لإجراء مطول ومعنا على عزة إذ لو لاه لم يجر إجرائها عليها لأن المراد غريمها مطول معنا لا هي تحت ع.

وفي مختصر التلخيص ويمكن أن يفسر المسند السبيي بحملة علقت على مبتدأ يعادل لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: زيد منطلق أبوه؛ لأنه مفرد، وفي نحو: {قل هو الله أحد} لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: زيد قائم، وزيد هو قائم لأن العائد مسند إليه تحت.

٢- قوله: (قضى كل ذي دين البيت إلخ....) مفعول «قضى» محذوف وهو دينه، وهو إما بمعنى الفراغ يقال: قضيت حاجتي أي: فرغت عنها، والتقدير: فرغ كل ذي دين عن دينه بأدائه، أو بمعنى التأديب يقال قضى زيد دينه أي: أدى، ووفى وأوفاه بمعنى أي: أعطاه، وهو يقتضي مفعولين وحذف مفعوله الثاني في البيت، والتقدير وفي غريمه هو الذي له عليه الدين دينه، والضمير في «وفي» يرجع إلى كل، وغريمه مفعوله، والمطل هو للدافعة للدين، و«معنى» أي: محبوس، يقال: عناء أي حبسه، و«عزه» اسم امرأة ذات جمال ويسار عشيقة له، ومعنى البيت لم يطل في أداء الدين - أي الوصل - كل صاحب دين، ويسعى في براءة صاحبه عن هذا الشئ، وفي كلامها أي عزة سائبة للين في البين فلعلها مغולה الدين وليس لها عين.

وروي أن الشاعر بعث غلاما للتجارة فاشترت عزة ومطلت ثمنها، فأنشد البيت وكان لا يعرف عزة فأخبر بذلك ولم يأخذ منها شيئا من الثمن وأخبر كثير فأعتقه، وروي أيضا أن أم المنيرة بنت عمر ابن عبد العزيز سألتها عن ما مطلته فقالت: وعدته بقبلة وتخرجت وقالت الخزي وعلي إثمها، ثم أنها أعتقت أربعين رقبة كفارة لتلك الكلمة، وكانت تقول يا ليتني لم أفلها.

والمراد بالاستشهاد أن هذا البيت ليس من باب التنازع وإن كان يشبهه صورة، لأن مطولا ومعنا يتوجهان إلى غريمها تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم.

متعلقاً بضميره، بل هذا محمول على أن «غريمها» مبتدأ ثان، و«مطول ومعنى» خبران له، والجملة خبر عن «عزة»، (ويختار البصريون إعمال الثاني^(٦)) تمسكا بقوله تعالى: ﴿أَتُونِي أَوْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ (الكهف: من الآية ٩٦)، وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^(٧) (النساء: من الآية ١٧٦)، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا^(٨) وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (البقرة:

١- قوله: (أما على من يشترط إلخ...) ولقائل أن يقول: يختار أن التنازع متحقق على من يشترط الإبراز قوله فيجب الإبراز؟ قلنا ممنوع فإن الإبراز إنما يجب إذا لم يكن الضمير مفسرا كما صرح به الفاضل الإسفراييني، ولما فسر الضمائر في البيت لم يبرز، ويختار أن التنازع متحقق على من يشترط الإبراز، وقوله: يلزم عدم الربط، قلنا ممنوع فإن هنا رافع لضمير يرجع إلى متعلق ضمير المبتدأ وهو يصلح للربط، نحو قولك: زيد ضربني وأكرمني غلامه، فإن ضربني خبر لزيد وهو راجع إلى متعلق ضمير المبتدأ تمت والله أعلم بالصواب .

*قوله: (أما على من يشترط الإبراز فظاهر) أي: فظاهر أنه لا تنازع فيه لأنه أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، ولم يبرز الضمير في الملقى منهما، أي: من مطول ومعنى، إذ هما جريا في الظاهر لعزة وفي المعنى لغريم .

٢- لأنه صفة جرت على غير من هي له فيجب الإبراز عند البصريين، لكنه لم يبرز فكان عدمه دليلا على أن البيت ليس من باب التنازع تمت «فمطول، ومعنى» صفتان إلخ .

٣- مثلا لو أعمل الثاني وهو «معنى» لكان في مطول ضمير إلى غريمها، لأن الممتول والمعنى هو، لا عزة، فلا يكون بين المبتدأ وهو عزة والخبر وهو مطول رابطة تمت ولو أعمل الأول لقال معنى هو تمت ذكره ابن الأنباري تمت .

٤- والارتباط هو: أن يرفع ضمير المبتدأ أو ما هو متعلق بضميره، كزيد قام أو قائم أبوه تمت والله أعلم .

٥- يعني ولا يخلو ح إما أن يعود إلى السببي فيبقى المبتدأ بلا عائد أو إلى المبتدأ فيفسد المعنى إذ تصير عزة حيثئذ عطوثة وهي الماطلة تمت منقبح .

٦- قوله: (ويختار البصريون إعمال الثاني) صواب العبارة أن يقال: ويختار البصريون إعمال الآخر، كما لا يخفى من تعدد للتنازعات، فلما إذا تعددت لا يختار البصريون إعمال الثاني بل الآخر، ويمكن أن يجاب أن ابن الحاجب لم يذكر إلتنازع العاملين، فذكر اختيار الثاني باعتبارهما تمت من خط قال فيه من خط الشيخ العلامة الحسن بن أحمد الرباعي رحمه الله تمت .

٧- «الكلالة» القريب الذي هو غير الوالد والولد والميت هو الذي غيرهما، والقراءة من غير جهتهما تمت .

من الآية ٣٩)، و﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (٢) رَسُولُ اللَّهِ (النافقون: من الآية ٥)، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ (الجن: ٧) إذ لو أعمل الأول لقليل: أفرغه، وقل الله يفتيكم فيها في الكلاله، والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، وأهم ظنوا كما ظنتموه أن لن يبعث الله أحدا، وبما ورد في آخر الصلوة على النبي ﷺ: « كما صليت وباركت وترحمت (٣) على إبراهيم»، ولو أعمل الأول لقليل كما صليت ورحمته وباركت عليه على إبراهيم، ويقول الشاعر:

وكمثا (٤) مدماة (١) كان متوها
جرا فوقها واستشعرت لون مذهب

١- قوله: (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا) فيه نظر إذا الظاهر لا تنازع، إذ الفعل الأول لا يطلب المفعول المذكور، لأن المراد كفروا أو أوقعوا الكفر وفعلوه وكذبوا بآياتنا، فهو عطف جملة على جملة، هذا هو الظاهر، ويحتمل أن معنى الفعلين متحد أي: كفروا بآياتنا وكذبوا بها، فلا تنازع أيضا بل الثاني تأكيد للأول ثم هاشم بن يحيى رحمه الله تعالى والله أعلم.

٢- قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ تعالوا يقتضي مفعولا بواسطة إلى، ويستغفر يقتضي مفعولا بالا واسطة ثم ش .

قال ابن النحاس لا أعلم أن في التحويل ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ثم من خط قال فيه من خط العلامة عبد الرحمن الحيمي رحمه الله تعالى.

٣- ورحمته: بالتشديد والفتح في الخاء، والتخفيف والكسر في الخاء أيضا ثم والله أعلم .

٤- قوله: (وكمثا) عطف على قوله: في البيت السابق «ورادا»، قوله: «مدماة» يقال لكل أحمر شديد الحمرة مدمى والمدمى من الخيل الشديد الحمرة، شبه لونه لون الدم وكل شيء يكون في لونه سواد وحمرة فهو مدمى، والتون جمع المتن، قوله: لون مذهب قال في الصحاح: كل شيء موه بالذهب فهو مذهب، ويقال: كميت مذهب، للذي يعلو حمرة صفرة، فإذا اشتدت حمرة ولم تعلقه صفرة فهو المدمى، استشعرت: إما بمعنى ليست شعار الثوب وهو ماو لي الجسد من الثياب، أو بمعنى أخذت الشعار وهي العلامة، يقال هذا شعار القوم أي: علامتهم، وكلا المعنيين في البيت مستقيم وفسروه بمما، قوله: كأن متوها تشبيه لمتوها بشيء موه بالذهب، والجهة الجامعة الصفرة.

والمراد بالاستشهاد أن جرى واستشعرت يتنازعان في لون مذهب، وأعمل «استشعرت» وجعل لون مذهب مفعوله، هكذا رواه س ثم شراب. وكمثا: أي أمدح كمتا، وهو شديد الصفرة، يصف الشاعر الشعار

بنصب «لون مذهب» وقول كثير عزة :

قضى^(٢) كل ذي دين فوق غريمه

فأعمل «وَقَى» في غريمه، ولو أعمل «قضا» لقليل فوفاه.

الذي هو مخلوط باللونين فشبهه بالشيء المذهب. والكميت جمع الكميت، والمدمة شديدة الحمرة، ومتوفها جمع من وهو: الظهر، والوراد الفرس التي ليست حمرة شديدة، والجوار وهو جمع الأجور هو الذي بين الأخضر والأصفر والأدغم تمت والله أعلم .

قبله جَلَبْنَا مِنَ الْأَعْرَافِ أَعْرَافَ غَمْرَةٍ وَأَعْرَافُ بُنَى الْخَيْلِ بِأُفْعَلٍ مَحْلَبٍ
بناتِ الْغُرَابِ وَالْوَجِيهِ وَلَا حَقِي وَأَعْوَجَ تَسْمِي نِسْبَةِ الْمُتَنَسِّبِ
وِرَادًا وَخَوًّا مُشْرِفًا حَجَبَاتُهَا بَنَاتِ حِصَانٍ قَدْ تُعْرَلِمُ مُنْجَبِ

١- ولعله أراد ما علت صفته حمرة يعني أن أصول شعرها أحمر ورؤوسها أصفر . ولو أعمل الأول لقليل استشعرته تمت .

٢- قوله: (قضى) فعل ماض، وكل ذي دين فاعله، فوق عطف على قضى، فاعله مستتر فيه، وكلاهما يتنازعا في غريمه يطلبان مفعولا تمت .

والمراد بالاستشهاد: أن «قضى، ووقى» يتنازعا في غريمها فأعمل «وقى» فيه ونصب، ولو أعمل قضى لقال وفاه، ولقائل أن يقول لا نسلم أن قضى ووقى يتنازعا في غريمه، لأن التنازع لا يكون إلا إذا توجه العاملان لمعمول، وقضى غير متوجه إلى غريمه إذ لا يقال قضى غريمه، بل قضى دين غريمه أو حقه، ولو قدر المضاف ليكون التقدير حق غريمه لا يكون وقى موجهًا إليه؛ إذ لا يقال وقى حق غريمه، وإذا ثبت أنه لا تنازع فيكون مفعول قضى محذوفًا، والتقدير قضى كل ذي دين دينه فوق غريمه تمت ملقط.

بل يقال قضى فلان غريمه، فالتنازع حاصل، وكلام صاحب الحاشية باعتبار أصل الوضع، ولعل كلام الشارح باعتبار عرف اللغة تمت . قال في الإنصاف في مسائل الخلاف على قوله: «قضى كل ذي دين البيت» أعمل الثاني في هذا البيت في مكانين أحدهما: وقى، ولو أعمل الأول لقال وفاه، والثاني: معنى، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى فيقول: وعرة مطول معنى هو غريمها تمت هو للمشيخ عبد الرحمن ابن الأتباري رحمه الله .

ومراعاة لحق القرب^(١) والجوار ولما أن الأصل^(٢) في المعمول أن يلي عامله وفيه تخليص من كثرة الضمائر كما في مثل مسألة كما صليت، والفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، والعطف على العامل قبل ذكر^(٣) معموله .

(والكوفيون الأول) لما أنه يلزم من خلافه^(٤) الإضمار قبل الذكر وهو ضعيف، ومراعاة^(٥) لحق السبق كما روعي في قولهم: «ثلاث^(٦)» من البط ذكور» بإسقاط التاء، «وثلاثة ذكور من البط»، بإثباتها تقضية لحق سبق البط في الأول

١- أي ويختار البصريون إعمال الثاني مراعاة إلخ تمت والله أعلم .

٢- يجوز أن يكون متعلقا بقوله مراعاة فتكون معطوفا على قوله لحق القرب، والأولى أن يجعل معطوفا على «تمسكا» فيكون مفعولا له، وأظهر اللام لعدم شرط تقديره تمت فاللام على الوجه الأول صلة لقوله مراعاة، وعلى الوجه الثاني للعللة تمت والله أعلم .

٣- فإنه لا يجوز كما لا يجوز في قولك ضرب زيد وخالد عمرا، فإن أصله أن يقال: ضرب زيد عمرا وخالد فتدبر تمت والله أعلم.

٤- أي: من خلاف إعمال الأول، يعني أنه لو أعمل الثاني للزم الإضمار قبل الذكر، ولو أعمل الأول لم يلزم فكان إعماله أولى تمت .

أي خلاف إعمال الأول وهو إعمال العامل الثاني تمت .

٥- عطف على المفعول له الذي مع اللام وهو قوله: «لما» وقدر اللام ههنا دون الأول لوجود شرط تقدير اللام هنا بخلاف الأول تمت .

٦- قال صاحب المغني إذا اجتمع للعدد ميزان مذكر ومؤنث، كان الحكم للذي سبق منهما لتقدمه، فلذا قال: ثلاث من البط بغير الهاء، لكون العدد لمؤنث فإن البط مفردة بطة، وإي المثال الثاني ثلاثة بالهاء لكون العدد للمذكر تمت .

والذكور في الثاني، ولكون إعمال السابق^(١) مغنيا عن إعمال الثاني، كما أن جواب السابق من القسم والشرط^(٢) مغل عن جواب الثاني .

وما قيل في جوابها أن تقدم الضمير بشرط التفسير شائع^(٣) من غير ضعف، كما في باب «نعم، ورب، وضمير الشأن»، واعتبار السابق في مسألة العدد لا لكونه سابقا، بل لكونه قريبا من محل التأثير^(٤) والسابق من القسم والشرط لكونه مقصودا إذا كان شرطا وكون القسم المتأخر مؤكدا غير مقصود، وإجراؤه هذا المجرى إذا كان^(٥) قسما طردا للباب^(١). (فإن أعملت الثاني^(٦) أضمرت الفاعل)، أو اسم ما

١- بخلاف إعمال الثاني فإنه ليس مغل عن إعمال السابق تمت .

٢- كقولك: والله إن أكرمتني لأكرمك، أو إن أكرمتني والله أكرمتك تمت .

٣- وإن لم يذكر محض التفسير كما في: نعم رجلا، بل لغرض آخر كما في ما نحن فيه، فإن المفسر للفاعل جملة، ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة أخرى، بخلاف الإضمار قبل الذكر في غير العمدة فإنه لا يجوز إلا بشرط ما هو محض التفسير، ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير تمت عصام والله أعلم .

*والذي يدل على أن تقدم الضمير بشرط التفسير شائع، أنهم يحذفون بعض الألفاظ استغناء عنه ببعض الآخر إذا كان في الملفوظ دلالة على الخشوف في علم المخاطب كقوله: (نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف) ولم يقل نحن بما عندنا راضون استغناء عنه بذكر الخير الثاني وهو راض وكقوله تعالى: ﴿والخافضين فروجهن والحافظات﴾ ولم يقل والخافضات فروجهن وكقوله تعالى: ﴿والذاكبن الله كثيرا والذاكرات﴾ ولم يقل والذاكرات الله، استغنى عنه بذكر الأول، ومثل هذا أكثر من أن يحصر، وإذا جاز حذف بعض الألفاظ عند التفسير له فلا بعد للإضمار أيضا قبل الذكر عند التفسير له تمت شرح كبير .

٤- وهو ثلاثة: فإن تأنيث البطر يؤثر في إسقاط التاء، وتذكير الذكور يؤثر في إثباتها بواسطة القرب تمت .

٥- يعني: إذا كان القسم سابقا على الشرط أجري القسم مجرى الشرط، أي أن الجواب للقسم لفظا، وإن لم يكن القسم مقصودا طرد للباب؛ لأنه إذا كان الشرط مقدما فالجواب له لفظا ومعنى، وإن كان القسم مقدما على الشرط فالجواب للقسم لفظا ومعنى، إلا أنه إذا تقدم الشرط كنت محملا بين جعل الجواب للشرط لتقدمه على القسم، وبين جعله جوابا للقسم لكونه أقرب من الشرط كما يأتي في حروف الشرط والله أعلم .

لم يسم فاعله (في الأول على وفق الظاهر)،^(٣) نحو: «ضربني وضربت زيدا، ضرباني وضربت الزيدين، ضربوني وضربت الزيدين، ضربتني وضربت هنداً، ضربتاني وضربت الهندين، وضربني وضربت الهندات،^(٤) ضرب وأكرمت^(٥) زيدا، ضربا وأكرمت الزيدين، ضربوا وأكرمت الزيدين، ضربت وأكرمت هنداً، ضربتني وأكرمت الهندين، ضربن وأكرمت الهندات، ومنه قول الشاعر :

جفوني^(٦) ولم أجف الأخلاء إنني
غير جميل من خليلي مهمل

١- أي: باب اجتماع القسم والشرط أي: إذا كان القسم سابقاً على الشرط أجري مجرى الشرط، وإن لم يكن القسم الموجود مقصوداً طرداً للباب في اعتباره، حيث سبق وتقدم لقوته حيثئذ بالتصديق طرداً للباب، ولا استدلال للكوفيين بملك على أن أعمال الأول أولى، لأن الأول وإن كان أبعد من الثاني إلا أن هذا البعد يقوى بالتصديق الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط إذ هو بخلاف أصله ووضعه، فيبطل القياس تمت . منقولة تمت .

٢- قوله: «فإن أعملت إلخ...» هذا شروع في بيان مسائل طريق قطع التنازع بناء على المذاهب كلها كما تشاهدنا إن شاء الله تعالى بالتدرج والترتيب؛ لأنه لما بين مسائل تنازع الفعلين وفرع منه، أراد أن يبين مسائل طريق قطع التنازع فقال: فإن أعملت الثاني إلخ تمت والله أعلم .

٣- هذا فيما لم يستوف فيه المذكر والمؤنث نحو: قتل وجريح هند، فإنه لا يضم على وفق الظاهر بل يضم مفرداً مذكراً لا غير تمت عصام .

٤- هذه ستة أمثلة فيما إذا اقتضى أول الفعلين فاعلاً، وثاني الفعلين مفعولاً، وأعمل الفعل الثاني تمت والله تعالى أعلم .

٥- شرع في ستة أمثلة فيما اقتضى أول الفعلين نائب الفاعل، وثاني الفعلين مفعولاً، وأعمل الفعل الثاني تمت .

٦- قوله: (جفوني البيت إلخ...) يقال: جفوت الرجل أجفوه جفاءً بلداً وهو خلاف البر، الأخلاء جمع الخليل، وهو الصديق، والجميل ضد القبيح، يقال أهملت الشيء إذا خلعت بينه وبين نفسه، قوله: مهمل خبر لأن، ولغير جميل متعلق به، ومن وخليلي صفة لغير جميل أي: لغير جميل صدر من الأخلاء، و«إنني» إن روي بالكسر فهو جملة مستأنفة جواب لسؤال سائل، والتقدير ما حالك بالنسبة إلى الأخلاء إذا جفوك فقال في جوابه: إنني مهمل بغير جميل صدر منهم، وإن روي بفتح الهمزة فهو علة لقوله. لم أجف؛ لأنني مهمل،

هذا فيما اقتضى الثاني المفعول، ومثل: ^(١) «ضربني وأكرمني زيد، ضرباني وأكرمني الزيدان، ضربوني وأكرمني الزيدون، وضرب وأكرم زيد، ضربا وأكرم الزيدان، ضربوا وأكرم الزيدون، وضربني وأكرم زيد، ضرباني وأكرم الزيدان، ضربوني وأكرم الزيدون».

«وضرب وأكرمني زيد، وضربا وأكرمني الزيدان، ضربوا وأكرمني الزيدون»، كل ذلك إلى الستة فيما اقتضى الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله.

(دون الحذف) ^(٢) نحو: «ضربني وضربت زيدا، ضربني وضربت الزيدين» إلى تمام الأمثلة السابقة، ^(٣) إذ حذف الفاعل لم يثبت بحال ^(٤) (خلافا للكسائي) ^(١) فإنه

واللغوي أنه إذا صدر من غليظ فعل قبيح أهملته وأسبغت عليه ذيل العفو وصفحته عنه ولم تُعرض للانتقام والإجزاء بالإساءة.

والمراد بالاستشهاد أنه أعمل الفعل الثاني وهو: لم أجف في الاعتلاء، وأضمر الفاعل في الفعل الأول وهو: جفوني تمت ملتقط شراب .

١- كل واحد من الفعلين إما إن يقتضي الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله، أو الأول الفاعل والثاني اسم ما لم يسم فاعله، أو بالعكس فهذه أربع صور، والمعمول إما مفردا مذكرا أو مثنى مجموعا وإما مؤنثا كذلك، فالأمثلة أربعة وعشرون ذكر منها في صدر الكتاب بما فيه تمت من وهذا على نسخة حذف المثال الثالث في كل صوره وهو جمع المذكر تمت

فإن قيل: لم لا يظهر الفاعل في الأول عند إعمال الثاني فلا يلزم الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل؟ قيل لو ظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار إليه مع إمكان الإضمار تمت غاية .

٢- قوله: (دون الحذف) أي دون حذف ضمير الفاعل من الفعل الأول فلا يجوز لأنه عمدة، ولا يتم الكلام إلا به تمت .

٣- إلى ستة وثلاثين: اثني عشر فيما يقتضي الثاني المفعول والأول الفاعل، واسم ما لم يسم فاعله، وأربعة وعشرون فيما يقتضي الفعلان المرفوع، فاعلا أو ما يقوم مقامه تمت شريف .

٤- وفيه ما تقدم حيث حذفوه في: ما قام وقعد إلا أنا، اللهم إلا أن يذكر البصريون دليلا على أن الحذف والإضمار إذا تعارضا كان الإضمار أولى من الحذف تمت ع .

يحذفه حذرا من الإضمار قبل الذكر لفظاً^(٢) ومعنى. (وجاز^(٣)) أي: إعمال الثاني وحده مع اقتضاء الأول الفاعل، (خلافاً للفراء) فإنه لا يميزه فيما اقتضى الثاني

قال الدماميني: لأن الفاعل لم يثبت حذفه، ثم قال قلت: وهذا إذا كان رافع الفعل غير مصدر. كالأمثلة، أما إذا هو الرفع له فلا مانع من الحذف على ما هو مقرر في باب، نحو أعجبتني قيام وقعود الزيدان تمت منهل والله أعلم .
لما أن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل فلا يقبلهما إذ هما من خصائص الأسماء، وتغاير الفاعل الذي يرفع به لعدم صدقه عليه بحيث يصح حمله عليه هو هو، بخلاف الصفة وهم: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، إذا ليس لها مبدل مغاير مذكور صاحبها لأن معنى الضارب، والحسن، من قام به الضرب والحسن، ومعنى المضروب من وقع عليه الضرب وهو هو تمت والله أعلم .

قال في شرح قطر الندى: هذا أحد الأربعة المواضع التي يحذف فيها الفاعل مستمرا، الثاني الفاعل في: ما قام وقعد إلاناء، والثالث فاعل التعجب نحو: {أسمع بهم وأبصر}، الرابع فاعل الفعل مغير الصيغة انتهى وقد أجيب عن هذا بأن المصدر قد يزول مولدة الجوامد فليس له فاعل لا لفظاً ولا تقديرًا، وعن البراقي أنما من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبياً منسياً، والمخوف في باب التنازع نسبياً منسياً تمت . والله أعلم .

ولفظ حاشية: إذ الفاعل لا يحذف إلا إذا سد شيء مسده من الصفة والمستثنى والمفعول، فالأول نحو: ضرب ضارب، والثاني نحو ما ضرب إلا زيد، والثالث نحو: ما ضرب عمرو على صيغة المجهول تمت ح.

١- قوله: (خلافاً) مفعول لفعل محذوف أي: يخالف خلافًا تمت والله أعلم .

قوله: (خلافاً للكسائي) فيه محذور وهو: حذف الفاعل عند إعمال الثاني، ففر من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أقيح منه وهو حذف الفاعل كما قال الشاعر :

فكان كالساعي إلى مشعب موائلا من سبل الراعدي

تمت خالدي والله تعالى أعلم .

٢- قوله: (لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر لعدم تقدم مرجع الضمير، وأما معنى فلأن الاسم المذكور متأخر رتبة لأنه معمول للفعل المتأخر لفظاً ورتبة، لأنه معطوف ورتبه المعطوف التأخير فكأننا معموله تمت .

٣- قوله: (وجاز) جملة معترضة لبيان خلاف الفراء، أي جاز إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل تمت غاية .

المفعول،^(١) إلا بتأخير الضمير منفصلاً، نحو: «ضربني وضربت زيدا هو، ضربني وضربت الزيدين هما، ضربني وضربت الزيدين هم» إلى آخره، أو بإعمال الأول،^(٢) لما يلزم من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل. وفيما اقتضى الثاني الفاعل^(٣) قال الفراء: بإعمال الفعلين معاً نحو: «ضربني وأكرمني زيد، ضربني وأكرمني الزيدان، وقام وقعد زيد، وقام وقعد الزيدان» إلى آخرهما، وهذا مثل قولك: «زيد وعمرو منطلقان» على مذهب سيبويه إذ عنده الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويكون رفع منطلقان^(٤) بزيد وعمرو، (وحذفت^(٥) المفعول إن استغني عنه) على الأكثر، وذلك إذا كان

١- والأول الفاعل أو اسم ما لم يسم فاعله، وأما عكس هذه الصورة فلو عمل فيها الثاني لم يلزم منه إلا حذف المفعول من الأول ولا محذور فيه تمت شريف والله أعلم .

٢- قوله: (أو بإعمال الأول) لا يجوز عطفه على قوله: إلا بتأخير كما هو الظاهر، لفساد المعنى، فتقدير «القول» لتصحيح المعنى أولى، وتقدير الكلام فإن الفراء لا يجوز إعمال الثاني إلا بذلك الشرط المذكور، أو يقول بإعمال الأول وحيث لا خيار عليه تمت ش .

* ولفظ جاشية قوله: (أو بإعمال الأول) عطف على فعل مقدر تقديره: أو يقول، ولا يصح أن يكون معطوفاً على تأخير لفساد المعنى؛ إذ يكون تقديره وتأخير إعمال الأول تمت .

٣- فإنه لا يجوز إعمال الثاني إلا بذلك الشرط، أو يقول بإعمال الأول ولا بمن تقدير القول ليصح المعنى، وكذا يقول بإعمال الفعلين إذا تنازعا مفعولاً، ويمكن الفرق بين هذه الصورة والتي في الكتاب تمت والله أعلم .

٤- نقل للمصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد. جاز أن يعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في علم الأصول، وهم يجهلون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية إلى آخر ما في الرضي تمت والله أعلم.

٥- وأجيب بأن الفرق بين المسألتين وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقان إذ لا يصح زيد منطلقان ويصح قام زيد تمت ابن عقيل .

٦- قوله: (وحذفت المفعول إن استغني عنه) أي إن أعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين، وكان الفعل الأول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الأول إن استغني عن ذلك المفعول نحو: ضربت وأكرمني

المفعول واحداً، نحو: «ضربت وضربني زيد، وضربت وأكرمت زيدا»، وأضمرت عند بعضهم نحو: «ضربته وضربني زيد، ضربته وأكرمت زيدا» إلى آخرهما^(١). قال الشاعر :

إذا كنت^(٢) ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود
والغ أحاديث الوشاة فقل ما يحاول واش غير تغيير ذي ودي
وقال آخر :

وثقت^(٣) بها وأخلفت أم جندب فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا

زيد، وضربت وأكرمتي الزيدان، ضربت وأكرمتي الزيدون إلخ، وقوله فيما يأتي قريبا، وعلى مذهب الكسائي أي: ويحذف الضمير من الفعل الأول نحو: أعطاني وأعطيت زيدا درهما، أعطاني وأعطيت الزيدان درهما، أعطاني وأعطيت الزيدان درهما تمت .

١- أي: إلى آخر المثاليين الأولين للحذف، وآخر المثاليين الآخرين للإضمار، فكانه قال إلى آخر مثال الحذف والإضمار تمت ش .

٢- قوله: (إذا كنت ترضيه البيت إلخ...) إذا ظرفية متضمنة للشرط، وجوابه: فكن في الغيب، يقال أرضيته ورضيته بالتشديد فرضي والتقدير ترضيه عنك ويرضيك عنه جهارا أي: ظاهرا، وهو منصوب على الحال، وددت الرجل ودا إذا أحببته، وقوله في البيت الذي بعد: ألغ بمعنا ألقى يقال: ألغاه من العدد أي: إلقاه، الوشاة جمع واش من الوشى كزراعة وراع وهو النعيمة وأصله التزين وإنما سمي النمام واشيا لأنه يزين كلامه ويحسنه، ويحاول يطلب من حاول إذا طلب الشيء . فقل ما «ما» مصدرية أي: قل محاولة الواشي، أو كافة للفعل، وحقها في الكتابة على الأول الفصل، وعلى الثاني الوصل، وحاصل المعنى أنه إن كان بينك وبين صاحبك حبة في الحضور فكن في غيبه أحفظ للمودة وارعاعها، وألق أحاديث الوشاة ولا تلتفت إلى كلامهم عن غيبته.

والمراد بالاستشهاد أنه أضمر المفعول في الأول وهو ترضيه وأعمل الفعل الثاني وهو يرضيك في صاحب تمت شرح آيات .

أو ثانياً^(٢) من باب أعطيت،^(٣) مثل: «أعطاني وأعطيت زيدا درهما، أعطاني وأعطيت الزيدين درهما، أعطوني وأعطيت الزيدين درهما»، وعلى مذهب الكسائي بحذف ضمير الفاعل^(٤) من الأول أو اثنين منه: مثل: «أعطيت وأعطاني زيد درهما»،

١- قوله: (وثقب بما البيت إلخ....) يقال: وثقت بفلان أثق بالكسر فيهما ثقة، إذا تثمتته، ووثقت الشيء أي أحكمته، أم جندب: اسم امرأة، والجندب بضم الدال وفتحها اسم رجل، الغرام الولوع وأغرم بالشيء إذا ولع، قال أبو عبيدة: الغرام العذاب .

يقال: أحلف بالوعد إذا قال شيئاً ولم يفعله، وضمير ما راجع إلى أم جندب، وإخلافها فاعل زاد، وغرام القلب مفعوله، والوعد مفعول لإخلافها. والمعنى ولعت ووثقت واعتمدت بوعده أم جندب، وأخلفت وعدّها فزاد إخلافها الوعد غراماً قلبي وشوقي ومحبي لها تمت شرح أبيات.

والمراد بالاستشهاد أنه تنازع «وثقت، وأخلفت» في «أم جندب»، وأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير «أم جندب». مع الياء لأن وثق متعدي إلى المفعول تمت .

٢- قوله: أو ثانياً عطف على قوله: «واحد» لأنه خص المفعول الثاني من باب أعطيت لأنه اعتبر كون الفعلين من باب الإعطاء ولم يجد فيه مثلاً مفيداً قد حذف فيه المفعول الأول فقط، وهذا الاعتبار غير لازم لأنك إذا قلت: أعطيت درهما وضربت زيدا فقد حذفت مع إعمال الثاني المفعول الأول من باب أعطيت وحده، وتصويره مع كون الفعلين من ذلك الباب أن يقال: أعطى درهما وأعطيت زيدا غلاماً، ويقصد أن فاعل أعطى ضمير زيد، ومفعوله الأول هو الغلام وقد حذف وحده، إلا أن المتبادر إليه منه أن زيدا أعطى المتكلم درهما، فيكون المحذوف هو المفعول الأول، إلا أنه لا تنازع فيه والكلام في حذف ما فيه تنازع تمت سيد شريف .

٣- إذا قلت أعطاني وأعطيت زيدا درهما فقد حذفت المفعول الثاني من الفعل الأول، تقديره أعطاني درهما وأعطيت زيدا درهما، وأضمرت ضمير زيد في الأول وحذفت مفعوله الثاني، وذكر في الكتاب ثلاثة أمثلة للمذكر، وأما أمثلة المؤنث: أعطيتي وأعطيت هندا درهما إلى آخره فلم يذكره تمت والله أعلم .

٤- أي: من الفعل الأول من أعطاني وأعطوني، فتقول: أعطاني وأعطيت الزيدين إلخ.. وأما القراءة فيقول أعطاني وأعطيت الزيدين درهما هما تمت

أو من باب «علمت»^(١) نحو: «حسب وحسبت»^(٢) زيدا: منطلقا، وحسبت^(٣) وحسبني زيد منطلقا^(٤)، أو مفعولا لفعل التعجب إذا كان بصيغ الماضي، نحو: «ما أحسن وأجمل زيدا» على الصحيح^(٥)، وأما إذا كان بصيغة الأمر فيجوز^(٦)

١- قوله: (أو من باب علمت نحو: حسب وحسبت زيدا منطلقا) لأن تقديره حسبي منطلقا فحذف المفعولان من الأول، وكذا المثال الثاني إذ تقديره حسبت زيدا منطلقا وحسبني زيد منطلقا، فحذف المفعولان من الأول، وفي مثال الأول نظر لأن المفعولين ضمير المتكلم ومنطلقا، وضمير المتكلم في الثاني فاعل، فلا يكون من التنازع باعتباره لأنه مضمر، ولا تنازع في المضمر، ولا يكون التنازع باعتبار زيد لأن زيدا فاعل في الأول فلا يكون المفعولان المحذوران زيدا أو منطلقا؛ لأن زيدا فاعل تمت ع .

٢- هذا المثال قد حذف منه مفعولا حسب، إلا أن التنازع في أحدهما بخلاف الآخر تمت فالتنازع فيهما معا تمت
س

٣- أو ثالثا من باب «أعلمت» نحو: أعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما، على إعمال الثاني وحذفت مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلمته إياه زيد عمرا قائما، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأولى أن يقال: وأعلمته ذلك قصدا للاختصار إذ مفعولا أعلمته في الحقيقة واحد هو مضمون المفعولين، فيكون ذلك إشارة إليه تمت بحم الدين الرضي تمت .

٤- تحقيق الكلام في كلام السيد الشريف أن كلام الخبيصي في مثيله بحسب وحسبت زيدا منطلقا قد حذف في هذا المثال المفعولين معا أعني: الياء التي هي مفعول أول، ومنطلقا الذي هو المفعول الثاني، لكن لا تنازع إلا في المفعول الثاني وهو: منطلقا، لا الأول أعني: ياء المتكلم، إذ الفعل الثاني لا يطلبها، ولا يتوجه إليها أصلا، والتقدير حسبي منطلقا وحسبت زيدا منطلقا، بإضمار الفاعل في الأول ومفعول الثاني هما: زيد ومنطلقا، فلا يتوجه إلى الياء التي هي أول المفعولين من الأول، وأما المثال الثاني من كلام الخبيصي أعني قوله: وحسبت وحسبني زيد منطلقا، ففيه حذف مفعولي الأول معا وهما: زيد ومنطلقا، وهما معا مطلوبان للثاني، لكن الأول للفاعلية والثاني للمفعولية، والتنازع في المفعولين معا تمت .

٥- قوله: (على الصحيح) إشارة إلى قول بعض النحويين فإنهم لا يجيزون حذف مفعول التعجب، وحينئذ لم فعل التعجب بدون مفعوله لا يفيد؛ لأن مفعوله محط الفائدة فلا يحذف، وأيضا مفعوله فاعل في المعنى، إذ معنى: ما أحسن زيد، أحسن زيد، والفاعل لا يحذف فكأنما ما في معناه تمت والله أعلم .

الإضمار^(٣)، نحو: «أحسن به وأعقل يزيد»، والحذف^(٣) نحو: «أحسن وأعقل يزيد» على مذهب البصريين،^(٤) على أن يكون الأصل: «أحسن به وأعقل يزيد» وعلى مذهب الفراء بأن تكون الباء متعلقة بهما^(٥) (وإلا أظهرت،^(٦)) وهو فيما كان مفعولا ثانيا^(٧) من باب «علمت»، وكان الأول مذكورا لئلا يلزم إضمار المفعول قبل

١- قيل: احترز عن مذهب الفراء حيث حكم بأن زيدا مفعولهما معا، وقيل احترز عن قول بعضهم لا يجوز حذف المفعول هنا لأنه مناط الفائدة تمت س وقيل احترز به عن مذهب سيبويه فإنه لا يميز حذف مفعول فعل التعجب، بخلاف سائر المفاعيل لعدم تصرف الجمل الإنشائية تصرف الإخبارية تمت وهذا أولى إذ هو مختص بالتعجب بخلاف الأولين فلا اختصاص لهما به تمت والله أعلم .

٢- قوله: (فيجوز الإضمار) على مذهب من يجوز الإضمار في المفعول، أو لأنه فاعل والباء زائدة والحذف على مذهب الكسائي فإنه يحذف الفاعل أو باعتباره أنه مفعول فحذفه تمت .

٣- أي: ويجوز الحذف تمت يحمل على حذف حرف الجر لا على حذف الضمير لأنه فاعل تمت .

٤- قيل ثم حذفت الباء واستتر الضمير في الفعل لأنه فاعل في المعنى وصورة الأمر في معنا الخبر، وفيه حذف الباء واستتر الضمير لا الحذف وحده، وأما مذهب الفراء فلا حذف فيه، فكأنه أراد ويجوز على مذهبه أحسن وأعقل يزيد، بأن تكون الباء متعلقة بهما معا، ولا يكون هناك حذف. ويمكن أن يؤول كلامه هكذا: ويجوز على غير مذهب البصريين الحذف فإنه مفعول، وأما على منذهبهم فيكون المثال المذكور للحذف محمولا على حذف الجار وإضمار المجرور، والمجوز لا ارتكاب هذه التكاليف تكلف الشارح للاختصار فكأنه قال ويجوز المثال على مذهب البصر تمت ش .

٥- نظرا منه إلى أن مفعول فعل التعجب الذي بتسيغة الأمر فاعل، وهو يعمل العاملين في المفعول المرفوع، وأما إذا كان مفعولا فإنه يوافقنا في الحذف تمت .

٦- أي: وإن لم يستغن عنه أظهرت، وعدم الاستغناء عنه إذا كان المفعول المتنازع فيه مفعولا ثانيا تمت .

٧- هذه العلة جارية في المفعول الأول، إلا أن المثال في المفعول الثاني أظهر، ولو قلت: حسبت هذا قائمة وحسبت هند زيدا متطلقا كان هذا المفعول الأول بحسبت وقد تنازعا فيه، فيجب إظهاره ولا يلزم أحد المخنورين، وأما اعتبار كون المفعول مفعولا ثانيا للفتلين معا، أو مفعولا أولا لهما فأمر غير لازم، بل إذا قلت: حسبت زيدا متطلقا وضربت زيدا وأعملت الثاني وجب إظهار المفعول الأول للفتل السابق الخ تمت س .

الذكر، أو حذف أحد مفعولي باب علمت، نحو: «حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا، حسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين» إلى آخره،^(١) وكذا إذا كان ضمير المتكلم^(٢) اثنين أو جمعا أو مؤنثا أو موحدا أو مثنى أو جمعا، وكذا^(٣) على مذهب الكسائي بحذف ضمير الفاعل من جميع الصور،^(٤) وقد جاء^(٥) الإضمار متأخرا عن أبي العباس،^(٦) مطابقا للمفعول الأول دون المفسر فيما تعذر^(٧) الجمع

١- قوله: (إلى آخره) أي: إلى آخر المثاليين نحو: حسبوني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين، حسبني منطلقا وحسبت هنذا منطلقا، حسباني منطلقا وحسبت الهنديين منطلقين، حسبني منطلقا وحسبت الهندات منطلقات تمت ع .

٢- نحو: حسبنا منطلقين وحسبنا زيدا منطلقا، حسبنا منطلقين وحسبنا زيد منطلقا، وحسبني منطلقا وحسبت هنذا منطلقا، إلى آخر الأمثلة، وبالجملة فلضمير المتكلم الذي هو مفعول أول للفعل الأول ست حالات، وكذا للمفعول الأول للفعل الثاني ست حالات، وحاصل الضرب ستة وثلاثون مثالا، وإذا اعتبرت مذهب الكسائي في حذف الفاعل صارت اثنين وسبعين تمت ش والله أعلم .

٣- قوله: (وكذا) يعني يجب إظهار المفعول مع حذف ضمير الفاعل تمت والله أعلم .

٤- فيقول في المثال الأول: حسبني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقا، ولا تقول حسباني إلخ... تمت والله أعلم .

٥- وهذا أعني قول أبي العباس المبرد والسيوطي ضعيف إذ يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، وهو قبيح ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد، بسبب كون مضمونها مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه تمت نجم الدين رحمه الله .

كأنه قال: وقد جاء الإضمار متأخرا مطابقا للمفعول الأول حيث أمكن، وغير مطابق للثاني فيما تعذر الجمع بينهما تمت .

٦- قوله: (عن أبي العباس) أي: يجب الإضمار مطابقا للمفعول الأول مطلقا في جمع الصور، وغير مطابق للمفسر وهو منطلقا فيما تعذر الجمع بينهما، وفي المؤنث وفي المثنى، وأما في غيرها فيجب المطابقة أيضا للمفسر وهو: منطلقا إياه، فعدم المطابقة ليس إلا حيث تعذر الجمع بالمخالفة بين المفسر والمفسر من التأنيث والتثنية والجمع كحسبني وحسبت الزيدين منطلقين إياه بأنه يلزم كما وجدت الفصل بين معمولي باب علمت بأجنبي .

بينهما، تقول: «حسبني وحسبت زيدا منطلقا إياه، حسبتني وحسبت هذا منطلقا إياه، حسبتكما وحسبتما في منطلقا^(٢) إياهما»،^(٣) إذ ذكر المفسر^(٤) لبيان الماهية^(٥) دون^(٦) الكمية والكيفية .

(وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني) على وفق الظاهر، نحو: ضربت وضربني زيدا، ضربت وضرباني الزيدتين، ضربت وضربوني الزيدتين،^(١) ضربني

١- فإن جيء بالإضمار بحيث لم يتعذر الجمع بين المفعول والمفسر، جيء به مطابقا لكليهما، نحو: حسبت وحسبت زيدا منطلقا إياه، فإن إياه يجمع بين مطابقة المفعول الأول وبين المفسر، بخلاف إياهما في المثال الأخير، فإنه جيء به مطابقا للمفعول الأول لأنه تعذر الجمع بين المفسر وبين المفعول الأول؛ إذ أحدهما مفرد والآخر مثنى ومطابقة المفعول أولى حتى يحصل الحمل، وحينئذ يعود ضمير المثنى إلى المفسر وهو منطلقا ولا بأس به، إذ للمفسر أي به ليدل على الماهية تمت حاشية الأربعة والله أعلم .

٢- أورد ثلاثة أمثلة أحدهما فيما أمكن الجمع بينهما باعتبار المطابقة، وثانيهما فيما تعذر الجمع بينهما لأن المفعول الأول مذكر والمفسر مؤنث، وثالثهما فيما تعذر الجمع بينهما لأن المفعول الأول مثنى والمفسر واحد، تمت سيد شريف تمت .

٣- وعلى هذا تقول: حسبتكم وحسبتوني منطلقا إياهم، حسبتكن وحسبتكن منطلقا إياهن تمت فإياه وإياهما وإياهن وإياهن مطابقات للمفعول الأول من الفعل الأول كما ترى، لا للمفسر وهو منطلق لتعذر الجمع بين المفسر وبين المفعول الأول في الكمية والكيفية، إلا في المثال الأول أعني قوله: حسبتني وحسبت زيدا منطلقا إياه، فالإضمار فيه مطابق للمفعول وللمفسر كليهما كمية وكيفية وماهية أيضا، أعني بها إفرادا وتذكيرا وانطلاقا تمت .

٤- قوله: (إذ ذكر المفسر إلخ...) هذا تعليل لكونه مطابقا للمفعول دون المفسر، يعني فيما تعذر الجمع بين المطابقين، بمعنى لا تجب المطابقة بين الضمير والمفعول إليه لأن الإضمار قد يأتي على المعنى المقصود ويكون الإتيان بالمفسر لبيان الماهية من انطلاق أوقيام أو غيرهما لبيان الكمية من تشبيه أو جمع، والكيفية من تذكير أو تأنيث تمت والله أعلم .

٥- أي لبيان التنازع في جنس الانطلاق، لا لبيان كون الانطلاق من واحد أو اثنين فصاعدا، أو كونه مذكرا أو مؤنثا . تمت .

٦- الأولى وهي الكمية: التشبيه والجمع والإفراد، والثانية وهي الكيفية: التذكير والتأنيث تمت ش تمت .

وأكرمني زيد، ضربني وأكرماني الزيدان، ضربني وأكرموني الزيدون،^(٣) وكذلك نحو: ضربت وضربتني هنداء، ضربت وضربتاني الهنديين، ضربت وضربتني الهندات، إلى آخرهما^(٤).

(والمفعول على المختار^(٥)) كذلك نحو: ضربني وضربته زيد، ضربني وضربتهما الزيدان، ضربني وضربتهم الزيدون، ضربت وأكرمته زيداء، مربي ومررت به زيد، إلى آخرها^(٦) قال الشاعر :

أساء^(٧) ولم أجزه عامر فعاد حلّمي به محسنا

وقال آخر :

إذاهي^(٧) لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل^(٨)

١- وكذا يقول: ضربت وضربتني هنداء، ضربت وضربتاني الهنديين، ضربت وضربتني الهندات تمت والله أعلم .

٢- ذكر الشارح ما اقتضى الأول المفعول والثاني الفاعل، وما اقتضى كل منهما الفاعل، ثم قال: إلخ أي: كل الستة وهكذا حيث اقتضى كل منهما النائب أو الأول الفاعل والثاني النائب أو بالعكس كل إلى الستة تمت .

٣- ضربني وأكرمني هند، ضربني وأكرمتاني الهندان، ضربني وأكرماني الهندات .

٤- لو قال: على الأفصح لكان أولى، لإهام عبارته أن في إضماره خلاف ولا خلاف فيه تمت جلال والله أعلم .

٥- يعني إلى الستة وهذا فيما اقتضى الأول الفاعل والثاني المفعول بواسطة تمت .

٦- قوله: (أساء ولم أجزه) أي: لم أكافه بفعله القبيح، عامر: اسم رجل، يقال: عاد يعود عودة وعوداء، الحلم: الطمأنينة عند ثور الغضب وقيل ترك العجلة بالعقوبة، وخلاف الطيش، الضمير المفعول في لم أجزه عائد إلى عامر، وهو فاعل أساء، والضمير الذي في عاد عائد إلى عامر، ومحسنا حال من الضمير والمعنى أساء عامر ولم أجزه عن إسائه فعاد إلى محسنا بسبب حلمي له وإغماضي عن المكافأة. والمراد بالاستشهاد أنه أعمل الفعل الأول وهو أساء في عامر، وأضمر المفعول في الفعل الثاني وهو لم أجزه تمت شرح أبيات والله أعلم .

٧- قوله: (إذا هي لم تستك البيت) قاتله عمر ابن أبي ربيعة يصف امرأة متعمدة، يقال سوك فاه تسويكاً، وساك فاه إذا استعمل السواك، وإذا قلت استاك وتسوك لم يذكر القم، والسواك العود نفسه، والتسويك استعماله أيضاً، تنخل - بضم الناء والنون وكسرهما - اختير، من قولهم تنخلت الشيء إذا أختلته أفضله العود

وحذفت المفعول^(٣) على الجواز نحو: ضربني وضربت زيد، وضربت وأكرمت زيدا،
ومربي ومررت زيدا، إلى آخرها قال الشاعر :

يرنو^(٣) إلي وأرنو من أصادقه في الثائبات فأرضيه ويرضيي

الخشب، والإسحل بكسر الهزة والحاء الغير معجمة قضبانه ألين من قضبان الإراك يتخذ منه السواك،
الضمير الموث راجع إلى المرأة الموصوفة، وعود إسحل مفعول ما لم يسم فاعله لتخل، وبه مفعول
فاستاك، إذا ظرف متضمن معنى الشرط، وجزؤه تنخل، والتقدير إذا هي لم تستك بعود الإراك فاختير
عود إسحل فاستاك به، يعني أحضر بين يديها عود إسحل والإراك فإذا هي لم ترد الاستياك بعود الإراك
اختارت عود إسحل.

والمراد بالاستشهاد أن تنخل واستاك يتنازعان في: عود إسحل، فأعمل الأول وأضر المفعول في الثاني إذ لو
أعمل الفعل الثاني بجعل عود إسحل مفعول استاك لم يأت بلفظة به تمت ملتقط شرح أبيات تمت .

١- الإسحل بكسر الهزة شجر دقيق الأغصان يشبه الأكل، ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك تمت شواهد .

يأتي في عود إسحل ثلاثة أوجه: رفعه على النيابة لتخل، ونصبه على أنه بدل من محل الجار والجرور وهو به،
والكسر على البدلية من الضمير في به تمت .

٢- لما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة، أعني: إذا أعملت الأول والثاني طالب للمفعول على أن
المختار إضمار المفعول في الثاني كان خلوه في قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرعوا كناية﴾، وقوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ
عليه قطرا﴾ دليلا للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي: القرآن على غير المختار
على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول، وإنما اختير الثاني لأن الثاني أقرب الطائفتين، والأولى أن يخص
بمطلوبه مع الإمكان أن يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويختلفه حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه أن لا
يعمل مع وجود الأقرب تمت بحم الدين الرضي رحمه الله تعالى .

٣- قوله: (يرنوإلي البيت إلخ...) قال الجوهري رنا إليه يرنوا أي: أدام النظر إليه، المصادقة والصداقة التودد، الثائبات
جمع نائبة وهي المصيبة، وثائبات الدهر شدائده، قوله: من أصادقه فاعل يرنوا، وفي الثائبات متعلق به،
والتقدير يرنوا من أصادقه إلي في الثائبات وأرنوا إليه فيها فأرضيه ويرضيي. والحاصل أن الشاعر قال بيني
وبين كل صديق لي شدائد الأمور وحوادثها وفي ثكبات الأيام ونوائبها فأرضيه ويرضيي.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف المفعول بواسطة حرف الجر وهو «إليه» من الفصل الثاني وهو «أرنوا» وأعمل الأول
تمت شرح أبيات تمت .

(إلا أن^(١)) يمنع مانع^(٢) فتظهر، وهو إذا كان مفعولا^(٣) ثانيا من باب «علمت» مع ذكر^(٤) الأول غير مطابق للظاهر^(٥)، نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين

١- وذلك حيث كانا مختلفين في الكمية والكيفية، فالاختلاف في الكمية: الإفراد والثنائية والجمع، والكيفية التذكير والتأنيث تمت .

٢- يعني إلا أن يمنع مانع من الإضمار فحينئذ وجب إظهار المفعول، وهو ما إذا كان مفعولا ثانيا من باب «علمت» مع ذكر المفعول الأول غير مطابق للظاهر، ومثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقان، باب حسبني وحسبتهما تنازعا في «الزيدان ومنطلقا» وأعمل الأول وهو «حسبني» فجعل الزيدان فاعلا، ومنطلقا مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في حسبتهما، وأظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع منع إضماره لأنه لو أضمر مفردا خالف من هو له وهو المفعول الأول وإذا غير جائز لوجوب إيجادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب، فلو أضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الإضمار وجب إظهاره تمت غاية تحقيق والله أعلم .

٣- نحو مال عني وملت إليه زيد، ولا يجوز حذف إليه إذ يصير الظاهر أن التقدير مال عني وملت عنه زيد وهو خلاف المراد تمت .

* قال: الرضي وذلك إذا كان أحد مفعولي باب علمت ويلزم من إضماره مطابقا للمعود عليه الذي هو المفسر مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الإفراد أو الثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث تمت بلفظة والله أعلم .

٤- قوله: (مع ذكر الأول) قيل المفعول الأول من هذا الباب حكمه أيضا ما ذكر من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الظاهر مع كون المفعول الثاني مذكورا، نحو: حسبت وحسبا منطلقين المنطلق زيدا، ولو وجدت المطابقة جاز الإضمار نحو: حسبت وحسبني إياه المنطلق زيدا، فيجوز هنا جميع الوجوه المذكورة في المفعول الثاني تمت شريف والله أعلم

وأخر صورة التطابق لأنها مما يجوز فيها الإظهار والإضمار تمت .

وأورد الأتباع لاختلاف مفعوليهما، وذلك لأن حسبني لا تتطلب منطلقين الذي هو ثاني مفعول حسبتهما لأنه مثنى والمفعول الأول مفرد فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاديين من حيث للمعني فينتفي التنازع ضرورة .

الزيدان منطلقا، حسبي وحسبتهم منطلقين الزيدون منطلقا، حسبتني وحسبتها
منطقة هند منطلقا، حسبتني وحسبتها منطقتين الهندان منطلقا، حسبتني

وحسبتهن منطلقات الهندات منطلقا»، وإن طابقه^(٢) تضر^(٣)، نحو: «حسبي
وحسبه إياه زيد منطلقا»، وهكذا^(٤) إذ كان ضمير المتكلم مثنى^(٥) فالأظهار، نحو:
«حسبنا وحسبناه منطلقا زيد منطلقين، حسبنا وحسبناهم منطلقين الزيدون منطلقين،

وأجيب باتفاقهما في الاتصاف بالانطلاق أي: باتفاق المفعولين الثانيين في كون كل واحد منهما يدل على ذات
متصفة بالانطلاق، وكون أحدهما مثنى والآخر مفردا لا يضر؛ لأن العاملين يتوجهان إلى المفعول الثاني من
الجهة العامة تمت وافي وشرحه والله أعلم .

١- قوله: (مع ذكر الأول غير مطابق) هذا مانع الإضمار، وغير مطابق حال من الأول، يعني أن المفعول الأول غير
مطابق للأظهار وعدم مطابقته إما لاختلافهما في الكمية والكيفية تمت ش تمت .

٢- أي: وإن طابق المفعول الأول للفعل الثاني الظاهر المعمول للفعل الأول يضر لعدم المانع حيثذ وهو عدم
المطابقة بينه وبين الظاهر تمت شريف والله أعلم .

٣- أي: وإن طابق المفعول الأول المفعول الثاني الظاهر جاز أن يضر المفعول الثاني تمت شريف بلفظه .

٤- قوله: (وهكذا إذا كان ضمير المتكلم مثنى) ما تقدم كان ضمير المتكلم فيه مفردا ومذكرا، والمظهر الذي عمل
فيه الفعل الأول مفردا ومذكرا أيضا، لأفهما مفعولا فعل واحد من باب علمت، وكان المفعول الثاني للفعل
تارة مطابقا له فأضر، وتارة مخالفا له فأظهر، ولو فرضنا ضمير المتكلم مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا
لتحقق هناك تارة المطابقة فيضمر، وتارة المخالفة فيظهر تمت شريف والله أعلم .

أي: وكما ذكرنا في المفرد إذا كان مفعولا أولا أنه إذا لم يطابق الظاهر فيظهر وإن طابقه فيضمر، وكذا في المثنى
في الإظهار والإضمار أي: إذا كان المفعول الأول مثنى فإن لم يطابق الظاهر أظهر فإن طابق أضمر تمت .

٥- لأنه يلزم من إضماره مطابقا للفسر المخالفة بينه وبين المفعول الأول في الإفراد والثنية والجمع والتذكير
والتأنيث تمت للإمام محمد الدين.

حسبتنا وحسبناها منطلقة هند منطلقين،^(١) حسبتنا وحسبناها منطلقتين الهندان منطلقين، حسبتنا وحسبناها منطلقات الهندات منطلقين»، والإضمار نحو: «حسبنا وحسبناها إياهما الزيدان منطلقين، حسبتنا وحسبناها إياهما الهندان^(٢) منطلقتين»، وكذا^(٣) إذا كان جمعا أو مؤنثا فيهما^(٤) وكذا^(٥) في مثل قولك: «حسبت وحسباني

١- قوله: (حسبتنا وحسبناها منطلقتين الهندان منطلقين) مع قوله في مثال الإضمار للمثنى: حسبتنا وحسبناها إياهما الهندان منطلقتين، قد كثرت الحواشي على هذين المثالين فقال بعضهم على المثال الآخر فيه بحث: لأنه وإن طابق لفظة: هما الطاهر في التثنية لكن مخالفه في التذكير والتأنيث .

وقال: آخر فيه ما لفظه: جور الشارح في هذا المثال أعني: حيث كان ضمير المتكلم مثنى مذكرا والظاهر مثنى مؤنثا وجهين الإظهار كما سبق والإضمار كما هنا: ولعل وجه الإظهار أن المفعول الثاني للفعل الثاني غير مطابق للظاهر، أعني المفسر في الكيفية، لأن الأول مذكر والثاني مؤنث ووجه الإظهار أن صيغة إياهما صالحة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث فهو مطابق للظاهر باعتبار صلاح الصيغة تمت .

ولا يخفاك أن هذا الاعتراض إنما يتمشى حيث كان مثال الثاني: حسبتنا وحسبناها إياهما الهندان منطلقين، لا منطلقتين، أما مع قوله منطلقتين فلا يرد عليه اعتراض، لأن المتكلم فيه مثنى مؤنث والغائب كذلك مثنى مؤنث والمثال الأول المتكلم فيه مثنى مذكر والغائب مثنى مؤنث فالاختلاف حاصل، بخلاف ما إذا كان مثال الثاني منطلقين من دون تاء فإن هذا الاعتراض يرد، فيحصل من ذلك أن المثال الأول يجب فيه الإظهار لأنه قد حصل الاختلاف في الكيفية أعني التذكير والتأنيث وإن اتفقا في الكمية وهي التثنية، وأن المثال الثاني يجوز فيه الإضمار كما ذكر والإظهار، تقول حسبتنا وحسبنا هما منطلقين الهندان منطلقتين تمت .

٢- فيه بحث لأنه وإن طابق لفظة «هما» الظاهر في التثنية، لكن مخالفه في التذكير والتأنيث تمت .

٣- أي: وكذا إذا كان ضمير المتكلم جمعا فلا بد أن يكون المفعول الثاني للفعل الأول جمعا أيضا، لكونهما عبارتين عن ذات واحدة، فإن كان المفعول للفعل الثاني غير مطابق للظاهر الذي هو معمول الفعل الأول أظهر تمت .

٤- أي: في الإظهار والإضمار تمت فالإظهار إن لم يتطابقا، والإضمار إن تطابقا تمت والله أعلم .

٥- قوله: (وكذا في مثل قولك) أي وكذا إذا كان ضمير المتكلم مؤنثا أو مفردا أو مثنى أو جمعنا في الإظهار والإضمار فضمير المتكلم المتصل بالفعل الأول إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو جمع،

منطلقا الزيديين منطلقين» في الإظهار، «وحسبت وحسبني إياه زيدا منطلقا»^(١) في الإضمار . وقول^(٢) امرء القيس^(٣):

ولو أنما أسعى لأدنا معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه^(٤) لفساد^(١) المعنى^(٢) ؛ إذ «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق^(١) جوابها منفيًا، والمنفي فيهما مثبتًا، إذ امتناع الإثبات

وعلى كل تقدير معمول الفعل الثاني إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منهما إما مذكر أو مؤنث، فيظهر حيث لم يمكن المطابقة، ويضمر حيث أمكنت، فيكون الأول المجموع ستة وثلاثين مثالا تمت .

فالممكن المطابقة بين المفعول الأول للفعل الثاني والمفعول الثاني للفعل الأول في ستة أمثلة، فيجوز الإضمار والإظهار، وتتمتع المطابقة في ثلاثين وذلك ظاهر تمت والله أعلم .

١- والفرق بين هذين المثالين وبين الأمثلة السابقة: أن الفعل في تلك الأمثلة يقتضي أن يكون أحد الظاهرين فاعلا له والآخر مفعولا له، والفعل الثاني يقتضي كونهما مفعولين له، وفي المثالين الآخرين الحال على عكس ذلك، وعلى كل واحد من التقديرين تكون الأمثلة ستة وثلاثين حاصلة من ضرب ستة في ستة تمت ش .

٢- ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس: من أن «كفاني ولم أطلب» يتنازعان في: قليل وأعمل كفاني تمت غاية تحقيق والله أعلم .

٣- قوله: (ولو أنما) أعلم أن «لو» لاتفاء الأول فلو أنما دخلت على المثبت لصار ذلك المثبت منفيًا، ولو دخلت على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتًا تمت والله أعلم .

هذا البيت احتج به الكسائي على إعمال الأول، فقال سيبويه لو نصب: قليل «بلم أطلب» فسد المعنى لأنه كان بطلب الملك دون قليل المال، فقال لو لم أطلب الملك وكنت أسعى لأدنا معيشة كفاني قليل من المال ذكره الأصهباني تمت

٤- أحاب الإمام المهدي عليه السلام عن الكوفيين بأن هذا من باب «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» يعني مما يكون نفي التالي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم، فيكون انتفاء الطلب للوجه إلى: قليل من المال مع نفي: السعي لأدنا معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة . فيكون البيت من باب التنازع ولا فساد تمت بخالدي معنى. ألا ترى أن عدم عصيان صهيب إذا كان لازما لعدم خوفه فبالأحرى أن يكون لازما للخوف، وإذا لزم الشيء الشيء ونقيضه فالضرورة يكون لا زما مستتر الوجود، إذ النقيضان لا يمكن ارتفاعهما معا فلم استمرار عدم عصيان صهيب رضي الله عنه طاعته، والطاعة وعدم

الخوف أمران متغايران في المفهوم، فيصح أن يترتب عدم العصيان الذي هو الطاعة على عدم الخوف، وأما طلب القليل من المال فهو بمعنى السعي لأدنا معيشة فكيف يصح عدم طلب القليل من المال على تقدير وجود السعي لأدنا معيشة أو على تقدير عدم السعي لأدنا معيشة، وإن فرض صحة ذلك كان متناقضا لفرض الشاعر، لأنه يصير المعنى أن عدم طلب القليل من المال حاصل على تقدير ثبوت السعي لأدنى معيشة وعدمه فيكون دائما مستمرا، فيكون هذا التقدير ظاهر البطلان فتأمل ثم إن إبراهيم بن علي بن الإمام عادت بركاته .

١- فإن قال الكوفيون: إن التناقض إنما جاء في جعلك الواو في: ولم أطلب للعطف ونحن نقول: إن الواو للحال؟

فالجواب إنك تكون إذا مستشهدا بما يحصل العطف الراجح والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح، أو بما هو نص بالمقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا .

فإن قلت: فإلى ما يوجه قوله: ولم أطلب إذا كان: كفايي موجها إلى: قليل؟

قلت: قيل إلى: الحمد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد هذا البيت:

ولكنما أسعى لحمد مؤثّل وقد يدرك الحمد المؤثّل أمثالي

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يعاش به من المال لكنت قد اكتفيت بذلك، لكنه قد حصل لي ذلك ولم أكن أطلب الحمد والرفعة، والأظهر أن مفعول: لم أطلب محذوف نسيا نسيا كما في قوله تعالى: ﴿لَقَبِضْ وَيَسْطُرْ﴾ أي له القبض والبسط فكلها هاهنا معنى البيت تمت بحم .

وأعلم أن فساد المعنى إنما يتم لو كان السعي والطلب متساويين كما ذكر وكان قوله: ولم أطلب معطوفا على: كفايي، وأما إذا كان السعي أخص من الطلب إذ الظاهر أنه الطلب مع مباشرة الأسباب، فلا يلزم فساد المعنى، لأنه يجوز عدم السعي مع الطلب بحسب الباطن، وأيضا إذا لم تكن الواو في: ولم أطلب للعطف بل للحال، أو كان: لم أطلب معطوفا على مجموع الشرط والجزاء لم يلزم أن يكون مثبتا ولا يلزم فساد المعنى تمت عصام .

٢- بيان فساد المعنى لو كان من باب التنازع: وذلك أن قوله: ولو أنما أسعى لأدنى معيشة شرط «لو» أي: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة فيكون منقيا فيكون المعنى لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة أي: أن طلبي لقليل من المال، وقوله كفايي جزاء «لو» وقوله: لم أطلب قليل من المال عطفت عليه، فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب القليل من المال منقيا أي: ثبت أن طلبي لقليل من المال وهو إثبات لما نفيه بعينه في المصراع الأول فيكون متناقضا فيفسد المعنى تمت بحم

نفى وامتناع النفي إثبات، فيكون السعي لأدنا معيشة ^(٢) منفيًا إذ هو مثبت في سياق «لو» ولو وجهه ^(٣) «ولم أطلب» إلى «قليل» لكان طلب القليل مثبتًا إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد ^(٤) في المعنى فيؤدي إلى إثبات ^(٥) شيء ونفيه في كلام واحد، وعن الفارسي أن واو «ولم أطلب» للحال، وحينئذ ^(٦) لا يلزم ثبوت الطلب، إذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دينة كفاي قليل ^(٧) مع أي غير طالب له، فيصير من هذا الباب .

١- السياق؛ مصدر ساقه يسوقه سوقا وسياقا، فعلى هذا أطلق على المفعول أي المسوق بعد لو تمت .

٢- لأن السعي لشيء إما يكون مع الرضاء به وعدم الكراهة له عادة، فهو وإن لم يكن عين الطلب بهذا المعنى لكن يستلزم له فيلزم من اعتباره معه بهذا المعنى مثل ما لزم من المعنى الأول ضرورة امتناع وجود الملزوم بدون اللازم، وكذا الكلام في اعتباره مع الكفاية المترتبة على السعي المستلزم للرضا وعدم الكراهة فتأمل تمت ح والله تعالى أعلم

٣- قوله: (ولو وجه ولم أطلب الخ...) فلم يبق إلا أن قوله: لم أطلب موجه إلى غير ما وجه إليه كفاي فليس بمتنازع، فيكون معناه ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاي قليل من المال وهو موجود عندي ولم أطلب الملك لكنني سميت لأكثر معيشة فطلبت الملك ودليله في البيت الثاني وهو قوله: ولكنما أسعى بمجد مولل البيت الخ .

٤- قوله: (وهما) أي السعي لأدنى معيشة وطلب القليل واحد أي: معنى السعي والطلب واحد تمت .

٥- قوله: (إلى إثبات شيء) وهو طلب القليل من المال، إذ التقدير وطلبت القليل تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وحيث لا يلزم الخ...) هذا ليس من قول الفارسي وإنما هو ابتداء كلام من الشارح تمشية لما ذكره الكوفيون على مقتضى أصولهم على هذه الرواية عن الفارسي، لأنه يقولون فالتلهم: إن التناقض إنما جاز لجعلك الوافر في: ولم أطلب للعطف وهي للحال تمت .

٧- فيلزم انتفاء هذا المجموع، ولا يلزم من انتفاء هذا المجموع انتفاء طلب عدم القليل من المال ليلزم ثبوت الطلب، ويلزم إثبات شيء ونفيه في كلام واحد تمت والله أعلم .

فاقتضى أولويته لأنه عدل عن إعمال الثاني مع إمكانه إلى الأول على ضعف،
وهو حذف الضمير من: ولم أطلب، فلولاه^(١) لما اغتفر لكنه محتمل غير^(٢) منصوص،
والمحتمل لا يصلح حجة لإثبات متنازع فيه .

١- قوله: (فلولاه) أي: لولا كون إعمال الأول أولى لما جاز إعماله مع ارتكاب الضعف المذكور، مع أن إعمال الثاني لا يستلزمه ثبت .

٢- أي: كون الواو للحال محتمل، بل كونها للعطف أظهر، وأيضا معنى الخالية غير متضح ثبت شريف .

[مفعول ما لم يسم فاعله]

(مفعول^(١)) ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله^(٢) إما لغرض^(٣) لفظي: كقصد الإيجاز، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ﴾ (الحج: ٦٠)، أو موافقة^(٤) المسبوق السابق، نحو: «من طابت^(٥) سيرته حمدت سيرته»، أو إصلاح النظم، كقول الشاعر:

وإذا^(٦) شربت فإنني مستهلك مالي وعرضي سالم لم يُكَلِّم

١- قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله)، أي: مفعول فعل، أو شبه فعل لم يذكر فاعله تمت هندي. وإنما قال مفعول ما لم يسم فاعله ولم يقل ومنها كما في المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل تمت ش والله أعلم.

* أي: مفعول الشغل الذي لم يسم فاعله، وقولهم: مفعول ما لم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له تمت نجم الدين.

٢- أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول لأنه كونه فاعلاً لفعل متعلق به تمت شرح.

٣- المراد بالغرض: العلة الباعثة، لا العلة الغائبة، والكاف في قوله: لقصد الإيجاز خطأ، والصحيح اللام، فكانه سهو من الشارح تمت قطب فاروق.

٤- قوله: (أو موافقة المسبوق السابق) هذا أعم من أن يكون في النظم أو غيره، فهو مكرر مع قوله أو لتوافق القوافي تمت قط.

٥- (السريرة) السر الذي يكتم، والسريرة: الطريقة، فلو قال: حمد الناس سيرته، لحالفت السريرة السريرة في الإعراب تمت.

يعني فلو لم يكن الفعل مبنياً لكان منصوباً، لأنه مفعول به، وكان حمد الناس سيرته، فلم يكن المسبوق موافقاً السابق تمت.

٦- قوله: (وإذا شربت فإنني مستهلك) أي: مهلك، وأصله طالب هلاك شيء ومن طلب هلاك شيء وقدر أهلكه، فيستعمل في لازم المعنى وهو: معنى مهلك، وإقر: أي تام، ويقال: كَلَّمْتُهُ كَلِّمًا أي: جرحته جرحاً، مالي: مفعول مستهلك، وقوله: عرضي وإقر: مبتدأ وخبر ولم يكلم خبر بعد خبر والجملته في محل نصب بأنه حال، والمعنى: أن إذا شربت الخمر فقد استهلك مالي، وإحال أن عرضي وإقر لم يجرحه جارح، ولم يطعن فيه طاعن.

أو لتوافق القوافي، مثل قول الشاعر :

وما المال^(١) والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع

^(٢) «أو لتقوم السجع، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَأْخُذُ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ (الليل: ١٩)، أو معنوي، ^(٣) كعلم المخاطب، نحو : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: من الآية ٢٨) ، أو جهل المتكلم به، كـ «سرق المتاع»، أو لإيثار غرض السامع، كـ «هزم عدوك»، أو لإيثار غرض المتكلم، كقول الشاعر :

وإن مدت^(٤) الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

والاستشهاد: أنه لو لم يقل: لم يكلم، وقال: لم يكلمه واحد أو غيره، لخرج عن الوزن، فاختار الفعل المبني للمفعول لإصلاح النظم تمت ملتقط شرح أبيات .

١- قوله: (وما المال البيت إلخ...) وقبله .

وما المرء إلا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

«الشهاب» شعلة نار ساطعة، والجمع شهب، يقال: سطع الرائحة، والصبح إذا ارتفع، ويحور: يرجع، يقال حار يحور حورا أي: رجع ومنه المحاورة، الأهلون: جمع أهل، والأهل أهل الدار، وأهل الرجل، الودائع: جمع الرديعة وهي ما يودع الإنسان. والمعنى: وما المال والأولاد إلا أشياء دفعت إليك لتحفظها، فلا بد أن تسترد هذه الودائع يوماً.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف الفاعل من: ترد لتوافق القوافي، إذ لو لم يحذف الفاعل لكان «الودائع» منصوباً، فلم تنفق القوافي، والغرض بتوافق القوافي، أن يوافق حرف الروي بالحركة في ثلاثة جروف في بيت آخر في القصيدة تمت ملتقط شرح أبيات

٢- قوله: (أو لتقوم السجع) والسجع في اللغة: هدير الحمام، فيحاشا أن يسما به كتاب الله تعالى . تمت

٣- يعني: أن المقصود هو الغرض المعنوي وإن كان لابد من حصول الإيجاز، لكن ليس مقصود المتكلم فيكون بالنتيجة تمت .

٤- قوله: (وإن مدت الأيدي إلى الزاد البيت) الأيدي: واحدها «يد»، الزاد: طعام يتخذ لل سفر، وانفعل تزودت، والأعجل بمعنى العجل قال صاحب التسهيل: الأعجل بمعناه، أراد لم أكن عجلاً، ولم يرد لم يكن أكثرهم

أو لتعظيم الفاعل كـ«قطع اللص»، أو احتقاره، كـ«شتم الأمير»، أو التستر عليه، خوفا منه، أو عليه^(١).

(وأقيم هو^(٢) مقامه^(٣)) في كونه مسندا إليه الفعل، أو شبهه، مقدما عليه، جاريا مجراه^(٤) في كل ماله من الرفع^(٥) لفظا أو معنا، والتثريل مترلة الجزء منه، وعدم الاستغناء عنه.

عجلة، لأن قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا التمدح بنفي العجلة قليلها وكثيرها انتهى كلامه. ويروى: أحشع القوم. قال الأزهري: الجشع: شدة الحرص إذ أحرص القوم أعجل، قوله إذا: ظرف لقوله: لم أكن، وفي إياد لفظ: الزاد مبالغة من حيث أنه طعام السفر، وهو أعز وجودا من سائر الأطعمة، والمراد إذا لم يكن حريصا عليه فعلى غيره بطريق الأولى، ويصف الشاعر نفسه بالوقار عند الأكل، ويتأخر بعدم البدار إلى الطعام. والمعنى أني أصبر على الجاعة والتعب إذا كان القوم في ضيق من العيش ويؤس، ولست خفيف العنان في الأمور، وذلك غاية الحلم والرزانة، وأقصى العقل والسكينة، والعرب ربما تمدح بتقليل الطعام.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: مدت بصيغة المجهول لإيثار غرض المتكلم، فإنه ما قصد فيها معينا، بل أي قوم كان تمت شراب .

١- كقولك: أخذ المال، فتركت التصريح بالفاعل خوفا من مضرته عليك أو عليه تمت .

٢- أكد الضمير المستكن في أقيم ثلثا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير تمت عبد الغفور .

فإن قيل هذا الحد صادق على الربيع في قوهم: أثبت الربيع البقل، حيث كان في الأصل مفعولا فيه، أي: أثبت الله البقل في الربيع، فهو مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه؟ قبل إنه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا، لصديق حد الفاعل عليه تمت .

٣- قوله: (مقامه) بضم الميم إذ هو على مفعول من الرباعي، والتثاني على فاعل تمت والله أعلم .

٤- أي مجرى الفعل في إسكان لام الفعل عند اتصال ضميره به، كضربت فإنه مترلة ضربت تمت .

(وشرطه^(١)) أن تغير صيغة الفعل إلى: «فَعِلَ وَيُفَعِّلُ» ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمت»^(٢) مطلقا على الأكثر، (ولا الثالث من باب «أعلمت»^(٣)) لأنهما في الحقيقة مخبر بهما،^(٤) فلو أقيما مقامه لصارا^(٥) مخبرا عنهما، وعن بعضهم جواز إقامة

١- قوله لفظا أي إذا جرد عن الباء ومن الزائدتين وقوله أو معنى أي إذا كان بأحدهما تمت من حاشية على الخبيصي تمت .

٢- قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فعل ويفعل) ونظائرها مما تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، حتى يعم: أفعِل، واقشِعِل، واستفعل، وفعل، وفوعل، وفعلِل، ويُفعلِل وأمثالها، ويضم أوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى ي: يُفعلِل ويُستفعل ويفعلِل وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذي الزيادة تمت بحم الدين .

* فإن قيل: كيف يدخل في هذا الشرط نحو: اقشَعِد واستفعل وغيرهما فيما بين للمفعول؟ قيل في الكلام حذف معطوف، أي: فعل ويفعل وغيرهما مما بين للمفعول، أو يقال المراد بقوله: فعل ويفعل مجرد اللفظ، واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما، والعلم يصح تأويله بصفة اشتهر مسماه بها، كما في لكل فرعون موسى، أي لكل حبار عادل قاهر، والصفة المشتهرة عسمى: فَعِلَ ويفعل كونه ماضيا مجهولا، ومضارعا مجهولا، وكونه صيغة المبني للمفعول، فيكون المعنى أن تغير صيغة الفعل الماضي المجهول أو المضارع المجهول وأن تغير صيغة الفعل المبني للفاعل إلى صيغة الفعل المبني للمفعول تمت غاية تحقيق .

٣- قوله: (في باب علمت) لأنه مستند إلى المفعول الأول إسنادا تاما، ولو أسند الفعل إليه لزم كونه مستندا أو إليه، مع كون كلا الإسنادين تاما، بخلاف نحو: أعجبني ضرب زيد، لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام تمت هندي والله أعلم .

٤- والشيء لا يكون مخبرا ومخبرا عنه في حالة واحدة، قال نجم الدين: في هذا نظر لأن كون الشيء مستندا إلى شيء ومستند إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في: أعجبني ضرب زيد عمرا، فأعجبني مستندا إلى الضرب، والضرب مستندا إلى زيد، قال السيد شريف وفي كلام نجم الدين نظر، لأن مراد النحاة بالإسناد المفيد، وإسناد المصدر إلى فاعله ليس بمفيد تمت والله أعلم .

٥- (أي: مقام الفاعل، لأن المفعول الثاني من باب «علمت» مستند إلى المفعول الأول دائما لكونهما مبتدأ وخبر في الأصل، فلو وقع مقام الفاعل لكان مستندا ومستندا إليه في حالة واحدة وهو غير جائز، وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب «أعلمت» نحو: أعلمت زيدا عمرا خير الناس، موقع الفاعل لأن المفعول الثالث

الثاني من باب «علمت» إن أمن اللبس،^(١) ولم يكن^(٢) جملة،^(٣) أو ظرفاً،^(٤) أو جاراً ومجروراً،^(٥) كقولك في: «ظننت الشمس بازغة، ظننت بازغة»^(٦) الشمس، وفي «علمت قمر الليلة^(٧) بدرأ، علم بدر قمر الليلة»،^(٨) فلو^(٩) خيف اللبس لا يقع إلا

يكون مسنداً إلى المفعول الثاني، ولو وقع موقع الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو غير جائز تمت متوسط .

١- كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخير في الأصل تمت بحم الدين تمت .

٢- فإنها لا تقع مسنداً إليها إذ من خواصه جواز إضماره وإدخال لام التعريف عليه وهما منفيان عن الجملة تمت ش .

*لأن الجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه، بل إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها معنى المفرد، أي اللفظ نحو قوله تعالى: { وقيل يا أرض ابلعي مائلك }، أي: قيل هذا القول أو هذا اللفظ: وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل والنائب وهي في الحقيقة موله باللام الذي تضمنه كقوله تعالى: ﴿وَنِينَ لَهُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، أي: يتين لكم كيف فعلنا، أو لم يهد لهم إهلاكنا، فيصح نحو: تبين لكم كيف فعلنا تمت بحم الدين الرضي تمت .

٣- وإنما اشترط أن لا يكون جملة لأن الفاعل كجزء من الفعل ولا تكن الجملة كالجزم لاستقلالها تمت والله أعلم ز

٤- قوله: (أو ظرفاً) لأن الظرف حيث هو ظرف منصوب فلا يكون مسنداً إليه، ولأنه لو أقيم الظرف الذي هو المفعول الثاني من باب: علمت مقام الفاعل لزم إقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده تمت .

٥- مثال ذلك: علمت زيدا أبوه منطلق، أو عندك أو في الدار، والمقصود بالظرف هنا غير المتصرف، ووجه امتناع قيام هذه مقام الفاعل أن معنى غير المتصرف من الظروف أن يلزم النصب على الظرفية، أو جراً بمن، والجار والمحور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء تمت والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦- إذ لا يجوز إقامتهما مقام الفاعل مع وجود المفعول به، لأنهما مقدوران بجملة تمت شريف .

٧- لأنه يعلم أن: بازغة صفة للشمس، ففي الحقيقة الشمس مبتدأ، وبازغة خبره، وكذا الكلام في: بدر في المثال الثاني تمت .

٨- يؤخذ من كلام الشارح تقدم النائب أنه واجب وليس كذلك وإنما هو حسن تمت .

الأول مطلقاً،^(٣) نحو: «علم صديقك عدو^(٤) زيد» وامتناعه من باب: أعلمت عند اللبس، كـ «أعلمت عمرا منطلقاً»،^(٥) فيقال: «أعلم زيد عمرا منطلقاً لا غير^(٦)» وأما إذا انتفى اللبس فيقام، تقول: «أعلم زيد دارك متسعة، وأعلم دارك متسعة زيدا»، والأول أولى، وكذا تقول في: «أعلمت زيدا كبشك سميئا، أعلم زيد كبشك سميئا، وأعلم كبشك سميئا زيدا» .

١- أي أمن الالتباس بالمفعول الأول، كما يعلم أن: بازغة لا يكون مبتدأ مع وجود الشمس لأنها في الحقيقة صفة الشمس، فتكون هي خبر عنها، وكذلك: البدر فإنه صفة للقمر وكماله، فيكون خبراً له تمت شريف والله أعلم

٢- قوله: (مطلقاً) أي: بلا خلاف وسواء تقدم أو تأخر، وسواء كان مفرداً أو جملة، أو ظرفاً فلا تقع بحال تمت .
٣- معناه علم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بما وعداوة زيد مفتقرة على الإخبار بما فلو عكست انعكس المعنى تمت ش تمت .

٤- فإن إقامة عمرو مقام الفاعل يوجب اللبس، وأما إقامة: منطلقاً ففيه تأمل والظاهر الجوار على مذهب من جوز إقامة الثاني من باب: علمت، فيقال: أعلم منطلق عمرا زيدا تمت س .

قال نجم الدين: ولا شك أنه لم يسمع إلا إقامة الأول في باب علمت، والثاني من باب: أعلمت، لكن اقتضى القياس خلافه تمت .

٥- أي فلا يقال: أعلم عمرو زيدا منطلقاً، إذ يلزم أن يكون مسنداً إليه من أول الأمر وليس كذلك .
وأعلم أن للتأخرين أجازوا نيابة الثاني عن الفاعل حيث لا لبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة، لأن التشكيك دليل على كونه في الأصل خبراً .

قال نجم الدين: والذي أرى أنه يصح نيابة الثاني والثالث عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه، قال: ولا شك أنه لم يسمع إلا إقامة الأول في باب: علمت، والثاني من باب: أعلمت، لكن القياس اقتضى خلافه تمت منه

(والمفعول^(١)) له والمفعول معه^(٢) كذلك^(٣)، للإخلال في الأول،^(٤) والتعذر في الثاني، إذ لو أقيم مع الواو لكان^(٥) عطفاً على غير معطوف عليه، لكون المفعول معه

١- وإن قلنا إن المفعول له كذلك، لأنه قد يكون علة للأفعال المتعددة، نحو: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجمع أو مقام أحدهما، وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو باطل، فلما لم تطرد هذه القاعدة للعرب منعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا يتعدد فيه الأفعال كذلك تمت سيد شريف .

٢- لأن الواو تمنع الإسناد، وتركها تغير ماهية المفعول به تحت هندي .

٣- المنصوب لا المجرور فيصح والله أعلم. وقوله: (كذلك) أي لا يقعان موقع المفعول به تحت صوابه الفاعل تمت .

٤- فإن نصبه هو المشعر بالعلية، وذلك لأن النصب بتقدير اللام الدالة على التعليل، فإذا زال لم يبق إشعار بالعلية، وحيث يفوت حقيقة المفعول له تمت للسيد شريف على الشرح .

*وقيل لا يصح إقامته لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة نحو: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد، فإذا أنيب عن المجموع من حيث هو مجموع أو عن أحدها بقي بعضها بغير نائب، ولا يقال لمضمر في الذي لم يقع ثانيا عنه، لأن المفعول له لم يقع ضميرا بالاستقراء تمت .

وقال نجم الدين: إنما لم تصح إقامتها مقام الفاعل لأن دلالة الفعل عليهما ضعيفة: إذ قد يعقل بغير علة ومعية، ولا يلزم في الحال لأن فلة مجيئها في الكلام منعت الإقامة تمت والله أعلم .

*أي لا يقام المفعول له حيث كان بلا لام، بخلاف ما لو كان مع اللام، نحو: ضرب للتأديب تمت حامي . قيل وباللام أيضا لا يقع لأنه ليس من ضروريات الفعل، ولا يشبه الفعل ولا يقوم مقامه، وكذا المفعول معه تمت عبد الغفور على الجامي .

٥- عبارة الجامي فإنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال والفاعل كالجاء تمت .

معطوفا على ما قبله بالحقيقة، ^(١) ولو أقيم بعد غيرها لخرج عن كونه مفعولا معه، فإنه لا يعقل بدون الواو .

(وإذا وجد المفعول به تعين له) على الأكثر، لشدة شبهه بالفاعل في احتياج الفعل إليه، إذ هو شمله ^(٢) ولا بد للحال من محل .

(تقول: «ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا ^(٣) شديدا في داره» فيتعين «زيد»)، وأجاز الأخفش والكوفيون إقامة غيره مقامه مع وجوده، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: من الآية ١٤٤) ، ^(٤) ومثلها قول الشاعر :

ولو ^(٥) ولدت فقيرة جرو ^(٦) كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

١- والمراد بالحقيقة اللغوية، وهي أن تثبت للثاني مثل ما تثبت للأول في الحكم لا في الإعراب، بخلاف الحقيقة النحوية، والمراد أنه يكون الثاني معطوفا على ما قبله في الإعراب تمت .

٢- والمراد منه المحل للخصوص، وهو ما يتوقف عليه الفعل، وإلا فالمفعول فيه أيضا محله تمت من .

٣- وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، إذ لا فائدة لدلالة الفعل عليه تمت ح .

٤- المعنى: قرأ أبو جعفر على البناء للمفعول وأسند إلى المجرور وهو: «عما» مع وجود للمفعول به وهو: قوما .

٥- قوله: (ولو ولدت فقيرة جرو كلب البيت إلخ...) يقال ولدت المرأة ولادا وولادة، والولد يكون واحدا وجمعا، والفقيرة: اسم امرأة على زنة التصغير، ويروى: فكيهة، والجرو ولد الكلب والسباع، والجمع أكر كأذر. دم الشاعر فقيرة بأنها لو ولدت جروا لسب بسبب ذلك الجرو المولود الكلاب، لسوء خلقة وخلقة.

والمراد بالاستشهاد: أنه أقام غير المفعول به وهو: الكلابا. فأجاب شارح الباب عن الاستدلال بأنه لم لا يجوز أن يكون الكلابا مفعول ولدت، ونصب جرو كلب على البذل أو الذم، وعلى هذا لا يكون نصا في المستشهد، فلا يصلح للاستشهاد .

وقيل: الكلابا نصب على الذم وجمع، لأن فقيرة وجروا وكلبا ثلاثة، والتوجيهان لا يخلوان من تكلف وركاكة . قال البغدادى والجواب: أن سب: شل أمر، وتقديره لقليل سب الكلابا بذلك الجرو أمما السباب، كذا قيل، وحذف القول غير عزيز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسودت وجوههم أكرهتم﴾ أي: فيقال لهم أكرهتم

وقول الآخر:

أتبيح^(٣) لي من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا^(٤).

(فإن لم يكن فالجميع^(٣))، أي: الباقية من الظرف المحدود^(٤) غير لازم الظرفية^(٥) زمانيا أو مكانيا، والمصدر لغير التوكيد، والجار والمجرور،^(٦) (سواء)، لاعتدال الأمر

وفيه تعسف تمت ملتقط شرح آيات وقيرة: بالقاف المضمومة والفاء ثم الراء المهملة ذكره في القاموس تمت والله أعلم .

١- قفيرة كجهينة إم الفرزدق ذكره في القاموس في باب الراء المهملة تمت والله أعلم .

٢- قوله: (أتبيح البيت إلخ..) يقال: تاح له الشيء وأتبيح له أي: قدر، والعدى: بالكسر الأعداء، وهو جمع لا نظير له، وقاه وقاية أي: حفظة ويفتح لغة، واستطار الفجر وغيره: انتشر، وشرا مستطيرا أي: متفرق، ونذيرا: مفعول لأتبيح، وبه: متعلق بوقيت، والجملة صفة نذيرا، وقوله: من العدى إما متعلق بنذير أي: أتبيح من ينذرني ويخوفني من الأعداء، وإما متعلق بمحنوف، فيكون حالا من نذيرا، وحينئذ يكون من جنس الأعداء، وعلى الأول لا يلزم أن يكون في جنسهم، ومستطيرا حال من الشر.

والاستشهاد: أنه حذف الفاعل وأقيم الجار والمجرور مقامه وهو: لي، مع وجود المفعول به وهو: نذيرا تمت ملتقط شرح آيات والله أعلم .

٣- قوله: (فإن لم يكن فالجميع) قال نجم الدين: والأولى أن يقال: كلما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره، أو تخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذا إلى اختياره تمت .

٤- أي: المعين كيوم الجمعة، والمسجد، واحترز به عن غير المحدود، نحو: زمان ومكان، إذ لا فائدة في إقامته مقام الفاعل، ويقول: غير لازم الظرفية، يخرج ما كان لازم الظرفية، فإنه لا يقام مقام الفاعل، وإلا ارتفع، وقيد المصدر بغير المؤكد، إذ لا فائدة في إقامة المؤكد مقامه تمت ش .

أما المؤكد فإنه لا يقام، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معا كلاما، فلو قلت: ضرب ضرب لم يجز؛ لأن ضرب مستغن عن قولك ضرب، بل يقال ضرب ضربة، أو الضرب الضالني لذلك قال المصنف: ضربا شديدا ولذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضرب شيء، لأن هذا معلوم من الفعل وله فائدة متجددة في ذكره تمت من الأيام بعد الدين والله أعلم صوابه ليس له فائدة جديدة تمت .

فيها، وعدم المرجح لأحدها على الآخر. (والأول من باب «أعطيت»^(٢)) في مثل قولك: «أعطيت زيدا درهما» (أولى من الثاني)، فيقال: «أعطى زيد درهما»، لأن فيه فاعلية ما، من جهة أنه الآخذ، فأما إذا التبس فمتعين^(٣) نحو: «أعطيت زيدا عمرا» فيقال: «أعطى زيد عمرا، لا زيدا عمرو» .

٥٨٠/٩، ح

[المبتدأ والخبر]

(ومنها «المبتدأ»^(٢) والخبر: فالمبتدأ: «^(١) هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية» حقيقة لكان وإن وظننت وأخواتها، أو حكما دولها، كـ«من» في قوله تعالى: ﴿

١- احتراز من لازم الظرفية، فلا يقام نحو: إذ وإذا من المبنية، وذات مرة، وذات يوم، وما عين نحو: غدوة ويكرة وسحر وعشية من المعربات تمت نجم .

٢- هذا كلام الأكثر ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر ذكره نجم الدين، ثم قال والأولى أن يقال إلخ.. تمت .

٣- أي مما له مفعولان أولهما ليس مبتدأ، وإنما كان أولى لأن فيه معنا الفاعلية دون الثاني، ففي: أعطيت زيدا درهما، زيد عاطي أي: آخذ والدرهم معطى، وفي: كسرت عمرا جبة، عمرو: مكسي والجبة مكسي تمت نجم الدين والله أعلم.

٤- أي فالمفعول الأول متعين للقيام مقام الفاعل تمت .

٥- وحقيقة المبتدأ اهتمامك بالشيء قبل ذكرك له وجعلك له أولا لثاني، ذلك الثاني عبارة عنه، ومنها المبتدأ أي: من جملة المرفوعات، وفي بعض النسخ ومنه أي من جملة المرفوع للمبتدأ والخبر، وجمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما، واشتراكهما في العامل المعنوي تمت جاني والله أعلم

٦- سمي المبتدأ مبتدأ لأنه من ابتدأت الشيء إذا فعلته أولا، وأما الخبر فمن قولهم: أرض خيري، أي سهل، فكان الخبر سهل عند السامع المعنى المطلوب تمت والله أعلم .

هل من خالق غير الله (فاطر: من الآية ٣). (مسندا إليه الخیر)، نحو: «زيد قائم»، ودلالة قطعية على
 وأن تصوموا خير لكم (البقرة: من الآية ١٨٤)، «وسواء» عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (البقرة: ٦).
 هل من خالق غير الله (فاطر: من الآية ٣). (مسندا إليه الخیر)، نحو: «زيد قائم»، ودلالة قطعية على
 وأن تصوموا خير لكم (البقرة: من الآية ١٨٤)، «وسواء» عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (البقرة: ٦).

- ١- قوله: (فالمبتدأ) أي: المبتدأ به في البحث، فهو اسم مفعول من ابتداء يبتدئ، وقوله: (هو) شروع في بحث المبتدأ، وراجع إلى المبتدأ، بإرادة المبتدأ الاصطلاحي، على طريقة الاستخدام، فلا يرد أن المقام لا يناسب الإتيان بضمير الفصل، نعم يرد في قوله والخير هو تمت .
- ٢- المبتدأ إما أن يكون مجردا عن العوامل اللفظية تجريدا حقيقيا، كزيد قائم، فإنه مجرد عن العوامل اللفظية حقيقة، أو تجريدا حكما، أي تقديريا، كمن في قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾، فإن المبتدأ وهو: خالق مجرد عن العوامل حكما لأن من: زائدة تمت والله أعلم .
- ٣- قوله: (مسندا) حال من الضمير المستتر في المجرور، وإليه: في موضع الرفع بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، وإلها في: إليه يعود إلى الاسم، لكن الشارح اعتبر أن مفعول ما لم يسم فاعله مسندا إليه الخیر، حيث قال: مسندا إليه الخیر فهذه الحاشية تخالف حل الشارح نقض المخالفة تمت .
- * والعامل في المبتدأ والخير هو الابتداء، أي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء، أو ليسند إليه شيء، فمعنا الابتداء عامل في المبتدأ والخير، رافع لهما عند البصريين، وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخير، وقال الآخرون: كل واحد من المبتدأ والخير عامل في الآخر، وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية تمت .
- ٤- سواء: خير مقدم، وقدم لغرض الفرق بين الخير والاستخبار تمت لأنه جملة في تأويل المفرد، أي سواء عليهم إنذارك وعلمه تمت .
- ٥- الهمزة: موضوعة للاستفهام من أحد المستويين، نحو: أزيد عندك أم عمرو، ويستعمل حينما في جزء معناه كاستعماله في كل المستويين مجردا عن الاستفهام، وههنا كذلك فالمعنى: أن إنذارهم وعدم إنذارهم مستو عليه تمت .
- وقيل: إن أنذرتهم ليس مبتدأ، وأن المبتدأ هو: سواء، والخير أنذرتهم، واختار الرضوي: أن سواء خير مبتدأ مخلوف، أي الأمران سواء، وجملة الاستفهام مستأنفة وهو جيد تمت منه .

(والصفة) من مشتق، كضارب، ومضروب، وحسن، أو جاز مجراه
 كـ«قرشي»، (الواقعة بعد حرف النفي^(١))، كـ«ما، ولا، وإن» (٢) «وَأَلَفَ
 الاستفهام)، ونحوه كـ«هل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وتكم، وأيان» .
 (واقعة لظاهر^(٣))، أو مضمّر منفصل، بالفاعلية^(٤) أو الاسمية لما لم يسم فاعله،
 وتستغني به عن الخبر،^(٥) لسده مسده، لشدة شبهها^(٦) بالفعل، ومن ثمة لم تصغر^(٧) ولا
 توصف ولا تعرف، (مثل: «زيد قائم، وما قائم أبوك، و أقائم الزيدان»)، وما

١- الصواب حذف حرف، وكذا حذف لفظه: ألف، ليكون أعم تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وَأَلَفَ الاستفهام) ولو قال: أدوات الاستفهام لتعم حروف الاستفهام، وأسماء الاستفهام لكان أولى،
 وقيل إنما ذكر ألف الاستفهام لأنها أصل أدوات الاستفهام، ولم يذكر غيرها استغناء بما تمت .

٣- وسادة مسد الخبر، قال ابن السراج: ولا يعرف، لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال تمت من حواشي التسهيل
 تمت .

٤- قوله: (أو مضمّر منفصل) أي: لا متصل، قال الدماميني بعد قول الوائي في آخر كلامه: رفع غير مستتر ينتقض
 بنحو: أقائم أخواك أم قاعدان، فإنه تركيب عربي، وقائم فيه مبتدأ قطعا، وقد عطف عليه الوصف قولك: أم
 قاعدان، فيلزم أن يكون مبتدأ مع أنه إنما رفع ضميرا مستترا، نعم قال المازني تقول أقائم أخواك أم قاعد هما،
 وهذا هو القياس تمت منهل .

٥- لا بمعنى أنه حذف خبر الصفة فسد المرفوع مسده، بل بمعنى أنها مستغنية عن الخبر، إذ هي في المعنى كالفاعل،
 والفاعل لا خبر له تمت ع، ونجم. وأما سائر النحاة فيقولون حذف الخبر، وسد الفاعل مسده، وهو الذي
 تفهم من كلام الخبيصي تمت والله أعلم .

٦- لأن الصفة إذا اعتمدت على حرف النفي، أو ألف الاستفهام ونحوه، يكون في التقدير بمعنى فعل مضارع، فإن:
 أقائم الزيدان، بمعنى يقوم الزيدان تمت .

٧- قوله: (لا تصغر إلخ...) فلا يقال أضوب الزيدان، ولا توصف فلا يقال: أضارب قاعد الزيدان، ولا تعرف
 فلا يقال: القائم أخواك، قال ابن السراج لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال تمت .

مبنى في اصل النص
القول مبدوء بالضم
طع

2

إذا لم تكونا لي على من أقاطع

عَلَى كَرْنِ اَهَر
سِرْ
لَا
يُون

[illegible]

فائدة: ذكر ابن هشام في كتابه: أن منع الجمهور لنحو: قائم الزيدان إما لفوت شرط العمل وهو الاعتماد كما ذكرنا، أو لفوت شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخير وهو تقدم النفي والاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما أنه بالاعتماد ومطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو: زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ، وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه، والثاني أن شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو في العمل في المنصوب لا لمطلق العمل، لدليلين: أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه، والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة: أقام الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال تمت والله أعلم.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اسم موصول بمعنى الذي

(١) وابتدائية ما بعد «ما» أو «لا»، على لغة بني تميم، وأما على لغة أهل الحجاز فتكون الصفة مرفوعة بـ«ما، أولا» على اسميتهما، وما بعد الصفة مرفوع بها ساد مسد خبر «ما، أولا»، وكذا فيما انتقض النفي بـ«إلا» مطلقا، نحو: «ما مقيم إلا أخواك»، وكذا فيما بعد ليس، (٢) نحو: «ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران»، وأجري نحو: «غير قائم الزيدان» مجرى «ما قائم» فتحمل «غير» (٣) مبتدأ، وما بعد الوصف مرفوعا به ساد مسد الخبر، وعليه قول الشاعر:

غير لاه عداك فاطرح (٤) ال..... لهو ولا تغترر بعارض سلم

والمراد بالاستشهاد: أن ما واف: رافع لمضمر منفصل وهو: أنما بالفاعلية، وهو ساد مسد الخبر تمت شرح آيات .

- ١- قوله: وابتدائية ما بعد ما ولا، أي الاسم الواقع بعد ما ولا النافيتين تمت والله أعلم .
- ٢- قوله: (وكذا فيما بعد ليس) إن عطفت قوله وكذا فيما بعد ليس على الأول، أعني قوله وابتدائية ما بعد ما الخ..... لم يصح، إذ ليس فيه خلاف، بل الصفة اسم ليس، وما بعدها ساد مسد خبرها، وإن عطفت على قوله: وكذا فيما انتقض النفي بالإلا لم يصح أيضا لذلك، والجواب أن التشبيه في رفع الصفة ما بعدها والعطف على المجموع تمت شريف أي: وكذا ما بعد ليس مرفوع بالصفة ساد مسد الخبر ليس على المنهيين، لا خبر لمبتدأ سواء انتقض نفيه بالإلا أولا، لأن عمله بالفعلية تمت ش. وقوله: (نحو ليس قائم الزيدان) فلا يرفع ما بعد ليس إلا على اسميتها على اللغتين ذكر معناه شارح إلفية بن مالك تمت .
- ٣- قوله: (فيجعل غير مبتدأ) لاكتسابه أي اكتساء «غير» التعريف والوصفية بإضافته إلى الصفة الواقعة بعده، والفرق بين غير، وما الذي أجري غير مجراه، أن غير تكون مبتدأ بعد إضافته إلى الصفة التي بعده، بخلاف ما، فإن الصفة الواقعة بعدها سواء كانت ما نافية أو استفهامية- مبتدأ وما بعدها فاعل ساد مسد الخبر، وفي اكتساء غير التعريف بالإضافة فتأمل تمت .
- ٤- قوله: (فاطرح) افتعل بمعنى اطرح يقال: طرحته الشيء إذا رميته، قال في الصحاح: الغرة الغفلة، والغار الغافل، تقول منه اغتررت يا رجل، و اغتره أراه على غرة، و اغتر بالشيء خدع به، السلم بكسر السين الصلح يذكر ويؤث، وإضافة عارض سلم، من قولهم أخلاق ثبات. والحاصل أن الشاعر أراد أن يحرضه على الحزم في الأمور، ويهديه إلى الفكر في العاقبة لئلا يهتر.

ولما يتحتم رفع الصفة المذكورة بعد أحدهما على الابتدائية إذا كانت موحدة، وكان ما بعدها مثنى، أو مجموعاً، كما مر، لعدم مطابقة الضمير الذي فيها مرجعه لو كان ما بعدها مبتدأ، بخلاف ما لو كانت مطابقة له في التثنية والجمع، كـ «أقائمان الزيدان، أو ما قائمون الزيدون» إذ حينئذ يجعل ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً له، لمطابقة الضمير فيها المرجع، ولا يجوز أن تجعل الصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلاً، إلا على لغة «أكلوني البراغيث». (فإن طابقت «مفرداً») أي طابقت الصفة بعد أحدهما موحداً، كـ «أقائم زيد» (جاز «الأمران»): أحدهما أن تكون الصفة مبتدأ وزيد

فالمراد بالاستشهاد أنه أجرى غير لاه مجرى ما لاه، فيجعل غير لاه مبتدأ وما بعد الوصف مرفوعاً به ساد مسد الخبر، ولو كان عدلك مبتدأ، وغير لاه خبر، لوجب أن يقال غير لاهين، أو غير لاهية، لوجوب التطابق بين ضمير المبتدأ المستتر في الصفة والصفة تحت شرح آيات

* قوله: (غير لاه) فإن قيل لو كان غير: مبتدأ وما بعد الوصف مرفوعاً به لما كان المبتدأ رافعاً له؟ قلنا جيء بغير وهي لا تستعمل إلا مضافة لفظاً أو تقديراً أضيف إلى الوصف فصار الوصف مضافاً إليه مجروراً، وجعل غير مبتدأ، وأعرب بالرفع لإشغاله بالإعراب الذي اقتضى الوصف، فيقدر رفعه حينئذ، كما أعرب «غير» إعراب المستثنى وحصل التمثيل مجروراً به تحت من شرح آيات كتاب سيبويه تحت - الأولى أن يكون عوض - .

١- قوله: (فإن طابقت مفرداً) أي: إذا كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الأفراد جاز الأمران، كونها مبتدأ ما بعدها فاعلاً، وكونها خبراً عما بعدها، فنقول: الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام إما أن تكون مفردة أولاً، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفرد أولاً، فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرناه الآن، والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلاً، والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، والأظهر أنها خبر عن ما بعدها، ويحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلاً على لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة تحت رضي .

٢- قوله: (جاز الأمران إلخ...) ما لم يعطف عليه بأم، فإن عطف عليه تعينت الصفة للخبرية، بعد أن كانت محتملة لها وللابتدائية، نحو: أقائم زيد أم قاعد، فيعطف قاعد على قائم بتعين قائم للخبرية أيضاً، ورفع المضمر كالعطف، فنخرج عن الحد تحت والله أعلم .

فاعلهاء، فيدخل في الحد لكونها رافعة لمنفصل، و الثاني أن يكون زيد مبتدأ والصفة خبراً عنه مقدماً عليه، فتكون رافعة لمتصل فتخرج عن ^(١) حده، وعن سيبويه جواز الابتداء ^(٢) بها من غير استفهام، ^(٣) ونفي، مع قبح، ^(٤) والأخفش يرى ذلك حسناً وعليه قول الشاعر :

فخير ^(٥) نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يا لا ^(٦)

* قال عصام الدين: وتشكل القاعدة بقوله تعالى : ﴿ أرغب أنت عن آلهي ﴾ فإنه مطابق للمفرد، ويعين كونه مبتدأ، وإلا لزم الفصل بين رغب ومعموله بأجنبي وهو: المبتدأ، وتشكل أيضاً بأقائم رجل، فإنه يصح كونه فاعلاً دون كونه مبتدأ، لعدم ما يخصص به، ويشكل أيضاً بقولنا: أطلع الشمس، فإنها تطابق المفرد مع كونها نفسها مبتدأ، إذ لو كان خبراً لوجب أطلعة الشمس تمت. وكذا قولنا: أعمرو يزيد، فإن مرور يعين أن لا يكون مبتدأ لأن الجار والجرور لا يصلح لأن يكون مبتدأ، ويصلح لأن يكون مفعولاً لما لم يسم فاعله تمت والله أعلم .

١- قوله: فتخرج عن حده) هو من إضافة المصدر إلى مفعوله، والضمير عائد إلى المبتدأ هو صفة، وقد يوجه الضمير إلى المصنف، والصواب ما ذكرنا تمت منقح بلفظه تمت .

٢- يعني بالصفة نحو: قائم زيد، فإن قائم مبتدأ وزيد فاعله ساد مسد الخبر، وإنما كان مع قبح لأن الصفة ضعيفة في العمل، فإذا لم يعتمد على أحدهما لم يقو على أن يعمل في المرفوع بعدها تمت .

٣- قال ابن مالك: من رغم أن سيبويه يمنعه فقد قال ما لم يقل تمت .

٤- قوله: (مع قبح) وجه القبح أن الصفة ضعيفة في العمل لان عملها للمشابهة، فإذا لم يعتمد على حرف النفي والاستفهام لم يقو على أن يعمل في المرفوع بعدها، بخلاف ما لو كانت معتمدة على أحدهما فإنها حينئذ قوية على العمل، ووجه الحسن أن الصفة تعمل عمل الفعل، فكان الفعل يعمل مطلقاً فكذا الصفة التي تشابهه تمت

٥- قوله: (فخير نحن البيت إلخ.....) يريد فنحن عند الناس خير منكم، والمثوب: الذي يدعو الناس ويستنصرهم ومنه المثوب في الأذان، قال الشيخ لا يخلو نحن من أن تكون ارتفعت بالخبر، أو بالمبتدأ، ويكون خبر: خبراً، فيكون تأكيداً للضمير الذي في خبر، والمبتدأ محذوف وهو: نحن: تقديره نحن خير، فنحن الأول مبتدأ وخبر خبره، وفيه ضمير راجع إلى المبتدأ، ونحن الثاني تأكيد للضمير في خبر، فلا يكون نحن مرتفعة بخبر، لأن خبر

«فخير» مبتدأ، و«نحن» فاعله، ولو جعل «خير» خبراً عن نحن، لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بأجنبي، بخلاف ما لو كان فاعلاً، لكون فاعل الشيء كجزء منه .

[الخبر]

(والخبر^(٢) هو المجرد^(٣)) أي: الاسم^(١) الذي جرد عن العوامل المذكورة، (المسند به^(٤)) احتراز من أحد نوعي المبتدأ وهو المسند إليه .

لا يرفع المظهر البتة، ولا يكون نحن مبتدأ لأنك لو قدرت ذلك لكنت قد فصلت بين خير وما اتصل بها وهو منكم الذي هو معمولا بها ليس من سببها، وهو نحن المبتدأ، وهو لا يجوز، ثبت أن نحن تأكيد للضمير في خير.

ولم يرد بالاستشهاد: أن فخير: مبتدأ من غير استفهام ونفى، مع قبح، والأحفش يرى ذلك حسناً، وجه القبح أن الصفة ضعيفة إلى آخر ما ذكر في الحاشية المتقدمة .

* قبل: نحن تأكيد للضمير الذي في خير، وخير خبر مبتدأ محذوف، أي: نحن خير، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بخير على أنه فاعل له؛ لأنه غير معتمد على ما قبله، ولأن الضمير المنفصل منزلة الظاهر، وهو لا يعمل في الظاهر إلا بالشروط تمت وذكر نجم الدين أنه يعمل في المضمرة المنفصلة، وأن هذا منه، وظاهره عدم الاشتراط تمت .

١- قوله: (قال يا لا) أي يا قوم لا تناموا، والأولى أن يكون أصله: يا لقومي، بلام الاستغاثة، فحذف المستغاث لضيق المقام فأني بألف الإطلاق للوقف، وإنما اخترنا هذا الوجه لأنه أوفق لغرض الصارخ للمستغيث، ولأن المحذوف فيه أقل تمت منقح تمت.

٢- الخبر في الحقيقة جملة مركبة من خير عنه، وخير به، وكيفية النسبة، إذ لا يوجد الخبر إلا عند وجودها، لكنه أطلق على أحد جريئها توسعاً تمت .

٣- قوله: (الخبر هو المجرد) قال ابن معين وهامنا بحث، لأن المراد إما الاسم المجرد فيخرج قام في: زيد قام، أو اللفظ المجرد فيخرج يضرب في: يضرب زيد، وكأنه أراد الأول بناء على أنه في قسم الاسم، وتندرك ما أو ردناه بقوله فيما بعد: والخبر قد يكون جملة تمت، ولو ترك الشارح كلام المصنف على عمومته وشموله لكان أولى، لأن الخبر قد يكون جملة تمت وقد يؤل كلام الشارح بأن مراده هنا الخبر المفرد، والجملة سميح في قول الشيخ والخبر قد يكون جملة تمت .

يزيد بالمسند به المغاير للصفة المذكورة إخراج ماسد مسد الخبر

(المغاير للصفة^(٣) المذكورة)، احتراز عن الآخر، وأما خبرية^(٤) قائم في: «أقائم أخواه زيد» مع كونه صفة بعد ألف الاستفهام رافعة لظاهر فلكونه مؤخرًا في المعنى، إذا الواقع بعدها في المعنى هو: زيد، ورافع المبتدأ الابتداء، وهو كونه مجردًا للإسناد^(٥) ورافع الخبر إما المبتدأ وحده وهو مذهب سيبويه، أو مع الابتداء وهذا عند أبي العباس،^(٦) وعند الكوفيين أنهما يترافعان،^(٧) والمقتضي لرفعهما مشابهما الفاعل، في

* فبداء المجرد بالاسم فلا يرد عليه يضرب في يضرب زيد تمت فإن حد المصنف صادق عليه، لأنه مجرد مسند وليس بخبر تمت .

١- قوله: (أي الاسم) يعني حقيقة، أو تقديرًا كما إذا كان الخبر جملة، وقد صرح بهذا في شرح الفصل، حيث قال: وخبر المبتدأ وإن كان فعلاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية راجع إلى كونه اسماً في التقدير إلى آخر ما ذكره فيه، فنحو يضرب من يضرب زيد غير داخل فيه، وخارج بهذا القيد ما دخل عليه شيء من نواسخ كخبر إن وأخواتها تمت شيخ لطف الله .

٢- و لك أن تقول المراد بالمسند به المسند إلى المبتدأ، وتجعل الياء بمعنى إلى والضمير المجرور راجع إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، أو يكون قوله المغاير للصفة تأكيداً تمت جامي تمت .

٣- قوله: (المغاير للصفة المذكورة إلخ...) قال نجم الدين وعلى هذا الحد صفة المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكَ مُؤْمِنٌ﴾ فمؤمن اسم مجرد مسند إلى الضمير المستتر فيه العائد على مغاير للصفة وهو عبد، وليس بخبر، فلو قال المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ لسلم من هذا الاعتراض تمت .

٤- جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن من شرط الخبر أن يكون مغايراً للصفة المذكورة وقد جاء نفس الصفة تمت .

٥- فالعامل على هذا تجريد الاسم للإسناد إليه في القسم الأول، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في القسم الثاني تمت .

٦- ورد قول أبي العباس بأنه يؤدي إلى فتح تقاسم الخبر، لأنه لا يتقدم إذا كان العامل لفظياً غير متصرف، تمت عقيل، كأنه يريد لا يقال نعم الرجل زيد في زيد نعم الرجل تمت .

كون كل واحد منهما أحد جزئي الجملة، وكون النوع الأول من المبتدأ مسندا إليه والخبر جزءا ثانيا .

(وأصل ^(١) المبتدأ التقديم) لكونه محكوما عليه، وضرورة ^(٢) تعقل المحكوم عليه قبل الحكم ^(٣) فيقدر المؤخر لفظا مقدما رتبة، (ومن ثمة جاز في «داره» «زيد»)، فيعود الضمير إلى المتقدم رتبة المؤخر ^(٤) لفظا .

قال المتأخرون كالرحشري والجرولي: إنما كان الابتداء عاملا في الخبر لطلبه لما على السواء ذكر نحم الدين . قال ابن عقيل وهذا القول ضعيف لأن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون التبعية فالمعنى أولى بأن لا يعمل رفعين تمت .

قوله: (وعند الكوفيين إلخ...) حكاه نجم الدين عن الكسائي والفراء فقط، واستدل الكوفيون على ترافعهما بقوله تعالى: ﴿أياما يدعوا فله الأسماء الحسنی﴾ فإن أبا عمل الجزم في تدعوا، وتدعوا عمل النصب في أياما، ورد بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ، نحو قولك: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي إلى أن يرفع الاسم رفعين من دون إتباع تمت عقيل والله أعلم .

١- وهذا مذهب الكسائي والفراء، وقواه نجم الدين، وقال بعض الكوفيين: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد تمت .

وقيل: هذا ليس بشيء لأنه لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما أن المبتدأ رافع للخبر لكان لكل واحد منهما رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان ينبغي أن لا يمتنع صاحبها في الدار، كما لا يمتنع في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل بين على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه .

وقال الرضي: بل يترافع المبتدأ والخبر، وأما تقدم المبتدأ فلكون حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، فترافع المبتدأ والخبر إذا ككلمة الشرط والشرط، كل واحد منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى: ﴿أياما تدعوا فله الأسماء الحسنی﴾ تمت بغية .

٢- إنما قال: أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول، وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني: العمل وألغى الصل المعنوي أعني: تقديم المحكوم على الحكم لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المعلوم عليه تمت نجم .

(وامتنع صاحبها في الدار)، إذ الضمير عائد إلى «الدار» المذكور المؤخر لفظا

ورتبة.

نحو: (وامتنع صاحبها في الدار) المؤخر لفظا ورتبة.

نحو: (وامتنع صاحبها في الدار) المؤخر لفظا ورتبة.

١- اعلم أن للمبتدأ أصلين وهما: التقديم والتعريف، فبين أحدهما بالتصريح والآخر بالالتزام، إذ يلزم من تعليل التنكير أصالة التعريف تمت هندي .

٢- قوله: (لكونه محكوما عليه ضرورة) مجرور عطفا على الكون، أي: ولوجوب تعقل المحكوم عليه، لكن قدم لفظ الضرورة اختصارا وهو قاعدة علماء العجم، خصوصا السعد التفتازاني تمت منقح .

٣- الحكم هاهنا بمعنى المحكوم به ولا ضرورة أولا ثم الصفات التي يحكم بها عليها، وأما الفاعل يعني: وأما الفاعل فلا يراعى فيه تقدمه لأنه لو روعي لصار من باب المبتدأ والخبر تمت . قال الرضي وأما تقدم الحكم في الجملة الفعلية إلخ . ففيه مانع من رعاية هذا الترتيب تمت شريف. لا معنى لهذا الاعتراض إذ المراد الحكم الذي هو النسبة بمعنى انتساب أحد الأمرين إلى الآخر تمت . أصلا .

قال الرضي رحمه الله: قال ابن الدهان: وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا، فضابطة تجويز الإخبار عن المبتدأ أو عن الفاعل بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا، فقلت: زيد قائم، عد لغوا، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه، وأما الجندوز فلا يجوزون الابتداء بالنكرة إلا إذا تخصصت بوجه تمت تقريب .

٤- قوله: (ومن ثم جاز في داره إلخ...) أي ومن جهت كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، فإن قيل لم جازت وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا لأن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير زيد في داره، والمعود عليه بعد الضمير لفظا وقبلة تقديرا تمت .

٥- وأما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل النعمول، وقيل لكون الفعل محتاجا إلى الاسم واستغنى الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منها الحكم الناقص بالكامل تمت نجم الدين والله أعلم .

(وقد يكون المبتدأ ^(١) نكرة ^(٢) إذا تخصصت ^(٣) بوجه ^(٤) ما)، لصيرورته به مقرباً من المعرفة التي هي القياس، لكونه محيراً عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد، وكون توقف حصول الفائدة ^(٥) بالإخبار عنها على قرينة لفظية أو معنوية، (مثل **«ولعبد مؤمن خير من مشرك»** ^(٦))، لاختصاصه بالصفة، وفي الحديث عن النبي ﷺ

١- قال صاحب الروابي: وقد ينكر لزوماً في نحو: ما أكرم زيداً، في رأي س ممت . قال صاحب المنهل حزم به جميع البصريين إلا الأخفش، فما عنده نكرة بمعنى شيء وهو مبتدأ والمعنى: شيء أكرم زيداً، وجوز الأخفش هذا، وأن تكون ما معرفة موصولة، فالجمله بعدها في محل رفع على التعت، والخبر التقديري محذوف وجوبا عنده، أي شيء عظيم انتهى تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وقد يكون المبتدأ نكرة إلخ...) قال في المنهل الصافي: أصالة التعريف إنما هو في أحد ذين القسمين وهو فيما إذا كان مسنداً إليه، لأن الإسناد إلى الشيء يبنى أن يكون على معلوم كذا قيل، وفيه نظر إذ معلوميته لا تستلزم كونه أحد المعارف المعروفة، وأما القسم الآخر وهو ما كان مسنداً من الوصف الراجع لغير مستتر بعد نفى أو استفهام فذلك لازم التذكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انتعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له إذا فيما نحن فيه تمت بلفظه والله أعلم .

٣- والمحسسات على ما ذكره في الكتاب ستة تمت وإلا فهي تنيف على الأربعين تمت .

«إذا» ظرف مستقر لقوله: نكرة، ولا يجوز أن يكون لغوا متعلقا بقوله: يكون، لصيرورة المعنى كون المبتدأ نكرة في زمان التخصيص قليل، قيل ومفهومه تكون نكرة من غير تخصيص كثير، أو هو فاسد لأن المبتدأ لا يجوز أن يكون نكرة من غير تخصيص تمت .

٤- قوله: (بوجه ما إلخ...) كلمة «ما» زائدة، أو صفة وجه، أي: بوجه أي وجه تمت والله أعلم .

٥- قوله: (وكون توقف حصول الفائدة) دليل على أن القياس الإخبار عن المعرفة، أي حصول الفائدة بالإخبار عن المعرفة لا يتوقف على أمر زائد، بخلاف الإخبار عن النكرة، فالقياس عدم التوقف، قيل الظاهر أن لفظ «الكون» زائد، ويكفي أن يقال ولتوقف تمت ش .

٦- قوله: (ولعبد مؤمن خير من مشرك) ومنه: «خمس صلوات كتبهن الله عليكم» لأن إضافة النكرة إلى النكرة تنفيد تخصيصاً وقوله ﷺ (أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة) وقوله: «رجل جاءني» لأنه في معنى رجل صغير جاءني تمت .

((شوهاؤ ولود، خجور من حسناء عقيم))، وقد تكون الصفة مقدرة، مثل: «السمن منوان بدرهم» (أي منة) ومنه قول الشاعر:

يد تشج وأخرها منك تأسوني

إني لأكثر مما أشتكي عجبها

أي يد منك فحذف منك لدلالة الثاني عليه وقول الآخر:

وما برح الواشون (١) حتى ارتموا بنا حتى قلوب عن قلوب صوارفتنا

١- قوله: (منوان بدرهم) هذه المسألة تحمل أربعة أوجه: أحدها أن يكون منه صفة لمنوان والوصف بصحيح الابتداء بالكرة فعلق بمحذوف، أي: استقر منه، فضمير المرفوع يعود إلى الموصوف، وضمير المجرور يربط الجملة بالابتداء، والثاني أن يكون منوان: بدلا من السمن بدل بعض، عائد محذوف، وبدرهم خجور عن السمن، والثالث حذف مضاف من المبتدأ والخبر، أي: سعر السمن سعر منوين بدرهم، وبدرهم: صفة لمنوين، أو لسعر الثاني، والرابع أن يكون منه: متعلقا بدرهم وإن تقدم عليه لأنه ظرف، ومنوان لا يحتاج إلى الوصف لأنه نكرة في معنى العموم، أي كل منوين بدرهم تمت قط تمت.

٢- قوله: ((إني لأكثر)) مشتق من الكرة بالفتح تقيض القلة، يقال سمته إذا أوليته إياه، وسمته حسنا إذا وليته عليه وأوردته عليه، الشج: في الأصل كسر الرأس، والمراد هنا مطلق الأذى، يقال: أسوت الجرح إذا داويته، والمراد هنا مطلق الرعاية. قوله: (عجبا) مفعول لأكثر، وثاني مفعولي سمني محذوف وهو العائد على ما، أي: مما أوليته لأنك تؤذي مرة وتراعي أخرى ولا تلتزم على حالة واحدة.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف «منك» من قوله: يد تشج، أي يد منك تشج لدلالة الثاني عليه، وحل منك رفع على أنه صفة للمبتدأ تمت والله أعلم.

٣- وقوله: إذا الذي لست أدري ما تلونه أنا صبح أم على غش تداحيني

وبعد تغتابي عند أقوام ومحدثي في آخرين وكل عنك يأتيني

هذان أمران شئ بون بينهما فكف لسانك عن ذي وتزييني

تمت . قل للذي لست أدري من تلونه الخ: المدحجة: إظهار الخفية وإخفاء العداوة تمت شريف رحمه الله

٤- قوله: ((وما برح الواشون البيت)) أي: ما زال، والواشون جمع واش، من الوشي وهي النسبة، وهو في الأصل التزين، وإنما سمي النمام واشيا لأنه يزين الكلام ويحسنه ليروجه، وحتى ارتموا بنا، أي: رموا من القرب إلى البعد، وخبر ما برح محذوف لدلالة السياق عليه، أي ما زال الواشون يمشون بيننا بالنميمة حتى ارتموا بنا.

أي قلوب منا عن قلوب^(١) منهم .

(وأرجل في الدار أم امرأة^(٢))، لاختصاصه^(٣) بشبوت أحدهما في الدار، لأنه إنما يسأل بالهمزة وأم عن تعيين أحد المتساويين، فهو في تقدير^(٤) أيهما في الدار،^(٥) وكانت في المعنى كالنكرة الموصوفة .

(وما أحد^(٦) خير^(٧) منك) لاختصاصه^(٨) بعموم الشمول المستفاد من النفي، بعد أن كان عاما^(٩) لعموم^(١٠) الأفراد، وهذا على مذهب بني تميم، وكذا كل نكرة في

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف «منا» وهو صفة قلوب تمت شرح .

١- قوله: (قلوب منا عن قلوب منهم) هذا بناء على أن القلوب الأولى عبارة عن قلوب العشاق، والثانية عن قلوب الواشين، والأولى أن القلوب الأولى قلوب الأحبة، والثانية قلوب العشاق، لأن هذه القلوب انصرف بعضها عن بعض بسبب الوشاة، بخلاف ما ذكره الشارح في القلوب، فإن انصراف القلوب بعضها عن بعض حاصل من باذي بدا تمت منقح والله أعلم .

٢- قوله: (وأرجل في الدار أم امرأة) ولو كانت أم المتصلة تقديرا كما في كم الاستفهامية، ومن عندك، فإنها متضمنة لمعنى الهمزة وأم المتصلة، فإذا قلت كم غلاما اشتريت، كان التقدير أعشرين اشتريت أم ثلاثين تمت منهل صافي تمت .

٣- فإن الاختصاص موجود حاصل عند المتكلم، لعلمه بكون أحدهما في الدار، ولا يخفى عليك أن الاختصاص الواجب هو الاختصاص عند المخاطب دون المتكلم تمت معين .

٤- لو قال: أي منهما لكان قوله: في المعنى كنكرة موصوفة مستقيما، ويمكن توجيهه أن الإضافة بمعنى من، فيكون أيهما بمعنى: أي منهما، وحيث فالبتداء كنكرة موصوفة فأى نكرة ومنهما صفة تمت .

٥- فكأنه قيل: أي منهما فيها، أي: من رجل أو امرأة تمت .

٦- فأحد عم حس الإنس، حيث لم يبق منهم أحد بعد أن كان عاما لهم على سبيل البذل، وأنت لو حكمت بنفي الأخيرة على واحد معين لم تحصل الفائدة للمخاطب، لعدم تعيين المحكوم عليه تمت .

٧- يعني أن «أحد» عام في أصل وضعه لكن لا على سبيل الشمول، بل لصلاحته لكل فرد، وبعد دخول حرف النفي يستفيد الشمول لجميع الأفراد، كأسماء الأجناس تمت منقح والله أعلم .

الإثبات يقصد بها العموم، نحو: «ثمرة خير من جرادة»، (وشرُّ أهر^(١) إذا ناب)،
 (١) لا اختصاص به، فالفاعل بمعنى، لشبهه به، إذ يستعمل في موضع: «ما أهر ذا
 ناب إلا شر»، والاختصاص بالفاعل كونه محكوما عليه قبل ذكره، «فكانه موصوف»

... (١) ... (٢) ... (٣) ...

... (٤) ... (٥) ... (٦) ...

١- قوله: (لا اختصاص به عموم الشمول) الأفراد لأنك لما ثبتت أن يكون أحد خيرا منه، صار كأنه متحد معين
 تمت رصاص.

٢- لأن نفي الجنس بمثولة تعريف الجنس، لأنك إذا قلت: ما أحد خير منك، ففيه نوع تعريف، لأن من يراه
 المخاطب يعلم أنه خير منه، ففيه تعريف كما في: الرجل خير من المرأة تمت شريف.

٣- الفرق بين عموم الشمول، وعموم الأفراد، أن عموم الشمول يتناول جميع الأفراد لا على جهة البلية، بخلاف
 عموم الأفراد فإنه على جهة البلية تمت.

* قال في المنقح ما لفظه: واللام في قوله: لعموم، للتعليل، يعني أن أحدا عام في أصل وضعة، لكن لا على سبيل
 الشمول بل لصلاحيته - كثمرة خير من جرادة، بخلاف: لا جرادة خير من ثمرة تمت والله أعلم - لكل فرد،
 وبعد دخول حرف النفي يستفيد الشمول لجميع الأفراد، كأسماء الأجناس تمت منقح.

* قال الرضي: وكذا كلمات الشرط، نحو: من صمت بما، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم، لا
 بسبب تخصيصها بشيء تمت منه والله أعلم.

٤- قوله: (وشر) فيه أربعة أوجه: أحدها أنه فاعل في المعنى: أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، الثاني أنه خير مبتدأ
 مخوف، أي: هذا شر أهر ذا ناب، الثالث: أنه مصدر، ومعرفة المصدر وتكرره متقاربان، الرابع دلالة على
 التعظيم قائمة مقام الوصف، فألحق بالذكر الموصوفة تمت.

٥- يقال: تخصص بصفة مخلوقة، تقديره: شر عظيم الخ...، لأن التوین فيه للتعظيم تمت ش والله أعلم.

٦- قوله: (قبل ذكره) أي قبل ذكر الفاعل، لأنك إذا قلت: قام رجل، فقد حكمت عليه بالقيام قبل ذكره،
 والحكم على الشيء يقتضي تقدم ذلك الشيء، فرجل في المثال، تعلق به القيام الذهني تمت ش.

وكذا كل نكرة أخير عنها بجملة فعلية، ومنه «شر ما يجيئك»^(١)، «ومأربة»^(٢) لا حفاوة جاءت بك»، ومنه قول الشاعر :

قدر^(٣) أحلك ذا الجحاز وقد أرى وأبي مالك ذو الجحاز بدار

وقول الآخر :

قضاء^(٤) رمى الأشقى بسهم شقائه وأغرى بسبل الخير كل سعيدي

(وفي الدار رجل)، لتخصيصه بتقديم الحكم عليه، فكأنه موصوف،^(٥) وكذا كل نكرة مخير عنها بما يعين للخيرية،^(٦) من جار ومجرور مختص كما ذكر، أو ظرف

١- تمام المثل: «إلى عفة عرقوب» أي: ما يجيئك إلا شر، وفي رواية: شر ما أحاكك إلى عفة عرقوب، يضرب مثلاً لكل مضطر إلى مالا خير فيه، والعرقوب لا مخ فيه، ويقال: ألجأه إلى ذلك، وأجأه في معناه، وفي القرآن: «فأجأها المخاض» أي أجأها تمت .

٢- في الصحاح: المأربة الحاجة، ومنه المثل: مأربة لا حفاوة، والحفاوة بالفتح المبالغة في السؤال عن الرجل والعناية في أمره، أي حاجة جاءت بك لا عناية بنا تمت صحاح تمت .

٣- قوله: (قدر إلخ...) القدر ما يقدره الله تعالى، وأحلك: أنزلك، والجحاز: بمعنى المكان موضع بمعي، كان سوقاً في الجاهلية، ومفعول أرى مخوف، والتقدير لا أراك أهلاً لذي الجحاز، والثواب في أبي، للقسم. بمعنى قضاء الله وقدره أنزلك في هذا الموضع، وأقسم بأنني أن هذا الموضع ليس بمحل لك. قوله: وقد أرى، الجملة في محل النصب بأنه حال من مفعول «أحلك»، وقيل: جملة دعائية.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله: قدر، نكرة أخير عنها بجملة فعلية، فجاز أن يكون مبتدأ، مثل: شر أمر ذا ناب، أي: ما أحلك إلا قدر تمت شرح .

٤- قوله: (قضاء) القضاء الحكم والتقدير، قضاء لأنه من قضيت، إلا أن الباء لما وقعت بعد الألف صارت همزة، والشفاء والشفاعة بفتح الشين تقيض السعادة، والأشقى: أفعل من الشقاوة، أغرى من أعرى الكلب بالصيد، السبل: جمع سبيل، وهو الطريق، كرهيف ورغف فسكنت عينه لضرورة الشعر، وكل سعيد مفعول أغرى، والمعنى أن سعادة المرء وشفاعته بقضاء الله عز وجل وقدره، لا يكون للكسب فيها مدخل ومحال، ولا تنقلب السعادة بالشقاوة، ولا الشقاوة بالسعادة بكل حال.

المراد بالاستشهاد: أنه قال: قضاء، وهو نكرة فأخير عنها بجملة فعلية، فالتقدير ما رمى إلا قضاء تمت .

مختص، نحو: «عندك مال»، أو جملة مشتملة على فائدة، نحو: «قصداً غلامه رجل»، بخلاف: «قائم رجل، وعند رجل مال»، لأنه مضاف إلى نكرة فلا يصح لكثرة اتساعهم في الظروف المختصة، وللالتباس بالمبتدأ، (وسلام عليكم)، لتخصيصه بنسبته إلى المتكلم، إذ أصلة: سلمت سلاماً، فحذف الفعل، ثم عدل إلى الرفع ليرفع الثبوت، والمعنى على ما كان عليه، وهو في تقدير: سلامي و سلام مني، وكذلك كل نكرة تكون دعاء، ومنه قول الشاعر:

في رسالة رابع

١- إذا الحير في المعنى كالصفة، أي: رجل موصوف بالحصول في الدار تمت فحكمنا عليه قبل ذكره، فلم يأت إلا بعد أن صار كأنه موصوف تمت ابن هطيل والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذه التعليل أولى من قولهم إنما لم يجر «رجل في الدار» للزوم التباس الخبر بالصفة، لأن هذه الاحتمال لا يمنع بدليل زيد القائم، وبأن هذا الفرق لا يفيد التقريب من المعرفة تمت .

٢- يعني مما لم يعمد للخبرية فليس بدخل فيما ذكر، نحو: أي الله شك، وأعندك رجل، واحترزنا بالمختص في الصورتين عن غير المختص، فإنه لا يجوز: في دار رجل، لأن ما ليس فيه ألف ولا م فليس بمختص، فلا فائدة بالإخبار بذلك تمت .

٣- قوله: (قصداً غلامه رجل) فرجل مبتدأ، وقصداً غلامه خبر مقدم عليه، والفائدة إعلام المخاطب بأن القصيد إليه لا غير، بخلاف ما لو قال: قام غلامه رجل، وتلك الفائدة مستفادة من إضافة الفعل إلى الكاف تمت، إذ لولا الكاف من قصداً لم يقد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يقد الخبر مهما تمت .

٤- لأنك إذا نصبت احتيج إلى تقدير فعل ناصب له، فإن كان الفعل ماضياً أدى إلى أن يكون قد مضى السلام، وإن كان مستقبلاً كان غير حاصل، فرفع ليفيد الثبوت للسلام في الماضي والحال والاستقبال تمت والله أعلم

٥- أي معناه حال الرفع، على ما كان عليه حال النصب، فكما كان مختصاً بالمتكلم حال النصب كان مختصاً به حال الرفع أيضاً تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وكذا كل نكرة إلخ...) نحو: (ويل للمطففين) فإنه يكون الكلام فيما هذه صفته كالكلام في سلام عليكم تمت شرح وفيه نظر إذ هو غير مطرد في جميع الأدعية، إذ ليس معنى ويل لك: ويلي لك، وكذا ليس

لقد^(٣) ألب الواشون إلبا لينهم فترب لأفواه الوشاة وجندل

((وخمس صلوات أثبتهن الله على العباد) لتخصيصها بالإضافة، ونحو: ((أمر معروف صدقة وهي عن منكر صدقة))، مما هو نكرة عاملة لكونها في معنى الإضافة،
(٣) ونحو قوله :

عندي اضطبار وشكوى عند قاتلي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا^(٤)

المعنى في البيت الآتي فتربي، وإنما المراد مطلق الإهلاك، فالأولى أن تخصيصه كونه موصوفا في المعنى تمت كما قال بعضهم: أي ترب عظيم، وكذا ويل تمت .

١- لكن لا يتشبه له التعليل الذي ذكره في سلام عليكم، في قوله: وترب لأفواه الوشاة وجندل، وفي: ويل، لأنه ليس المراد فيهما فترب مني، وويل مني، بل مطلق الهلاك، فلم يطرده، فالأولى أن يقال تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرا منصوبا، ولا تخصيص فيه أي في جميع باب سلام عليكم، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب، مما كان يذكر الفعل الفاعل الناصب والمسند إليه، وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جاررا ومجرورا لتقدم الأهم وللتبادر إلى ما هو المراد، فلو قدمت الخبر وقلت عليكم قبل أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى خلاف المقصود، وهو اللعنة فتظن أن المراد عليك اللعنة تمت .

٢- قوله: (لقد ألب الواشون إلخ...) قال الفراء: ألب الإبل ألبها وتألها إلبا، أي جمعها وساقها، وألبت الجنس جمعتها، وتألبوا اجتمعوا، وهم إلب وألب إذا كانوا مجتمعين، والتألب: التحريض على القتال الحث عليه، وألب: في البيت على رواية التشديد إما مبالغة ألب أي جمع أو سعى، وإما بمعنى حرص، وكلاهما مستقيم، قوله: لينهم أي: لتفريقهم، والبين الفراق، والترب: التراب، والأفواه جمع فوه، قوله: فترب إلخ.. جملة دعائية، وهو دعاء الهلاك على الوشاة، أي فعل الله التراب بفيهم وهو كتابة عن الموت، والجندل: الحجارة عطف على ترب.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله: فترب مبتدأ نكرة، تخصص بوقوعه في جملة دعائية تمت شرح أبيات .

٣- لأن الأمر مصدر عامل أضيف إلى المفعول بواسطة حرف جر ملفوظ به، أي: أمر معروف وهي منكر تمت والله أعلم .

٤- قوله: (اضطبار) الاضطبار من الضبر، وهو حبس النفس من الخزع، يقال: شكوت فلانا إذا أضررت بسوء فعله بك، والاسم الشكوى، والمعنى: أني ابتليت بالاضطبار على الهوى، وعند قاتلي مني شكوى، فهل سمع امرؤ أعجب من هذا. والمراد بالاستشهاد: أن شكوى مبتدأ نكرة، معطوف على مبتدأ مخصص في جملة أخرى

مما هو معطوف، ونحو: قول الشاعر :

فيوم علينا ^(١) وفيوم لنا
وفيوم نساء ^(٢) وفيوم نسر

مما هو معطوف عليه، ونحو: «ما أحسن ^(٣) زيدا» مما هو نكرة مضافة في المعنى أو موصوفة، وتقديره: أي شيء أحسنه، أو شيء ما ^(٤)، ونحو :

بتقدم الخبر الظرف عليه تمت شرح أبيات . قال الشريف : هو [شكوى] معطوف على اصطبار، وفيه تخصيص بتقدم الخبر فأخذ من حكمه، وأراد بأن الجملة معطوفة على مثلها، وقد يقال العطف قرينة التخصيص بتقدير التقدم للمناسبة بين المعطوفين تمت .

١- قوله: (فيوم علينا إلخ...) وتخصيص يوم علينا ويوم لنا بعطف يوم نساء وفيوم نسر عليه، وتخصيص الآخرين بالإخبار عنهما بجملة فعلية، أي ما نساء إلا يوم وما يسرنا إلا يوم، وفيه ما في السابق من أن المعطوف هو الجملة على مثلها، والأظهر أن التقسيم مفيد التخصيص تمت .

٢- قوله: (نساء) مجهول من الإساءة وهو نقيض المسرة، والسرور خلاف الحزن، ونسر: على صيغة ما لم يسم فاعله، «اللام» يستعمل في النفع، و«على» في الضرر.

والمراد بالاستشهاد: أنه عطف نساء ونسر على: يوم علينا، ويوم لنا، وهما مبتدآن تخصيصاً بعطف يوم نساء وفيوم نسر، وتخصيصهما بالإخبار عنهما بجملة فعلية، والتقدير يوم نساء فيه، ويوم نسر فيه، وهو كناية عن تلون الأيام، وعدم تثبيتها على هج واحد، وفي البيت وجه آخر من التخصيص: أن يوم علينا مبتدأ نكرة، يخص بوصف محذوف، والتقدير يوم من الأيام، وعلى هذا التقدير لا استشهاد فيه. وفي حواشي اللب لقائل أن يقول يمكن أن تكون الأيام الأربعة أخبار عن مبتدأ محذوف، وعلينا ولنا ونساء ونسر صفات، والتقدير: الدهر يوم علينا ويوم لنا ويوم نساء فيه ويوم نسر فيه، أي الدهر ذو تلون لا يستقيم على هج واحد، والاستشهاد فيه أيضاً تمت وقبل هذا البيت قوله :

أرى الناس قد أجدثوا شيمة

وفي كل حادثة لو يؤمر

يهينون من حققوا فقره وإن كان فيهم تقيا وير

تمت .

٣- أو ما أحسن زيد بالرفع أي: ورفع نون أحسن ليكون استفهاماً تمت س .

لولا ^(١) اضطبار لأودي كل ذي مقه لما استقلت مطايها للظعن
 مما هي تالية للولا لكونها فاعلا في المعنى، إذ تقديره: لولا منع اضطباري ونحو
 سرينا ونجم ^(٢) قد أضاء فمذ بدا محياك أخفي ضوءه كل شارق
 مما هي تالية واو الحال، ونحو: «إن ذهب عير فيعو في الرباط» ^(٣) مما هي تالية فاء
 الجزاء، ^(٤) ونحو: «من عندك، وكم درهما ^(٥) مالك» مما هي واجب التصدير، لكونها

١- اعلم أنه قد اختلف النحاة في «ما» التعجبية فقال سيويه وهو أحد قولي الأخفش: إن «ما» مبتدا نكرة لأن التعجب إنما يكون فيما يحل سببه، والتذكير يناسب معنى التعجب، فكان المعنى: شيء من الأشياء جعله حسنا، وهذا معنى قول الشارح تمت .

٢- قوله: (لولا اضطبار إلخ...) أودي فلان إذا هلك، المقه: الحبة، الاستقلال: الأربعة، أي: ارتفعت المطايا، والمراد بارتفاعها قيامها عند الضعن، المطايا: جمع مطية، وهو كل مركوب من الجمل والفرس أو غيرها، والشاعر يريد بها الجمال يدل عليه استقلت مطايها، استقلت: في محل الخبر بإضافة خبر إليه وهو ظرف لأودي، أو لاضطبار، الضمير المؤنث راجع إلى الأحباء، أو إلى جماعة النساء التي فيها المحبوبة. ومعنى البيت لولا حبس النفس عن الجزع والاضطراب، أو أن مفارقة الإخوان والأحباب لهلك صاحب المودة في ورطة العذاب.

والاستشهاد في البيت: أن اضطبار مبتدا نكر، خصصت بأنها تالية للولا، لكون ما بعدها فاعلا في المعنى، والتقدير لولا منع اضطبار، وكان هذا الاضطبار يستفاد من لفظة لولا، فهي لامتناع الثاني لوجود الأول، ونحو اضطبار محذوف، واجب الحذف تمت ملتقط أبيات والله أعلم .

٣- (سرينا ونجم إلخ...) من السرى وهو ستر الليل، وروينا سرينا، النجم: الكوكب، وليس المراد في البيت الشريا، لأنهم إذا أرادوه لم يستعملوه إلا باللام، ضاءت النار وأضاءت بمعنى، أخفيت الشيء: أي كتمته وأخفته بمعنى أظهرته، وهو في البيت بمعنى الكتمان، الشارق: الطالع ذو الشروق، ومذ مبتدا خبره زمان مضاف إلى الفاعل، أي أول زمان ظهر محياك زمان يخاف هو كل شارق، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والمراد بالاستشهاد: أن نجم مبتدا نكرة، تخصصت لأنها تالية واو الحال، لأن واو الحال واو العطف، فكأنها تالية واو العطف تمت شرح أبيات وقيل: رجه تخصيصها لكونها مقيدة للعامل تمت شرح أبيات تمت .

مُسَبَّوَةٌ (ظناً)

نكرة مسبوبة باستفهام، والمبتدأ عند سيبويه ^(١) في «كم مالك» «كم» مع كونه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا «مررت برجل أفضل منه أبوه» «أفضل» عنده مبتدأ و«أبوه» خبره ^(٢).

[الإخبار بالجملة]

(والخبر ^(٣) قد يكون جملة) لإفادتها ما يفيد ^(٤) المفرد من الأحكام، اسمية، (نحو: «زيد أبوه قائم»)، و «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» (البقرة: من الآية ٢٥٥) «وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ» (الأعراف: ١٧٠) أو فعلية، نحو:

- ١- قوله: (في الرباط) ونسخة في الرياض، هو الأقيس إذا كان العبر بالفتح، إذ هو السيد، وإذا كان العبر الأتان فالرباط أولى، لكن الأولى بحسب السماع هو الأخير، والعبر: بالكسر الجمال، والرباط: ما تربط به الدابة، مثل يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب تمت شريف والله أعلم.
- ٢- إنما جاز الابتداء بالنكرة بعد فاء الجزاء لأن ما بعدها متأثر عن الشرط والتأثير بالفعل أحق، فالتقدير: فيقي في الرباط عبر فاعل في الفعل، وقيل إن التقدير فعير آخر، فتخصص بالوصف تمت ع والله أعلم.
- ٣- لأن المعنى: أرجل عندك أم امرأة، وأعشرون درهما مالك أم ثلاثون تمت ش تمت.
- ٤- قيل: إنما ذهب إلى ذلك لأن وقوع ما بعد الاستفهام من جملة ونكرة وظرف أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه معرفة لا يقع إلا خبر نحو: من قائم، ومن قام، ومن عندك، فحكم على المعرفة بالخبرية ليخري الباب على ستن واحد تمت قط ف، فأجري الباب على ستن واحد، وعند غير سيبويه الأمر بالعكس تمت قط ف تمت.
- ٥- قال سيبويه: أفضل مبتدأ، أبوه خبره، لأن المبتدأ يعمل في الخبر عنده، وإغفال المشتق في الجملة يكون أولى من العكس، وعند غير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان تمت بحكم الدين تمت والله أعلم.
- ٦- عبر الشيخ رحمه الله بعبارة هي المثال، فإن قوله: والخبر: مبتدأ، وقد يكون جملة: خبره، وهو جملة، ويسمى عند أهل البديع براعة المطلع تمت.
- ٧- قوله: (لإفادتها ما يفيد المفرد) يعني من الأحكام، فحذف الضمير المفعول تمت، عبارة الرضي: إنما جاز كون الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له تمت.

«زيد إن تكرمه يكرمك»، (وزيد^(١) قام أبوه)، ونحو: «زيد اضربه» مما كانت طلبية، ونحو قوله تعالى: «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنبُوئُهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ» (النحل: من الآية ٤١) مما كانت قسمية، وعن ثعلب^(٢) منع الإخبار بها قسمية، وعن ابن الأنباري وبعض الكوفيين منعها^(٣) طلبية. (فلا^(٤) بد من عائد^(٥)) في الجملة

١- فريد: مبتدأ، وقام: فعل، أبوه فاعله، والجملة الفعلية خبر للمبتدأ الأول، ونظير الجملة الإنشائية قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، وقولك: نعم الرجل زيد، على قول من يجعل المحصور بالمدح مبتدأ مقدم على الخبر، وعند المحققين الجملة الإنشائية إنما تقع خيرا بالتأويل، أي: بل أنتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم، وزيد مقول في حقه نعم الرجل، وفيه تعشيف ظاهر تمت غاية .

٢- إنما فرق ثعلب بين الطلبية والقسمية لأن القسمية من حيث أنها جملة مستقلة تأتي أن تجعل خبر المبتدأ، بخلاف الطلبية فإنها ليس لها من الاستقلال التام ما للقسمية، ولأن الجملة القسمية الواقعة جوابا للقسمة لا محل لها من الإعراب، ومع وقوعها خيرا يلزم استحقاقها للمحل، وأجيب بأن القسم وجوابه هو الخبر، فالمحل لجملة القسم وجوابه لا للجواب فقط، ولعل ثعلبا يؤول الآية بأن التقدير: والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا يستحقون الإنعام، والإحسان، وقوله لنبوئهم يؤكد فقط تمت قط ف تمت .

٣- لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، فهو وهم، وإنما أتوا من قبل إنما لفظ خبر المبتدأ، وليس خبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيء، ففي قولك: أريد عندك يسمون الظرف خيرا مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرى للسند المغاير للصفة المذكورة، ويدل على جواز كونها طلبية كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، وأيضا اتفقوا على جواز الرفع في قولهم: أما زيد فاضربه تمت نجم الدين .

* وفي المطول ما لفظه: قد توهم كثير من النحويين أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ لا يصح أن تكون إنشائية لأن الخبر هو الذي يكون محتملا للصدق والكذب والإنشاء ليس ثبات في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره، وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ، لا ما لا يحتمل الصدق والكذب، والغلط من اشتراك اللفظ، ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر والنقضية، لا مطلق خبر المبتدأ، لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي، ألا ترى أن الظرف في نحو: أين زيد وأين لك هذا، ومنى القتال، وما أشبه ذلك من نحو: أريد عندك، وهل زيد عندك، وليت زيدا عندك خبر، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، وقولك: أما زيد فاضربه، وزيد كأنه الأسد، ونحو: نعم الرجل

إلى المبتدأ لترتبط بالمبتدأ، وإلا كان لغوا، نحو: «زيد قام أبو عمرو»، إلا إذا اتحدت بالمبتدأ ^{معنى} معنا هي كضمير ^٣ الشأن، نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾، ^(١) والقصة كقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾، أو ما في معناها، كقوله عليه السلام ((أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي «لا إله إلا الله» ^(٢)))، أو بعضها، وهو أن

زيد، على أحد القولين، ولا يخفى أن تقدير القول في ذلك تعسف انتهى من كلام سعد الدين رحمه الله والله أعلم .

١- قوله: (فلا بد من عائد إلخ..). «بد» اسم «لا» مفتوح، وقوله: من عائد خبرها، وزعم بعض النازحين: أن الجار والمجرور متعلق بقوله: بد، وخير لا مخوف، تقديره: لا بد من عائد فيها، وفيه نظر لأنه يصير على هذا قوله: «بد» مضارع للمضارع، فيكون منصوبا لا مفتوحا، نحو: لا حافظا للقرآن عندي، والبد: هو الفراق أي لا فراق تمت غاية .

٢- وإنما قال الشيخ: فلا بد من عائد، ولم يقل فلا بد من ضمير، لأن العائد يكون ضميرا كقولك: زيد أبوه قائم، وقد يكون غيره، كتكرير الظاهر إما بلفظه كقوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾، وإما بغير لفظه، كقولك: نعم الرجل زيد، وباسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ في بعض القراءات، والاحتياج إلى العائد إذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ والمبتدأ نفس الخبر، كقولهم: حجيرة أبي بكر لا إله إلا الله، وكالحديث، وكذلك الجملة التي هي الخبر عن ضمير الشأن، كقولهم هو الأمير خارج، وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾، ونحو قوله: ثلاث البيت إلخ تمت والله أعلم .

٣- تأكيداً للضمير المستكن في: اتحدت تمت قال في المنقح وإنما أكدته ليعطف عليه قوله: أو بعضها إلخ تمت .

٤- ينبغي أن يعلم أن قول الشارح: (كضمير الشأن والقصة) أن ضمير الشأن هو القصة، لكن ضمير القصة للمؤنث وضمير الشأن للمذكر، ويجب أن يكون خبر ضمير الشأن والقصة جملة تمت قوله: (فإذا هي إلخ..). هي: مبتدأ، وأبصار الذين كفروا: مبتدأ ثان، وشاخصة: خبر عنه، والجملة خبر عن ضمير الشأن ومفسرة له، ولم يكن قوله: أبصار الذين كفروا ساد مسد الخبر، وقوله: شاخصة مبتدأ على قول الأخفش ثانياً، لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة على الصحيح تمت والله أعلم .

٥- لأن قوله: (أفضل ما قلت أنا إلخ...) ولا إله إلا الله شيء واحد في المعنى، كما أن الجملة وضمير الشأن متحدان، فأفضل القول هو لا إله إلا الله، ولا إله إلا الله أفضل القول تمت .

يتضمن الجملة الدال على مدلول المبتدأ بإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولباس^(١) التقوى ذلك خير﴾، وغيرها، كقوله تعالى: ﴿والذين يمسكون^(٢) بالكتاب﴾ الآية، (وقد يحذف) أي: الضمير للعلم به، وذلك فيما كان منصوبا بفعل أو شبهه، ^(٣)لفظا أو محلا، كقولك:

ثلاث كلهن^(٤) قتلت عمدا [فأحزى الله أربعة تعود]

أي قتلتهم وكقوله:

وَيَوْمَ نَسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرُ

أي: نساء فيه، ونسر فيه، وكقوله تعالى: ﴿وكل^(٥) وعد الله الحسنی﴾، دون ما كان مرفوعا ^(٦)أو منصوبا بحرف، أو مجرورا بإضافة غير ^(٧)صفة .

١- في قراءة الرفع يعني: قراءة غير نافع، برفع لباس على الابتداء، وقراءة نافع بالنصب على العطف تحت والله أعلم

٢- فالدال في الآية الأولى اسم إشارة، يعني أن الإشارة إلى المدلول الذي هو المسمى لا إلى اللفظ، والدال في الآية الثانية المصلحين، إذ هو عبارة عن الذي يمسكون تحت منقح بلفظه .

٣- قوله: (أو شبهه إلخ...) مثال ما كان منصوبا بشبه الفعل كقولك زيد أنا ضارب، أي أنا ضاربه، فيجوز أن يكون الضمير منصوبا لكونه مفعول لضارب، وأن يكون مجرورا أضيف إليه الضارب، فعلى الأول منصوب لفظا، وعلى الثاني منصوب محلا، فإن قيل كيف كان منصوبا لفظا أو محلا والضمير لا يكون منصوبا لفظا؟ قلنا المراد من كونه منصوبا لفظا أن يكون ضمير المنصوب من حيث اللفظ، لا أن يكون فيه نصب لفظا، والمراد من كونه منصوبا محلا أن يكون مجرورا لفظا، لكنه كان منصوبا لفظا كما في زيد أنا ضاربه بالإضافة تحت حاشية قط ف تحت .

٤- حزى الرجل لحقه انكسار، قوله: فأحزى الله، جملة دعائية، وتعود: من العود.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الضمير المنصوب لفظا من خبر المبتدأ، والتقدير قتلتهم هذا على رواية رفع ثلاث، وأما على رواية النصب فلا استشهاد فيه تحت شرح آيات فقد وقع النصب لفظا بلا واسطة حرف جر والله أعلم تحت .

٥- قوله: (وكل) بالرفع على قراءة ابن عامر، والباقون بالنصب أي وعده الله تحت والله أعلم .

(وما وقع ظرفا ^(٣) فالأكثر أنه مقدر بجملة) نحو: «زيد في الدار»، تقديره حصل في الدار، «وخالد أمامك»، أي استقر أمامك، نظرا إلى أنه متعلق، ^(٤) وأصل التعلقات للأفعال كـ «جاءني الذي في الدار»، وكل رجل فيها فله درهم، وزيد في الدار، ^(٥) «وخرج غلامه»، وعن بعضهم أنه مقدر بمفرد، فزيد في الدار تقديره: حاصل

١- نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، ومثال المنصوب بحرف نحو: زيد إنه قائم، ولا يجوز حذف الضمير لأنه يوجب الالتباس، ومثال المجرور زيد أبوه قائم تمت ش .

٢- أحرص بقوله: (غير صفة) عن مثل زيد عمرو ضاربه، فإنه يجوز زيد عمرو ضارب تمت ش .

٣- قال الشريف قدس الله سره: وإنما سمي مطلق الجار والمجرور ظرفا لأن كثيرا من المجرورات ظروف زمانية ومكانية، فأطلق الاسم الأخص على الأعم، وقيل: سمي به لعروض معنى الاستقرار له، فتقدير الكلام: الحمد مستقر لله، كل ما استقر فيه شيء فهو ظرف له، ويؤيده ما نقل عن المصنف من أن الحد لما أختص به كان مستقرا، وكل مستقر ظرف، ولا يخفى عليك أن اعتبار معنى الاستقرار في مثل رميت السهم عن القوس مستبعد جدا، فيحتاج إلى تسمية الأعم بالأخص تمت منقولة والله أعلم .

* أو جارا أو مجرورا، و لم يذكره لجره مجراه في جميع أحكامه، حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا تمت رضي تمت .
* قوله: (وما وقع ظرفا إلخ...) لا يقع ظرف زمان خبرا عن عين، وأما اسم المعنى فيجوز، نحو: القتال اليوم، ونحو: اليوم حمر وغدا أمر مؤول بمضاف إلى اسم العين، أي: شرب حمر، إلا أن يكون اسم العين عاما والزمان خاصا فيجوز عند ذلك كون ظرف الزمان الخاص خبرا عن اسم العين العام، نحو: نحن في شهر كذا وكذا، في المستفهم به عن خاص نحو: في أي شهر نحن، فيصبح كون: في أي شهر خبرا عن نحن لكونه مستفهما به عن خاص تمت غاية تحقيق.

٤- بكسر اللام وهو الظرف، ويفتحها هو المقدر الذي هو الفعل تمت ش فعلى تقدير الكسر الضمير في قوله «أنه» راجع إلى الظرف، وعلى تقدير الفتح الضمير راجع إلى المقدر تمت والله أعلم .

٥- عطف على متعلق في الدار وهو استقر أو ثبت أو حصل تمت فهو مقدر بالفعل، يدل عليه عطف الفعل تمت ش فيه نظر لأنه يصح عطف الجملة على المفرد مثل قوله تعالى: ﴿والطير صافات ويقبضن﴾. تمت ش .

«في الدار، لما أنه خير والأصل في الخير هو الأفراد، لكونه أحد جزئي الجملة وهو المخبر به، وعلى التقديرين فيه ضمير عائد إلى المبتدأ منتقل من المقدر إليه، مرتفع به كارتفاعه بالمنتقل منه، بدليل الإبدال^(١) منه، كقوله تعالى: ﴿والوزن يومئذ الحق﴾ على الأكثر،^(٢) والعطف، كقوله: عليك^(٣) ورحمة الله السلام.

- ١- والصحيح الأول لقولهم: جاءني الذي في الدار، إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره، ولا خلاف أنه هاهنا متعلق بجملة، فيجب تعلقه في محل الاختلاف، وكذلك قولهم: كل رجل في الدار فله درهم، فجواز دخول الفاء هاهنا يدل على تقدير الفعل متعلقا، فلذلك امتنع كل رجل قائم فله درهم تمت من شرح ابن الحاجب تمت.
- ٢- قوله: (بدليل الإبدال) إلى آخر الأمثلة قال في الوافي وشرحه في بيان ما يدل على انتقال الضمير من الفعل إلى الظرف ما لفظة: وجاز العطف عليه أي: على ذلك الضمير نحو زيد الذي عندك اليوم وأبوه، وجاء الذي في الدار أمس وأخوه، فلولا أنه انتقل لم يأت عليه، وجاز توكيده كما في

فإن بك جثمانى بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

وتأكيده علامة وجوده، لأن التأكيد والحذف متنافيان، وجاز نصب الحال عنه، وكذا الإبدال بالرفع عنه، كما في نحو: زيد عندك قائما، وجاء الذي في الدار ضاحكا، والرغيف على المائدة ثلثه، والعبد في ملكك نصفه، على أن يكون الظاهر بدل بعض من الضمير المستكن، قال: وفي الكل نظر لأننا لا نسلم امتناع العطف على المحذوف، كما في قولك: نعم وغلامه، جوابا لمن قال: أقام زيد، ولا منافاة الحذف للتوكيد، فقد قال الإمامان سيويه وشيخه الخليل بن أحمد: في نحو: مررت بزيد وأما مي أخوه أنفسهما أنه يجوز رفع أنفسهما بتقديرهما صاحباي أنفسهما، ونصبه بتقدير أعني هما أنفسهما، ولا منافاة في الحذف أيضا بمجي الحال بشهادة قوله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ أي: بجمعها قادرين، وقولك: راشدا مهديا لمن قصد الذهاب ونحوه، ولا منافاة أيضا للإبدال منه، فإن المشهور أن الاسم الشريف في لا إله إلا الله بدل من الضمير في الخبر المحذوف، وخرجوا على حذف المبدل منه بعض الآيات، ومن ذهب على أن المقدر المحذوف مفرد كابن السراج وابن مالك وجماعة نظرا إلى أن الأصل في الخير الأفراد، وإلى أنه يتعين في بعض المواضع تقدير المفرد، كما في قولك: أما في الدار فزيد، إذ لا تفصيل بين أما وبين فالها بجملة تامة فيقدره، كذلك في كل موضع ليجرى الكل على سنن واحد تمت منه.

- ٣- قوله: (والوزن يومئذ الحق) الوزن: مبتدأ، ويومئذ: متعلق بضمير هو الخير، تقديره الوزن يومئذ كائن، فلما حذف كائن انتقل الضمير منه إلى يومئذ، وهو مرفوع به لأنه قام مقام كائن وفيه ضمير، وكذا ما قام مقامه، فيومئذ في موضع الخير، والحق رفع بالإبدال من ذلك الضمير الذي في الظرف.

«السلام» مبتدأ، «وعليك» مقدم خبره، «ورحمة الله» عطف على الضمير المستتر في عليك، ^(١) والحال ^(٢) كقوله: «زيد في الدار جالسا»، «فجالسا» حال ^(٣) من

* قال الأصفهاني في شرح ابن جني: ولا أحمل «الحق» على أنه وصف «للوزن» للفصل - لا يقال إجماله صفة وقد جاء الفصل بين الصفة والموصوف نحو: عار عليك إذا فعلت عظيم، وإنه لقسم لو تعلّمون عظيم، قلت إلا أنه على خلاف القياس فالحمل على البديل أولى تمت . وقيل الوزن مبتدأ ويومئذ ظرف والتثنية للعرض وهو والحق صفة للوزن، أو خبر مبتدأ محذوف تمت - بالخبر ولا أحمله بأنه خبر، ويومئذ منصوب بالمصدر وهو «الوزن» لأنه معرفة والمصدر المعرفة إعماله قليل، ولا أحمله أنه خبر بعد خبر، كقولهم: هذا حلّو حامض، لأن الحق معرفة، وتقديمه أولى، فتعين جملة على البديل، ويلزم أيضا تعريف الخبر عند عدم ضمير الفصل وهو قليل .

١- قوله: (على الأكثر) احتراز من قول بعضهم: إنه صفة للوزن، ويجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر تمت

٢- قال في المغني: الوار هاهنا عاطفة للمقدم على متبوعه للضرورة، قال الدماميني في حاشية المغني: أقول قد قيل إنما ليست عاطفة للمقدم على متبوعه المؤخر، بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير وقع مستكن في الجار والمجرور، وهو خبر المبتدأ المؤخر الذي هو السلام، فصار أي ما فيه من وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل، ولا تأكيد، وهو جائز في الشعر، ووقع قليلا في النثر تمت

٣- فلو لم يقدر الضمير في عليك لتقديم المعطوف على المعطوف عليه . وقد ذكره الرضي وصاحب المغني كما ترى، وفي عطفه على الضمير المذكور نظر، لأنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده، وهو اختيار ابن الحاجب كما يأتي تمت .

٤- قوله: (والحال إلخ...) والتأكيد كقوله .

وإن بك جثمان بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

تمت نجم الدين . وذهب السيراقي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق قال: لأن الظرف اسم جامد لا يشبه الفعل، والاسم إنما يعمل بالمشاهدة تمت ش تمت .

٥- وهو معمول للظرف عند أبي على لقيامه مقام الفاعل تمت نجم الدين تمت .

الضمير الذي في الظرف، لا مما في المقدر إذ لو كان منه لجاز ^(١)تقديمه ولم يجوز ^(٢)وما وقع ^(٣)مشتقا كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه فإنه مفرد بالإجماع، ^(٤) وكذا إذا كان فاعله مظهرا عند المحققين، ^(٥) نحو «زيد حسن غلامه»، وعن بعضهم أنه مع فاعله جملة.

(وإذا كان المبتدأ مشتملا ^(٦)على ماله صدر الكلام) كالاستفهام (مثل من أبوك)، «وأيهم أفضل، وغلام من عندك»، والشرط نحو: «من يكرمني ^(٧) فأني

١- ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه، ولسد الظرف مسده، ولا يقال زيد كائن في الدار، وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له، وأما قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمعناه ساكن غير متحرك وليس معناه كائنا تمت.

٢- قوله: (لم يجوز) أي لم يجوز زيد جالسا في الدار، وما ذاك إلا لكون الحال من الضمير في الظرف وهو عامل ضعيف لا يتقدم عليه الحال، ولو كان بالنظر إلى المخوف لجاز لأنه عامل قوي تمت.

٣- وفيه نظر لأنه قد ورد على ضعف تقلب الحال، وقرأ في الشواذ ﴿والسماوات مطويات﴾ فنصب مطويات تمت منقول.

٤- فلذلك لو سميت باسم الفاعل أعربت، وإن سميت بالفعل وفيه ضمير حكيمة، لأن الجمل عكسية، ولأن الألف والواو في: ضاربان، وضاربون، حرف، وفي الفعل في: يضربان ويضربون اسم، بدليل انقلابهما في حال النصب والجر كانقلابهما في الزيدتين والزيدتين بخلاف الفعل تمت والله أعلم.

٥- قوله: (عند المحققين إلخ...) وجه الأكثر أنه لو كان جملة لصح السكوت عليها، لكن لو سكت على ضارب غلامه لم يصح، لانتفاء شرط عمل اسم الفاعل، وأيضا لو كان جملة لما قبل الإعراب، لكنه يقبله بدليل كان زيد قائما أبوه، بالنصب، فلولا الأفراد للزم الرفع، كما في زيد أبوه قائم، ووجه المخالف أن ضارب غلامه، بمعنى: ضرب غلامه، وهو جملة اتفاقا، والجواب منع اتحاد المعنى إذ لو اتحد لصح السكوت على كل واحد منهما، نعم قد يفهم من اسم الفاعل مع الفاعل ما يفهم من الفعل لأمر - كوقوعه صلة الموصول، وكوقوع القسم الثاني من المبتدأ تمت والله أعلم - عارضة اقتضت مشاهة بينهما مصححة العمل تمت قط.

٦- إنما قال مشتملا ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملا على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: غلام من ضربت والله أعلم. قوله: (ماله صدر الكلام) أي على معنا وجب له صدر الكلام كالاستفهام تمت.

أكرمته»، وما في (٦) معناه مما اقترن خبره بالفاء، وكونه ضمير الشأن والقصة، وكم الخبرية، نحو: «هو زيد منطلق»، (٧) وما في معناه، نحو: «كلامي زيد منطلق»، (٨) وكذا لام الابتداء، نحو: «لزيد منطلق» والشعوب، نحو: «ما أحسن زيدا». (أو كانا معرفتين) (٩) ولا قرينة، «مثل زيد أخوك». (أو متساويين) (١٠) رتبة في التخصيص، نحو: «أفضل (١١) منك أفضل مني»، (١٢) أو كان الخبر فعلا له أي: فيه ضمير

١- قيل: «من» هو مبتدأ، ومجموع الشرط والجزاء خبره، وقيل: الشرط من تمة المبتدأ، والخبر هو الجزء وحده تمت.

٢- مثل: الذي يأتيه فله درهم، لأن بسبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، ولم يجر تقديمه كما لم يجر تقديم جواب الشرط تمت قط تمت.

٣- لأنه لو تأخر لم يدل أمر ضمير شأن أم هو تأكيد للضمير المستتر في منطلق تمت.

٤- لأنه لو تأخر كلامي بعده لكان بمنزلة كلامي كلامي، لأن تقدم زيد منطلق يعلم أنه كلامك، فكلامي بعده لا يفيد شيئا تمت والله أعلم.

٥- قيل: ولو اقتصر بقوله: متساويين ولم يذكر معرفتين لفهم أنه لم يجب تقديمه على الخبر في مثل: زيد أنت، وأنت زيد، لأنهما ليسا بمتساويين، وليس الأمر كذلك فلا بد من ذكر معرفتين حتى لا يرد ذلك، فإنه يجب تقديم المبتدأ سواء اختلف جهة تعريفهما أم اتفق تمت منقولة.

٦- متساويين في التعريف أو غير متساويين ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا، نحو: زيد للمنطلق تمت جامي فلا يصح أن يجر باسم العلم عن ذي اللام تمت.

٧- التخصيص في: أفضل منك أفضل مني كون منك قائمة مقام اللام فيهما تمت.

٨- فإن قيل: ما الفرق بين قولك للقاتل أفضل منك أفضل مني، وبين قولك: أفضل مني أفضل منك، حتى وجب التقديم في المبتدأ والتأخير في الخبر، قيل الفرق بينهما واضح، بيانه أن ما كان مبتدأ فهو معرفة، وما كان خبرا فهو نكرة، بما ثبت من أن شرط الخبر أن يكون نكرة ليقيد المخاطب حصول العلم لما جهل، فإذا قيل أفضل مني أفضل منك فهذا خطاب لمن قد علم بأنه أفضل من المتكلم ولم يعلم بأنه أفضل منه فأخبره بما جهل، وهو أن المدح زائد على المخاطب في الفضل، وبالعكس إذا قيل: أفضل منك أفضل مني فهو إخبار من علم زيادة فضل المدح على نفسه، ولم يعلم بزيادة فضله على المتكلم، فأخبر بما جهل، وهذا هو الفرق بينهما تمت مسالك والله تعالى أعلم.

مستكن،^(١) (نحو: «زيد قام» وجب تقديمه)، حذرا من تأخير ذي التصدير في الأول، والالتباس بالخبر في الثاني والثالث، وأما إذا لم يلتبس وذلك عند القرينة^(٢) فيجوز فيه التأخير، نحو قوله :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد^(٣)

والفاعل في الرابع، وأما إذا كان فيه ضمير بارز نحو: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» فإنه يجوز فيه التأخير، نحو: «قاما^(٤) الزيدان»، وكذلك إذا كان الخبر فعلا لغير المبتدأ، نحو: «قام أبوه زيد» .

ومما يجب فيه تقديم المبتدأ اقتران الخبر بـ «إلا» كقوله تعالى : ﴿وما^(٥) محمد إلا رسول﴾، وهذا في الاختيار، إذ قد ورد في الشعر تأخيره كقول الكميت بن زيد :

سأني وأما في ضرورة الشعر رتبة فيجوز

١- إشارة إلى أن في عبارة المصنف تجوز، إذ الخبر ليس هو الفعل فقط بل الفاعل مع الفاعل تمت شيخ لطف الله .

٢- أي القرينة المعنوية، لا الحالية والمقالية، وهو أنك أخبرت عن بنو أبائنا فإنهم مثل بنونا فهو خبر عنهم لأهم تمت والله أعلم .

٣- قوله: (بنونا بنو أبائنا) وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه التي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو حنيفة أبو يوسف، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف الخبر، ومثله قوله أبي تمام .

لعب الأفاعي القاتلات لعبا وأري الجنا اشتارته أيد عواسل

تمت نجم قوله: الأبعد هم ضد الأقارب، والمعنى: أبناء أبائنا بمنزلة أبائنا، وأبناء بناتنا هم أبناء الرجال الأبعد وليسوا بأبائنا. والمراد بالاستشهاد: أن بنونا: خير مقدم، وبنو أبائنا مبتدأ مؤخر، وكلاهما معرفتان، لكن القرينة سوغته، إذ لا التباس عند وجودها، وهي أن مراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا عكسه تمت والله أعلم .

٤- قال في شرح التسهيل: فإن قلت إن تقديم الخبر في نحو: قاما الزيدان يقتضي فاعليه المبتدأ على لغة: أكنوني البراغيث؟ قلت لا يمنع ذلك من التقديم لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة والعمل على الأكثر أرجح تمت .

فيا رب هل إلا بك النصر يرجي
عليهم وهل إلا عليك المعول (١) " ومن ثم
وكذا في اقتراحه بمعنى «إلا»، نحو: «إمّا أنت نذير».

(وإذا تضمن الخبر المفرد^(٣) ماله صدر الكلام نحو: «أين^(٤) زيد»، «وصبيحة أي يوم سفرك»، (أو كان مصححا له)، أي: كان تقديمه مصححا للابتداء، لوقوع

١- فلو قيل: ما رسول إلا محمد، لا تغلب المعنى، وصار النفي متناولا لجميع الرسل إلا محمد صلى الله عليه واله وسلم تمت- ولو قيل: ما إلا رسول محمد، لزم دخول ما على إلا واشتبه بمعنى المحصر تمت. لأن المحصور يكون بالما وما تمت.

٢- قال: في البغية قائله الكميت بن زيد، شاعر مقدم من شعراء مصر في أيام بني أمية، ولم يدرك الدولة العباسية، وهي من الطويل، يرثي بها زيد بن علي ^{عليه السلام} ويحيي بن زيد ^{عليه السلام} ويمدح بني هاشم، ومعناه ما النصر على الأعداء إلا بك تمت منها.

قوله: ﴿فيا رب البيت﴾ يتغنى: بغيت الشيء إذا طلبته، وانغيت أيضا كذلك، لكن الابتغاء مستعمل في أكثر المواضع لطلب الخير، والتحويل: الاعتماد، والمحول في البيت مصدر ميمي بمعنى التحويل، والاستفهام للإنكار، وعليهم: متعلق بالنصر، والمعنى هل النصر عليهم أي على أولئك الحكام، يتغنى الإليك، وهل التحويل في ذلك الأمر إلا عليك.

والمراد بالاستشهاد: أن المبتدأ الذي يحيزه واقع بعد إلّا جاء مؤخرًا على خلاف الاختيار في السبعة، وهو قوله: النصير، والمعول، وهما موضعًا الاستشهاد، ويروى إلّا إليك المعول تحت قطف.

٣- أراد بالفرد صورة وإن كان جملة تقدير، لأن في مثل هذا لا يكون للفرد إلا مضدراً أي يستحق الصلح فلا يرد أن أين جملة تقدير، من حيث أنه ظرف، وقد قال فيما سبق وما وقع ظرفاً فبالأكثر أنه مقدر بجملة فينبغي أن لا يجب تقديره تحت.

* لفظاً لا معنى، ولفظ الحامى الذي ليس بمجمله صورة سواء كان يحسب الحقيقة جملة أو غير جملة تمت.

٤- قوله: (أين زيد) فإن قيل: هلا كان أين مبتدأ؟ قلنا يشترط في الخبر أن يكون نفس المبتدأ، والمبتدأ نفس الخبر، وليس زيد نفس الأنية، فإن قيل: هذا يلزم إذا جعل خبر مقدم؟ والجواب أن الخبر متعلقة وليس إياه مبتدأ.

الأمن من كونه نعتاً، (نحو: «في الدار» «رجل» أو «متعلقة» «ضمير في المبتدأ مثل: «على التمرة مثلها زيدا» أو يكون (خبراً عن «أن») المفتوحة وصلتها، (مثل: «عندي أنك قائم»)، ومعلوم أنك فاضل، (وجب تقديمه)، لاستحقاق ذي التصدير إياه في الأول، وغرض التصحيح في الثاني، «وهو فيما وقع المبتدأ نكرة

١- إنما كان تقديمه مصححاً، لأن تأخير يوهم كونه نعتاً، وتقديمه يؤمن ذلك، فإن قلت كيف يوهم النعت مؤخرًا مع أنه لا يصلح إلا للنعت ولا يوهم الخير؟ قلت يوهم أن يكون في الدار صفة، ويوهم أن يكون خبراً على تقدير نعت مقدر، فيلتبس نعت .

٢- وهذا إذا كان المتعلق خبراً، احترازاً عن نحو: زيد غلامه. ضرب تحت والله أعلم .
بكسر لام متعلق، والمراد بالمتعلق جزء الخير الساد مسد الخير المقدر الذي هو متعلق الجار والمجرور بفتح اللام، وهو الفعل، أو اسم الفاعل، على الخلاف كما تقدم تحت

المحققون بكسر اللام- وإن صح الفتح -إذا المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن للمعمول متعلق بكسر اللام والعامل متعلق بالفتح، وسيره أن المتعلق هو التشبث، والتشبيث بالكسر هو المعمول الضعيف، وبالفتح العامل القوي تمت قط .

* الأولى أن يقول: أو لبعض متعلقة، لأن متعلق الجار والمجرور محذوف، والتقدير استقر، وفي المبتدأ ضمير يعود إلى بعض المتعلق لا المتعلق بجملة تمت ووضع المسألة فيما إذا لم يكن الخبر مذكوراً مع المتعلق، بشهادة المثال، فلا يرد قولهم: على الله عبده متوكل تمت عج . فعبدته: مبتدأ، ومتوكل الخير، وعلى الله متعلق الخير، وجاز تقديم المبتدأ هاهنا وتأخير الخبر لأن الضمير الذي فيه يرجع إلى مذكور أولاً، بخلاف ما لو قلت في المثال: مثلها على التمرة لعاد إلى غير مذكور كما ذكر تمت فلو قال أو لمتعلق الخير الواجب الحذف، لم يرد عليه: على الله عبده متوكل تمت منهل بلفظه .

٣- قوله: (عندي أنك منطلق) وإنما وجب تقديم الخبر على قائم المبتدأ لئلا يلتبس «أن» المفتوحة بالمكسورة في الكتابة، لأنه لو أخر عندي وكتب: أنك قائم عندي احتمل أنها «إن» المكسورة، وعندي: ظرف قائم، واحتمل أنها «أن» المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ، وعندي خبرها قاله في المتوسط تمت .

٤- وأما الثالث قلت: فلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وأما إذا لم يلزم ذلك وذلك إذا لم يسد متعلق الخبر مسده، فلا يجب التقديم، كما في قولهم، على الله عبده متوكل، فإن قوله: عبده: متعلق مبتدأ اتصل به ضمير عائذ إلى

صرفة^(١) والخبر ظرفا مختصا، نحو: «عندك رجل»، أو جاررا ومجرورا مختصا، كما ذكرنا، أو جملة متضمنة لما فيه فائدة،^(٢) نحو: «قصداك غلامه رجل»، بخلاف^(٣) الأدعية التي كانت في الأصل مصادرا، نحو: «سلام عليك، وويل له»^(٤) لما سبق من أنها موصوفة في المعنى،^(٥) وكذا فيما كان تقديمه دالا على^(٦) مالا يفهم بالتأخير، كالتعجب في مثل: «الله^(٧) أدرك»، إذ لولا تقديمه لا لتبش الإنشاء التعجبي بالإخبار والمراد الإنشاء، وكالتسوية^(٨) في مثل: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون»، إذ

متعلق الخبر، وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله: متوكل، الذي هو الخبر، لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الإضمار قبل الذكر، لعدم سد تعلق الخبر مسده ثم غاية تحقيق .

- ١- احتراز عن مثل قولهم: رجل فاضل في الدار، فإنه لا يجب تقديم الخبر فيه لتخصيصه بالصفة تحتد والله أعلم .
- ٢- والمراد بالفائدة إفادة القصد بضمير الخطاب، كما ذكر قبل، بخلاف قام غلامه رجل ثلثا والله أعلم .
- قوله: (لما فيه فائدة) اللام زائدة تفيد التقوية كما في قوله تعالى: ﴿فَعَالٍ لِّلْمَقْرِيدِ﴾ أي: ما يريد تحت والله أعلم .

٣- هو خير لمبتدأ محذوف، تقديره هو بخلاف، وهذا مطرد في أي محل استعمل، وقد يكون تارة حالا إن ناسب سياق الكلام، وهو هاهنا غير صالح لما قدم ولا يكون حالا تمت .

- ٤- وإذا كانت موصوفة في المعنى فليست بتركات صرفة فلا يجب تقديم الخبر تحت .

* قوله: (في المعنى) لا يقال: الذي سبق أن تخصصه بنسبته إلى المتكلم، لأنه قال في آخر البحث فهو في تقدير سلامي أو سلام مني، فهو بالتقدير الآخر موصوف في المعنى، وبالتقدير الأول مختص بتقدير الإضافة، ولكن كان عليه أن يقول ما سبق من أنها موصوفة في المعنى أو مضافة ولو اقتصر على قوله لما سبق لكان مع عمومه أخصر كما لا يخفى والله أعلم .

- ٥- إذا التعجب مستفاد من التقديم، فلولوا التقديم لم يفهم التعجب، إذ معنى أدرك الله، مختص بالله تمت ع والدر في اللغة اللين، وفيه خير للعرب إذ به معاشهم، فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه في موضع الخبر، أي لله ما خرج منك من خير، وإنما يستعمل في التعجب تحت منقح تحت .

- ٦- قوله: (والتسوية) أعلم أن الأمرة وأم للسؤال عن المتساويين مجرد معناها عن السؤال، فبقي معنى التساوي، وقوله: سواء: تأكيد لذلك التساوي المقدر، والمعنى على الإخبار، فلو قدم أنذرتهم لفهم من أول الأمر الاستفهام لأن سواء المقدم دل على التحريد عن معنى السؤال تحت ع والله أعلم .

لا يظن
«فمن ظن أنه
في الثاني»

لو لاه لا لتبس الإخبار بالتسوية بالإنشاء الاستفهامي، والمراد الإخبار بالتسوية. وتقدم مرجع الضمير في الثالث ومنه قوله :

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها^(١)

وتخوف لبس «أن» المفتوحة بالمكسورة، أو بقائها غرضة لدخول المكسورة^(٢) عليها، أو للفرق بينها وبين «أن» التي بمعنى «لعل في الرابع، هذا إذا لم تقع بعد

١- قوله: (أهابك إجلالا إلخ..). أهابك: من الهبة وهي الإجلال، ومن المهابة وهي الخوف، لأن معناها أهلك، لأن من أهاب فقد أجل، وإجلالا مصدر أو مفعول له، وما بك: قدره في محل النصب على الحال، والملء بفتح الميم مصدر ملئت الشيء، وبالكسر الاسم، وهو ما يأخذه الإناء المحتلئ. فالعنى أهلك وليس لك علي قدرة لكن من شأن المحبوب أن يكون له وقع في عين المحب، وضمير حبيبها راجع إلى العين.

والمراد بالاستشهاد أنه قدم الخير وهو: ملء عين على المبتدأ وهو: حبيبها ليرجع الضمير المتصل إليه تمت شرح آيات وبعده قوله :

وما هجرتك النفس أنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها تمت

٢- قوله: (لدخول المكسورة عليها إلخ) بأن يجعل أن المفتوحة اسما لأن المكسورة، كما إذا قلت: إن أنك متطلق عندي، لأن المكسورة تدخل على المفردات، وأن المفتوحة مفردة مع صلتها فتكون غرضة لذلك، إذا مانع تمت ع.

وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد، ويكرهون ما يؤدي إليه تمت شعيتي والله تعالى أعلم.

٣- قوله: (التي بمعنى لعل) نحو: ابت السوق أنك تشتري اللحم، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يشعركم أمها﴾ الآية، على قول سيبويه، يعني أنه لا يجوز تقدم الخير إذا كان إن بمعنى لعل، إذ لها صدر الكلام، لأن إن المكسورة تدخل على المفردات وأن المفتوحة مفرد مع صلتها، فتكون غرضة لذلك، كما إذا قلت إن أنك فاضل عندي وذلك لا يجوز، لكرهتهم اجتماعهما، وإلا فأن ومدخولها اسم لأن، وعندني الخير تمت.

«أما»، فأما إذا وقعت بعدها فلم يلزم ^(١) التقديم، لوقوع الأمن من المخدورات الثلاثة، تقول: «أما معلوم فأينك فاضل، وأما إنك فاضل فمعلوم» - ومثله قول الشاعر:

دأبني اضطبار وأما أنني جزع
ومن الواجب تقديمه أيضا ما كان مسندا إلى المقرونين ^(٢) «إلا»، أو معنائها، نحو: «أما في الدار إلا زيد، وإنما عندك عمرو».

(وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى، لا لتعدد المخبر عنه، فيجوز الاقتصار ^(٣) فيه على واحد، ويستعمل بعطف وغيره، نحو: «زيد عالم عاقل»)، ولتعدد حقيقة

كقوله:

يداك يد ^(٤) تخبرها بيريحي وأخرى لأعدادها غائضة ^(٥)

١- لأن «أما» لا تدخل على إن المكمورة لكونها للابتداء، ولا يجوز دخول حرف الابتداء على مثله، ولأنها لا تدخل على «بعد» أصلا بل تدخل على اسمية خبرية، وذلك لصداق كل من أما وإن المكمورة، والتي بمعنى لعل، فلا تدخل أحدهما على الأخرى لما يذكر في حروف الشرط أن الجملة التامة لا تتوسط بين ألفتها، تليها ألا تلتبس المفتوحة بالمكمورة تمت ز

٢- قوله: (دأبني اضطبار إلخ...) ويروى كان يبريني، الدأب: العادة، والوجد: الحزن، والنوى: البعد، واليرى العجب والمراد في البيت الجرح والبغض، أما: تفصيلية وفيها معنى الشرط، وأنني جزع: مبتدأ، قوله: فلوجد كاد: خبره، وفعل الشرط محذوف، والتقدير مهما يكن من شيء فجزعني لو جد، حذف فعل الشرط، وزحلق الفاء إلى الخبر كراهة لبقا حر في الشرط، والجزاء، وقوله كاد يبريني: في محل الجر مضافة لوجد، والمعنى أن شأني وعادتي الإضطبار عند الشدائد، وأما جزعني يوم النوى فلوجد كاد يبريني يقتلني ويهلكني، وهو الوجد المفرط.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله أنني جزع: مبتدأ، ولما وقع بعد أما لم يلزم تقديم الخبر عليه لوقوع الأمن من المخدورات تمت ملقط شرح أبيات.

٣- فلو قيل في المثال: ما زيد إلا في الدار لتغير المعنى، ولو قيل: ما إلا في الدار زيد، أو ما إلا زيد في الدار، لم يعلم أن الحصر في المبتدأ أو الخبر تمت.

٤- والمراد بالاقتصار أن يتم المعنى المقصود بدون التكرار تمت

أو حكماً^(١) كقوله:

[وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرِ لَيْسَ يُدْرِكُهُ] وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ^(٢) «أو لفظاً»

ولا يصح^(٣) فيهما الاقتصار، ولا يستعملان^(٤) بغير عطف، أو لفظاً دون معنى

ويقوم مقامهما واحد، كـ «هذا حلو حامض»^(٥) أي: مرّ، ولا يصح فيه الاقتصار، ولا يستعمل بالعطف،^(٦) وأجاز العطف فيه أبو علي^(٧).

١- قوله: (يداك البيت إلخ...) غائضة: بالطاء من الغيظ، لا بالضاد كما وقع في المتون التي وقفت عليها، ولأعدادها: متعلقة بغائضة، ويداك: مبتدأ، ويد مبتدأ ثان، وخبرها: مبتدأ ثالث، ويرتجى خبر الثالث، والجملة خبر الثاني، والثاني مع الجملة خبر الأول، وتقدير الوصف سرغ كون يد: مبتدأ أي يد منها وأخرى إلى آخره: خبر ثاني ليداك متعدد خبرها، والخبر عنه وهو يداك متعدد معنى، إذ أصله يدان فحذفت النون للإضافة.

والمراد بالاستشهاد: أنه لما كان المبتدأ متعدد حقيقة تعدد الخبر كذلك، أعني لفظاً ومعناً تمت شرح أبيات .

٢- قوله: (غائضة) الغائضة بالطاء الهالكة، وبالضاد: الناقصة والفيض بالضاد هو النقص تمت وقوله: يداك خبر عنه وهو متعدد حقيقة لأنه مثنى، والخبر أيضاً يكون متعدداً أحدهما بدون الآخر تمت .

٣- والمراد به هو حيث يكون المبتدأ مفرداً ذا أجزاء تنقسم الأخبار عليها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ تمت منهل صافي والله أعلم .

٤- قوله: (والعيش) العيش: مبتدأ، وشح: خبره، وكلنا إشفاق وتأميل، والعيش متعدد حكماً لأن المراد به العيش شح، العيش إشفاق، العيش تأميل، والشح: بضم الشين البخل مع الحرص، والإشفاق: هو الخوف، والتأميل: هو الأمل تمت .

٥- قوله: (ولا يصح) أي ولا يصح فيما كان المخبر عنه متعدداً حقيقة أو حكماً الاقتصار على خبر واحد من الخبرين فصاعداً تمت . ويصح في التعدد حقيقة أن يقول: الزيدان فقيه وكاتب، زيد وعمرو فاضل وجاهل تمت منهل .

٦- لأن المبتدأ متكرر تقدماً نحوها عالم وجاهل أي أحدهما عالم والآخر جاهل تمت نجم الدين .

[تضمن المبتدأ معنى الشرط]

١- قوله: (حلو حامض) فإنهما في الحقيقة خبر واحد، لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة والحموضة، لا إثبات أنفسهما كما قيل بناء على أن التضمين - قوله: هذا حلو حامض، فيه إشكال فإنه يقال في أيهما الضمير الراجع إلى المبتدأ، ولا يستقيم أن يكون في أحدهما، لأن الذي فيه الضمير هو الخبر، بخلاف الثاني، ولا يستقيم أن يكون فيهما جميعاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما خبراً على انفراده، والمعنى يمنع منه، ففي هذه المسألة نظراً ويمكن أن يقال الضمير مقدر فيما هو بمعنى وهو ممزوج تمت رصاص - إمتزجا في جميع الأجزاء، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ، وليس في شيء من الخبرين ضميره، ثم تعبد الغفور فلا يتوسط المبتدأ بينهما فلا يقال: حلو الرمان حامض، على الأصح، وأجازة بعضهم تمت من أوضح المسالك تمت .

* قال اليميني: لا يجوز أن يعود الضمير من كل واحد منهما لأنه يصير التقدير: كله حلو كله حامض، فيؤدي إلى الجمع بين ضلدين، ولا حلو هما عنه لأنه تنقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عوده من أحدهما لما فيه من التحكم لأنه يكون هو الخبر لعود الرابط منه، فلم يبق إلا أن تقدر الاسمين بمعنى اسم واحد محتمل للضمير، وهو: مز. قال ابن جني: وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه الذين شكوا، لما أظنه فهم إلا واحد أو اثنين تمت نجم ثاقب .

٢- يعني لا يصح أن يقال: هذا حلو فحسب، أو هذا حامض فقط، لدلالة كل منهما على معنى معين، كما في زيد عالم عامل تمت .

٣- لأن مجموعه بمنزلة مفردة، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض، وعليه مذهب ابن مالك تمت شريف والله أعلم .

٤- قوله: (وقد أجاز العطف أبو علي) لدلالة كل واحد منهما على معنى كما في زيد عالم عامل تمت .

* قال السعيدى: فإن قيل كيف يصح الإخبار بالتضادين عن شيء واحد في حالة واحدة؟ فالجواب أنه لم يرد أنه حلو من كل وجه وحامض من كل وجه، بل أريد أن فيه طرقتا من هذا وطرقتا من هذا، وهذا ليس بخلاف تمت سعيدى تمت .

١- (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيصح^(١) دخول الفاء^(٢) في الخبر وذلك الاسم
الموصول) من أل بمستقبل عام أو غيرها،^(٣) (بفعل^(٤)) صالح للشرطية،^(٥) (أو ظرف)
أو شبهه.

١- ولا يجب، بخلاف ما إذا كان المبتدأ شرطاً حقيقة، والخبر جملة فتجب الفاء، نحو: من يأتي فله درهم .

٢- قال نجم الدين: ولا يلزم من الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما
قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآية، فالملازمة
لازمة للفرار، وليس الفرار سبباً للملازمة، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ كون النعمة
منه تعالى لازم لحصولها معنا، فلا يفرنك قول بعضهم إن الشرط سبب للجزاء، ونحن نحققه في حروف
الشرط إن شاء الله تعالى .

٣- قوله:

٢- قوله: (فيصح دخول الفاء) ويصح عدم دخوله في الخبر نظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وأما إذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه، فأما إذا لم يقصد لم يجب بل لا يجوز، ويجب عدمه
تمت ج معني .

قوله: (من أل بمستقبل عام) احتراز من أن يكون الذي لشيء معلوم نحو: الذي يغيب من عندي فله درهم، لم يجر
لقوات العموم من اللام وهي اللام الداخلة على صلة بمعنى الاستقبال تمت .

* قول الشارح: (من أل بمستقبل عام أو غيرها) يعني أن أل لا تدخل الفاء في خبرها إلا بشرط أن يراد بها العموم،
لا إذا كان المقصود بها معهوداً، قلت وكذا غيرها من الموصولات لا بد فيها من إرادة العموم، فصواب العبارة
أن يقال: وذلك الاسم الموصول بمستقبل عام من أل أو غيرها، بفعل صالح للشرطية، وعبارة الشارح بين
التعقيد وضعف التأليف، إذ ظاهرها يقتضي أن غير أل لا يشترط فيه ما اشترط فيها من العموم والاستقبال
وليس بصحيح، وقد صرح في آخر كلامه بمقتضى قولنا تمت منقح .

* قوله: (مستقبل عام أو غيرها) يعني أنه لو قصد العهد أو المضي امتنعت الفاء، إذ الاستقبال والعموم يناسبان فعل
الشرط، لأن من الشرطية عامه وفعلها مستقبل، لأن الشرط إنما يتعقد في المستقبل، فلا يحصل الشبه للشرط
إلا بما ذكر، فحيث يحصل الشبه للخبر بالجزاء فتدخل الفاء تمت ح والله أعلم .

٣- قوله: (أو غيرها) أي غير أن عطف على أل بشرط الاستقبال، لأن الشرط يقتضيه وبشرط العموم ليشابه
الشرط في العموم تمت .

(وَالنَّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ^(١) هُمَا) مِنَ الْفِعْلِ الْمَوْصُوفِ، أَوْ الظَّرْفِ أَوْ شِبْهِهِمَا، وَالْمُضَافُ^(٢) إِلَى تِلْكَ النَّكَرَةِ، (مِثْلُ: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ، وَكُلُّ رَجُلٍ^(٣) يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ^(٤) فَلَهُ دَرَاهِمٌ^(٥)»، «وَكُلُّ رَجُلٍ عِنْدَهُ حَزْمٌ فَسَمِعْتُ»، «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٦)) وَقَوْلُهُ:

بعضه انقضى ، فبعضه انقضى

١-قوله: (بفعل) قال الجامي: أي الذي جعل صلته جملة فعلية، أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية هاهنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل لتأكد مشابهته للشرط، لأن الشرط لا يكون إلا فعلا تمت منه .

٢-قوله: (صالح للشرطية) نحو: «ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم» فلو كان فعلا ما ضيا معنى لم تدخل الفاء تمت ح ش .

فاحترز عن الماضي الخالص، نحو: الذي أتاني له درهم تمت ويحترز عن الموصول بجملة اسمية، نحو: الذي هو محسن مكرم، فلا يجوز دخول الفاء فيه تمت ح والله أعلم .

* قوله: (صالح للشرطية) وذلك بأن يكون الخبر بمعنى الاستقبال، وبأن لا تكون شرطا، نحو: الذي إن حدث صدق مكرم، ولا منفيا كما نذكر تمت ش تمت .

٣- قال المحقق الهندي: ينبغي أن يقول: «به» لا «ههما» لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة «أو» مفرد، نحو: زيد أو عمرو قائم، ولا يقال قائمان انتهى فقيل: وقد ورد مثني في قوله تعالى: «غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما»، ونقل كلام الزمخشري والبيضاوي في تفسير هذه الآية والله أعلم .

٤-قوله: (والمضاف إلى تلك) عطف على قوله الاسم الموصول من أن أو غيرهما والنكرة الموصوفة بهما، والمعنى أن ذلك التضمن أي تضمن المبتدأ معنى الشرط حاصلا في الاسم المذكور وفي النكرة المذكورة وفي المضاف المذكور تمت .

٥- الأولى ترك لفظه «كل» لتطابق المثال الممثل له، فيقال: رجل يأتي، أو في الدار فله درهم، على قصد العموم في رجل، كقول الشارح رجل عنده حزم إلخ تمت شيخ لطف الله رحمه الله .

٦- مثال للنكرة الموصوفة بظرف تمت والله أعلم .

ما لدي الجازم اللبيب معاراً فمضون وماله قد يضيع^(١)

﴿ما بكم من نعمة فمن الله﴾، و﴿ما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم﴾،
على قراءة غير نافع^(٢) وابن عامر، ومثل: «رجل عنده حزم^(٣) قسعيد^(٤)» وعبد لكرم
فلا يضيع، ونفس تسعى في نجاحها فلن تحيب^(٥)»، والموصوف^(٦) بالموصول المذكور
كقوله :

١- للمثال الأول في المتن للاسم الموصول بفعل، والثاني في المتن- صوابه الثالث- للمضاف إلى نكرة موصوفة
بالفعل، والثالث للاسم الموصول- صوابه الرابع- يشبه الظرف، والرابع- صوابه الثاني- للمضاف إلى نكرة
موصوفة بظرف، والخامس أعني: وكل رجل عنده، هو الموصول بظرف حقيقة، والسادس أعني: الآية
الكرمة للاسم الموصول من آل بمستقبل عام تمت .

٢- التمثيل بالآية الكرمة إنما يصح على مذهب الميرد ومن تابعه كما سيأتي في باب ما أضمر عامله، وأما على
كلام سيبويه وأتباعه فليس مما نحن فيه تمت . لأنه [أي الميرد] جعل الفاء بمعنى الشرط في قوله تعالى: ﴿والزانية
والزاني فاجلدوا﴾، لا عند سيبويه فالخير محذوف تمت والله تعالى أعلم .

٣- «ما» الموصولة مبتدأ موصول بالظرف، ومعاراً: حال من الضمير الذي في المبتدأ وهو اسم مفعول، من أعار
إعارة، ومضون: مفعول من الصون حذف منه أحد الواوین فوزنه بعد الحذف إما فعول أو مفعول على
اختلاف المنهيين، وقوله: وماله: إن قرء بضم اللام يكون مبتدأ، وقوله: قد يضيع: خبره، ويجوز أن تكون
اللام مفتوحة فحيثئذ تكون «ما» موصولة و«له» صلته، وقد يضيع خبره؟

والمراد بالاستشهاد: أنه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الموصول بالظرف، وهو قوله: فمضون والله أعلم .

٤- ويدل ذلك على أن «ما» موصولة لا شرطية سقوط الفاء في قراءة نافع، وابن عامر تمت عقيل .

٥- مثال للنكرة الموصوفة بالظرف وشبهه والفعل، وأما مثال للمضاف إلى هذه النكرة فقد مر ذكره تمت .

٦- هذا الأمثلة أولى من مثال ابن الحاجب بقوله: كل رجل إلخ .

٧- هذه الثلاثة أمثلة للنكرة الموصوفة بأحد الثلاثة تمت .

٨- عطف على قوله: الاسم، أو مما عطف عليه من قوله: والمضاف تمت .

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا^(١)

إذ الموصول بالفعل أو ما تقدر به جاز أن يقصد به السببية^(٢) للثاني، فيكون

للعوم لا للعهد، وكذلك النكرة الموصوفة بأحدهما، وحينئذ يجاء بالفاء كما في

الشرط، إذ معناه^(٣) «من يأتيني فله درهم»، وجاز أن لا يقصد فلا يجاء بها، وقد

تدخل الفاء على خير «كل» مضافا^(٤) إلى نكرة، نحو: «كل نعمة فمن الله»، ولا يصح

في مثل قولك: «الذي إن حدث صدق^(٥) مكرم، والذي ما يكذب أو لن^(٦) يكذب

١- قوله: (صلوا) أمر بالوصل وهو ضد الهجر، وقوله الخطب: الأمر العظيم الذي يكثر فيه التخاطب، متعسرا: إذا
حال من الضمير المفعول في تلقونه. يصفهم الشاعر بالحزم واليقظ في الأمر العارض لهم لأنه وإن كان يسيرا
عند ظنهم فهو متعسر في نفس الأمر.

والمراد بالاستشهاد: أن الفاء دخلت على غير المبتدأ الموصوف بالموصول بفعل وهو: الخطب، فشرح أقليات

٢- قوله: (السببية) معناه أن هذه الأمثلة المذكورة إن قصد بها السببية والجازة كانت للعوم، فحينئذ يجاء بالفاء
والمراد بالسببية أن يكون ما بعد الفاء لازما لما قبلها والأول سببا للثاني، وإن لم يقصد السببية والجازة كان
يكون استحقاق الدرهم في دين مثلا في قوله: الذي يأتيني فله درهم فإنه غير متسبب عن الإتيان ولا تدخل
الفاء حينئذ تمت.

٣- تعليل لقوله: يجاء، أي: معنى الكلام الذي جيء بالفاء مثل: الذي يأتيني فله درهم، أي: من.... تمت والله أعلم

٤- قوله: (على خير كل مضاف إلى نكرة) وإن لم تكن موصوفة بأحد الثلاثة: من الفعل والظرف وشبهه، لأن
المعنى كل نعمة حصلت أو وجدت، فحذف الفعل لوضوح المعنى تمت.

٥- وذلك لأن الشرط قد استوفى ما يقتضيه، فلم يبق ما يقتضي التشبيه بالشرط تمت.

٦- قوله: (ما يكذب) قيل: النفي طالب للمصدر فيمتنع تقدير الشرط، وقيل: ما ولن حرفين للاستقبال فيمتنع
تقديره، والأولى أن «ما» للحال فيمتنع الشرط تمت ش لكونها من قرائن الحال تمت.

مصلح»، ^(١) ولا في مثل: «زيد منطلق»^(٢) خلافا للأخفش، وما تمسك به من نحو قول الشاعر:

وقائلة ^(٣)خولان^(٤) فانكح فتاهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

والآخر:

أرواح ^(٥)مودع أم بكور أنت ^(٦) فانظر لأي ذلك تصوير

١- لأن ما دخلت الفاء على خبره يتزل منزلة الشرط، وهو لا يدخل على أداته، فكذا المثل منزلة تحت . وإنما امتنع من المثالين الآخرين لأن «ما» من قرائن الحال، و«لن» يؤثر في الفعل الاستقبال، واجتماع أمرين إما متماثلين كالمثال الآخر أو مختلفين كالمثال الأول لا يمكن تحت .

٢- لأن الفاء للعطف والسببية والربط، ولا معنى لذلك في مثل: زيد منطلق تحت منهل .

٣- قوله: (وقائلة الواو بمعنى «رب»، خولان: اسم قبيلة في اليمن، والفتاة الشابة، والأكرومة: المكرومة من الكرم، كالأعجوبة في العجب، والمراد من الحيين حي أيها وحي أمها، يقال خلوا من كذا يكسر الحاء أي خال قيل الفاء في قوله: فانكح يدل على أن شرف هذه القبيلة تسبب لأن تنكح فتاهم، قاله أبو سعيد النحوي هذا كما قيل: زيد أبوك فقم إليه، أي كونه إياه سبب القيام إليه، وقال الأخفش هي زائدة، وقال سيبويه هي عاطفة للجملة على جملة مثلها مقدرة. قوله: كما هيا: أي كما عهدتها ليس لها زوج، يحتمل أن تكون ما موصولة [وهي] مبتدأ خبره محذوف، أي: هي عليه، والجملة صلة ما، وحيثئذ يحتمل أن يكون قوله: كما هي خبر بعد خبر لأكرومة الحيين، وأن يكون صفة لمصدر محذوف، أي كالخلو الذي هو عليه قبل ذلك، وتحتمل أن يكون ما زائدة ويكون الضمير المرفوع واقعا موقع المجرور، كما وقع في لولاك، وحيثئذ يكون الجار والمجرور خبرا بعد خبر، ومنصوب المحل على أنه حال من الضمير المستتر في خلوا والمعنى أن قائلة قالت لي إن هذه خولان فانكح فقلت كيف وأكرومة الحي خلوا أي خالية عن الزوج كما عهدتها.

والمراد من هذا البيت بالاستشهاد: أن ما تمسك به الأخفش من دخول الفاء على خبر المبتدأ المجرد عن ملاحظة معنى الشرط لا يصلح أن يكون حجة، لأن خولان يصح أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال تمت منتقط شراب والله أعلم .

٤- أي هذه خولان، وخولان: قبيلة توصف نساؤها بالعفة والجمال تمت شريف .

محمولان على أن «خولان» خير مبتدأ محذوف، تقديره «هذه خولان»،
و«أنت» فاعل فعل محذوف تقديره «انظر أنت».

(وليت ولعل مانعان^(٥)) باتفاق لاقتضائهما صدر الكلام، ولا يجامعان ما في
معنى الشرط، إذ هو أيضا مقتض لذلك، فيؤدي إلى التناقض^(٦) أو لكونهما للإنشاء
وكون الشرط للإخبار فلا يجتمعان أيضا^(٧).

١- قوله: (أرواح البيت) الرواح: ضد الصباح، ويؤيد ذلك يروي بكسر الدال اسم فاعل من التوديع مسند إلى
ضمير الرواح مجازا، أي مودعك رواح أم بكوث، بمعنى «أن أحدهما لابد أن يكون آخر الأوقات التي ينتهي
إليها حياتك، والهمزة لمجرد التسوية، ويروي بفتح الدال المعنى زمان التوديع تمت شرح.

والمراد بالاستشهاد: أن أنت فاعل لفعل محذوف أي انظر أنت، لا مبتدأ مجرد عن معنى الشرط وتدخل على خبره
الفاء كما زعم الأخفش تمت ملتقط شرح آيات.

٢- قوله: (أنت فانظر) على أن التقدير انظر فانظر، ثم حذف انظر أولا وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر،
تمت معنى وقيل: أنت في البيت مرتفع بالمصدر، وكأنه قال: أتروح أم تبكر أنت، فليس بإسناد فانظر إليه
كما زعم الأخفش، ويجوز أن يرتفع على أن يكون أرواح بمعنى الفاعل، كأنه قال أرائح أم باكر أنت، ويجوز
أن يرتفع على التقدير أي ذو رواح وذو بكر أنت، ذكره الإصهاني في شرح لمع ابن جني تمت والله أعلم.

٣- قد خول الفاء على تقدير جواب سؤال، كأنه قال: كيف أصنع فقال انكح إلخ تمت.

٤- فيه نظر لأن أنت في انظر أنت ليس بفاعل وفاقا، إذ هو تأكيد لفاعله، إذ هو من المواضع التي تجب فيها
استكناان الفاعل، إلا أن يقال إذا حذف الفعل وجب إبراز الضمير، وفيه نظر أيضا إذ قوله تقديره انظر أنت
صريح بأنه فاعل انظر، إلا أن يقال لما كان تأكيد للفاعل وعبارة عنه فسماه فاعلا من حيث المعنى اللغوي لا
اصطلاحا تمت قط ف.

٥- أي هما بمنعان باتفاق النحاة من دخول الفاء على خبرهما، إذا كان [اسميهما] موصولا صلته فعل أو ظرف أو
نكرة صفتها فعل أو ظرف، مثلا لا يقال ليت الذي في الدار ويأتي فله درهم تمت س.

٦- بيان التناقض بينهما و الشرط: أن خير ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خير
محض، فكان في الجمع بينهما والفاء تناقض تمت شرح مصنف.

* أي من حيث فيه معنى الشرط يقتضي التصدير، ومن حيث أنه اسم لما لا يقتضي تمت

(وَأَلْحَقْ بَعْضَهُمْ «إِنْ» بِهَمَّا) أي: المكسورة، وقيل إنه مذهب سيبويه^(١) لما مر من اقتضاء كل منهما التصدير، وهو تعليله فيهما، وبخالفه الأخفش لعدم ما ذكرنا ثانيا فيهما وهو يعللها به، إذ «إِنْ»^(٢) لا تغير معنا الشرط، ولوروده في التزليل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٣)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَمُوتُوا وَهُمْ كَافَرٌ قُلْنَ يَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأَ الْأَرْضَ﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾.

١- هذا قول المصنف، وذلك لأن ما بعد ألفاء الجزائية لا يكون إلا خيرا، أي محتمل للصدق والكذب، وخير ليت ولعل لا احتمالان ذلك فهذا قول المصنف.

قال نجم الدين: وليس بشيء، لصحة قولك: إن جاء زيد فاضربه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

قيل: وما ذكره المصنف في امتناع دخول الفاء في خير: ليت ولعل للزوم التناقض، وذلك أن ما بعد ألفاء الجزائية لا يكون إلا خيرا، أي احتمالان للصدق والكذب وخير ليت ولعل لا احتمالان ذلك ليس بشيء، لصحة قولك: إن جاء زيد فاضربه. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

٢- هكذا نقله عبد القادر، وتبعه المصنف عليه، ونقل العبدوي وأبو البقاء وآبي نعيم أن مذهب سيبويه دخولها، ومذهب الأخفش عدم الدخول وهذا النقل أصبح تمت.

٣- هذا دليل أول زقوله، ولوروده، دليل ثان بناء على مذهب الأخفش في جواز دخول الفاء في الخير فافهم تمت.

٤- فأدخل الفاء في خير المبتدأ هاهنا وإن لم يكن موصلا لأنه موصوف بالموصول تمت رضي.

وقيل: الخلاف على العكس، والمفتوحة مثلها في جواز دخول الفاء^(١) في الخير، كقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة﴾ ومنه قوله:
 علمت يقينا أنما حم^(٢) كونه . . . فسنعني أمرؤ في صرفه غير نافع^(٣)
 ولكن^(٤) كذلك فيه كقوله :

بكل داهية ألقى العداة وقد
 يظن أني في مكري بهم فزع^(٥)

١- قال نجم الدين الرضي رضي الله عنه: وألحق المالكى بها أن المفتوحة ولكن من غير مماع، ولكنه لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم «أن» كما يجوز على محل اسم «إن» كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل انتهى .

وأما الاستدلال بالآيات والشعر ففيه نظر إذ لا يتم جواز دخول الفاء في غير أن المفتوحة إذ في هذين المثالين لم تكن مفتوحة معنى لأن أن التي بعد العلم هي في المعنى مكسورة، فدخولها في المثالين على المكسورة معناه فلا يكون المثال موافقا لمعناه تمت قط ف . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

٢- قوله: (أنما حم كونه البيت) حم أي قدر، ولكون بمعنى: الحدوث والوجود، فتكون تامة، ويقينا: مصدر للتوغم من غير لفظ الفعل، أي علم يقين إن كان العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل، وإن كان بمعنى اليقين وهو اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع يكون للتأكيد، والمعنى علمت يقينا أن الذي قدر الله وقوعه وحدثه فسعي كل أحد وجهدة في صرفه ودبه عن نفسه غير نافع.

والاستشهاد: أن الفاء دخلت على خير المفتوحة لما كان اسمها متضمنا لمعنى الشرط كالمكسوة تمت شرح آيات والله أعلم .

٣- وعبرة التسهيل لابن مالك: ويزيلها أي الفاء نواسخ المبتدأ، إلا إن وأن ولكن على الأصح تمت .

٤- قوله: (بكل داهية البيت إلخ...) الداهية: الأمر العظيم، وعداء جمع عاد، كطغاة وطاغ، والعادي هو العدو، والفزع: صفة مشبهة أي الخائف، كلا: حرف ردع والإبداء: الإظهار، والفرق: الخوف، ويعروا: من الغرور وهو الخداع، ويعربهم من الإغراء، والظاهر أنه مخاطب شخصا لأمه على ترك المقابلة مع الأعداء ونسبه إلى الخوف منهم، ويقول بكل داهية سألقيهم وقد تظن أن فزع في مكري بهم وهو: قعودي عن الحرب كلا ليس الأمر كذلك كما تظنه وترغمه، ولكن ما أظهره من الخوف لا حقيقة له بل لكئي يعرؤا .

صوتا "قراءة" أو رأى شخصا "إنسان" بإضمار "هذا" ومن سئل "كيف أنت؟" صحيح، وأين
اعتكافك؟" في المسجد، ومتى سفرك؟ "غدا"، وكم دراهمك؟ "عشرون"، ومنه قول الشاعر :
قال لي كيف أنت قلت^(١) عليل
سهر دائم وحزن طويل^(٢)

⑤ وفيما تقدم ذكره في الجملة السابقة^(٣) كقوله :

سأشكر^(٤) عمرا أن تراخت مني
أيادي لم تمن وإن هي جلت

١- نسخة :

قال لي كيف أنت قلت صحيح
فرح دائم وغير جزيل

تمت

٢- قوله: (قال لي كيف أنت البيت إلخ...) العليل: المريض، وأصل العلل الشرب الثاني بعد الأول، قال الجوزي
العلل المرض، لأنه إذا حدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله
الأول، وقوله سهر: إما خير لمبتدأ محذوف فيكون جوابا لسؤال آخر، كأنه سأل السائل عنه ثانيا ما عليك
فقال: مرض سهر دائم وحزن طويل، ويجوز أن يكون خيرا بعد خير، أي أنا عليل سهر دائم، إما على سبيل
الجاز كأنه لطول الحزن والسهر صار نفسيهما، وإما على تأويل مضاف محذوف أي: ذو سهر وذو حزن.
والاستشهاد: في أن الشاعر حذف المبتدأ وهو «أنا» أي أنا عليل، لدلالة المستعمل عليه تمت شراب

٣- عطف على مقدر تقديره يجوز حذف المبتدأ فيما لم يتقدم ذكره في كلام المتكلم في الجملة السابقة، وفيما
تقدم ذكره تمت قطب فاروق .

٤- قوله: - والبيت محمد بن سعيد الكاتب بمدح عمرو بن سعيد بن العاص- (سأشكر عمروا البيت إلخ...) للمنية:
الموت، الأيادي: جمع الأيدي جمع اليد بمعنى النعمة، لم تمن: لم تقطع بل واجب، جلت: أي عظمت، غير
محبوب الغنى: خير آخر أوصفة كاشفة لفتي، لأنه مأخوذ من الفتوة وهي بذل الموجود في الرخاء، والصبر
على المفقود في البأساء، الغنى: بالكسر مقصورا اليسار، ولا مظهر الشكوى: يروى بالجر عطفا على
محبوب، ولا فيه زائدة، ويروى بالرفع عطفا على غير، كأنه قال: وغير مظهر الشكوى زلة الفعل كناية عن
الفقر وذهاب الدولة.

ففي غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت
وقول ابن الطمحن القيني :

أضاءت^(١) لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوي إليه كواكبه

أي: «هم نجوم»، وفيما اشترك مع المضاف إليه في خبر فيجيء الخبر مثنى،
كقولهم: «راكب البعير طليحان» أي: «راكب البعير^(٢) والبعير طليحان»، فحذف
المعطوف لوضوح المعنى.

ووجوبا وذلك في المخبر عنه يتبع مقطوع^(٣) يتعين المنعوت بدونه، لمدح^(٤) نحو:
«الحمد لله الحميد»، أو اذم^(٥) «أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين»، أو ترحم

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف المبتدأ الذي تقدم ذكره في الجملة السابقة وهي عمرو، إذ الضمير للمقدر راجع إليه،
والتقدير هو فتي، وقوله: أيادي إما بدل استمال من عمرو، وإما منصوب يترع الحافظ، أي على أيادي
كقولهم شكرته نعماء، أي على نعماء تمت ملتقط شرح أبيات والله أعلم .

١- قوله: (أضاءت لهم البيت إلخ...) الأحساب: جمع حسب بمعنى المحسوب، والحسب ما يعده الإنسان من
مفاخره، ودجى الليل: مفعول به، أو فيه، وهي جمع دجية وهي الظلمة، نظمت اللؤلؤ أي جعلته في السلك،
والتنظيم مثله، الجزع: بالفتح الحرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به الأعين، والثاقب: من الثقب لا من
التقرب، والهاء في ثاقبه راجع إلى الجزع، وإنما عدل عن ناظمه إليه إشارة إلى حصولهما معا إدماجا،
وانقضاض الكواكب: هو من انقض الطائر إذا هوى في طيرانه، وهاهنا كناية عن الموت، كلما: منصوب
على الظرفية والعامل فيه بدا، وما مصدرية والوقت مقدر أي كل وقت انقضاض كوكب. والبيت الأول
يدل على رفع حسبهم وأنهم يبيض الوجه وأن دجى ليلهم ينكشف من نور أحسابهم. والبيت الثاني يدل
على علو نسبهم وكوهم كالنجم في الرفعة والاعتلاء والاقطار وعدم خلوهم عن سلطان وزكى أصولهم.

والمراد بالاستشهاد: أنه حذف المسند إليه الذي تقدم ذكره في الجملة السابقة، والتقدير هم نجوم تمت ملتقط شرح
أبيات .

٢- قال الأندلسي في شرح المفصل: فأما قولهم راکب البعير طليحان، فتقديره أحد طليحين حذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿من القرينين﴾ ويجوز أن يكون كما قال الشاعر تمت .

كـ «مررت بغلامك المسكين»، ^(١) أو بمصدر جيء به «^(٢) بدلا عن اللفظ بفعله، كقولهم: «سمع وطاعة» أي: «أمرى سمع وطاعة»، ومنه قول الشاعر:

فقلت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسيبه أم ألتبس بالحبي عارف^(٣)

تدليلاً

١- قوله: (مقطوع) أي: قطع عن كونه نعتاً، وأخرج عن حكمه للاستغناء عنه بمحصول التعيين بدونه، والعلة في ذلك أنهم نصبوا مثل هذا النعت بفعل يلزم إضماره، دلالة على أنه إنشاء مدح فجعلوا إضماره أمارة الإنشاء، كما في النداء، ثم التزم حذف المبتدأ في الرفع ليحري الوجهان على سنن واحد تمت شـ

٢- قال السيد الشريف في شرح الكشاف: المرفوع على المدح أو الذم مثلاً وصف لما قبله بخولف فيه الإعراب للافتتان، والغرض من هذا الافتتان إظهار الاهتمام بالمذكور من جهة أن فيه زيادة إيقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع، وذلك الاهتمام إنما يكون بمدح أو ذم أو تحوها مما يقتضيه المقام، ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله تمت شـ

٣- تقديره: هو الحميد، فالخير عنه هو، والحميد نعت لله مقطوع عن موصوفة لفظاً، فإنه مرفوع وموصوفه مجرور تمت شـ

٤- وأعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو: أمس النابذة، ونفخة واحدة، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معين، لأن الموصوف في مثل ذلك نضر في معنى الصفة ذال عليه، فهذا لم يقطع التأكيد في: جاءني القوم أجمعون أكتعون، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه للتكلم في أنه إذا لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويمجزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف مستلزم وصفاً آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع، وإن كان نعت أول كقوله تعالى: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾، وقولك: الحمد لله الحميد، وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت والآية رد عليه تمت نجم الدين، قوله: وامراته حمالة الحطب هذا على قراءة النصب، وهي قراءة عاصم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب﴾ بنصب عالم، قال سيويه سمعت أعرابياً يقول: الحمد لله رب العالمين بالفتح فسألت عنها يونس فقال: إنما لغة عربية تمت والله أعلم -

٥- لما التزم إضمار ناصبه لكونه بدلا عنه حمل المرفوع على المنصوب من التزام الإضمار تمت شـ

٦- قوله: (وقالت حنان البيت) وقبله وآخر عهدي من أمة نظرة على جانب العليا إذ أنا واقف

أي: أمري، أو بخصوص «نعم، وبئس» على من جعله خيرا، ^(٤) أو في مثل قولهم: «في ذمتي لأ فعلن» أي: ميثاق، أو عهد، أو عمن.

[حذف الخبر]

(والخبر جواز) لقريئة، وذلك فيما بعد «إذا» المفاجأة، (نحو: «خرجت فإذا السبع») أي: حاضر، إذ إذا المفاجأة ^(٥) تدل على الوجود، ^(٦) وإن أردت أنه قائم أو

الحنان: الرحمة يقال منه حن عليه حنانا، قال صاحب الكشف: حنان خير مبتدأ محذوف، والتقدير الذي لك عندنا أو أمرنا حنان، وما أتى بك: أي أي شيء أتى بك أذو نسب فيكون من أقربائهم، أم أنت عارف بالحي.

والمراد بالاستشهاد: أن حنان خير مبتدأ محذوف كما قال صاحب الكشف، والتقدير أمري حنان تمت ملتقط شرح آيات والله تعالى أعلم .

١- وقال ابن خروف: لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدرا لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكا الأندلسي مثل هذا عن سيويه وهو الذي ذكرناه قبل واختبرناه تمت نجم الدين بلفظه

* يشترط تأخير المخصوص بالمدح أو الذم، كنعم الرجل زيد، أي: هو زيد، وهذا عند من جعله خيرا، أما عند من جعله مبتدأ فهو خارج عن هذا تمت والله أعلم .

٢- وفيه خلاف للمرد قيل: إن إذا: ظرف مكان خبر عن السبع، أي: في المكان السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، إذ لا معنى لقولك: في المكان السبع بالباب وجعله بدلا تعسف تمت .

وقيل: ظرف زمان خبر عما بعده، بتقدير مضاف، أي في وقت خروجي حصول السبع، وإنما قدر المضاف لأن الزمان لا يقع خبرا عن الجثة، وقيل ظرف زمان مضاف إلى ما بعده، وعامله محذوف، أي ففاجأت وقت وجود السبع، إلا أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية، لأنه مفعول به لفاجأت، اللهم إلا أن يقال ففاجأت منزل منزلة اللازم، ولو قيل: إن الظرف غير مضاف إلى الجملة كما في الوجه الآخر، والعامل ففاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية، لجواز أن يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج تمت عبد الغفور .

واختلف في الفاء فقال: الزيايدي إنما جواب لشرط مقدر، ولعله أراد بها السببية، وقال المازني زائدة وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها، وقال أبو بكر ميرمان: هي للعطف حملا على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا، وهو قريب تمت رضي .

قاعده ونحوه فلا بد من ذكره، إذ لا دلالة لها عليه. وفي الاستفهام عن المخير عنه،^(٣) كقولك: «زيد» لمن قال: «من عندك» أي: «زيد عندي»، ومنه قول المتنبي:

قلت^(٤) وقد رأيت اصفراري من به وتهديت فأجبتها المنتهد^(٥)
أي من يطالب به. وفي العطف عليه، نحو: «زيد قائم وعمرو» أي: «وعمرو كذلك»،
ونحو: «زيد وعمرو قائم» أي: «زيد قائم»، للاستغناء بأحد الخبرين عن الآخر، ومنه
قوله:

نحن بما عندنا^(٦) وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

١- وهو أحد المتعلقات السبعة التي هي: الوجود، والحصول، والاستمرار، والثبوت، والكون، والدوام، والاستقرار، وتسمى المتعلقات العامة، إذ يعبر بها عن كل فعل، بخلاف الخاصة، كقائم وقاعد ونحوهما، فلا يعبر بها إلا عنها تمت.

٢- أي ويحذف الخبر جوازا في جواب الاستفهام عن المخير عنه، لأن جواب الاستفهام يدل على أن المخير به متعين معلوم عند المستفهم والمستفهم عنه، فيجوز حذفه تمت والله أعلم.

٣- وبعده قوله: فمضيت وقد صبغ الحياء بياضها لونا كما صبغ اللجين العسجد^(٧) وقبلهما قوله: إن التي سفكت دمي بلحاظها لم تذر أن دمي الذي تنقلد^(٨) تمت.

قوله: (قلت وقد رأيت اصفراري من به البيت إلخ...) قد رأيت اصفراري: جملة حالية، وتهديت: عطفي على قد رأيت، ومن به: أي من يطالب به أي: باصفراري هو مقول قالت، وقوله المنتهد: مع خبره الخفيف مقول الجواب، أي أجبتها وقلت المنتهد يطالب به.

والمراد بالاستشهاد أنه حذف خبر المبتدأ في الاستفهام عن المخير عنه، لأن الاستفهام عن المخير عنه يدل على أن الخبر متعين معلوم عند المستفهم عنه، فيجوز حذفه، فالاستشهاد في قوله: المنتهد حيث حذف خبره، وليس الاستشهاد في قوله: من به تمت حاشية الأربعة تمت.

أي نحن بما عندنا راضون، وقوله تعالى : ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ .

و(وجوبا فيما التزم في موضعه غيره) لوجود القرينة المشعرة بخصوصية الخير والواقع موقعه والساد مسده، ^(٣) (نحو: «لولا زيد لكان كذا») أي: «لولا زيد موجود» ^(٤) إذ «لولا» تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وفيه إشعار بالوجود، ^(٥)

١- قوله: (نحن بما عندنا البيت إلخ...) كان على قوم الشاعر دية لشخص من قوم مالك وهم يطلبونها منهم بالتمام، والقوم يعطون نصفها . قال الشاعر يخاطب مالك ويقول: نحن بما عندنا راضون: أي يعطاء نصف الدية، وأنت لا ترضى إلا بتمام الدية والرأي مختلف، إذ رأينا إعطاء النصف، ورأيك استيفاء الكل. والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الخير عن الأول لدلالة خبر الثاني عليه، والحذف عن الأول متعين إذ لا يصلح راض أن يكون خيرا عن نحن .

قال صاحب التكميل شارح التسهيل: هذا الاستدلال ضعيف، إنما الجيد الاستدلال بالأول عن الثاني، كقوله تعالى ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ شرح أبيات .

٢- ينظر ما وجه زيادة قوله: (وساد مسده) مع قوله: (والواقع موقعه) وما الفرق بينهما؟ ولعله أراد بقوله والساد مسده في مثل قولهم: كل رجل وضيعته، مع تقدير أن الخير مقرونان مقدر بعد للعطوف فإنه ساد مسد الخير وليس في محل الخبر، فكل واقع موقعه ساد مسده من دون عكس تمت .

وفي بعض النسخ من دون واو فإذا ثبت فلا تأويل تمت والله أعلم .

٣- ولا يجوز أن يكون جواب لولا خيرا كما مر في: أما زيد فقائم، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب، كما لولا على هلك عمر تمت رضي والله أعلم .

* هذا مذهب البصريين، وقال الفراء «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل تمت والله أعلم.

٤- وقال الكسائي: هو من باب حذف الفعل، أي لولا وجد زيد لكان كذا، كما في قوله، «لو ذات سوار لطمتني» وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر أنما «لو» التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط -دخلت على «لا» فكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء ومعناها مع «لا» أيضا باق على ما كان، كما يبقى مع غير «لا» من حروف النفي،

ويلتزم ذكر جواب لولا في موضع خبرها ^(١) فأعني ذكره عن ذكر الخبر وقيل ههنا
 فيما كان الخير ^(٢) عاما فأما فيما كان خاصا لا دليل عليه نحو: «لولا زيد سألتك ملاك» ^(٣)
 سلم، ولولا عمرو غندنا هلك» فواجب الإتيان به، ومنه قوله عليه السلام ((لولا
 قومك حديثو عهد بكفر لأبست البيت على قواعد إبراهيم))، وقول الشافعي رضي
 الله عنه :

ولولا الشعر بالعلماء يزري ^(٤) لكنت اليوم أشعر من لبيد ^(٥)

وفيما كان خاصا تدل «لولا» عليه ^(٦) جاز الأمران، نحو: «لولا أنصار زيد
 حموه لم ينج»، ومنه قول المعري :

أذاب الرعب منه كل غضب فلول الغمد يمسكه لسالا ^(٧)

فمعنى: لولا علي لهلك عمر، أي: لو لم يوجد علي لهلك عمر، فينتفي الأول، أي انتفى وجود علي لانتفاء
 هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، تمت رضي تمت .

١- أي خبر يجيء بعد لولا، فصح إضافة الخبر إلى لولا باعتبار الملازمة، لا باعتبار أنه خبر عنها حقيقة تمت
 فالضمير في خبرها عائد إلى المبتدأ تمت والله أعلم .

٢- يعني مقدرًا، متعلق عام، نحو: الثبوت والحصول والوجود تمت .

٣- قوله: (يزري في البيت) الإزراء: التهاون بالشيء يقال أزريت به إذا صغرت، ولبيد: اسم شاعر معروف هو من بني
 بني عامر، والمراد بالعلماء: العلماء المتقون الذين هم ورثة الأنبياء، وإنما كان إزراء بالعلماء لأن الشاعر قل ما
 لم يكذب في شعره، كما قيل أحسن الشعر أكذبه.

والمراد بالاستشهاد: أنه لم يحذف الخبر بعد لولا لأنه خاص لا دلالة لها عليه تمت شراب .

٤- وبعده: ولولا خشية الرحمن ربي حسب الناس كلهم عبيدي تمت .

٥- فالخير إما عام وإما خاص مدلول عليه، وإما خاص غير مدلول عليه، ففي الأول الحذف إلا عند بعضهم، وفي
 الثاني يجوز الأمران، وفي الثالث لا يجوز الحذف، و يجوز أن يقال: لولا أنصار زيد لم ينج، بغير ذكر
 «حموه»، لأن النجاة تشعر بالحماية، وقيل لأن الأنصار تشعر بالحماية تمت قط تمت .

٦- قوله: (أذاب الرعب البيت إلخ...) للمعري: واسمه أحمد بن عبد الله بن سليمان، صاحب معرة النعمان تمت من
 قصيدة مشهورة قالها، أولها :

وعن بعضهم جواز إظهاره مطلقاً، (وضري زيداً قائماً)، أي: «ضري زيداً حاصل إذا كان قائماً»^(١)، «فضري» مبتدأ، «وحاصل» خبره، و«إذا كان» ظرف متعلق به، و«كان» تامة،^(٢) و«قائماً» حال من الضمير في «كان»^(٣)، فحذف

ومن عند الظلام طلبت مالا

أعن وجد القلاص كشفت حال

أذاب: الشيء يذوب ذوباً وذوباناً، نقيض جمد وأذابه غيره وذوبه بمعنى، وضمير منه لسيف المدحج، العضب: السيف القاطع، الغمد: غلاف السيف، والمعنى أن سيفك في نهاية السيوف كما هابك الرجال حتى ذابت من الرعب منه، بحيث لولا الغمد أمسكها لظهر سيلانها.

والمراد بالاستشهاد: أن الخبر يمسكه جاز فيه الأمران الحذف والإثبات، لأن هذا الخبر الخاص مدلول عليه، كما في قولهم: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، لأن من شأن الأنصار الحماية ومن شأن الغمد الإمساك تمت شرح أبيات .

١- فصار قائماً قرينة دالة على المحذوف وعوضاً عنه، لأنه وقع موقعه تمت رصاص إذ الإخبار عن الضرب لكونه مقيداً بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله تمت خالدي معنى والله أعلم تمت .

٢- فإن قيل لم لا تكون «كان» المقدرة ناقصة، وقائماً خبرها؟ قيل لأن مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون إلا نكرة، ولم يسمع مع كثرته إلا كذا، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه، ولم يسمع ذلك مع طول الاستقراء، هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت أنه غير هذا المكيان، ومن العدول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قولهم: حاصلاً إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له، والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة ألجأهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره: ضري زيداً حاصل قائماً، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضري وهو الياء أو زيد تمت نجم الدين الرضي بلفظه .

٣- قوله: (حال من الضمير في كان) لأنه لو كان حالاً من زيد لكان حالاً من تامة المبتدأ، فلم يكن في موضع الخبر شيء مذكور، إذ ليس خبراً لكان على تقدير أنها ناقصة وإلا جاز أن يكون معرفة ونكرة، والاقصاء على النكرة ها هنا يدل على أنه حال لا خبر هكذا ذكره ابن يعيش تمت قطب فاروق .

* وليس خبر كان لعدم وقوعه معرفة تمت لأن خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة، بخلاف الحال فلا يكون إلا نكرة كما عرف تمت .

«أكثر شربي السويق^(١) ملتوتا»،^(٢) أو جملة اسمية مقرونة بالواو، كقوله عليه السلام
(«أقرب^(٣) ما يكون العبد من ربه وهو ساجد») وقول الشاعر :

خير^(٤) اقترابي والمولى حليف رضا وشر بعدي منه وهو غضبان
وهذا أولى من تقدير الكوفيين، فعندهم الحال معمول للمبتدأ ومن تتمته، مقدر
بعده الخبر، أي: «ضربي زيدا قائما حاصل» لعدم ما يقع موقعه^(٥) بعد حذفه، وخروج

١- السويق: حب مقلو يسحق ثم يلت بسمن أو سكر أو غسل تمت والله أعلم .

٢- فأفعل التفضيل وهو: أكثر هو بعض ما أضيف إليه فقد اكتسى من المصدر بإضافته إليه تمت ش .

٣- «ما» مصدرية، فقوله أقرب ما يكون العبد إلخ: أي أقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجدا تمت .

٤- قوله: (خير اقترابي من المولى البيت) أي اقترابي من المولى حاصل إذا كان حليف رضي، وشر بعدي منه حاصل
إذا كان غضبان، وهذا البيت مشتمل على الأمرين من وقوع الحال مفردة، والجملة الاسمية أيضا بعده وهي
وإن كانت حالا لكن بحسب الظاهر جملة غير منصوبة، فلهذا أفردا بالذكر والاستشهاد فيه في الموضعين
تمت .

(٥) قوله: (خير اقترابي البيت) من البسيط، خير اقترابي: كلام إضافي مبتدأ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاهد
باليمين، وحليف رضي: كلام إضافي نصب على الحال، ولكنه خير للمبتدأ بتقدير محذوف أي: خير اقترابي
من الحليف إذا وجدت حليف رضا، ففي الحقيقة الخبر إذا وجدت، كما في قولك: أكثر شربي السويق
ملتوتا، أي إذا كان ملتوتا، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، وهو بعد كل مبتدأ وهو مصدر
منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل، وشر بعدي: كلام إضافي أيضا
مبتدأ، وقوله: وهو غضبان جملة اسمية حالية سدت مسد الخبر، وفيه الشاهد، وهو حجة على سبويه في منعه
مثل هذا إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول، ومنه قوله عليه السلام («أقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجدا») وقاس الكسائي التي بلا واو على التي بالواو، ومنعه الفراء تمت من كتاب شرح الشواهد
تمت .

٥- قوله: (لعدم ما يقع موقعه) وقد تقرر أن كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقعه، وتأويلهم
لجعل قائما من تمة المبتدأ معمولاً له فكما لا يصلح المبتدأ للخبر لا يصلح جزء له، ولم يقع في موقع الخبر
لفظ يقوم مقامه تمت.

الضرب ونحوه من العموم، إذ يستعمل في موضع «ما ضربت زيدا إلا قائما»،^(١) وعند بعض المتأخرين منهم لا علم - أن التقدير: «ضربت زيدا قائما» فقام المصدر مقام الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله، كـ «أقائم الزيدان»،^(٢) (وكل رجل^(٣) وضعته^(٤)) - «كل رجل» مبتدأ معطوف عليه بالواو التي بمعنى مع، والخبر محذوف تقديره: «كل رجل^(٥) وضعته مقرونان^(٦)»، وعند الكوفيين أن «وضيعته» هو الخبر، لكون

١- وهذا المعنى لا يستقيم إلا على تقدير البصريين، لأن المصدر إذا أضيف بالنسبة إلى ما أضيف إليه ألا ترى أنك إذا قلت: علم زيد نافع عم النفع جميع علومه، فقد وقع المصدر أولا عاما غير مقيد بالخال إذ الحال من تمام الخبر، ثم أخرج عنه محصولة حال القيام، فوجب هذا الخبر أن يكون للعموم أي: للمصدر العام لما تقرر من عمومته من أنه إذا أضيف عم، لأن الخبر عن جميع المخبر عنه، فلو قدرت أن بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن مخبرا عن جميعه، فإذا تقرر ذلك كان معناه: ما ضربني زيدا إلا في حال القيام، وعلى مذهب الكوفيين تكون الحال من تنمة المبتدأ، والأول من تمام الخبر، فيكون المخبر عنه مقدرا بالقيم فيتخصص، فيكون المعنى الإخبار عن الضرب الواقع في حال القيام بأنه حاصل، ولو قدرت ضربا في حال القيام لم يكن متناقضا، إذ لم يخبر إلا عن ضرب زيد في حال القيام بالخصوص، وإخبارك عن شيء عام أو خاص بالحصول لا يمنع إخبارك عن غيره بإثبات الحصول أو نفيه تمت سعيدي

٢- وهذا التقدير فاسد لفظا ومعنى، أما لفظا فلأنه لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك: أقائم الزيدان، ولا يستقل إذا لو قلت: ضربني لم يكن كلاما، ومعنا بما تقدم تمت قوله ومعنى ما تقدم هو قوله وخروجه من العموم تمت .

٣- قوله: (كل رجل وضعته) وضابطه كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى مع، وفيه مذهبان كما ذكره في الكتاب تمت رضي والله أعلم .

٤- الضيعة: الحرفة، وإنما سميت الحرف ضيعة لأنها إذا تركت ضاعت أوضاع صاحبها تمت .

٥- وأما على ما قدره الخبيصي من قوله: مقرونان فلم يكن للمعطوف سادا مسد الخبر، لأنه قد أخرج على المعطوف، وهو لا بد له أن يكون المعطوف الساد مسده في محله، فالصواب أن يقال كل رجل مقرون مع ضيعته تمت والله أعلم .

سئل

عن قوله

٦- والحق أن يقال: كل رجل مقرون مع ضيعته، وهما في التقدير مبتدأ وخبر تمت .

الذي

الواو ^(٣) بمعنى مع ولم يحتاج إلى آخر، كما لو كان مع مظهر، ^(٤) وكذا في كل ما أضيف إلى نكرة معطوف عليه ما هو مقترن به، كقولك: «كل عمل جزاؤه، وكل ثوب قيمته»، (ولعمرك ^(٥) لأفعلن كذا)، أي: «لعمرك قسمي»، أو «يميني»،

الذي

(٥) فإن قيل: قد ذكر أن المبتدأ وما هو تمة له لا يقع موقع الخير، والمعطوف على المبتدأ من تيمته، وضيعته معطوف على المبتدأ، فكيف تسد مسد الخير؟ قلت إنه سد مسده من حيث أنه بمعنى مع، وكما استغنى بنحو كل رجل مع ضيعته عن ذكر غيره فكذا استغنى بما هو في معناه عن غيره، كما استغنى سقيا عن فعله لأنه صار بمعناه، وقيل أيضا في الجواب لا يشكل أن المعطوف على المبتدأ من تيمته لأنه تابع وتابع الشيء لا يكون من تيمته ألا ترى أن تابع الفاعل لا يكون من تمت الفاعل، وقيل أيضا إنه معطوف على الضمير الذي في الخير، وتقدير الخير قبل المعطوف عليه: هكذا: كل رجل مقرون هو وضيعته، وحيث لم يتوجه الإشكال تمت نجم وسعيدى وشرح كبير.

(٦) هذا كلام البصريين، قال نجم الدين وفيه إشكال إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخير، فكيف حذف وجوبا، وإنما قلنا ذلك لأن الخير مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخير انتهى كلام نجم الدين فقياس المثال: كل رجل وضيعته مقرونان أي كل رجل مقرون تمت.

(٧) قوله: (لكون الواو بمعنى مع) وليس هذا القول بعيدا من الصواب، ولا يرد عليهم أنه لو كانت الواو بمعنى مع لوجب النصب في ضيعته، لأنه إنما يجب لو كان قبل الواو فعل أو معنى فعل، لكن لا فعل ولا معنى فعل تمت كبير والجواب عن كلام الكوفيين: أن جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي، وبقاء العطف يمنع جعله خبرا، لأن الخير لا يعطف على المبتدأ، فلا بد من تقدير الخير لئلا يكون المبتدأ بلا خبر، بخلاف مع ضيعته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخير تمت غاية والله أعلم.

٣- وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خيرا تمت نجم الدين لما لا يخفى من أن الخير لا يعطف على المبتدأ تمت منهل.

٤- قوله: (ولعمرك لأفعلن كذا) ضابطه كل مبتدأ في الجملة الاسمية يتعين للقسم نحو: «لعمرك، وأتمن الله، فإن تيمته للقسم دال على تعيين الخير المحذوف، والعمر والعمر بمعناه، ولا يستعمل مع اللام [أي لام القسم] إلا المفتوح، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال أيضا، مثل لعمرك

فحذف لدلالة المقسم به عليه، والتزام جوابه موضعه، وكذا فيما كان ذكره مشعرا بالمقسم، كـ «أمن الله»، بخلاف «عهد الله»^(٧)، فجائز أن يقال: «علي عهد الله لأفعلن»، فلا يحذف الخبر، وأن يقال: «عهد الله لأفعلن» فيحذف لعدم إشعاره بالمقسم بدون المقسم عليه^(٨).

[خبر^(٩) إن وأخواتها^(١٠)]

لتفعلن، وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام، نحو: زيد قدامك تمت نجم الدين بلفظه وزيد عندك تمت.

١- يعني أمن الله وحده مشعرا بالقسمية لأنه لا يستعمل إلا في القسم، فيكون قرينة للمقسم، بخلاف عهد الله فإنه لا يكون وحده مشعرا بالمقسم، لأنه يستعمل في القسم تارة وفي الإخبار أخرى، فلما لم يكن عهد الله مشعرا بالمقسم بدون الجواب، بخلاف أمن الله لم يكن قرينة للمقسم، لأن الجواب خارج، والقرينة ينبغي أن تكون داخلة، وإذا حقق المعنى يلزم إما رفع الزاع وإما خشونة مذهب الكوفيين تمت أي ضعف تمت.

٢- أي إذا كان المقسم وحده بدل على القسم بأن لا يذكر إلا في القسم، أو يغلب ذكره فيه، وجب الحذف، وإلا فلا يجب تمت ش وإن لم يدل لفظ المقسم به على القسم إلا إذا ذكر جوابه لم يجب حذف الخبر، لأنه لولا الجواب ما علم أنه قسم أو إخبار تمت.

٣- لأنه قد يستعمل لغير القسم، كقولك: عهد الله يجب الوفاء به تمت شريف تمت.

٤- إن قيل لم لم يذكر اسم كان وأخواتها وهو مبتدأ في المعنى؟ قلنا قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس، فإن قيل كان ينبغي أن تقلمه على خبر إن لأن العناية بالمبتدأ أتم من العناية بالخبر أوجب بأن ذلك لما كان إخراجا له عن أصله كان العناية بإخراج الخبر عن الأصل أتم من العناية بالمبتدأ ولذلك أخرجه بعد الخبر تمت.

٥- ولفظ غاية التحقيق: وإنما قدم خبر «إن» على خبر «لا» التي لنفي الجنس مع أن كلا منهما من ملبخات الفاعل لأن خبر لا فرع خبر إن لأن لا إنما يعمل لمشاهدة إن على عرف، وإنما قدم على خبر «ما» و«لا» بمعنى ليس لأنهما فرع الفعل الجامد مع شذوذه في لا، بخلاف إن تمت منه، والمراد بالفعل الجامد ليس تمت.

(هو المسند ^(١) بعد ^(٢) دخول هذه الحروف نحو: «إن زيدا قائم»، وأمره كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه: من كونه مفردا، وجملة، ومعرفة، ونكرة، وأحكامه: من وقوعه متعددا ومتحددا ومثبنا، ومخدوفا للعلم به جوازا نكرة ^(٣) كان الاسم كقول الشاعر :

إن محلا ^(٤) وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

أو معرفة، مثل: «إن ذلك»، أي حق، و«لعل ذاك» أي: مقضي في قول عمر ابن عبد العزيز لمن ذكره بقرابته ثم ذكر له حاجته. ووجوبا لسد واو المصاحبة مسده، كقول بعض العرب: «إنك وما خيرا» أي: إنك مع خير، وما زائدة، ومنه قول الشاعر :

فدع ^(٥) عنك ليلي إن ليلي وشأها وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

١- واعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات، ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية، بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع تحت جامي معنى .

٢- قوله: (خير إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف) قال نجم الدين ويرد عليه نعت اسمها، نحو: إن زيدا القائم أبوه قاعد، فإن القائم مسند إلى أبوه بعد دخول إن وليس بخير لها، فلو قال بعد دخولها الذي كان في الأصل خيرا لمبتدأ سلم من الاعتراض تمت منه معنى وتفسير الجامي بدفع هذا الاعتراض تمت .

٣- وهو الأكثر بل أوجبه الكوفيون، واشترط الفراء تكرير إن، والظاهر أنه كثير لا لازم تمت هطيل والله أعلم .

٤- قوله: (إن محلا البيت إلخ...) أي إن لنا في الدنيا حلولا وإن لنا عنها ارتحالا، والمسافرون قد توغلوا في المضى لا رجوع لهم فحذف خبر المبتدأ الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل، ولضيق المقام، أعني المحافظة على الشعر ولا تباع الاستعمال على طرد الحذف في مثل: إن مالا وإن ولدا، وقد وضع سيبويه في كتابة بابا فقال: هذا باب إن مالا وإن ولدا تمت شرح صغير لسعد الدين التفتازاني .

٥- قوله: (فدع عنك ليلي البيت) قاله جنون بني عامر، دع ذا: أي أتركه، فدع فعل وفاعل، عنك: متعلق به، ليلي: مفعوله، والواو في قوله: إن ليلي وشأها بمعنى مع جملة مستأنفة مخدوفة الخير علة لدع، وإن وعدتك الوعد شرط جوابه لا يتيسر، وضمير الفاعل في لا يتيسر عائد إلى الوعد، خاطب الشاعر نفسه ونصحها

وعن الكسائي «إن كل ثوب لو ثمة» بإدخال اللام على الواو لسدها مسد^(١)
مع، ولسد الحال مسده، نحو: إن «ضربي زيداً قائماً». ومما التزم^(٢) حذفه «ليت
شعري»^(٣) لأنه بمعنى «ليتني أشعر»،^(٤) ولكن يشترط أن يكون بعده استفهام يسد
مسد المحذوف، ومنه قوله :

ع

ليت شعري

مسد

وقال أترك ليلى مبعدا عن نفسك لأن ليلى مع شأنها مقرونان، أي مشغولة بجمالها فأرغة عما وعدته، لا تلتفت
إلى أحد.

والاستشهاد أنه حذف خبر إن وجوبا لسد واو المصاحبة مشددة تحت .

١- وهذا خطأ عند البصريين لأن اللام لم تدخل على الاسم ولا على معموله تحت تسهيل .

٢- قوله: (ومما التزم فيه حذفه إلخ..) هذا رأي ابن يعيش وهو أن الخبز محذوف لسد الاستفهام مسده، كشد
جواب لولا مسد خبر المبتدأ الواقع بعدها، واعتراض الرضي بأن محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع
معمولاته فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده؟ قال بل هو خبر وجب
حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال، قلت وهو خرق للقاعدة المقررة بغير ثبت، ولقائل أن يدعي أن
الشعر هنا بمعنى المشعور، وأن الاستفهامية خبر على تقدير مضاف، فإذا قلت: ليت شعري هل زيد قائم كان
المعنى ليت مشعوري: جواب هل زيد قائم، وجواب هذا إما بإثبات القيام أو نفيه، فصار الحاصل ليت
مشعوري قيام زيد أو عدمه، وجبت فلا يرد قول الرضي الاستفهامية من حيث المعنى مفعول المصدر، إذ
المبتدأ لا يكون ذلك المصدر حتى يخرج به عنه كما عرفته تحت منهل صافي .

٣- هاهنا خطب، وتحقيقه أن هنا ثلاثة مذاهب: أحدها أن ليت شعري بمعنى ليتني أشعر، وليتني أشعر لا يحتاج إلى
الخبر، فكأنما ما في معناه لوجدان النسوب والمنسوب إليه، والثاني أن الخبر محذوف، وإنما حذف لأنه لا
يستعمل ليت شعري إلا في جواب استفهام، والثالث أن ليت شعري أزید قائم أم عمرو، أي ليت شعري حاصل
بما يجاب به هذا الاستفهام، والثالث أن الجملة الاستفهامية يصح أن
يطلق عليها الخبر كما يطلق على خبر فلا يكون على هذا حذف الخبر أيضا،
فإذا عرفت هذا فلا يخفى

٤- فإن أشعر: هو الخبر وش

ألا ليت شعري هل أبيت ليلة بواد وحوالي إذخر وجيل^(١)

وشرائطه: من وجوب الضمير لفظاً^(٢) أو تقديرًا، أو عدمه، (إلا في تقديمه^(٣)) على اسمها فإنه غير جائز، فلا تقول: «إن قائم زيدا» لكرهتهم أن يجعلوا هذه الحروف متصرفة كتصرف الأفعال، أو تنبيهها بأن عملها عمل الفعل الفرعي^(٤)، إذ عملها

١- قوله: (إذخر) الإذخر: نبت، و الجليل: التمام وهو نبت ضعيف يحشى به حصاص البيوت. أي: ألا ليتني أشعر أو ليت شعري حاصل هل أبيت بهذا المكان بيتوته، وبعد- ولفظ القاموس الإذخر: حشيش طيب الرائحة، والجليل: بالضم والفتح هو الياسين والورد أبيضه وأحمره وأصفره - هذا البيت :

وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يدون لي شامة وطفيل

الجنة: اسم موضع على ستة أميال من مكة، والشامة والطفيل: بفتح الطاء جلالاً، وهل أردن: عطفت على هذا. والمراد بالاستشهاد: أنه حذف الخبر من ليت شعري لسد الاستفهام الذي بعد مسدده تمت شراب . وقال ابن الأثير في نهاية: الشامة والطفيل: هما عينا ماء تمت والله أعلم .

٢- في الخبر إذا كان جملة تمت يعني فيما اتحدت جملة الخبر بالمبتدأ معناه، كضمير الشأن، ونحو: كلامي زيد منطلق، مما كان الخبر نفس المبتدأ، ونحو ذلك تمت والله أعلم .

٣- قال الرضي: ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في «ما» الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي تعمل عمله أعني «ليس» شيء واحد، فكان ترتيب معمولها كمعمول ليس، أعني: تقدم المرفوع على المنصوب تطبيقاً للفظ بالمعنى، وأما إن فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها، فأعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي إذا تصرف في معموله بتقدم النصب على الرفع تمت رضي والله أعلم .

٤- العمل الأصلي للفعل تقدم المرفوع على المنصوب، كـ«ضرب زيد عمرا»، والعمل الفرعي له تقدم المنصوب على المرفوع، كضرب عمرا زيد، ولما كان عمل هذه فرعا على عمل الفعل لأنها عملت لمشاغته جعل عملها كالعمل الفرعي للفعل، تبيينها على أنها غير متأصلة في العمل، فيقال: إن زيدا قائم، كما يقال في عمل الفعل الفرعي: ضرب عمرا زيد، تمت والله أعلم .

فرعي، أو بالقصور بينها^(١) وبين ما شبهت به من الفعل، (إلا إذا كان ظرفاً)، فإنه لا
 حينئذ يجوز أن يقدم،^(٢) فتقول: «إن في الدار زيدا»، لاتساعهم فيه كما لم يتسعوا في
 غيره، لكثرة^(٣) وقوعه في كلامهم،^(٤) ولذلك فصل بين الاستفهام والقول بمعنى الظن،^(٥)
 نحو: «أغدا تقول زيدا قائماً»، وقدم على اسم ما نحو: «ما غدا زيد راجلاً»،^(٦)
 وعلى العامل المعنوي، نحو: «أكل^(٧) يوم لك ثوب»، وعلى المنفي بـ «ما» نحو: قول
 قول بعض الصحابة: «ونحن عن فضلك ما استغنيا»،^(٨) دون غيره. وإلا إذا كان
 مفرداً فيه معنى الاستفهام، نحو: «كيف زيد» فإنه لا يقع خبراً لهذه الحروف أيضاً، أو

١- هذا التعليل قد انحرف في سلك التعليل الذي قبله، لاتحاد مقتضاهما ورجوع أحدهما إلى الآخر، ولعله يقال:
 الفرق بينهما أن الأول بالنظر إلى تصورهما عن الفعل من غير نظر إلى المشاهدة، والثاني بالنظر إلى المشاهدة فتأمل
 والله سبحانه أعلم.

٢- نحو: «إن إلينا إياهم* ثم إن علينا حسابهم»، ويجب أن يتقدم إذا كان الخبر نكرة، نحو: «إن من البيان
 لسحراً وإن من الشعر لحكمة» تمت جامي.

٣- وقوت حاجة غير الظرف إليها، فهي كالحارم تدخل حيث لا تدخل الأجانب، لشدة الحاجة إليها كالحاجة إلى
 المحارم تمت جامي تمت.

٤- كما يأتي في أفعال القلوب من أنه يجري القول مجرى الظن بشرط أن يكون بعد استفهام بلا فصل غير ظرف
 تمت.

٥- يعني أن الأصل أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل وهما فصل بين الاستفهام والفعل بالظرف لكثرة اتساعهم
 في الظروف تمت.

٦- مع أن «ما» عامل ضعيف، ولهذا يظل عمله بتقلص خبره على اسمه تمت.

٧- قوله: (أكل يوم لك درهم) قدرهم: مبتدأ، والجار مع المجرور وهو لك: في محل الرفع بأنه خبره، وكل يوم:
 منصوب على الظرفية، والعامل فيه لك وهو معنى الفعل تمت.

٨- أي: نحن ما استغنيا عن فضلك، فقدم الظرف على ما، مع أن حرف النفي صدر الكلام تمت بـ «ما»

جملة^(١) استفهامية، نحو: «زيد هل^(٢) قام»، أو أمرية، نحو: «زيد أكرمه»، أو نهيية، نحو: «خالد لا تهنه»، إلا ما شذ من قول الشاعر :

إن الذين قتلتم^(٣) أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نأما

وارتفاعه بما دخل عليه من الحروف المشبهة^(٤) عند البصريين، وأما عند الكوفيين^(٥) فيما ارتفع به عند كونه خيرا .

[خير لا التي لنفي الجنس]

(هو المسند^(١) بعد دخولها، مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها»^(٢)) وهي العاملة فيه كما كانت عاملة في الاسم، إذا^(٣) لم يركب^(٤) الاسم معها، وكذا مع

١- لأن الجملة الإنشائية وإن وقعت خيرا للمبتدأ بتأويل بعيد لكن لا تقع خيرا لأن، لأن إن لتحقيق معنى الخبرية وهو ينافي الإنشائية، أي الأمر الذي يتحقق خبريته مناف للإنشائية تمت ح والله أعلم .

قوله: (أو جملة استفهامية) النسبة بين المبتدأ والجملة الاستفهامية تعلق الاستفهامية به وانتسابها إليه، فمعنى: زيد هل قام، زيد مستفهم عن قيامه، أو زيد مقول في حقه هل قام، وهذا النسبة معلومة عن العبارة لا شك فيها، فتأكدنا بأن يكون لغوا، وقس على ذلك الأمر والنهي تمت من حاشية السيد الشريف رحمه الله فلذلك هجرته العرب في الاستفهام تمت ش .

٢- فلا يقال: إن زيدا هل قام، ولا إن عمرا أكرمه، ولا إن خالد إلا تهنه تمت .

٣- يقال: ساد القوم بني فلان: أي قتلوا سيدهم، أسند اليوم إلى الليل مجازا كما تقول: نهاره صائم، وليله قائم، والمراد صاحبه أي: إن الذي قتلتم أمس سيدهم لا تظنوا أنهم غافلون عنكم، بل هم متهيتون للقتال .

والاستشهاد: أن خير إن جملة نهيية وهي: لا تحسبوا، والله أعلم تمت شرح أبيات .

٤- لأن هذه الحروف تقتضي الاسم والخبر اقتضاء واحدا، وعملت فيهما قياسا على ظننت وأخواتها والله أعلم .

٥- حجة الكوفيين أن زيدا كان عاملا في أخوك، لاقتضائه إياه، وذلك باق، وهذا الاقتضاء فاسد، لأن الاقتضاء من أخوك أيضا باقيا في زيد فيجب أن لا ينصب تمت هظيل .

التركيب عند الأخفش والمبرد، وعند سيبويه أنه مرفوع بالابتداء كما كان قيل دخولها، لضعف^(١) شبهها بأن حين ركبت، لصيرورتها حينئذ كجزء كلمة، إلا أنها تعمل في الاسم لقربه منها، وجعلها بمنزلة المبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه. ويحذف^(٢) كثيرا جوازا إذا دل عليه دليل، نحو: «لا رجل» للقائل: «هل في الدار من رجل» أي: فيها، و«لا بأس» للشاكي، أي: «عليك»، ونحو: «لا إله إلا الله».

١- قوله: (هو المسند إلخ...) قال نجم الدين يرد عليه صفة اسمها نحو قولك: «لا غلام رجل قائما أبوه حاضر» فإن قائما مسند إلى أبوه لأنه رافعه بعد دخولها وليس بخبرها، وكذا يرد على حد اسم «ما» ولا المشبهتين نحو: «ما زيد الظريف غلامه في الدار» فإن غلامه مسند إليه مع أنه ليس باسم «ما» ولو قال في الأول: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ، وفي اسم ما ولا هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ، لسلم من الاعتراض تمت منه بلفظه.

٢- قوله: (فيها) أي في الدار خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف، ولا حال، لأن الظرف لا تنقيد بالظرف ونحوه، وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره تمت جامي تمت.

٣- إشارة إلى كلام س يعني إذا لم يكن الاسم مبنيًا فهي العاملة في الخبر عند جميع النحاة تمت شرح والله أعلم.

٤- المراد بتركيب لا مع الاسم أن تجعل الاسم مبنيًا لها، والحاصل أن لا عاملة في الاسم بالاختلاف وإنما في الخبر فتكون عاملة فيه أيضا ركبت لا مع الاسم أو لم تتركب عند الأخفش والمبرد، وأما عند س فإنها تكون عاملة فيه إذا لم تتركب «لا» مع الاسم تمت.

٥- علة لعدم عملها في الخبر تمت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٦- قوله: (ويحذف كثيرا) أي غالبا، المثبتون لخبر لا وهم المجازيون يحذفون وعلة الحذف أنه جواب أو في تقديره، إذ المحذوم والتأكيد مبني عليه، فتدل القرينة المقالية والحالية عليه كقولك «لا رجل» لمن قال «هل من رجل فيها» ومما ذكر أنه يحذف كثيرا علم أن: لا رجل ظريف أظهر في الصفة حملا على الأكثر. وهو حذف الخبر تمت والله أعلم.

الله، ^(١) ولا سيف إلا ذو الفقار، ^(٢) ولا فتى إلا علي» مما كان مع إلا، وهذا عند الحجازيين، ^(٣) (وبنو تميم ^(٤) لا يشتونه ^(٥))، أي: لا ينطقون به، والحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى فلا يجوزون ^(٦) المثال المذكور إلا منصوبا على الوصفية،

٢٤٠

١- ارتفعت الجلالة على البدلية على محل لفظ إله ، فإن قيل فللبدل منه يكون في حكم الساقط ، فيلزم دخول النفي على الجلالة ، قلنا هذه خاصة ، والخاصة لا يجب أن تكون منعكسة ، فلا يلزم ما ذكرتم تمت .

مسألة: إذا قلت «لا إله إلا الله» و «لا فتى إلا علي» و «لا سيف إلا ذو الفقار» فارتفاع هذه الألفاظ وهي: الله وعلي وذو وأما على الصفة على المحل أو على البدل وإما على أنها خير وتقدير الخير الله إله فقدم الإله للاهتمام به وقيل إله الله وأريد الحصر فأدخل النفي وقيل لا إله إلا الله (قال جاز الله ولا يلزم أن يكون الخير معرفة والمبتدأ نكرة لأن هذا في تقدير الله إله ثم قدم الخير دفعا لإنكار المنكر، ثم أريد نفي الآلهة وإثباته قطعا، ثم أدخل في صدر الجملة حرف لا، وفي وسطها إلا، ليحصل غرضهم، فصار لا إله إلا الله، يجوز أن يكون جملة تامة من غير حذف الخير تمت) وأما من يجعله بدلا أو صفة والخير محذوف، فالتقدير لا إله موجود إلا الله وهو أحسن من قولهم لا إله لنا، لأنه لا يفيد على هذا الحصر تمت عقيل والله أعلم .

٢- ذو الفقار بفتح الفاء سبب العاص بن أمية، قتل يوم بدر كافرا وضار إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم صار إلى علي عليه السلام تمت قاموس .

٣- أي أن أكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا كأمثله الثلاثة، ومن حذفه دونها قوله صلى الله عليه وآله وسلم ((لا ضرر ولا ضرار)) ذكره ابن عقيل تمت .

٤- قال: نجم الدين قال الأندلسي: الحق أن بني تميم يحذفون وجوبا إذا كان جوابا، أو قامت عليه قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم يقم فلا يجوز حذفه رأسا، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كآهل الحجاز في إيجاب الإتيان به فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم تمت .

٥- أي لا يظهرون الخير في اللفظ، لأن الحذف عندهم واجب، والمراد أنهم لا يشتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون معنى قولهم لا أهل ولا مال تنفي الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خير، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خيرا في مثل: لا رجل قائم على الصفة دون الخير تمت جاني والله أعلم .

٦- كلام الشارح خلاف ما يقتضيه كلام الشيخ تمت .

نحو: لا غلام رجل ظريفاً فيها، ويحملون "أفضل" في مثل: لا غلام رجل أفضل منك،
على الصفة على المحل .

[اسم ما ولا]

(المشبهتين بليس: هو المسند إليه بعد دخولهما "مثل: «مل زيد قائما، ولا رجل أفضل منك») وشبههما بليس من حيث النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، ويرتفع بهما الاسم عند الحجازيين لذلك الشبه، وينو تميم على أن اسميهما برفعان

جاء في نسخة من نسخة
من نسخة من نسخة
من نسخة من نسخة

١- أي بعد دخول ما في مسألتها وبعد دخول لا في مسألتها، وهذى معلوم لكل واحد، لأن اجتماعهما في اسم واحد محال، فلا يرد أن تعريفه غير جامع إذ لا يصدق على زيد في ما زيد قائما فإنه ليس مسندا إليه بعد دخولهما، والمراد من دخولهما دخول ما ولا المشبهتين، فلا يرد ما يقوم زيد ولا غلام رجل ظريف تمت والله أعلم .

٢- قوله: (على المبتدأ الخ) فيه نظر إذ يلزم من هذا أن تعمل لا التي لنفي الجنس عمل نفي لأن ما تكررت من وجه الشبه واقع في لا التي لنفي الجنس، إذ هي المنفي كلياً وتدخل على المبتدأ والخبر كلياً منع أن عملها خلاف عمل ليس تمت ع ونفهم من هذا أنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ والخبر، وفيه نظر لأن ما قام ولا يقوم بخلاف ذلك، ويمكن أن يقال إن هاتين غيرهما تمت .

٣- قال الشاعر :

ومفهمف الأعطاف قلت له انتسب

فأجاب ما قتل الحجب حرام

تمت .

بـالابتداء، ^(١) وهو في "لا" شاذ، إذ مشابهة ^(٢) «ماء، بليس» أكثر لكونها لنفي الحال كليس،
 ودخول الباء ^(٣) على خبرها، ومما جاء إعمالها في نكرة قول سواد بن قارب :
 فكان لي ^(٤) شفيعا يوم لا ذو شفاعه
 بمغن فتिला عن سواد بن قارب
 وفي معرفة كقول النابغة :
 بدت فعل ^(٥) ذي حب فلما تبعتها
 تولت وردت حاجتي في فواديا

١- وذلك لدخولهما على القيلين الاسم والفعل تمت عبد الغفور تمت .

٢- قوله: (إذ مشابهة ما إلخ) وفيه نظر لأن لا أشبه بليس من ماء، بدليل دخول تاء التأنيث على لا، دون ما، في قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص﴾ وأيضا لا نسلم أن لا لا تدخل الباء في خبرها كما في البيت الذي سيحيى إن شاء الله تعالى .

٣- والمقصود من دخول الباء على خبرها أنه على سبيل الشيوع في النثر والشعر، ودخولها على خبر لا في ضرورة الشعر فقط على سبيل الدور تمت والله أعلم .

٤- قوله: (فكن لي شفيعا البيت إلخ) ويروى يوم لا ذو مشفع، القتل: بالفاء ما يكون في شق النواة، وقيل هو ما يفتل بين الأصبعين من الرسخ، والمراد به هنا الشيء القليل، الخطاب في يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شفيعا: خير فكن ويم مفعول فيه لشفيعا بمغن خير للا واسمه ذو شفاعه والجملة في محل الجر لإضافة يوم إليها فتिला مفعول لمعن سواد ابن قارب متعلق به والمعنى كن لي شفيعا يوم لا يقبل شفاعه أحد منه وهو يوم القيامة ولا يغني فتिला وشيء قليلا لا يعا به عني أي كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه يدافع قليلا من العذاب عني والمراد بالاستشهاد أنه أعمل لا في النكرة ودليل أعماله دخول الباء في خبره لأنها لا تدخل على خبر للمبتدأ على الصحيح تمت والله أعلم .

٥- قوله: (بدت البيتين إلخ) قالهما النابغة الجعدي الصحابي عمره مائتين وأربعين سنة، قيل اسمه عبد الله بن قيس، وقيل قيس بن عبد الله، وقيل حنان بن قيس، من قصيدة من الطويل ولم يعدها أبو تمام في حاشيته لكونهما مختارين، وهي تنف على عشرة أبيات.

قوله: بدت أي: ظهرت المخبرة، ويروى وبنت؛ وفعل ذي ود: نصب بجرع الخافض، أي كفعل ذي ود: أي محبة، وبقت بالتشديد، ويروى وردت حاجتي، قوله في فواديا: أصله فواديا بسكون الياء فلما حركت للضرورة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها مترجيا

وعن المبرد ومن تابعة كابن جني وأبي علي أن «إن» النافية تعمل عمل ليس لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، والظرف والجار والمجرور، والمخير عنه ^{في ضرورة} نحو: «إن زيد فيها، وإن زيد إلا فيها، وإن عندكم من سلطان» (بونس: من الآية ٦٨)، وعليه قول الشاعر:

عليه شاهد

إلا على أضعف المجانين

إن هو ^(١) مستوليا على أحد

وأخره:

ولكن بأن يُغني عليه فيحذلا

إن المرء ^(٢) ميتا بانقضاء حيوته

في هذا المقام

[المنصوبات]

في هذا المقام

(هو ما أشتمل على علم المفعولية ^(١))، أي: أسماء اشتملت على النصب.

تأمل

انسقت بالألف. والشاهد في قوله لا أنا باغيا حيث أعمل لا يغني ليس في المعرفة، وهو شاذ، وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجري، وأجيب بأنه يجعل أنا مرفوع بفعل قصير، وباغيا نصب على الحال، تقديره لا أرى باغيا سواها، أي طالب غيرها، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويرى: وحلت سواد القلب لا أنا مبهغي، فعلى هذا لا أيضا معاملة ولكن سكن مبهغي للضرورة، وسواد القلب: حبه، وكذا سوداؤه وسويداه تمت شواهد العيني تمت.

١- قوله: (إن هو مستوليا البيت) أنشده الكسائي، وهو من الوافر. والشاهد في قوله: إن فإنما نافية بمعنى ليس، وعملت عملها وهو نادر، وقوله هو: اسمها، ومستوليا خبرها، والاستثنى مفرع، ويرى إلا على حزية الملامين، وفيه شاهد آخر وهو: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل تمت منه والله أعلم بالصواب.

٢- قوله: (إن المرء الميت إلخ) هو من الطويل. والمعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصير والعون. والشاهد في قوله إن المرء ميتا حيث أعمل فيه إن عمل ليس، قوله: يغني عليه على صيغة المجهول، والتقدير ولكن يموت بان يغني عليه من البغي وهو الظلم، قوله فيخذل: بالتشديد عطف عليه، أي فيترك عونه ونصره تمت من شواهد العيني.

[المفعول المطلق]

(فمنه المفعول المطلق،^(١) وهو اسم ما فعله^(٢) فاعل فعل مذكور)، لفظا، أو حكما (بمعناه)، نحو: «ضربت ضربا»، وحمد الله، بخلاف «ضربَ ضربَ زيد» فإن ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، ولكن ليس باسم فليس مفعولا مطلقا، وبخلاف «أعجبني إعجابك» فإن «إعجابك» اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس فاعلا لفعل مذكور^(٣)، وبخلاف «كرهت ضربي» فإن «ضربي» اسم ما فعله فاعل فعل

١- قال الجامي: وعلم المفعولية أربع، الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين تمت بلفظه تمت.

* والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة، أي من حيث أنها علامة له فلا تبطل طرد التعريف بمسلمات في: مررت بمسلمات، أو حكما كما في المشبه بالمفعول فإن المشبه بشيء ملحق به، ومن أعداده، تمت عبد الغفور تمت.

٢- [بحث في الفرق بين المصدر والمفعول المطلق]

بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه، فيوجدان معا في: ضربا من ضربت ضربا، لصدق حقيقةهما عليه، ويوجد المصدر بنون المفعول المطلق في: ضربي من نحو: ضربي زيدا قائما، لصدق حد المصدر عليه دون المفعول المطلق، ويوجد المفعول المطلق بنون المصدر في نحو: سوطا في من ضربته سوطا، مما كان من الأعيان تمت من إملاء عبد الرحمن الخيمي رحمه الله تعالى والله أعلم.

٣- قال الرضي: ويعني باسم ما فعله، اسم الحدث الذي فعله، ويخرج عن هذا الحد نحو: ضربا في ما ضرب ضربا لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هاهنا فعلا، إلا أن يقول النفي فرع الإثبات فجرا مجراه وألحق به، وكذا نحو: مات موتا وفني فنا جار مجرى ما فعله الفاعل تمت والله أعلم.

٤- بل فاعل الفعل المذكور أعني: أعجبني نفس إعجابك، والإعجاب يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه تمت شريف إذ فاعل الإعجاب هو الكاف تمت.

* فإن إعجابك فاعل لأعجبني وهو مضاف إلى فاعله، وهو كاف المخاطب، والفاعلان مختلفان كما ترى، فإن فاعل الإعجاب هو الكاف، وفاعل أعجبني إعجابك تمت والله أعلم.

مذكور لكنه ليس بمعناه، وبخلاف «كرهت كراهتي»^(١) فإنه ليس مدلولاً للفعل المذكور^(٢) وهو المراد، إلا أن يؤل بأن المراد كرهت كراهية مثل كراهتي. وسمي مطلقاً لكونه مفعولاً بالحقيقة،^(٣) دون ما يشوَاهُ، أو لعدم^(٤) تقييده بحرف من حروف

الجر . النوع المفعول المطلق ^{مثلاً} (وقد يكون للتأكيد)، وهو ما تزيد دلالته على دلالة الفعل،^(٥) سواء كان منصوباً بمثله،^(٦) أو بفرعه، فعل أو اسم فاعل أو مفعول .

١- قوله : (وبخلاف كرهت كراهتي فإنه ليس مدلولاً للفعل المذكور) يعني أنه ليس صادر عنه كما يصدر مدلولات المصادر عن أفعالها، وذلك لأن كراهتي في هذا المثال حاصل من قبل الفعل، وإنما وقع عليه الفعل كوقوعه على المفعول به، هنا تقدير كلام الشارح وهو مراد المؤلف، قال الرضي يطل هذا الحد بنحو: كرهت كراهتي، على أن المنصوب مفعول به انتهى وهو مدفوع بما ذكره الشارح من أنه ليس مدلولاً لذلك الفعل المتقدم بل لما يضاهيه تمت منقح .

٢- أي ينبغي أن يكون مدلول المفعول المطلق مدلول الفعل المذكور، إذ المراد بما فعله فاعل فعل مذكور، أنه فعله وصدر عنه لصنوع الفعل المذكور، فكراهتي إن صدرت عن المتكلم بصنوع الفعل لمفعول مطلق، فإن أريد بها كراهية صادرة عنه قبل الفعل، والصادر عن المتكلم بصنوع هذا الفعل كراهية تلك الكراهية حتى يكون مفعولاً به، فلا يرد لأنه ليس مدلولاً للفعل المذكور، لأنها لم تصدر عن المتكلم بصنوع الفعل، اللهم إلا أن يجعل مفعولاً مطلقاً بتأويل وهو أن يحذف الموصوف ثم أقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تمت .

٣- إذ هو الذي يخرج الفاعل من العدم إلى الوجود، لأنك تقول فعلت الضرب فتطلق الفعل عليه من غير قيد، ولا يصح أن تقول فعلت زيداً بل فعلت به تمت .

٤- وفي تعليقه نظر، لأن المفعول معه غير مقيد بحرف من حروف الجر، مع أنه لا يسمى مفعولاً مطلقاً، فالأولى أن يقال لعدم تقييده بحرف من حروف الجر أو ما أشبهه تمت والله تعالى أعلم .

٥- وزعم بعض المتأخرين أن المفعول المطلق نائب عن تكرير الفعل الذي هو قسم الاسم، والصواب أنه تأكيد وتكرير الحدث الصادر عن الفاعل، فإذا قلت: ضربته ضرباً فكأنك قلت: أوقعت به ضرباً ضرباً لأنه لم يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل القسم للاسم، وفائدته تأكيد الضرب لا تأكيد فاعله، ولو كان نائباً عن الضرب آخر لأفاده تأكيدهما تمت سعيدي تمت .

(والنوع)، وهو ما يزيد معناه على معني عامله، سواء ^(١) كان بلفظ المؤكد المذكور حقيقة أو تقديراً، مع إضافة أو صفة لفظية أو معنوية أو لام تعريف، أو بغيره من اسم خاص أو مصوغ على فعلة، مع صفة أو إضافة أو بغيرهما .

(والعدد) وهو ما يصاغ ^(٢) للمرات، (مثال: «جلست جلوساً»)، «وعجبت من قيامك قياماً، وأنا طالبك طلباً، وأنت مطلوب طلباً» في التأكيد، «وضربت ضرباً شديداً» ^(٣) أو ضربت أي ضرب «أي: ضرباً كاملاً: «والضرب الذي تعلم»، ^(٤) ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ (آل عمران: من الآية ٤١) ، ^(٥) «أو رجع القهقري»، ^(٦) «ويعوت

١- قوله: (مثله) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جِزَاؤُكُمْ جِزَاءٌ﴾ وفرعه: كسلموا تسليماً تمت والله أعلم .

٢- قوله: (سواء كان) أي المفعول المطلق الذي للنوع تمت والله أعلم .

٣- قوله: (بلفظ المؤكد) أي سواء كان بلفظ المصدر المتقدم ذكره وهو التأكيد، أم بغير لفظه، وليس قوله: بلفظ المؤكد راجعاً إلى الفعل أي: لفظ الفعل كما قد حشاه القاصرون، بل الصحيح ما ذكرناه، ويدل عليه سياق الكلام والعطف عليه فتأمله، وهو مراد المصنف والله أعلم. وعلى هذا أن لفظ نسخة المؤكد أصرح وأرجح من لفظ المذكور كما في بعض النسخ تمت منقولة والله أعلم .

٤- قوله: (وهو ما يصاغ) أي مما يدل على عدد المرات معينا كان أولاً، وهو إما مصدر موضوع له نحو: ضربت ضربة وضربتين وضرباً، أو مصدر موصوف مما يدل عليه نحو: ضربته ضرباً كثيراً، وإما عدد صريح مميز بالمصدر نحو: ضربته ثلاث ضربات، قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، أو مجرد عن التمييز نحو: ضربته ألفاً، وإما آلة موضوعة موضع المصدر، نحو ضربته سوطاً أو سوطين، والأصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر والمراد به العدد وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بأفرادها، وكذا في ضربت ضربتين بسوط، أو ضربات بسوط وتثنيها وجمعها بثنية المصدر وجمعه، لا تثنية الآلة وجمعها، لأنك ربما قلت ضربته سوطين أو أسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد تمت بنجم الدين الرضي والله أعلم .

٥- هذى مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد حقيقة مع الصفة تمت .

٦- هذا مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد مع لام التعريف تمت .

٧- قوله: (واذكر ربك) هذا مثال ما كان النوع بلفظ المؤكد تقديراً مع صفة لفظية تمت والله أعلم .

ص
ال
هذا
ال
هذا

(١) الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية، وجلس جلوس (٢) الأمير، (وجلسة) وجلسة وجلس (٣) في العدد، (فالأول لا يثنى ولا يجمع)، لتعذرهما فيه لكونه للحقيقة المشتركة (٤) وهي واحدة، وكونهما ضم أمرين متميزين أو أمور متميزة بعضها إلى بعض، (بخلاف أخوية) لإمكانهما فيهما لتعدد الأنواع والمرات. (وقد يكون) أي: المصدر المؤكد (بغير لفظه) أي: الفعل الناصب (٥) له، فيكون مرادفا (٦) لمصدر الفعل، (نحو: «فعدت جلوسا» (٧)، «وتبتل إليه تبتلا»، وقول امرئ القيس :

١- القهقري: مصدر بنفسه عند سيبويه، وقال المبرد هو في الأصل صفة المصدر، أي الرجوع القهقري، وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل، وكأنه قيل يقهقر القهقري، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء، وعدم سماع أفعالها بضعف المذهبيين، إذ هو إثبات حكم بلي دليل تمت رضي والله أعلم .

الآية والمثال هما للاسم الخاص أحدهما مشتق دون الآخر تمت والله أعلم

٢- هذى المثال والذي بعده لما كان على فعلة مع إضافة كالأول، أو الصفة كالثاني تمت .

٣- قوله: (وجلس) إلخ (هذا مثال ما يكون النوع بلفظ المؤكد حقيقة مع إضافة، ومثال ما يكون تقديرا مع إضافة مثل قوله :

بدت قمرا ومالت خطوط بان وفاحت عنبرا ورنّت غزالا

أي بدت بدو قمر ومالت ميل خطوط بان، والخطوط: غصن، والبان: شجر، وفاحت فوح عنبر، ونظرت نظر غزال يقال رنت أي نظرت تمت ش .

قوله: (ويعيش للمؤمن) هو مثال ما يكون النوع بغير لفظ الفعل المصوغ على فعلة مع صفة لفظية تمت ف .

وكذلك المثال الذي قبله فإنه مثال لما يكون النوع بلفظ المعرفة وبغير لفظ الفعل المصوغ على فعلة لكنه مع الإضافة تمت .

٤- بين الواحد والاثنين والثلاثة، لأنه جنس يشمل القليل والكثير على اختلاف أنواعه تمت .

* لأن الفعل كما لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل تمت والله أعلم .

٥- صوابه أي «بغير لفظ العامل» ليدخل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما تمت .

ويوماً^(٣) على ظهر الكتيب تعذرت علي وآلت حلقة لم تحلل

١- قوله: (مرادفا لمصدر الفعل) لا يقال هذا ممنوع لأن الجلوس لا يكون مستعملاً في جميع موارد القعود، كما هو مقرر عندهم، لأن الجلوس إنما يستعمل في مقابلة النوم لأننا نقول الجلوس والقعود مترادفان ما لم يذكر مقابل كل منهما من الاضطجاع والقيام، ودليله ما قيل في أول المصاييح فجلس بين يديه تمت ع قال في شرح المصاييح النبوية أن الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع، وحكي أن النضرين شمل دخل على المأمون فقام بين يديه، فقال له المأمون اجلس، فقال لست بمضطجع حتى أجلس ثم جلس، قال المأمون فكيف أقول، قال: قل أقعد تمت شلي.

قال في الإتيقان وما يظن فيه الترادف وليس منه القعود والجلوس، فالأول فيه لبث بخلاف الثاني، ولهذا يقال قواعد البيت، ولا يقال جوالسه، للزومها وليثها، ويقال جليس الملك لا يقال قعيده، لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف، ولهذا استعمل الأول في قوله تعالى: ﴿ في مقعد صدق ﴾ للإشارة أنه لا زوال له، بخلاف تفسحوا في المجلس، لأنه يجلس فيه زمانا يسيراً تمت .

أقول: إذا كان القعود انتقالاً عن القيام، والجلوس انتقالاً عن الاضطجاع، فليسا بمعنى واحد، فبرد علي المصنف حيث قال بمعناه، ويمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل أن لا يكون هذا مذهب المصنف، ويكون مذهبه الترادف تمت ح لب .

٢- قوله: (جلوساً، وتبتيلاً) والفرق بين المثال الأول والثاني أن المفعول المطلق في الأول بغير لفظ الفعل وحروفه، والمفعول المطلق في الثاني بلفظ الفعل وحروفه لكن مصدر أحدهما مخالف للآخر تمت .

قال الكشاف: فإن قلت كيف قيل تبتيلاً مكان تبتلاً؟ قلت لأن معنى تبتل بتل نفسه فجاء به علي معناه مراعاة لحق الفواصل، والتبتل: الانقطاع عن الدنيا إلى الله تعالى، وكذلك التبتيل ومنه قوله تعالى ﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾ تمت صحاح .

٣- قوله: (ويوماً على ظهر الكتيب إلخ) الكتيب: الجمع كتب وهو اجتماع من الرمل، تعذرت: امتنعت، آلت: خلعت، لم تحلل: أصله تتحلل أي لم تستن، يقال: تحلل من عيئه استثنى، يوماً: ظرف زمان، علي ظهر الكتيب: ظرف مكان وعاملهما تعذرت، وقيل: إن ظرف المكان هاهنا لغو لوجود تعذرت، وآلت معطوف على تعذرت، وحلقه: مفعول مطلق بغير لفظ الفعل، أعني آلت وهو عمل الاستشهاد، ولم تحلل صفة لحلقه،

الحمد
الفعل
تفاعل

وقد يكون الناصب هو المرادف أو فرعه، نحو: «عجبت من إيمانك تصديقا، وأنا مؤمن تصديقا، ولقاء الله مؤمن به تصديقا، وعند سيويه أن مثل هذا مصدر لفعل محذوف من لفظه، كـ«جلست»^(١)، وبتل، وحلفت.

(وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم: «خير مقدم»^(٢) أي: للقدام، و«سيرا شديد» لمن قال: «أي سير سرت»، و«بلى قياما طويلا» لمن قال: «ما قمت». (ووجوبا سماعا)، وذلك في مصادر كثر استعمالها في ألسنتهم فحذفوا أفعاله للتخفيف، فلا يوقف^(٣) على ما يعرف به ما كثر من غيره، وذلك إما لإنشاء دعاء خير، (نحو: «سقيا، ورعيا) له، أو شر نحو: «تعسا»^(٤) (وخيبة، وجدعا^(٥)) له» ومنه قوله :

والعائد محذوف أي: فيها، أحوال عن فاعل آلت، ولم يذكر المحلوف عليه لكن يفهم من سياق الكلام أن المراد أن الحبيبة امتنعت علي يوما على ظهر الكتيب، وما أطاعت لي، وحلفت أن لا أعطيك مرادك من غير أن قالت إلا أن يعطيني كذا أو إلا في مكان كذا، أو إلا في زمان كذا، أو غيرها من الشروط تمت .

١- قوله: (كجلست ، وبتل ، وحلفت) وعن المبرد ، والمازني ، والسيوطي ، أنه منصوب بالفعل الظاهر .

قال نجم الدين : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحية . إلى تمت نجم ، ولأنه تمتع في حلفت يمينا إذ لا فعل له من لفظه تمت والله أعلم .

٢- قوله: (خير مقدم) أي قدمت خير مقدم، فمقدم مصدر بمعنى القدوم، وخير أفعل تفضيل لكونه بعض ما أضيف إليه، فصار ههنا مصدرا بإضافته إلى المصدر وهو مقدم تمت دار الحديثي .

٣- أي ولا يوقف الحذف في تلك المصادر على ضابطة يعرف بها ما كثر استعماله مما لم يكن، بخلاف الحذف في الوجوب القياسي تمت ع .

٤- التعس: الهلاك وأصله الكب، وهو ضد الإنعاش، وقد تعس بالفتح يتعس يقال: تعسا له، أي ألزمه الله هلاكاً تمت صحاح .

٥- قال ابن الأثير: الجدع: قطع طرف الأنف والأذن والشفة، وهو بالأنف أحص، فإذا أطلق حمل على الأنف يقال رجل جدع ومجدوع إذا كان مقطوع الأنف تمت بلفظها والله أعلم .

سقياً^(١) لقوم لدينا هم وإن بعدوا وخيبة للأولى وجدناهم عدم
أو للإخبار نحو: (حمداً) لله، (وشكراً) له، (وعجباً) له، وإنما يجب حذف
أفعال^(٢) هذه المصادر عند^(٣) استعمالها مع اللام، (وقياساً في مواضع^(٤))، وذلك فيما

١- قوله: (سقى لقوم البيت إلخ) خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب، سقياً: مفعول مطلق لسقى الله، وكذلك
خيبة: لخاب القوم، لقوم: مفعول له بالواسطة لسقى، هم: مبتدأ، ولدينا: خبر مقدم، والجملة صفة قوم، وإن
بعدوا: عطף على مقدر، والتقدير إن لم يبعدوا، وإن بعدوا: الواو للحال في مقام التأكيد وهو أحسن،
وللأولى: مفعول به لخاب المحذوف، وجدناهم: مبتدأ، عدم: خبره، الجملة صفة للأولى، بزيادة اللام أي
وجودهم كقدمهم، والمعنى: سقا الله قوما هم لدينا بالحقيقة أي محبتهم في خواطرنا وإن بعدوا في الصبورة،
وخيبة لقوم آخرين وجودهم كعدمهم وإن حضروا عندنا.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال سقياً وخيبة وحذف فعلهما وجوبا تمت شرح أبيات .

٢- قوله: (وإنما يجب حذف أفعال هذه المصادر) قال نجم الدين الذي: أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن أتت بعدها
ما يبينها من فاعل أو مفعول مجرور إما بحرف الجر أو إضافة المصدر إليه، لا لبيان النوع احتراز من نحو قوله
تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعِيهَا﴾ نحو: كتاب الله، وصيغة الله، وسنة الله، ووعد الله، وضرب الرقاب، وسبحان
الله، ومعاذ الله، وبؤسا لك، أي شدة، ومحققاً له، أي بعداً، وبعداً لك أيضاً، وعقراً لك، أي جرحاً، وجدعا
لك، وشكراً لك، وحمداً لك، وعجباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع ذلك قياساً، وإن لم يأت بعدها ما
يبينها كما ذكر قبل فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً، ورعاك رعيًا تمت خالدي
والله أعلم .

فإن قيل: كيف زعمت أنه يجب حذف الفعل، والمشهور بين الناس قولهم: حمدت الله حمداً، وشكرت الله شكراً،
وعجبت عجباً؟ قيل ذلك من استعمال المولدين، لا من استعمال العرب، وكلا منا في استعمالهم لا في
استعمال المولدين، على أن البعض قيد وجوب الحذف في: حمداً لله، وشكراً له، باستعماله مع اللام، فلا
يتوجه الإشكال أصلاً تمت غاية تحقيق تمت .

معنى هذه الحاشية أن وجوب الحذف في مثل هذه إذا استعمل مع اللام نحو حمداً وشكراً له تمت منقول من .

علم فيه ضابط^(١) كلي باستقراء كلامهم، يدل على حذفهم إياه لزوماً، لما فيه من القرينة الدالة على خصوص^(٢) الفعل، ووقوع ما يسد مسده، ويجري عليه ما لم يسمع، (منها ما وقع مثبتاً)، احتراز مما وقع منفياً، نحو: «ما زيد سيرا»، (بعد نفى أو معنى نفى^(٣))، احتراز من مثبت غير نفى أو معناه، نحو: «زيد سيرا» .

(داخل على اسم)، احتراز من نفى أو معنى نفى^(٤) داخل على فعل، كـ «ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا» .

١- قوله: (وإنما يجب حذف أفعال هذه المصادر عند استعمالها إلخ) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال لم قلتم أن فعل هذه المصادر واجب الحذف وقد يستعمل فعلها نحو حمدت الله حمداً وسفاك الله سقياً؟ أجيب بقوله وإنما يجب إلخ .

٢- وقال المصنف وإنما كانت هذه المصادر قياساً لأنه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء، اعلم أنهم يحذفون معده الفعل لزوماً هذا معنى القياس في اللغة تمت مصنف والله أعلم

٣- حقيقة الضابط الحكم على كلي بحكم يعرف منه أحكام جزئياته نحو: كل فاعل مرفوع، وحقيقة الاستقراء تتبع الجزئيات لإثبات حكم كلي تمت والله أعلم .

٤- قوله: (على خصوص الفعل) أي على الفعل خصوصاً، وهذا من اصطلاح علماء العجم في التعبير بأوجز عبارة كما قدمنا في قوله ضرورة تعقل المحكوم، وكذا قوله للدلالة على اختصاص الفعل تمت منقح .

٥- وإنما وجب أن يكون مثبتاً بعد نفى، لأنها تكون حينئذ كلمة «إلا» نائية مناب الفعل، فيحصل توفيه حق اللفظ، ويكون كلمة النفي قرينة لأن ما يطلب خبراً، ولا خبر له من حيث المعنى إلا فعل بمعنى المصدر، فيحصل توفيه حق المعنى تمت عملياً .

هذا في الضابطة الأولى، وأما الضابطة الثانية أعني قوله: أو وقع مكرراً، فالقرينة فيها المبتدأ، فإنه يقتضي خبراً، ولا يصلح خبراً إلا أفعال هذه المصادر، وأما الساد مسد الفعل فهو المصدر كما سيذكره الشارح تمت .

٦- غير أفعال المبتدأ، كما ظننت زيدا إلا قائماً لأن التقدير: ما زيد إلا يقوم قياماً، ويجوز أيضاً ما كان زيداً إلا سيرا وما وجدتكَ إلا سيرا البريد تمت بحم .

(لا يكون خبراً عنه) أي: لا يكون المصدر الواقع^(١) خبراً عن ذلك الاسم، أي بأن يكون اسم عين «كريد»، احتراز من نحو: «ما سيري إلا سير شديد»، فيرفع سير شديد على خبرية سيري، لصلاحيته لذلك، بخلاف ما لو كان اسم عين، فإن المصدر لا يصلح لخبريته إلا على سبيل الجواز، وحينئذ تعين نصبه بفعل هو الخبر، ولا فصل بين ما وقع مفرداً، أو مضافاً، (أو وقع مكرراً) أي: المصدر في موضع خبر^(٢) عما لا يصلح كونه خبراً ظاهراً،^(٣) (مثل: «ما أنت إلا سيرا، وما أنت إلا سير البريد»، وإنما أنت سيرا) في الواقع مثبتاً، ومنه قوله:

ألا إنما^(٤) المستوجبون تفضلاً بداراً إلى نيل التقدم^(٥) في الفضل

- ١- الألف واللام للعهد، أي الذي وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي تمت.
- ٢- قوله: (عما لا يصلح إلخ) هذا كلام رائق فاق غيره من الشراح، أشار به إلى اختلال كلام المصنف حيث أطلق التكرار ولم يقيده بقيد دفع ورود قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكَاً دَكَاً﴾ تمت ح س والله أعلم.
- ٣- إنما قال: ظاهراً لأنه في الظاهر لا يصلح زيد سير، ولكن يصلح تقديره بأن يقول: زيد ذو سير تمت سعيدي والله أعلم.
- ٤- قوله: (ما أنت إلا سيرا وما أنت إلا سير البريد) إنما مثل بمثالين لأن الأول نكرة والثاني معرفة، والأول مفرد والثاني مضاف، والأول تأكيد والثاني نوعي، والأول فعله حقيقة والثاني مشبه به تمت غاية.
- ٥- البريد في الأصل البُغلة المرتبطة في الرباط، ثم سمي الرسول المحمول عليها، ثم استعمل في اثني عشر ميلاً، وكان وكان عادة الملوك أنهم يشنون المراتب ويقفون البغال فيها ويقطعون أذانها لأجل أصحاب الحاجات، والمراد بالبريد هاهنا المسرع من بلد إلى أخرى، لا ذا الرسالة، ويقال له بالفارسية بيك تمت غاية تحقيق فأما البريد في الشرع فهو أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة أو ثلاثة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون إصبعا والأصبع ست شعائر الشعيرة ست شعرات من شعر البرذون مصفوفات العرض، وهذا هو الذراع المعروف بالعمرى تمت.
- ٦- قوله: (ألا إنما إلخ...) ألا: كلمة تنبيه، وإنما: أصلها إن، فد خلعت عليها ما الكافة فد خلعت على المبتدأ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾، وتفضلاً: منصوب على المفعولية، وقوله بداراً: منصوب بفعل مقدر وجوباً لإرادة الحصر وهو يبادرون، وفيه الشاهد والله أعلم تمت.

وقد أجزى الرفع^(٣) في مثله، على أن يجعل المعنى خيرا عن اسم العين على سبيل المبالغة،^(٤) فيقال: «إنما زيد سير»، (وزيد سيرا سيرا)، في الواقع مكررا، والتزامهم الحذف للدلالة على اختصاص^(٥) الفعل، وكون التكرار قائما مقامه وعوضا عنه، بخلاف ما لو كرر فيما لم يقع في موضع الخبر، كـ «ضربته ضربا ضربا».

[٣] (ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، مثل: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ (محمد: من الآية ٤))^(٦) أي: ثمنون منّا، أو يهدون فداء، إذا

- ١- في حواشي النسخة الشيرازية يجوز أن يكون الاستشهاد في تفضلا، وفي بدار، ففي تفضلا يكون بدارا مفعولا له فيكون التقدير ما المستوجبون للفضل إلا يتفضلون تفضلا، أي يطلبون الفضائل للتبادرة إلى وصولهم إلى التقدم في الفضل، وفي بدارا ويكون حيث تفضلا مفعولا به للمستوجبين، لا مفعولا مطلقا، وبادرا هو المفعول المطلق، فالمعنى ما المستوجبون تفضلا إلا يبادرون بدار تمت ش والله أعلم.
- ٢- ومنه قول الخنساء أخت صخر :

ترتع ما رعت حتى إذا اذكرت
فإنما هي إقبال وإدبار

تصف ناقة لها تمت .

(*) فإن عدم الحصر أو التكرار جاز إظهار العامل وإضماره، كذا أطلق المصنف تمت والله تعالى أعلم .

٣- بأن يكون مجازا، كأن المخاطب نفس السير لكثرة سيرة تمت ش .

٤- قوله: (على اختصاص الفعل إلخ) أما القرينة في الضابطة الأولى فهي «ما» المشبهة بليس فإنما تقتضي خيرا، ولا يصلح إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد مسد المحذوف فهو إلا التي للاستثنى، وأما القرينة في الثانية فهي المبتدأ، فإنه يقتضي خيرا ولا يصلح خيرا إلا فعل هذا المصدر، وأما الساد فهو ما ذكره المصنف وهو التكرار تمت غاية قوله في هذه الحاشية فهو إلا التي للاستثنى فيه نظر، من وجهين: الأول أن مالا عمل لها لا تقتضي النفي بيلا، الثاني أن الفعل المحذوف يقدر بعد إلا فلا ساد مسده فتأمل تمت .

٥- وضابطه أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تضمن مصدرا يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بأنفاذ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها تمت رضي لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف، وقيام الجملة مقامه تمت منهل صافي لناسبتها له من جهة أنه تفصيل أثر مضمونها تمت غاية تحقيق تمت .

مضمون الجملة السابقة من: شدوا الوثاق شد الوثاق وما يتعقبه من الأثر أشياء تفصيلها ما ذكر من المن والفداء وغيرهما، بخلاف ما لو وقع غير تفصيل، كـ«منت منا»، أو تفصيلا لا لأثر مضمون الجملة، كـ«زيد يسافر سفرا قريبا أو بعيدا»^(١).

[٣] (ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً^(٢) بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) أي: بمعنى المصدر الواقع، (وصاحبه) أي: صاحب^(٣) ذلك المصدر الواقع الذي هو فاعل

١- وبخلاف ما لو كان تفصيلا لأثر، ولكنه لأثر مضمون مفرد لا جملة، فلا يجب حذف الفعل في هذه كلها تمت والله أعلم.

(*) وهكذا إن لم يقع الجملة كأن يكون تفصيلا لأثر مضمون مفرد، نحو: العلم إما أن يجعل صاحبه تيجيلا وإما أن يموله غويلا، وقوله: (سفرا بعيدا أو قريبا إلخ) فإن سفره القريب والبعيد تفصيلا لمضمون الجملة، وهو السفر مع الضمير لا لأثر مضمون الجملة، فلو أراد الأثر لقال: لزيد سفر فإما ربما وإما خسارة، والريح والخسارة فائدة المضمون تمت والله تعالى أعلم .

(*) قوله: (قريبا أو بعيدا) فإنه تفصيل مضمون مفرد تمت ش . قال في الغاية وفيه نظر؛ لأن المصدر في المثال تفصيل لأثر مضمون قوله: يسافر، وهو مع الضمير جملة لا مفرد، بل الأولى أن يقال في المثال: لزيد سفر فإما أن يصبح صحة أو ينغم اغتناما، ولزيد ضرب فإما أن يتأدب تأدبا أو يهلك هلاكاً، وفي المتقدمة احتراز عن المتأخرة، نحو إما يتأدب زيد بالضرب تأدبا أو يهلك هلاكاً فأضره، وإما يمتن بالشد منا أو يفدون فداء فشلبوا، قال بعض الشارحين التفصيل إنما يكون للجملة المتقدمة لأن المفصل لا يكون متأخرا عن التفصيل، فذكر قوله: متقدمة توضيح وفيه نظر؛ لأن التفصيل قد يكون لأثر جملة متأخرة أيضا، وحيث لا يجب الحذف، فلا بد من قيد لتحرز عنه، وذلك ما من نحو قولك: إما أن يتأدب زيد بالضرب أدبا أو يهلك هلاكاً فأضره تمت غاية تحقيق تمت .

٢- احتراز عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم معناه وصاحبه ولم يكن علاجاً فإنه ليس من هذا القبيل، كقولنا: له علم علم الفقهاء، وله هذي هدي الصلحاء، فإن العلم والهدي يدلان على أمرين مستمرين يصح تقدير الفعل فيرفعان على البدئية تمت .

(*) قوله: (علاجاً) حال كونه دالا على فعل من أفعال الجوارح تمت جامي تمت .

٣- الصواب صاحب ذلك الاسم تمت وصاحب ذلك الاسم هو الضمير الذي في «له» تمت ح .

في المعنى، وكان المصدر دالا على الحدوث،^(١) (مثل: «مررت بزيد فإذا له صوت^(٢) صوت حمار، وصراخ صراخ الشكلى»)، فإن فقد منها أمر لم يجب الحذف، نحو: «لزيد صوت صوت^(٣) حسن»^(٤) لعدم وقوعه للتشبيه، «والصوت صوت حمار» لعدم وقوعه بعد الجملة، «ومررت به فإذا له ضرب صوت حمار^(٥)» إذ الضرب ليس بمعنى الصوت، «وفيهما صوت صوت حمار» لعدم اشتمال الجملة على صاحب الاسم، «وله هدى هدى الصلحاء» لعدم كون المصدر دالا على الحدوث، إذ المفهوم من «له

١- هذا إنما يستقيم على تقدير عدم ثبوت علاج كما في نسخة الرضي وإلا ففيه غنية عن هذا القيد كما لا يخفى تمت. ولعل نسخة الشارح ليس فيها ذكر علاج، مثل ما في نسخة نجم الدين تمت متح والله تعالى أعلم .

٢- وإنما وجب الحذف عند اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف، ولشد شيء مسده، أما هذا فالنصب المشعر بحذف الفعل لاسيما والعلاج دال على الحدوث المقتضى لكون المصدر مفعولا مطلقا، وأما الأول فالجملة المتقدمة تمت منهل صافي .

٣- وأجازوا انتصابه على الحالية على أحد تأويلي الوصف كما سيذكره، وذو الحال الضمير المستكن في لزيد، وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل أو عطف بيان، أي: مثل صوت حمار، كما ذهب، ويجوز التعريف بأن يقال: صوت الحمار مثلا، ولا يتعرف بالإضافة، ورد عليه سيبويه بأنه لو جاز هذا لجاز: هذا قصير الطويل، أي مثل الطويل، وإما على أنه جامد مؤول بالمشق، أي: منكر، فإذا عرف كان بدلا أو عطف بيان لا غير تمت عبد الغفور .

٤- بدل من صوت كما هو الظاهر، ويحتمل التأكيد نظرا إلى الجزء الأول، إن جوز في المسند من التكرار، ويحتمل النعت نظرا إلى الجزء الثاني، فإن نصب كان مفعولا مطلقا، إما للمصدر المذكور، أو لفعل مقدر، أي يصوت صوتا حسنا تمت شريف تمت .

٥- قوله: (صوت حمار) إن رفع صوت حمار احتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف، وأن يكون بدل غلط، لكنه مستبعد في كلام الفصحاء، وإن نصب كان مفعولا مطلقا، أي بصوت صوت حمار تمت ش .

قال في اليمى وأجاز الخليل صوت صوت حمار بالرفع على الصفة، أي مثل صوت حمار، وعلى البدل، وأجاز أيضا^(٦) فإذا له صوت صوتا حسنا على المصدر، أو على الحال، وصاحبه الضمير في لزيد تمت والله أعلم

هدى» أي أنه ذو^(١) هدى، بخلاف «له صوت» إذ المفهوم منه أنه يصوت ويلحق به صوت صوت حمار، قول الحماسي^(٢):

ما إن يمس الأرض إلا جانب منه وحرف الساق^(٣) طي المحمل^(٤)
إذ قوله: ما إن يمس الأرض إلا جانب، بمنزلة له طي. وقد جاء النصب على ضعف في^(٥) مثل: «فيها صوت صوت حمار» لأنه إذا قيل فيها صوت علم إن ثمة مصوتا، لاستحالة الصوت بلا مصوت.

١- إذ المراد بقوله: وهدي الثبوت والاستقرار، لا هو يفعل، فهو بمنزلة يد يد أسد، وكما لا يجوز نصب يد أسد لا يجوز نصب هدي الصلحاء تمت س. والله أعلم.

٢- قول الحماسي: منسوب إلى الحماسة، وهي في اللغة الشجاعة، والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب إلى الإمام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل هذا حماسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب تمت من حاشية على الفصول.

٣- حرف الساق طرف منه، طويت الشيء طيا فانطوى، المحمل: بكسر الميم الأولى مثل للرجل علاقة السيف، ما: بمعنى ليس، وإلا جانب: مستثنى مفرع مرفوع، والممثنى منه محذوف، وتقديره ما يمس شيء من أعضاء الرفيق الأرض إلا جانب منه وحرف ساقه، واللام عوض عن المضاف إليه. يصف رفيقه وصاحبه لقرط الثيقظ والجلادة وأنه إذا نام على الأرض لم يتمكن جميع أعضائه على الأرض كما هي عادة الكسلان حتى لا يشمر للانتباه إلا بعد مزاولة العمل.

والمراد بالاستشهاد: أن طي المحمل منصوب بأنه مفعول مطلق على أسلوب قولهم: له صوت صوت حمار، إذ قوله ما إن يمس الأرض إلا جانب بمنزلة: له طي، لأن في مس الجانب وحرف الساق لا غير -دليلا على أن الرجل مطوي فيكون له طي، والتقدير له طي يطوي كطي المحمل تمت والله أعلم.

٤- قبله :

حيث التفتاق فتسب غير مهبل

من حملن به وهن عواقد

تمت والله أعلم.

(ومنها ما وقع مضمون جملة ^(١) لا محتمل لها غيره، مثل: «له علي ألف درهم اعترافا» ^(٢)، أي: تكون الجملة نصا في الواقع مضمونها، (ويسمى تأكيدا لنفسه ^(٣)) لاتحاد مدلولي الواقع والجملة، فيكون بمزلة تكرير الجملة، فكأنه نفسه، وكأنها نفسه، وقد جوز فيه الرفع على خبرية مبتدأ محذوف، فيقال: «له علي ألف درهم اعتراف» أي: هذا الكلام اعتراف.

(ومنها ما وقع مضمون جملة لها ^(٤) محتمل غيره، مثل: «زيد قائم حقا»، إذ لم تنص الجملة على الحقيقة بل تحتل غيرها، (ويسمى تأكيدا لغيره ^(٥))، لأنه ليس كتكرير الجملة.

١- وجه الضعف أن الجملة المتقدمة ليست إذا كالفعل، لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى، ولا بعد للفعل من مسند إليه تمت رضي.

٢- يجتزئ من وقوعه مضمون مفرد، نحو: ضربت ضربا، فهو مضمون مفرد وهو: ضرب تمت .

٣- أي: اعترفت اعترافا، فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي: له علي ألف درهم، لأن مضمونها الاعتراف، ولا محتمل لها سواه قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنا الفعل تمت في حاشية على الجامي والله أعلم .

٤- وإنما سمي تأكيدا لنفسه لأن الاعتراف المنطوق أكد الاعتراف المضمون، كما أكد ضربا الضرب الذي هو مضمون الفعل إلا أن الضرب مضمون مفرد، والاعتراف مضمون جملة، فأقيم مقام عامله الذي هو اعترفت فوجب حذفه تمت شرح والله أعلم .

٥- قال الشريف: إن في عبارته مساهلة لأن مضمون الجملة إنساب القيام إلى زيد، والحق ليس عبارة عنه، فمعناه ههنا ما وقع تأكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها محتمل غيره تمت والله أعلم .

٦- قوله: (ويسمى تأكيدا لغيره) أي لغير المضمون، وإنما يسمى تأكيدا لغيره لأنه لا يسمى تأكيدا لنفسه إلا ما طابق الجملة في مفهومها، وهذا ليس تطابق لاحتماها الحق والكذب، ووقوعه نصا في أحدهما، ووقع للمصنف في بعض شروحه في قوله: لغيره أي لغير الكذب، ورد بأنه لم يتقدم له ذكر، ويجب أن قد أشار إليه بقوله لها محتمل غيره، إذ ذلك المحتمل غير الكذب تمت منقح والله أعلم .

(ومنها ما وقع مثني، ^(١) مثل: «لييك ^(٢) وسعديك»، «وحنانيك»، ^(٣) أي ألييك تلبية بعد تلبية، وإسعادا بعد إسعاد، وتحننا بعد تحنن^(٤)، والمراد منه التكثير، وجعل تشيته دلالة عليه لكونها أول تضعيف للعد، وما فيه من معنى التكثير قائم مقام الفعل ودال عليه. وهذه المصادر غير متصرفة، ما لها أفعال مستعملة، ^(٥) وأما «لُبَّا» ^(٦)

١- أي: على صيغة المثني، وإن لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير، ولا بد في تميم هذا التعريف من قيد الإضافة، أي: مثني مضاف إلى الفاعل أو المفعول، لتلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ تمت جامي .

٢- أصله ألب لك إلباين، أي أقيم بخدمتك، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي محذوف الزوائد، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه تمت جامي والله أعلم .

٣- وتحنن عليه ترحم، والعرب تقول حنانيك يارب وحنانك بمعنى واحد، أي رحمتك تمت صحاح .

٤- وكذلك هذا ذيك، ودواليك، قال أبو الحشاش :

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لا بس

وقال آخر :

أيا منلر أفنيت فاستيق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

تمت

٥- ومن المصادر ما لا يتصرف نحو: سبحان الله قال سيويه : ومعنى قولنا لا ينصرف هو أنه منصوب على المصدرية ولا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا على حال، وحذف فعله إنما هو على القياس المطرد في نظيره تمت .

قيل المراد بقوله: (مستعملة) أنه لم يلفظ بها البتة، بل لفظ بالمصادر من غير أفعال فهي مثل ما يقدم في نحو: سقيا ورعيا ونحوها، لا أنها لا أفعال لها تمت والله أعلم .

٦- قوله: (وأما لبَّا) جواب لسؤال: قلت هذه المصادر غير متصرفة فإن لها أفعالا فأجاب بقوله وأما لبَّا يلي الخ تمت غايه والله أعلم .

يلبي» فهو متخذ من لفظة ليبي، ^(١) كسبحل من «سبحان الله»، ومثله «حمدل، وحوقل»، فهذا عند سيبويه، وعند يونس أنه مفرد مضاف إلى المضمر، وأصله لبب على وزن فععل، فقلبت الباء الأخيرة ياء هربا من التضعيف، ثم ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ^(٢) ثم بإضافته إلى المضمر صار ياء كـ «عليك» .

[المفعول به ^(٣)]

(هو ما وقع عليه فعل الفاعل)، والمراد من الوقوع تعلقه بما لا يعقل إلا به، ^(٤) ولذلك لم يكن إلا للمتعدي، (مثل: «ضربت زيدا»)، «ولم أضرب عمرا، وخلق ^(٥) الله العالم»، ^(٦) وناصبه الفعل عند سيبويه، ^(٧) والفاعل عند هشام، ^(٨) ومجموعهما

١- يعني أن لفظه لبأ: مشتق من ليبي لا من التلبية التي هي المصدر كما هي قاعدة الاشتقاق، ويسمى هذا اشتقاقا جعليا، وحاصل هذى الاشتقاق أن يوجد الفعل من أي لفظ كان، بمعنى قال هذا اللفظ، مثل تحاشيت من حاشا وسوفت من سوف، وصهصهت من صه، ولو ليت من لولا تمت ه .

٢- في نسخة فالتقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفت الألف فصار لبأ بالتنوين، ثم بعد الإضافة إلى الضمير سقط التنوين وعادت الألف لزوال المانع ثم صار الألف ياء تمت صح نسخة خبيصي .

٣- الجار والمجرور في الأصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول، لأن معناه الذي فعل به، والضمير عائذ إلى الموصول أعني للام، ثم صار كل اسم مما ذكر جزء الاسم المصطلح عليه، وكذا المفعول فيه وله ومعه، ويسمى به لأنه الذي أوقع عليه الفعل الذي أنزل به وألصق به تمت ش له والله اعلم .

٤- قوله: (والمراد من الوقوع إلخ) إنما فسر الوقوع بهذا، دون الوقوع الحسي، لتلا يشكل: شكرت الله، وما ضرب زيد عمرا، فالشكر ليس بواقع عليه له وكذلك المنفي تمت وإنما هو مما يتوقف تمام فائدته عليه تمت .

٥- قوله: (وخلق الله العالم إلخ) وعن بعضهم أنه مفعول مطلق، لأنه لو كان مفعولا به لزم أن يكون الخلق واقعا واقعا على العالم، فيلزم من الوقوع أن يكون العالم أزليا، وهذا باطل، وفيه نظر لأن الخلق متعلق بالعالم، ولا يلزم من التعلق كونه موجودا قبله حتى يكون أزليا تمت وهذا يكون ردا على عبد القاهر تمت .

٦- هذا رد على عبد القاهر حيث ذهب إلى أن العالم مفعول مطلق، لأن المفعول به ما كان موجودا وأوجد الفاعل فيه، الفعل والمفعول المطلق ما كان معدوما عندما فأوجده الفاعل، والله تعالى أخرج العالم إلى الوجود بعد العدم تمت ش والله أعلم .

ومجموعهما عند الفراء، والمفعولية^(٢) عند بعضهم، وهو أمر معنوي. (وقد يتقدم^(٣) على الفعل) جوازاً، لوجود قرينة لفظية أو معنوية، لقوة الفعل من حيث أنه أصل، فيعمل فيما قبله مستقلاً بخلاف ما يعمل بالمشاهدة^(٤) نحو: «زيداً ضرب عمرو، والكمثرى أكل موسى»، ومثل: «غلام هند ضربت» إذ هو في التقدير «ضربت هند غلامها»، ومثل: «ما أراد زيد أخذ» إذ التقدير «أخذ زيد ما أراد»، ومنه قول الشاعر :

١- لأن الفاعل لا بد له من تعلقه بالمعمول، والذي يقتضي التعليل هو الفعل، لأن أحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فكان العامل فعلة تمت .

٢- ولأن الفعل قد عمل الرفع في الفاعل فلا يجوز عمله للنصب لئلا يعمل عملين مختلفين، قياساً على عوامل الجر فإنها لا تعمل عملين مختلفين تمت وفيه نظر لأنهما يشتركان في الاسمية فيكون إعمال الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحاً لغير مرجح، ولأن الفاعل قد يكون ضميراً لا يمكن نسبة العمل إليه، ولأنه لا يتقدم المفعول على الفعل فيقع حيث لا يقع العامل، وأما ما قاس عليه فإن العامل يعمل بحسب الاقتضاء وهي أعني حروف الجر لا تقتضي سوى معمول واحد، وأيضاً لا يلزم كون المعمول بحسب العامل بدليل جواز إن في النار زيدا تمت .

٣- قوله: (والفاعلية والمفعولية عند بعضهم) وفيه نظر لأن الفاعلية معنى هو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولم يقل أحد بأن عامل للمفعول به معنوي، ولأنه يتقدم المفعول على الفاعل الذي لا يتحقق إلا به، والعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه تمت والله أعلم .

٤- هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف فموضوعها أثناء الكلام تمت بحم الدين قوله: إلا المفعول معه، وأجاز ابن جني والإمام يحيى بن حمزة تقدم المفعول معه على صاحبه نحو قوله عليه السلام :

جمعت وفحشا غيبة و غيبة ثلاث خصال لست عنها بمعروفي

تمت والله أعلم .

٥- المراد به الحروف المشبهة بالفعل لا اسم الفاعل والمفعول، فإنه يعمل متقدماً فالتقوية ليست فيه شرطاً تمت .

ما حبت^(١) النفس مما راق منظره رامت ولم ينهها يأس ولا قدر مطلقاً، ومثل: «زيداً غلامه»^(٢) ضرب،^(٣) وغلامه ضرب زيد، وغلام^(٤) أخيه ضرب زيد، وما^(٥) أراد أخذ زيد، وما طعامك أكل إلا زيد» عند البصريين،^(٦) وقد جاء مثلها في الشعر قال :

١- قوله: (ما حبت النفس إلخ البيت) من البسيط. ما: موصولة تختمل أن تكون مفعولة لرامت، أي: رامت الذي أحببت وفيه الشاهد: حيث قدم المفعول على الفعل والفاعل، ويختمل أنه مبتدأ صفته الجملة، ونحوه قوله: رامت العائد من الصلة والعائد محذوف، أي: ما حبته النفس رامت ولا شاهد فيه على هذا التقدير، وحبت لغة في أحببت قوله: ما راق: أي ما حسن، ومنظره مفعول بفتح الميم والظاء المعجمة مصدر بمعنى نظره، وقولها لم ينهها جملة معطوفة على جملة رامت تمت بغية .

٢- قوله: (مثل زيداً غلامه ضرب إلخ) اعلم أن الكوفيين يرفعون الاسم على الابتداء في هذه الصورة، وكذا ما بعدها وعللوا منع زيداً غلامه ضرب، بأن زيداً متأخر من ثلاث جهات: من جهة كونه مفعولاً لضرب ورتبة المفعول التأخير، ومن جهة كونه من جملة خبر غلامه- أي من تمة خبر الغلام تمت- ومن جهة كونه مفعولاً ورتبة المفعول بعد الفاعل فبقي الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله، بخلاف «وإذ ابتلى إبراهيم ربه» لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط، وكذلك أجازوا زيداً ضرب غلامه، لأنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصريون اكتفاءً بالتقدم اللفظي وهو الحق، وكذلك منع الكوفيون غلامه ضرب زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز تقديره قبل المفعول المقدم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر بما هو متأخر لفظاً، وليس بمقدم تقديراً، وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد، فإن المفسر وإن تأخر لفظاً فهو مقدم تقديراً، وأجازه البصريون وهو الحق، نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل وإذا لم يجوز تقدم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسر، فنقول: إن تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه، وكذلك منع الكوفيون ما طعامك أكل إلا زيد، لأنك حذف الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتبت بالمفعول الفضلة وذلك بأن قدمته على الفعل، وأجازه البصريون وهو أولى لأن المستثنى يسد مسد الفاعل تمت نجح الدين الرضي رضي الله عنه .

٣- منعه الكوفيون لأن خبر المبتدأ إذا لم يجوز تقدمه عليه فكذا معموله بالأولى تمت وهو ههنا فعل وهو ضرب فلا يجوز أن يتقدم عليه تمت .

كعباً^(٤) أخوه فهي فائقاد منتهياً

وقال آخر :

رأيه^(٥) يحمد الذي ألف الحز م ويشقي بسعيه المغرور

بخلاف ما لو كان الفعل صلة حرف «من» نحو: «من البر أن تكف لسانك»، أو مقرونا بلام الابتداء، نحو: «وإن الله ليحب المحسنين^(٦)»، أو القسم نحو: «والله لأقولن الحق» فإنه لا يجوز فيها تقديم المفعول على الفعل.^(٧) ووجوباً فيما تضمن معنى

١- ومنعه الكوفيون للإضمار قبل الذكر، ويكون المفعول مرفوعاً على الابتداء تمت ومثله غلامه ضرب زيد تمت والله أعلم.

٢- على أن في أراد ضمير زيد ومنعه الكوفيون لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز أن يقدره قبل المفعول، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متأخر لفظاً وليس بمقدم تقديراً، وأجازه البصريون وهو الحق تمت والله أعلم.

٣- والكوفيون يرفعون «طعامك» ومنعوا هذه للفصل بين «ما» والفعل تمت.

٤- قوله: (كعباً أخوه إلخ) كعباً: مفعول هي، وأخوه مبتدأ، وهي فعل وفاعل والجملة واقعة خير للمبتدأ، وفيه الشاهد حيث قدم المفعول على الفعل والفاعل، وقوله أبي: بمعنى ترك، وقوله باء بمعنى هلك كقوله تعالى: ﴿فَبَايَعُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ (البقرة: من الآية ٩٠) وقد يأتي بمعنى الإقرار والاعتراف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض ((الأدعية المأثورة)) ((أبوء لك بتعمتك علي وأبوء بذنبي)) تمت بغية.

٥- معناه: يحمد من ألف الحزم رأيه، والحزم: الأخذ في الشيء باليقين، قبل ليس في البيت شاهد، ولم يظهر لي وجه التنظير، فالظاهر أن رأيه مفعول يحمد والموصول وصلته فاعله، وفيه الشاهد حيث قدم المفعول على الفعل تمت.

٦- فإن المحسنين مفعول ليحب، ولا يجوز أن يقال: وإن الله للمحسنين ليحب لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها تمت وهذا مثال وليس بآية تمت.

٧- قوله: (تقدم المفعول على الفعل) وكذا لو كان الناصب فعل التعجب، نحو: ما أحسن زيداً لأنه لا يتصرف في معموله، «كذا إذا أكد الفعل بتون التوكيد نحو: اضرب زيداً تمت نجم. وأما قوله :

«وإذا نصب المنصوب لا تعبدنه»

الاستفهام أو الشرط، نحو: «من رأيت، وأيهم لقيت، ومن تكرم يكرمك، وأيهم تدع يبيحك»، أو أضيف إليه، نحو: «غلام من رأيت، وفعل أيهم استحسنت»، وفيما كان الفعل ^(١) جوابا ^(٢) لـ «أما» نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ ^(٣). (الضحى: ٩)

[حذف الفعل]

(وقد يحذف ^(٤) الفعل لقيام قرينة مقالية، أو حالية، (جوازا، كقولك: «زيدا» لمن قال: «من أضرب»، أو «من ضربت» أي: «اضرب زيدا، أو ضربت زيدا» فحذف لدلالة السؤال، ومثله ^(٥) قول الشاعر:

لن ^(٦) تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا

ف للضرورة، وكذا كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كان الشرطية، ولم، ولما، والداخل عليه لام الابتداء، مثل: سوف أضرب ما لم يكن في خير إن فإنه لا يجب نحو ﴿إنه على رجعه لقادر﴾ وحرف الاستفهام، فحصل من هذا أنه يجب التأخير لضعف العامل وأدائه إلى تأخير ما له الصدر، أو إلى الجمع بين مثلين، كعلمت أنك قائم لأنك لو قدمته لجاز دخول العوامل عليه، نحو: إن أنك قائم علمت، أو إلى اللبس وزاد الكوفيون عوده إلى غير مذكور نجم ثاقب تمت .

١- عبارة الرضي فيما كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب «أما» تمت.

٢- وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أما تمت بنجم الدين الرضي .

٣- قوله: (فأما اليتيم إلخ) هذا إذا لم يكن له منصوب سواه، فلو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت ونجىء بالآخر بعد الفعل، نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيدا تمت بنجم الدين .

٤- واعلم أن المفعول به يحذف كثيرا إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها، وكذا المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة الدالة على تعيينه، نحو: ما أحسنك وأجمل، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه، ولا يحذف الجواب به نحو: زيدا في جواب من قال: من ضربت، إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو: ما ضربت إلا زيدا تمت بنجم الدين.

٥- وإنما قال: ومثله لأنه ليس في البيت سؤال والقرينة في البيت لفظية وهي ذكر الفعل تمت .

تقديره: وأنت ^(٣) ترى لها طيباً، «ومكة» لمن يريدّها، أي: «تريد مكة» فتحذفه لدلالة حال المخاطب .

[حذف الفعل وجوبا]

(ووجوبا في أربعة ^(٣) أبواب، الأول: سماعي، مثل: «امراً ونفسه») أي: «اتركه ونفسه»، ^(٤) (وانتهوا خيراً) أي: عن التثليث واقصدوا خيراً، وهذا عند سيويوه، والكسائي^٥ ينصبه بخبرية «كان» على تقدير «يكن» ^(٥) الانتهاء خيراً لكم»،

١- قوله: (لن تراها إلخ البيت) من الخفيف. معناه لن تراها إلا على هذه الحالة المذكورة، وقوله ولو تأملت: الواو عاطفة على مقدر، أو اعتراضية على اختلاف الرأيين، وقوله: (وأنت ترى) قدر الجملة الاسمية لتكون بالواو والضمير، ولو قدر المضارع لم يتم ذلك لأن المضارع مثبت الواقع حالاً لا تقرن الواو به، وسيأتي إن شاء الله تعالى، وطيباً: مفعول ترى ففيه الشاهد حيث حذف الفعل لقرينة السؤال فتأمل تمت والله أعلم . فلما نفى الفعل ثم جاء بأدات الإثبات وهي «إلا» ونسب المفعول وهو طيباً لتناسب ذلك الفعل -دل على أنه المحذوف والقرينة لفظية تمت ش .

٢- وفائدة تقدير «أنت» ثلاث تدخل واو الحال المضارع إذ المضارع مثبت بالضمير وحده تمت فأنت بلفظ أنت ليكون الحال جملة اسمية وحيث أن يكون بالواو والضمير معاً تمت .

٣- وفي الحصر في الأربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء بتقدير إلزم واحفظ، نحو: شألك والحج، والصلاة الصلوة، وكذا في المنصوب على المدح والذم والترحم، بتقدير الحمد لله الحميد، وأنا زيد الفاضل، ومررت به المسكين تمت وأجاب الشارح الجامي بأن تخصيصها بالذكر ليس للحصر، لوجوب الحذف في باب الإغراء، أو المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه تمت .

٤- قوله: (ونفسه) الواو: بمعنى مع، أو للعطف، وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي لكثرة الاستعمالات، بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى تمت رضي رحمه الله تعالى.

٥- ورد الفراء كلام الكسائي بأنه لو كان كما زعم بجاز: انته أختانا، أي انته تكن أختانا، ويرد عليه الآية إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد بل هي عن التثنية، والمراد إنما هو الأول تمت شرح ابن عقيل ولفظ الغاية وفي كلام الكسائي نظر لأن حذف كان بلا واسطة حرف شرط شاذ، فلا يحمل عليه مع إمكان الوجه القياسي، وفي خلاف الفراء أيضاً نظر لأنه غير مطرد في نحو انته أمراً قاصداً لأن قوله أمراً لا يحتمل أن يكون

والفراء على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: «انتهوا انتهاء خيرا لكم»، (وأهلا^(١) وسهلا) أي: «أتيت أهلا لا أجنب ووطئت سهلا من الأرض لا حزنا»، وعن بعضهم أن مثل هذا دعاء نصب بالمصدر، أي: «أهلت أهلا، وسهلت سهلا» .

[المنادى]

الثاني : (المنادي، وهو المطلوب^(٢) إقباله بحرف نائب مناب «أدعو» لفظا أو تقديرا) وإنابة الحرف عن الفعل لغرض الإنشاء، إذ «زيدا» في قولك، «أدعو زيدا» مطلوب إقباله وليس بمنادى، لأنه إخبار، والناصب له الفعل المحذوف عند سيويه، و«يا» أو مثله على أنه من أسماء^(٣) الأفعال^(٤) عند بعضهم، أو على أنه نائب^(٥) عن الفعل عند آخرين.

صفة لأنه اسم جنس فيتعين أنه مفعول لفعل محذوف، أي انته عن الإفراط والتفريط واثت أمرا قاصدا، أي متوسطا بين الإفراط والتفريط أي بين العلو والتقصير تمت غاية تحقيق.

١- قوله: (وأهلا وسهلا) (إخ) قال ابن عقيل مرحبا وأهلا وسهلا يقع خيرا لمن قصدك، ودعاء للمسافر أي لقاك الله ذلك انتهى تمت أي تأهلت تأهلا، فقدّر له فعل وإن لم يكن له كما قيل في رجوع القهقري تمت بحم والله تعالى أعلم.

٢- قوله: (وهو المطلوب إخ) أي توجهه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت مقبلا عليك حقيقة، كيازيد أم حكما كذا الله وبيا سماء، أو مجازا كالمنسوب والمتعجب، وعند المصنف أنهما ليسا بعنادين ذكره الشيخ لطف الله، والصواب أن المنادى هو اللفظ المطلوب إقبال معناه بحرف نائب مناب أدعو تمت والله أعلم .

٣- ورد بأن أسماء الأفعال لم يوجد فيها ما هو على حرف واحد بخلاف حروف النداء تمت ش. وأيضا فإنه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله، بخلاف اسم الفعل، وأيضا اسم الفعل يستقل بالإفادة نظراً إلى معناه، بخلاف حرف النداء تمت ش تمت. فقد وجدنا ما هو على حرف واحد وهي الهمزة وإذا بطل أن يكون الهمزة اسم فعل، فكذا البواقي، ولا قائل بالفرق، ولأن الجميع بمعنى واحد باتفاق ولأن أسماء الأفعال لا بد لها

(ويبنى على ما يرفع به^(٣)) لفظاً أو تقديراً، كـ «يا زيدا» و «يا موسى»، و «يا قاضي» وهو الضمة في الموحّد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والألف في المثنى، والواو في الجمع، على حد^(٤) التنية، (إن كان مفرداً) أي غير مضاف ولا مشبه به،

من مرفوع، ولا مرفوع هنا، فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمر في «يا» مثله في: رويد زيدا وشبيهه، فغير مسلم، لأنه إذا كان لغائب فلا يتقدم له ذكر وليس المعنى أيضاً عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الداعي وإن كان لتكلم فضمير التكلم لا يستتر في أسماء الأفعال تمت هطيل.

١- بدليل تمام الكلام بقولك: يا زيدا، ورد بأن من حروف النداء الهمزة، وليس في أسماء الأفعال حرف واحد، وبأنه يلزم الاختصار عليها دون منصوبها لأنه فضلة تمت برود.

٢- يعني عملت، لثباتها عن الفعل، ورروي عن الفارسي، ورد بلزوم اتصال الضمير بها، وبأنه قد يحذف وهم لا يحذفون العوض والمعوض منه تمت برود. ويمكن الدفع بأن النائب يحذف إذا كان له نائب، كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبه تمت عصام تمت.

٣- ويحذف تنوين التمكين وجوبا ولا يثبت إلا للضرورة كقوله:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام

إما مع بقائه مضموماً كما في البيت وهو اختيار الخليل وسيبويه، أو ينصب كقوله:

* يا عدياً لقد وقتك الأواقي *

وهو اختيار أبي عمرو عيسى تمت ح شريف والله أعلم.

ويحذف تنوين المنقوص للعين بالنداء ويثبت ياؤه عند الخليل وسيبويه، لا عند يونس، فتقول عندهما يا قضي يا ثبات الياء للنهابة مقتضي حذفها وهو التنوين، وتحذف ضمة البناء كما تحذف ضمة الإعراب لا عند يونس تمت شرح.

٤- إنما قال: (على حد التنية) وأراد به الصحيح لأن المثنى لا يكون إلا مصححاً، فيكون على حد التصحيح، بخلاف المكسر تمت قط ف.

(*) إنما قيد بذلك ليخرج جمع المكسر، لأن إعرابه بالحركات فرغه بالضمة، فلا يكون حكمه كذلك تمت قط ويدخل به جمع السلامة تمت والله أعلم.

مما هو من اسمين مرتبط أولهما بالثاني على غير جهة الإضافة، (معرفة) إما بدخول حرف النداء، أو توجه الخطاب فيما كان موحدا نكرة قبل النداء، أو مثنى أو مجموعا من الأعلام وغيرها، أو هما على رأي،^(١) أو بالعلمية^(٢) على آخر، فيما كان موحدا علما قبله، (مثل: يا زيد)، ويا أحمد، (ويا رجل)،^(٣) ويا زيدان، ويا زيدون، ويا رجلا، ويا ضوارب، ويا رجال، ويا مسلمات،^(٤) أما أصل البناء فلمشاهدة كاف الخطاب من حيث التعريف والإفراد والخطاب، وأما على غير السكون فللمفرق بين اللازمي والعرضي، وأما تعيين علامة الرفع فلا لباس الكسر بالمضاف، والفتح بالحركة

١- هذا كلام مرتبط بعضه ببعض، وتوضيحه ألهم اختلفوا إذا دخل حرف النداء على المعرفة، فقال المبرد والسيوطي والجرجاني وغيرهم إلى أنه ينكر إذا أريد نداؤه، فيصير واحدا من الجنس ثم يصير مخصوصا عند دخول يا عليه، كما في يا رجل تمت، هطيل. واستدلوا بأن حرف النداء يجري مجرى التعريف، ولذلك لم يجمع بينه وبين اللام. وذهب ابن السراج وجماعة إلى أنه باق على تعريفه، وذهب بعضهم إلى أن العلمية باقية والخطاب أحدث نوعا آخر من التخصيص على جهة التأكيد، كما يخصص بالصفة، وهذان القولان متقاربان كما ترى، وبعضهم إلى أن تعريف العلم بدخول حرف النداء، وتوجه الخطاب، والعلمية أيضا تمت

٢- قوله: (أو بالعلمية على آخر إلخ) و الآخر هو رأي ابن مالك، وابن السراج، وجماعة، استصحابا للأصل، من أنه باق على تعريفه تمت هطيل واحتج ابن مالك أنه لا يمكن تغلّت المعرفة عنه كاسم الله واسم الإشارة تمت إلفية. قال صاحب المنقح: ما ذهب إليه ابن السراج ومن إليه هو الصواب، يعني يعرف بالعلمية كما كان قبل النداء، لأن معنى العلمية لم يذهب كما ذهبت عند دخول اللام والإضافة، بل ازداد بتوجه الخطاب تعينا إلى تعيينه تمت منقح .

٣- قوله: (ويا رجل) مثال النكرة المقصودة، وقد اختلف أيضا فيه فذهب بعضهم إلى أنه معرفة، لأنه مقصود قصده، فلذلك قال الخليل يا فاسق الخبيث، وصرح سيبويه أنه معرفة، قال في التاج وهذا الذي اختاره ابن الحاجب، وقال الأندلسي هو نكرة مخصصة تمت .

(*) واعلم أن كل معرفة ووحدة إذا ثبتت أو جمعت صارت نكرة، فإذا نوديت صارت معرفة تمت والله أعلم .

٤- نعم وتقول في نداء اثني عشر واثني عشرة، يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة بالألف فيهما، وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثني عشرة تشبيها بالمضاف تمت والله أعلم .

الإعرابية في الممتنع،^(١) (ويخفض^(٢) بلام الاستغاثة^(٣)) لكونها من حروف الجر، وهي غير ملغاة،^(٤) (نحو يا لزيد) بفتح اللام^(٥) لكونها من حرف الجر، ووقوع المخفوض موقع الضمير كما بين، وكون لام الجر مفتوحة في الضمير نحو: «له، ولك» لكونهما مبنيين، وكون الفتح^(٦) أولى بالمبني لخفته، وأما كسرها في المظهر فلتوافق حركتها حركة معمولها، إذ توافقت الحركتين أخف من تخالفهما، ومنه قوله :

يا لعطافنا ويا لرياح^(٧) وأبي الحشرج الفتي النفاح

١- قوله: (في الممتنع) إذا حذف حرف النداء وكذا يشبهه بالمضاف إلى ياء التكلم إن قلبت الياء ألفاً وحذفت اكتفاً بالفتحة تمت شريف .

(*) قيل هذا لا معنى له، والأولى أن يقال: فللتباس الفتح بالمنادى المضاف إلى ياء التكلم المقلوب يؤه ألفاً ثم حذف تمت .

٢- ولم يقل ويكسر ليعلم أن المنادى بسبب دخول لام الاستغاثة فيه صار معرباً تمت والله أعلم .

٣- قال في شرح ابن عقيل الاستغاثة دعاء المستنصر به المتعين والمستغاث به، فإن جميع ما ينادى يصح كونه مستغاثاً أو متعجباً منه ويمتنع هناك كونه إلا فيما ذكر، ولا يمتنع هنا إلا مما لفصل الاسم من حرف النداء تمت.

٤- فإن قلت إنما يمتنع إلغاء الحروف الجارة في المعربات، والمنادى ههنا مبني والعامل لم يظهر عمله في المبني، قلت حرف النداء مقتضى البناء واللام مقتضى لأن يعمل فيه وكان أقرب إليه من حرف النداء فأعمل فيه لأجل القرب تمت تمت .

٥- وإنما فتحت اللام لتلا يلتبس المستغاث به بالمستغاث له تمت جامي تمت .

٦- قوله: (وكون الفتح إلخ) لأن الأصل في البناء السكون والسكون ههنا يمتنع لأن اللام كلمة واحدة فيعدل إلى إلى مناسبه وهو الفتح، وأما كسرها في لي فلو جوب كسر ما قبل ياء التكلم تمت والله أعلم.

٧- قوله: (يا لعطافنا إلخ) هو من أبيات الكتاب، وعطاف ورياح: بفتح الباء الموحدة، وأبو الحشرج: أسماء رجال، (رجال، يرثيهم الشاعر، واللام في يا لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث، وكذا في يا لرياح لتكرار حرف النداء.

والشاهد في البيت في فتح اللام في المستغاث به، وفي البيت شاعداً آخر وهو فتح اللام مع للعطوف المكرر فيه حرف النداء، وترك اللام في أبي الحشرج، وأصله ويا لأبي الحشرج تمت.

وهذا في المستغاث به كما ذكر، وأما في المستغاث له فمكسورة،^(١) نحو: «يا لله للمسلمين»، وكذا^(٢) في المعطوف على المستغاث^(٣) به، نحو: «يا لزيد»^(٤) ولعمرو للخطب العظيم»، وما سمي لام التعجب نحو: «يا للماء»^(٥) ويا للدواهي «بفتح اللام وكسرها، فهي للاستغاثة في التحقيق، والمنادى مستغاث به إن أُنشِئت اللام، كأنه قيل: يا أيها الماء أدعوك ليعجب منك الناس، ومستغاث إليه^(٦) إن كسرها كأنه قيل:

١- قوله: (فمكسورة إلخ) لانتفاء علة الفتح وهي الوقوع موقع المضمر، واللامان متعلقان بالفعل المحذوف الذي ناب عنه الحرف، والأول مفعول به، والثاني مفعول له، وقيل الثاني يتعلق بمحذوف أي أدعوا الله وأدعوه للمسلمين تمت شريف وإنما كسرت اللام في المستغاث له لعدم وقوعه موضع الضمّر تمت منه ش .

٢- قوله وكذا في المعطوف يعني تكسر مهما لم يكرر حرف النداء، واللام متعلق بما قبله، واللام الداخلة على المستغاث له متعلق بما يعلق به اللام الأولى، ففي يا للمسلمين التقدير أحصى الله تعالى بالدعاء لأجل المسلمين تمت بغية. وقوله :

يا لقومي من العلوي والمسامي يا لقومي من اللندي والسماح

٣- قوله: (على المستغاث به نحو: يا لزيد ولعمرو) بكسر اللام، إذا لم يعد معه حرف النداء فإن أعيد فتح كما في البيت، وإنما كسرت في المعطوف مع أنه منادى آخر لأن المعطوف يجب أن يكون مغايرا للمعطوف عليه وكسر اللام فيه لتدل المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية تمت ع والله أعلم .

٤- قوله: (يا لزيد ولعمرو) وإنما كسر في المعطوف وإن كان واقعا موقع المضمر لضعف الواو النابتة عن العامل تمت

٥- وهذان يستعملان عند كثرة الماء وعند توائب الدهر والله أعلم .

٦- قوله: (ومستغاث إليه) أي وما دخل عليه اللام مستغاث إليه، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، ولا يجوز أن يكون معطوفا على مستغاث به، ولا يلزم أن يكون المستغاث إليه منادى فتفكر تمت . يريد المحشي أن الجملة إذا لم تكن معطوفة على الجملة كان مستغاثا معطوفا على مستغاث أول، فيبقى تقدير الكلام في المنادى مستغاث إليه إن كسرها، وهذا لا يجوز فإن المستغاث إليه ليس بمنادى، وإنما المنادى المستغاث به الأول الذي ذكر بقوله والمنادى مستغاث به تمت متفولة تمت .

يا قوم أدعوكم إلى الماء، وكذلك الكلام في يا للدواهي، (ويفتح لإلحاق^(١) ألفها) لضرورة فتحة ما قبلها، (فلا لام) لتعذر الجمع بين أثريهما^(٢)، (مثل: «يا زيدا»)، ومحل الجميع من الجار والمجرور^(٣) والمبني على الفتح وغيره منصوب على المفعولية، من الفعل المحذوف، من نحو: «أدعو، أو أريد»،^(٤) (وينصب ما سواهما)، أي: ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث، وهو إما مضاف أو مشبه به،^(٥) من كل اسم لا يتم معناه

١- وإنما لحقت الألف بآخر المستغاث له الحاجة المستغاث إلى مد الصوت ثمت .

٢- الخفض المقتضى عن اللام، والفتح المقتضى عن الألف ثمت .

٣- فيه نظر بل المجرور فقط في محل النصب، لأن الحرف لا يعرب لا لفظاً ولا محلاً، ولعل العذر صيrote كالجاء من مجروره فعمهما بالوصفية ثمت .

٤- قال بنح الدين الأولى أن تقدر الفعل الماضي أي دعوت أو ناديت، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي ثمت.

٥- فائدة ومن المشبه بالمضاف المنعوت بمجمله أو ظرف، نحو: يا حلوما لا تعجل، ويا جوادا لا تبخل، قال الشاعر :

أيا شاعراً... إلخ والآخرة: أعبدأ حل... إلخ

والآخرة: ألا يا نخلة... إلخ والآخرة: أدارأ مجزوى... إلخ

وكل هذا مضارع للمضاف، سواء جعلته علماً أولاً، وإذا لم يجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد كما في يا رجل، وأن لا يتعرف لعدم القصد كما رجلاً، فتقول في النكرة يا حسناً وجهه ظريفاً، ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاً، ويا عبداً حل في شعب غريباً، وتقول في المعرفة يا حسناً وجهه الظريف، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء، وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز يا حلوما لا تعجل القديوس، وأدارأ مجزوى الدارسة، لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، فتقول يا حلوما لا تعجل غفارا الذنوب ثمت بنح ..

واعلم أن ما ذكره من أن الوصف بالجملة أو بالظرف يكون حكمه حكم المنبه - لأن الرضي قال ومن المشبه بالمضاف المنعوت بمجمله أو ظرف نحو يا حلوما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل إلخ - بالمضاف يخالف قولهم أن الظروف والجملة بعد المعارف أحوال فالمنادى فيه ههنا معرفة يصح أن يكون صاحبها للحال على المختار، ولو

إلا بانضمام شيء آخر إليه، كنعنت الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مع معمولها والمعطوف مع المعطوف عليه، إذا كان علما ^(١) لشخص واحد، أو نكرة، لانتفاء علة البناء بانتفاء الأفراد في المضاف والمشبّه به، والتعريف في النكرة، (مثل: «يا عبد الله») في المضاف، (ويا ^(٢) طالعا جبلا ^(٣))، «ويا مضروبا، غلامه، ويا حسنا

كان نكرة غير مقصوده لكان وجه انتصابه، ولم يحتاج إلى ذكره هنا اللهم إلا أن يقال إنهم أرادوا الوصف بالمعنى الأعم فالحال في الحقيقة وصف لصاحبها فتأمل تمت .

ووجه المشابهة للمضاف أي بين الإضافة والمشبّه بها من ثلاثة أوجه: الأول أن الأول عامل في الثاني كما عنب المضاف في المضاف إليه، والثاني أن الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، والثالث أن الأول من المشبه بالمضاف تخصص بالثاني كتخصص المضاف بالمضاف إليه تمت .

١- قوله: (إذا كان علما لشخص واحد) وهذا مذهب الأندلسي وابن يعيش، والأولى أنه لا فرق بين العلم وغيره لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى، كما في خيرا من زيد، بل هو اشد تمت نجم الدين تمت .

٢- قوله: (ويا طالعا جبلا إلخ) هذا مثال المضارع للمضاف، والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف يتعلق به شيء هو من تمام معناه، إما معمول للأول كالمثال المذكور في المتن، وإما معطوف عليه، على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين علما أولا، وإما صفة هي جملة أو ظرف، نحو: يا حافظا لا تنسى، ويا شاعرا لا شاعر اليوم مثله، وألا يا نخلة من ذات عرق، فإن كلا من ذلك مضارع للمضاف، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة وليس بمضارع للمضاف، نحو: يا رجلا صالحا. فإن قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفردة، وبين الموصوف بصفة هي جملة أو ظرف في كون الأول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف، مع أن كلا منهما موصوف بصفة؟ قيل الفرق في أن المنادى في نحو: يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف، ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف، بخلاف أمثلة الموصوف بالجملة أو الظرف فإن المنادى فيها هو الموصوف بالأوصاف المذكورة، والوصف فيها سابق على النداء وذكره للتأكيد فكانه من تمام المنادى، لا صفة فيحصل التعيين وتفيد التعريف فاعرف فإنه فرق دقيق انتهى بلفظه تمت غاية تحقيق تمت .

(*) قوله: (يا طالعا جبلا) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لأنه موصوف بمفرد اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء وهو

وجه أخيه، ويا خيرا من زيد، ويا ثلاثة وثلاثين» بنصبهما في المشبه به، ولو نودي
بهما جماعة عددهم هذا القدر قيل: يا ثلاثة وثلاثون بضم ثلاثة، مثل: «يا زيد،
وعمر، (ويا رجلا لغير معين) في النكرة، ومنه قول الشاعر:

أن طالعا جبلا جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف صح أن يكون موصوفه نكرة اللهم إلا أن
يقال أن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع قصد تعريفه تمت .

قال الرضي ما معناه وعمل اسم الفاعل في النداء من دون اعتماد لم ادر ما مستندهم، نحو: يا ضاربا زيدا ويا طالعا
جبلا تمت .

١- قال عصام الدين : قوله: (يا طالعا جبلا) هذا المثال من المزالق النحوية فإنه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير
الموصوف مشكل، لأنه إذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا، ولا يكون
شبه مضاف. ولفظ غاية التحقيق: فإن قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على أحد الأشياء الستة
المعروفة، فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا؟ قيل للمعتمد عليه لا يلزم أن يكون ملفوظا به بل كما يكون
ملفوظا يكون مقدرا، تقديره يا رجلا طالعا جبلا أو يا إنسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه نظر، لأنه على هذا
يدخل في باب يا رجلا صالحا وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي إذ يقال يا رجلا طالعا
جبلا الظريف، بخلاف يا رجلا صالحا فإنه نكرة بدليل امتناع تعريف صفته فلا يقال يا رجلا الصالح، ويمكن
أن يقال أنه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته، والتقدير يا أيها الرجل الطالع جبلا
فحذفت أي: للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الباء واللام ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف، على
أن يحتمل أن يكون هذا المقال على قول الأخفش والكوفيين فإنهم يجوزون عمل اسم الفاعل بغير اعتماد
تمت، وذهب بعضهم إلى أن طالعا عامل في جبلا لكونه معتمدا على حرف النداء، وقيد اعتماد اسم الفاعل
بأن يلي أحد المذكورات فيما يأتي أو يلي حرف نداء وإلى هذا ذهب ابن مالك في الخلاصة وأشد عليه:

أيا موقدا نارا لغيرك ضوعها

... البيت وقيل، على موصوف مقدر تقديره يا رجلا طالعا تمت .

ومن جملة ما ينتصب لشبهه بالمضاف الاسم الموصوف بجملة -أو ظرف كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق إغ تمت-
كقول الشاعر : أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة، وليس بمضارع
للمضاف، نحو يا رجلا صالحا تمت غاية والفرق بينهما ما ذكره صاحب غاية التحقيق كما تراه .

فيا راكبا^(١) إما عرضت قبلغن

نداماي من نجران ألا تلاقيا

أي: أتيت العروض وهو اسم مكة والمدينة، ونداماي: جمع ندمان بمعنى الندم، ونجران: اسم بلد في اليمن، (وتوابع^(٢) المنادي المبني المفردة^(٣) من التأكيد)

١- قوله: (أيا راكبا، البيت إلخ...) أيا: لنداء البعيد وفي بعض النسخ فيا راكبا، إن: للشرطية، ما: زائدة، عرض: الرجل: إذا أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما، والتبليغ: الإيصال، ونداماي: جمع ندمان بمعنى الندم، ونجران: بلد وهو من اليمن، إن هي المخففة من الثقيلة، لا: التي لنفي الجنس، راكبا منصوب بأنه منادى غير معين، إما: حرف شرط بزيادة ما، عرضت قبلغن: شرط وجزاء، نداماي: مفعول أول مضاف إلى ياء المتكلم، من نجران: حال من نداماي، اسم أن المخففة ضمير الشأن المخوف، أي أنه لا تلاقيا، وتلاقيا اسم لا تحيره محذوف أي لا تلاقيا كائن لنا، أولا تلاقيا كائن بيننا، ولا مع اسمه وخبره في محل الرفع خبر أن المخففة، وأن المخففة مع ما في حيزها في محل النصب بأنه مفعول قبلغن. ومعناه يا راكبا إن أتيت مكة والمدينة قبلغن نداماي وجلساني من نجران أن الشأن لا تلاقيا بيننا البتة، لشد سبل الملاقاة، لما حدث من الحوادث المانعة منها.

المراد بالاستشهاد: أنه قال راكبا بالتثنية وأراد راكبا لا بعينه، قال في الصحاح قال أبو عبيدة أراد براكبا التثنية فحذف الماء، كقوله تعالى: ﴿يا أسفا على يوسف﴾ ولا يجوز يا راكبا بالتثنية إذا لم يقصد بالنداء راكبا بعينه وقبله:

ألا تلواماني كفى اللوم ما بنا فما لكما في اللوم خير ولا ليا

ألم تعلم أن اللامة تقعها قليل وما لومي أخي من شماليا

أي شمالي وبعد بيت الخيصي:

أيا كرب والأيمين كليهما وقيسا بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قاتل القصيدة عبد يغوث الحارثي، ينوح ما على نفسه لأنه أسره تميم الرمان ويريدون قتله بدم رجل منهم تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢- قوله: (وتوابع المنادي المبني المفردة يكثر من توابع المنادي المضاف، ومن النكرة غير المقصودة، والمشبّه والمستعانت الحرور فإيا معربة كأعراب متبوعها تمت، ولفظ الجامي المفردة حقيقة أو حكما، وإنا جعلنا

المعنوي،^(١) (والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع^(٢) دخول «يا» عليه)،
كالمعرف باللام كـ«الحسن، والصعق»^(٣) والرجل»، (ترفع على^(٤) لفظه^(٥)) لمشاهدة

المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف أو حكما بأن
يكون مضافا لفظيا أو مشبها بالمضاف، فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبّه بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب، نحو: يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه. تمت والله أعلم.

(*) قوله: (وتوابع المنادى المبني إلخ...) غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فإن توابعه لا ترفع وإنما لم
ترفع لأن المتبوع مبني على الفتح تمت بنحو الدين - نحو يا زيدا وعمرا، ويا تيماء أجمعين، ويا زيدا أعا
عمرو، في الثلاثة تمت بنحو الدين وقوله من التأكيد أي التأكيد المعنوي، لأن اللفظي حكمه في الأغلب حكم
الأول، إعرابا وبناء نحو: يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، وكأن المختار عند المصنف ذلك ولذا لم
يقيد التأكيد بالمعنوي تمت جامي .

١- قوله: (المفردة) حقيقة أو حكما، ليدخل المضاف إضافة لفظية، والمشبّه بالمضاف -نحو يا حسنا وجهه ظرفا
تمت- فإنه يجوز فيهما الوجهان تمت .

٢- وأما اللفظي فيكون مبني على الضم، نحو: يا زيد زيد، لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول
إعرابا وبناء، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا تقول: يا زيد زيد. تمت. وقد جاء إعرابه رفعا ونصبا معا قال روية:

إني وأسطار سطر سطرًا لقاتل يا نصر نصر نصرا

تمت هندي.

٣- وإنما لم يقل والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أحصر ليشير إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول «يا» عليه،
وليخرج عنه نحو: يا محمد والله لتعين الرفع تمت عبد الغفور على الجامي والله أعلم بالصواب .

٤- قوله: (كالصعق والحسن إلخ...) فإن قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا أي شيء هو؟ قيل رافعه «يا» لأنها لما
شبهت ضمة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرفع، في كون أثر كل عارضا
مطرده، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء، فظهر في التابع لاحتياجه إلى المؤثر تمت غاية .

٥- وفيه سؤال وهو أن يقال إن الحسن الوجه لو دخل عليه حرف النداء لم يكن إلا منصوبا لأنه مضاف فكذلك
إذا كان تابعا، ولا يجوز الرفع فينظر في ذلك؟ تمت رضي أجاب الشيخ لطف الله بأن قال وإنما جاز الرفع في
اللفظية والمضارع للمضارع مع أن لو باشرهما حرف النداء لم يكونا إلا منصوبين أما المضارع للمضارع فلأنه

حركته حركة المغرب، من حيث كون كل واحدة عارضة، ^(٣) (وتنصب على محله ^(٤)) وهو القياس في إعراب توابع المبني، نحو: «يا تميم أجمعون، و أجمعين» في التأكيد وهذا في التأكيد المعنوي، وأما في التأكيد اللفظي فيكون كلاهما ^(٥) مبني على الضم،

مفرد حقيقة، وأما المضاف إضافة لفظية فلأن إضافته كلا إضافة، فكأنه مفرد و فرقت بين مباشرة «يا» لهما وعدم مباشرتها، فإنهما في حال عدم المباشرة لا يقعان موقع الكاف، فلا يغلب عليهما حكم الكاف في الإفراد والتعريف، بخلافهما حال المباشرة فلأنهما لما وقعا موقعها وخالفاها فيما ذكر غلب عليهما حكم المخالفة فلم يبنيا تمت .

(*) غير ما لحقته ألف الاستغاثة فإنه ينصب على لفظه ومحله، فلا يرفع والمبهم فإن توابعه ترفع لا غير كما سيأتي إن شاء الله تعالى تمت والله أعلم

١- فإن قلت المنادى هنا مبني وتوابع المبني إنما تتبع محله دون لفظه فلا يقال أمس الدابر بالكسر بل ترفعه حملا على أمس فلم جاز هنا قلت لمشاهدة إلخ... تمت .

٢- قال المصنف في شرح المفصل وأما حملة على لفظه فلأنه لما كان فيه البناء عارضا يشبه الإعراب في عروضه فأشبهه موجه عامل الإعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الإعراب في متبوعه أجروا التابع مجرى توابع المغرب، فكان حكمه حكمه، وذلك للشبه بالعامل في الانسحاب على التابع، لما شبهت الحركة في نحو يا زيد بحركة جاء زيد فشبهه الموجب لها وهو يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد، وكذلك شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المغرب المحقق في جاء زيد العاقل، وهو من مشكلات النحو بحيث كان تابعا معربا بإعراب حركة متبوعه المبني مع استحقيقه إعرابا مخالفا له وإيضاحه لما ذكرنا تمت سعيدي ..

٣- قوله: (وينصب على محله) فإن قيل إنهم بنو صفة اسم (لا) التي لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو: لا رجل ظريف فلو لم يبنوا صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف، ولا كذلك صفة المنادى لإمكان الفصل بلام التعريف، ولأن وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء إليها فافترقا تمت غاية تحقيق.

٤- قوله: (فيكون كلاهما مبني إلخ...) في الأغلب لأنه هو لفظا ومعنى، فكأن حرف النداء باشره كما يشره الأول، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصباً كما قال رؤية:

إني وأسطار سطرن سطرأ لقاتل يا نصر نصر نصرا

نحو: «يا زيد زيد»، (مثل يا زيد العاقل^(١) والعاقل^(٢) في الصفة، «ويا غلام بشر^(٣) وبشراً» في عطف البيان، «ويا زيد والحارث والحارث» في المعطوف، (والخليل في المعطوف يختار الرفع)، وكذا سيبويه، تنبيهها على أنه منادى ثان في التحقيق، إذ حرف العطف ينوب عن العامل، (وأبو عمرو النصب)، وكذا يونس، جريا على القياس المذكور في إعراب توابع^(٤) المبني، كـ«ضربت هؤلاء^(٥) الرجال»، (وأبو العباس) المبرد (إن كان) المعطوف مما يمكن انتزاع اللام عنه، (كـ«الحسن»)، والفضل، مما كان في أصله صفة أو مصدراً، (فكالخليل^(٦)) في اختيار الرفع، لجواز

تمت رضي قال في القاموس نضر بالضاد المعجمة وقراءته بالصاد المهملة غلط.

١- قوله: (يا زيد العاقل والعاقل) وإنما اقتصر المصنف على النظير الواحد للاختصار، وإنما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال إن المنادى لما قام مقام الضمير، والمضمر لا يوصف وكذا المنادى لا يوصف، فرفع الصفة عنه على أنه خير مبتدأ محذوف، ونصبه بتقدير أعني، والصحيح جواز وصفه لأنه وإن وقع موقع المضمر لكونه ما خرج عن كونه ظاهرا تمت غاية تمت .

٢- يعني أن قياس توابع المبني كهؤلاء وأمس مثلا إن كان فاعلا فتابعه مرفوع، وإن كان مفعولا فتابعه منصوب، وإن كان مجرورا فتابعه مجرور، ولا نقول إن نحت يتبعه في لفظه، فإن لفظ المبني يكون تارة مبني على الرفع وتارة على الكسر كهؤلاء، وتارة على الجر، فتابعه يتبع محله لا لفظه، إذا علم ذلك فالقياس في نعت هذا المنادى الموصوف بما ذكر أن يكون منصوبا لأن للمنادى محليه النصب على المفعولية، وإن كان لفظه مبني على ما يرفع به تمت والله أعلم .

٣- قوله: (كضربت هؤلاء الرجال) وأجاب المصنف بالفرق نصرة للخليل، وذكر أنا إنما حملنا المعطوف في نحو: جاءني هؤلاء وزيد على المحل للتعذر، إذ الإعراب إما لفظي أو تقديري، أو محلي، والأولان منفيان، لأن هؤلاء مثلا من أسماء الإشارة وهي مبنية فمتعين الحمل على المحل، أما يازيد وإن كان مثل هؤلاء في عموم البناء إلا أنه لما كان معربا في حالة واحدة ومبني في حالة أخرى لم يكن كهؤلاء، ولذلك جاز في تابع يازيد الإعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية لظرو الإعراب تمت منهل .

٤- قال الرضي: وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا، ألا ترى أنك لا تقول في محمد وعلي، أحمد وعلي، بل يجوز دخول اللام في أكثرها. تمت رضي .

تقدير نزع^(١) اللام ودخول «يا» عليه، فترفع تنبيها على أنه منادى ثان، (وإلا فكأي عمرو) أي وإن لم يكن كـ«الحسن» بل كـ«النجم، والصعق» من كل اسم جنس معرف باللام، إما باق على جنسيته^(٢) أو صار علما معها بغلبة الاستعمال، فأبو العباس كأبي عمرو في اختيار النصب، لعدم صحة دخول «يا» عليه، إذ لم يصح تقدير نزع اللام^(٣) منه، فجريه على القياس أولى، (والمضافة المعنوية^(٤) تنصب) لا غير، جريا

١- قوله: (لجواز تقدير نزع اللام) لأنها لم تصر مع اللام أعلاما حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية، وإن لم يكن العلم يحتاج إلى التعريف، وذلك للمنع الوصفية الأصلية، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذم، كالقيح والجهنم لو سمي بها، فكأنك أخرجتها عن العلمية وأطلقتها على المسمين بها أوصافا تمت رضي .

٢- أي لم يصير علما بالغلبة مثل: يا زيد والرجل، والمراد منه المعهود. تمت ع .

٣- أما من النجم والصعق فظاهر، وأما من الرجل فلتغير معناه من التعريف إلى التنكير، بخلاف نحو الحسن والفضل فإنهما على تقدير نزع اللام تبقى علميتهما فلا يتغير المعنى من التعريف إلى التنكير تمت .

٤- قال في غاية التحقيق: وإنما قيد الإضافة بالإضافة المعنوية، احتراز من اللفظية فإن حكمها وحكم التوابع للمضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين، لأن اللفظية في حكم الانقصال، والتوابع للمضارعة للمضاف مفردة حقيقة وصورة، فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب، وكذا تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العنس

فإن اسم الإشارة وهو: ذا منادى مفرد، والضاير: مرفوع على أنه صفة ذا، وإن كان مضافا لأن الإضافة اللفظية في حكم الانقصال، والتقدير يا ذا الضامر عنسه، والضاير: من الضمر بالضم وهو الهزال، يقع على الناقة والجمال، والعنس: بالفتح الناقة الصلبة الشديدة، فإن قيل ما بالهم اعتبروا في الأسماء المضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم المضاف إذا وقعت مناداة، حتى أوجبوا فيها النصب، وحكم المفردة إذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب؟ قيل الأسماء المضافة بالإضافة اللفظية مضافة بصورة ومفردة حكما، والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة، فعملوا بالاعتبارين في الحالين، وعليك أن تحقق وجه ذلكم العكس في كل منهما تمت غاية .

على القياس، كما لو كانت مستقلة، لإمكان دخول حرف النداء عليها، فكأنها حينئذ مستقلة بنفسها، نحو: «يا زيد ذا الجمعة» في الصفة، «ويا خالد نفسه، ويا تميم كلهم وكلكم» في التأكيد،^(*) «ويا بشر صاحب عمرو» في البدل، «ويا غلام أبا عبد الله» في عطف البيان، «ويا زيد وعبد الله» في العطف بحرف، (والبدل^(*) والمعطوف غير

يقال: وجه عدم العكس أن اعتبار الصورة أصل، واعتبار الأفراد حكم فرع، وكون الشيء متبوعا أصل، وكونه تابعا فرع، وكون الشيء متنوعا أصل، فاعتبار الأصل مع الأصل أولى من عدمه تمت .

(*) قوله: (المعنوية) لتخرج اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان لضعفها، لأنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهي في حكم المفرد، فبالنظر إلى هذى جاز فيها الرفع، وبالنظر إلى صورة الإضافة جاز فيها النصب تمت ، فتقول يا زيد حسن الوجه بالوجهين الرفع والنصب تمت والله أعلم .

(*) قوله: (والمضافة للمعنوية تنصب إلخ...) لا اللفظية مثل يا زيد الحسن الوجه فالحسن مضاف إلى الوجه إضافة لفظية فيجوز فيه الوجهان، لأنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإضافتها دون المعنوية في القوة، وأيضا المنادى معرفة فلا يوصف إلا بمعرفة، واللفظية لا تفيد تعريفا كما عرفت فلا بد فيها من اللام لتعرف كموصوفها، ومع دخول اللام لا يصح مباشرة حرف الندى لها فكان فيها الوجهان، ذكر ذلك ركن الدين، وأما إذا كانت إضافة التوابع المذكورة معنوية وهي ما أفادت تعريفا أو تخصيصا فإنها تنصب تمت .

(*) قوله: (والمضافة) يعني قياسها لو كانت هي المنادى، قال الرضي وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية، ولا بد منه لأن اللفظية جارية مجرى المفردة، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب، ولم يتعرض الشارح لذكرها في المفردة ولا في المضافة، وكأنه للوضوح تمت بغية والله أعلم .

١- والعائد في التأكيد جائز بلفظ الغيبة نحو: يا تميم كلهم ويا زيد الذي أحبه، نظرا إلى أن المتبوع اسم ظاهر فجاز عود الضمير إليه بلفظ الغيبة كما جاز بطريق الخطاب أيضا، نحو: يا تميم كلكم ويا زيد الذي أحبك لعروض الخطاب، فالحاصل أنه جاز تارة باعتبار اللفظ، فجاز ضمير الغيبة، وتارة اعتبر المعنى فجاز ضمير المخاطب تمت منهل صافي والله تعالى أعلم .

٢- إذا كان غير معرف باللام كأمثلة الكتاب، أما لو قلت يا أحنانا الحارث كان الحارث عطف بيان ولم يصح بدلا، ذكر معنى ذلك في تعليقة الشيخ إسماعيل في آخر عطف البيان .

ما ذكر حكمه ^(١) (حكم المستقل)، إذ البدل في حكم تكرير العامل، والمعطوف مقصود بالنداء، وأمكن فيه تقدير الحرف لزوال المانع، فصار كما لو باشرهما، (مطلقاً) أي: مفردين أو مضافين، بعد المفرد والمضاف، نحو: «يا زيد بشر، ويا زيد وعمرو، ويا زيد عبد الله، ويا زيد وصاحب عمرو، ويا عبد الله بشر، ويا عبد الله وعمرو، ويا عبد الله صاحب عمرو، ويا عبد الله وصاحب عمرو» .

(والعلم ^(٢)) المفرد (الموصوف بابن ^(٣) أو ابنة ^(٤)) مضاف إلى علم يختار فتحه، لاجتماع الثقل فيه من وجوه، من حيث ^(٥) بناء المنادى، ووقوع الابن بين علمين، إذ العلم أثقل من النكرة لكثرة دورانه واستعماله، وكثرة نداء الأعلام، وتخالف حركتي

١- قوله: (حكمه) أي حكم المنادى المستقل في الإعراب والبناء. قال في الغاية فإن قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في أن الأول يجب فيه البناء، وأن الثاني لا يجوز فيه البناء بل واجب الإعراب رفعاً ونصباً مثل لا أب وابنا وابن؟ قيل وجوابه يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

هذا كلام صاحب الغاية ثم قال في الحاشية قال الرضي لم يطرد ذلك فيه، إما لأن بناء اسم لا للتركيب ولا تركيب هنا مع كون أحد جزأي المركب مقدرًا، وإما لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابقتها، ألا ترى إلى انزعاجها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها وتكرر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها، بخلاف «يا» على أنه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف انتهى كلام الرضي رحمه الله .

٢- ولما فرغ الشيخ من بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والعلم إلخ... تمت غاية والله أعلم .

٣- قوله: (بابن إلخ...) أو ابنة، وأما بنت فليس مثلها في النداء، وأما في غير النداء ففي إجرائها بجراهما وجهان: الأول المنع لأن التخفيف معها لفظاً وخطاً لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت تمت رضى .

٤- يشترط في الصفة يعني الابن والابنة أن لا تكون مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة ولا مفصولة بينها وبين الموصوف، فإن الكثرة مع هذه الشروط متفية، وأما بلون هذه الشروط فلكل واحد من الموصوف والصفة حكم بنفسه تمت ش . لفظ حاشية الشریف: فإن الكثرة إنما هي مع هذه الشروط، فإن انتفى شيء من هذه الشروط فلكل واحد إلخ... تمت .

٥- قوله: (من حيث بناء المنادى) إذ لزوم الاسم على حركة يقتضي ثقله، لأن في الاختلاف نوعاً من التخفيف؛ ٧٠ تمت .

المنادى والابن، فخنفف المنادى بإتباع حركته حركة ^(١)الابن، كما فعل في «امرئ وابنم» ^(٢) والميم في «ابنم» ^(٣) زائدة، فيقال في: «جاءني ابنم» بضم النون والميم، ^(٤) «ورأيت ابنم»، ومررت بابنم» وحركة ^(٥)المنادى بتائية، دون حركة الابن بإعرابية،

١- يعني بإتباع المنادى حركة الصفة وإنما فعل هكذا دون العكس لوجهين: أحدهما أن حركة الإعراب لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، والدال على المعنى أحق أن يكون متبوعا، الثاني أن حركة الصفة من جنس ما يستحقه الموصوف في الأصل وهو النصب تمت بميم. يعني قبل دخول حرف النداء وهو «يا» فإنه منصوب قبل ذلك بأدعو. تمت والله أعلم .

٢- قوله: (وابنم) الابنم: ابن الرجل ومن يحرم عليه نكاحه قال الشاعر:

لقيم بن لقمان من أخته فكان ابن أخت له وابنما

وأصل ابنم: بنو، فأبدلت الميم من اللام، وغير يأسكان الباء وإتباع حركة النون حركة اللام على غير قياس تمت مناهل للشيخ لطف الله وفي حاشية ابنم بمعنى: ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة، كما في زرقم وليست الميم بدلا من اللام وإلا لكانت في حكم الثابتة كما في فم، فلا يحتاج إلى همزة الوصل كما في فم ذكر ذلك الجاربردي والله أعلم .

٣- قوله: (في ابنم) ومع زيادته جعل ما قبله تابعا له في الحركة، فالكلمة المرادة الواقعة بعد المنادى المتصلة به غاية الاتصال والامتزاج أولى بأن يجعل ما قبلها تابعا لها في الحركة، وهذا تعسف، والظاهر أنه أراد بيان زيادة الميم في كلمة ابنم فقط تمت والمذكور في كتب التصريف أن الميم عوض عن اللام، والأصل بنو عند الجمهور، بل حكى الرضي ذلك منهبا عن بعضهم ولعل الشارح يرى ذلك مذهبا تمت .

٤- في ابنم والراء والهمزة في امرئ تمت وكذا فتح -في حالة النصب تمت- النون و الميم وكسرهما- في الجر تمت- في ابنم، وفتحهما وكسرهما في امرئ فتدبر تمت .

٥- قوله: (وحركة المنادى إلخ...) لأنهم أبدلوا الضمة في المنادى فتحة لتحصيل التخفيف من وجهين: أحدهما أن أن الفتحة أخف من الضمة، الثاني أن فيهما إتباعا وإتباع أخف من مخالفة الحركات، وأما إعراب الثاني فلأنه تابع مضاف وإضافته معنوية، وأما من قال ببيانها فوجهه أنه عنده لما كثر استعمال المنادى للمذكور صار المنادى والابن كالكلمة الواحدة كخمسة عشر، كأنهم ركبوها الصفة مع الموصوف. وأما من قال بإعرابهما فوجه إعراب الأول عنده أحد وجهين: إما أن يكون عنده يا زيد عمرو بالإضافة إلى ابنه ثم أقحم ابن وبقي

على الصحيح، ^(١) وقيل: بينائهما، ^(٢) وقيل: بإعرائهما نحو: «يا زيد بن عمرو، ويا هند ابنة عاصم» بخلاف «يا رجل ابن عمرو، ويا زيد ابن أخيها، ويا هند ابنة عمنا» فإنه يضم المنادى لعدم وقوعه بين علمين.

(وإذا نودي المعروف ^(٣) باللام قيل: «يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيها الرجل» ^(٤))، كراهية ^(٥) اجتماع حرفي ^(٦) التعريف، وتحصيل الغرض بإجراء ذي اللام

زيد على ما كان عليه، كقولك يا بؤس للحرب التي وضعت أراهمط إلخ...، وإما أن يكون الأصل يا زيد عمرو ابن عمرو فحذف عمرو كقوله بين ذراعي وجهه الأسد، ووجه إعراب الثاني ظاهر تمت ش والله أعلم.

١- قال في التسهيل وربما ضم ابن ثعبا يعني لضم المنادى. قال ابن عقيل رواه الأخفش ونصره قراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام تمت .

٢- معا بيناء المنادى وابن، كأنه سرى حكم الأول إلى الثاني لأنهما صارا بالتركيب كخمسة عشر تمت والله أعلم

٣- قوله: (وإذا نودي المعروف) سواء كان جنسا نحو: يا أيها الرجل، أو موصولا نحو: (يا أيها الذين آمنوا)، فأما إذا كان علما كالفرزدق والثريا والصعق فلا يدخل حرف النداء عليه، بل تقول يا من هو الفرزدق ويا من هو الثريا، ولا يجوز أن يتوصل بما ذكر من أي وها التنبيه إلا إذا كان اسم جنس يعلم ذلك، ذكر ذلك أبو حيان، والعللة في ذلك أن للمعرف باللام صفة لأي والأعلام لا تقع صفة تمت .

٤- الأكثر أن الرجل في يا أيها الرجل صفة لاسم الإشارة لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة، وهي الرجولية، وهذا حد النعت كما يأتي، أي ما دل على معنى في متبوعه، وقال الباقون هو عطف بيان لعدم الاشتقاق، والجواب أن الاشتقاق ليس بشرط كما يجيء في باب النعت تمت رضي ثم قال قلن الله سره بعد كلام فعلي هذا صار النعت والمنعوت في هذا الرجل مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل، إذا كان اللام فيه للعهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فلهذا لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول هذ اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع، ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر تمت منه باختصار .

٥- قوله: (لكراهة اجتماع حرفي التعريف) قال نجم الدين وفيه نظر لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائضة بما في الآخر وزيادة لا يستكره، كما في لقد، ولأن، على ما يجيء في موضعهما، قالوا وليس المخلدور اجتماع

المقصود بالنداء على المأتي به في الصورة المجردة عنه، وهو «أي» أو «هذا»، وأتوا بـ«ها» التنبيه بين «أي، وذو اللام» تنبيها على أن المنادى ما بعدهما، أو على خروج «أي» من بابها،^(١) أو لتكون كالعوض عن المضاف إليه اللازم لأي.

(والتزموا^(٢) رفع الرجل^(٣) لأنه المقصود^(٤) بالنداء)، أو للفصل بين الصفة المستغنى عنها واللازمة، خلافا للمازني والزجاج، وقيل: هذا الالتزام في «يا أيها

التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا أنت، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما، فالعلة حينئذ ما ذكره نجم الأئمة وهو أنه لو دخل اللام المنادى، فيما أن يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين، فمن ثمة قل بناء الاسم معها كالخمسعة العشر وأخواته والآن، فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني، وإما أن يعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء وهو وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الأفراد والتعريف تمت س .

١- وقد ورد «يا» على ما به لام التعريف في قول الشاعر :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

ولكنه شاذ وأشد من هذا قول آخر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تبعثان شرا

لأن الألف واللام لازمتان في التي بخلاف الغلامين تمت، والله أعلم .

٢- أي: الموصولة فإنها وقعت ههنا موصوفة تمت ش وبابها أن تكون موصولة أو استفهامية أو صفة تمت .

٣- قال الخالدي رحمه الله فصار الرجل كالنعامة أي كما قيل:

مثل النعامة إن قيل احملني لحقت بالطير أو طيري سارت مع الإبل

لأنه إن قيل لم وجب رفعه قيل هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه، فإن قيل فيجب أو يجوز في التوابع ما حاز في توابع المنادى المصنوع، قيل هو ليس هو نفس المنادى المضموم بل هو مثله تمت خالدي رحمه الله. وعند الأخفش أن الرجل خبر مبتدأ محذوف تمت .

٤- كأنه جواب سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجر نصبه كما في يا زيد الظريف تمت رضي

الرجل» وأما في «يا هذا^(٣) الرجل»^(٤) فيمكن أن يكون المقصود هو «هذا»، فيجوز في «الرجل» الرفع والنصب،^(٥) وأن يكون هو المقصود فيلزم رفعه .

(وتوابعه) مضافة أو مفردة، نحو: «يا أيها الرجل الطريف»، ويا أيها الرجل ذو المال»، (لأنها توابع معرب) مرفوع، وتوابع المرفوع مرفوعة، ويستوي في «أي» المفرد والمثنى والمجموع، نحو: «يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال»، والأولى التأنيث في المؤنث،^(٦) نحو: «يا أيتها المرأة». (وقالوا^(٧) يا الله خاصة)، لكون

١- قوله: (لأنه المقصود) فإن قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة، قيل إنه مقصود واقعاً لا لفظاً حيث أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث أنه بيان للمعنى في المتبوع لا بحيث أنه منادى مستقل، فلا تثبت بدلته على أن البدل في حكم تكرير العامل، فلو كان الرجل بدلاً لزم دخول يا في المعرف باللام حكماً فظهر أنه ليس بيدل تمت غاية .

٢- قال: ابن معين ما لفظه قال صاحب اللباب: كلمة أي في النداء لا تكون إلا وسيلة، وحينئذ فلا تكون صفتها إلا مرفوعة، وأما كلمة هذا فيجوز أن تكون وسيلة، وحينئذ يجب رفع صفتها، وأن تكون مقصودة بالنداء فيجوز فيها الرفع والنصب انتهى والله أعلم .

٣- قوله: (وأما في يا هذا الرجل إلخ...) قال الرضي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع، لأنه غير مستغن عنه وإلا جاز الرفع والنصب، نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا تمت رضي .

٤- إن أراد جواز النصب بتقدير أعني، فمستقيم، وإن أراد جوازه على الإتيان، فليس بشيء تمت ح مفصل تمت .

٥- فرق بينهما في شرح الهادي بأن التأنيث لازم للمؤنث لا يفارقه، والثنية والجمع صفتان إضافيتان توجدان بسبب انضمامه إلى غيره، وذلك الانضمام غير لازم تمت سعيدي تمت .

٦- إشارة إلى ثلاثة أحكام، قطع هزته، ودخول يا لا غيرها، ودخولها من غير واسطة، وتعويض الميم في آخره عن الياء تمت وقوله يا الله إلخ... بالجمع من غير فصل، وفيه نقض لما مر، والجواب أنه يجوز الجمع بشرطين أن تكون اللام عوضاً عن محذوف، وتكون لازمة، ولا يجتمعان في غير اسم الله سبحانه، فلذلك قال خاصة. وقوله: من أجلك يا التي تيمت قلبي إلخ... شاذ لانقضاء كونها عوضاً، وكذا قوله: فيا الغلامان اللذان قرا أشد، لانقضاء كل من الشرطين، ذكر معناه الجامي . قوله وقالوا جواب عن سؤال يرد نقضاً على القاعدة المذكورة وهو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة، وهذا أولى وإنما استثناه منها لوجهين أحدهما ما

اللام لازمة لهذه الكلمة، إذ الأصل كان «إلهاء» فحذف منه الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وأدخل اللام لرفع الشباع، الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم آلهة، فأدغمت لام التعريف في اللام التي بعدها، ولزمت لأنها كالعوض^(١) من الهمزة المحذوفة، ومن ثمة^(٢) تقطع الهمزة في النداء^(٣).

(ولك في مثل: «يا تيم تيم عدي»^(٤) الضم والنصب)، أي: في «تيم» الأول، فالضم لكونه منادى مفرداً، والنصب لإضافته إلى عدي المذكور آخره، والثاني مقحم

في الكتاب، والثاني ما ذكره صاحب غاية التحقيق أن التوسط فيه ممتنع، لأن أياً يستلزم البعيد، وما يستلزم التنبية، والله تعالى مثرة عن البعد والتنبية، وهذا للإشارة الحسية والله تعالى عن ذلك، ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي فذلكم كان محمولا على أي طرد اللباب انتهى .

١- لقلة اجتماعهما، ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة، وذلك لأنه قد يجيء الإله في السعة، أورد أبو الفرج الأصفهاني أن أمية ابن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن أمية عبد الإله تمت رضي والله أعلم .

٢- قوله: (ومن ثمة أي ومن أجل أن اللام كالعوض عن الهمزة جعلوا الهمزة همزة قطع لا وصل، لأن همزة الوصل تسقط عند الاتصال فيؤدي إلى عدم البذل والمبدل تمت ش يقال قد أجازوا حذف حرف النداء وهو يؤدي إلى عدم البذل والمبدل منه فتأمل تمت والله أعلم فقوله تقطع على قول الأكثر تمت. للإيدان من أول الأمر أن الألف واللام صارا كالجذر من الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام وحكى أبو علي وصلها تمت خالدي .

٣- وقد يحذف حرف النداء منه، ويبدل ميماً مشدودة، نحو اللهم ولا يجمع فيه بين البذل والمبدل منه إلا في الشعر كقول الشاعر :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهم تمت نجم الدين تمت .

٤- تمامه:

لا أباً لكم لا يلقينكم في سواة عمر

هذا قول جرير ومثله قول بعض ولده :

يا زيد زيد اليعملات أنذبل تطاول أنيل عليك فانزل

تمت .

للتأكيد، ^(١) وهذا عند سيبويه والخليل، أو إلى عدي المقدّر بعده المحذوف ^(٢) استغناء عنه بالذكور، ^(٣) وهذا عند المبرد، ونظيره قوله :

[يا من رأى عارضاً أسر به] بين ذراعي وجبهة الأسد

أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف الأول استغناء عنه بالثاني، أو على الإتيان، كما في: «يا زيد بن عمرو» .

(والمضاف إلى ^(١) ياء المتكلم يجوز فيه «يا غلامي» بإثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، والأصل فيها الفتح على ^(٢) الأكثر، لكونها اسماً على حرف واحد فقوى

١- وقد مر في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركته إعرابية كانت أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني، مع أنه ليس بمضاف، وشبهه سيبويه باللام للمقحمة بين المضاف والمضاف إليه في لا أبا لك لتأكيد اللام المقدرة، وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه لئلا يستتكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم تمت رضي والله أعلم .

(*) وأما نصب الأول فقال سيبويه إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لتيم تمت.

٢- تقديره: يا تيم عدي تيم عدي، وهذا أولى من قول سيبويه، لأن حذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه تمت ش تمت .

٣- قوله: (يا من رأى عارضاً البيت إلخ...) العارض: السحاب يعترض في الأرض، أسراً: من المسرة خلاف الحزن، وفي نسخة أرقّت له، ذراعاً الأسد: كوكبان نيران يترلها القمر، جبهة الأسد: أربعة أنجم يترلها القمر. يا: حرف نداء والمنادى محذوف، أي يا قوم، من: للاستفهام مبتدأ عند سيبويه، رأى: خبره، عارضاً: مفعول رأى، أسراً به: جملة صفة، عارضاً وكذا بين ذراعي الأسد وجبهة: صفتان له، وجواب النداء محذوف، أي لا يكذب الرائي. أي يا قوم من رأى سحاباً أسر برؤيته ناشئاً بين هذه الكواكب خليقاً بالمطر لا يكذب الرائي، ولا يخلف ظنه، لأنه إذا كان السحاب بين هذه الكواكب كان ممطراً البتة، على زعمهم.

والاستشهاد في أن ذراعي مضاف إلى الأسد المحذوف، واستغنى عنه بالأسد المذكور للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الطرف كما في الاستشهاد في الشرح تمت شرح أبيات .

بالحركة، كالكاف في «ضربتك»، وأما سکون الواو في «ضربوا» فلثقل^(٣) الحركة عليها بعد الحركة، ويجوز إسكانها تخفيفاً، (ويا غلام) بحذفها لكونه أخف مع دلالة الكسرة عليها، (ويا غلاماً) بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة، لكون الألف أخف، (وبالهاء^(٤) وقفاً) لبيان الألف، أو الفصل بين الوصل والوقف، وتسمى «ها»

١- قوله: (والمضاف إلى يا المتكلم إلخ...) يعني أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح اللام أو ملحقا به يجوز فيه خمسة أوجه كما ذكره، وأما ما كان آخره معتلاً فلا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء متحركة بالفتح، وهو الأصل فيما كان على حرف واحد، نحو: مولاي وفتاي ومصطفاي ونحو ذلك، وذلك فراراً من اجتماع الألف والياء تمت س .

٢- قوله: (والأصل فيها الفتح) لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفاته وفا الجزء ولامه و(يا) المتكلم أصلها الحركة، لئلا يتبدأ بالسكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة في الضم والكسر تمت . وقوله: (على الأكثر) إشارة إلى أن بعضهم يقول أصلها السكون؛ قال الرضي : وهو أولى لأن السكون هو الأصل، وقولهم إن الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، والظاهر أنه نظر في المضمرات بدليل وضعها مرفوعة غير منصوبة وبحرورة، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب، وعلى كل حال فإسكان يا المتكلم أكثر استعمالاً، إذ لم يلزم اجتماع ساكنين، وهذان الوجهان أعنى الفتح والسكون مطردان في غير النداء أيضاً تمت بغية تمت .

٣- وفيه احتراز عن مثل «دلو» تمت شريف يعني الضمة في ضربوا أسكنت لئلا يجتمع حركتان، وأما في دلو فاللام ساكنة فحركات الواو وفيه نظر، إذ الواو من دلو ليس اسماً كالواو في ضربوا فلا معنى للاحتراز عنه تمت عبد الرحمن الخيمي .

٤- قوله: (وبالهاء وقفاً) أي ويكون بإلحاق ها السكت في الوقف لبيان حرف اللد وهي الألف، فيقال يا غلاماه، كذا في بعض الشروح، وقيل معناه ويكون بإلحاق هاء السكت في الكل وقفاً، وهو العموم، لأن ها السكت كما يجيء لبيان الألف يجيء لبيان الحركة، بأن تزداد في آخر الكلمة لتبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها، فيقال يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه تمت غاية تحقيق ومثله ذكر الجامي، لكن الذي ذكره الجلال في شرحه أن الياء الساكنة لا يوقف عليها إلا بسكونها أو حذفها وسكون ما قبلها وهو مفهوم كلام الرضي تمت وتعليل الخبيصي تمت والله أعلم .

السكت،^(١) وقد جاء «يا غلام» قياسا على يا أبت، و«يا غلام» بالضم إجراء له مجرى المفرد بعد حذف الياء، وهذا^(٢) فيما غلب عليه إضافته إلى يا المتكلم،^(٣) كقوله تعالى: ﴿رَبُّ أَحْكَمْ بِالْحَقِّ﴾ (الأنبياء: من الآية ١١٢) على قراءة أبي جعفر،^(٤) وقالوا «يا أبي» و«يا أمي» بالوجه المذكورة، (و«يا أبت»^(٥) و«يا أمت» بقلب الياء تاء للتأنيث، بدليل صيرورتها هاء في الوقف، فيقال «يا أبه»، ويدل على كونها عوضا عن الياء عدم جواز الجمع بينهما، فلا يقال «يا أبي»، وعند الكوفيين أن التاء للتأنيث، وياء الإضافة مقدرة بعدها،^(٦) وكان الأصل يا أبتى فحذفت الياء

١- فإن الهاء للوقف، فإذا وجدت علم أن هناك وقفا على الكلمة، بخلاف ما إذا أراد أن يصل الكلمة بكلمة بعدها فإنها تكون بغيرها تمت .

٢- أي البناء على الضم بعد حذف ياء المتكلم لا يكون إلا في الاسم الذي تغلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو: رب، فإنه لا يستعمل غالبا إلا مضافا إلى المتكلم نحو ربي ربنا تمت سماع والله أعلم .

٣- فيعلم أن المراد إضافته إلى يا المتكلم. تمت ش.

٤- هذى التخريج مبني على أنه منادى مضاف، وأن نحو «يا غلامي» يجوز فيه «يا غلام» بالضم وهي لغة حكاها سيويه كما قرأ أبو عيلة ﴿يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم﴾ بضم قوم، وابن جني لم يخرجها عن ذلك بل جعلها من باب النداء المفرد واستضعفها لذلك مع حذف حرف النداء من اسم الجنس تمت منهل صافي والله أعلم .

٥- قوله: (ويا أبت إلخ...) وأعلم أن التاء فيهما للتأنيث مع كونهما عوضا عن الياء، ولهذا فتح ما قبلها، والوقف عليها بالهاء، وإنما طولت وإن كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت، وأخت، وإن كانت للتأنيث لكونها عوضا عن الواو، ولكن تاء أبت وأمت تصير في الوقف هاء، وذلك لأن أصل هذه التاء أن تاء أخت وبنت أصل لأمتا عوض عن الواو الأصلية، وأصل تلك التاء زائدة لأنها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان تمت ذكر في تفسير البيان أن التأنيث في أبت للمبالغة تمت بغية . قال نجم الدين لأن التاء تكون للمبالغة كعلامة ونسابة فأبدلت من الياء لأن الأب والأم مظهرتا المبالغة تمت .

٦- أي بعد التاء. أعلم أن التاء للتأنيث عند البصريين والكوفيين، إلا أن الإضافة غير مقصورة عند البصريين، وتكون تكون التاء عوضا عنها ومقدرة عند الكوفيين تمت والله أعلم .

المضاف إليها^(١). (فتحاً) ^(٢) لإبدالها عن حرف مفتوح، (وكسراً) لمناسبتها أصلها، (وبالألف) مع التاء، نحو: « يا أبتا » و « يا أمتا » تعويضا عن الياء هما، (دون الياء) معها، لما مر من امتناع اجتماع العوض والمعوض منه، (و « يا ابن أم » و « يا ابن عم » خاصة)، مما أضيف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، (مثل باب: يا غلامي مطلقاً^(٣))، فيما ذكر من الوجوه لكثرتها دون غيرهما، (وقالوا « يا ابن أم » و « يا ابن عم ») ^(٤) يفتح الميم بلا شذوذ لطوله ومناسبتها التخفيف، وإجراء له مجرى المركب .

[ترخيم المنادى]

- ١- إذ لو كانت كذلك لم تقلب هاء، لأن قلب هاء التأنيث هاء مختص بالمتطرفة دون المتوسطة لفظاً أو تقديرًا، فلا تقول في يا عمت « يا عمي » تمت بنجم الدين الرضوي تمت .
- ٢- وقد جاء الضم وعليه قراءة « يا أبتُ » بالضم، لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، لأنه اسم في آخره تاء تأنيث، نحو ثبة تمت عبد الغفور
- ٣- قوله : (مطلقاً إلخ...) يعني إذا كان المنادى مضافاً إلى العم أو الأم المضافين إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو « غلامي » من الوجوه المذكورة المقررة في باب غلامي، فتقول « يا ابن أُمِّي » و « يا ابن عمي » بمسكون الياء وفتحها، و « يا ابن أم » و « يا ابن عم » بحذف الياء والاكْتفاء بالكسرة، و « يا ابن أُمَّا » و « يا ابن عَمَّا » بقلب الياء ألفاً، ويجوز فيه وجه آخر وهو « يا ابن أُم » و « يا ابن عم » بحذف الألف والاكْتفاء بالفتحة، وإنما جاز هذا الوجه فيه وإن لم يجز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم سواء كان المضاف غير الابن نحو « يا غلام أُمِّي » و « يا غلام عمي »، أو كان المضاف إليه غيرهما نحو « يا غلام أخي » و « يا غلام غلامي »، وإنما اختصا بهذا الحكم دون غيره لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما . تمت منقولة .
- ٤- قوله : (خاصة) منصوب على الحال، وكذا كافة، وعامة، وقاطعة، ولا تأتي مضافة، وما أتى في قول الجريدي استغنت نقاطبة الكتاب في قول الزمخشري بكافة الأبواب بالجر فعلى سبيل التيسير قد اعترته ابن هطيل . تمت .

وترخيم المنادى: (جائز^(١)) مطلقا، لكثرة وقوع النداء^(٢) في كلامهم، (وفي غيره ضرورة^(٣))، أي: ويجوز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر، (وهو^(٤)) حذف^(٥) في آخره تخفيفا^(٦))، أي حذف ما في^(٧) آخر المنادى من حرف أو حرفين أو كلمة، كما

١- قوله: (جائز أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإذا دعت إليه ضرورة شعرية فبطريق الأولى تمت جامي والله أعلم .

٢- ويكون المقصود في النداء هو المنادى له، وقصد شرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطا تمت رضي والله أعلم

(*) قوله في كلامهم فحسن أن يخفف بشيء منه لتسهيل التكلم به، في الصحاح والترخيم: التبيين، ويقال الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر تمت .

٣- قوله: (ضرورة) بالنصب مفعولا لأجله، ومعنى أن ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام، والترخيم في غير المنادى ضرورة، وفي بعض النسخ مقيد بالرفع وهو صحيح بتأويل وذلك ترخيم غير جائز في الشعر ضرورة تمت من بعض شروح الكافية والله أعلم .

٤- قوله: (وهو حذف إلخ...) قال نجم الدين: يعنون بالحذف التخفيفي، ما لم يكن له موجب كما في باب قاض وعصا، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا حذف بلا علة وحذف الاعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة، وهذا اصطلاح منهم انتهى . قلت فظاهر هذا أن الحذف الإعلالي ما كان له موجب سواء كان الموجب قياسا كباب قاض وباب عصا، أو غير قياسي كحذف لام «يد، ودم» من باب الحذف الإعلالي ظاهر كلام نجم الدين في شرح الكافية وكلام الخبيصي فيما يأتي عن قريب، وأما ابن الحاجب فجعله في باب الحذف التخفيفي أي الترخيم، فضايط الحذف الإعلالي هو الحذف لعله موجه قياسية تمت .

٥- قال نجم الدين: الحد الشامل حذف في آخر الكلمة اعتباطا جوازا، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويخرج حذف الياء من يا غلام لأن الياء ليست آخر الكلمة، ويخرج منه الحذف في ألف عصا وباء قاض فإنه لعله، ويخرج أيضا نحو يد ودم تمت فإنه واجب لا جائز تمت .

٦- فعلى هذا يكون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالقياس، ويمكن جملة على على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع - وهو قوله هو حذف - إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم تمت ح وهو قوله في آخره تمت .

كما يجيء بيانه إن شاء الله تعالى، لمجرد التخفيف، لا لعلة كحذف الألف من «حبل» والياء «من قاض» لالتقاء الساكنين في قولك « رأيت حبل القوم » و « هذا قاض »، فأما في غيره فللضرورة، كقول ذي الرمة .

ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب (٣)

١- كقول أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه .

وإن افتقادي فاطما بعد أحمد دليل على أن لايدوم خليل . تمت

وقبله :

لكل اجتماع من خيلين فرقة وكل الذي دون المات قليل

تمت

٢- قوله : (ديار مية) منصوب على تقدير فعل أي اذكر دار مية، وقوله إذ مي: هذه الضرورة مع عدم بقاء ما يدل على المخنوف، والأفصح عند الأكثر بقاء ما يدل على المخنوف كما سيأتي بيانه ، كقول الشاعر :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

تمت

قوله: (ديار مية البيت إلخ...) الديار: جمع دار وهي مؤنثة، مية: امرأة عشيقة الشاعر، المساعفة: المواتاة والمساعدة، أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له، والعجم: بضم العين وسكون الجيم هم الذين لغتهم غير العربية أي لغة كانت، وهو خلاف العرب بضم العين وسكون الراء، وأورده الشاعر في مقابلة العجم، العرب: بفتحيتين لضرورة الشعر، ديار: مضاف إلى مية، يروى فيها الرفع على أنه خبر مبتدأ مخنوف، أي هي ديار مية ، والنصب على أنه مفعول فعل مخنوف، أي أذكر ديار مية والجر على أنه بدل من لفظ دار المذكور سابقا في القصيدة أو من الظروف المبنية، مي: مبتدأ وجمله تساعفنا خيره، والجملة الاسمية مضاف إليه لإذ والعامل في إذ على تقدير رفع ديار انتساب الخبر إلى المبتدأ، وعلى تقدير النصب أذكر، وعلى تقدير الجر لفظ الشوق المذكور سابقا، وجعل الظرف مع ما أضيف إليه بدل اشتغال من ديار مية على تقدير أذكر مساعفتها لنا في الزمان الماضي أحسن، وجملة (ولا يرى) في محل النصب على الحال فاعله عجم، (ولا عرب) معظوف عليه، (مثلها) مفعوله والضمير راجع إلى الديار أو إلى مية.

(وشرطه أن ^(١) لا يكون مضافاً) لتعذر فيه، لوقوعه في وسط الكلمة معنى لو رخم الأول، وفيما ليس بمنادى لو رخم الآخر، إذ المنادى هو المضاف لا المضاف ^(٢) إليه، خلافاً للكسائي والفراء فإنهما يحذفان آخر المضاف إليه، تمسكاً بقول الشاعر:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أو اصر فالرحم بالغيب تذكر ^(٣)

(ولا مستغاثاً ^(٤) ولا مندوباً) إذ المطلوب فيه مد الصوت وتطويله، والترخيم ينافيه، (ولا جملة) لأنها محكية ^(٥) على ما كانت عليه، (ويكون إما علماً) لكثرة في

ومعنى البيت أذكر وقت مساعتها لنا والحال أنه ليس لها نظيرة في الحسن والجمال في العجم ولا في العرب تمت شريف .

والمراد بالاستشهاد: أن الترخيم جاء في غير المنادى لضرورة الشعر، وهو قوله: مي إذ أصله مية حذفت منه التاء، في الصحاح مية اسم امرأة ومي أيضاً، والظاهر من كلامه أن مراده من قوله ومي أيضاً أنهما اسمان تامان ولا ترخيم في مي فلا يكون فيه استشهاد والله أعلم تمت ملتقط ش .

١- خمسة شروط: أربعة عدمية، وواحد ثبوتي، وهذا على فرض وجود قوله ولا مندوباً تمت . ولفظ حاشية أي وشرط ترخيم المنادى أربعة ثلاثة عدمية، والرابع ينقسم إلى قسمين وجوديين، وهو قوله إما علماً وإما إلخ... تمت والله أعلم.

٢- قوله: (لا المضاف إليه) وفيه نظر إذ لو كان المنادى هو المضاف لا المضاف إليه لحاز أن يقال في مثل عبد الله إذا كان علماً يا عبدو، الثاني باطل، أما بيان الملازمة فلأن المضاف هو العبد لا اسم الله، وأما بطلان الثاني فلأنه لا يدل العبد في عبد الله على المسمى، كما لا يدل الزاي في زيد على مسماه، والجواب أن المضاف وإن لم يكن منادى لكنه من تتمات المضاف وكالجزء له، فلا يتم معناه بكونه، فلذلك وجب ذكر المضاف إليه مع المضاف عند الندى تمت.

٣- وأجيب بأنه لضرورة الشعر، وليس حكم المضاف حكم المركب، نحو: معدي كرب، لأن المضاف والمضاف إليه معربان بإعرابين، بخلاف المركب . تمت . ومما احتج به قول الشاعر أيضاً :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائد للقنيص

أي: يا عبد هند، وهو عبد هند النخعي، فحذف المضاف إليه بأسره، وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ينادي عبد الله بن مسعود يا بن أم عبد، أي يا ابن أم عبد الله، ويا أباهر، أي يا أبا هريرة تمت منقولة:)

الكلام ويناسبها التخفيف، (زائداً على ثلاثة أحرف)، لئلا يخرج الاسم عن أقل الأصول^(١) والاعتدال،^(٢) بما هو تخفيف لا إعلال، وأما حذف لام «يد ودم» فلاستقلال حركتها^(٣) عليها، (وأما بقاء تأنيث) وإن لم يزد على ثلاثة، ولم يكن علماً، لمناسبتها^(٤) التخفيف،^(٥) وعدم الإفضاء إلى تغيير البنية، نحو قولهم^(٦) :

١- قوله: (ولا مستغاثا) لم يقل المصنف ولا مندوباً، لأن المندوب عنده ليس منادى تمت نجم . وهو ظاهر تعليل الخيصي حيث أفرد الضمير في قوله إذ المطلوب فيه كما يجي، ولكنه سيأتي ما يفهم منه خلاف ذلك تمت . ولفظ الجامي ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين، مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهاراً للفتح فلا يناسبه الترخيم للتخفيف تمت منه.

٢- قوله: (لأنها محكية على ما كانت عليه) أي: على إعرابها الأصلي في انفصال كلمة من الأخرى من جهة اللفظ، فهو كالضمايف مع المضاف إليه تمت شرح مصنف. ولأنك لو رحمت «زيد قائم، وتأيبط شرا» علما فقلت «يا زيد» و «يا تأبط» لجاز أن يكون الأول مفردا والثاني فعلا قد سمي به مجردا عن الضمير، فلم يعلم أنه مفرد أو جملة، ومراده بالأول زيد في يا زيد المنادى وكذا في الثاني تمت.

٣- فإن قلت المنادى المرخم مبني، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف، نحو: «ما ومن» قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمت مشبهة للرفع على ما تبين قبل تمت رضي.

٤- والمراد بالاعتدال أن يكون بين الحرف المبتدأ به والموقوف عليه مهلة، وهو لا يكون إلا بحرف ثالث بين المبتدأ به والموقوف عليه تمت.

٥- أي حركة اللام واستقلال حركتها يقتضي حذفها، وإذا حذفت التقى ساكنان- نون التنوين وما حذف حركته- فالحذف للإعلال وإن كان غير مطرد تمت ش تمت.

٦- لفظاً، لزيادتها على بنية الكلمة، فهي كالطرف الثاني من المركب، ومعنى، إذ التأنيث بالهاء كثرة العلم وأكثر لأنه يدخل العلم أيضا تمت سعيدي.

٧- قوله: (التخفيف) الظاهر أن هذا من القلب فإن التخفيف هو المناسب لا المناسب مناسبة التخفيف إياها لتقلها لفظاً، وهو ظاهر، ومعنا لأن التأنيث ثقيل ألا نرى إلى تأثيره في المنع ما ذاك إلا لتقله تمت منقولة تمت

أي يا جارية، «ويا ثب اقبلي» أي يا ثبة، «ويا شا ارجني» أي يا شاة ارجني، من الرجون وهي الإقامة، وأما ما رخم^(٣) مضافا كـ «يا صاح»^(٤) أو اسم جنس بغير تاء «كأطرق كرى» فشاذ.

(فإن كان في آخره زيادتان^(١) في حكم الواحدة) أي زيدتا معا لمعنى واحد^(٢)، («كأسماء») وهي فعلا، من الوسامة، قلبت واوها همزة، ففيها زيادتان للتأنيث،

١- ومثل قوله أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي ميتة فيحبيب. أي أبا عروة تمت رضي تمت.

٢- قوله: (جاري البيت إلخ...) قاله العجاج، واسمه عبد الله بن زيد التميمي البصري لقب بذلك لقوله حتى تعج تحتنا عجمجا، وهو وابنه راجران مشهوران، أدرك العجاج أبا هريرة وروى عنه، وكان من أعراب أهل البصرة محضرم. وابنه رؤبة أيضا كان مقيما بالبصرة، توفي سنة خمس وأربعين ومائة بالبادية.

والشاهد في البيت في قوله: جاري حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة، وأصله يا جارية، والعذير: بفتح العين المهملة وكسر الذال المصحمة هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما تعذر عليه إذا فعله، يعني لا تستنكري يا جارية معذورا أنا فيه، قوله سيري: بدل من عذيري، والواو: للعطف أو بمعنى مع تمت بغية. ويقال إن موجب ارتجازه أنه كان يصلح جليسا له فمرت به جارية فألحّت بالنظر إليه متعجبة فقال ذلك تمت والله أعلم.

٣- جواب عن سؤال مقدر تقديره لا يجوز ترخيم الاسم المضاف واسم الجنس بغير تاء التأنيث، ونحو «يا صاح» (اسم جنس) و «يا كرى» رخمه، وأجيب عن ذلك بقوله (فشاذ) تمت وأصلهما يا صاحبي ويا كروان تمت.

٤- قال

يا صاح هل حم عيش باقيا فترا لنفسك العذر في إبعادها الأمل

فيل هو ترخيم يا صاحبي والأظهر أنه ترخيم يا صاحب مفرد ولما كثر في النداء كثرة الأعلام رخم تمت ش تمت.

وهذا عند سيبويه، وذهب غيره إلى أنها أفعال، من الاسم، ^(٣) سمي به المؤنث وامتنعت للعلمية والتأنيث المعنوي، فيكون مما آخره حرف أصلي بعد مدة، كما سيجيء إن شاء الله تعالى، (« و مروان ») و « سكران » ونحوهما مما فيه ألف ونون زائدتان لمعنى التذكير، و « هاشمي » مما فيه ياء النسبة فإنهما زيدتا لأجلها، و « مسلمان » و « مسلمون » في من ^(٤) أعربهما بالحروف بعد التسمية، و « مسلمات » مما فيه الألف

١- قوله: (زيادتان) وإن لكل واحدة منهما معنى يغير معنى الأخرى كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين، وهاتان الزيادتان سبعة أصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم، نحو مسلمون ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم، نحو مسلمات، وزيادتا الألف والنون، نحو: مروان وعثمان وخراسان، وياء النسبة وشبههما، نحو « كوفي » و « كرسي » وألفاء التأنيث وهمزة الإلحاق مع الألف - لامع التاء فإن ما فيه ألف الإلحاق مع التاء كأرطاة لا تحذف الزيادتان معا بل التاء فقط، كما سيأتي للشارح قريبا تمت - التي قبلها كما في حرباء وعلباء تمت عبد الغفور على الجامي وهو بلفظه في الرضي تمت .

٢- فإن كانت لمعنيين لم يحذف إلا حرف واحد نحو: « مرجانة » فإنه يقال فيه « يا مرجان » تمت في تعليقه الشيخ إسماعيل لأن التاء زيدت بعد زيادة الألف والنون تمت .

٣- فأصله (أسماء) بالواو قلبت همزة ككساء تمت ش فإن قلت كيف قال ما في آخره أصلي؟ قلت المراد بالأصلي مالا يكن زائدا، ولما كانت الهمزة بدلا عن أصلي كانت أصلية تمت والله أعلم

(٤) وفائدة الخلاف تظهر في ما إذا نكرت (أسماء) فعند سيبويه يمتنع بعد التذكير لبقاء سبب منع الصرف وهو ألف التأنيث، وعند غيره يصرف لبقائه بلا سبب تمت .

٤- قوله: (فيمن أعربهما بعد التسمية إلخ...) فأما من أعربهما بالحروف نظرا إلى الأصل الذي زيد فيه الحرفان لمعنى، وأما من أعربهما بالحركة على النون والتمز الألف في التثنية والياء في الجمع وهو لا ينظر إلى الأصل ويجعل الحرفين جزءا من الكلمة بعد العلمية فيكون مما آخره أصلي قبله مدة زائدة تمت س. لكن هذا الاعتبار يستلزم أن يكون مروان ونحوه خارجا عن قوله في آخره زيادتان، إذ قد صارنا جزءا من الكلمة، ويستلزم أن لا يدخل في قوله أو حرف، صحيح قبله مدة لعدم زيادة المدة بهذا الاعتبار، فالأولى عدم التقييد بقوله فيمن أعربهما بالحروف، ويقول فيمن أعربهما بالحروف ومن لم يعربهما كما فعل الرضي وغيره تمت والله أعلم .

والتاء كجمع المؤنث، (أو حرف صحيح^(١) قبله مدة) زائدة، (وهو أكثر من أربعة^(٢))
 أحرف) كـ «منصور»، و «عمار»^(٣)، و «مسكين»، (حذف منه حرفان)، لكون
 الآخر منهما مستحقا للحذف في الترخيم، والآخر حرف علة زائدا بعد الأصول،
 (وإن كان مركبا^(٤)) وهو كل اسمين ركبا وجعلا اسما لشخص واحد كـ «معدي
 كرب» و «سيبويه» (حذف الاسم الأخير)، لكونه بمثابة زيادة ملحقة بعد تمام البنية،
 كتاء التأنيث وألفيه فيحذف حذفها، ووجه المشابهة بينهما كونهما زائدتين، وسقوط

١- قال نجم الدين كان على المصنف أن يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، لأنه لا يحذف في
 غفرانة وسعلاة إلا التاء وحدها تمت .

٢- قوله: (وهو أكثر من أربعة أحرف) قيد في قوله أو حرف صحيح قبله مدة، لا في قوله زيادتان في حكم
 الواحدة، لأن نحو «يدان» و «دمان» و «ثبون» و «قلون» و «دمي» يرخم بحذف زيادتيه
 لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم، بل قبله أيضا كانت كذلك كما قلنا في نحو «ثبه
 » و «شاة»، وذهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو «يدان» و «ثبون» و «دمي»،
 والأول أولى تمت رضي تمت .

٣- والفراء يميز حذف حرف المد أيضا في نحو «سعيد» و «عمود» و «عماد»، ولكن لا يوجهه كما في
 نحو «منصور» و «عمار» و «مسكين» تمت نجم الدين .

٤- قوله: (وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير) يرد عليه أن
 شرطه الأخير مع حذف الألف من أثناء، وذلك لأن
 والألف مقولة الزياتين في أثناء علما، لكنه قد اعترضه
 اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون لحذف الألف من
 الاعتراض مع سماعه من العرب .

قال سيبويه عن الخليل: وأما اثني عشر فإنك إن رحمته حذفت على
 بمقولة الواو وأمره في الإضافة والتحقيق كأمر مسلمين، ومراده بالإضافة النسبة، وبالتحقيق التصغير، هذا نصه
 وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب، والعلامة مناسبة للسجع، وهذا كان في
 السجل النحوية ولا معنى للاعتراض بأن المنزل مقولة الشيء لا بد من أن يعطي حكم ذلك الشيء، ذكر ذلك
 الدماميني في شرحه على الوافي تمت والله أعلم .

(١) كل منهما في النسبة، والاختصار على الأول بدوئهما^(٢) في التصغير، (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) لحصول المقصود به، وعدم موجب حذف الأكثر، كـ«بنون»^(٣) و«يدان» و«دمان» و«ثمود» إذا جعلت أعلاما،^(٤) فيحذف الآخر دون المدة لعدم بقائها على أقل الأصول بدوئها، وكذا «مختار» و«مستين» و«مستكين» في حذف الآخر دون المدة، لكونها عين الكلمة،^(٥) وكذلك «أرطاة» في حذف التاء دون الألف، مع كونها زائدتين، لأنهما لم يزايدا معا بل زيدت الألف للإلحاق ثم التاء للتأنيث، (وهو^(٦)) أي المحذوف (في حكم الثابت على الأكثر^(٧)) في

١- هذا لا يستقيم في ألف التأنيث الممنوعة لأنها تقلب واوا في النسبة كـ«حراوي»، وإنما يتأتى في تاء التأنيث وألفه المقصورة، على أنه قد جاء حيلوي وحيلوي تمت .

٢- الاسم الأخير وتاء التأنيث تمت أي بغير الأول في تصغير المركب فيقال «حضير موت» ولا يغير الثاني كما أنه يغير ما قبل التاء ولا تغير التاء في التصغير أيضا تمت ش. بل يقال «فويطمة» تمت أندلسي تمت والله أعلم .

٣- قوله: (كـ«بنون، ويدان، ودمان» إلخ...) قلت أما يدان و دمان ففيه نظر على المختار، إذ ترخيمهما يحذف زيادتهما، لأن بناء الكلمة على حرفين، ففي آخرهما زيادتان لمعنى واحد وهو التثنية كـ«زيدين» فهما داخلان في قول الشيخ فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، لا يقال أنه يبقى على دون الأصول، لأننا نقول بناء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم كما قلنا- في ثبة وشاة، وذهب الجزمي إلى منع حذف الحرفين في نحو «يدان، وبنون، وثبون»، والأول أولى تمت رضي وأما بنون جمع ابن فقال نجم الدين إنما لم يحذف زيادتا (بنون) لأنهما غيرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود تمت والله أعلم - بل قبله أيضا كانت كذلك تمت منقولة .

٤- لأنها إذا لم تجعل أعلاما لم يجز ترخيمها، بناء على الشرائط المذكورة في الترخيم بقوله ويكون إما علما زائدا على ثلاثة أحرف وإما بقاء تأنيث تمت .

٥- فإن للد في مختار أصلي لأن أصله مختير تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصارت ألفاء، هذا إن كان اسم مفعول أو مختير بكسر الياء إن كان اسم فاعل تمت .

٦- أي المحذوف من المنادى المرخم من حرف أو حرفين أو كلمة تمت .

٧- قوله: (على الأكثر) لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في حكم الثابت، ولا شك أن الترخيم قريب منه فأجري مجراه، فإنه قياس مطرد يطلب به التخفيف

في اللغة، إذ المقصود من المرخم هو الأصل لفظاً ومعنى، ^(١) (فيقال) في «حارث، وغمود، وكروان، («يا حار» و«يا ثمو» و«يا كروا») ببقاء ما قبل المحذوف على حاله، من الكسرة والواو الساكنة والمفتوحة، وكذا في مثل: «هر قل^(٢)» و«ثبون» و«قاضون^(٣)» أعلاماً «يا هرق، ويا ثبو، ويا قاضو» بسكون القاف والواو فيهما، (وقد يجعل اسماً برأسه) فيقدر المحذوف نسياً منسياً (فيقال: «يا حارُ») بالضم، و «يا ثمي» بقلب الواو الواقعة آخر الاسم ياءاً، وضمة ما قبلها كسرة كما هو القياس في لغتهم، (و«يا كرى») بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ^(٤) و«يا هرق» بضم القاف، و«يا ثي» و«يا قاضي» مثل: «يا ثمي» ^(٥).

في النداء ليصغي المنادى إلى ما يلقي إليه من الأمر الذي ينادى لأجله، فكان بمثابة الواجب تمت منهل صابي شرح الواوي تمت والله أعلم .

١- أما اللفظ فإنك إذا قلت يا حار فمقصودك يا حارث بجميع حروفه، والمعنى الدلالة على الذات فحصل في حار الدلالة على اللفظ وعلى المعنى تمت والله أعلم .

٢- قوله: (ومثل هرقل) ملك من ملوك الروم إليه ينسب الدراهم الهرقلية ذكره الخوارزمي، وهو كما ذكر لسكون القاف في هرقل والواو في بنون، وأما قاضون فلا يقال يا قاضو بسكون الواو بل يحذف ويضم الضاد لكونه علماً باقياً بعد الحذف على ثلاثة أحرف، فيقال يا قاض لأن المحذوف كالموجود، وهذا على اللغة الكثرى، وأما القلى فيقال يا قاضي يائيات الياء لأن المانع قد زال تمت ش .

هرقل اسم ملك الروم على وزن خندق، ويقال هرقل على وزن دمشق تمت ش والله أعلم .

٣- فيه نظر ووجهه أن قاضون إما في آخره زائدتان في حكم الواحدة إذ هو جمع مذكر سالم فالقياس في مثله يا قاض، وإن أراد الشارح الإشارة إلى ما قيل عن الجمهور أن الترخيم إذا زال في اسم بسبب حذفه فالقياس أيضاً أن يقال على هذا يا قاضي، لأن المحذوف إنما هو الياء لما لاقت الواو، على أن الرضي قال ما لفظه قال المصنف ويعم ما قال لو قيل يا قاض في هذه اللغة لم يعد لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً، وكذا صرح به السعيدى وظهر أنه لا وجه لقوله يا قاضون والله أعلم، هذا في قاضون وأما بنون فقال الرضي ما لفظه وإنما لم يحذف زائدتا بنون لأنهما غيرتا بناء الواحد فكأنه مثل ثمود انتهى والله أعلم .

٤- لأنه لما جعل «كرو» اسماً برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب إلخ... تمت .

٥- فتقدر الضمة على الياء فيهما في مختار يا مختار بتقدير الضمة على الألف تمت .

[المنذوب]

وا (ع)

(وقد استعملوا صيغة النداء في المنذوب، "وهو المتفجع" عليه" بيا أو واو) لاشتراكهما في الاختصاص، بكون كل واحد منهما "مدعو. (واختص" بوا) ليكون نصا

١- قوله: (في المنذوب) قيل: حقيقة المنذوب ميت يئسى عليه آخر، وتعدد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعنروه في البكاء وليشاركوه في التفجع تمت وهو إظهار الحزن عند نزول المصيبة وبيا أو وا متعلق بالتفجع، أي الذي يتفجع عليه بأحد هذين الحرفين تمت بحم الدين .

٢- قوله: (هو المتفجع) دخل فيه المحرور في تفجعت على زيد فلما قال بيا أو وا خرج تمت رضي تمت قوله: (وهو المتفجع عليه) وجودا أو عدما فالتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يئسى عليه النادب، والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما، كالمصيبة والحسرة والويل والهيئة اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المنذوب، مثل زيدا وبيا عمراه ومثل يا حسرتاه ، وبيا مصيبتاه تمت جاسي قال بحم الدين: وقد أخل بأحد قسمي المنذوب هو المتفجع منه نحو وا حزناه وا حزناه وا ويلاه وأبورا انتهت تمت والله أعلم .

٣- قوله: (وهو المتفجع عليه حقيقة) كقوله الباكي على الميت يا زيدا، ومنه قول حرير في عمر بن عبد العزيز :

حملت أمرا عظيما فاضطربت له

وقمت فينا بأمر الله يا عمرا

نعا النعاة أمير المؤمنين لنا

يا خير من حج بيت الله واعتبرا

أو حكما كقول الخنساء ومن أسر معها من آل صخر، وصخر غائب لا يرجى حضوره، واصخره، فزل منزلة المفقود، وقد يكون التوجع لكونه محل ألم كقول الشاعر :

فواكينا من حب من لا يحبني

ومن عبرات ما هن فناء

أو لسببه كقوله : تبكيهم أسماء معولة وتقول سلمى وازيتيه ، ومثل وانقطاع ظهرناه ، فجاز وإن لم يكن علما ولا مضافا لأنه منذوب بلفظ الرزية وهي المصيبة تمت شرح شواهد .

٤- الظاهر والله أعلم أن الشارح أشار إلى ما اختاره بحم الدين: من أن المنذوب منادى مخذوف، وقد نقله عن سيبويه والزمخشري، قال بحم الدين قال الجزولي: المنذوب منادى على جهة التفجع، فإذا قلت: يا محمداه فإنك تناديه وتقول له تعال فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم في المراثي لا يبعد، وكذا المنذوب التوجع منه نحو: واويلاه، وأبورا، أي احضر

عليه، وفرقا بين المندوب والمنادى. (وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى^(٣))، أجروه مجراه في أحكامه بعد إجرائهم إياه مجراه في الصيغة، (ولك زيادة^(٣) الألف^(٤) في آخره) قرينة مزيلة للبس بالمنادى إذا كان المندوب^(٥) بياء، أو تحصيلا لغرضهم من تطويل الصوت فيه، وسلوكهم^(٦) في ذلك مسلك التطريب، مفردا كان المندوب كـ«يا زيدا» أو مضافا

حتى يصعب من فضاءتكم، والدليل على أنه مدعو قوله تعالى : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ تمت .

- ١- قوله: (واختص بوا ليكون إلخ...) لأن «يا» مشتركة بينهما فلا يكون نصا إلا إذا لحق علامة التنبيه بآخر الاسم، ولا يستعمل من حروف الندبة سوى «ياء» لأنها أم اليا ب ولأها الأصل، لأن منها تفرع باقي الحروف تمت تمت .
- ٢- وأما في غير الإعراب والبناء فليس حكمه حكم المنادى، فلا يرغم كما تقدم تمت والله أعلم .

- ٣- ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لا استحالة خطاب المضاف والمضاف إليه تبعا في حالة واحدة، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل منفجعا عليه جاز وإعلاما كما تمت رضي .

- ٤- قوله: (ولك زيادة الألف) قال ابن مالك في التسهيل ويليها في الغالب سائلة ومنقلة هاء ساكنة تحذف وصلا، وربما ثبتت مكسوة ومضمومة، ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء، إلى هنا لفظ التسهيل قوله ويستغنى إلخ... استقلا لألف وهاء بعدلها ألف وهاء، فلا يقال في عبد الله وجهناه علمين، واعدد اللاهات واجهجاهاه، وأجازته المغاربة تمت ح س فقوله: يحذف وصلا نحو: يا زيدا رحمك الله، وقوله: وربما ثبتت مكسورة نحو: يا زيدا رحمك الله، ومضمومة كيا زيدا رحمك الله تمت ح س .

- ٥- فيه نظر إذ يلتبس للمندوب بالمنادى المستغاث عند وجود الألف في آخر المندوب، إذ يقع الألف في آخر المستغاث، فعرفت أن القرينة هي الفارقة لا غير، كقوله: *وقمت فينا بأمر الله يا عمرا* تمت بغية وأما إذا كان المندوب بوا فلا لبس بينهما لاختصاصهما بالمندوب، ولذلك قيل لا يجوز أن تقول: يا زيد بلا ألف وأنت مرید الندبة، بل هاهنا تأتي بواو، وأنت بالخيار في إلحاق الألف مع وا فتكون الألف مع وا زائدة لد الصوت، إذ قد علم أنه مندوب بوا تمت والله أعلم .

- ٦- قوله: (وسلوكهم) إما منصوب عطفا على قرينة أو تحصيلا، وجاز كونه معرفة^(١) مع أنه مفعول له، وإما مجرور عطفا على غل أحد المذكورين لأن الأصل فيهما اللام، أي: وسلوكهم، أو عطفا على قوله: من تطويل الصوت، أي ومن سلوكهم والتطريب قد يكون في الأفراح وقد يكون في الأخران تمت .^(١) قوله وجاز كونه معرفة أي وجاز كون سلوكهم معرفة لإضافته إلى المضمرة، مع أنه مفعول له، قوله وإما مجرور عطفا على أحد المذكورين إذ الأصل فيهما

كـ«يا أمير المؤمنيناه»،^(١) (فإن خفت اللبس) بزيادة الألف بغيره، عدلت إلى غيرها من حروف المد بمجانس لما في آخر الاسم من ضمة أو كسرة، كما لو نذبت غلام مخاطبة (قلت: واغلامكيه^(٢)) لالتباسه بندبة غلام المذكر، أو غلام جماعة مذكرين قلت (واغلامكموه) بالواو، إذ الميم أصلها الضم لالتباسه بالألف بندبة غلام المثني، أو غلام الغائب قلت: «واغلامهوه» لئلا يلتبس بغلام الغائبة، أو غلام الغائيتين قلت «واغلامهموه» لئلا يلتبس بغلام الغائيتين.

(ولك الهاء^(٣) في الوقف) بيانا للألف وأختيه، (ولا يتدب^(٤)) إلا المعروف فلا يقال: (وارجلاه)، لعدم ما هو المقصود منها من الإعلام بالتفجع^(٥) وإقامة العذر، (وامتنع^(٦))

اللام أي وسلوكهم إما منصوب عطف على قرينة أو عطف على تحصيلها، وإما مجرور عطف على محل المذكورين، وهما قرينة أو تحصيلها، إذ الأصل فيهما اللام، لأن كل واحد منهما مفعول مفعوله مقدر فيه اللام تمت .

١- وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه، وإن كان المتدوب في الحقيقة هو المضاف، نحو: وا أمير المؤمنيناه، والمتدوب هو الأمير إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو ألحقت مدتها بالمضاف لانفك من المضاف إليه، وكذا تقول في المضارع للمضاف، وإطالها جللاه، وكذا تلحقها آخر الصلة وأمن حفر بير زمزماته تمت رضي والله أعلم .

فإن كان آخر الاسم ياء ساكنة نحو قاضي، أو واوا حركتها بالفتح، نحو ياقاضياه ويا يرمياه وسميدواه، فأما إذا نذبت غلامي بسكون الياء فكنا تقول عند سبويه يا غلامياه، لأن أصلها الفتح عنده وأجاز المرد واغلاماه بحذف الياء للساكنتين تمت بنعم الدين والله أعلم .

٢- بالياء لأنه يقال في غلام للذكر، واغلام مكاه، فلو قيل في غلامها كذلك لا لتبسا تمت .

٣- قوله: (ولك الهاء) أي لك زيادة الهاء مع زيادة الألف والواو والياء في الوقف، يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة، وا كانت أو يا جائز في الوقف، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المتدوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوقة ألفا نحو: يا غلاما، وليس ما قاله بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر، فاللبس حاصل، والفارق هو القرينة، وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد، لا سيما الألف لحققها تمت رضي .

٤- قوله: (ولا يتدب إلا المعروف) ليتقوى بذلك عذر النادب، فإذا وجدت الشهرة فلا فرق بين أن يكون علما أو غيره، ومتى فقدت امتنع أن يكون منلوبا، سواء كان علما أو غيره تمت منبيل .

قال ركن الدين في شرحه: ويعني بالمعروف المشهور علما كان أو غيره، فعلى هذا لو كان المتدوب عظما فغير معلوم للسامع فلا يجوز نذبه، واشترطت الشهرة ليحصل عذر النادب في الندبة، ولئلا يلام فيها تقول: وا ضاربا زياده إذا

«وا زيد الطويل») مما ألحق علامة الندبة بصفته، لما أنه جيء بها بعد كماله لمعنى التخصيص أو التوضيح، فتكون غيره لفظاً^(٣) ومعنى مستغنى عنه، بخلاف المضاف إليه،^(٤) فإنه كالجاء من المضاف^(٥)، (خلافاً^(٦) ليونس) فعنده الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه.

كان زيدا رجلاً عظيماً وقد اشتهر المتفجع عليه ويقول: وأمن قلع باب خيراه وأمن حفر بير زمراه لاشتهار الرجلين

قال نجم الدين: هذا في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإنك تقول وامصيته، وليست معروفة تمت .

١- فلا يندب إلا العلم أو ماضاه في الشهرة، كقولهم وأمن حفر بير زمراه، فإن هذا الفعل الجميل قد اشتهر به عبد المطلب تمت .

٢- قوله: (وامتنع) عطف على ولا يندب، دون قوله فلا يقال، إلا لزم أن يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك تمت هندي وقيل معطوف على قوله: وذلك زيادة الألف في آخره تمت .

٣- أما اللفظ فظاهر وأما معنى: ولأن معنى زيد غير معنى الطويل، إذ معنى زيد الشخص الذي هو مسماه، ومعنى الطويل الدار التي ثبت لها الطول تمت ع .

٤- قوله: (بخلاف المضاف إليه فإنه كالجاء من المضاف) بخلاف الصفة، ولهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في السعة كقوله تعالى: «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» بخلاف المضاف والمضاف إليه، وقراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» واردة على الشذوذ تمت .

٥- ولهذا لم يميز السكوت عن المضاف إليه كما جاز عن الصفة، فيجوز إلحاق علامة الندبة في المضاف إليه، كأنه جواب سؤال مقدر، وتقدير السؤال ظاهر تمت .

٦- قوله: (خلافاً) في انتصاب خلافاً في نحو: قولهم خلافاً لفلان، قال الدماميني في شرح التسهيل عند قول ابن مالك: والفعل المضارع صالح الحال ولو يبي، خلاف لمن خصها بالمستقبل، فإن قلت ما توجيه النصب في قوله: خلافاً، قلت جوز فيه وفي أمثاله وجهان، أحدهما أن يكون مصدراً لفعل محذوف، أي خالفوا في ذلك خلافاً، ولا يمنع من ذلك وجود اللام فإنها متعلقة بمحذوف، مثل ما في سقيا له، والتقدير أرادني له، والثاني أن يكون حالاً والتقدير أقول ذلك خلافاً لفلان أي بخلافه، وحذف الفعل كثير، ودل عليه أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن رده والتصريح بالمخالف له فهم قائلون به مكان القول مقدر قبل كل مسألة انتهى تمت .

(ويجوز حذف حرف^(١) النداء) للتخفيف، (إلا مع اسم^(٢) الجنس)، أي ما يجوز دخول اللام عليه، فلا يجوز أن يقال: «رجل» على نية «يا رجل» لتأديته إلى وجوه من الحذف وكرهتهم ذلك، إذ أصله^(٣) «يا أيها الرجل» فحذف اللام استغناء بيا، ثم ما كان

١- قوله: (ويجوز حذف حرف النداء) اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من خمسة أشياء، وهي العلم والمضاف وشبهه والموصول وأي، أما العلم فلا أنه كثير الاستعمال في النداء فلما حذف منه لم يلتبس بغير النداء، وأما المضاف وشبهه والموصول وأي فلكونها مشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لأي تمت ع .

جوازا و وجوبا في اللهم، لأن الميمين فيه عوض عن يا، إذ الأصل يا الله، فحذف حرف النداء وعوض منه الميم مشددة، لأنها عوض عن حرفين فرارا من الجمع بين العوض والمعوض عنه، وأما قول الشاعر :

أني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا للهِم

فشاذ من وجهين اجتماع يا والميم، ووصل الهزمة مع مباشرة يا تمت منهل والله أعلم .

في غير اسم الله فإنه لا يحذف عنه الحرف، حيث كان عربيا عن إبدال الميم في آخره، فيقال يا الله بإثبات الحرف، لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي، أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف، لئلا يكون إجحافا تمت منهل صافي .

٢- قوله: (إلا مع اسم الجنس) والمراد بالجنس ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كيا رجل، أو لم يتعرف كيا رجلا، وسواء كان مفردا أو مضافا، وإنما لا يحذف مع النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له، وهذا لا يكون إلا في المعرفة المتعرفة بحرف النداء إذ هي إذا حرف تعريف، وحروف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المعروف بها فحرف النداء أولى منها لعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف والخطاب تمت رضي .

٣- قوله: (إذ الأصل يا أيها الرجل) إنما كان هو الأصل لأن المقصود نداء المعروف، ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي التعريف، وقد علم أن التعريف بالألف واللام هو الأصل وإذا كان كذلك وجب يا أيها الرجل، لأنه لا يقال إلا كذلك. قال الرضي وإنما لم يحذف من المتعرف بحرف النداء إذ هي أيضا حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير تمت بغيه .

بينهما لحذفها، ^(١) ولا «رجلا» على نية «يا رجلا» لالتباسه ^(٢) بغيره من المفعولات، (والإشارة) كما مر من كثرة الحذف ^(٣) والالتباس، ^(٤) إذ أصله «ياأيهاذا»، ^(٥) وعن الكوفيين أنه يجوز حذفه عنها، (والمستغاث والمندوب) لأن المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل، والحذف مما يناقض ذلك. (مثل: **يُوسُفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا**) (يوسف: من الآية ٢٩)، «وأيها الرجل»، «وأيتها المرأة، وعبد الله، وصاحب بكر، ومن لا يزال محسنا أحسن إلي»، (وشذ «أصبح ليل»، أي «يا ليل»، وهذا قول امرأة ^(٦) امرء القيس حين طال الليل عليها لبغضها

١- أي: لحذف لام التعريف، لأن علة دخول أي على المنادى لام التعريف، فإذا حذفت زالت العلة فحذفت لزوال علتها تمت .

٢- قوله: (لالتباسه بغيره من المفعولات) إذ لا يعلم أنه منادى على التقديرين، أو مفعول على تقدير النصب، أو فاعل على تقدير الرفع لعدم العلامة في اللفظ تمت س .

إذ يحتمل أن يكون مفعولا لفعل محذوف، وأن يكون منادى نكرة تمت .

٣- أي لم يحذف من اسم الإشارة لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل، فاحتجج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله وجعله مخاطبا وهي حرف الندي تمت خالدي .

٤- . لأنه إذا حذف «يا» من «ياهذا» لم يعلم هل إنشائي أو إخباري .

٥- قوله: (إذ أصله ياأيهاذا) هذا العليل أضعف من الأول، لأن هناك حاجة إلى «أي» وهو كراهة الجمع بين تعريفين بخلاف ما نحن فيه، فدعوى أن أصله ياأيهاذا ركيب جدا، والصواب ما أجاب به الرضي من أن هذا موضوع لما يشار إليه للمخاطبين وبين كون الاسم مشار إليه، وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتجج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء تمت منقح . والله أعلم

٦- هي أم جندب زوجة امرء القيس قالت تبرا منه وكان مفركا، ويقال إنه سأها عن تفريكتها له فقالت: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز، سريع الإراقة بطي الإفاقة. وأصبح ليل: أي ادخل في الصباح تمت نجم . قال الشريف كانت له رائحة متنتة تمت لأنه ارتضع من كلبه، فإذا عرق ظهر عليه رائحة الكلب تمت شريف . في نسخ: . وكان ميفوضا فسأها عن بغضها له إلخ... .

إياه، فلما أصبحت أخذت الطلاق من زوجها، (و«الشد مخنوق»^(١))، مثل يضرب للمحظ على تخليص النفس من الشدائد، (و«أطرق كرا»^(٢)) تمامه: إن النعام في القرى، يقال إن الكروان يخاف من النعامة، مثل يضرب لمن يتكلم وبحضرتة من هو أولى منه بذلك، وقيل يقال للكروان: أطرق كرى فإنك لن ترى، فيظن أنه لن يراه أحد فيلصق بالأرض ولا يطير، فيأخذه الصائد. (وقد^(٣) يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا)، وذلك فيما بعده كلام (مثل: «أَلَا يَسْجُدُوا»^(٤)) (النمل: من الآية ٢٠) أي: «يا قوم اسجدوا»، ومثل: «يا بؤس»^(٥) لزيد» أي: «يا قوم بؤس لزيد» .

١- قوله: (وافقد مخنوق إلخ...) قاله شخص وقع بالليل على سليك ابن سلكة وهو نائم مستلق فحنته وقال: افقد مخنوق فقال سليك الليل طويل وأنت مقمر، أي أنت آمن من اغتيالك فقيم استمعائك في الأسر، ثم ضغطة سليك حتى ضرت، فقال له سليك أضراط وأنت الأعلى، فذهبت كلها أمثالا تمت بحم الدين قدس الله روحه .

٢- قوله: (وأطرق كرا) وفيه ثلاثة شذوذات، حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيمه والعلمية معتبرة فيه، وقلب الواو ألفا، والقياس تركها بناء على أن القياس اعتبار المحذوف على اللغة الكثيرة وأما على جعله اسما برأسه على اللغة القليلة فالقياس قلبها ألفا تمت والله أعلم .

٣- قال صاحب المنهل: ولا يعتبر بظاهر عبارة ابن الحاجب بل لا بد من التقييد بكون حرف النداء هاهنا «يا» لا غيرها كما قيل إن الهزمة في قول صاحب البردة * أمن تذكر حيران * للنداء و المنادى محذوف، أي: أصب من تذكر، وهو غلط تمت والله أعلم .

إذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في «ألا يا اسجدوا» وقوله :

ألا يا اسقياني قبل غارة سجال وقبل منايا عاديات وأهوال

والحرف في «يا ليتني كنت معهم»، ((ويا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))، والجملة الاسمية كقوله : * يا لعنة الله والأقوام كلهم * البيت، فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف. وقيل لجرد التنبيه لئلا يلزم الإححاف بحذف الجملة كلها. وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت، أو أمر نحو: ألا يسجدوا فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها، نحو: «يا آدم اسكن»، «يا نوح اعبط»، ونحو: «يا مالك ليقض علينا ربك» وإلا فهي للتنبيه تمت معنى والله أعلم .

٤- وهي قراءة الكتاب بتخفيف ألا، ومن قرء ألا يسجدوا بتشديد اللام فإن ناصبة للمضارع، أدرجت نونها في لام «لا»، ويسجدوا: فعل مضارع سقط نونه بالنصب، أي فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و«لا» زائدة في جواب أن

[الاشتغال]

الثالث : (ما أضمر عامله) أي المفعول الذي أضمر عامله (على شريطة التفسير، وهو كل ^(٢) اسم بعده فعل ^(٣)) احتراز عما وقع بعده اسم، أو جملة، مثل: «زيد منطلق»، وزيد أبوه منطلق»، (أو شبهه ^(٤))، ليدخل فيه مثل: «أزيدا أنت ضاربه»، (مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه ^(٥))، احتراز مما اشتغل به نحو: «زيدا ^(٦) ضربت»، (لوسلط ^(٧)) عليه هو

يسجدوا، ويجوز أن يكون بدلا من أفعالهم، أي فرين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، ويجوز أن تكون لا بدل من السيل، أي فصدهم عن السجود تمت رضي والله أعلم .

١- قوله: (يايوس) يجوز في يوس إعرابان الرفع والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون «لزيد» الخبر، وأما النصب فعلى المصدر لأنه دعاء، مثل قولهم: جدعا، كأنه دعا عليه باليوس وهي الشدة تمت .

٢- أو في حكمه لتدخل الجملة المحكية، نحو: زيد قائم، قلته تمت جلال .

٣- لا يريد به أن يليه الفعل، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده، نحو: زيدا عمرو ضربه، وزيدا أنت ضاربه، تمت رضي .

٤- قوله: (أو شبهه) ويعني شبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول - المعتمدين - أما المصطر فلا يكون مفسرا في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها تمت رضي .

٥- قوله: (أو متعلقه) والمتعلق ما أضيف إلى الضمير، أو وصل بما فيه الضمير، أو وصف بما فيه الضمير، أو عطف على ما فيه الضمير، مثل: زيدا ضربت غلامه، وزيدا ضربت الذي يحبه، وزيدا ضربت رجلا يحبه، وزيدا ضربت وأشياه تمت .

٦- ففي هذا يتعين النصب، وقد أجاز سيويه الرفع في الشعر في قوله :

قد أصبحت أم الحيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

تمت .

٧- قال نجم الدين هذا القيد غير محتاج إليه لأن معنى قوله غير مشتغل عنه بضميره أنه لو لا الضمير لعمل فيه، والفعل لا يرفع ما قبله فلم يبق إلا النصب، تمت منه .

أو مناسبة^(١) لنصبه)، احتراز مما وقع بعده فعل^(٢) التعجب، نحو: «زيد ما أحسنه»، أو اسم فعل^(٣) نحو: «زيد تراكه»، أو اسم التفضيل، نحو: «زيد^(٤) أكرم منه عمرو»، أو يفصل صلة لاسم، نحو «زيد أنا الضار به»،^(٥) أو حرف، نحو: «أذكر أن تلده ناقتك أحب إلي أم أنثى؟» أو شبهها نحو: «زيد^(٦) حين ألقاه يسر»، أو شرط مع أدواته، نحو: «زيد إن زرتة^(٧) يكرمك»، أو جواب^(٨) مجزوم، نحو: «زيد إن يصم^(٩) أكرمه»، أو فعل مسند إلى ضميره

١- قوله: (أو مناسبة) ليس في كثير من النسخ، وإنما ألحقه غيره لتدخل الأمثلة الأخيرة، ويمكن أن يعني بتسليطه بعينه أو بلازمه، فلا حاجة في دعواها فتأمل والله أعلم .

٢- لأن «ما» التعجبية لها صدر الكلام فيجب رفع الذي قبلها، وإلا لزم بطلان صدارتها تمت ولأنه غير متصرف تمت .

٣- لأنه لا يعمل فيما قبله لاخطا مرتبه عن مرتبة الفعل تمت والله أعلم .

٤- الكلام فيما يقدر أنه لو سلط عليه لنصبه «وأكرم» لا يقوى على النصب في المظهر المؤخر عنه إلا مع شروط، فبالأولى مع التقدم عليه تمت. لأن اسم التفضيل من قبل شبه الفعل في العمل، فلا يعمل في الظاهر مقدما أو مؤخر إلا في مسألة الكحل تمت ز

٥- قوله: (الضار به) صلة اللام وهو الاسم لمعنى الموصول ههنا على الأكثر فلا يتقدم عليه معموله، وكذلك الفعل الواقع صلة الحرف لا يجوز تسليطه وإلا لبطل كونه صلة تمت .

٦- قوله: (زيد حين ألقاه يسر) لأن الفعل أضيف إليه «حين» ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، ووجه الشبه بينهما أن الموصول لا يتم بدون الصلة، والمضاف لا يتم بدون المضاف إليه تمت

٧- وأما إذا تقدمت أداة الشرط قبل المفعول كان من هذا الباب، نحو: إن زيدا زرتة يكرمك، وإنما منع مع الشرط وأداته لأن لها صدر الكلام، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملا ولا تفسيراً، إذ كل ما صح له العمل صح له التفسير، وكذا العكس تمت .

٨- قوله: (أو جواب مجزوم) لأنه إذا كان الجواب مجزوماً كان معمولاً لحرف الشرط فلا يتقدم عليه، ولا يعمل فيما قبله لصدارته، بخلاف^(١) الجواب الغير المجزوم، نحو: زيدا إن أثنى أكرمه بالرفع لعدم كونه معمولاً للحرف المقتضي لصدارته لفظاً، فقوله: جواب مجزوم يحتوز به عن جواب غير مجزوم فإنه يجوز أن يكون منصوباً به تمت .^(٢) وإنما جاز أن يكون غير مجزوم، لأنه الأول سائياً والثاني مضارعاً، وسأيت في الجواز قول ابن الحاجب وإن كان الثاني قالوا جهان تمت .

المتصل، نحو: «زيد ظنُّهُ»^(١) ناجحياً أي: ظن نفسه،^(٢) أو مقرون^(٣) بإلا نحو: «ما زيد إلا يضربه عمرو»، أو معلق،^(٤) نحو: «زيد هل ضربته، وعمرو أكرمته، وخالد كيف وجدته، وبكر ما أنساه»،^(٥) وعامر ليسجنه بشر، والحسن ليحزبه الله تعالى خيراً»، أو وقع^(٦) بعد

١- الظاهر أن كونه مجزوماً غير مشروط، ولقد أحسن الشارح الرضي في إسقاطه، ولعل وجه ترك التقييد به أنه وقع قبله مائه صدر الكلام وهو حرف الشرط، فلا يعمل ما بعده فيما قبله مطلقاً. وعبرة بحم الدين هذه: ومن الواجب تصدده حرف الشرط، نحو: زيد إن ضربته يضربك، وزيد لولى ضربته ضربك، وكذا زيد إن قام أضربه، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبله كما هو مذهب البصريين، على ما يجيء في باب إن شاء الله تعالى والله أعلم.

٢- قوله: (ظنه ناجحياً) أي لا يجوز نصبه وإلا لكان مستغنى عنه من حيث هو مفعول، وعمدة من حيث أنه ضمير الفاعل المتصل رجع إليه، وأما إذا كان الضمير منفصلاً جاز نحو زيد لم يظن ناجحياً إلا هو، لأن الضمير المنفصل بمؤولة الأجنبي تمت معنى، ومثله للشريف تمت والله أعلم.

٣- لأنه لا يعمل فعل فاعله مضمير متصل على مفسره الظاهر فلا يقال: زيداً ضرب- يعني على أن الضمير عائد إلى زيد تمت رضي تمت- فإن انفصل جاز النصب نحو: زيد لم يظنه ناجحياً إلا هو تمت.

٤- قوله: (أو مقروناً بإلا) ولا يجوز تسليط الواقع بعد إلا على زيد الواقع قبلها، لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها، ولأن الواقع بعد إلا مثبت إذا كان ما قبلها منفياً، ومنفي إذا كان ما قبله مثبتاً، فلو جوز تسليط الفعل على ما قبله لكان زيد مثبتاً لوقوعه بعد إلا معناً منفياً لوقوعه بعد ما لفظاً تمت ع ولأن ما بعد إلا جملة مستأنفة تمت.

فصارت الجملتان كالواحدة اختصاراً، فلا يعمل ما بعد إلا في شيء إلا في الذي يلي إلا على الأصح، وإن ولي بعد إلا شيئاً نحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، لم يعمل ما قبلها إلا في الأول، نحو: زيد، ونحو عمراً منصوب بفعل مقدر تقديره ما ضرب أحد أحداً إلا زيد ضرب عمراً، فإذا كان الأمر كذلك فأولى أن لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، لئلا يعمل شيء من جملة في شيء من جملة أخرى تمت رضي بمعناه.

٥- أراد بالملحق الاستفهام، والنفي، عاء، ولام التسم، والابتداء، فإلما تعلق أفعال القلوب الداخلة عليها، أي تبطل عملها لصبارتها، كذلك هذه جملة عليه تمت ش

٦- و«إن، وما» من حروف النفي، نحو: زيد ما أضربه، وأن أضربه، فهذه للتصدير في جميع ما ذكرنا، فإن قيل: قد عدد «أن» للمفتوحة من جعلتها وهي لا تستحق التصدير؟ قلنا أجل ولكن لما كان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها جعلنا حكمها حكم أخواتها بخلاف «لا، ولن، ولم» فيحوز الرفع والنصب، لأن الفاعل يتخطاها، كما قال الشاعر:

* قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع *

حرف من الستة^(١) المشبهة، نحو: «زيد أُنِي أضربه، وعمر ليتني ألقاه»، أو بعد «كم» الخبرية، نحو: «زيد كم لقيته»، أو حرف التحضيض، نحو: «زيد هلا ضربته»، أو العرض، نحو: زيدا ألا تكرمه» لأن ما بعد^(٢) هذه الأشياء لا يعمل فيما قبلها،^(٣) مثل: «زيدا ضربته» فيما اشتغل عنه بضميره بنفسه، و«زيدا مررت به» فيما اشتغل بضميره بحرف جر، و«زيدا ضربت غلامه» فيما اشتغل عنه بمتعلقه، و«زيدا حبست عليه»، فيما انتصب بمناسبه. (ينتصب بفعل أو شبهه يفسره ما بعده) على الصحيح،^(٤) لدلالته عليه، لا به لعدم استقامة

وإنما تخطاها العامل لأن «لا» تقع بين الحرف ومعموله، نحو: كنت بلا مال، وأما «لن» فلكونها نقيضة سوف وهو يخطاها العامل، نحو: زيدا سوف أضرب، وإما لم فلامتراجها بالفعل حتى صارت كجزءه فلذلك يخطاها العامل تمت .

١- وفي بعض النسخ: أو وقع بعد حرف، فالضمير الذي في وقع للفعل، وعلى النسخة الأخرى الضمير في وقع للاسم تمت منقولة الظاهر عدم الضمير على النسخة الأخرى لأن الفاعل قوله حرف تمت .

٢- قوله: (الستة) أما في «إن» المكسور و«كان، ولكن، ولعل» فلأن لها صدر الكلام وأما «أن» للفتوحة فلأنها تسبك ما بعدها مصدرا فيكون من قوله: أو صلة بعدها اسم أو حرف فتأمل تمت عصام .

٣- لأنها حرت بحرى الاستفهامية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك هذه حملا لها عليها تمت تسهيل .

٤- قوله: (لأن ما بعد هذه إلخ...) قال نجم الدين: فإن المفسر عوض من الناصب ودال عليه، فلا أقل من أن يكون مستعدا للنصب وعلى العمل، بحيث لو لم يشغله الاسم المنصوب المتقدم أعني بضميره أو متعلقة لنصبه تمت منه والله أعلم .

٥- وما لا يصح له العمل لم يصح له التفسير، وأما ما صح له العمل صح له التفسير تمت والله أعلم .

٦- وعند الكسائي والفراء ليس ناصبه الفعل المضمر، بل الناصب لزيد عندهما لفظ الفعل^(١) المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى بتسليطه عليه، نحو: زيدا ضربته، فضربت عامل في زيد وفي زيدا مررت به، وعمرأ ضربت أخاه فالعامل في زيد هو قولك: مررت لسده مسد جاوزت، وفي عمرأ ضربت غلامه هو ضربت غلامه لسده مسد أهنت، وليس قبل الفعل في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما، وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطائب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر تأكيد لإيقاع الفعل عليه تمت نجم الدين .

إعماله إعمالين من جهة^(١) واحدة، (أي ضربت) في الأول، مما أمكن تقدير مثل المذكور، (وجاوزت) في الثاني، فيما تعذر ذلك لعدم تعدي مررت بغير الباء، وتعدي جاوزت بغيره، فهو بمعناه مع معموله^(٢) الخاص،^(٣) (وأهنت) في الثالث، مما اشتغل بمتعلقه، إذ تعذر فيه مثل الأولين، إذ الضرب غير واقع على زيد فتقدر فيه مضمون^(٤) الجملة، فهو بمعناه مع معموله

قال صاحب الأسرار ما لفظه: وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه هو الفعل الموجود، ويكون هذا الضمير إما بيان أو بدل، وهو ضعيف لأن العامل لا يكون عاملا في معمولين من جهة واحدة تمت^(٥). ثم اختلفا فعند الكسائي أنه منصوب بالعامل المشغول والعائد ملغى، وعند الفراء أن المشغول عامل في المضمر والمظهر تمت منقح. والمختار ما اختاره الشارح تمت)

١- وإنما قال من جهة واحدة إذ الفعل ينصب المفعولات من جهات^(٦) مختلفة، كالمفعول به وله ومعنه وفيه والمطلق، وقوله واحدة أي ينصب اسمين ظاهرا ومضمر من جهة المفعولية الواحدة تمت سعيدي.^(٧) نحو: ضربت زيدا تأديا يوم الجمعة ضربا شديدا إلخ... تمت .

تقديرا وأما من جهتين مختلفتين فيصبح، نحو: زيدا ضربته ضاحكا فقد اختلف العاملان تمت والله أعلم .

٢- يعني به زيدا مررت به وما أشبهه مما يكون الضمير متصلا بنفس الفعل لا بمفعول الفعل، كضربت غلامه فهو العام تمت والله أعلم .

لأن زيدا الذي هو معمول جاورت هو معمول مررت لأنه والضمير المجرور بالياء عبارتان عن شيء واحد بخلاف أهنت فإنه بمعنى ضربت لكنه ليس مع معموله الخاص كشيء واحد، لأن زيدا غير الغلام تمت ش تمت .

٣- قوله: (الخاص) ومعنى الخصوص في المعمول أنك إذا قلت زيدا مررت به فإنك لا تفسر مررت بمجاوزت إلا مع هذا المعمول فقط، ولا تفسر به في قولك مررت بغلامه أو بابه أو بأخيه أو بصديقه أو غير ذلك من المفعولات، بل تفسر في مثل ذلك بفعل الملازمة كما لا يخفى على من له ذوق سليم، ومعنى العموم في المعمول أنك إذا قلت زيدا ضربت غلامه فإنك تفسر ضربت بأهنت مع الغلام ومع سائر معمولاته، من قولك زيدا ضربته وزيدا ضربت أباه وأخاه وصديقه إلى غير ذلك، إلا أنه يخرج منه ضربت عدوه، وكان الشارح لم يعتد به لقلة، كأنه لم يكن بالنظر على ما سواه من الصور التي لا تحصر تمت .

٤- الأولى لازم مضمون الجملة وهو الإهانة، أو مضمون الجملة هو الضرب ولازمه الإهانة تمت شيخ لطف الله رحمه الله .

العام،^(١) (ولا يست) في الرابع، مما تعذر فيه ذلك كله، وضارب فيما بعده شبه الفعل، مثل: «أزيدا أنت ضاربه» أي: «أضارب زيدا أنت ضاربه».

(ويختار الرفع بالابتداء عند عدم اقربية ^{العلامة} من النصب اللازم ^{أو} أولا ^{تضرته} من المتلو بـ «لم أو لن أو لا» خلافا لأبي محمد^(٢) بن السيد^(٣) فعنده النصب أولى فيه، ومثل: «أنا زيد ضربته»،^(٤) وأنت عمرو أكرمته» مما هو تال لما هو فاعل في المعنى،^(٥) خلافا للكسائي فعنده النصب أولى فيه، لسلامته عن الحذف والتقدير واستلزام غيره ذلك، (أو عند وجود

عند البتة لا يختار

١- قيد المعمول بالعلم هنا وبالحاصل ثمة لأن الفعل المقدر لا يكون بدون المفعول، ولكن يكون بدون حرف الجر، والمفعول بواسطة حرف الجر خاص، إذ ليس كل فعل يقتضي أن يستعمل بالباء فمررت يختص به، بخلاف ضربت غلامه في زيدا ضربت غلامه إذ ضربت يستعمل لغير غلامه كعمه وخاله تمت .

٢- قوله: (خلافا لابن السيد) لأنه شابه النهي من حيث النفي بخلاف زيدا ما أنا ضاربه فإنه لم يميز فيه إلا الرفع لأن «ما» طالبة للصدر بخلافها. قال ابن مالك الفعل المنفي بغير «ما» كالثبوت لأتبعها بتقابلان تقابل الأمر والنهي فكما جاز التقدّم على الأمر والنهي جاز فيهما أيضاً، فلو كان النفي بما لم يميز التقدّم لأتبعها من بين حروف النفي مختصة بالتصدير تمت ش.

والجواب أن النهي إنشاء فلا يقع حراً للبتة فينتصب الاسم بخلاف لم يضربه، وأخواتها فإنها أخبار مع كونه سالماً من الحذف والتقدير في حالة الرفع فهو أولى تمت والله أعلم.

٣- قوله: (لأبي محمد بن السيد) هو أبو محمد عبد الله بن محمد البطيرسي بن السيد والسيد بكسر السين المهملة وسكون الياء المشاة تحت وبعدها دال مهملة وهو من أسماء الذئب. تمت ابن خلكان.

٤- لأن ضربته وإن صلح لأن يعمل في زيد النصب فإنه لم يصلح لأن يعمل في أنا الرفع لأن الفعل لا يرفع ما قبله تمت صارم الدين.

٥- أي من الاسم الذي هو تال وتابع لما هو فاعل في المعنى، فإن «أنا وأنت» في المثالين فاعل في المعنى لضربت، وأكرمت، ودليل الكسائي أنه إذا كان فاعلاً في المعنى فتقدر الفعل، فينتصب الاسم به، وجوابه أن كل اسم فاعل في المعنى لا يجوز أن يكون فاعلاً حتى تقدر الفعل، وإلا لزم النصب في: زيدا ضربته تمت. فيرتفع بالابتدائية^(١) مع كونه سالماً عن الحذف والتقدير تمت والله أعلم^(٢) متعلق بالكلام الأول وهو اختيار الرفع ومعنى الكلام أن الاسم الذي هو تال وتابع لما هو فاعل في المعنى يرتفع بالابتداء فلا يظن أن قوله الابتدائية من تسمية كلام الكسائي بل راجع إلى الكلام الأول تمت والله أعلم.

أقوى منها،^(١) كس «أما» مع غير الطلب، نحو: «اجتمع زيد وعمرو فأما زيد فضربته»^(٢)
وأما عمرو فأكرمه»، ومثل: «زيد ضربته وأما عمرو فأكرمه» لأنه وإن وجد هاهنا قرينة
النصب إلا أن «أما» وهو من قرائن الرفع أقوى منها لكونها حرفاً يقع بعدها المبتدأ غالباً^(٣)

١- أي وجود قرينة للرفع أقوى من قرينة النصب، وقرينة الرفع التي تجتمع قرينة النصب وتكون أقوى منها شهادان فقط
على ما ذكرنا، «أما، وإذا» المفاجأة تمت رضي والله سبحانه أعلم.

(*) بقوله: (أو عند وجود قرينة أقوى منها) كأنما مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة، أما «أما» فتجتمع ثلاث قرائن للنصب هي
غالبية في اثنين ومغلوقة مع واحدة، فتغلب [في] العطف على جملة فعلية نحو: قام زيد وأما عمرو فضربته، وتغلب
[في] كون الجملة التي بعدها جواباً لجملة استفهامية فعلية، نحو: قولك أما زيد فأكرمه، في جواب أهم أكرمت، لأن
أما من الحروف التي يتبدى بعدها الكلام ويستأنف بعدها الكلام، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يمكن معها قصد
التناسب فرجعت الجملة بسببها إليها إلى ما كانت عليه في الأصل وهو اختيار الرفع، للسلامة من الحذف والتقدير،
وتكون مغلوقة مع الطلب، نحو: أما زيد فأكرمه وأما عمراً فرحمه الله تعالى، لأن وقوع هذه الأشياء خبراً قبل
الاستعمال. وأما إذا المفاجأة فتجتمع من قرائن النصب العطف على جملة فعلية، قال النحاة وهي عالية لها، فيكون
الرفع أولى من النصب مع جواز النصب نحو: قام زيد وإذا بكر يضربه، قال نجم الدين: وفيما قالوا نظر لأهم انفقوا
على ألما لا ينجيء بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجئها بعد
العاطف بلى لو سمع، فلو سمع نصب ما بعدها مع العطف على جملة فعلية لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا
الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم تمت بخالدي.

٢- التمثيل بالمثال الأول غير مستقيم^(١) لأن قوله: أما زيد فضربته ليس فيه حرف العطف حتى يقتضي النصب بالعطف
على جملة فعلية وقوله وأما عمرو فأكرمه ليس عطفاً على جملة فعلية لأن ما قبله أما زيد فضربته وهو جملة اسمية.
وأما التمثيل بالمثال الثاني فغير مستقيم أيضاً، لأن قوله فأما عمرو فأكرمه ليس عطفاً على جملة فعلية حتى يقتضي
العطف اختيار النصب، لأن الذي قبله وهو قوله: زيد ضربته جملة اسمية، فلو قال في المثال الثاني زيداً ضربته وأما
عمرو فأكرمه معه أو في دأره لصلح التمثيل به، أو تقول ذكر المثال على تقدير العطف على ضربته لا على زيد
ضربته فحينئذ يصح، ولكن لا يخلو عن النظر المشهور، وهو أن المعطوف على الخبر ينبغي أن يكون فيه ضمير أيضاً،
ووجدت في نسخة صحيحة هكذا «زيداً ضربته» والتمثيل فيه بقوله ضربته زيداً وأما عمرو فأكرمه أظهر في
للقصود تمت سماع والله أعلم. (١) هذا المثال مبني على سقوط الفاء مع ألما موجودة في أكثر النسخ تمت

٣- يحترز من نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب على قراءة غير السبعة تمت وهو الأعمش تمت والله أعلم.

(وإذا للمفاجأة)، نحو: «قام زيد وإذا عمرو يضربه بكر» إذ هي أيضا مثل «أما» في وقوع المبتدأ بعدها غالبا،^(*) فتكون أقوى من^(١) «قام»، وعند ابن مالك لا يجوز فيما بعد «إذا» المفاجأة إلا الرفع، لالتزام العرب أن لا يليها إلا مبتدأ بعده خير، أو خير بعده مبتدأ،^(٢) بخلاف «أما» التي هي للطلب^(٣) حيث يختار فيه النصب، نحو: «أما زيدا» فأكرمه» لاستلزام الرفع كون الطلب خيرا، وهو غير صالح لذلك إلا على^(٤) تأويل، وفي مثل: «أنت» (ص) زيد ضربته» فيما حال بينه وبين الاستفهام اسم آخر عند سيبويه،^(٥) إذ عنده «أنت» مبتدأ،

(*) والأظهر أن قوله غالبا يشير إلى ما ذكره المحقق الشلبي في حاشية المطول حيث قال ما معناه: أنه يقع بعد «أما» الاسم حسنا وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ مؤول بأن المعنى فأما المتوفى كما ذكره السعد في حاشية الكشف تمت والله أعلم.

١- احتراز عما رواه الأخفش عن بعض العرب: خرجت فإذا قد قام الأمير تمت وليتها الجملة الماضية مع قد تمت.

٢- يعني وإن وجدت قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية تمت والله أعلم.

٣- مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي آيَاتِنَا﴾ تمت.

٤- فالطلب هنا هو الأمر والنهي والدعاء فقط، لأن سائر أنواعه كما مر يجب الرفع معها ذكره الرضي تمت.

٥- وأما بكرا فلا تضربه، وأما عمرا فرحه الله، لقلة وقوع مثل هذه الأشياء خيرا تمت نجم الدين.

قال الهندي: والأولى أن يقال إن قصد العطف على الكبري اختير الرفع بلا معارض، وإن قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض، إذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار تمت.

٦- قوله: (إلا على تأويل) قد تقدم للشارح في المبتدأ والخبر أن الإنشاء يقع خيرا بلا تأويل، وهو يخالف ما ذكره هنا فينظر فهذا التعليل يستقيم على مذهب من منع من وقوع الطلب خيرا، وأما على مذهب الجمهور فالتعلة أن وقوع الإنشاء خيرا قليل في الاستعمال تمت.

٧- لأن الاسم الذي يعد الاستفهام غير الاسم الذي ينصب بالفعل فرجع إلى الأصل وهو اختيار الرفع تمت ش.

(*) لأن الفصل بين المفعلة وبين الفعل بالمبتدأ بعده من مطالب الفعل فيبقى كما لو لم توجد المفعلة، والمختار في زيد ضربته ونحوه الرفع، وكذلك هنا فأنت مبتدأ وزيد ضربته جملة في موضع الخبر تمت عقيل.

و«زيد» مبتدأ ثان خبره ما بعده، والجملة خبر عن الأول. خلافاً للأخفش فعنده يرتفع «أنت» بفعل مقدر، ويتنصب «زيد» به^(١) ويرى هذا أولى^(٢) من الأول.

(ويختار^(٣) النصب بالعطف على جملة فعلية^(٤) للتناسب)، وكونه مقصوداً به عندهم وعدم كراهتهم الحذف حيثئذ، نحو: «لقيت زيدا وعمرا كلمته، وجاء سعيد وسعداً زوته». (وبعد حرف النفي^(٥))، نحو: «ما زيدا ضربته». (وحرف الاستفهام^(٦))، نحو: «أعبد الله

١- أي بالفعل المقدر، تقديره أضربت أنت زيدا ضربته على أنه تأكيد، أو تقديره أضربت زيدا ضربته على أنه فاعل وكان متصلاً فلما حذف الفعل صار منفصلاً تمت سماع.

٢- لأن الاستفهام بالفعل أولى، وللقياس على الفصل بالظرف نحو أكل يوم زيدا تضربه تمت ش وجوابه أن المهمة أعم تصرفاً فلا يلزم الفعل بعدها وجوباً، مع أن في الرفع السلامة من الحذف والتقدير تمت.

٣- قوله: (ويختار انتنصب بالعطف إلخ...) وكذا العطف على شبه الفعلية، نحو: مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقبلها، وكذا يختار بعد «حق، وهل، ولكن» وإن كانت مع دخولها على الجملة بحروف ابتداء تشبيها لها بحالها عاطفة تمت شيخ لطف الله.

٤- وقد حوت عادة النحاة بأن يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة إلى المعطوف في باب الاشتغال، ولم يذكروا ذلك بالنسبة إلى المعطوف عليها في نحو: زيدا أكرمه وضربت عمرا ولا فرق به عليه ابن هشام في المغني تمت والله أعلم.

٥- وليس «لم، ولما، ولن» من هذه الجملة وهي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل تمت حامي.

٦- لأن الاستفهام غالباً إنما يكون عن الفعل، ألا ترى إذا قلت: أزيدا ضربت إنما تسأل عن الضرب الواقع على زيد لا عن ذات زيد، إذ لا تشك في ذاته، فحيثئذ كان تقدير الفعل أحسن، وإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر يكون الاستفهام عن النسبة التي بينهما تمت.

(*) قوله: (وحرف الاستفهام) اعلم أن الاستفهام على ثلاثة أوجه الأول ما يختار فيه الرفع مع جواز النصب فيه، وهو الاستفهام بالأسماء كما ذكر من نحو: أيهم ضربته ومن حديثه، والثاني ما يجب فيه الرفع ولا يجوز النصب وذلك في الاستفهام الواقع خبراً، نحو: زيد هل ضربته لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، والثالث ما يختار فيه النصب مع جواز الرفع، نحو: أزيد ضربته. فإن قلت كيف صح أزيداً ضربت عمرا وأخاه، وضربت مشغول بعمرو، وهو ليس ضميراً لزيد ولا متعلقاً به؟ [قلت] لما كان أخاه متلبساً به بالعطف فكأنه متلبس بزيد، إذ وقع بين المعطوف والمعطوف عليه ملازمة وبين المعطوف وزيد ملازمة، فصح لأجل هذا عطف أخاه على عمرو، فلما حصلت

ضربته، وأزيدا ضربت عمرا وأخاه» أي: أخا زيد.^(١) (وإذا الشرطية) نحو: «وإذا عبد الله تجده فأكرمه». (وحيث^(٢))، نحو: «حيث زيدا تجده فأكرمه» لأن وقوع الفعل بعد هذه الألفاظ أكثر. (وفي الأمر)، نحو: «زيدا أكرمه». (والنهي)، نحو: «زيدا لا تشتمه». (والدعاء) نحو: «ذنبونا اللهم اغفرها» إذ هي مواقع الفعل، لما مر^(٣) من عدم صلاحية الطلب للخبر إلا بتأويل. (وعند خوف لبس المفسر بالصفة) لو رفع (مثل: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ

الملابس بين أخا زيد وعمرو بواسطة العطف فكان الملابس بين أخا زيد وزيد حاصلة، فحصلت الملابس بين زيد وعمرو وتسبب ذلك فصيح إضمار أهنت قبل زيد حيثئذ، لأن الضرب الواقع على عمرو وأخيه إهانة له، والتقدير أهنت زيدا ضربت عمرا وأخاه تمت سماع.

وإنما قال بعد حرف الاستفهام لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام، مثل من أكرمه، ولم يقل مرة الاستفهام ليشمل مثل: هل زيدا ضربته، فإنه يجوز وإن استقبلته النجاة لا يتصل به لفظ الفعل لأنه بمعنى قد في الأصل تمت ح.

(ح) احتراز عن اسم الاستفهام نحو: من أكرمه وأههم ضربته، وأما هل زيد ضربته فقول ضعيف نصيبه أو رفعته، لأن هل في الأصل بمعنى قد وهي لا تدخل على الاسم، لأن الاسم الذي بعد الاستفهام غير الاسم الذي يتصل بالفعل فيرجع إلى الأصل وهو اختيار الرفع تمت شريف.

١- لأن الضمير راجع إلى زيد إذ لو رجع إلى عمرو لبطل الربط تمت.

٢- قوله: (وحيث) فيه معنى المجازاة فلمختار النصب، والرفع بعد حيث أقوى من إذا، لأن إذا أعرق في الشرطية أي المجازاة ما لم يكسح ماء، والمراد بكسحها أن تتصل بها ما فإن اتصلت بها ما وجب دخولها على فعل (لأن الفعل مقدر تمت) فإن دخلت على اسم وجب نصبه تمت.

٣- والنصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام لألهما لا يكونان إلا بالفعلية تمت.

٤- قوله: (لما من) أشار الشارح بهذا التعليل إلى أنه لا يصح تعليل المن للجميع لأنه لا معنى لقولنا في زيد اضربه يختار النصب لأنه من مواقع الفعل بل لأنه لو رفع لزم الإخبار عنه بالطلب تمت والله أعلم.

٥- بالنصب قال في بعض حواشي شرح ابن الحاجب: النصب واجب وليس فيه تقدير فعل بل النصب على البدل -يعني بدل اشتغال من اسم إن تمت- متفق عليه، وتقدير الفعل مختلف فيه، ولا حجة لهم في ذلك على خلق الأفعال، ويكون البدل بدل اشتغال، ويكون الخبر قوله: بقدر، فخلقناه في موضع الخبر صفة لشيء تقديره: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر، أي مقدر بحسب المصلحة والاستحقاق فافهم ذلك. ذكر معنى هذا الكلام في النجم الثاقب، ومثله عن طاهر بن باب شاذ تمت وقد توهم بعض الشارحين أن المؤلف أراد بقوله مذهبه، وليس كذلك بل مراده أن الآية

خَلَقْنَاهُ^(١) بِقَدَرٍ (القمر: ٤٩) لما في النصب^(٢) من النصوصية على المعنى المقصود، واحتمال^(٣) غيره من كونه صفة في الرفع، وفي مثل: «أبوم الجمعة زيدا زرتة، وأبي الدار عمرا أكرمته» مما فصل بينه وبين الاستفهام ظرف أو شبهة أو أحيب^(٤) به استفهام بمفعول^(٥) ما يليه، نحو:

سيقت للتمدح بخلق الأشياء جميعا بإحكام وإثبات على كثرتها وتنوعها، ولو رفع «كل» وحمل المفسر على الصفة لاحتل المراد. ومثله قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ فهذا يقتضي أن الله تعالى محيط علمه بكل شيء، ولو رفع كل وحمل المفسر صفة لاحتل المعنى تمت متعق والله أعلم.

١- وجه اختيار النصب عند العدالة النصوصية على أن خلقناه خبر إنا، لا بقدر وحده، لأنه غير مقصود بالإخبار إلا على جهة التبع، وأما الرفع فإن جعلت الفعل -وهو خلقناه- تمت والله أعلم- صفة كان بقدر الخير وحده، وهو غير مقصود، وإن جعلت خلقناه خبرا أفاد المقصود والله أعلم تمت من النعم الثاقب تمت.

٢- نصب كل على الإضمار بشرطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له موافقا للنصب في أداء المقصود لكن خفيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى: ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبرا، وهو خلاف المقصود، فإن المقصود الحكم على كل شيء أنه مخلوق لنا بقدر، فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد تمت حامي والله أعلم بالصواب.

(*) في الكشف وكل شيء خلقناه منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر، وقرئ «كل» بالرفع والقدر والقدرة: التقدير، وقرئ بما أي خلقنا كل شيء مقدرا محكما على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدرا مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا حاله زمانه تمت.

٣- أي ولما في الرفع من احتمال غيره أي غير المعنى المقصود من كونه صفة تمت.

٤- أي يختار النصب لكون الظرف متعلقا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذا أن تقدر داخله على الفعل تمت رضي تمت.

٥- قوله: (وأحيب به) أي بما أضمر عامله على شرطية التفسير، فإن زيدا ضربته أحيب به الاستفهام بنفس المفعول الذي يليه الفعل، فإن أيهم ضربت استفهام بنفس المفعول، أو أحيب بما أضمر عامله الاستفهام الذي وقع الاستفهام بنفس المضاف إليه للمفعول الذي يلي الفعل المضاف إليه. وإنما اختير النصب في هاتين الصورتين ليطابق السؤال الجواب تمت والله أعلم.

٦- قوله: (بمفعول^(١) ما يليه إلخ...) أي استفهام بمفعول الفعل الذي يلي ذلك المفعول، ففي المثال الأول استفهام بأيهم وهو مفعول الفعل الذي يليه، وفي المثال الثاني استفهام بشيئ^(٢) أيهم وهو ما أضيف إليه مفعول الفعل الذي يليه تمت شريف والله أعلم.^(٣) فإلغاء في بمفعول ما يليه بمعنى عن تمت شريف

«زيداً ضربته» في جواب «أيهم ضربت»، أو بمضاف إليه مفعول ما يليه نحو: «ثوب زيد لبسته» في جواب «ثوب أيهم لبست». (ويستوي الأمران في مثل زيد قام وعمرا أكرمته)، أي: الرفع في «عمرو» على أنه مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، معطوف على مثله وهو الجملة الكبرى^(١) الاسمية، من «زيد قام»، والنصب على أنه مفعول فعل مقدر، وهو جملة فعلية معطوف على جملة فعلية هي الجملة الصغرى، من «قام» مع ضميره، وسلامة الكبرى عن الحذف معارض^(٢) معارض بقرب^(٣) الصغرى، وهذا عند سيبويه، خلافاً للأخفش فإنه يستضعف النصب فيه، إلا أن تتضمن الجملة الثانية ضميراً يرجع إلى «زيد»، نحو: «زيد قام وعمرو أكرمته معه»، لاشتراط صلاحية^(٤) المعطوف على الخبر أن يكون خبراً،

١- فإن قلت الضمير في قوله: وهو الجملة راجع إلى مثله، أي مثل عمرو، وهو زيد الذي هو مبتدأ في الجملة الأولى، وليس هو بجملة حتى يقال إنه الجملة الكبرى الاسمية، قلت لما كان عمرو مبتدأ مخبراً عنه بجملة فعلية فلا بد أن يكون المبتدأ في الجملة الأولى أيضاً مخبراً عنه بجملة فعلية حتى يكون مثله، لأن المراد من كونه مثلاً له أن المعطوف عليه مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية أيضاً، فيكون هذا القيد جملة وإن لم يكن وحده جملة، فالضمير في قوله وهو الجملة راجع إلى المبتدأ المقيد بكونه مخبراً عنه بجملة فعلية، فحينئذ يكون المرجع إليه المجموع فيصح إطلاق الجملة عليه تمت. سماع.

٢- قوله: (معارض بقرب الصغرى) أقول ولقائل أن يقول: وهذه المعارضة غير مستقيمة فإننا لا نسلم البعد^(١) على تقدير الرفع وإنما يكون البعد كذلك لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى، وأما لو كانت الجملة الثانية معطوفة برأسها على الجملة الأولى فلا يتحقق بعد أصلاً، اللهم إلا أن يقال بتقدير النصب يتعين القرب، وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون من عطف المفردات. تمت سميدي. فيبعد، أو من عطف الجملة على الجملة فيقرب تمت سماع تمت. ^(٢) فإن قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها؟ قلت هذا باعتبار الانتهاء أما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب تمت جامي.

٣- قوله: (لا شرط صلاحية المعطوف إلخ...) وهذا مله الزبدي وبه قال السويدي وغيره، ولعل ابن عصفور عن سيبويه وغيره من أئمة النحو لم يشترطوا ضميراً، فليس صلاحية ما بعد العاطف للبحرية شرطاً في استواء الرفع والنصب عندهم في هذه المسألة، فيدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدَرُنَا﴾ منازل ﴿قِرَاءَةُ الْحَرَمِينَ﴾ وأي عمرو بالرفع وباقي السبعة بالنصب وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحَرُّمٌ﴾ وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس تمت من شرح ابن عقيل تمت.

وعدم صلاحية «عمره أكرمه» لذلك إلا يعود الضمير^(١) ويلزم منه عطف^(٢) جملة لا محل^(٣) لها من الإعراب^(٤) على ما له محل منه، وكذا فيما كان المفسر مطاوعاً، نحو قول الشاعر:
لا تجزعي^(٥) إن منفساً أهلكته^(٦) فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

١- واعتذر لسيبويه بأعذار أحسنها ما قاله السرياني: وهو أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصادر فعلية العجز معطوفاً عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه كما ذكر، وإنما سكنت سيبويه عن هذا اعتماداً منه على علم السامع أنه إذا كان الخير جملة فلا بد من عائد تمت بنجم الدين والله أعلم.

٢- قوله: (ويلزم منه) أي من عطف الجملة التي ليس فيها ضمير على الجملة التي فيها ضمير، وهذا من تنمة كلام الأخصف تحت والله تعالى أعلم.

٣- وإنما قال لا محل لها من الإعراب لأن المحل من الإعراب فرع الخيرية، والخيرية مشروطة بوجود الضمير، وإذا لم يكن فيها ضمير لم تكن خيراً لعدم شرطه، وإذا لم تكن خيراً لم يكن لها محل من الإعراب تمت.

٤- وهي: أكرمت، لأنها مفسرة والمفسرة لا محل لها من الإعراب، وقوله: (على ما له محل منه) وهي: جملة قام ولها محل لأنها خبرية تمت والله أعلم.

٥- قوله: (لا تجزعي إن منفساً إلخ...) منفساً: بضم الميم وكسر الفاء قال الجوهري نفسني فلان في كذا أي رغبني فيه، ولفلان منفس ونفيس أي مال كثير، يقال ما سرني في هذا الأمر منفس ونفيس. الجزع: نقيض الصبر. إن: للشرط فعله محذوف لقرينة المفسر، ومنفساً مفعوله، وجزاؤه محذوف لسبق الدال عليه - وهو لا تجزعي تمت - وإذا هلكت: جملة شرطية معطوفة على الشرطية السابقة، فعند ذلك فاجزعي: جوابه، والفاء في فاجزعي: إما زائدة أو للعطف على مقدر تقديره وإذا هلكت فاجزعي عند ذلك فاجزعي، أي جزعا عقيب جزع، وقيل الفاء الأولى زائدة، والجزء في الحقيقة فاجزعي. الشاعر يناطب زوجته ويقول إن أفنيت مالا كثيراً فلا تجزعي ولا تبكي لأني إن بقيت كسبت لك ذلك، وإذا مت فاجزعي لأنك لا تجددين بعدي مثلي تمت شراب.

والمراد بالاستشهاد: أنه يجوز في «منفس» النصب والرفع، فينصب بإضمار الموافق، أي المطاوع بفتح الواو، أي أهلكت منفساً، ويرفع بإضمار المطاوع بكسر الواو أي إن هلك منفس تمت.

٦- أهلكته أي إن هلكت، ومعنى المطاوعة كون الفعل دالاً على معنى حصل من تعلق فعل آخر متعدي به، كما هو مذكور في موضعه، فمعنى المثال هذا أي إن أهلكت منفساً أهلكته، فالإسناد مجازي للمطاوعة التي حصلت من تعلق الفعل

فيصب بنفسا بإضمار الموافق^(١) أي: «إن أهلك»، ويرفع بإضمار^(٢) المطاوع، أي: «إن هلك». (ويجب النصب بعد حرف^(٣) الشرط^(٤) وحرف التخصيص، نحو: «إن زيدا ضربته ضربك، وألا زيدا ضربته») لاقتضائهما الفعل لفظاً أو تقديرًا. (وليس^(٥) مثل:

المتعدي وهو: أهلك بفعل المطاوعة وهو: هلك، لأنك تقول أهلكه فهلك لأن فعل الثلاثي لكثرة معانيه تشارك كل باب فعل لا يخلو منه باب عن استعماله فيه كما ذكر في موضعه، ولا يقال فَعَلَ ليس أبنية المطاوعة.

١- قوله: (إاضمار الموافق) وهو الأولى للمطابقة بين المفسر والمفسر، على هذا ينبغي أن يكون مما يختار فيه النصب تمت.

٢- قال عبد القاهر: ومعنى المطاوعة أنه قبل الفعل ولم يمتنع، فالثاني مطاوع لأنه طاور الأول والأول -أي أهلك أي هلك تمت والله أعلم- مطاوع لأنه طاور الثاني تمت.

٣- ما لم يكن مطاوعاً، ويضم المطاوع كما تقدم للشارح، ويمكن أن يقال لا نسلم جواز إضمار غير المفسر إلا للضرورة، وإن سلم فهو نادر تمت والله أعلم.

٤- أما أسماء الشرط الجوازم، نحو: متى زيدا تجده فأتخبره، وكذا: حيشما زيدا تجده فأكرمه، فلا يفصل بينها وبين الفعل إلا للضرورة، فيجب حينئذ النصب لوجوب تقليد الفعل تمت رضي معنى تمت.

المنصوص عليه استواء الرفع والنصب مطلقاً، سواء صلح ما بعد العاطف نحو أكعام زيد وعمرو أكرمه عند سيويه، أم لا يصلح كمثال الكتاب لعدم العائد، إما لتقدم ظهور الإعراب من حيث هي جملة واحتمال عروها عن العائد، أو لأنه لا يلزم في التوالي ما يلزم في الأوائل ذكره الفارسي.

وقال هشام: إن كان العطف بالواو والفاء حازت المسألة في الواو في الجمعية والفاء من السببية واكتفى الأول، وإن عطف غيرها لم يجوز، ومذهب الجمهور كمذهب هشام، إلا أن العطف عندهم مع غير الفاء والواو في الحقيقة إنما هو على الكبري، وكذا النصب لمشكلة الصغرى: ذكره أبو بكر بن طاهر ومن تبعه، فقد اتفق مذهب الجمهور ومذهب هشام أن مع عدم الواو والفاء أن العطف على الصغرى لا يجوز، واختلف على تأويل ابن طاهر للجمهور فافهم يقولون العطف على الكبري مع النصب للمشكلة، وهشام على العطف على الصغرى مع عدم العائد مطلقاً بالواو والفاء وبغيرهما، بل جعلوا الرفع راجحاً، وجوزوا النصب مرجوحاً، على أنك تبدي عمرو أكرمه والنصب جائز والرفع مختار تمت.

٥- قوله: (وليس مثل أزيد ذهب به منه إلخ...) اترك بينه وبين زيدا حبست عليه مع أن كلا منهما مبني للنفول -أن القائم مقام الفاعل «ذهب» هو الجار والمجرور فيعمل في ضمير زيد رفعاً لا نصباً، بخلاف حبست عليه فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني عليه فهو منصوب محلاً، وتحقيقه أن حبست عليه مستلزم ملازمة

«أزِيدُ ذُهَبَ بِهِ» (منه) على الصحيح^(١) لامتناع عمله بالنصب فيما قبله لوسلط عليه، (فالرفع لازم) فيه على الابتداء، أو بفعل مضمر تقديره «أَذْهَبَ زَيْدٌ ذُهَبَ بِهِ»، (وكذلك: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ» (القمر: ٥٢)) في أنه ليس من هذا الباب، لتعين فعلوه^(٢) للوصفية، إذ معناه: كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، فيمتنع تسليطه على ما قبله،^(٣) (ونحو: «الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» (النور: من الآية ٢٠)) مما صدر بصفة ذات لام، بعدها أمر مع الفاء مسلط على ما يتعلق بضميره،^(٤) (والفاء بمعنى الشرط عند المبرد)، فلا يكون منه لامتناع^(٥) تسليط ما بعد الفاء الشرطية^(٦) على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على

فاعلها المتكلم ومفعولها زيد، وأما ذهب به فإنه يستلزم ملايسة أو إذهابا لم يعلم فاعلهما، والأول يستلزم فعلا معلوما وهو لا يستوي وينصب زيدا إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلا مجهولا وهو لويس يرفعه إذا سلط عليه تمت ش.

١- قوله: (على الصحيح) إشارة إلى مذهب السرياني حيث حوز النصب بجعل المصدر قائما مقام الفاعل، تقديره زيدا ذهب الذهاب به، والجار والمجرور على أنه منصوب المحل على المفعولية، كما في زيدا حبست عليه، فتقدر أذهبت زيدا ذهب به الذهاب، وهو ضعيف لأن المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا خصص، كيف والمفعول به موجود تمت ش والله أعلم. وفي الرضي ما لفظه وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق بفعل متعد مقدر قبل الاسم نحو أذهب شخص زيد أذهب به لأن اللازم مفسر المتعدي تمت

٢- قوله: (لتعين فعلوه للوصفية) يعني في حال رفع كل ليصح المعنى الذي ذكره الشارح، بخلاف حالة النصب، فإن فعلوه يكون مفسرا ليس له محلا من الإعراب، ويحمل المعنى لو جعلنا فعلوه مفسرا أو سلط على ما قبله بخلاف حالة الرفع فإنه يكون وصفا ويمتنع تسليطه على ما قبله تمت.

٣- فيمتنع تسليطه على ما قبله من حيث المعنى لأنه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر، وهو كذب لأن في الزبر إما صفة لشيء فمعناه فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الأوامر والنواهي وهو ليس كذلك، وإما متعلق بفعلوه فمعناه فعلوا في الزبر كل شيء وهو أيضا ليس كذلك، فالرفع لازم، وكل شيء: مبتدأ، وفعلوه: أعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر صفة لشيء، وفي الزبر خبر للمبتدأ والمعنى ما ذكره الشارح تمت.

٤- لأنه مسلط على كل واحد، وكل واحد موصوف بقوله منهما وهو ضمير الاسم فيكون مسلطاً على ما يتعلق بضميره تمت سماع والله تعالى أعلم.

٥- يعني امتناع عمل اجلدوا الذي في جملة ثانية في الزانية والزاني الذي أخبر عنه بغير فاجلدوا، وقوله في أخرى يجوز أن يكون حالا من أخبر أو من المعبر عنه تمت منقح والله أعلم.

أنه مبتدأ متضمن معنى الشرط، (وجملتان عند سيبويه^(١))، إحداهما اسمية من مبتدأ محذوف الخبر،^(٢) أي: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، والأخرى فعلية أمرية مذكورة بيانا للحكم الموعود، فليس منه أيضا لامتناع عمل ما في جملة في المخير عنه بغيره^(٣) في أخرى، (وإلا) أي وإن لم يؤول بأحد هذين التأويلين (فالمختار النصب^(٤))، لصيرورته منه مع قرينة الطلب التي هي أقوى قرائن النصب.

١- قوله: (الفاء الشرطية) إذا كانت غير زائدة كآلية وهي وقعت موقعها، فأما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾، أو وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكِّرْ﴾ أما اليتيم فلا تقهر تمت حاشية علوي على الكشف.

٢- قوله: (عند سيبويه ظرف) ظرف لمفهوم الكلام، أي حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه إذ قوله الزانية مبتدأ، وقوله والزاني عطף عليه، والخبر محذوف، أي حكم الزانية والزاني مما يتلى عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف، على نحو الباب والفاصل والتقدير، هذا بيان حكم الزانية والزاني، وقوله فاجلدوا: بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام، والفاء فيه عنده زائدة أو للتفسير، فيمتنع تسليط قوله فاجلدوا على قوله الزانية لأن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فلا يدخل في الضابط المذكور تمت.

فيه نظر لأن حمل الفاء على الزيادة لا يليق لجزالة نظم القرآن، وحملها على التفسير غير ظاهر لعدم الحاجة إليه تمت غاية.

٣- والفاء عند سيبويه فاء السببية، أي إن ثبت زناهما فاجلدوا تمت رضي والله أعلم.

٤- أي بغير ما في جملة وذلك الغير هو: مما يتلى عليكم في أخرى أي في حال كون المخير عنه كائنا في جملة أخرى ويجوز أن يكون حالا من الغير تمت والله تعالى أعلم.

٥- قوله: (وإلا فالمختار النصب) أي وإن لم تحمل الفاء على ذلك بأن تحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب لكنه ليس المختار، وإلا فيلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل عليه من كون الفاء بمعنى الشرط، أو كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط، لأن ما بعد فاجلدوا لا يعمل فيما قبلها، وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء أخرى، هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثنائي، والاستثناء محذوف وهو قوله لكنه ليس بمختار فيلزم سلب الثاني وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر إثباته نحو: قولك إن لم تكن الشمس طائعة فالليل موجود، لكن الليل ليس بموجود فالشمس طائعة، فإن الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب الثاني وهو وجود الليل، فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس، وسلبه إثباته تمت غاية تحقيق.

[التحذير]

الرابع: أي من اللازم حذف ناصبه^(١) (التحذير)،^(٢) أي: المحذر والمحذر منه، بإقامة المصدر مقام المفعول، (وهو^(٣) ضمير^(٤) منفصل معمول بتقدير «اتق»^(٥)) ونحوه، كـ«احذر، وباعد، وجانب، واجتنب»، احترازاً من الضمير المنصوب المنفصل المعمول

(*) المراد أن فعل الأمر وهو: اجلدوا قد سلط على متعلق الزائدة والزاني، وذلك التعلق بينهما هو أن جزى تأكيداً لضمير الزائدة والزاني، والتأكيد نوع من التعلقات، والضمير في قوله: عائد على «ما» التي تعني الذي في قوله مما صدر بصفة ذات لام والله أعلم بمثل نظرية.

١- وإنما وجب حذف العامل لأن المقصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره، لأنه لا يفعل ذلك إلا عند مشاركة المكروه، وحذفه في المكرر لقيام أحد الاسمين مقام العامل، وفي المعطوف لأنه في معنى المكرر لأن معنى إياك: «بَعْدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ» ونحوه كاحذر الأسد فكأنك قلت الأسد الأسد تمت رضي.

٢- سمي المحذر والمحذر منه في نحو: إياك والأسد تحذيراً مع أنه آلة تحذير من إطلاق اسم الشيء على اسم الله، وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي الاصطلاح هو ما ذكر الماتن رحمه الله تعالى.

٣- التقيد بالضمير المنصوب المنفصل يروم اختصاص الباب بالضمير وليس بصحيح، بدليل: ماز رأسك والسيف تمت س وتقديره: اتق رأسك أن يتعرض للسيف واتق السياف أن يقطعك تمت عجلواي تمت. أي يا ماز. تمت. فهو محذوف حرف النداء. تمت.

٤- وجد في نسخة سيدنا صادق وهو «معمول» من دون قوله ضمير وهو الالاق تمت.

٥- قوله: (بتقدير اتق) وفي تقدير «اتق» ههنا بعض سماجة من حيث المعنى إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد، ولا يقال اتقيت زيدا من الأسد أي جنبته، فلو قال نَحْ أَوْ بَعْدَ لَكَانَ أَوْلَى تمت رضي والله أعلم.

بغير تقدير «اتق»، كقولك: «إياك» للقائل «من ضربت»، (تحذيرا^(١) مما بعده)، احتراز منه به لا للتحذير، كـ «إياك» للقائل: «من أتقي»، (أو ذكر المحذر^(٢) منه مكررا)، أي ما كرر^(٣) المحذر منه، فالأول (مثل: «إياك والأسد»)، أصله «اتقك» فعدل إلى «اتق نفسك»، لامتناع جمعهم بين ضميري فاعل ومفعول لشيء واحد، ثم حذفوا الفعل^(٤) لكثرة في كلامهم، فعدل عن النفس لانتفاء^(٥) موجبها إلى الضمير المنفصل، لزوال^(٦) ما يتصل به، وهو باب إياك على حسب^(٧) المأمور، و«الأسد» معطوف على «إياك» عطف المفرد على المفرد، تقديره «اتق نفسك أن تدنو من الأسد، والأسد أن يدنو منك»، وليس من عطف^(٨) الجمل، خلافا لابن طاهر^(٩) وابن خروف، وعند ابن مالك أنه من عطف المفرد على المفرد، على

١- انتصاب «تحذيرا» إما على أنه مفعول مطلق، وكلمة «ما» موصولة أو موصوفة والظرف صلة أو صفة، والجملتان في محل الرفع صفة لقوله معمول، وإما مفعول له لتقدير أو لقوله ذكر المحذوف، أي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده، وإما ظرف إذ المصدر قد يجعل حيناً، أي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده. تمت غاية تحقيق. تمت.

٢- قوله: (أو ذكر المحذر منه مكررا) زاد في المنهل الصافي قسما ثالثا يجب فيه حذف العامل، وهو ما ذكر المحذر منه معطوفا ومعطوفا عليه، كقوله تعالى ﴿ناقة الله وسقياها﴾ تمت منه. وإنما لم يلزم الضمير في قوله أو ذكر المحذر مع أنه معطوف على قوله معمول وفيه ضمير خشية أن يتوهم اختصاص هذا الباب بالمضمر، فأتى بقوله المحذر ظاهرا موضع المضمر لذلك تمت والله أعلم.

٣- أي اسم كرر حال كونه محذرا منه تمت.

٤- قال نجم الدين: وهذا تكلف والأولى أن يقال هو بتقدير: باعد أو نح يا ضمار العامل بعد المعمول، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لكون أحدهما منفصلا، كما جاز ما ضرب إلا إياك وما ضربت إياي. تمت منه معنى.

٥- أي لزوال موجب الإتيان بها تمت والله أعلم.

٦- علة للعدول إلى الضمير المنفصل دون المتصل تمت.

٧- مذكرا أو مؤنثا مفردا أو جمعا، فيقول إياك إياك إياكما إياكن تمت.

٨- للزوم حذف الفعل الثاني مع فاعله تمت شريف يحيى يلزم كثرة الحذف تمت سماع.

٩- وإنما قال: إنه من عطف الجمل لأنه لو حمل على عطف المفرد لزم من جهة تشريك المعطوف والمعطوف عليه في العامل كون الاسمين محذرين وليس كذلك، لأن الأسد محذر منه، والجواب أنه يلزم من قولكم كثرة الحذف لأنه يلزم

تقدير «اتق تلاقى نفسك والأسد» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويرى هذا أولى لكونه أقل تكلفاً، وعن السيرافي والأندلسي أن معنى: «إياك والأسد، جنب نفسك الأسد». و«الأسد» مفعول ثان، والواو للدلالة على معنى الجمع،^(١) («وإياك وأن تحذف») أي: والحذف،^(٢) إذ الفعل مع أن في تأويل المصدر، فهو مثل ما تقدم في التقدير^(٣).

والثاني مثل: «الأسد الأسد، (والطريق الطريق)»، أي: اتق الأسد، أو اتق الطريق، أو باعده، (وتقول: «إياك من الأسد، وإياك من أن تحذف») بحذف العاطف وجر المحذر منه

ذكر اتق مرة أخرى، وأما التشريك في العامل ولزوم كون الاسمين محذرين فليس كذلك، لأن الأسد على المعنى الذي ذكره محذر لا محذر منه تمت والله أعلم.

(*) قوله: (بخلاف لابن طاهر) لأن المخاطب مأمور والأسد ليس بمأمور فلا يصح عطفه عليه فيقدر فعل آخر، والجواب أن المأمور هو الضمير المرفوع في باعد واتق، لا إياك، والحاصل أن فاعل الاتقاء والمباعدة مأمور لا مفعول، فالعبر عنه بلفظ إياك من حيث هو مفعول معبر به أي بلفظ إياك لا من حيث كونه فاعلاً تمت ش. وفي الرضي: الجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله من الفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها، ووجه انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به أي مبعداً، وكذا الأسد مبعداً إذ للمعنى إياك بعد وبعد الأسد تمت نجم الدين.

١- قوله: (على معنى الجمع) إذ المعنى إياك وجماعة الأسد واجتماعك معه، أي لا تجتمع معه، والتحقيق أن المعنى احذر الجمع بين نفسك وبين الأسد، فحيث يرجع إلى جنب نفسك الأسد تمت سماع.

٢- وهذا مثال ما المحذر منه فعل مع أن المصدرية لتسبكه مصدراً إذ معناه إياك وحذف الصيد بالعصا تمت والله أعلم.

٣- أي تقديره اتق نفسك أن تتعرض للحذف واتق الحذف أن يتعرض لنفسك، والمراد حذف الأرنب أي رميه بالعصا يقال حذفه بالعصا أي رماه بها، وإنما قيل ذلك لأنه يقتله بالصدم فلا يحل تمت عجدواني تمت.

قال نجم الدين: وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذر معمول محذر أو بعد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه إما براو المعطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذر عنه مكرر معمول لبعده فيدخل في الأول، نحو: إياك والأسد وإياي والشر وماز رأسك والسيف، فالمحذر إذا إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر لا يجيء إلا مضاعفاً إلى المحذوب، والمضمّر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً، وقد يجيء متكلماً كما مر، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياك وإياه من الشر، وقولهم إذا بلغ الرجل الستين وإياه وإيا الشباب شاذ من جهتين: وقوع إياه محذراً ونفس معطوف، ومن جهة إضافة إيا إلى المظهر تمت.

من، أي باعد نفسك عنه، فيتعلق الجار والمجرور بالفعل المحذوف، (و«إياك أن تحذف» بتقدير «من») لجواز حذف «من» مع «أن» قياساً مستمراً لطول الكلام بها. (ولا تقول: «إياك الأسد» لا متناع تقدير «من»)، وأما قول الشاعر:

فإياك^(١) إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

فلضرورة الشعر، وعن سيبويه والخليل أنه منصوب بفعل مقدر غير الفعل الذي نصب^(٢) إياك، أي: اتق المراء وجانبه، فينقطع عما قبله فلا يكون منه^(٣).

١- قوله: (بتقدير من) وبعد حذف «من» يكون عمل أن وما دخلت عليه نصب عند سيبويه إلحاقاً بالمفعول به، أو حملاً على الغالب فيما يظهر فيه الإعراب مما حذف منه الجار، وجر عند الخليل اعتباراً بالجار المقدر، وقد روى ابن هشام الخلاف على العكس وما يشهد له في الجرح قول الشاعر:

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

قوله ولا دين بها أنا طالبه: يحتمل أن يكون من باب القلب، والأصل فلا دين أنا طالبها به ويجوز أن تكون الباء بمعنى على فلا قلبت منهل حالي.

٢- لأنه لو جاز لكان إما بتقدير من الأسد أو بتقدير إياك والأسد وكلاهما لا يجوز؛ لأن من وغيرها من حروف الجر لا يجوز حذفها إلا مع أن وأن كما عرف، وحذف حروف الجر مع غيرها سماع، نحو: قولك استغفرت الله ذنباً، أي من الذنوب ذكره نحم الدين، وأما حذف الواو وتقدير إياك والأسد فلأن حذف العاطف لم يثبت إلا نادراً كما ذكره أبو علي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُكَ أَيَّ قَوْلٍ تَمَتَّ رَضَى﴾.

٣- قوله: (فإياك إياك إلخ...) المراء المتخاصمة والمجادلة، وهو مصدر ما ريت الرجل أماريه مراء أي جادلته. دَعَاءٌ صيغة مبالغة من دعا يدعو والفاء لترتيب السبب على المسبب في الذكر إذ ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه، فإن كان الواقع ترتيب المسبب على السبب بالفاء وضمير فإنه راجع إلى المراء، وإلى الشر متعلق بدعاء وهو خير إن، وبالشر متعلق بامر، ويروى وللشر جالب. ومعنى البيت اتق نفسك من المراء لأن المراء بالآخرة ينجر ويؤول إلى الشر. والمراد بالاستشهاد: أن الشاعر قال المراء وحذف عنه «من» لضرورة الشعر، وبعضهم جوز حذف الجار لأن المصدر متأويل أن حماري تمت وليس بحجة لوجهين: الأول أنه مخالف للقياس واستعمال النقصاء، ومثل ذلك مردود ولا ثبت به الأصول، الثاني: أن المراء مصدر بمعنى أن حماري فحمل عليه لكونه معناه، بخلاف الأسد فإنه لا يقدر فيه ذلك التقدير تمت والله أعلم.

[المفعول فيه]

المفعول فيه: (هو ما فعل فيه^(٣) فعل^(٤) مذكور^(٥))، احتراز من «يوم الجمعة حسن»، (من زمان، أو مكان، وشرط نصبه تقدير «في»^(٦)) إذ لو وجدت الحذف بما (وظروف

١- قول الخليل: إياك إياك مستقل بالتحذير منصوب بالفعل الواجب تقديره، ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به، فقال المراء أي اخش المراء، وهو مما جاز حذف عامله لأنه محذوف منه غير مكرر تمت سعيدي.

٢- أي من باب التحذير لأن كل واحد من الضمير والمراء لا يكون معمولاً بتقدير اتق تحذيراً مما بعده تمت والله أعلم.

قال نجم الدين: وقد ترك المصنف مما يجب حذف ناصبه قياساً باب الإغراء، وضابطه كل مغرى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى المهيأ بغير سلاح

والذي مع المعطوف، مثل شأنك والحج، ونفسك وما يعينها، والعامل فيه الزم، ومثل الطريق الطريق إذا أردت إغرايه بسلوك الطريق المستقيم، والتقدير اسلك، ويعرف التحذير من الإغراء بالقرائن، وعلة وجوب حذف عامله ما تقدم في التحذير تمت والله سبحانه أعلم.

٣- الجار والمجرور في الأصل مفعول مالم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصولة، وقوله: المفعول فيه إما مبتدأ محذوف الخبر أي ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق، وإما خبر مبتدأ محذوف، أي هذا بيان المفعول فيه، فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة تمت والله أعلم.

٤- أي حدث مذكور، تضمننا في ضمن الفعل المذكور أو المقدر أو شبهه، أو مطابقة إذا كان العامل مصدراً تمت جامي.

٥- قوله: (فعل مذكور) يعني به الحدث (المصدر) الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف، وذلك أنك إذا قلت ضربت أمس فقد فعلت لفظ «ضربت» اليوم، أي تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس وأمس ما فعل فيه الضرب، لا ضربت تمت رضي والله أعلم.

٦- قوله: (وشرط نصبه تقدير في) إذ لو لم يكن مقدره لكان ظرف الزمان والمكان اسماً صريحاً، نحو حسن الوقت وطاب الزمان ولم يكن معمولاً فيه تمت.

قوله: (تقدير في) ولا يجب البناء لأنه مراد لا على جهة التضمن، بخلاف كيف وأين فحرف الاستفهام وهو الممزة مراد معهما على جهة التضمن فوجب بناؤهما تمت شريف.

الزمان كلها تقبل ذلك)، لدلالة^(١) الفعل عليها كدلالته على المصدر، فيتعدى إلى قسميها المبهم كالحين والوقت، والمؤقت كاليوم والليلة، تعديه إلى قسمي المصدر^(٢) المعرفة والنكرة،^(٣) (وظرف المكان إن كان مبهماً قبل) النصب يتقدير في لدلالة الفعل على المكان^(٤) المبهم فيتعدى إليه، (وإلا لم يقبل) لعدم دلالاته على الأمكنة المعينة.

(وَقُسِّرَ المَبْهَمُ^(٥) بِالْجِهَاتِ السَّتِ) كـ«الخلف، والقدام» ونحوهما، فإن «خلف زيد» يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى انقطاع الأرض، وكذلك البواقي. (وحمل عليه «عند،

١- قوله: (لدلالة الفعل إلخ...) للفعل دلالة تضمنية على الزمان في الجملة، كالماضي، والحال والاستقبال فإنها أجزاء لمفهرمات الأفعال، بخلاف المكان إذ لا دلالة له عليه كذلك، فشابه الزمان المصدر في كونه جزءاً لمدلول الفعل فانتصب قسماه به كالمصدر تمت شريف.

٢- مقصود النحاة بدلالة الفعل على الزمان كدلالته على المصدر أن الزمان والمصدر جزءان له، فإذا قلت ضرب مثلاً دل على الماضي والضرب، وإذا قلت يضرب دل على الحال والضرب، وإذا قلت سيضرب دل على الاستقبال والضرب، من غير نظر إلى كون الزمان مبهماً أو معيناً والمصدر معرفة أو نكرة، فينصب قسمي الزمان كما ينتصب قسمي المصدر لعدم الفرق تمت.

٣- فإنهما مبهماً لأنه ليس لهما قدراً معلوم بل يقعان على قليل الزمان وكثيره، فكما يقال ضربت الضرب وضربت ضرباً يقال ضربت اليوم وضربت وقتاً تمت.

٤- قوله: (على المكان المبهم) أي التزاماً وهو أضعف من التضمن، والحاصل أن الفعل له دلالة التزامية على مطلق الزمان والمكان، وله دلالة تضمنية على الأزمنة المعينة ببعض الوجوه، فاتصاله بالزمان أشد، فينصب كلا نوعيه، دون المكان إذ ليس شيء من معيناته يوجد مدلولاً للفعل تمت شريف والله أعلم.

٥- قوله: (وَقُسِّرَ المَبْهَمُ إلخ...) وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن يحمل المقادير المسوَّحة على الجهات الست، لمشابقتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحول الخلف قداماً واليمين شمالاً، ففي جميع الأقوال إذا نظرنا فالأولى أن يقال ينتصب على الظرفية من المكان المبهم على تفسير الجمهور والملحق به والمعدود وكل اسم مكان مشتق من حدث بمعنى الاستقرار بشرط أن ينصبه الفعل المشتق من الحدث الواقع فيه أو من حدث آخر بمعنى الاستقرار كما بينا تمت بحم الدين.

وَلَدَيْ» وشبههما^(١) لإيهامهما^(٢)، ولفظ: «مكان»^(٣) لكثرة^(٤) أو لإيهامه أيضا، نحو: «عدت مكانك»، (وما) يقع (بعد «دخلت»^(٥)) من الأمكنة المعينة نحو: «دخلت الدار» (على الأصح)، لكثرة، وعن الجرمي أن ما بعده مفعول به نظرا إلى أنه متعد، والباقون على أنه^(٦) لازم^(٧) والأصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف اتساعا. (وينصب) بعامل

قال المصنف: في حده هو: ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه أي في المهم لأنه لا يصير فرسخا إلا بسبب القياس للساحي، وهو أمر خارج عن مسماه، والموقت ما كان له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، كأعلام المواضع وكذا بلد وسوق ودار تمت.

١- وهي: مع ودون وحذاء وتجاه ووسط وبين، لمشابقتها الجهات الست تمت.

٢- أي الإيهام اللغوي، وإلا لم يصح الحمل تمت هندي يعني وأما في الاصطلاح فهو معين تمت.

٣- قوله: (مكان) قال الرضي: ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق -من كونه للكثرة- فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد تمت.

قوله: (ولفظ مكان لكثرة) ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو أن يكون الفعل المتعدي إليه إما مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو: قابلت مكان القتال، أو مشتقا من المصدر الذي بمعنى الاستقرار، نحو: عدت مكانه، ومثله لفظ للوضع والمقام وكذا المقعد والمجلس والثوى تمت رضي.

٤- قوله: (الكثرة) أي لكثرة استعماله الموجبة للتخفيف، وقيل لكثرة الأمكنة فيكون فيه إيهام تمت.

٥- وإنما قال ما بعد «دخلت» ولم يقل ما بعد «دخل» إذ لا يحتمل الأول الفاعل بخلاف الثاني، يعني بالأول دخلت فإنه استوفى فاعله وهو التاء فلا يحتمل الفاعل، بمعنى لا يحتاج إليه لأنه استوفى فاعله، ويعني بالثاني دخل فإنه يحتمل الفاعل أي إذا جاء بعده اسم احتمل أن يكون فاعله، لأنه لم يستوف فاعله، ويحتمل أن يكون ما بعده مفعولا فلهذا مثل المصنف في المتن بدخلت تمت.

٦- قوله: (على أنه لازم) لأن نظيره ولجت، ونقيضه خرجت، وهما لازمان فوجب أن يكون لازما، لأنه يحمل على نظيره ونقيضه، وأيضا فإن المصدر من خرج وولج وولوج، وما كان على فعول فهو لازم إلا ما قل، من نحو سكون تمت والله تعالى أعلم.

٧- والأصح أنه لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في نحو: دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان، وكثيرا ما يستعمل في مع الأمكنة أيضا بعده نحو: دخلت في البلد، وكذا نحو قوله تعالى: «ووسكنتم في مساكن الذين

مضمّر مثل: «يوم الجمعة» للقائل: «متى سرت» (وعلى شريطة التفسير) على حسب المذكور قبل، فنقول في اختيار الرفع، «يوم الجمعة سرت فيه»، والنصب «أيوم الجمعة سرت فيه»، وتساويهما «يوم الجمعة سار فيه عبد الله» ويوم الخميس^(١) سار فيه عمرو^(٢)، ووجوب النصب «إن يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه، وهلا يوم الجمعة سرت فيه»^(٣).

[المفعول له]

المفعول له: (هو ما فعل لأجله فعل مذكور^(٤))، احتراز من «أعجبنى التأديب» غرضي^(٥) أو غيره، (مثل: «ضربته تأديبا»^(٦)) في الأول، (و«قعدت عن الحرب جينا»^(٧)) في

ظلموا أنفسهم^(٨)، وقولك نزلت في الخان، وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللازم، وكونه ضد خرجت وهولازم اتفاقا برجحان كونه لازما، فمن ثمة قال على الأصح تمت رضي.

١- في العطوف حيث يستوي الوجهان تمت فإن عطف على يوم كان مرفوعا، وإن عطف على سار كان منصوبا تمت.

٢- وضابطه كل ظرف بعد فعل أو شبهه مشغول عنه بضميره أو متعلقة لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو يوم الجمعة أكلت في غارها، أو يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته تمت غاية.

٣- قال نجم الدين: واعلم أنه إنما ينصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة عليه عقلية لا لفظية، لأن كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي الأزمنة الثلاثة وهو: غير محصور منه والمعلود، ووجه المشاهدة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة انتهى منه تمت.

ويتنصب انتصاب المفعول فيه كل اسم أضيف إلى اسم زمان أو مكان سواء كان مختصا أو مبهما، تقول: سرت نصف ميل وربع فرسخ، وقعدت شرقي المسجد، وغربي الدار، قال الله تعالى: ﴿حَاجِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾، وتقول: في ظروف الزمان جئتك أول السنة وآخر الشهر ونصف النهار، قال تعالى: ﴿آمَنُوا بِالَّذِي أَنزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ﴾، ﴿وَسَبِّحْ لَيْلًا وَنَهَارًا أَيَّامَ حُسُومِهِ﴾، وكذا لو أضيف إلى ضمير الظرف نصب أيضا، مثل قوله تعالى حاكيا: ﴿وَكَافَرُوا آخِرَهُ﴾ تمت خالدي تمت.

٤- قال رضي ما لفظه: قوله مذكور احتراز عن قولك: وقد شاعلت ضربا لأجل التأديب أعجبنى التأديب، فإن التأديب فعل له الضرب، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه، وألحق أن تقول في المفعول له هو ما فعل لأجله

الثاني. وأنه غير المفعول المطلق لكونه علة للفعل، (خلافًا للزجاج فإنه عنده مصدر) من غير لفظ الفعل للنوع، فـ«ضربته تأديبا» أي: «ضرب تأديب»، كـ«رجع» القهقري. وهو سبب^(١) للفعل على الأكثر،^(٢) وأما «أسلمت لدخول الجنة» فإن دخول الجنة هو السبب

مضمون عامله، وكلنا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله، لئلا ينتقض الحدان بنحو: ضربت وقد أعجبني التأديب، وسرت ويوم الجمعة زمان سرك تمت والله أعلم.

١- والغرضي ما يكون علة مطلوبة، وبغيره ما يكون غير مطلوبة فالعلة أعم من الغرض تمت.

والمراد بالغرضي أن تكون علة غائية، وبغير الغرضي أن تكون باعثة، والعلة الباعثة أعم من الغائية تمت شريف والعلة الغائية هي أحد العلل الأربع عند أهل الاستدلال الصورية والفاعلية والمادية والغائية، فالصورية كاهية الحاصلة للسري في اجتماعها وتركيبها، والفاعلية كالنحار، والمادية كالخشب، والغائية كجلوس من عمل له عليه تمت والله أعلم.

المراد بالغرضي ما يتقدم وجوده على الفعل المعلن، كالتأديب، وبغيره ما يتقدم وجوده على الفعل للعلل كالحين فإنه متقدم على القعود تمت.

قوله: (غرضيا) وهو أن يكون علة في الدهن معلولا في الخارج، وقوله: (أو غيره) وهو الذي يكون علة في الخارج تمت والله أعلم.

٢- قوله: (ضربته تأديبا) قيل التأديب غير الضرب إذ لم يصدر هنا عن المتكلم حدثان بل حدث واحد، ويمتنع أن يكون الشيء علة لنفسه، ويمكن أن يجاب عنه بما ذكره نجم الدين من أن العلة في الحقيقة ليست التأديب بل هي أثره أي ضربته لتأديبه لكن لو صحت بما هو العلة أعني التأديب لم ينصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل، وقد يجاب بأن هنا مضافا ملحوقا أي إرادة تأديبه، وأقول لا يبعد أن يقال الضرب والتأديب اتحدا ذاتا لكنهما اختلفا اعتبارا. وهو من حيث أنه تأديب علة لنفسه من حيث أنه ضرب ولا مانع فيه تمت معنى.

٣- وفساد ما ذهب إليه الزجاج أنه لو كان لتلك لم يجر دخول لام الجر عليه كما لم يدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى وعدى النكسا، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويخبر عنه بما هو نوع، فيقال كل جمزى ستر ولا كذلك ضربته تأديبا لا يقال كل تأديب ضرب تمت سماح.

٤- قوله: (وهو سبب للفعل إلخ...) وإنما قيل ذلك لأن لا يطرد في قديت جينا، فإن قيل كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيء سبب له، ونحن نقطع بأن الضرب سبب التأديب؟ والجواب أن التأديب له جهتان فياعتبار عقليته هو سبب للضرب، وباعتبار وجوده هو مسبب له، فقد اختلف الوجه، وإنما التناقض لو كان سببا مسببا لشيء واحد،

الحامل على الإسلام. (وشرط نصبه تقدير اللام^(١)) إذ لو وجدت لوجب إعمالها، إذ حروف الجر لا تلغى، (وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا^(٢) لفاعل الفعل المعلن) في اللفظ،^(٣) أو في التقدير، مذكورا كان الفعل أو غيره، لظهور^(٤) معنى التعليل حينئذ،^(٥) لأنها الغالب^(٦) في التعليلات، (ومقارنا له في الوجود)، أي: للفعل، ومصدرا^(٧) حقيقة أو تقديرا «بأن،

وكذا أسلمت لأدخل الجنة، فالإسلام سبب لدخول الجنة باعتبار الوجود، ومعقولة دخول الجنة هو سبب الإسلام تحت هطول ثمت.

١- قوله: (على الأكثر) إشارة إلى أن بعضهم ذهب إلى أن الفعل قد يكون سببا للمفعول له فلا يكون سببا للفعل كما في الإسلام ودخول الجنة، والأكثر على أنه سبب للفعل دائما، إما في الخارج كالجين للقيود وإما في الدهن كما في المثال الأول، وإن كان الإسلام سببا في الخارج لدخول الجنة ثمت شي والله أعلم.

٢- وكلام ابن الحاجب خلاف ما عليه الجمهور، فإن تقدير اللام عندهم شرط لكونه مفعولا لأجله لا للنصب كما ذكر، فعلى هذا أنه إذا ظهرت اللام كان مفعولا به عند الجمهور لا مفعولا له كما صرح به في الجامي ثمت.

٣- يعني مصدرا يخرز عما كان عينا، نحو: جئتكَ للسمن ثمت ج إذ السمن اسم عين ثمت سماع ثمت.

٤- قوله: (في اللفظ) نحو ضربته تأديبا، ومثال ما كان فعلا لفاعل الفعل المعلن في التقدير، (يريكُم البرق خوفا وطمعا)، ومثال ما كان الفاعل غير مذكور، ضَرَبَ الصَّيِّ تَأْدِيْبًا ثمت.

٥- قوله: (لظهور معنى التعليل) كان الأولى تأخير قوله لظهور معنى التعليل حينئذ وما بعده عقيب قوله: ومقارنا له في الوجود، لأن ظهور معنى التعليل إنما يكون باجتماع القيدين وهما إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن وإذا كان مقارنا له في الوجود، وعبرة ابن الحاجب في شرحه والرضي تبي على قلته ثمت منقح.

٦- قوله: (حينئذ) حين وجدت الشرائط لأن الغالب في التعليلات وجود هذه الشرائط، وإذا علم التعليل من هذه الشرائط فيحذف اللام لكونه معلوما غير محتاج إليه ثمت سماع.

٧- قوله: (لأنها الغالب) تعليل لقول المؤلف بتقدير اللام، أي إنما حصلت اللام بالتقدير هنا دون سائر حروف التعليل كالباء ومن وفي لأنها أشهر حروف التعليل، وزعم الشريف أن الضمير في لأنها يعود إلى القيود التي جاز لأجلها الحذف وليس بشيء، لأن قوله: لظهور معنى التعليل يعني عنه ثمت منقح.

٨- وأعلم أن قوله ومصدرا غير محتاج له لأن قوله: إذا كان فعلا يدل عليه ثمت لباب. وفي بعض الجواشي على الموشع ما معناه أن قوله ومصدرا عطفت تفسيره على قوله فعلا ثمت والله أعلم.

وَأَنَّ ظَاهِرَةَ فَإِنْ فَقَدْ أَجَدَهَا^(١) فَلَا بَدَ مِنَ اللَّامِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ «مَنْ» أَوْ الْبَاءِ أَوْ «فِي»
لِتَدُلَّ^(٢) عَلَى التَّعْلِيلِ^(٣) نَحْوُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: من الآية ٢٩٩)،
وقوله عليه السلام: ((إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ^(٤))) أَيِ مِنْ أَجْلِهَا فِي فَقْدَانِ الْمَصْدَرِ
حَقِيقَةً وَتَقْدِيرًا، وَ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ^(٥) لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: من الآية ٤٤) فِي
فَقْدَانِ الْمَصْدَرِ حَقِيقَةً وَفَقْدَانِ «أَنْ وَأَنَّ» ظَاهِرَةً، وَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:
فَجَحْتُ^(٦) وَقَدْ نَضْتُ^(٧) لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

١- كونه فعلا لذلك الفاعل وكونه مقارنا وكونه مصدرا تمت.

٢- أَوِ الْكَافِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ كَرِهَ كَمَا هَذَا كَمْ﴾ تمت والله أعلم.

٣- قَوْلُهُ: (لِيَدُلَّ عَلَى التَّعْلِيلِ) أَيِ فَلَا بَدَ مِنَ اللَّامِ أَوْ بَدَلَهَا لِتَدُلَّ عَلَى التَّعْلِيلِ، لِأَنَّ الشَّرَاطِطَ لَمْ تَوْجِدْ حَتَّى تَعْلَمَ الْعَلِيَّةُ
فَيَسْتَفْنِي عَنِ اللَّامِ أَوْ بَدَلَهَا تَمَّتْ سَمَاعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤- لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فَحِيءٌ بَقِيَ وَفِيهِ بَحْثٌ فَإِنَّ الْهَرَّةَ لَيْسَتْ فَعْلًا لِفَاعِلٍ فَعَلَ الْمَفْعُولُ تَمَّتْ سَمَاعُ فَقَدَّتِ الثَّلَاثَةُ الشَّرُوطَ فَيَكُونُ
عَمَّا سَيَأْتِي تَمَّتْ.

٥- مِنَ التَّبَيُّنِ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا تَقْدِيرًا، لَكِنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُقَدَّرًا بِأَنَّ وَأَنَّ ظَاهِرَتَيْنِ وَهَذَا هُنَا أَنْ مُقَدَّرَةٌ تَمَّتْ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

٦- قَوْلُهُ: (فَجَحْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ) يَعْنِي أَنَّ النَّوْمَ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا وَفَعْلًا لِفَاعِلٍ نَضْتُ لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقَارِنًا لِلتَّنْضِيهِ بِإِخْرَاجِ
الْبَيْسِ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّوْمِ تَمَّتْ سَمَاعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧- قَوْلُهُ: (فَجَحْتُ وَقَدْ نَضْتُ الْبَيْتَ إلخ...) أَيِ فَجَحْتُ وَقَدْ أَخْرَجْتُ جَمِيعَ ثِيَابِي لِأَجْلِ النَّوْمِ إِلَّا الْبَيْسَ الْقَصِيرَ الَّذِي يَلْبَسُ
حَالَ النَّوْمِ، أَيِ إِلَّا لِبَسَةِ الشَّخْصِ الَّذِي يَلْبَسُ الْفَضْلَةَ مِنَ الثِّيَابِ وَهُوَ الثَّوْبُ الْقَصِيرُ الْمُسَمَّى الْحَبْلَ مَرْطَاقٍ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ نَضْتُ) فِي الصِّحَاحِ نَضَى ثَوْبَهُ إِذَا خَلَعَهُ، قَالَ امْرِئُ الْقَيْسِ فَجَحْتُ إلخ...، وَيَجُوزُ عِنْدِي تَشْدِيدُهُ لِلتَّكْثِيرِ:
وَالسِّتْرُ: وَاحِدُ السُّتُورِ وَالْأَسْتَارِ، وَالْبَيْسُ: مَا يَلْبَسُ، الْمُتَفَضَّلُ: لَابِسُ ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَلْبَسُهُ فِي وَقْتِ عَمَلِهِ وَانْفِرَادِهِ، مِنْ
تَفَضَّلَتِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا إِذَا كَانَتْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، كَأَخْلَافٍ وَهُوَ قَمِيصٌ لَا كَمَّ لَهُ وَخَوْهُ الثَّوْبُ مُفَضَّلٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ،
وَالْمَرْأَةُ فَضْلٌ بِالضَّمِّ مِثْلُ حَنْبٍ وَالرَّجُلُ كَذَلِكَ.

إِغْرَابٌ: فَجَحْتُ: عَطَفًا عَلَى قَوْلِهِ تَجَاوَزْتُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَالْوَاوُ فِي وَقْدٍ: لِلْحَالِ، لِنَوْمٍ: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، ثِيَابَهَا: مَفْعُولٌ بِهِ، لَدَى
السِّتْرِ: مَفْعُولٌ فِيهِ، إِلَّا لِبَسَةِ: مُسْتَتْنٍ وَالْمُسْتَتْنُ مِنْهُ مَحْذُوفٌ أَيِ كَلَّ الثِّيَابَ.

في فقدان المقارنة، وكقول الآخر:

وإني لتعروني^(١) لذكراك هزة^٢ كما انتفض العصفور بَلَلَه القطر

وقوله تعالى: ﴿فَبُظِّلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء: من الآية ١٦٠) في عدم اتحاد الفاعل، ومثال ما كَانَ الْفَاعِلُ متحدا غير مذكور، «ضَرَبَ الصَّيِّ تَأْدِيَاءً»، ومتحدا في التقدير دون اللفظ ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا^(٣)﴾ (الرعد: من الآية ١٢)، إذ معنى يريكم

المعنى أن الشاعر يقول أُنْتَهَا وقد خلعت جميع ثيابها لأجل النوم إلا ثوبا واحدا قصيرا تنام فيه.

والمراد بالاستشهاد: أنه جاء باللام في النوم لأن المقارنة المشروطة حذف اللام بها من المفعول له مفقودة هاهنا لأن النوم لم يكن عند التنضية. تمت.

١- قوله: (وإني لتعروني إلخ...) في الصحاح عراني هذا الأمر واعتراي إذا غشيك، وعروت الرجل أعروه عروا إذا ألمت به وأتته طالبا وهو معرو. الذكر والذكرى: نقيض النسيان والذكرى التذكر. الهزة: الحركة يقال هزرت الشيء هزا فاهتز إذا حركته فتحرك. نفضت الثوب والشجر أنفضه نفضا إذا حركته لينتفض أي ليتحرك. وبه يله بالضم نذاه وبالله: مشدد للمبالغة، والجار والمجرور متعلق بتعروني، وذكرى مضاف إلى المفعول. القطر: المطر، اللام في لتعروني للابتداء وهو خير إن، واسمه ضمير المتكلم، أي حركة مثل انتفاض هذا الطائر، وجملة بلله القطر في محل النصب بالها حال من فاعل النفض وهو العصفور، بتقدير قد. والمعنى إنه ليصيبني روعة ويعرض لي خفقان واضطراب لتذكرك كما ينتفض هذا الطائر حين بلله القطر.

والاستشهاد: أنه لم يحذف اللام من المفعول له وهو لذكراك لعدم اتحاد الفاعل، لأن فاعل تعروني هزة، وذكرى فعلة المتكلم تمت. قوله: لتعروني لتشملني هزة مشبهة لانتفاض العصفور حين بلله القطر لأجل ذكرى إياك، فإن الذكر وإن كان مصدرا ومقارنا لكنه لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلن، بل هو فعل المتكلم وهذا مثل قوله تعالى: ﴿فَبُظِّلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا﴾، لأن الظلم وإن كان مصدرا ومقارنا للتحريم لكن لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلن، لأن الظلم فعل الكفار والتحريم فعل الله تعالى فلا يكون فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلن متحدين تمت.

٢- قوله: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ أي، مثال ما كَانَ المفعول له وفاعل الفعل متحدا في التقدير بركم البرق ولأن «كم» فاعل في التقدير وإن كان مفعولا في اللفظ لأن يريكم في تقدير يجعلكم ترون البرق تمت سماع.

يجعلكم^(١) ترون البرق. ومثال^(٢) ما جر عن قوله تعالى: ﴿خَاشِعَةً مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (الحشر: من الآية ٢١).

[المفعول معه]

المفعول معه^(٣) أي: الذي في اصطلاح النحاة (هو المذكور بعد الواو)، ليخرج المجرور بـ«مع» نحو: «جلست مع زيد»، وبالباء نحو: «وصلت هذا بذاك^(٤)» فإنه قد يطلق على المفعول معه^(٥) (المفعول معه)

١- وإنما كان مقدرا بما ذكر لأن فاعل الإراءة هو الله تعالى والخوف والطمع من المخلوقين تمت.

٢- قوله: (ومثال ما جر عن إلخ...) يعني من خشية الله تعالى فعل الجبل، ورؤيته فعل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن فحيء ببدل اللام، ويمكن أن يقال: إن من خشية الله فعل فاعل الخاشع أي مفعول له من خاشعا لكن عند وجود الشرائط لا يجب حذف اللام بل يجوز وجود اللام وعدمها بل هذا الوجه الآخر هو المعمول عليه إذ لا معنى لتعليل الرؤية بالخشية. تمت والله أعلم.

٣- واعلم أنه يجوز تقادم المفعول له على عامله خلافا لقوم منهم ثعلب، والسماع يرد عليهم كقول الشاعر:

وما جزعا ورب الناس أبكي ولا حرصا على الدنيا اغترابي

تمت والله أعلم.

٤- قوله: (المفعول معه هو للمذكور إلخ...) قال في لب الألباب ما لفظه: ويجوز إضماره منفصلا، وفي حواشيه ما لفظه كقوله:

والبيت لا أتفك أحلوا قصيدة تكون وإياها بما مثلا بعدي

الضمير في تكون: للمخاطب، وإياها: ضمير امرأة كان يحبها للمخاطب، فكانه قال القصيدة مثلا، ولو قصد العطف لقال تكون أنت وهي انتهى وسيأتي في الهامش من شرح الآيات أن الضمير للقصيدة. تمت.

٥- قوله: (هذا بملك) أي مع ذلك، ويطلق على المعطوف إذا كان المراد به المصاحبة نحو مزجت عسلا وماء، فإن ماء معطوف وهو مفعول معه لغة لا اصطلاحا، وكلما يطلق أيضا على المذكور بعد الفاء وغيره نحو: جاء زيد فجعرو، فإن عمرا معطوف بالفاء ومفعول معه لغة لا اصطلاحا تمت.

كل واحد منهما، (المصاحبة معمول^(١) فعل)، ليخرج نحو: «زيد وعمرو أخواك» فاعلاً كان معمول أو مفعولاً به على الصحيح،^(٢) نحو: «حسبك^(٣) وزيدا درهم»، وعن سيبويه أن «زيداً» مفعول به،^(٤) (لفظاً) كان الفعل (أو معنى)، والناصب له ما عمل في المفعول، لا المضمر بعد الواو، خلافاً للزجاج^(٥) فعنده إذا قلت: «ما صنعت وأباك» تقديره «ما صنعت

١- قوله: (المصاحبة معمول فعل) والمراد بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المفعول في الفعل في وقت واحد، فإذا قلت: سرت وزيدا فزيد مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي وقع تشاركهما معاً أو زماناً واحداً نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يتقضى بالمذكور بعد الواو، والعاطفة نحو جاء زيد وعمرو فإلها لا تدل إلا على المشاركة في أصل العامل دون المصاحبة تمت جامي وفي قولك: سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السارين في وقت واحد تمت رضي.

عبارة غاية التحقيق وفيه احتراز عن نحو: كل رجل وضيعة، فإن وضيعة مذكور بعد الواو ولكن المصاحبة معمول فعل، وإنما لم يقل مصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون ليشاغل ما ذكر لمصاحبة للمفعول في نحو: حسبك وزيدا درهم، فإن قولك زيدا مفعول معه فإنه ليس بمصاحب الفاعل بل مصاحب المفعول لأن معناه كفاك وزيدا درهم تمت بلفظها.

٢- قوله: (على الصحيح) خلافاً لمن زعم أن معمول يجب أن يكون فاعلاً. تمت ش.

٣- فإن الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى: يكفيك والفاعل درهم تمت والله أعلم.

ويكون الواو فيه مجرد الجمعية كما تقدم للسوائي والأندلسي تمت. ومنه قوله:

إذا كانت الميحاء وانثقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

تمت.

٤- قوله: (وعن سيبويه أن زيدا مفعول به) وحسب اسم فعل والكاف منصوب، أي كفاك وزيدا، ودرهم فاعله، ومن ذلك قول الشاعر: إذا كانت الميحاء وانثقت إلخ... تمت.

٥- لأن الفعل لا يعمل في معمولين بينهما واو، وأجيب بالمتنع لأن هذه الواو تقتضي المشاركة، نحو استوى الماء والخشب. تمت سماع. ولا يضر فصل الواو كما لا يضر فصل إلا في الاستثناء. تمت.

٦- قال الرضي والاضمار خلاف الأجل، قال في شرح ابن عقيل ورد أن في هذا إجمالا بباب المفعول معه، إذ قالوا التقدير المذكور مفعولاً به. تمت.

ولا يست^(١) أباك^(٢)، ولا الواو خلافاً للجر جاني^(٣) فعنده الواو هي الناصبة^(٤) بنفسها. (فإن كان الفعل لفظياً وجاز العطف) لفظاً ومعنى، (فالوجهان)، العطف والنصب على المفعولية، (نحو: «جئت أنا وزيد، وزيدا») لجواز العطف فيه لفظاً، لتأكيد المعطوف عليه وهو الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل، ومعنى لاستقامة المعنى^(٥)، والنصب لكون العامل قوياً حيث هو فعل صريح، (والإلا) أي وإن لم يجوز العطف لفظاً أو معنى، (تعين النصب^(٦)) نحو: «جئت وزيدا» ففيه امتناع العطف لفظاً لعدم التأكيد بمنفصل، ومثل: «استوى الماء^(٧) والخشبة»
 قامة: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باللامدة تأكيداً بمنفصل.

١- قوله: (ولا يست) إنما قدر لا يست دون غيره لأن الواو للمعية والمعية فيها ملازمة تمت.

٢- لأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كان، ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بأن تمت شرح ابن عقيل وقال الأخفش نصبه أي المفعول معه نصب الظروف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل ظرف فلم يحتمل النصب فأعطي النصب ما بعدها عارية كما أعطي ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، ولو كانت كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطرداً نحو: كل رجل وضيئته، تمت بحم الدين تمت.

٣- وهذا إخاله منه إذ لو كانت العاملة لاتصل الضمير بها كإِنْ وأخواتها، لكنه واجب الانفصال نحو: سرت وإياك تمت.

٤- وفي كون المفعول معه قياساً بخلاف منذهب الأخفش، وذهب أبو علي إلى كونه قياساً. وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ لا يجوز أن يعطف «شركاءكم» على ما قبله إلا بتقدير فعل، لأن الأجمع لا يتعدى إلى الأعيان، ولا يقال جمعت زيدا فيكون التقدير أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، والأولى جعله مفعولاً معه أي أجمعوا أمركم مع شركاءكم وللسلامة من الإضمار، تمت رضي.

(*) وهو مشاركة للمعطوف للمعطوف عليه في الفعل ليخرج نحو: استوى الماء والخشبة لأنه ممتنع معنى، لأنه لا مشاركة للمعطوف والمعطوف عليه في الفعل تمت والله أعلم.

٥- على للمفعول معه لعدم جواز عطف كلمة مستقلة على ما هو كالجزم تمت سعد

٦- قوله: (استوى الماء والخشبة) أي ظهر ماء النهر حتى وصل رأس الخشبة المنصوبة في النهر وسطاً ليعلم قدر عمق النهر تمت شرح والله أعلم أي ارتفع الماء فساوى الخشبة وليس معناه ارتفعت الخشبة فساوت الماء تمت شريف.

ففيه امتناعه معنى، إذ المعنى ساوى الماء الخشبة، فهو بمعنى^(١) ارتفع، وتعين النصب فيه لقوة الفعل الصريح في العمل، (وإن كان معنى) وجاز العطف^(٢) تعين العطف على الأكثر،^(٣) (مثل: «ما لزيد وعمرو»^(٤)) لضعف العامل، وكون العطف^(٥) فيه هو الأصل،^(٦) نحو عن بعضهم جواز النصب فيه على إضمار «كان، أو يكون»^(٧) ومنه بيت الكتاب:

١- قوله: (فهو بمعنى ارتفع إلخ...) وهذا مذهب الأخفش مراعاة عنده لأصل الواو في العطف، وكذلك لا يجوز جلس زيد والسارية، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذلك لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس، وأجازه غيره استدلالاً بقولهم ما زلت أسير والنيل، ولا يقال سار الماء بل جرى، وله أن يقول إن ذلك استعارة لجرى النيل لما اقترن بما يصح منه السير تمت بنجم الدين.

٢- قال بعضهم الراجح العطف والنصب جائز. قال نجم الدين إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. قال بعض الفضلاء ويجوز نصبه على المعية، نص على ذلك سيويه ولا التفات إلى من منع النصب من المتأخرين. تمت.

٣- قوله: (على الأكثر) لأن الأصل في الواو أن تكون للعطف تمت والله أعلم.

٤- قوله: (مثل ما لزيد وعمرو) «ما» استفهامية مبتدأ، ولزيد خبره في موضع رفع، وحرف الجز متعلق بفعل أو اسم فاعل على ما قبل فيتعلم هو بالعامل وهو معنى الفعل لا لفظه، والعطف على زيد أقوى، لأن التقدير خلاف الأصل، فالعطف أولى، وأما قوله تعين: فكانه اختياره، وقد قيل إن النصب أولى مع جواز العطف، وحكي عن سيويه: ما لزيد والبسر سرقة، وما شأن زيد والبسر يسرقه، قالوا النصب أولى لأن التقدير للعطف يروهم أن الإنكار على كلا الأمرين وليس كذلك، بل الإنكار على زيد لا على البسر تمت.

٥- فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة، وهذا كلام المصنف، وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب حينئذ ضروريا، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا فلم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريا، وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب، والأولى أن يقال: إن قصد المصنف على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا تمت رضي.

٦- وأما في قولك ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصة من تريد، فالرفع قال * ما أنت ويب أيبك والفخر*، وقال *لما القيسيب بعنك والفخار* إلا عند ناس من العرب يصوبونه على تأويل ما كنت أنت عبد الله، وكيف تكون أنت وعبد الله، وكيف تكون أنت وقصة من تريد. وقال سيويه لأن كنت ويكون يقعان ههنا كثيرا، وهو قليل، يعني التقدير تمت مفصل والله أعلم.

أنت (ص) مهمة (خ)
فما أنا والسير في متلف^(١) يُترج بالذكر الضابط

(والا تعين النصب^(٢)) على الأكثر، (مثل: «ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا» لأن المعنى «ما تصنع»^(٣)) ففيهما امتناع العطف لعدم جوازه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، فعُدل إلى النصب عند تعذر الأصل، وحكي عن الكسائي جواز الجر فيه.

[الحال]

١- قوله: (فما أنت والسير في مهمة إلخ...) قال في الصحاح المهمة: المفازة البعيدة والجمع المهمة، وفيه أيضا المتلف: المفازة، وفيه أيضا برح به الأمر تريحا أي أحده، يقال جَهَدَ دابته وأجهدتها في السير إذا كلفها فوق طاقتها، والذكر: يفتح الكاف الفحل من الإبل الضابط القوي الشديد، والمراد منه الرجل الضابط أي الحازم الشجاع القوي. أنا: مبتدأ، وما: خبره مقدم عليه لتضمنه معنى الاستفهام، والسير: مرفوع بالعطف على المبتدأ، وقيل نصب السير بتقدير ما كنت أنا والسير، أي أي شيء كنت أنا فانتصب لأنه خبر كنت حينئذ، والسير: مفعول معه. يترخ: جملة وقعت صفة مهمة، والباء للتعدية. ومعنى البيت أي شيء أنا أكون مع السير في مفازة تؤذي وتعب الفحل القوي أو الرجل الحازم من غاية طولها ووعر طريقها.

والمراد بالاستشهاد: أنه نصب السير على تقدير ما كنت أنا، وأما على الإعراب الأول وهو رفع السير على أنه معطوف على المبتدأ فلا استشهاد. تمت.

٢- قوله: (والا تعين النصب) قال الرضي ويشترط الأخفش في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه فلا يجوز جلس زيد والسارية تمت.

٣- قوله: (لأن المعنى ما تصنع) وذلك لأن ما تطلب الفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار أو المصدر وفيها معنى الفعل فتضافرا على الفعل كأنه قيل ما تصنع، تمت هطيل. وإنما أورد مثالين ليعلم أن معنى الفعل موجود مع الاستفهام وهو ما والجار والمجرور وهو لك ومع الاستفهام وهو ما والاسم وهو شأنك. تمت متوسط تمت.

الحال (ما تبين ^(١)هيئة الفاعل) عند صدور الفعل منه، ^(٢) (أو المفعول به ^(٣)) عند وقوع الفعل عليه، (لفظاً أو معنى، نحو: «ضربت زيدا قائماً») في الأول، إذ «قائماً» حال إما من الفاعل اللفظي في «ضربت»، ^(٤) وهو ضمير المتكلم، أو من المفعول اللفظي وهو «زيد»، (و«زيد في الدار قائماً»)، و«عرفت زيدا مسرعاً»، ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ (المذثر: ٤٩) ^(٥) في الحال عن الفاعل ^(٦) المعنوي، إذا التقدير «استقر في الدار» ^(٧)

١- إنما قال: ما تبين ولم يقل اسم بين لأن الحال تكون جملة والاسم لا يكون جملة تمت متوسط. والأولى في الحد أن يقال: هو بيان هيئة الفاعل حال وقوع الفعل منه، أو المفعول حال وقوع الفعل عليه، وما يجري مجرى الفاعل والمفعول، ليدخل حال المضاف إليه، أو تقول هو ما يقيد الفعل حال تعلقه بالفاعل أو المفعول، أو بما يجري مجراها، ليدخل حال المضاف إليه، ولا يكون حدثاً ولا بمعناه، فيشمل قولنا ما يفيد الفعل نحو قوله:

* يقول وقد ترى الو طيف وسافها*
وقوله: *وقد اعتدى والطير في وكنافها إلخ*،

ويدخل في قولنا: أو ما يجري مجرى الفاعل أو المفعول، حال المضاف إليه، ويكون قولنا: ولا يكون حدثاً احترازاً من رجوع القهقري، وقولنا: ولا بمعناه احترازاً عن نحو: ضربته سوطاً، ولا يمكن حذف المؤكدة والمتقلة لاختلافهما، فحذف المؤكدة اسم غير حدث يجيء بعد جملة مؤكدة لمضمومها كما يجيء تمت رضي .

٢- قوله: (عند صدور الفعل منه) فلا ترد الصفة لدلالاتها على هيئة الموصوف مطلقاً تمت هندي والله أعلم .

٣- فائدة: قال النمامي في المنهل الصافي: وأنا لا أرى وجهاً لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل، لجواز وقوع الحال من غيره، إذ لا يمتنع أن يقال: استوى الماء والخشبة طويلة، ولا سرت والتيل أخذاً في الفيض، ولا جثت يوم السبت شديد الحر أو حار الوقوف، فما في الكافية جمود لا طائل تحته تمت منه والله أعلم .

٤- فيه نظر، فإنه قال الرضي ما لفظه: وإذا قلت: لقيت زيدا راكباً فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن يجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم يكن قرينة وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكباً زيدا فإن لم يتقدم فهو المفعول تمت .

٥- حال من «هم» في «فما لهم» وهو فاعل في المعنى، إذ التقدير فما يصنعون، وعن التذكرة: مطلق معرضين تمت، والله أعلم .

و«عرفت أن قام زيد، وما يصنعون»، (و«هذا زيد» قائما) في الحال عن المفعول المعنوي، إذ التقدير «أشير إليه في حال كونه قائما».

(وعاملها الفعل) كما مر، (أو شبهه)، كاسم الفاعل نحو: «زيد ضارب عمرا قائما»، واسم المفعول نحو: «زيد مضروب قائما»، والصفة المشبهة نحو: «زيد حسن ضاحكا»، والمصدر كما مر، واسم التفضيل، نحو: «هو أكفاهم ناصرا»، (أو معناه)، كما مر، من حرف التنبيه، والإشارة، والظرف، والجار، والمجرور، وحرف النداء، (و) والتمني،

١- قوله: (عن الفاعل المعنوي) فيه نظر لأن قائما في: زيد في الدار قائما حال من الضمير في الظرف، وهو فاعل لفظي لأن الفاعل المستتر كالمفوض به، فهو كقولك: زيد خرج راكبا، ولا كلام في كون راكبا حال عن الفاعل اللفظي تمت .

قال في الغاية ما لفظه: اللهم إلا أن يجاب بأن الظرف المستقر فيه عامل معنوي لما فيه من معنى الفعل، فيكون الضمير المستكن فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فإنه عامل لفظي، وكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا تمت غاية .

٢- قوله: (إذا التقدير استقر في الدار) فحذف استقر وأقيم في الدار مقامه وانتقل ضمير استقر إليه، فيكون في الدار باعتبار قيامه مقام استقر فعلا معنويا، ويكون المستتر فاعلا معنويا تمت سعيدي والله أعلم .

٣- قوله: (وما تصنعون) الذي أُلجأ إلى هذا التقدير توهم أن الحال هنا عن الفاعل في المعنى، والصواب أنها عن المفعول، والتقدير ما ثبت لهم في حال كونهم عن التذكرة معرضين كما ذكره التفتازاني وغيره في: «ومالنا لا نؤمن» تمت منتقح والله أعلم .

٤- قوله: (وهذا زيد قائما) فقائما حال، وهو لا يستقيم أن يكون حالا من اسم الإشارة الذي هو مبتدأ ولا من زيد الذي هو الخبر، لأن الحال لا يكون إلا بعد تمام الجملة، فتعين أن يكون حال من الضمير في الفعل المقدر وهو أشير إليه في حال كونه قائما تمت .

٥- قوله: (وحرف النداء) الحال من المنادى مختلف فيه، فأجزاء البعض منهم المبرد واستقبحه الآخرون منهم الآزني، والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف تمت غاية والله أعلم .

أي: نحن في حال تصعلكننا مثلكنم في حال ملككنم. (وشرطها أن تكون^(١) نكرة^(٢))
لالتباسها بالصفة في نحو: «ضربت زيدا الراكب»، أو لكونها أحكاماً من الأحكام والأصل
فيها التنكير^(٣). (وصاحبها معرفة غالباً^(٤)) لشدة الاحتياج إلى بيان أحوال المعارف، دون

١- قوله: (تعبرنا البيت) قاله النابغة الذبياني. قوله تعبرنا: غير أخاه الأمر، ولا تقل بالأمر، والعار: كل شيء لزم منه عيب،
أنا: فتح «أن» لكونها مجرورة بحرف الجر أو مفعولاً ثانياً وهو الأولى، والعاله: الفقر، والعاله: أيضاً الفقراء جمع عائل،
يقال عال يعيل عيلة إذا افتقر، والصعاليك: جمع الصعلوك، كعصفور جمعه عصافير.

والشاهد في: صعاليك وملوك، فإنهما حالان عاملهما التشبيه المستفاد من قوله: نحن وأنتم أي: تشبهكم حال كوننا صعاليك
في حال ملككنم، فأحد الحالين من الفاعل والآخر من المفعول تمت .

فإن قيل: فعلى هذا القياس ألا يتقدم الحال على مثل هذا العامل لأنه من العوامل المعنوية؟ قلت قال شارح التسهيل: ومما
يعمل في الحال ولا يتقدم الحال عليه لضعفه الصفة المشبهة، نحو: زيد مثلك شجاعاً، وليس مثلك جواداً، وكذا إذا
حذف «مثل» فضمن المشبه به معناه، كقولك: هو زهير شعراً، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهاً، وقد يتوسط هذا النوع
بين حالين فيعمل في أحدهما متأخراً وفي الآخر متقدماً، كقول الشاعر تعبرنا البيت إلخ... فحذف مثل أقيم المضاف
إليه مقامه متضمناً معناه، وأعمل لما فيه من التشبيه.

والاستشهاد: أن العامل في الحالين معنى التشبيه كما مر تحت شراب .

٢- قوله: (وشرطها أن تكون نكرة إلخ...) قال النمامي في شرحه المسمى بالمثل الصافي في شرح مختصر الواقي أحمد شاه
السلطان: وقد خرج ابن الحاجب قول العرب: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها، فإياها:
منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر المخلوف، والأصل فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف للمضاف، فأنفصل
الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: قضية ولا أبا - حسن لها، على إضمار «مثل»،
قال ابن هشام وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة: الخيل له صوت صوت
حمار، بالرفع لصوت أي: مثل انتهى بلفظه تمت .

٣- لأن التعريف بالمعروف مدر، لأن المقصود بالحال إنما هو بيان الهيئة وذلك حصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة، إلا أن
النكرة أول الخفتها لفظاً وتقديراً، أما لفظاً فلأن قولك: قائما أخف من: القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء
التنكير، وما كان أصلاً كان أخف تمت من شرح ابن هطيل تمت والله أعلم .

٤- خلافاً لهوئس فإنه نص على المسكين في قولك: مررت به المسكين، على أنه حال، مع أنه معرفة، قلنا هو منصوب
بإضمار أعني تمت والله أعلم .

النكرات^(١) فإن وصفها يغني عن الحال، أو لالتباسها بالصفة في: «ضربت رجلاً راكباً»، أو لكونه محكوماً عليه ووجوب تعقل المحكوم عليه. وقد جاء نكرة إذا كانت موصوفة كـ «مررت برجل عالم^(٢) قائماً»، أو مضافة كـ «مررت بغلام رجل قائماً»، أو منهيّة كقول الشاعر^(٣) :

لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

- ١- قال نجم الدين: قولنا غالباً راجع إلى تعريف صاحبها، لا إلى تنكيرها فهو واجب لا غالب تمت منه .
 - ٢- لأن الشيء إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين سائر أمثالها- أعني وصفها- أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها، أعني حالها، لأن الأولى أن تبين الشيء أولاً ثم تبين الحدث المنسوب، ثم تبين قيد ذلك الحدث تمت لمجمل .
 - ٣- قوله: (عالم قائماً) فيه نظر، إذ يلتبس الحال بالصفة إذا كان ذو الحال نكرة موصوفة، كما في ضربت رجلاً علماً قائماً تمت .
 - ٤- هو قطري ابن الفجاءة المازني، والفجاءة: اسم أمة فنسب إليها. وقيل البيت للطرماح. وبعده:
- ولقد أرايت للرماح ذرية من عن يميني مرة وأمامي
في الصحاح ركن إليه بركن بالضم، وحكى أبو زيد ركن إليه بركن بالكسر ركوناً فيهما، أي: ما ل إليه وسكن، قال تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا﴾، وأما ما حكى أبو عمرو ركن بركن بالفتح فيها قائماً هو على رأي الجمع بين اللغتين، أحجمته عن الشيء: أي كففته عنه، وكف وهو من التواذر، مثل كيبته؛ قال لأن فعل متعد وأفعل لازم، والمراد به الكف عن القتال والتأخر عنه، الوغى: في الأصل الصوت مجازاً، لما فيها من الصوت والحلبة، الحمام: بالكسر قدر الموت، أي الموت المقدر من: حم أي قدر، لا: للنهي، أحد فاعل تركن، إلى الإحجام: متعلق به، يوم الوغى: مفعول فيه لتركّن، متخوفاً: حال من أحد، لحمام: متعلق به. والمعنى لا يطمئن أحد على التأخر عن القتال في يوم الوغى والحرب مخائفاً من الموت، إذ لا فائدة في التحرز، لأن ما قدر الله في زمان فهو واقع في ذلك الزمان، ولا يتأخر عنه ولا يتقدم عليه، والخاصل أن التأخر لا يفيد النجاة عما قدر.
- والاستشهاد: بأنه نصب متخوفاً على الحال من أحد، لأنها نكرة وقعت بعد نهي قد علمت في باب المبتدأ أنها تغني غناء المعرفة للعموم والله أعلم .

أو منفية ^(١) في الاستثناء، كـ «ما جاءني» رجل إلا راكباً، أو مستفهمة، كقوله:
يا صاح ^(٢) هل حم عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ
أو كانت الحال جملة مقرونة بالواو، لدفعها وهم كونها نعتاً، كقوله تعالى ^(٣): ﴿أَوْ
كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٩)، وكقوله:
مضى ^(٤) زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلي الغداة شفيع

١- وقد جاء نكرة في سياق النفي من دون الاستثناء كقوله:

ما حم من موت حما زافيا ولا ترى من أحد باقيا

قال صاحب البديع: النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها فتزل المعرفة، صرح بذلك شارح التسهيل تمت.

٢- قوله: (كما جاءني رجل إلا راكباً) لأن لفظ إلا يقطع ما قبلها عما بعدها، فلا يصح أن يكون وصفاً للانقطاع عنه تمت شريف.

٣- قوله: (يا صاح إلخ...) أي يا صاحبي، الاستفهام بمعنى الإنكار، حم: بمعنى قدر، والأمل: الرجاء، صاح: منادى مضاف، عيش: مفعول ما لم يسم فاعله وهو حم، باقياً: حال منه، قوله فترى: الفاء هي التي تقع بعد الأشياء السببية، فينصب بعدها الفعل بإضمار «أن»، والعذر: مفعول ترى، وقوله لنفسك: إما مفعول ترى، أي: وترى العذر حاصلًا لنفسك، أو متعلق بالعذر، والمفعول الثاني محذوف على رأي ابن مالك، أي ترى العذر لنفسك محموداً والبعد: ضد القرب يقال بعد الرجل وأبعده غيره، الضمير الذي أضيف الإبعاد إليه فاعله وراجع إلى النفس، والأمل مفعوله، والألف للإشباع، والجار والمجرور متعلق بالعذر. والمعنى يا خليلي هل قدر الله تعالى عيشاً كذا فيجعل النفس معلومة في فعلها الذي هو عبارة عن جعلها الآمال البعيدة قائمة أنا أعمل غداً سنة كذا وكذا ونحو ذلك.

والاستشهاد: أن الحال نكرة وهو عيش، وسوغه وقوعه بعد الاستفهام، لاسيما إذا كان بمعنى النفي والإنكار تمت والله أعلم

٤- هذا هو الصحيح، وقد وقع للزخشرى هنا سهو، فجعل هذه الكلمة صفة أينما وردت، في نحو: ﴿وما أهلكتنا من قرية إلا وما كنا كتاب﴾ تمت.

«وأرسلها^(١) العراك، ومررت به وحده»^(٢) ونحوه) من الأحوال التي جاءت معرفة ظاهراً، كـ «طلبته جهداً، وكلمته فاه^(٣) إلى في» (متأول) بأنها في المعنى نكرات، وإن

١- قوله: (مضى) مضى الشيء مضياً إذا ذهب، والزمان: اسم لقليل الوقت وكثيره، في الصحاح استشفعته إلى فلان، أي سألته أن يشفع لي فيه. مضى: من فعل وفاعل، والناس يستشفعون بي: في عمل نصب على الحالية، والاستفهام: للإتكار، إلى ليلى: متعلق بشفيح، والغداة مفعول فيه، وشفيح: فاعل للظرف وهو: لي. ومعنى البيت مضى زمن طويل والناس يسألوني أن أشفع لهم إليها مستشفعين بي في ذلك الزمان، فهل لي شفيح إليها الغداة، أي مالي شفيح، ومن هذا المعنى علم أنه ضمن معنى الاستشفاع معنى الاستغاثة، ولهذا عداه بالياء.

والاستشهاد: أن والناس... جملة حالية مقرونة بالواو، وذو الحال نكرة مقدم عليها، وهو زمن، ويجوز هذا إذ لا يلتبس حيثئذ بالصفة تمت والله أعلم.

٢- العراك: من العرك وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً إذا ازدحم، وقيل هو بمعنى الدلك، وأصل مصدره أعرك اعتراكاً، إلا أنه جاء فيه العراك، نحو: «أنتكم من الأرض نباتاً»، والضمير: للإبل، والمراد من الإرسال التخليه، أي أوردتها الماء تعارك بعضها بعضاً من شدة الزحام، والتعريف فيها للأمر المعلوم في الذهن، وهذه أشياء مسموعة ولا يقاس عليها، ولهذا افتقرت إلى التأويل تمت ش.

٣- فوحده: لازم الأفراد والتذكير والإضافة ولازم النصب، وكذا في المواضع المذكورة تمت والله أعلم.

قال الأندلسي: وحده: مثل وعد يعد وعداً وأو عده، وقد قيل إنه منصوب على الظرفية، كأنه قال: على مثاله فيقدر معه مستقر منصوب على الحال تمت هطيل.

٤- قوله: (وكلمته فاه إلى في) وهذا من المشكل، لأن فاه إلى في: جملة فقياسه أن يعرب كأعراب الجمل، وإن كان في موضع الحال، فالذي يدل على أنه جملة أمران: أحدهما أن الجملة تستعمل استعمال المفردات، ولا يتعكس، الثاني أن الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة، كضارب سوى المكرر للتفصيل، وفاه إلى في لم يفهم الهيئة إلا من جميعه فدل على أنه في الأصل من قبل المفردات، والوجه الذي لأجله نصب هو أنه كثر استعماله حتى صار فاه إلى في بمعنى شافها، بحيث يفهم ذلك من لا يخطر بباله شيئاً من مدلولات هذه الألفاظ ولما صار كذلك جعل كالمفردات، فأعرب منه ما يقبل الإعراب تمت هطيل والله أعلم.

فائدة: لا يجوز إفراد الحال بعد «إما» بل لا بد من إردافها بحال أخرى، كقوله تعالى: «إِنَّمَا شَاكِرٌ وَإِنَّمَا كَفُورٌ»، وكذا بعد «أو» كقول الشاعر:

إما طارفاً أو معادياً

لقد ساقني تروعي جبالك

كانت معارف في اللفظ، ومعناها: «أرسلها معتركة، ومررت به منفرداً، وطلبتة مجتهداً، وكلمته مشافها»، وهذا عند سيبويه، أو معمولة للأحوال المحذوفة، فالتقدير «أرسلها تعترك العراك، ومررت به ينفرد وحده، وطلبتة يجهد جهداً، وكلمته جاعلاً فاه إلى في»، فحذفت العوامل وأقيمت المصادر أو المفعول مقامها،^(١) وهذا عند أبي علي الفارسي. (فلان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) لالتباسها بالصفة مؤخرة كقوله :

لعزة^(٢) موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

وكذا بعد «لا» تقول: جئت لا راغباً ولا راغباً، وأما قول الشاعر

قهزت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فشاذ تحت تسهيل تحت .

١- قوله: (مقامها إلخ...) وهي فاه إلى في، على أنه مفعول به لجاعل، عند الكوفيين، وقال الأخفش هو منصوب بتقدير «من» أي من فيه إلى في تحت نجم .

٢- قوله: (لعزة البيت إلخ...) عزة: اسم امرأة، ويرى: لية. قائل البيت ذو الرمة، وقيل لكثير. قال في الصحاح أو حشت الأرض وحدها وحشية، وأوحش المنزل أيضاً صار كذلك وذهب عنه الناس، وقال لية موحشا طلل انتهى، الموحش: الذي ينفر عنه الطبع ولا يأنس به، الطلل ما شخص من آثار الديار الخربة والقديم المتقادم العهد، وعفت الريح المنزل: أذهبته، وعفا المنزل يعفو يتعدى ولا يتعدى، الأسحم، السحاب الأسود من السحمة وهو السواد، المستديم: المطر الدائم، في الصحاح المطر الدائم الذي ليس رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار وثلث الليل، وأكثره ثمانية أثلث العشر، والجمع دم انتهى. طلل: مبتدأ، ولعزة خبر مقدم عليه، موحشا: حال عن المبتدأ، قوله عفاه: في محل الرفع بأنه صفة ثانية لطلل، ومستديم: صفة أسحم.

والعنى بقي من ديار هذه المحبوبة آثار موحشة درستها الأمطار بمرور الليالي وكرور الشهور فالأعوام.

والمراد بالاستشهاد: أنه قدم الحال وهو: موحشا على ذي الحال وهو: طلل فلا يلتبس بالصفة، ولقائل أن يقول لا نسلم أن موحشا حال من طلل، بل هو حال من الضمير الذي في الجار والمجرور وهو معرفة، فلا يكون ذو الحال نكرة، فلا يتم البيت استدلالاً. وأعلم أن هذا المثال لا يصلح لمطلوبه من جهات الأول أنه محتمل غير منصوب كما ذكره، الثاني أنه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة، لأن ذا الحال مرفوع وهي منصوب والتصويب لا يتحقق صفة للمرفوع، فيجب أن نقول لعلها هذا لالتباسها بالصفة مؤخرة في مثل: ضربت رجلاً راكباً وطرداً للباب كالبيت هذا، والثالث أنه لا يجوز أن يكون حالاً من طلل لأن طلل مبتدأ وما ذكره المصنف يدل على أن الحال لا يكون إلا من الفاعل أو

بشيء من اللفظي

(ولا يتقدم على العامل المعنوي^(١) لضعفه في العمل، وضعف عمل اللفظي فيما قبله، لجواز «لزيد ضربت»، وامتناع^(٢) «ضربت لزيد»، فلا يجوز «قائما في الدار زيد»، «دون «في الدار زيد قائما، وفي الدار قائما زيد»^(٣). ولا على المصدر^(٤) في نحو قولك:

للمفعول به أو ما في قوتهما والله أعلم، إلا أن يجعل لظل فاعل لعة كما هو المروي عن الأخفش، لأنه لم يشترط في الجار والمجرور حيث عمل الاعتماد فيستقيم تمت . يقال ولا يصح الاستشهاد به أيضا على وجوب تقديمها إذا جعلناه فاعلا، لأنه قد وصف بقوله قديم، كقولك جاءني رجل عالم قائما، مع أنه يصلح أن يكون حالا عن الضمير الذي في الجار والمجرور، أعني لعة وهو معرفة فلا يكون ذو الحال نكرة، فهو محتمل غير منصوب فلا يصلح الاحتجاج به والله أعلم تمت .

- ١- قوله: (المعنوي) هو كل جامد ضمن معنى المشتق، وقد يقدم بعداؤه وأمثله في شرح قوله: أو معناه تمت سيدنا صديق.
- ٢- إذ عمله قوي فلا يحتاج إلى اللام، وإذا ضعف اللفظي بالتقدم فالمعنوي الذي هو عامل ضعيف في نفس الأمر أولى بالضعف فلا يعمل فيما قبله، لأن اللفظي قوي يعمل بنفسه من غير تعدي باللام، حيث كان للمفعول بعده لا قبله فكما ذكر والله أعلم .

يعني أن الفعل إذا تقدم عليه معموله دخلت عليه لام التقوية، بخلاف ما إذا تأخر فإنها لا تدخله لقوته تمت .

- ٣- بتقديم الحال على الظرف الذي هو عامل معنوي «ويا زيد» ولا يجوز أيضا قائما زيد في الدار، بتقديم الحال على زيد وعلى الظرف تمت .

لأن المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي، وقد يضعف العامل بالتأخير حتى يجوز اتصال الصلة بمفعول الفعل المتعدي إذا كان الفعل متأخرا، فإنه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ذلك إذا كان مقبلا، فإنه لا يجوز ضربت لزيد، وإذا كان العامل اللفظي يضعف بالتأخير فالمعنوي أولى تمت عجدوا في تمت .

ويفهم من تولى المصنف ولا يتقدم على العامل المعنوي جواز تقدم الحال على الفعل أو شبهه، لكن إذا لم يكن مانع فلا يتقدم الحال عليه، أما الفعل فإن دخل عليه «أن وأن» المصدرتان، وأما شبه الفعل فإن كان مصدرا نحو: ضربي زيدا قائما فإنه لا يجوز تقدم الحال عليه، أو اسم الفاعل والمفعول المعروفان بلام التعريف، نحو: زيد القائم ضاحكا، والصفة المشبهة، نحو: زيد حسن ضاحكا لأنها بمنزلة الموصولات، فلا يتقدم ما في حيزها عليها، ولضعف الصفة المشبهة في العمل تمت متوسط .

- ٤- بتقديم الظرف على الحال والحال على زيد وفيه نظر إذ يمكن أن يقال أن مثل: في الدار قائما زيد لا يجوز إذ يلزم منه الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو غير جائز في كلامهم كما لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي .

«سرتي ذهابك غدا غازيا»، ولا «جزيتك بودك إياي مخلصا»^(٣). ولا على الفعل المقرون بلام الابتداء «لأصبر محتسبا»، ولام القسم نحو: «لأقومن طائعا»، (بمخلاف الظرف^(٤))، حيث يجوز تقديمه على العامل المعنوي، لأنه اتسع فيه لكثرتة فاعتقر فيه مالا يعتقر في غيره. (ولا على) صاحبها (المجورور^(٥)) بحرف، نحو: «مررت راكبا بزيد» في الأصح، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، لكونه تابعا للمجورور، فكما لا يتقدم المجورور على الجار فما في حكمه كان أولى. و أما كافة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سبا: من الآية ٢٨٨) فإنها حال^(٦) من كاف الخطاب في أرسلناك، لاعتن الناس، والهاء فيه للمبالغة، وعن أبي علي

١- لتقدير المصدر بأن الموصولة، وما حيز الصلة لا يتقدم على الموصول. وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولةا عليها لضعف مشابهتها للفعل، وظاهر لفظ جار الله في الفصل يؤذن بجواز تقدم الحال عليها. وأضعف في العمل من الصفة المشبهة أن فعل التفضيل، ألا ترى أنه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج إلى شروط كما سيحيى في بابه. وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله، فلا يقال: والشمس طالعة جئتكم مراعاة لأصل الواو وهو العطف تمت رضي تمت .

٢- في الصورة الأولى حال من الكاف في: ذهابك، فلا يقال: سرتي غازيا ذهابك غدا، ومخلصا في الصورة الثانية حال من التكاف فلا يجوز لأجزيتك مخلصا بودك إياي، قيل امتناع التقدم في صورتين من حيث أن الحال عن المجورور بالإضافة، وأجيب بأن الامتناع يجوز أن يعمل بعلمين تمت ش .

٣- يعني أن الحال وإن كان مشابها للظرف من حيث المعنى، لأن راكبا في جئتكم راكبا بمعنى في وقت الركوب، إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة لتوسعهم في الظرف بمخلاف الحال، وكان على للصنف أن يقيّد فيقول: بمخلاف الظرف «المعمول» فإنه يتقدم على الظرف «العامل»، والحال لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك اتفاقا تمت رضي .

٤- أي يحرف الجر في العجواني، وفي بعض الشروح المراد بالمجورور المجورور بحرف الجر لا المجورور بالإضافة فلا يجوز تقدم الحال فيه عليه بالاتفاق، مثل قولك: زيد ضارب هنيئ قائمة تمت .

٥- في الكشف أن «كافة» صفة مصدر محذوف، أي أرسلناك رسالة كافة، وفيه أن الكافة لا تستعمل إلا في الحال تمت ش .

المعارف (ع)

وابن كيسان وغيرهما من النحويين جواز تقديمها عليه كسائر أحوال الأفعال، ولثبوته^(١) سماعاً، كقول الشاعر :

إذا المرء أعيته السيادة ناشعا
فمطلبها كهلا^(٢) عليه عسير
والآخر :

تسليت^(٣) طرا عنكم بعد بينكم
بذكراكم حتى كأنكم عندي

١- فإن قلت الأحوال ليست للأفعال بل لمعمولاتها، قلت: لما كانت الحال مقيدة للأفعال صبح أن تسبب إلى الأفعال، لما كانت أحوالاً لمعمولاتها كانت متعلقة بها لأن متعلق المتعلق متعلق تمت ع والله أعلم .

٢- يمكن أن تكون الحال من محذوف دل عليه الثاني، تقديره فمطلبها عليه كهلا عليه شديد، والمطلب: مصدر ميمي مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف والتقدير: فمطلب المرء إياها.

(إذا المرء أعيته إلخ...) العي: خلاف البيان، وقد عي في منطق، وعي فهو عي فعيل، وأعياه غيره أي أعجزه، والمرء: الإنسانية وذلك أن تشدده. أبو زيد: مرؤ الرجل صار ذا مروء فهو مروء على فعيل، والمرء تكلف المروء. ابن السكيت: فلان يتمر أي يطلب المروءة بنقصه وعيه . صاحب الجمل: المرء بالهمزة لكمال الرجولية ولا فعل له، والمراد هاهنا رب السيادة ناشئ أي في حال النشء والنمو وهو حال الشباب، المطلب: مصدر ميمي، إذا ظرف مضاف إلى الجملة والفاعل فيه أعيته، الفاء في فمطلبها: فصيحة أو لتضمن معنى الشرط، وهو مبتدأ خبره شديد، عليه متعلق به وضمير مطلبها راجع إلى المروءة أو السيادة، وكهلا حال من المحرور في عليه. والمعنى أن المرء إذا لم يكتسب الخد والفضائل وأعيته المفاسد والمآثر في عنفوان الشباب وزمان جودة القريحة وقوة الطبع فمطلبها في حال الكهولة شديد على نفسه.

والمراد بالاستشهاد: أن كهلا: حال من الضمير في عليه المتأخر، ولا يجوز أن يكون حالاً من فاعل أعيته، ولا من مفعوله لأنه يلزم الفصل بين المصدر وهو: مطلبها وبين عليه شديد بكهلا الأجنبي، ولا من فاعل المصدر لأن فاعله غير مذكور، ولا يجوز أن يكون مضمرًا لعدم جواز الإضمار في المصدر، اللهم إلا أن يقال من الفاعل الغير المذكور وهو يجوز في المصدر ولا استشهاد فيه تمت شرح أبيات .

٣- قوله: (تسليت البيت إلخ...) التسلي: تطيب النفس في فراق المحبوب، طرا أي جميعاً، البين: الفراق. تسليت: فعل وفاعل، عنكم: متعلق به، وطرا: حال من المحرور في عنكم، بذكراكم مصدر مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف، والجار متعلق بتسليت، وقوله حتى كأنكم: عطوف على الجملة السابقة، يعني أن التسلي لا يزال بين يدي درجة فدرجة حتى ظننت أنكم عندي.

غافلا^(١) تعرض المنية للمرء فيدعي ولات حين أباء^(٢) ولا^(٣) عليه بإضافة محضة مطلقا، نحو: «عرفت قيام زيد مسرعا»،^(٤) ولا على المنصوب إذا كانت ظاهرا عند الكوفيين مطلقا،^(٥) إذا كانت الحال اسما، فلا يجوزون «لقيت

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: طرا وهو حال من الضمير المحرور في عنكم مقدم عليه والله أعلم.

١- غرض له أمر كذا أي ظهر، المنية: الموت، و«لا» في «ولات حين» هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت في «ربت، وتمت» للتأكيد وتعين بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحياء، ولم يبرز إلا أحد مقتضياتها إما الاسم أو الخبر، وامتنع بروزها جميعا، وهذا مذهب الخليل وسيبويه أي ليس الخبر حين أباء، وعند الأخفش إنما «لا» النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحياء وحين أباء منصوب كأنه قيل ولات حين أباء، وعند الأخفش إنما تنصب بفعل مضمر، وهي غير عاملة والتقدير ولات حين أرى أو رأي حين أباء.

وذهب بعض النحاة إلى أنها في الأصل ليس قلبت ياءها ألفاء وأبدلت من سينها تاء. وذهب بعض وأبو عبيدة إلى أن التاء متصلة بميم، وحين وتمين لغتان، وعند البعض أنها فعل - يقال لات يليت - كمات، وعند البعض أنها حرف جر. غافلا: حال عن المحرور في للمرء عاملها تعرض، والمنية: فاعل تعرض، والفاء في فيدعي للتعقيب، وجملة لات حين أباء: جملة حالية في محل نصب حال من الضمير في فيدعي الذي يرجع إلى المرء، وحين مضاف إلى أباء. ومعنى البيت تعرض المنية للمرء حال غفلته فيدعي وليس وقت الدعاء وقت الأباء والفرار عنه.

والمراد بالاستشهاد: أنه قدم الحال وهو: غافلا على صاحب الحال المحرور وهو المرء والله أعلم.

٢- قوله: (ولا عليه) أي لا يتقدم الحال على ذي الحال، ولعل في المحرور بإضافة غير محضة خلافا، لا في تقدير الانفصال تمت شريف.

٣- قوله: (مسرعا) والذي ذكر نجم الدين خلاف هذا فإنه قال: وأما إذا كان ذو الحال محرورا فإن الجر بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا، سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، أو لا نحو جاءني مجردا ضاربة زيد، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضا، وإن أجزأه بحرف فسيبويه وأكثر البصريين بمنعون أيضا تقدمها عليه للعلة المذكورة، ونقل عن ابن كيسان وغيره وأبي علي وابن برهان الجواز. استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مع الفعل كالهجرة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت ذهبت راكبة هند فكأنك قلت أذهبت راكبة هنداً فكأنه نال عن المنصوب تمت منه رحمة الله والله أعلم.

راكبة هنداء، ولا راكبة لقيت^(١) هنداء»، لقلا يتوهم كون الحال مفعولا، وصاحبها بدلا، وبعضهم إذا كانت الحال فعلاء، نحو: «لقيت تركب هنداء، أو تكرب^(٢) لقيت هنداء»، ولا على المرفوع ظاهرا عندهم مطلقا، على زعم بعض العلماء، وفي تأخر الفعل عنها على زعم آخرين نحو: «مسرعا جاء زيد، ويسرع جاء زيد»، وأما على المضمر فيجوز^(٣) مطلقا، فعلا كانت الحال أو غيره،^(٤) ومرفوعا كان صاحبها أو منصوبا.

ويجب تقديمها^(٥) على صاحبها إذا متعلقها ضمير فيه، نحو: «جاء زائرا هنداء أخوها، وجاء منقادا لعمره صاحبه». (وكلما دل على هيئة صح أن يقع حالا) من غير اشتراط^(٦)

(*) قوله: (مسرعا) حال عن زيد، قال ابن مالك لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة محضة، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة إلى الموصول، فإن كانت بالإضافة غير محضة جاز تقدم الحال على المضاف، كقولك: هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا، فإنه يقال هذا ملتوتا شارب السويق غدا، لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها تحت عقيل والله تعالى أعلم بالصواب.

١- أي سواء كانت الحال متقدمة على الفعل أو متأخرة عنه، ويجوز أن يكون مطلقا في مقابلة قول بعضهم، فيكون معناه عند الجميع من الكوفيين تمت شى تمت والله سبحانه أعلم .

٢- أي لا يجوز هذا، أما إذا كانت فعلا فلا تلباس بالتنازع، وأما إذا كانت اسما فطرذا للباب تمت شريف تمت .

٣- وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضرار قبل الذكر، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر. وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسريهما تمت رضى .

٤- وكذا يجب تقديمها على صاحبها إذا جاء صاحبها بعد إلا أو معنا لها، نحو ما جاءني راكبا إلا زيد، وإنما جاءني راكبا زيد، لمثل ما مر في باب الفاعل، أعني لتعيين الحصر وانعكاسه لو أخرت عن صاحبها تمت رضى.

٥- قوله: (ويجب تقديمها) وكذا إذا تضمن الحال همزة الاستفهام، نحو: كيف جاء زيد، لقلا تبطل الصدارة، ووجب في صورة الكتاب لقلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبه لو قدم صاحبه على الحال فقليل: جاء صاحبه منقادا لعمره، ولما يلزم من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لو قدم على صاحبه معمول منقادا فقط، وقيل جاء لعمره صاحبه منقادا، وكذا ذكر معناه اللامعني تمت .

واعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر أن يقع حالا، بل يقتصر على ما يسمع منها، نحو: قبلته صبرا، ولقيته فجعاء وحيانا، وكلتته مشافهة، وأتيته ركضاً وعلوا ومشيا، والمفرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع

الاشتقاق، لاستقلال ما يدل على الهيئة، وقيامه بمجموعه
كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مرم: من الآية ١٧)
بيد»، أو سحر، كـ «بعث الشاء^(٢) شاة ودرهما»، باب، لا «رجال»،

ناصية، نحو: أتنا رحلة وسرعة وبطنا ونحو ذلك، ولنا ما ليس من تقسيماته فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك، لعدم السماع، وعند الأخفش والمبرد انتصاب هذه المصادر على المصدرية فقط تمت نعم والله أعلم.

١- ومن الأحوال التي جاءت غير مشتقة التشبيه، كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في بعض أيام صيفين ما بالنا بالأمس أسد العرين، وما بالنا اليوم شاء النحف وقوله المتنبي:

بدت قمرا ومالت حوطين وفاحت عنبرا ورنّت غزالا

وفي تأويل مثله وجهان أحدهما أن تقدر مضاف قبله، أي مثل أسد العرين ومثل قمر، الثاني أن يؤل للنصوب بما يصح أن يكون هيئة، أي ما بال الناس أمس شخصانا واليوم ضعافا، وبدت منيرة، وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر في معنا من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو: قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما أي: لكل جبار قهار تمت رضي.

٢- أي أكثر ما يكون مشتقا تمت ش، وإنما قال وأكثره لجواز وجود غير ما ذكر، ولعدم الحصر في المذكورات تمت.

٣- قوله: (شاة ودرهما) مجموعهما حال من الشاة لأن المعنى بعث الشاء مقابلا شاة واحدة بدرهم واحد، فأقيمت الواو بمعنى مع موضع الباء التي للمصاحبة تمت ع.

قوله أيضا: كبعث الشاء إلخ... وضابط هذا الحال أن يقصد التقسيط، أي التقسيم، فيجعل لكل جزء من أجزاء أجزاء قسما، فتتصّب ذلك القسط على الحال، وتأتي بعده بذلك الجزء إما مع واو العطف، كقولنا شاة ودرهما، أو بحرف الجر، نحو: بعث البر قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهما عن كل أربعين، وقامرته درهما عن كل درهم، أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مئ، أو بغير ذلك، نحو: وضعت عندكم الدنانير دنانرا لدى كل واحد تمت رضي.

٤- قلت والأولى أن يكون هذا من التفصيل كما ذكره نجم الأكمة فإنه قال: ومنها الحال في: بويته باب بابا، وجاعوني رجلا رجلا وواحدا واحدا، أو رجلين رجلين ورجالا رجلا، أي مفصلا هذا التفصيل المعين، وضابطه أن يأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزء مكررا، وكذا أن تأتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء مطلقا عليه بالفاء أو بتم، نحو: ادخلوا رجلا رجلا، وامضوا ككبكة ثم ككبكة، أي مترتين هذا الترتيب المعين تمت رضي.

أو أصالة^(١) كـ «أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً»^(٢) (الإسراء: من الآية ٦١)، أو على نوع، كـ «هذا^(٣) ما لك ذهباً»، أو على ما فيه تفضيل،^(٤) (مثل: «إِسْرَأْ أَطِيبَ مِنْهُ»^(٥) «رطباً»)، فبسرأ ورطباً حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة، والعامل^(٦) في «رطب» أطيب، وكذا في «إِسْرَأْ» على الصحيح،^(٧) لا اسم الإشارة،^(٨) لأنه حينئذ^(٩) يتقيد بالحال ضرورة، فيمتنع تقييد الخبر بهما،^(١٠)

أي: واحداً واحداً على الترتيب، وهذه المفردات ليست بأحوال وإنما الأحوال في الجمل، لأن الهيئة إنما فهمت من الجملة فقط، لأن التقدير لا يفهم من لفظ يد وحدها بل من لفظ يد بيد، وكذا معنى للمقابلة لم تفهم من لفظ شاة ولا درهم، بل من الجميع وهي شاة ودرهم تمت .

١- يعني أن الحال أصل لصاحبه، مثل يعجبني الخاتم فضة، والثوب خزاً، أو فرع له نحو يعجبني الفضة خاتماً، والحديد سيفاً تمت بجمع الدين .

٢- فطيناً: حال من مفعول خلقت، أي من حال كونه طيناً تمت والله أعلم.

٣- قوله: (كهذا مالك ذهباً) فذهباً حال من مالك، وهو مفعول في المعنى، أي أسبر إلى مالك حال كونه ذهباً .

٤- وضابطه أن تفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين تمت رضي .

٥- قوله: (أطيب منه رطباً) هذا مما يعمل فيه أفعال التفضيل في اسم مظهر بغير تلك الشروط الآتية في مسألة الكحل تمت .

يقال: أما نصبه للحال والتمييز والظرف فلا مانع، نص عليه ابن هشام، والخلاف في غير ذلك تمت .

٦- وصاحب بسرا الضمير في أطيب، وصاحب رطباً الضمير المحرور في منه تمت سعيدي .

٧- فإن قيل: اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه، إذ لا يقال: زيد منك أحسن فكيف يتقدم هاهنا؟ قيل: إن في الجار اختصاصاً لعمل العامل الضعيف فيها متأخراً عنها كالظرف توسعاً، وإنما أحر العامل هاهنا لأن اسم التفضيل عامل ذو حدثين أي ذال على حدثين المفضل، وحدث المفضل عليه، أعني التفضيل والمفضل على الشيء، لاشتراكه علي نسبة تقتضي طرفين، وقد ذكرنا أن العامل إذا كان ذا حدثين وتعلق به الحال لزم أن يلي كلا منهما متعلقه فصح كون أطيب عاملاً في الحالين، وعلى هذا يكون المعنى هذا التمر المشار إليه أطيب حال كونه بسراً من نفسه حال كونه رطباً تمت غاية معنى تمت .

٨- قوله: (لأنه حينئذ) أي حين أن يكون العامل في بسرا اسم الإشارة تمت من حيث أنه بمعنى أشبر تمت .

٩- كما قال أبو علي وأتباعه قالوا، لضعف أفعال لتفضيل في العمل فلا يتقدم معموله عليه تمت .

والأجزاء «هذا زيد قائما» فيفسد المعنى، ويلزم أن يكون بسرا حال الإشارة وليس بالأزمر،
 لجواز أن يكون بلحا^(٣) أو حمرا أو رطباً، فيفضل^(٤) الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة
 وذلك ممتنع، ولكون هذا التركيب في معنى ثمر نخلي بسرا أطيب منه رطباً، والعامل في بسرا
 فيه [أي في هذا المثال] أطيب بالاتفاق، ولكون نسبة أطيب إليهما نسبة واحدة.^(٥)

(ويكون جملة^(٦)) لأنها حكم والأحكام تقع مفردة وجملة، (خبرية) لكونها خبراً عن
 ذي الحال في المعنى، (فالاسمية بالواو والضمير)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنْتُمْ

١- قوله: (فيمتنع تقييد الخبر بمها) أي بالحال، لأن اسم الإشارة إذا تقيّد بالحال وهو بسرا امتنع تقييد خبر المبتدأ وهو:
 حيث بالحال وهو: بسرا لأنها لا تقيّد شيئين. قوله: (والا) أي وإن لم يمتنع وجعلنا الحال مقيداً بشيئين جاز المثال
 المذكور في الشرح، وهو: هذا زيد قائماً، فيكون قائماً مقيداً للخبر والمبتدأ فيفسد أيضاً تمت.

٢- قوله: (بلحا) قال في الصباحاح البلح قبل البسر، لأن أول الثمر طلع، ثم حلال، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب، ثم حمز،
 الواحدة بلحة تمت منه. وحكى المنذري طلع، ثم كثر بفتح الكاف، ثم حلال إلخ... أو رده أحمد بن حجر في بلوغ
 المرام تمت والله أعلم.

٣- هذا تنمة للوجهين السابقين، ويحتمل أن يكون وجهها آخر، لأنه إذا لم يكن أطيب عاملاً في الحال وهو بسرا لم يتعلق
 التفضيل بمها، فلم يبق إلا حالة واحدة تمت ش وهي حالة الرطبية تمت ش والله أعلم.

٤- لاشتماله على معنى التفضيل، ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين مفضلاً ومفضلاً عليه، فلما عمل في
 المفضل عليه وجب أن يعمل في المفضل، لأن نسبة الأفضلية إليها واحدة تمت وهي حالة الرطبية تمت.

٥- قوله: (وتكون جملة خبرية) أما اشتراط كون الحال جملة فلأن مضمون الحال قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد
 مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، وأما وجوب كونها خبرية فلأن المقصود الجيء بالحال لتحقيق وقوع
 مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قوله: جاءني زيد راكباً أن الجيء الذي هو مضمون العامل واقع
 وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثمة قيل أن الحال يشبه الظرف معنى، والإنشائية إما طلبية أو
 إيقاعية بالاستقراء وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
 حصول ذلك المضمون، وأما الإيقاعية نحو: بعث وطلعت غان المتكلم بما لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها،
 وهذا مناف لقصد وقت الوقوع، فلا يعرف بالعقل إلا من دلالة اللفظ أن وقت التأنيط يلتصق بالإيقاع وقت وقوع
 مضمونه تمت.

تَعْلَمُونَ^(١) (البقرة: من الآية ٢٢). (أو بالواو^(٢)) كقوله عليه السلام : ((كنت نبيا^(٣) وآدم بين الماء والطين)). (أو بالضمير على ضعف^(٤)) على الأكثر، إذ الحال في المعنى كجزء من الجملة،^(٥) فلا بد فيها مما يشعر بالخالية من الواو والضمير، والواو مما يشعر بها في أول الأمر، بخلاف الضمير، وقال ابن مالك^(٦) إن أفراد الضمير أقيس من أفراد الواو، لموجوده فيها وفي

- ١- فالضمير هنا هو المنفصل، ولفظ الجامي نحو: جئت وأنا راكب، رجعت وأنت راكب، وجاء زيد وهو راكب .
- ٢- قوله: (أو بالواو) وحده نحو: لقيته والجيش قادم، وأتيته والشمس طالعة، لأن الحال والمعنى ظرف إذ المعنى لقيته في حال قدوم الجيش، وأتيته في حال طلوع الشمس، فكلما جاز أن يخلو الظرف عن الضمير، ولقائل أن يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به، وهي في هذين المثالين لم تبين هيئة شيء منهما، وأجيب بأنها تبين هيئة الفاعل معنى، إذ المعنى تعيينه مقارنا لقدوم الجيش، وأتيته مقارنا لطلوع الشمس، أو يقال إنما لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل، وهو لازم للفاعل، فكأنما تبين ذاته فهي مبنية هيئة لازمة لفاعل فاعرف تمت غاية .
- ولفظ العجولاني قال صاحب المنفصل في حواشيه: أن مثل قولك: أتى به وزيد قائم ليس بحال هنا مبنية لطية الفاعل والمفعول، ولكنها ليان لازم للفاعل والمفعول، وقد اشتهر في كلام العرب العبارة بالملزوم عن اللازم، واللازم زمان الإتيان، فكانه بين هيتهما تمت .
- ٣- قال في المراهب: وأما ما اشتهر على الألسنة بلفظ: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» فقال شيخنا الحافظ أبو الخير السجاي في كتابه المقاصد الحسنة لم يقف عليه بهذا اللفظ انتهى ما قاله، ثم قال فيها قبل هذا الكلام وعن ميسرة الضبي قال قلت يا رسول الله متى كنت نبيا قال: ((وآدم بين الروح والجسد)) هذا لفظ أحمد بن حنبل، ورواه البخاري في تاريخه وأبو نعيم، وصححه الحاكم تمت .
- ٤- قوله: (على ضعف) فيكون كقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ مؤول بالمفرد، أي متعادين، إذ لا يسوغ جعله من الضعيف تمت .
- ٥- يعني فلا بد من الواو على الأفصح، لأن الحال في المعنى إنما هي مفردة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني، إذ جاء زيد وأبوه قائم مؤول بجاء زيد قائما أبوه، لأنه حكم وهو المفرد، وقد صرح ابن الحاجب بمثله في مباحث الصفة من شرح المنفصل فقعسوا إلى إدخال ما يشعر بالخالية في الجزء الأول ليشعر كل جزء بالخالية، الأول من حيث اللفظ، والثاني من حيث المعنى، تمت ع فيتعادلان، فلذلك ضعف حذف الواو تمت سعيدي تمت .
- ٦- وغيره من المحققين، ومذهب الرضي أن الضمير إذا لم يتأخر فهو فصيح، مثل قوله تعالى: ﴿وَجُوهِهِمْ مَسْدُودَةٌ﴾، فإن تأخر مثل قوله: ﴿تصف النهار للماء غامر﴾، البيت فضعيف تمت منقح والله أعلم .

شبهها من الخير والنعمة،^(١) ووروده في التثنية نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة: من الآية ٣٦)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَبَاكِلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الفرقان: من الآية ٢٠)، ﴿تَبَدَّدَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَوْا ظُهُورَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: من الآية ١٠١) ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ (الرعد: من الآية ٤١)، وفي الشعر كقوله:
 ما بال^(٢) عينك دمعها لا يرقأ وحشاك من خفقانه لا يهدأ^(٣)

١- لأن الحال في المعنى خير ووصف لصاحبها، وأيضا أصل الخير والنعمة أن يكونا مفردين بغير واو لأن الواو تدل على المغايرة، والخير والنعمة على الاتحاد، إلا أنه قد عدل عن هذا الأصل وحيء بالواو في الخبر لئلا يبيانية، كقولهم ما أحد إلا وله نفس أماره بالسوء في الخير، وقوله تعالى: ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾ في الصفة، هذا ما ذكره في المطول تحت والله أعلم.

قال صاحب المنهل: والمشهور أن الأمرين جاتران وألحما فصيحيان، وذهب الفراء إلى أن تركه نادر و تبعه الزمخشري قائلا بأنه حيث وابن الحاجب قائلا بأنه ضعيف، والمؤلف غير عنه بأنه غير أولى، والكتاب العزيز شاهد بخلاف ذلك كله، قال تعالى: ﴿اهْبِطُوا إلخ...﴾ وقال تعالى: ﴿والله يحكم إلخ...﴾، قلت وقد قال الزمخشري في الأولى إن الاسمية حال أي متقادين، وفي الثانية كأنه قيل: والله يحكم نافذا كما يقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، ويريد حاسرا، قلل مراده أن الاكتفاء بالضمير إنما هو في حكمه، يمكن أن يتزع من طرفها هيئة تدل عليها بالمفرد فلا يرد الإتيان عليه.

قلت: كذا قال البيهقي وإليه أشار الطبري وفيه نظر، فقد صرح في الفصل بالشذوذ في قوله: كلمته فوه إلى في، مع إمكان الانتزاع المذكور، إذ المعنى كلمته مشافها. وهذا أي الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المستقلة، وأما في المؤكدة فلا يجوز الواو بل الضمير وحده، تقول: هو الحق لا شك فيه، وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد لشدة الاتصال بينهما تحت جامي والله أعلم.

٢- في الصحاح البال: الحال يقال ما بالك ما حالك، الدمع: دمع العين والدمعة القطرة منه، رقا الدمع رقا ورقا سكن، الحشاء: القلب وإنما سمي به لأنه انضمت عليه الطلوع الجمع أحشاء. هذا يهدي هداً وهدواً سكن، وأهداه سكنه يقال أهدأت الصبي إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام. خفقان القلب وخفقان السراب اضطرابهما، «ما» لاستفهام التعجب، بال: فاعل لفعل مقدر أي ما نصنع والخطاب في عينك وحشاك: للنفس دمعها مبتدأ، لا رقا غيره، والجملة في محل نصب على الحالية عن الفاعل وهو البال، وحشا: إما عطف على عينك والواو واو الحال، لا يهدأ: حال بلا واو من خفقان متعلق بهذا. والمعنى أن الشاعر يقول ما بال عينك دمعها لا ينقطع فيدمع دائما، وقلبك لا يسكن من خفقانه واضطرابه.

وحكي عن سيويه^(١) الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوماً، نحو: «بيع السمن منوان بدرهم» أي منه. (والمضارع المثبت بالضمير وحده^(٢))، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ^(٣)﴾ (الأنعام: من الآية ١١٠)، أي عمهين لأنه بمنزلة اسم الفاعل في المعنى، وأجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج إلى الضمير. (وما سواهما^(٤)) بالواو والضمير، أو بأحدهما، أي: من المضارع المنفي كقول عنترة:

ولقد^(٥) خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على أبنئ ضمضم

-
- والاستشهاد: أن قوله دمعها لا يرقاً جملة اسمية حال من قوله عينك بلا واو تمت شرح آيات .
- ١- حال عن العين لأنها مفعول أو فاعل في المعنى، أي ما تصنع عينك أو ما أصاب عينك تمت والله أعلم .
 - ٢- قوله: (وحكي عن سيويه) يمكن أن يجعل من تمة قول ابن مالك: يترجح الضمير على الواو لأنه إذا استغنى عن الواو بنية الضمير، ولم يستغن بنية الواو عن الضمير كان راجحاً، ويمكن أن لا يكون كذلك تمت ع .
 - ٣- وأما ما جاء مع الواو من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾، ومن قول بعض العرب: قمعت وأصلك وجهك أي: أفرع وأضرب وجهك محمول على حذف المبتدأ، أي وأنتم تنسون^(١) أنفسكم، وأنا أصلك وجهك، فيكون في التقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا تمت غاية .^(٢) قال المصنف ﴿إن الذين كفروا يضلون عن سبيل الله﴾ تمت
 - ٤- حال عن مفعول نذرهم العمة: التحير والتردد تمت صحاح. قال في القاموس العمة: محرك التردد في الضلال، والتحير في منازعة أو طريق أو أن لا يعرف الجهة تمت منه .
 - ٥- أي الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي تمت والله أعلم .
 - ٦- قوله: (ولقد خشيت البيت إلخ...) الدائرة: الشدة، وقيل الدولة، وقيل اسم للحادثة، سميت بذلك لأنها تدور من خير إلى شر ومن شر إلى خير، ثم استعمل في الحادثة المكروهة دون المحبوبة، اللام في لقد: لجواب القسم المقدر، أي والله لقد خشيت، الباء في بأن أموت: زائدة، وما بعدها مفعول خشيت، ولم يكن: من الأفعال الناقصة، واسمه دائرة، وعبره للحرب، وعلى أبنئ ضمضم: صفة دائرة لأنه وقع بعد نكرة وهو دائرة، والجملة في محل نصب بأنما حال عن مفعول خشيت. والمعنى والله لقد أخاف الموت والحال أنه لم يكن للحرب دائرة على المذكورين، لا الموت على أي وجه. وأبنئ ضمضم حصين وزهدم.

بانت قطام^(١) ولما يحظ ذو مقة

منها بوصل ولا إنجاز ميعاد

وكقوله تعالى : ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ﴾ ^(٢) أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ (الأنعام: من الآية ٨١)، فيما هو بالواو وحدها، وكقول عنتره :

والمراد بالاستشهاد: أن لم يكن للحرب دائرة جملة منفية من المضارع وهو حال بالواو بلا ضمير تمت شرح أبيات والله أعلم

١- قوله: (بانت قطام البيت) بانت: من البين وهو الفراق والوصل، وهو من الأضداد، وقرء ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بالرفع والنصب، فالرفع على أنه فاعل أي انقطع وصلكم، والنصب على الخلف والتقدير يزيد ما بينكم. قطام: اسم امرأة، يحظ: من حظي بالكسر يحظى بالفتح حظوة وحظوة بالكسر والضم العطية (القبضة: نسخة) اللقة، الحبة والها عوض من الواو المحذوفة- أصله ومق فحذفت الواو ثم عوض عنه الهاء في آخره تمت- وأراد بذى مقة نفسه، بنز الوعد وأنجز ووعد: الميعاد والوعد. بانت: فعل قطام فاعله، لما: من الجوازيم، ومن جملة خواصه إفادة الاستغراق أي قيد يثبت نفي الفعل بها من وقت إلى وقت التكلم، يحظ: مجزوم بلما، وذو مقة: فاعله، منها: متعلق به، وضميره المحرور راجع إلى قطام، والباء في بوصل: للتعدي، وهو أيضا متعلق يحظ، والإنجاز مضاف إلى المفعول وهو ميعاد، ومعطوف على وصل، وجملة لما يحظ: في محل النصب بأنما حال من فاعل بانت. والمعنى وقع فراق بيني وبينها والحال إذا لم أحظ من وصلها وإنجاز ميعادها بشيء، وعدم إنجاز الوعد إما بمعنى إعدام الوعد فلا يوجد إنجاز، أو بمعنى إعدام الإنجاز والوعد واقع.

والاستشهاد: في قوله لما يحظ ذو مقة منها وهو جملة حالية بالواو والضمير، فيكون مثالا لاجتماعهما، ووقع في بعض نسخ هذا الكتاب اختلاف في محل إيراد هذا البيت، ففي بعضها وقع بعد قوله ولقد خشيت بأن أموت وقبل بيت كعب بن زهير، وفي بعضها بعده وهو الحق^(١) ليكون مثالا لاجتماعهما، لأن الجملة فيها وار وضمير، وإن كان قبله كان مثالا للواو وحده وهو لا يستقيم، لأن فيها ضميرا راجعا إلى ذي الحال وهو الضمير في «منها»، اللهم إلا أن يقال الضمير في منها راجع إلى المقة، أي لم يحظ ذو مقة من مقة بوصل ولا إنجاز وعد، وهذا كما ترى لا يخلو عن تكلف وتحمل والله أعلم . ^(٢) التحقيق أنه لا فرق بين تقدمه وتأخره، بل المعنى تأخره على قول الشارح فيما هو بالضمير وحده فعرّف تمت

٢- ولا يشكّل بنحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ يكون في تخافون ضمير فيكون جملة بالواو والضمير، لأن صاحب الحال الضمير في: أخاف للمتكلم، والضمير في لا تخافون للمخاطبين، ومن شرط الضمير أن يعود إلى

تَضَائِقُ (صح)
عنها ولو أني بضائق مقدمي

إذ يتقون^(١) بي الأسنة لم أحم

وكقول تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مِنْ اللَّهِ وَفَضَّلَ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران: من الآية ١٧٤)
فيما هو بالضمير وحده، وكقول كعب ابن زهير:

لا تأخذني^(٢) بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت في الأقاويل

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ
الْحَجِيمِ﴾ (البقرة: ١١٩) في اجتماعهما. والماضي مطلقا كقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا
لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (البقرة: من الآية ٧٥)، وكقوله:

صاحب الحال تمت من بعض الحواشي على الموشح. ولفظ حاشية العجدواني ولا تخافون حال من ضمير المتكلم في
أخاف فلا يتوهم أنه من ضمير المخاطب في أشركتكم فتكون بمما تمت .

١- قوله (إذ يتقون البيت إلخ...) الخائم بالخاء المعجمة الجبان، وقد خام يخيم، وفي الديوان ما لفظه: وخام عنه خيمومة أي
حين انتهى من باب فَعْلُ فَعْلٌ من ذي الثلاثة تمت معنى يتقون بي الأسنة: يقدموني للموت ويعملونني بينهم وبين
الأسنة فلم أحم أخف وأجبن، وبضائق مقدمي بضائق الموضع الذي قدامي من أن يدنوا منه احد تمت سموط.
قال الأصمعي: والمقدم الموضع الذي يقدم فيه. وقال غيره المقدم الإقدام وكلاهما جائز في اللغة، يقال أقدم إقداما ومقدما،
والموضع مقدم تمت من شرح ابن النحاس على المعلقات.

والمراد بالاستشهاد: أن قوله أحم عنها جملة منفية حال بالضمير وحده تمت شرح أبيات .

٢- قوله: (لا تأخذني البيت إلخ...) هو من قصيدة بمدح ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأول القصيدة:

بأنت سعادٌ فقلبي اليوم متبولٌ [مَتَيْمٌ إِذَاهَا لَمْ يُجَزَّ مَكْبُولٌ]

الوشاة: جمع الواش وهو النمام. الخطاب في لا تأخذني لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الباء في بأقوال: للسببية متعلق
به، ولم أذنب: مضارع منفي وقع حالا عن مفعول لا تأخذني، قوله ولو كثرت: في محل النصب بأنه حال من الباء
في لا تأخذني، وجواب الشرط محذوف بدل عليه لا تأخذني، والتقدير ولو كثرت في الأقاويل فلا تأخذني حال كثرة
أقاويل الوشاة، الجار أحي في متعلق بكثرة الأقاويل فاعله. والمعنى لا تأخذني يا رسول الله بسبب أقوال الوشاة
وافترائهم والحال أني لا ذنب لي وإن كثرت أقاويلهم في.

والاستشهاد: أن ولم أذنب حال بالواو والضمير كليهما تمت .

نهلت (س)
وقد لهكت منا المثقفة السمر

ذكرتك والخطي^(١) يخطر بيننا

في المثبت هما، وقول النابغة :

معارفها والساريات الهواطل

وقفت^(٢) برقع الدار قد غير البلى

١- على البناء للمفعول، و«لا» للنفي، وعلى البناء للفاعل يكون الجملة إنشائية فلا تكون حالاً تمت .

٢- قوله: (ذكرتك والخطي) في الصحاح الخط موضع وهو خط بالفتح ينسب إليه الرماح الخطية، لأنها تحمل من بلاد الهند لتقوم به، والخطر التحرك يقال خطر الرمح يخطر اهتز، ورمح خطار ذوا اهتزاز، ويقال خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن، الناهل: العطشان والريان والمصدر المنهل، والفعل هل بالكسر وهو من الأضداد، الثقيف: تسوية الرماح بالثقاف وهو ما تسوى به الرماح، والسمر جمع الأسمر وهو لما له سمرة والله أعلم .

قوله المثقفة السمر: الأسمران الماء، والبر، ويقال: الماء، والرمح، يصفون الرمح بالسمرة كما يصفون السيف بالبياض، ذكرتك: فعل وفاعل ومفعول، والخطي صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ أي والرمح الخطي يخطر بيننا، وخبراً المبتدأ قوله يخطر، بيننا: ظرف له، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأنها حال من فاعل ذكرتك، وقد هكت فعل، منا: متعلق به، المثقفة صفة موصوف محذوف وهو فاعل هكت، أي وقد هكت منا الرماح المثقفة، السمر: صفة المثقفة، والجملة محل نصب بأنها حال من الضمير للمتكلم في بيننا، وهو مفعول في المعنى، أو حال من فاعل ذكرتك، والمعنى ذكرتك بقلبي والخال أن رعي الخطي يضطرب ويتردد بالطعن والضرب بيني وبين عدوي، كأنه يصور حاله ومكانه الشاق في مجاهدة أعدائه وقد رويت الرماح المثقفة السمر من دماثنا، وفي هذا الكلام بنية على أنه لا يبالى بالجهد ولا تضطرب نفسه والرمح مضطرب بينهم.

والمراد بالاستشهاد: أن الشاعر قال: وقد هكت منا، فعل ماضٍ مثبت وقع بالواو والضمير وهو الذي في منا، لأنه عبارة عما عير عنه بقوله بيننا هكت والله أعلم .

٣- قوله: (وقفت البيت إلخ...) يقال وقفت الدابة تقف وقفاً وقفتها أنا وقفاً يتعدى أولاً يتعدى، فوقفت في البيت إما من الوقوف اللازم أو من الوقوف، الربع: المنزل والدار دار الإنسان، وعن ثعلب الربع موضع الدار حيث قاموا في الربيع، وقيل الربع: أهل المنزل، البلى اسم من بلي الثوب بكسر العين يلى بفتح العين بلا بكسر الباء، فإن فتحها مددت، معارفها: أي معالمها، والساريات: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً، الهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر. وقفت: فاعل وفاعل وإذا كان من الوقوف المتعدي فيمفعوله محذوف، أي دابتي، والبناء في ربيع الدار: للتعدي، وجملة قد غير البلى: حال، والهواطل صفة الساريات. والمعنى وقفت عزول ديارها والخال أن البلى والسحاب الممطرة قد غيرتها.

فيه بإفراد الضمير، وقوله امرء القيس :

فجئت^(١) وقد نضت لنوم ثياها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

الآخر :

القول (٢)

فجالدهم^(٣) حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

فيه بإفراد الواو، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ (البقرة: من الآية ٢٦٧)، في المنفى بهما، وقول الشاعر :

دهم^(٤) الشتاء ولست أملك عدة والصبر في السيرات غير مطيع

والمراد بالاستشهاد: أن «قد غير» ماض مثبت وقع حالا بالضمير وحده، وهو ضمير معارفها والله أعلم تمت.

١- قد تقدم شرح البيت في باب المفعول له. والمراد بالاستشهاد: أن قوله وقد نضت فعل ماض مثبت وقع حالا والواو وحدها، عن فاعل جئت .

٢- قوله: (فجالدهم إلخ...) أي خاصمتهم من المجادلة وهي المحاصمة، والجدال: أشد الخصام، وفي رواية فجالدهم: من الجلد أي ضربتهم، في الصحاح اتقى يتقي: أصله أوتقى على افتعل، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأبدلت منه التاء فأدغمت، فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء مخففة، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه فقالوا اتقى يتقى مثل قضى بقضى. الكيش: السيد في الصحاح كبش القوم سيدهم، حان: أي قرب يقال حان حينه أي قرب وقته، وجالدهم: فعل وفاعل ومفعول، بكبشهم: متعلق به، وجملة وقد حان: حال عن فاعل جالدهم، من شمس النهار: متعلق بحان، وغروب فاعله. والمعنى ضربتهم أو خاصمتهم حتى اتقوك بسيدهم وقد حان غروب الشمس النهار وإن جالدهم إيابهم. والاستشهاد: أن قد حان ماض مثبت وقع حالا بالواو من غير ضمير والله أعلم تمت .

٣- وفي تمثيل الشارح رحمه الله للمنفي بلفظ ليس في الآية والبيت ليس بشيء، والذي ذكره الرضي ما لفظه: وحكم الجملة المصدرية بليس وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو أوكد من انفراد الضمير، وذلك لأن ليس مجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان، فهو كحرف فني داخل على الاسمية، فالاسمية معها كألفا باقية على اسميتها، بخلاف لا يكون وما كان تمت رضي رحمه الله .

٤- قوله: (دهم الشتاء البيت إلخ...) دهم وهجم: بمعنى واحد ودهم بالفتح لغة، الشتاء: الزمان المعروف، قال المبرد وغير جمع شتوة وجمع الشتاء أشتية، والعدة: الأهمية الجوهرية العدة ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح، والاستعداد

فيه بإفراد الواو وحده. وبكقولك: «جاءني زيد ما خرج غلامه» فيه بإفراد الضمير.
(ولا بد في الماضي المثبت^(١) من «قد» ظاهرة^(٢)) كما مر، (أو مقدرة^(٣))، كقوله تعالى :

للأمر التهيؤ له. الإعراب دهم: فعل وفاعله الشتاء، وحمله أملك عدة: خير ليس، والجملة المنفية: حال من الشتاء، والصبر: مبتدأ، وغير مطيع: خبره. والمعنى حال موسم البرد وظهر الشتاء الحال أني لم أهيئ ثوبا يعصمني من البرد في الغدوات الباردة، لا تطيعني نفسي لا استطيع الصبر.

والمراد بالاستشهاد: أن ولست أملك عدة جملة منفية وقعت حالا بالواو فقط والله سبحانه أعلم. تمت .

١- قوله: (ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي إلى الحال لفة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صلور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجاوزاً لأن «قد» موضوع لتقريب زمان الماضي إلى زمان الحال اللغوي، فدلالته على قرب زمان الماضي من زمان العامل يجوز، لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان الفعل (العامل) فلا بد من قد حتى يقربه إليه فتقاربه تمت جامي .

٢- لتقرب الماضي من الحال، وقد أورد عليه أن ذلك في الحال الزمانية، كقول المؤذن: قد قامت الصلاة، وكلامنا في الحال الاصطلاحية فأين أحدهما من الآخر، وأجيب بأنه استشنع ذلك في اللفظ إلخ... ما ذكره الرضي. ولو قيل إن اشتراط لفظ «قد» أنك إذا قلت جاءني زيد ضرب أو وضرب كان المتبادر هو الاستئناف أو العطف، وإذا قلت جاءني زيد قد ضرب أو وقد ضرب كان المتبادر هو الحالية بشهادة الذوق في الموضوعين - لم يكن يفيد أو لعل من خلا الذوق وشأنه في الموضوعين أدرك ذلك تمت شيخ لطف الله على الشرح الصغير والله أعلم .

والوجه أن الماضي يدل على الانقضاء، والحال على عدمه، وقد تقرب الماضي من الحال فلم يحتاج الماضي إلى قد ذكره ركن الدين . قال في المطول شرح التلخيص غاية ما يقال في هذا المقام أن الحالية الماضي وإن كان بالنظر إلى عامله ولفظ قد إنما يقربه من لفظ التكلم فقط والحالان مثبتان لكنهم استشنعوا لفظ الماضي والحالية في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية تمت والله أعلم .

قال السيد الجرحاني والكاتبجي: ما قالوه غلط سببه اشتباه لفظ الحال عليهم فإن الحال الذي يقربه قد حال الزمان تمت إتقان .

٣- لم يتعرض الشارح رحمه الله لنعلة، إما لظهورها عند النحاة أو تركها عنده إلى آخر ما ذكره في المنقح تمت يعني ما ذكره في المنقح تمت يعني علة الإتيان بقدر تمت .

﴿أَوْ جَاءُوكُمْ^(١) حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: من الآية ٩٠) فيما هو بالضمير وحده، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨) مما هو بهما.

﴿وقد يحذف العامل﴾ عند القرينة الحالية، (كقولك للمسافر: «راشدا مهديا»^(٢)) وللقادِم من الحج: «ميرورا مأجورا»، وللمحدث: «صادقا»، بإضمار «سافرت، وقدمت، وحدثت. أو المقالية كقولك: «راكبا» للقائل: «كيف جئت»، و«بلا مسرعا» للقائل «لم يتطلق»، بإضمار «جئت وانطلقت»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ^{*} بَلَى قَادِرِينَ﴾ (القيامة: ٣-٤) أي: «بلى نجمعها قادرين». (ويجب^(٣) في المؤكدة^(٤))

١- ووجب تقديم قد ولو تقديرا في مثبت الماضي، وهذا مذهب الفراء والمبرد وأبي علي وجماعة من المتأخرين كالزحشري وابن الحاجب، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا حاجة إلى تقدير قته حيث يفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالاً بدون قد، والأصل عدم التقدير، لاسيما فيما له استعماله إلخ... ما ذكره الدماميني في المنهل تمت .

وإنما لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشمل زمان الفعل حينئذ تمت .

٢- أي: اذهب حال كونك مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد، فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب تمت غاية والله أعلم .

* فحيث يجوز أن يكون من الأحوال المترادفة، وهي أن يكون المتعددة وصاحبها واحد، ويجوز أن تكون من الأحوال المتداخلة، وهي أن يكون صاحب الحال المتأخر الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة تمت مطول والأول أولى بالمقام لحذف العامل في الحاليين، بخلاف الثاني فلا يصح مثالا لما نحن فيه إلا الحال الأول لوجود العامل في الثانية تمت

٣- قوله: (ويجب في المؤكدة إلخ...) لوجود شرطين وهما القرينة الدالة على خصوصية الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه سادة عنه، وهو زيد أبوك تمت بحسب تمت .

قال نجم الدين: وما يجب حذف عاملها اسما جامدة متضمنة توبيخا على مالا ينبغي من الثقلب في الحال مع هزة الاستفهام ويندوها أيضا، كقولهم أنميما مرة وقيسيا أخرى، ونميما قدر علم الله مرة وقيسيا أخرى بلا هزة، وهذا مذهب السيرافي والزحشري، ومذهب سيويه هو الحق انتصابه على المتبادر تمت .

٤- فائدة اعلم أن الحال علي خمسة أضرب: الأول حال مقارنه ومتنقلة نحو: جاءني زيد ضاحكا. والثاني غير مقارنه وغير متنقلة نحو: قوله تعالى: ﴿ادخلوها خالدن﴾ لأن الخلود ليس في حال الدخول، وتسمى حال مقدرة، لأنها

أي في الحال التي تؤكد خبر جملة لا عمل لجزئها فيها، (مثل: «زيد أبوك عطوفا» أي أحقه، وشرطها أن تكون مقررة لمضمون^(١) جملة اسمية)، أي يتكون بلفظ دال على معنى ملازمه كملازمة العطف الأبوة، لا في مطلقها فإن منها ما يؤكد العامل^(٢) ولا يجب حذفه، سواء كانا متوافقين لفظاً^(٣) كـ «أرسلناك للناس رسولا»^(٤) «وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ» (النحل: من الآية ١٢)، أو غيرهما، كـ «لَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» (الأعراف: من الآية ٧٤)، «ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ» (التوبة: من الآية ٢٥)، «وَيَوْمَ أُبْعَثَ حَيًّا» (مريم: من الآية ٣٣)، و«فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا» (النمل: من الآية ١٩).

بتقدير الخلود، وهي غير منتقلة. الثالث حال مقارنه غير منتقلة، نحو: زيد أبوك عطوفا، وذلك لأن العطف فيه غير منتقل، ويسمى حال مؤكدة لأنها أكدت ما في معنى الأبوة من العطف فيه. الرابع حال منتقلة غير مقارنه، نحو: جاءني زيد أمس راكباً، لأن الركوب ليس في حال التكلم، وهو منتقل وتسمى حال عكسية، لأنك حاك هيئة مجيء فيما مضى. الخامس حال موطئة، نحو: قوله تعالى: «وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا» لأن لسانا اسم جامد لا يصلح للحال على مله الأكثر، لكن لما وصف بعربي اكسب الاشتقاق، فصار موطئا له، أي مصححا جعله حالا، وهذا معنى التوطئة. إقليد تمت.

١- احتراز منها غير مقرره، نحو: زيد أبوك منطلقاً، فلا يجب حذف عاملها لعدم دلالتها على مضمون الجملة، واحتراز عنها أيضاً مقررة لمضمون جملة فعلية، نحو: «ولا تعثوا في الأرض مفسدين» لأنها مؤكدة للعامل فإذا حلفت لا تكون مقرره تمت ع والله أعلم.

٢- قال الجامي في شرح قوله: أن تكون مقررة لمضمون جملة: احتراز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: «وأرسلناك للناس رسولا»، فإنه لا يجب حذفه. قال عصام الدين يريد أن رسولا لا يؤكد إلا الإرسال لا إرسال الله، إذ كون الشخص رسولا لا يطلب إلا الإرسال دون إرسال الله، لكن هذا إذا أريد بالرسول معناه اللغوي، أما لو أريد معناه الشرعي وهو إنسان بعث الله إلى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة، وهو إرسال الله تعالى تمت عصام والله أعلم.

٣- أي في الاشتقاق، فأرسلناك، ورسولا، متفقان في الاشتقاق، وكذا سخر ومسخرات، تمت.

٤- لا يخفى أن الحال في هذه الآية وما بعدها مؤكدة لمضمون العامل وحده لا الجملة نفسها، وذلك ظاهر، وقد خرج هذا كله من قوله مضمون جملة اسمية تمت جامي والله أعلم.

وتضيء في وجه «النهار منيرة» كجمانة البحري سل نظامها

واستغني فيها عن الواو بالضمير إذا وقعت جملة، نحو: «هو الحق لا ريب فيه». ويجب أيضا في مثل قولهم: «بعته بدرهم فصاعدا» أي فذهب ^(١) الثمن صاعدا، وفيما سد مسد الخبر نحو: «ضربي زيدا قائما» .

١- قوله: (وتضيء البيت إلخ...) للبيد يصف بقرة. والجمانة حبة من الفضة كالدرة، وفي الصحاح ويضيء في وجه الظلام. سل نظامها: من سللت الشيء أخرجه، قوله في وجه النهار: المراد به أخره لأن الألوان أشد إشراقا في آخره. قبل البحري صانع الجوهر يوهم ذلك، وقيل القواص، وقيل الصدف. النظام: الحيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ، والمراد بسل النظام: أنها انفرجت، الضمير في تضيء راجع إلى البقرة، في وجه: متعلق بتضيء، منيرة: حال مؤكدة عن فاعل تضيء، كجمانة البحري: صفة منيرة، سل نظامها جملة حالية بتقدير قد عن مفعول المشاهدة المستفاد من الكاف وهو كجمانة. يصف بقرة بيضاء أما تضيء في وجه النهار كالدرة إذا قطع نظامها وصارت متفرقة لأنها عند انفرادها أبلغ.

والاستشهاد: أن منيرة حال مؤكدة عن ضمير تضيء، ولفظها ولفظ العامل غير متوافقين تمت والله أعلم. قال العلامة الأتري: ويرد على تضيء منيرة أنه مثل قولك: قعدت جلوسا ولا فائدة فيه، والجواب أن الحال ليس منيرة وحدة بل منيرة مع قيد أما كجمانة البحري، فحصلت الفائدة، ولا يحتاج إلى هذا الجواب بل الجواب أنه حال مؤكدة، وفائدته التوكيد، كقوله تعالى: ﴿ثم وليتم مديري﴾ وغيره من الأحوال المذكورة المقررة لمضمون الجملة تمت وجه الظلام أوله وكذا وجه النهار، وقبل وجه الظلام آخر النهار، وحينئذ تكون الألوان أشد إشراقا بقول تضيء هذه البقرة في أول ظلام الليل كدرة الصدف البحري أو الرجل البحري حتى يسأل النظام منها تمت.

٢- قوله: بدرهم فصاعدا إلخ... فصاعدا: يعني زائدا، وهذا إما يستعمل في شيء ذي أجزاء باع بعضها بدرهم وبعضها بأكثر، وصاعدا: حال من ذي حال مخلوف، وعاملها مخلوف تقديره بعته بعضه بدرهم فذهب الدرهم صاعدا في البعض الآخر، فلو الحال هو الثمن، ولا يستقيم أن يكون حالا عما قبله لوجود الفاء، ولفساد المعنى، أما وجود الفاء فظاهر لأن الحال لا يدخلها خصوصا إذا كان مفردا، ولا يجوز وصاعدا بالواو ولا ثم، لأن الواو يقتضي الجمع، وثم يقتضي التراخي، وليس المراد الجمع والتراخي هنا، بل المراد التعاقب من دون تراخ، وأما فساد المعنى فلأن ليس المعنى بعته بدرهم حال كونه صاعدا، ولا يستقيم أن يكون عطفا على ما قبله، أما على الفاعل فلا يستقيم أما لفظا فلاختلافهما في الإعراب، وأما معنى فإن الصاعد ليس تابعا حتى يعطف على الفاعل الذي هو التابع، وأما على المفعول فلا يستقيم معنى إذ ليس الغرض أنك بعث الثمن والتمن صاعدا، ولا يستقيم أن يكون معطوفا على درهم، أما لفظا فلاختلافهما في الإعراب، وأما معنى فلا يريدون نوع الثمن بدرهم فصاعدا بل المراد أنه باع بعضه بدرهم

[التمييز]

(التمييز: ما يرفع الإهمام المستقر^(١)) احتراز عن الصفة في مثل: «أبصرت عينا جارية»^(٢) أو مبصرة»^(٣) (عن ذات) احترازاً عن الحال^(٤) (مذكورة أو مقدرة) تفصيل لنوعي التمييز، وأما «القهقري» في قولك: «رجع القهقري» فإنه يرفع الإهمام عن هيئة

وبعضه بأكثر، ولو كان عطفاً على بدرهم لكان بالدهرم الزائد جميعاً، والغاء أيضاً مانع لأنه لا يؤذن بالتعقيب وبعض الثمر لا يكون باعتبار كونه ثمناً عقيب بعض ثمت بغية والله أعلم .

وكذا بعته بدرهم فسافلاً، أي: انحط الثمن سافلاً، فيجب حذف العامل ثمت تسهيل. قال الفاكهي في شرحه ومن الحال التي حذف عاملها وجوباً ما بين ما ازداد في مقدار أو نقص فيه بتدريج، نحو: بعته بدرهم صاعداً أو فسافلاً، أي: فزاد الثمن، أو قللب الثمن صاعداً، أو انحط سافلاً، وشرط نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالغاء أو بـثم، لا بالواو لقوات معنى التدريج معها انتهى بلفظه ثمت .

- ١- والمراد بالمستقر في أصل وضع اللغة حتى يخرج الصفة فإنها ترفع الإهمام الطارئ. ثمت بجم الدين. ثمت.
- ٢- فإن جارية يرفع إهمام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع. ثمت ج.
- ٣- فإن صفة المشترك يرفع الإهمام عن المشترك في نحو: أبصرت عينا جارية، لكن الإهمام فيه ليس بوضع الواضع فإن الذي ثبت منه بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظاً لمعنى مبهم صالح لكل نوع، كالعدد والوزن والكيل، لا أن يضع لفظاً لمعنى معين ثم اتفق إما من ذلك الواضع أو غيره أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الإهمام عند المستعمل لأجل الاشتراك العارض، فمثل هذا الإهمام غير مستقر في أصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض، هذا قول المصنف. قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت، ورب عارض ثابت لازم، والإهمام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإهمام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما أيضاً من جهة الإهمام، ولا يدل لفظ المستقر على أنه وضعي كما فسّر في الحد لا يتم بالعناية والألفاظ الجملة في الحد مما تمحل به. ثمت رضي.

٤- فإنه يرفع الإهمام عن هيئة الفاعل أو المفعول به. ثمت ش.

الذات^(١) لا عن الذات^(٢) (فالأول^(٣) عن مفرد^(٤) تام^(٥)) بتتوين ظاهر أو مقدر، أو إضافة، أو نون تثنية، أو نون شبيهة بنون الجمع، (مقدار غالبا،^(٦) إما في عدد^(٧)) وتامه بتتوين ظاهر كـ «ثلاثة أثوابا» إلى عشرة، أو مقدر كـ «أحد عشر رجلا» إلى تسعة عشر، أو بنون

١- قوله: (عن هيئة الذات) لا عن الذات فإن الرجوع معنى معين إذ ماهيته هي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب عنه، لكن هيئته مجهولة بخلاف العشرين فإن معناه في نفسه أمر مبهم. تمت شريف.

٢- أي لا عن نفس الرجوع لأن هيئة الرجوع معروفة وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب منه. تمت رضي والله أعلم.

٣- قوله: (فالأول عن مفرد) لفظة (عن) في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له، كما يقال فعلت هذا عن أمرك وعن تقدمك أي إن أمرك سبب لحصوله، فالتمييز صادر عن المفرد أي الذي لإمامه سبب له. تمت رضي.

٤- قال نجم الأئمة أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التتوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة، لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهة الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل، ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فالمعرف بها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرافود خلا تم ذلك بلفظه. والله أعلم. وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر، أعني لا يجوز إضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين: أحدهما نحو: يا له رجلا ويا لها قصة، والله دره فارسا، ونعم رجلا، ونحو ذلك، وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ما ذا أراد الله بهذا مثلا﴾ ونحو: حبذا رجلا، والعامل في ذلك الضمير واسم الإشارة لتتامهما، فلا يظن أن الناصب للتمييز في نعم رجلا وحبذا رجلا الفعل، بل الضمير كما في ربه رجلا. تمت نجم الدين معني.

في نسخ ومعني تمامه بأحد الأمثلة الأربعة المذكورة أن يكون على حالة لا يمكن إضافتها معها... إلخ ما ذكره الرضي. تمت والله أعلم.

٥- أي في غالب الأحوال. تمت فيحترز به عن خاتم حديثا. تمت وفي حاشية قوله غالبا احتراز عن مثل نعم زيد رجلا ونعم رجلا زيد وحبذا زيد رجلا، فإن التمييز في مثل هذه ونحوها عن ذات مذكورة مفردة، لكنها ليست عن مقدار. تمت والله أعلم.

شبيهة^(١) بنون الجمع، (نحو: «عشرون درهما») إلى التسعين،^(٢) (وسياقي) في باب العدد، (وإما في غيره، نحو: «رطل زيتا، ومنوان سمن،^(٣) أو على التمرة مثلها زبدا» فيفرد إن كان جنسا)، أي: ما يطلق^(٤) على القليل والكثير كما مر^(٥) من النظر من نحو: الزيت، والسمن، والزبد، لعدم الاحتياج إلى تشيته وجمعه، (إلا أن يقصد الأنواع)، فيثنى ويجمع، نحو: «عندي راقود»^(٦) خلين، وأرطال زيتا»، (ويجمع في غيره) وهو ما لا يطلق على القليل والكثير، كالثوب، والخاتم، وغيرهما، نحو: «عندي قنطار»^(٧) أثوابا»، (ثم إن كان بتنوين^(٨))

- ١- لم يتعرض لنون الجمع ولعله لم يوجد، ولا تسلم إذ قد ورد كقوله تعالى: ﴿هل أنبئكم بالأنحسرين أعمالا﴾. تمت.
- يقال الأنحسرين أعمالا من التميز الذي عن نسبة فيما ضاهى الجملة، إذ انحسر أفعال تفضيل فهو مثل الصفة المشبهة نحو: مررت بالزبدتين الطيبين أبا فليس مما نحن فيه أعني ما صدر عن مفرد تام. تمت صديق.
- ٢- القفيز مكيال -والقفيز هو نصف سلس عشر الكر لأن الكر مائة وعشرون قفيزا، والكيلجة المراد بها الصاع فصّح الكر مائة وثمانين قلساً صنعانيا. تمت- وهو ثمانية مكاكيل، والجمع أقفة وققزان، والمكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا رطلان والرطل اثني عشر أوقية. تمت ح بلفظ.
- ٣- قوله ما يطلق... إلخ) يعني أن المصنف أراد بالجنس هنا ذلك وضرب جنس بخلاف رجل، وإلا فإن التحقيق أن اسم الجنس يطلق عليهما معا، فاسم الجنس نوعان بعضه يطلق على القليل وبعضه يطلق على الواحد كقوس ورجل. تمت سيدنا صديق رحمه الله.
- ٤- يحتمل أن يريد بالنظر الذي مر في المصدر التوكيدي حيث قال في تعليقه لكونه للحقيقة المشتركة وهي واحدة وكون الثنية والجمع ضم أمرين متميزين أو أمور متميزة بعضها إلى بعض والله أعلم ويحتمل أن يكون كما مر من الأمثلة السابقة. تمت.
- ٥- الراقود حرة يكال بها الخمر والخل، وقيل دن طويل كهيئة الإردئة يصبغ داخله بالقار. تمت. صحاح وهو شحم الحوت. تمت.
- ٦- القنطار معيار، روي عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه أنه قال ألف دينار ومائتا أوقية، ويقال هو مائة وعشرون رطلا، ويقال ملء مسك الثور ذهباً وغير ذلك. تمت صحاح ويقال وزن أربعين أوقية ذهباً من ذهب، أو ألف ومائتا دينار وتسعون دينارا، أو ثمانون ألف درهم أو مائة رطل من ذهب وفضة، أو ألف دينار. تمت قاموس.

ظاهر^(١) أو بنون التثنية جازت الإضافة لإمكانها وحصول الغرض بها، تقول عندي رطل زيت ومنواي^{وهذا} ستم وثلاثة أثواب وكذلك في مثل قولك: «لي ظرف عسلا» تقول: «لي ظرف عسل» إذا أردت عسلا بملاً ظرفاً، وأما إذا أردت ظرفاً يصلح للعسل فتقول: «لي ظرف عسل» بالإضافة^(٢) لا غير. (وإلا فلا^(٣)) لتعذرهما،^(٤) وذلك إما فيما فيه تنوين^(٥) مقدر كباب أحد عشر، أو نون شبيهة بنون الجمع كباب عشرين^(٦) في الغالب^(٧)، ومنهم من يقول: «عشرو درهم» وسيأتي في الأعداد إن شاء الله تعالى .

١- كان على المصنف أن يقيد التنوين بالظاهر، فإن ما فيه التنوين المقدر، وهو في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لا يضاف في الأغلب إلى التمييز كما يجيء في بابيهما. تمت رضي ويمكن أن يجاب عنه بأن التنوين المقدر معدوم في اللفظ فلا يندرج تحت عموم قوله إن كان بتنوين. تمت.

٢- أو مقدر في الممتنع كعندي موالد خبز. تمت وبشكل بخواتم فضة. تمت والله أعلم عبارة الوافية ثم إن كان التنوين لفظاً أو تقديرًا في غير المنصرف والمبني. تمت.

٣- وإنما تعينت الإضافة لأنه لو قال عندي ظرف عسلا ويكون المقصود حصول ظرف يصلح للعسل فسد المعنى، إذ معنى قولك عندي ظرف عسلا عندي عسل ملء ظرف فعدلت عن العبارة الثانية إلى الأولى لذكر شيء مبهما ثم مفسراً، وأما إذا أردت ظرفاً يصلح للعسل ونصبت لما أدى المعنى المقصود. تمت قط ف.

٤- أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بل يكون بنون الجمع أو الإضافة. تمت والله أعلم.

٥- (قوله لتعذرهما... إلخ) وذلك إما فيما فيه تنوين مقدر كباب أحد عشر... إلخ ووجه تعذر الإضافة في باب أحد عشر أن المضاف إليه مع للمضاف كاسم واحد لفظاً، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه والمميز من حيث المعنى هو للمبهم المحتاج إلى التمييز لكان جعلاً لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظاً ومعنى، وأما نحو: ثلاثة عشر فلمخالفة المضاف إليه للمضاف سهلت الإضافة وليس ترك الإضافة في باب أحد عشر لكون فيه تنوين مقدر، فإن الإضافة تصح في موائد نحو موائد خبز وكلها في نحو كم رجل مع أن فيهما تنويناً مقدرًا، وأما ترك الإضافة في عشر فيسبغ في العدد حلة ذلك إن شاء الله تعالى. تمت سيدنا صديق رحمه الله.

٦- كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة فهو مقدر، ومع كونه مقدرًا مرادًا لا يصلح الاسم للإضافة. تمت.

٧- قوله: (في الغالب) متعلق بقوله لتعذرهما. تمت.

(٨) احتراز من منهب القائل بعشرو درهم. تمت والله أعلم والأول أعني كونه متعلق... إلخ أولى. تمت.

أو فيما فيه إضافة مثل: «على التمرة مثلها زبدًا» إذ لا يمكن إضافة مثلها إلى زبد مع بقاء الضمير^(١) ومع حذفه يفسد^(٢) المعنى، (وعن غير مقدار^(٣)) مثل: «خاتم جديدًا»، «وجبة خزا، وسوار ذهبًا»، وعن سيبويه^(٤) أنه في مثل هذا يجوز نصبه على الحالية^(٥) (والخفض^(٦) أكثر)، وكذا كلما أضيف إلى جنسه كـ «باب ساجا» ونحوه مما جدد له^(٧)

١- لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال، إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف. تمت رضي والله أعلم.

٢- لأنه يصير المعنى نسبة المثل إلى زبد والغرض إنما هو نسبة المثل إلى التمرة. تمت سعيدي. تمت.

٣- والمقدار ما يقدر به الشيء أي يعرف قدره ويبين، والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والإردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصباحات الوزن كالطيسوح والذائق والدينار والمنا والرطل ونحو ذلك، وبما يعرف به قدر المدروع والمسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شمر ونحو ذلك، أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى: ﴿ملء الأرض ذهبًا﴾، وقولك عندي مثل زيد رجلا فهذه المقادير المذكورة إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير، لأن قولك عندي عشرون درهما وفراخ ثوبا. ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع المدروع لا ما يذرع به ويرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا غيرها. تمت رضي.

٤- قوله: (وعن سيبويه... إلخ) والمبرد أنه لا يخرج عن تأويل المشتق، وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضرأوي قول سيبويه، ووجه رفع هذه الأسماء يعني خاتما وفضة وها الظاهر الوصف، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجعة وقد كثر في كلامهم النصب، ومن رفع الظاهر قولهم شرح جزء وصفة كتاب. تمت.

٥- على أن يكون خاتم خير مبتدأ محذوف تقديره هو خاتم حديثا، أو هذا خاتم حديثا، فيكون العامل على التقديرين معنى الأول النسبة أي الانتساب، وعلى التقدير الثاني معنى الإشارة. تمت منقولة والله أعلم.

٦- قوله: (والخفض أكثر) أي والخفض في غير المقدار أكثر منه في المقادير، وذلك أن المقدار مبهم محتاج إلى عيز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة فهو في غير المقدار أول، لأن إهامه ليس كإهام المقدار، مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين بالإضافة. تمت نجم الدين والله أعلم.

٧- قيل والفرق أن المتجدد له الاسم حصل له تخصيص بواسطة تجديد الاسم فلم تجب الإضافة، إذ المقصود منها التخصيص وهو حاصل بذاتها وأما الذي لم يتغير اسمه فيحتاج إلى التخصيص. تمت ش. فلما كانت الجزرة لما يتجدد لها اسم كالباب من الساج احتيجت إلى الإضافة وجوبا، بخلاف الساج ونحوه فقد حصل له التخصيص بجعله بابا، فلم تجب الإضافة. تمت والله سبحانه أعلم

اسم خاص بعد التبويض، وأما فيما لم يتغير تسميته بالتبويض فيجب فيه الإضافة، تقول: «غندي جوز قطن، وحب رمان، وغصن ريحان، وثمره نخلة، وسعف مقل». (والثاني عن نسبة في جملة^(١) أو ما ضاهاها) أي شابهها، (مثل: «طاب زيد نفساً») في الجملة، (وزيد طيب) فيما شابه الجملة، إذ في «طيب» ضمير يرجع إلى «زيد» (أبا) في الصحيح جعله للمنتصب عنه غير جنس، (وأبوة) فيه جنس، (ودارا) في غير الصحيح^(٢) غير جنس، (وعلما) فيه جنس، فالتمييز هاهنا^(٣) عن ذات مقدرة، أي شيء من زيد. (أو في إضافة مثل: «يعجبني طيبه أباً وأبوة وداراً وعلماً») في الأسماء غير الصفات. (و«لله دره فارساً»^(٤)) في الصفة. (ثم إن كان اسماً^(٥) يصح جعله^(٦) لما انتصب عنه^(٧)) أي يكون راجعاً^(٨)

١- ولما كانت الجملة وما ضاهاها عن ذات مقدرة لأن قولك طاب لا إهام فيه وكذلك زيد وإنما حدث الإهام من نسبة الطيب إلى زيد وهو في المعنى لأمر متعلق بزيد وذلك هو النفس أو الأب أو الدار أو نحو ذلك، فتلك ذات مقدرة إذا أردت التمييز أظهرها وقلت طاب زيد نفساً تمت.

٢- أي في غير ما يصح جعله لما انتصب عنه وغير جنس. تمت.

٣- فهذه أربعة أقسام، الصحيح جعله للمنتصب عنه وهو جنس، والصحيح جعله للمنتصب عنه غير جنس، وغير الصحيح جعله للمنتصب وهو جنس، وغير الصحيح جعله للمنتصب عنه وهو غير جنس. تمت والله أعلم.

٤- قال الإمام عز الدين الريحاني في شرح الهادي: لله دره: كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إظهاراً بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى، أو بأن هذا جدير بأن يتمحب منه لأنه صادر عن فاعل قادر مقدر للأشياء العجيبة. والدر: في الأصل مصدر در الشيء يدر دراً، وقيل أريد بالدر هنا الخير فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير لأنه في غالب أحوالهم، وكانوا يستقونه الخيل، ويقرؤنه الضيغان، وأكثر ما يخل به النحويون إضافة در إلى ضمير الغائب، ويجوز إضافته إلى ضمير المتكلم والمخاطب. تمت سعيدي.

(*) فإن قيل: ما للمصنف ذكر هذا المثال مثلاً للتمييز عن نسبة في الإضافة، وصاحب المفصل ذكره مثلاً للتمييز عن المفرد؟ قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره، فإن كان مبهما لا يعرف كان التمييز عن المفرد كما ذهب إليه صاحب المفصل لأن الضمير حينئذ نكرة، وإن كان معينا معلوماً يعرف المقصود منه يرجوعه إلى سابق معين معلوم كان التمييز عن النسبة في الإضافة كما ذهب إليه المصنف. تمت غاية.

(*) اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم أي حادق بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر فمن التفرس. تمت جامع.

إلى المنسوب^(٣) إليه جنسياً^(٤) أو غيره، كـ «أباً وأبوة» (جواز أن يكون له وللمتعلقة^(٥)) نحو: «طاب زيد أباً» جاز أن يكون زيد هو الأب أو أبا له، وكذا أبوة إن أريد أبوته أو أبوة

١- قال في البرود ينبغي أن يكون اسماً لغواً، وإن كان ظن بعضهم أنه يحترز به عن الصفة، نحو: لله دره فارساً فإنه لا يكون إلا له إلا أنه ينقض بطاب زيد والداً أو طاب الخليفة أميراً، فإن هذه صفة ويصح أن تكون له وللمتعلقة. تمت والله أعلم.

٢- فيه بحث مشهور: وهو أن المراد بالجعل إما حمل المواطأة فحينئذ لا يدخل فيه أبوه، أو حمل الاشتقاق فحينئذ لا يخرج منه علماً. تمت شريف. حمل المواطأة حمل هو هو، وحمل الاشتقاق حمل هو ذو. تمت. ولفظ التعريفات: حمل للمواطأة هو عبارة عن أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة لا بواسطة، كقولنا الإنسان حيوان ناطق، بخلاف حمل الاشتقاق إذ لا يتحقق فيه أن يكون المحمول كلياً للموضوع، كما يقال الإنسان ذو بياض والبيت ذو سقف. تمت منه فلا بد من واسطة وهي ذو، كما مثل، أو واسطة اشتقاق كما إذا قلت زيد عالم فهو مشتق من العلم. تمت.

٣- أعلم أن زيدا في طاب زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التمييز، بمعنى أن نسبة طاب إلى زيد صارت سبباً لانتصاب التمييز، لا بمعنى أن زيدا عامل في التمييز وناصب له. تمت من حاشية المتوسط وعبارة نجم الدين ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضله، كزيد في طاب زيد نفساً فإن الأصل طابت نفس زيد. تمت والله أعلم.

٤- ويريد برجوعه إليه أن يكون عينه أو يكون معنى قائماً به، فالأول مثل طاب زيد أباً، والثاني مثل طاب زيد أبوة. تمت سعيدي. تمت.

٥- قوله: (راجعاً) وفيه نظر: لأن نفساً يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه، بل يتعين أن يكون لما انتصب عنه. تمت شريف لا يشكّل بمثل نفساً حيث تعين للمنتصب عنه فقط لأنه قد أخرجه بقوله يصح جعله لأن النفس يجب أن تكون عين ما انتصب عنه وجوباً لا صحة فقط على الصحيح مما يرد بها. تمت ركن الدين.

٦- عينا كطاب زيد أباً أو معنى قائماً به: كطاب زيد أبوة. تمت سعيدي.

٧- فإن قيل: الشرطية الأولى منقوضة بقوله نفساً في طاب زيد نفساً فإنه يصح أن يجعل اسماً لما انتصب عنه مع أنه لا أن يكون اسماً لمتعلقه، قيل لا نسلم ذلك لأن نفساً يجوز أن تكون اسماً لما انتصب عنه وللمتعلقه، أي طاب زيد من حيث أنه نفس من النفوس، أو من حيث أن له نفساً من النفوس تعلقت به، فثبت أن كل موضع يصح جعله اسماً لما انتصب عنه جاز أن يكون فيه كلا الأمرين كونه له وكونه لمتعلقه، وأن كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه

أبيه. (والأ فلهو لمتعلقه)، أي يكون الاسم متعلقاً به لا غير، جنساً كـ «علماً» أو غيره كـ «داراً» (فيطابق فيهما^(١)) أي في الراجع إلى المنتصب عنه والمتعلق به (ما قصد) من التوحيد، والتثنية، والجمع، فيقول: فيما كان زيد هو الأب «طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباء»، وفيما كان له أب «طاب زيد أباً» وفيما كان له أب وأم «طاب زيد أبوين، أو أباً وأماً وجداً»، وجماعة من آباءه «طاب زيد آباءً»، وفيما يتعلق به لا غير «طاب^(٢) زيد داراً، أو دارين، أو دوراً»، (إلا أن يكون جنساً^(٣)) مثل: «أبوة وعلماً» فإنه يفرد، نحو: «طاب زيد أبوةً وعلماً، والزيدان أبوةً وعلماً، والزيدون أبوةً وعلماً» لتعذر تثنيته وجمعه من حيث هو للجنس. (إلا أن يقصد^(٤) الأنواع)، فتطابق فيه ما قصد، نحو:

تعين كونه لمتعلقه، قال شيخنا وأستاذنا فداء روجي ونفسي هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع. تمت غايته.

١- قوله: فيطابق فيهما قال الرضي: والأولى أن يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه: إنه إن لم يلبس فالأولى الأفراد وعدم المطابقة، نحو هم حسنون وجهاً وطيبون عرضاً، ويجوز وجوهاً وأعراضاً، قال تعالى: ﴿فإن طبن لكم شيء منه نفساً﴾، وقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: «فطيبوا عن أنفسكم نفساً». وأما إذا التبس فالمطابقة لا غير، لا يجوز زيد طيب أباً وأنت تريد آباء أو أبوين، وكذا لا تقول طاب زيد داراً وأنت تريد دارين أو دوراً، قال تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾، وأما قول الخطيب: *والأكرمين إذا ما ينسبون أباً* فإنما وحد الأب فيه لأهم كانوا أبناء واحد، ويجوز جمع المثني إذا لم يلبس نحو: قر عيوناً قال أبو طالب رحمه الله تعالى يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر يداك وقرّ منك عيوناً

٢- وفي السعيد: وإن قصدت داراً واحدة لجماعة من الزيدين قلت: طاب الزيدون داراً، والحاصل أن المطابقة ليست باعتبار الملقوظ بل باعتبار المقصود. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (إلا أن يكون جنساً) استثناء مفرغ أي فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع الأوقات إلا وقت كون التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه. تمت غايته.

٤- قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) استثناء مفرغ أيضاً والمراد بالأنواع ما فرّق الواحد أي يفرد التمييز إذا كان جنساً في جميع الأوقات إلا وقت قصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يطابق ما قصد من النوعين أو الأنواع، فيقال: طاب زيد علماً، أو

«طاب زيد علمين أو علوماً». (وإن كان صفة^(١)) مثل: «الله دره فارساً» (كانت له^(٢)) أي يكون عبارة عما انتصب عنه، إذ الفارس في المعنى هو زيد، (وطبقه^(٣)) وجوباً، نحو: «الله در الزيدين فارسين، والزيدين فارسين»، (واحتملت الحال)، والمعنى التعجب منه حال^(٤) فروسيته وهو الوجه عند بعضهم.

علوماً، ولقائل أن يقول: لما قال فيطابق فهما ما قصد كان كل من هذين الاستثنائين مستغنياً عنه لأنه إن قصد الجنس فالجنس، وإن قصد النوعان فالثنائي، وإن قصد الأنواع فالجمع، فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد. تمت غاية.

١- اعلم أنه يجب في التمييز أن يكون اسماً غير صفة، لأنه إذا كان صفة لم يرفع الإهام فلو قلت امتلاً الإناء صافياً لم يعلم أي شيء هو، ولا بد أيضاً أن يكون نكرة لأن الغرض تمييز الذات بالجنس وهو حاصل النكرة ولا حاجة إلى التعريف، هذا إذا كانت الصفة غير مختصة بذات ولا ملتبسة بحقيقة الذات، وأما إذا كانت مختصة بذات من الداوت ومبينة لحقيقتها جاز أن يكون التمييز صفة، نحو الله دره فارساً، وبإليك من شجاع، وفاتله الله من شاعر. تمت خالدي. وينظر في كلام صاحب البرود السابق على قوله ثم إن كان اسماً... إلخ تمت.

٢- لأن الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور أولى بالموصوفية، فإذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد زيداً، ولا يحتمل أن يكون والده بخلاف الاسم نحو أباً. تمت جامي.

(٣) قال في النجم الثاقب ما لفظه: قال الوالد: والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقاً على العموم وليست إلا في: الله دره فارساً بعينه فقط لا يتعلاه، وإلا انتقض عليه بطاب زيد والدا، وطاب الخليفة أميراً فإنه لا يجب كونه له وكونهما للمتناسل. ينظر في كلام صاحب البرود. تمت.

٤- التحقيق وطبقه عطف على قوله: له، والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى الجنس والمثل بمعنى مشابه، أي وكانت تلك الصفة مطابقة للمتصّب عنه في الأفراد والثنائية والجمع والتذكير

المنصوبات ما يحتمل الحال والتمييز، نحو: الله دره فارساً، وفيها ما لا يحتمل إلا التمييز، نحو: شكل عليك شيء من هذه المنصوبات اعتبرته بمن أو في فما صلح فيه تقدير في فهو حال لا بمن فهو تمييز لا غير، وما صلح فيه تقديرهما صلح فيه الأمران. وقدر التمييز بمن لما كانت مطابقة لمعناه لأن الغرض به الإيضاح والبيان وهي زيادة في البيان لأنها لبيان الجنس، فإذا قيل: عندي قنطار أثواباً فالتقدير من الأثواب، لكن اختلف العلماء في تقديرها فمنهم من قدرها في تمييز المفرد والجملة من غير فرق تحكاه ابن

والأكثر أنه^(١) تمييز إذ المراد منه المدح مطلقاً^(٢).

(ولا يتقدم التمييز) على عامله^(٣) إذا كان اسماً، فلا يقال: «عندي درهما عشرون» ولا «سبعمائة منوان»، ولا «خلا راقود»، ولا «عسلاً ملء الإناء»، إلا لضرورة الشعر شاذاً كقوله:

جني وهو الظاهر من كلام طاهر، ومنهم من قصرها على المفرد نص عليه ابن السراج وهو المختار لاستحالة دخولها على الجملة الفعلية في الأصل، فلا تقول تفقاً زيد من شحم فلذا اختصت بتمييز المفرد. تمت.

١- اعلم أن الفرق بين التمييز والحال من سبعة أوجه: فيكون الحال جملة، وظرفاً، ويتوقف معنى الكلام عليه، ويتقدم على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة، وتؤكد عاملها، وحققها الاشتقاق. تمت. ويشترك الحال والتمييز في كون كل منهما فضلة، نكرة، وقد جاء التمييز معرفة كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

واعلم أن جملة المواضع التي ينصب التمييز بعدها اثنان وعشرون موضعاً ذكرها صاحب المسالك وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى في الكتابات على كلام ابن الحاجب هنالك، عند قوله فكلم الاستفهامية يميزها منصوب مفرد. تمت.

٢- وهو الذي رجحه المصنف، قال لأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى فرقاً بينهما لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلا هما، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بمن في الله دره من فارس دليل على أنه تمييز، وكذا قولهم عز من قائل. تمت رضي.

قال في التسهيل وشرحه: ويجوز إظهار «من» المقتدرة في التمييز إن لم يميز عدداً ولم يكن فاعلاً في المعنى، فنقول لي ملء الكيس من ذهب، وإردب من قمح، وأمثالها من إبل، وعددها من شاء، وويجه من رجل، والله دره من فارس وكذا الباقي، ولا تقول أحد عشر من درهم، ولا أكثر من مال وطيب من بشر. انتهى. تمت.

٣- وأما تقدم التمييز على الفاعل وحده فحائز، تقول طاب نفساً زيد واشتعل شيباً الرأس. تمت نجم ثاقب وكذا لا يفصل بينه وبين عامله وقوله:

تلى أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

ضرورة. تمت رضي.

ونارنا^(١) لم ير ناراً مثلها

قد علمت ذاك معد كلها

(والأصح أن لا يتقدم^(٢) على الفعل^(٣)) أيضاً، فلا تقول: «نفسا طاب زيد» إما لكونه فاعلاً

(*) والعامل في التمييز إن كان مفرداً فما في ذلك المفرد من الإهام لأن الإهام يقتضي تميزاً، كما أن الفعل يقتضي فاعلاً، ويجوز أن يكون العامل شبهه باسم الفاعل، فإن عشرون درهماً يشبه ضاربين زيدا، ورطل زينا يشبه ضارب زيد، وإن كان عن جملة فاعل في الفعل. تمت.

١- قوله: (ونارنا... إلخ) النار: مؤنثة، ولم ير: من الرؤية بمعنى الإبصار - ويجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون ناراً أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد. تمت من شواهد العيني - ومعد: أبو العرب وهو معد ابن عدنان والمراد كل العرب الذين هم ذريته. نارنا: مبتدأ وجملة لم ير ناراً مثلها: خبره، وناراً: تمييز عن مثلها، وقد علمت: حال عن مثلها، ومعد: فاعل علمت، وكلها: تأكيد. والاختصار على مفعول واحد لعلمت وهو: ذاك وذلك إما لأنه بمعنى عرفت، أو أنه لما أشار به إلى الجملة وهي نارنا... إلخ سدت مسد مفعوليه.

والاستشهاد: أن التمييز هاهنا تقدم على عامله وهو مثلها لضرورة الشعر. قوله مثلها: مفعول ما لم يسم فاعله للم ير، ولا يجوز أن يكون ناراً مفعولاً ثانياً لفساد المعنى، لأن ناراً لا يصلح أن تكون خبراً عن مثلها، والمفعول الثاني من باب علمت غير للأول في الأصل. تمت.

٢- قال ابن مالك التمييز عن النسبة مقدر غالباً^(١) إسناد الفعل الذي في الجملة إليه مضافاً إلى الأول. تمت تسهيل معنى. قال ابن عقيل في شرحه إذا قلت: طاب زيد نفساً قدرته طابت نفس زيد، ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية نحو: غرست الأرض شجراً، ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل، واختلفوا في المنقول من المفعول فأثبتته أكثر النحويين وتبعهم ابن عصفور وابن مالك، ونفاه الشلويين والأبري، وأما قوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ فظاهر في إثباته، أي فجرنا عيون الأرض، وخرجه من بقاءه على الحال أي محال أو حوائل للماء أو البدلية، أي فجرنا الأرض عيونها، أو على إسقاط الجار أي بالعيون انتهى. تمت. ^(٢) احتترز بقوله غالباً من امتلاء الكوز ماء وكفى بالله شهيداً ونحوهما. تمت سماع ف

٣- قال نجم الدين وليس العلة بمرضية إذ ربما تخرج الشيء عن أصله فلا ترى ما ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأبي مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم، وقيل: إن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بما انتصب سواء كان عن مفرد أو عن نسبة، وكان الأصل عندي محل راقود ورجل مثله وسمن منزان، وكلما كان الأصل في طاب زيد نفساً لزيد نفس طابت وإنما حول بها لغرض الإهام أولاً ليكون أوقع في النفس لأنها تشوق

في المعنى إذ الأصل «طابت نفس زيد» فعُدل إلى «طاب زيد نفساً» للمبالغة، أو صفة في المعنى من حيث^(١) كونه مفسراً مبيناً لمحمّل في المميز، (خلافًا للمازني والمبرد) والكسائي، فعندهم يجوز تقديمه عليه قياساً على سائر الفضلات ومنه قول الشاعر:

ضيعت^(٢) حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويت ورأسي شيئا اشتعلا

والآخر:

أنفساً تطيب^(٣) بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

والآخر:

النفس إلى معرفة ما أهم عليها، وأيضاً إذا فسرت بعد الإهمام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً وتقديمه مما يحل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تميزاً لم يستقم. تمت رضي.

١- وإذا كان مفسراً فهو لا يقع إلا بعد المفسر، وهذا هو الوجه على حده لا كونه في المعنى صفة إذ التقدم يخرج عما وضع له. تمت. تمت.

٢- التضيع: الإهمال. الحزم: التيقظ في الأمور، الإبعاد: مصدر أبعد من البعد، الأمل: الرجاء، وارعوى: كف عن الأمور. وقد ارعوى عن الفحيح أي كف، اشتعلت النار: اضطربت. في إبعادي: متعلق بضيعت مضاف إلى الفاعل، والأملأ مفعوله، والألف: للإشباع، وما ارعويت: عطف على ضيعت، ورأس مبتدأ اشتعل خبره، وشيئا: تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل، والجملة في محل نصب على الجالية من فاعل ارعويت. والمعنى ضيعت حزمي وتيقظي للاستعداد والنهي للانتقال من دار العمل إلى دار الجزاء في إبعاد الأمل وترك المسارعة إلى العمل، وما ارعويت من الغفلة وترك التيقظ والحال أي انتهت إلى زمان الشيخوخة، وإبان اشتعال الرأس.

والاستشهاد أن شيئا تمييز مقدم على الفعل وهو اشتعل، والتقدير رأسي اشتعل شيئا. تمت ملتقط شراب.

٣- قوله: (بنيل المنى) نال ينال نيلاً، المنى: جمع منية، المنون: المنية أخذت من المن وهو القطع وسميت منون لأنها تقطع مدد العمر، جهارا: أي ظاهراً، الاستفهام: في أنفساً للإنكار وهو تمييز، بنيل: متعلق بتطيب مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف، أي ينال ذلك، والجملة وقعت حالاً عن فاعل تطيب، وجهاراً: إما مفعول مطلق أي بدا جهاراً، أو حال عن فاعل ينادي أي مجاهراً. والمعنى أنطيب بنيل المنى نفسك والحال أن داعي المنية يناديك بالرحيل ظاهراً، أي طبت النفس منك والحالة هذه، بل لا ينبغي أن تكون نفسك مطمئنة بالتبذير الشهوات ويناديك بالرحيل هادم اللذات.

والاستشهاد: أن نفساً تمييز مقدم على العامل الفعل وهو تطيب، كما هو مذهب المازني والمبرد والكسائي. تمت.

أهجر^(١) ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وفي رواية الزجاج: * وما كان نفسي بالفراق تطيب* فلا يكون تميزاً مقدماً .
أي يخرج عن موطع الاستعداد

[المستثنى]

المستثنى: (متصل ومنقطع، فالمتصل المخرج من متعدد^(٢)) لفظاً أو تقديرًا بـ«إلا» وأخواتها^(٣)، نحو: «جاءني الرجال إلا زيدا، وما جاءني أحد إلا زيدا، واشترت العبد إلا

١- أهجر: ضد الوصل، ليلي: اسم امرأة ويروى سلمى، كاد: قارب ولم يفعل. الهزة في أهجر: للإنكار ليلي: فاعل أهجر، الباء: في بالفراق للملابسة واللام عوض عن المضاف إليه، أي بفراقها، حبيبها: مفعول الفراق، كاد: من أفعال المقاربة واسمه ضمير الشأن، وتطيب: بتأنيث الضمير الراجع إلى ليلي خبره، وبالفراق متعلق بتطيب، ونفساً تمييز مقدم على عامله.

والمراد بالاستشهاد: أن جملة ما كاد حال عن فاعل أهجر. تمت والبيت للأعشى ويروى ليلي وسلمى وللغراق وبالفراق وما كان وما كاد ويطيب وتطيب. تمت هطيل.

٢- قوله: (من متعدد أي شيء ذي عدد وقوله لفظاً أو تقديرًا تفصيل للمتعدد فإنه قد يكون ملفوظاً به نحو جاءني القوم إلا زيدا، وقد يكون مقدراً نحو ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد إلا زيدا. تمت رضي. تمت.

٣- وقوله بإلا وأخواتها، وهي غير ونحلاً وعدا وحاشا وما نحلاً وما عدا وليس ولا يكون وسواء مثلثة السين وغير - (في عدها من أدوات التصل نظر. تمت) - رأماً لاسيما فليس منها كما توهم. و«إلا» المشددة في مثل «إن كل نفس لما عليها حافظ» أي ما كل نفس إلا عليها حافظ. تمت والله أعلم.

نصفه، وأكلت الرغيف إلا بعضه»^(١) أي الذي أخرج^(٢) منه ما قبل الحكم ثم حكم بعد تقدير الإخراج^(٣).

(والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج^(٤)) أي بعد «إلا» وأخواتها، غير الصفة نحو: «ما جاءني أحد إلا حمرا». (وهو منصوب إذا كان بعد إلا غير^(٥) الصفة في كلام موجب)، أي غير نفي ونهي واستفهام، نحو: «جاءني القوم إلا زيدا»، ولا يجوز فيه البديل لكون البديل منه في حكم الساقط^(٦) وصيرورة المعنى حينئذ الحكم على جميع الناس إلا زيدا،

١- الأول مثال المتعدد لفظا، والثاني مثال المتعدد تقديرا، لأن النكرة في سياق النفي نعم، والثالث مثال المتعدد الحكمي بحسب الأجزاء، والرابع مثال المتعدد الحسي بحسب الأجزاء. تمت قط ف.

٢- جواب ما قيل لو كان زيد مخرجا من الرجال لكان داخلا في مفهوم الرجال فيكون الجيء مسندا إلى زيد غير منسند إليه فيلزم التناقض، وأجاب بأنه أخرج زيد من الرجال أولا وبعد الإخراج حكم بنسبة الجيء إلى الرجال فلم يلزم إسناده إلى زيد. تمت قط. تمت.

٣- قال الرضي رحمه الله تعالى: زبدة الكلام أن دخول المستثنى في المستثنى منه ثم إخراجها بإلا وأخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم إلا زيدا، لأنه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاعوني، ولا في نحو له علي عشرة إلا درهما، لأنه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي، وذلك لأن المنسوب إليه وإن تأخر عنه لفظا لكنه لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي هي إثبات شيء للمستثنى منه ونفيها عن المستثنى وعليه بحسب الأمثلة. تمت منه.

٤- المستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم إلا زيدا مشيرا إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن نحو جاءني القوم إلا حمرا، فقد تبين أن المتصل ليس هو مستثنى من الجنس كما ظن بعضهم. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم.

٥- لم يحتج إلى قوله غير الصفة لأنه في نصب المستثنى وما كان بعد إلا للوصف ليس بمستثنى. تمت بحم الدين.

٦- فيكون المستثنى في حكم التفرغ وهو ممنوع في الإيجاب لغة لعدم استقامة المعنى؛ بيانه أن القوم لو سقط في جاءني القوم إلا زيدا بقي جاءني إلا زيد وهو باطل لأن معناه جاءني جميع الناس إلا زيدا وهو محال. تمت غاية لأن المستثنى منه إذا حذف لم يقدر إلا عاما. تمت.

وناصبه الفعل^(١) إن وجد، وإلا فمعناه المستبطن من مضمون الجملة على الأكثر، نحو: «القوم إخوانك إلا زيدا، والرجال عندك إلا بكرا»، وكذا إذا كان جاريا بحرى الموجب، مثل: «ما أكل أحد»^(٢) إلا الخبز إلا زيدا» معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيدا. واختار ابن مالك أن يكون ناصبه بنفس «إلا» وزعم^(٣) أن ذلك مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، وعند السيرافي أن الناصب ما قبلها من فعل أو غيره بتعديتها،^(٤) وعن الزجاج^(٥) أن ناصبه «أستثني» مضمرا (أو مقدما على المستثنى منه) وهو فيما تقدم أحد جزأي الكلام، نحو: «ما جاءني إلا أخاك أحد» ومنه قوله الشاعر^(٦):

- ١- وظاهر كلام جماعة أن الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع، وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فإنه لما فرغ من الأقوال قال وهذا كله في المتصل، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولما خير مقدر بحسب المعنى، ومنهم من يجوز إظهاره ومنهم من يقول: إنه حينئذ كلام مستأنف. تمت منهل قوله فيها عمل لكن أي ألغا الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء. تمت عطف وقوله بحسب المعنى وهو محذوف في الأغلب نحو جاءني القوم إلا حمرا أي لكن الحمرا لم يبي، قالوا وقد يبيء غيرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا﴾. تمت.
- ٢- قوله: (وما أكل أحد... إلخ) لأن النفي قد انتقض إلا الأولى، فهو استثناء من موجب، والمعنى كل أحد أكل الخبز فقط إلا زيدا فإنه لم يأكله فقط بل أكل شيئا آخر. تمت نجم الدين.
- ٣- إنما قال زعم لأن شارحي كتابه ذكروا بخلاف ذلك، ولكن بين ابن مالك في شرحه ما ادعاه بدلائل واضحة. تمت.
- ٤- أي بتوسط «إلا» لأن الفعل يتعدى إلا فيتعدى إليه كما يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، وبالواو في المفعول معه. تمت شرح كبير والله أعلم.
- ٥- قوله: (وعن الزجاج... إلخ) اعترض عليه من ثلاثة أوجه: أحدها أنه يلزم نصب المستثنى مطلقا لصحة تقدير أستثني في جميع الصور، الثاني أنك تقول قام القوم غير زيد ولا يصح تقدير أستثني لفساد المعنى، الثالث أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وذلك غير جائز إذ يؤدي إلى إعمال حرف النفي والاستفهام وهو باطل. تمت.
- ٦- الكمي: هو ابن زيد بن حسن بن محالد أبو سهل الأسدي الكوفي، وهذا البيت من قصيدة يمدح بها أهل البيت أولها قوله:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وبعد البيت المستشهد به:

وما لي^(١) إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب

بخلاف قولك: «إلا زيدا ما جاءني إخوانك» فإنه لم يجوز^(٢) ووجوب النصب فيه لأنه لولاه لكان إما بدلا وإما صفة، وامتناع كل منهما فيه لامتناع تقدم البدل والصفة على المبدل منه والموصوف، وكذا فيما تقدم على صفة المستثنى منه دونه عند^(٣) المازني، فإنه

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبه عارا علي وتحسب

قال ابن عساكر ولد الكميت سنة ستين، ومات سنة ست وعشرين ومائة، وهو الكميت الآخر، والأول هو ابن ثعلبة بن نوفل بن نضلة. تمت من شرح شواهد مغني اللبيب والله أعلم.

١- قائله الكميت بن زيد وهو من الشيعة، أراد بأحمد: رسول الله ﷺ وبالأل أهل بيته عليهم السلام، شيعه الرجل: أتباعه وأنصاره، مشعب الحق: طريقه الذي استقر فيه الحق. ما: بمعنى ليس، شيعه: اسمه، لي: خبره، آل أحمد: مستثنى منصوب من شيعه، وإعراب المصراع الثاني مثله. والمعنى ليس لي أنصار إلا أهل بيت رسول الله ﷺ وليس لي طريق إلا طريق الحق وهو حبه وموالاهم.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال آل أحمد وهو مستثنى مقدم على أحد جزأي الكلام وهو شيعه وهي المستثنى منه منصوب على الاستثناء، تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (لم يجوز) لأن المستثنى من المستثنى منه بمنزلة المعطوف بلا من المعطوف عليه، وكما لا يتقدم على العامل لا يتقدم المستثنى، وهذا يقتضي أن لا يتقدم على المستثنى منه أيضاً، إلا أنه جاز في مثل: جاء إلا زيدا القوم وضربت إلا زيدا القوم توسعاً. تمت هندي.

لأنه لا يتقدم المستثنى على عامله عند البصريين، وأما الكوفيون فيجوزونه محتجين بقوله:

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي

لأن التقدير ولا إنسي خلا الجن. تمت.

(*) قوله: (لم يجوز) لعدم السماع، ولأن المستثنى يخرج من الحكم المنسوب إلى المستثنى منه، ومرتبة المخرج بعد المخرج منه. تمت والله أعلم.

٣- وعند سيويه إتياعه أولى من النصب لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم، وحكي أن سيويه يختار النصب على الاستثناء. تمت رضي بلفظه. تمت.

ينصب لا غير، نحو: «ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيد»،^(١) (أو منقطعا^(٢)) على^(٣) الأكثر^(٤)، نحو: «ما جاءني أحد إلا حماراً» لامتناع البدلية، إذ لو كان بدلاً لكان بدل البعض إذ البديل بعد إلا لا يكون إلا كذلك في الفصيح، والحمار لا يكون بعضاً من القوم، وأما^(٥) ما نقل عن أبي تميم^(٦):

١- قال في اليمنى: فيه ثلاثة أقوال: اختيار سبويه البديل لأنه لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ولزوم النصب إذا لم يكن عند التقديم، الثاني اختيار المازني النصب لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فتقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، الثالث نقله المبرد أن البديل والنصب إلى بحيرة المتكلم لتعارض الأدلة. تمت.

٢- قال عضد الدين في شرحه مختصر المنتهى: أعلم أنه لا بد لصحة الاستثناء المنقطع من مخالفة بوجه من الوجوه فقد يكون بأن ينفي عن المستثنى الحكم الذي يثبت للمستثنى منه نحو جاءني القوم إلا حماراً، فقد نفينا الجيء عن الحمارة بعد ما أثبتناه للقوم، وقد يكون بأن يكون للمستثنى نفسه حكماً آخر مخالفاً للمستثنى منه بوجه نحو ما زاد إلا ما نقص، فإن النقصان حكم مخالف للزيادة، وكذا ما يقع إلا ما ضر، ولا يقال ما جاءني زيد إلا أن الجوهر الفرد حق، إذ لا مخالفة بينهما بأحد الوجهين، وبالجمله فإنه يقدر بـ«لكن» فكما يجب فيه مخالفته إما تحقيقاً نحو ما ضربني زيد لكن ضربني عمرو، وإما تقديرًا مثل ما ضربني زيد ولكن أكرمني عمرو. تمت هندي والله أعلم.

٣- فإن قيل ينقسم المستثنى إلى متصل ومنقطع، لا يخلو إما أن يكون من باب تقسيم الكل إلى الأجزاء، أو من تقسيم الكلي إلى الجزئيات، لا يستقيم الأول لأن المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع، وكذلك الثاني لأنه حينئذ يكون لفظ المستثنى مترادفاً أي كلياً يصدق على كل واحد منهما على التسوية لا مشتركاً، وقد سبق أنه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك، قيل يمكن أن يكون من الآخر ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز، وهو المذكور بعد إلا مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً. تمت غاية تحقيق والله أعلم.

٤- وأعلم أن الغالب على الاستثناء المنقطع أن يكون «بغير» أو يئد، وبإلا قليلاً، وضابطه ما كان بمعنى لكن قال أبو عبيدة يد بمعنى غير ومعنى من أجل ومعنى على، قال أهل اللغة ويقال ميد بإبدال الباء ميماً بمعناه. تمت من شرح مسلم.

٥- عبارة الجامي ومثله الرضي: وأما أبو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه، نحو ما جاءني القوم إلا حماراً، وههنا يجوزون البديل، وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون المحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: «إلا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم الله أي رحمه الله فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم ولا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعا. انتهى بحروفه. تمت.

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير^(١) وإلا العيس

وإن كان يترأى ظاهراً أن الأنيس لا يتناولهما فيكون منقطعاً فهو غيره، إذ هما لما جاورا هذا المكان صاراً أنيسين^(٢) له فيتناولهما الأنيس.

(أو كان بعد خلا^(٣) وعدا في الأكثر)، نحو: «جاءني القوم خلا زيدا، وعدا زيدا» لكونهما فعلين فاعلهما مضمَر فيهما وما بعدهما مفعولهما، تقديره «جاءني القوم خلا»

١- من جواز الإبدال، واستدلوا بالبيت وهو ما أشار إليه المصنف بقوله في الأكثر.

٢- اليعافير: جمع يعفور وهو الخشف أعني ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً، وقيل اليعافير تيوس الظباء، والعيس: بالكسر الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة. والواو: معنى رب، وبلدة: بحرور بها أنيس: اسم ليس، وبها: غيره، الجملة صفة للبلدة، واليعافير: مرفوع عند بني تميم مع كونه مستثنى منقطعاً على البذل، وجوابه مذكور في الشرح بأن الاستثناء متصل لتناول الأنيس لهما، والمعنى رب بلدة خربت لطول الزمان ليس فيها أنيس إلا هذان.

والاستشهاد: أن البيت ظاهراً يدل على أن اليعافير استثناء منقطع وهو متمسك ببني تميم، فإنهم يرفعون المستثنى من غير الجنس على البذل. تمت شراب.

٣- تكلف الشارح يجعل الظباء من جملة الأنيس ولا حاجة إلى هذا التكلف، بل يقال هذا مذهب لبني تميم وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ كما ذكره الزحشري، والوجه في صحة البذل عندهم أن المنقطع لا بد أن يكون بينه وبين ما قبل إلا ملاهية وعلاقة، تقول جاءني القوم إلا حماراً، ولا تقول جاءني القوم إلا أسداً، إذ ليس بين الأسد والقوم علاقة، فحينئذ صح أن يجعل الحمار بعضاً من القوم تجوزاً لا حقيقة، ولهذا الدقيقة قال ابن السراج لا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون ما قبل إلا قد دل عليه. تمت متفح والله أعلم.

٤- قوله: (أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر) من عدا يعدو عدواً إذا جاوز، مثل جاءني القوم عدا زيدا، أو خلا زيدا، من خلا يخلو خلواً نحو جاءني القوم خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن، نحو خلت الدار من الأنيس، وقد تضمن معنى جاوز وتحذف «من» ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه فالتزموا هذا التضمين والحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى إلا التي هي أم الباب، فاعلها ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المقدم وإما إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير «جاءني القوم عدا أو خلا مجيئهم أو الخائبي منهم أو بعض منهم زيد، وهما في محل النصب على الحالية، ولم تظهر معهما قد ليكونا أشبه بالإلا التي هي الأصل في باب الاستثناء. تمت جامي.

بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا» وإن كان «خلا» لازماً في أصله ولا يتعدى^(١) إلا في الاستثناء ومنه قوله:

يا من^(٢) دحى الأرض ومن طحاها أنزل بهم صاعقة أراها
تحرق الأحشاء من لظاها عدا سليمى وعدا أباه

وعن بعضهم أنهما حرفا جر فيجران ما بعدهما على كل حال،^(٣) وعليه قوله:

خلا^(٤) الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

١- قال نجم الدين في هذا التقدير نظر: لأنه لا يفيد مجاوزة كل القوم لزيدا، إذ المقصود أن زيدا لم يكن معهم، قال فالأولى أن يكون الفاعل ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل أي خلا بجيئهم زيدا. تمت منه. (كقوله تعالى: ﴿فاعدلوا هو أقرب للتقوى﴾. تمت والله أعلم

(٢) قوله: (خلا بعضهم... إلخ) وهما في محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد ليكونا أشبه بإلا التي هي الأصل في باب الاستثناء. تمت جامي. قال الرضي: فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر، لأن المقصود في جأني القوم خلا زيدا أو عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلاً ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم خلوه بعضهم منه بمجاوزة الكل، فالأولى أن يضرر فيه ضمير راجع إلى مصدر الفعل المقدم أي جأني القوم خلا بجيئهم زيدا. تمت رضي رحمه الله.

٢- قوله: (ولا يتعدى... إلخ) وفي الرضي وأما خلا فهو لازم يتعدى بمن نحو خلت الدار من الأتيس. تمت. وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم أفل هذا وخلاك ذم وألزموا هذا المتضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب. تمت بلفظه.

٣- قوله: (يا من دحى الأرض البيت... إلخ) دحاها: أي بسطها دحوت الشيء وطحوته أي بسطته، الصاعقة: نار يسقط من السماء في رعد شديد، والحشا: ما انضمت عليه الضلوع، والجمع أحشاء، ولظي: من أسماء النار معرفة لا ينصرف، سليمى: اسم امرأة. من الموصول مع صلته في الموضعين في محل النصب على النداء، أنزل بهم: جواب النداء، أراها صفة صاعقة، تحرق صفة بعد صفة لصاعقة، إن جعلت الرؤية في أراها بمعنى الإبصار، أو مفعول ثان لأراها إن جعلت بمعنى العلم، من لظاها: متعلق بتحرق. ومعنى البيتين ظاهر.

والمراد بالاستشهاد: أن المستثنى بعد عدا منصوب، وهو أباه إذ سليمى يحتمل النصب والجر. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٤- في الموجب والمنفي. تمت وفي تقدم المستثنى وتأخره. تمت. تقول جاء القوم خلا زيدا، وتقول ما جاء القوم خلا زيدا وكذا عدا. تمت.

(وما خلا وما عدا) (١) نحو: «جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عداه» لما مر من كونهما فعلين علي أن «ما» فيهما مصدرية (٢) وما المصدرية مختصة بالأفعال، تقديره «جاءني القوم حلولاً زيدا» بالنصب، أي مجاوزيه على أنه مصدر في موضع الحال، ومن ثمة (٣) أدخلت عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله:

تمل الندامي ما عداني لأنني

بكل الذي يهوى نديمي مولع

١- قوله: (خلا الله لا أرجو) الرجاء محدود الأمل سوى بمعنى غير عدت الشيء أحضيته عيال الرجل من يعوله واحدها عيل كحيد وجياد، الله: مجرور بخلا وهو مستثنى من سواك عيال مفعول أول لأعد وشعبة مفعول ثان له من عيالك متعلق بشعبة ومن إما للبيان أو للتبويض وجملة إنما أعد إما عطف على الجملة السابقة أو مستأنفة مع الواو جواب لسؤال مقدر والمعنى إن النجاشي من بين الخلائق في الأمور ليس إلا بك أي بالمدحوح والمراد بالاستشهاد: أنه قال خلا الله بالجذر وهو حرف استثناء يجر ما بعده. ثم شرح أبيات.

٢- (فالدة) من كلمات الاستثناء بيد وهو اسم يلزم الإضافة إلى أن المصدرية وله معنيان الأول بمعنى غير إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث: «نحن السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب قبلنا» والثاني بمعنى من أجل ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أي من قريش». ثم معني اللبيب.

٣- وإنما لم تصح أن تكون موصولة لأمر: أحدها أن الموصولة موضوعة للاسم والصفة جميعاً وههنا قد ذكر الاسم، الثاني أنها لو كانت بمعنى الذي لصح أن يقع موضعها من في نحو جاءني القوم، الثالث أنه كان يجب أن يكون في الفعل ضمير يعود عليها، لا يقال: قد حصل ذلك؛ لأننا نقول: هو ضمير البعض المفهوم. ثم هبط.

٤- أي ومن أجل أن ما خلا وما عدا فعلا دخلت نون الوقاية عليه وإن كان يدخل في الجرف أيضاً إلا أن أصله أن يكون في الفعل. ثم.

٥- قوله: (تمل الندامي البيت... إلخ) ملئت الشيء بالكسر ومللت منه أيضاً مل بالفتح مللا وملالة إذا سئمت، الندامي: جمع النديمان في الشرب، لا من ندم من الذنوب وقد مر، يهوى: من هوى بالكسر يهوى أي أحبه، لا من هوى بالفتح بمعنى سقط، مولع: بفتح اللام أي حريص بالشيء. الندامي: فاعل تمل، ما عداني: مفعوله، لأنني: متعلق بما يفهم من الكلام، وهو لم يمل مني، لأنني بكل: متعلق بمولع يريد تعصيل ما يهوى، والذي: في محل جر بإضافة كل إليه والعائد المفعول من يهوى محذوف، ومولع: خبر أني، والمعنى أنه يمل الندامي من غيري لا مني لأنني حريص على

ومنه قوله:

وكل نعيم لا محالة زائل

«ألا كل شيء ما خلا الله باطل»

وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن «ما» فيهما زائدة.

(وليس ولا يكون) لفعليتهما فينصب^(١) المستثنى على خبريهما، نحو: «جاءني القوم ليس زيدا»، تقديره ليس بعضهم زيدا، وفي الحديث: ((يطبع المؤمن على كل خلق ليس

تحصيل ما يهواه ويحبه لذمي، والاستشهاد: أنه الحق نون الوقاية مع ياء المتكلم، بما عداني وهو آية فعليته. تمت والله أعلم.

١- قوله: «ألا كل شيء البيت... إلخ» هو الذي شرفه رسول الله ﷺ بالإنشاد وقال رسول الله ﷺ: ((أشعر كلمة تكلم بها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل... البيت)) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أصدق كلمة قالتها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل... البيت)) والظاهر أن المراد بالكلمة هذه القصيدة والمراد هذا المصراع. ألا حرف يفتح به الكلام للتبسيه. لا محالة أي لا بد يقال الموت آت لا محالة. كل شيء مبتدأ وخبره باطل، وأما خلا الله استثناء من كل شيء وكل نعيم مبتدأ زائل خبره «لا» لنفي الجنس، ومحالة مفتوح والخبر مخدوف تقديره لا محالة موجودة كأنهم أخذوها من الحيلة أي لا حيلة لنا عنه والمعنى أن ما هو غير الله وغير عبادته وأمره ورضاه باطل أي ليس بحق وكل نعيم من نعيم الدنيا لا شك في زواله.

قبل: أنشد هذا البيت بحضرة عثمان، وقيل عمر فقال كذب لبيد فإن نعيم الجنة ليس يزائل فلما أنشد البيت الثاني (والبيت الثاني: نعيمك في الدنيا غرور وخفلة وعيشك في الدنيا محال وباطل) وهو يشير إلى أن المراد نعيم الدنيا لا المطلق قال: صدق لبيد. والمراد بالاستشهاد: أنه نصب «الله» بمحلا والفاعل مستتر فيكون فعلا. تمت.

٢- وكذا يجب النصب في مكرر الاستثناء، نحو ما أتاني إلا زيد إلا عمرا، فإن رفعت الأول فالثاني هو المكرر فيجب نصبه، وإن رفعت الثاني فالأول هو المكرر والثاني هو المستثنى فيجب نصبه، وتأويل تركيبي الناس وراء زيد لا عمرا وتركبي الناس وراء عمرو لا زيد لتعذر البديل والفاعلية، أما تعذر الفاعلية فظاهر إذ الفاعل واحد ليس إلا، وأما تعذر البديل فقالوا في تقديره لا يجوز أن يكون بدلا من الاستثناء إذ ليس المعنى على الطرح، ولا من المستثنى منه للمقدر إذ لا يجوز البديل منه. قلت: وفي الثاني نظر فقد قالوا في: لا إله إلا الله إن الأسم الشريفة بدل من ضمير الخبر المخدوف، وقبل في قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾: إن الكذب بدل من مفعول تصف المخدوف أي لما تصفه ولم يورد أحد فهما أعلم بأنه يلزم عليه حذف المبدل منه. تمت منهله صافي.

الخيانة والكذب)) أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، وكذلك «لا يكون»، وهذه الأفعال غير متصرفة^(١) مستثنى بها، ولا يستثنى^(٢) بها منقطع.

(ويجوز^(٣) النصب ويختار البديل فيما بعد «إلا» في كلام غير موجب)، أي نفي أو نفي أو استفهام^(٤)، (والمستثنى منه مذكور مثل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (النساء: من الآية ٦٦))

١- قوله: (غير متصرفة) واعلم أن الأفعال المستعملة في الاستثناء سلب عنها التصرف ما دامت يستثنى بها، أما إذا فارتقت رجعت إلى ما كانت عليه من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة، وينبغي أن يعلم أن الاستثناء بها لا يكون إلا متصلاً. تمت شرح كبير. تمت.

٢- أي ولا يستثنى بهذه الأفعال استثناء منقطعاً فلا يقال دللت القوم ما خلا حمار وكذا البواقي، لكونها فرعاً على إلا في الاستثناء. تمت والله أعلم.

٣- قول المصنف: (ويجوز النصب ويختار البديل فيما بعد إلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور) فإن قيل يدخل في هذا الضابط المتقدم على المستثنى منه (كما جاءني إلا أخاك أحد وكييت الكميث. تمت) - مع أنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب النصب، قيل معناه ويجوز النصب ويختار البديل في مستثنى متصل متأخر بعد إلا بدلالة تمثيل المصنف بقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، فإن قيل البديل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام الغير الموجب إذا كان بدلاً كان كل واحد من المتبوع والتابع مقصوداً بالنسبة الثبوتية، والمتبوع مقصوداً بالنسبة السلبية، لأن حكم ما بعد إلا يخالف لما قبلها بالإجماع - قيل: تعريف البديل محمول على حذف المضاف، أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضة، والبديل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية، أو يقال: التعريف بحسب الإثبات وأما السلب فمحمول عليه.

فإن قيل: لم ضعف النصب في: لا إله إلا الله مع أنه مستثنى بعد إلا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه، قيل لأنه يوهم وجهاً ممتنعاً وهو الإبدال من لفظ إله، وإنما امتنع الإبدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي إثبات، فلو أبدل من اللفظ لزم عمل لا في الإثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي. تمت غاية تحقيق والله تعالى أعلم.

٤- إذا كان بمعنى النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿هَلْ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ وأكثر ما يكون في هل ومن وقد جاء في أي. تمت.

بالرفع على البدلية^(١) وهو الأظهر^(٢) في قياس العوامل^(٣) العربية. (وإلا قليلا) بالنصب على تشبيهه بالمفعول.

(ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور)، ويسمى هذا استثناء مفرغا، أي: فرغ العامل له الذي قبل «إلا» وجعل إعراب المستثنى منه لما بعد «إلا» وسمي^(٤) باسمه؛ وإن كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز: «ما قام إلا هند»، وامتناع

١- قال الدماميني في حاشيته على المغني ما لفظه: وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها بدل بعض من كل عند البصريين ويعلم أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في أكلت الرغيف ثلثه، أجب عن هذا بأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الذي هما فيه، وإلا قرينة مفهمة أن الثاني قد كان يتناوله، فمعلوم أنه بعضه فلا يحتاج إلى التوصل بالضمير. تمت.

٢- قوله: (وهو الأظهر) لأنه يعمل في البديل بلا واسطة «إلا» وفي المستثنى بواسطتها على الأصح، ولأن البديل ليس مشابها لشيء والمستثنى نصب تشبيها بالمفعول، فيكون أظهر فيه، ولأن العامل في البديل متفق عليه، وفي المستثنى مختلف فيه، فالحمل على المتفق عليه أظهر. تمت.

(*) قليل بدل من الواو في فعلوا، وقراءة ابن عامر إلا قليلا بالنصب على الاستثناء، ولو لم يكن البديل مختارا لم يقرأه جميع القراء غير ابن عامر. تمت.

٣- قوله: (العوامل العربية) فإنه إذا جعل بدلا يكون عامله عامل المبدل منه بلا احتياج واسطة إلا، وأكثر العوامل النحوية أن يعمل بلا واسطة، وإذا جعل مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة إلا، وعمل العامل بواسطة شيء قليل. تمت سعيدي والله أعلم.

٤- قوله: (وسمي باسمه) فيه إشارة إلى أن زيدا مثلا في قولنا ما ضربني إلا زيد وإن سمي بالفاعل لكن ليس فيه إلا مجرد تسميته، لا أنه فاعل من حيث التحقيق لأنه في المعنى مخرج من مستثنى منه محذوف هو فاعل في التحقيق، ألا ترى أن معنى ما قام إلا زيد ما قام أحد إلا زيد وإلا لم يستقيم الاستثناء ولم يفهم. تمت سعيدي، ومما يدل أنهم اعتبروا ذلك جواز قولهم ما قام إلا هند، وإنما كان دليلا على اعتبار ذلك لأن هذا في الصورة الثانية فاعل في التحقيق فيكون متمما بلون تأنيث الفعل، وهند في الصورة الأولى ليس فاعلا في التحقيق إذ لو كان كذلك لكان متمما بدون تأنيث الفعل كصورة الثانية، لكنه جازم بدونه اتفاقا، وإذا لم يكن هند فاعلا في التحقيق بل شيئا آخر وهو المستثنى منه وهند مستثنى لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فيحصل فيه عمله في المحذوف، ويعني أنه عمل فيه بلا واسطة «إلا» كما عمل في المحذوف بلا واسطة «إلا»، أو تقول يعني أن رفعه على الفاعلة كما كان رافعا إياه عليها. تمت سعيدي.

«ما قام هند»، (وهو في غير الموجب) ليفيد، إذ المستثنى منه لا يقدر^(١) إلا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم إلا في النفي في الأكثر، (مثل: «ما ضربني إلا زيد»)، «وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد»، (إلا أن يستقيم المعنى^(٢)) في الموجب، وذلك قليل (مثل «قرأت إلا يوم كذا»^(٣))، «وصمت إلا يوم الجمعة» إذ ذلك في معنى النفي، (ومن^(٤) ثمة لم

١- قوله: (لا يقدر إلا عاما... إلخ) لأن الاستثناء إخراج اتفاقا وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول تحت المستثنى منه، ولا يتحقق الدخول إلا مع تقدير جميع الجنس، وتقدير جميع الجنس لا يستقيم إلا في النفي غالبا، نحو: ما قام إلا زيد لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يغلب ويكثر، وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الأسفل في الأكل إلا التمساح ويعلم الله إلا قدم العالم أو حدوث ذاته، ويستطيع إلا المستحيلات، وقرأت إلا يوم كذا وضربته إلا بالسوط، قال تعالى: ﴿ومن يؤلم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال﴾، وصمت إلا يوم الجمعة. إذا عرفت هذا فمعنى قوله: إلا أن يستقيم المعنى أي إلا أن يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرع الذي يفيد عموم المستثنى منه، نحو قرأت إلا يوم كذا، إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين، وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال كما تقدم. ذكر معنى ذلك كله نجم الدين. تمت.

٢- مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله وهي في غير الموجب، أي لا يعرب على حسب العوامل في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. تمت والله تعالى أعلم.

٣- وكذا إذا اقتضى العامل النصب نصب المستثنى، نحو: اضرب إلا زيدا، وإن اقتضى العامل المصدرية نحو: ما ضربت إلا ضربة، وكذلك سائر الاستثناء يصح التفريغ فيها، نحو ما مررت إلا بزيد وما صمت إلا يوم الجمعة وما سرت إلا قدامك وما ضربته إلا تأديبا وما جاء زيد إلا راكبا و﴿ما أهلكتنا من قرية إلا ولها كتاب﴾ وما امتلأ الإناء إلا ماء. قال نجم الدين: ولم يجيء ذلك في المفعول معه. تمت. فلا يقول لا تمس إلا وزيدا. تمت والله أعلم.

(*) أي ما تركت القراءة إلا يوم كذا وما تركت الصوم، وفيه نظر إذ تعليقه (بالترك. تمت) جائز في الكل. تمت شريف يعني كل موجب يمكن تأويله بنفي يقتضيه. تمت.

٤- أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز إلخ... لأن ما زال موجب أي النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا صفة العلم وهو محال. تمت نجم الدين.

يجز «ما زال زيد إلا عالماً» إذ معنى «ما زال زيد» ثبت، فيصير استثناء مفرغاً في الموجب «من غير استقامة المعنى وذلك غير جائز».

(وإذا) تعذر البديل على اللفظ^(١) أبدل على الموضع، مثل: «ما جاءني»^(٢) من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها^(٣) إلا عمرو، وما زيد شيئاً إلا شيء^(٤) لا يعياً به» بالرفع في الثلاثة على البدلية^(٥) حملاً على المحل، وبالنصب حملاً على الاستثناء، والتعذر في الأول، (لأن) «من» لا

١- ولو سلم جوازه في الموجب لم يصح ههنا لأن وضع ما زال لإثبات ما انتصب بما وإلا بعد الإثبات للنفي فيما بعدها وهو خير ما زال فيصير هذا المنصوب مثبتاً لكونه خيراً لـ (ما زال) مثبتاً لوقوع إلا بعد الإثبات فيصير منفياً مثبتاً في حال واحد. تمت والله أعلم.

٢- لا يخفى أن هذه المسألة من تمام اختيار البديل فينبغي أن لا يفصل بينه وبينها يبحث الإعراب على حسب العوامل، وكأن النكتة فيه أن تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب ما يرشدك إليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد إلا قائماً وامتنع ما زيد إلا قائماً. تمت عصام. تمت.

٣- اعلم أنه يتعذر البديل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور عن الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نحو: ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بقائهم، وفي اسم لا التثنية إذا كان منصوباً أو مفتوحاً نحو: لا رجل ولا غلام رجل في الدار، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية. تمت نجم الدين الرضي.

٤- فإن تعذر البديل فيه على اللفظ لأنه لو أبدل زيد من لفظ أحد والعامل في المبدل عامل في البديل لكان من عاملاً فيما بعد إلا وهو للإثبات ولقطة «من» لا تعمل في الإثبات لأنها لا تزد إلا في النفي. تمت.

٥- قوله: (ولا أحد فيها... إلخ) ومثله لا إله إلا الله ولا فني إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار، لكن جواز النصب فيه أضعف منه في لا أحد فيها إلا زيدا لأن العامل فيه وهو خير لا محذوف وفي لا أحد فيها إلا زيد ظاهر وهو خير لا أعنى فيها ذكره بحم الأئمة الرضي رضي الله عنه.

٦- قوله: (لا يعياً به) قال الجامي قبل وإنما وصفه به لتلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ومع التقييد بقوله لا يعياً به يصير الشيء الثاني أخص من الأول على الصحيح. تمت جامي.

٧- لأن المستثنى منه في المثال الأول في موضع رفع بالفاعلية وفي الثاني بالابتدائية وفي الثالث بالخبرية. تمت.

٨- قوله: (لأن من لا تزد... إلخ) هو تعليل لتعذر البديل على اللفظ في المثال الأول من الثلاثة الأمثلة، وهو قول المتن: «ما جاءني من أحد إلا زيد، وقول المتن وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لأكما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالإلا لتلليل

تزاد بعد الإثبات) لأنها لتوكيد النفي^(١) وأنه^(٢) يلزم تقديرها بعد إلا لو أبدل على اللفظ وهو إثبات، وهذا عند سيبويه، وأما الأخفش فإنه يجوز^(٣) فيه البدل على اللفظ لجواز زيادة من في الإثبات عنده.

(و«ما» و«لا» لا تقدران عاملتين بعده لأفهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي يالا) وأنه يلزم تقديرهما بعده لو أبدل على اللفظ في الأخيرين، وأيضاً يلزم منه إعمال «لا» في المعارف^(٤) وهو غير جائز^(٥)، أو لأن «لا أحد فيها» في تقدير «لا من أحد» كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وحينئذ يصير كالأول^(٦) (بخلاف «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً» لا يعياً به) (لأنها عملت للفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله)، وهو كونهما فعلاً (ومن ثمة^(٧) جاز ليس زيد إلا قائماً وامتنع ما زيد^(٨) إلا قائماً).

لتعذر البدل على اللفظ أيضاً في المثالين الأخيرين من الثلاثة الأمثلة وهما قول المتن ولا أحد فيها إلا زيد وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعياً به وقد شرح الشارح كلام المتن وزاد عليه. تمت.

١- ولا نفي بعد الانتقاض، فلما أبدل على اللفظ وقيل ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز. تمت جازي.

٢- قوله: (وأنه... إلخ) عطف على الأول. تمت منفع والضمير في أنه يكون للشأن. تمت.

٣- فيه نظر لأن الأخفش لا يجوز زيادة من إلا إذا كانت تبعية نحو: قد كان من مطر، (ويغفر لكم من ذنوبكم) وكلامنا في من الاستغراقية ولا عليه ارتكاب زيادتها في الموجب، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه. تمت رضي.

٤- وأيضاً فإنه يؤدي إلى باطل لأن «إلا» تقتضي إثبات ما بعدها ولا تقتضي نفيه فيصير مثبتاً منفيًا في حالة واحدة. تمت سعيدي.

٥- قوله: (وهو غير جائز) هذا لا يجري في: لا أحد فيها إلا رجل مع أن امتناع الإبدال على اللفظ عام. تمت شريف.

٦- قوله: (كالأول) فيصير معنى ولا أحد فيها إلا عمرو، لا من أحد فيها إلا من عمرو فيفسد المعنى للزوم زيادة من في الإثبات فتأمل، أو يلزم إعمال لا في المعارف لأن العامل في البدل عامل في البدل، أو يلزم أن تكون «لا» الذي هو عامل في البدل عاملاً في البدل الواقع بعد إلا فتكون لا عاملاً في المثبت فتأمل. تمت والله أعلم.

(و) مخفوض بعد: «غير، وسوى، وسوى، وسواء»^(٣) لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها. (و) بعد «حاشي»^(٤) في الأكثر لاستعمالهم إياها حرف جر دون فعل،^(٥) ومن ثمة لم تدخل عليها نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله:

من معشر^(٦) عبدوا الصليب سفاهة
حاشاي^(٧) إني مسلم معذور

١- أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية وعمل ما للنفي جاز... إلخ. تمت سماع.

٢- قوله: (وامتنع ما زيدا إلا قائما... إلخ) قال الرضي ولا في نحو: لا رجل في الدار إلا فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعاً. ولنا أن نقول إما لم يجر الإبدال على لفظ اسم «لا» ونحو «ما» المذكورين لأن إعمالهما فيما بعد إلا يقتضي نفيهما بعدهما، إذ لا يعملان إلا في النفي وحيء ما يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض، فإن قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا لا شيئا لا بعياً به؛ لأن المعنى ليس... إلخ، وما سوى إجماعاً منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لأن إعمال ليس فيما بعد إلا لا ينقض نفي ما قبلها إذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول إلا كما يزول نفيها. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (وسوى) وفيها أربع لغات فتح السين مع المد، وكسرها مع القصر، وهما المشهورتان، وكسر السين مع المد وضمتها مع القصر. تمت نجم. ولفظ حاشية وفيها لغات أربع سوي كرضي وسوى كهدي وسواء كسماء ومبواء كبناء. تمت.

٤- قال في المعنى: فاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعل أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل قام القوم حاشا زيد فالمعنى جانب هو قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا. تمت باللفظ منه. تمت.

٥- وعن بعضهم حاشا فعل، فإذا كان فعلاً لم يكن ما بعده مخفوضاً بل منصوباً. بأنه مفعول به فاعله مضمرة كما ذكرنا في خلا وعدا، أي حاشا بعضهم زيدا أو حاشا الحاشي زيدا، وإنما يستعمل كلمة حاشا لتتزيه المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه. تمت متوسط والله تعالى أعلم.

٦- قوله: (من معشر... إلخ) المعشر جماعة الناس، الصليب: الذي للنصارى، السفاهة: ركة العقل، حاشا: كلمة مستثنى بها ويكون فعلاً أو حرفاً فإن جعلتها فعلاً نصبت لها وإن جعلتها حرفاً جررت بها، عذرت الغلام والجارية ختنتهما. الإعراب: من معشر: خبر مبتدأ مخفوف أي هم، وجملة عبدوا الصليب صفة معشر، سفاهة: مفعول له، حاشا: حرف جر وياء المتكلم مجرور المحل به، أي مسلم للتعليل والالام مقدرة متعلقة بما يفهم من حاشا، أي لست منهم. لأنني مسلم معذور. والمعنى هم من الذين عبدوا صليب النصارى لقلة عقولهم إلا أنا فأني لست منهم لأنني مسلم معذور مختون، والنصارى غير مختونة.

أي مختون. وأجاز الفراء^(١) النصب بها أيضا على كونها فعلا، لما ورد من قولهم: «اللهم اغفر^(٢) لي ولمن يسمع حاشي الشيطان وابن الأصبع»، وقول الشاعر:

حاشي^(٣) قريشا فإن الله فضلهم على البرية ما الإسلام والدين
وفي الحديث موصولا^(٤) بـ«ما»: ((أسامة أحب الناس إلي^{حاشي} ما حاشي^{المصدرية} فاطمة)). ومثل
«حاشي الله» مما يليه مجرورا باللام فعل عند المبرد لامتناع دخول حرف الجر على مثله،
وقيل هي حرف لورود مثل ذلك في كلامهم، كقوله:

والاستشهاد: أنه قال حاشاي ولم يدخل نون الوقاية على المتكلم وهذا آية حرفته. تمت شرح أبيات. تمت.

١- قوله: (وأجاز الفراء النصب) بناء على كونها فعلا لا فاعلا له، والجر بعده بتقدير لام محذوفة لكثرة الاستعمال متعلق به وهو بعيد لارتكاب محذوفين أحدهما إنبات فتل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر انتهى والله أعلم.

٢- قوله: (اللهم اغفر لي... إلخ) هذا الكلام ليس بشعر وإنما هو نثر، وأصعب يفتح همزة وإهمال الصاد وإعجام الغين، وفي الشرح فإن قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيهها على أن الشيطان لشدة حساسته تنسزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به. تمت شرح حاشية على المعنى.

٣- قوله: (حاشا قريشا البيت... إلخ) البرية: الخلق وأصله همزة، قريشا مفعول حاشا، الفاء في فإن للسببية، وجملة فضلهم خير إن، على البرية متعلق بفضل، ما بمعنى دام، الإسلام اسمه وخبره محذوف أي ثابتا، أو بمعنى ليس والإسلام اسمه وخبره محذوف، أي موجودا، والجملة صفة لمقدر أي فضلهم على البرية في وقت لا يكون الإسلام والدين موجودان، وهذا أولى بحسب المعنى وإن كان فيه تكلف بحسب اللفظ. والمعنى ينزههم الشاعر عن الرذائل والنقائص لأن الله تعالى فضلهم على البرية ما دام الإسلام والدين ثابتين للخلائق.

والمراد بالاستشهاد: أن حاشا نصب ما بعده فهو آية فعليتها. تمت شرح أبيات. تمت.

٤- قوله: (وفي الحديث موصولا) أي ولما ورد في الحديث حاشا موصولا، أي وصل بما يدخلها على أوله نحو: ما حاشا فاطمة فـ«ما» مصدرية أو زائدة ولا تكون موصولة اصطلاحية إلا بتصنف فالمراد الموصولة لغة.

(*) قيل «ما» نافية أي لم يستثن رسول الله ﷺ فاطمة رضي الله عنها، يدل على هذا المعنى ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، ونوهم ابن مالك أن ما مصدرية وأنه من كلامه ﷺ. تمت سماع.

٥- وأجيب بأن «ما» زائدة وفاطمة متممة مجرورة بالفتحة كما تقدم للأخفش. تمت.

ولا لِلْمَا بِكُمْ أَبَدا شَفَاء

فَلا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي^(١) لَمَّا بِي

وفي كلام ابن مالك ألها اسم منتصب المصداق الواقع بدلا من الفعل، ولفظه مبني لشبهه بحاشا التي هي بحرف جر، وقد قرئ^(٢) «حاشا لله» بالتنوين فهو مثل قولهم: «رعيا لزيدك» و«حاشا الله» بالإضافة، فهو مثل: «سبحان الله»، وقول النابتة: ولا أرى مثله أجدا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

١- قوله: (فلا والله لا يلفي) أي لا يوجد فلا لفي ما يدعيه المخاطب من حصول الشفاء، الباء في بي: للإلصاق كما يقال به جاء، وهما صلتان للمايين الموصولتين بهما، أو صفتين لهما، وتكرار حرف النفي للتأكيد كما أن تكرار الجارين في «للتنا» للتأكيد، وشفاء معمول لـ«لا يلفي»، وأبدا: ظرف. والمعنى والله لا يلفي شفاء لشيء لصق بي ولا لشيء لصق بكم. والاستشهاد: أن حرف الجر دخل على مثله في للما بكم. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (وقد قرئ حاشا لله... إلخ) وهي قراءة أبي الشمال فيقول إنه مصدر بمعنى تنزيها لله وهو بمعنى حاشا الله كما قالوا في سبحان الله سبحاناً قال الشاعر:

وقبلنا سبيح الجودي والحمد

سبحانه ثم سبحانا يعود به

فيجوز على هذا أن يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها أو تنزيهه، وأما حذف التنوين من حاشا لك فلاستبكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة، وهذا كما قال بعضهم: *سبحان من علقمة الفاجر* أي ترك تنوينه لا يدل على علميته لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في باب سوى، ويجوز أن يقول إن حاشا الجارة حرف وهي في حاشا لله اسم بني لمشايمته لحاشا الحرفية لفظا ومعنى. تمت رضي.

٣- قوله: (ولا أرى... إلخ) أحاشي بمعنى أستحي، ولا أرى أي أعلم أحدا مفعوله الأول، وفي الناس مفعوله الثاني، ويشبهه صفة أحدا، وما أحاشي فعل وفاعله ضمير المتكلم، من الأقوام متعلق به، و«من» في من أحد زائدة في المفعول وهو أحد، والجملة حال عن فاعل أرى. قائله النابتة تعلل إلى النعمان بن المنذر ويمدحه في قصيدته المشهورة الدالية.

ومعنى البيت لا أرى أحدا يشابهه في الناس كلهم من غير أن أستحي منهم أحدا. والمراد بالاستشهاد: أن الاستدلال يثبت النابتة على فعلية حاشا لا يصح إذ يمكن أن يقال أحاشي مأخوذ من لفظ حاشا كلوليت من لفظ لولا. تمت شرح أبيات فتكون فعلية مردودة لأنه صرفه وهو لا ينصرف في الاستثناء. تمت.

ينصب (٤)

لا ينصب دليلاً على فعليته، لأنها إذا كانت فعلاً مقصوداً بها الاستثناء فهي غير متصرفة كعدى وخلا وليس ولا يكون، فهو مأخوذ من لفظ «حاشا»، كلوليت من «لولا» وسوف من «سوف».

(وإعراب «غير» فيه^(١)) أي في الاستثناء (كإعراب المستثنى بالأعلى على التفصيل) من نصب لازم، أو مرجح، أو مرجح عليه، أو إتياع، نحو: «جاءني^(٢) القوم غير زيد، وما لزيد علم غير ظن، وما جاءني أحد غير زيد، وما جاءني غير زيد». (و«غير» صفة) في الأصل، إذ هي بمعنى مغاير، واستعمالها بمعنى المغايرة إما أن يكون في الذات، كـ «مررت برجل غير زيد، ولا إله غيرك»، أو في الصفة^(٣) كـ «دخلت بوجه غير الذي خرجت به»، (حملت على إلا في الاستثناء^(٤)) لقرب معنى كل منهما من الآخر، (كما حملت^(٥)) إلا عليها في الصفة إذا

١- فإن قيل: لم تن لكونها معنى الحرف؟ قيل للإضافة المانعة من البناء. تمت هندي.

٢- قوله: (أو إتياع) والمراد هنا بالإتياع إتياع عمل الفعل بمعنى إن كان الفعل يقتضي فاعلاً رفع للمستثنى، أو مفعولاً نصبه، أو مجروراً جره، وإنما أعرب المستثنى بما يقتضيه عمل الفعل وإن كان المستحق لذلك المستثنى منه لكنه لم يذكر لكونه من المرفوع. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (كدخلت بوجه... إلخ) تنزيلاً للتغاير في الوصف منسلة للتغاير في الذات، وهو تبين آثار الغضب في الوجه وعدمه فهو مجاز والأول حقيقة. تمت رضي والله أعلم.

٤- قوله: (حملت على إلا... إلخ) لأن كل واحد منهما يدل على أن ما بعده مغاير لما قبله. تمت. فإذا حمل «غير» على إلا فإصل غير من حيث كونه اسماً جوازاً تحمل الإعراب، وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على إلا مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه في الأصل، فجعل إعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور أي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية، فعلى هذا التقدير لا حاجة أن يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما كان انتصابه من غير واسطة حرف لمشافته الظروف المهمة بإهمامه، وإنما لم يحتاج إلى مثل هذا لما بينا أن حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عارية وكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعده على الحقيقة. تمت رضي.

(*) ومعنى الحمل أنه صار ما قبل إلا مغايراً لما بعدها ذاتاً أو صفة كما قبل بعد غير ولا نعتبر مغايرته له ذاتاً وصفة كما كان في الأصل. تمت منقول.

كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يتعذر الاستثناء مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (١٠)، إذ شرط الاستثناء أن يدخل ما بعد «إلا» فيما قبلها لو سكنت عنه، وهو

١- فائدة: اعلم أنه إذا جعلت معنى غير وهو في الأصل لا يتحمل الإعراب روعي أصلها فجعل إعرابا الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها مغن وهو هنا الجلالة. تمت.

٢- قوله: (إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور) وملعب س جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء، قال يجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون زيد بدلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله: وكل أخ... إلخ وقوله ﴿الناس كلهم هلكي إلا العالمون والعالمون كلهم هلكي إلا العالمون﴾ (١١) والمخلصون على منظر عظيم. تمت نجم الأئمة.

(*) قوله: (إذا كانت تابعة... إلخ) يتقضى بقول القائل عليّ لفلان دراهم إلا درهما فإنه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور، ويقولنا: جاءني رجال عشرة إلا زيد بالرفع فإنه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور، ويقولنا جاءني رجل إلا رجل بالرفع فإنه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد، ويجاب عن الأول بأنه محصور شرعا لأنه أقل مراتب الجمع، وعن الثاني أن المذكور غير محصور لذاته كالعدد بل محصور بالوصف والمراد المحصور لذاته، عن الثالث أنا لا نقول: إن «إلا» لا تكون صفة إلا إذا كانت بعد جمع منكور غير محصور بل المراد أنها إذا كانت تابعة لذلك كانت صفة، والأولى في الضابط لكونها صفة أعني «إلا» الأصح أن يقال: تكون صفة إذا كانت تابعة لشيء لا يجب تناوله أو عدم تناوله لما بعدها فسلم عن هذه النقوض الواردة. تمت.

٣- والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم وعشرون، وإنما اشترط أن يكون غير محصور لأنه إذا كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاءني وله علي عشرة دراهم إلا درهما. تمت ج. ويشترط كون الجمع منكورا لأنه إذا كان معرfa نحو: جاءني الرجال إلا زيدا احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيه زيدا، فلا يتعذر الاستثناء أيضا الذي هو الأصل في إلا، فالسامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء فاعتبر كونه منكورا غير محصور لئلا يتحقق دخول إلا فيه فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء. تمت رضي والله أعلم.

٤- قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ قال س: لا يجوز فيها إلا الوصف لأنك لو قلت لو كان فيهما إلا آله لفسدتا لم يجز، معنى أن البديل لا يجوز إلا في غير الموجب ولأن الشرط وإن لم يكن موجبا صرفا من غير المرجب الذي يجوز معه الإبدال، قال المصنف: ولا يجوز النفي المعنوي كاللفظي إلا في قلما وأقل رجل. قال: وأيضا البديل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء، ولا يجوز الاستثناء ههنا لأن الله تعالى غير واجب الدخول في الآلهة للمكرر لأنه غير عام

ههنا غير داخل إذ لا دلالة له عليه، (وضعف في غيره) لعدم تعذر الاستثناء، والأصل فيها الاستثناء، وقد جاء شاذاً حملها عليها مع صحة الاستثناء في قول عمرو بن معدى كرب:

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان^(١)

(وإعراب^(٢) «سوى، وسوى» النصب على الظرف على الأصح^(٣))، إذ هما في الاستثناء بمعنى «مكان» وهو ظرف، تقول: «جاءني القوم سوى زيد» أي مكان زيد، إلا

ولا محصور، فلو وقع أيضاً الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجوز استثناء المفرد منه كما تقدم من أنه لا يقال: ما جاءني رجال إلا زيد علي أنه استثناء متصل، وقد أجاز المبرد رفع الجلالة على البدل لأن في لو معنى النفي إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكأنه قيل: ما فيها إله إلا الله جل جلاله وهذا كما أجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ...﴾ الآية مجرى النفي وأجاز البدل في قوم يونس، والأولى منع إجراء الشرط والتخصيص في جواز الإبدال والتفريع معهما مجرى النفي إذ لم يثبت، وأما عدم وجوب دخول الجلالة في الآله فلا يضر المبرد لأنه يكفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم. تمت رضي.

١- الفرقدان نجمان من بنات نعش الصغرى ذكره نشوان، فيه شذوذ من وجوه ثلاثة: أحدهما أنه وصف للمضاف وهو كل والقياس أن يصف للمضاف إليه، الثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخير، الثالث ما ذكره من جعلها صفة مع إمكان الاستثناء، وقيل: إن البيت لحضرمي بن عامر بن مجمع وقبله قوله:

وكل قرينة قرنت بأخرى وإن طالبت بها سيفرقان

والاستشهاد: أنه قال: إلا الفرقدان وحمل إلا على غير مع صحة الاستثناء وعدم تعذره، وقد ذكرنا جواز الحمل مهما تعذر الاستثناء، ولو كان إلا على بابه لقال إلا الفرقتين بالنصب لأنه بعد كلام موجب، فلما رفعه حمله على غير مع كونه مستغرق وهو كل أخ والحمل عليها ضعیف فيصح الاستثناء، تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- قوله: (وإعراب سوى... إلخ) إنما انتصب «سوى» لأنه في الأصل صفة ظرف وهو في الأصل مكان، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ أي مستويا، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فصار سوى بمعنى مكان فقط، ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، تقول: لي مكان فلان أي بدله، وسوى في الأصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء، فلا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه كما يجوز في غيره كما في نجم الدين. تمت.

أنه ليس في المكان معنى الاستثناء، ومن ثمة وقع صلة للموصول في «جاءني الذي سواك»، وعن بعضهم^(١) أنه كغير وعليه بيت الحماسة:

ولم يبق سوى العدو ان دناهم كما دانوا^(٢)

١- فإن قيل: وما معنى الظرفية في هذا؟ والجواب أن العرب قد تجري الظروف المعنوية بحرى الظروف الحقيقية، ألا ترى أنهم يقولون: أنت عندي مكان فلان ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة. تمت. وكذلك هذه فإذا قلت مروت برجل سواك وسواك فإنها بمعنى مكانك وعوضا عنه في المعنى. تمت هطيل.

٢- الأخفش والكسائي والفراء. تمت قال الشيخ ابن الحاجب وليس بعيد. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (دناهم كما دانوا) الدين؛ الجزاء والمكافأة يقال: دان ودانه دينا أي جازاه ومثله قولهم: كما تدين تدان أي كما تصنع يصنع بك، والعدوان الظلم. الإعراب: سوى العنوان فاعل لم يبق، ودناهم فعل وفاعل ومفعول جواب لما في البيت السابق:

ولما صرح الشر فأمسى وهو عريان

المعنى لما ظهر الشر كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح وتجاوز الأخذ بالإنصاف جازيناهم بمثل ما اجتنبوا به.

والاستشهاد: فيه أن سوى هنا رفع فاعلا بدل على أنه لا يلزم الظرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع. تمت شواهد والله أعلم.

(*) وقبل البيت قوله: فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان. تمت. فأوقعها فاعلة، تمت. ومثالها مجرورة قول الشاعر:

تحنف عن جو اليمامة يا فقي وما قصدت من أهلها لسواكا

تمت.

(ثالثة): فيما استثنى به (لاسيما) ولم يذكره الشيخ فإنه يجوز فيه الرفع والجرح قال امرء القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولاسيما يوم بدارة جملجل

وقد روي فيه النصب على أن ما نكرة لا موصولة ولا موصوفة، وتقبلوه ولا مبي شيء أعني يوما ونصب يوما بالفعل: السي المثل من قولهم: سويت الشيء فتسوى واستوى فإذا قلت: هم فضلاء لاسيما زيد فمعناه لا مثل له في هذه الخصلة.

[خبر كان وأخواتها]

خبر كان وأخواتها: (هو المسند) بعد دخولها نحو: «كان زيد قائماً»، وأمره (كأمر خبر المبتدأ) في أقسامه (وأحكامه وشرائطه. (ويتقدم معرفة) أو نكرة مخصوصة على الاسم إذا كان معرفة أو مساوياً في التخصيص، نحو: «كان أباك صديقك، وكان خيراً من زيد شر من عمرو»، إذا كان إعراب كل منهما أو أحدهما لفظياً لعدم الالتباس حينئذ،

قال اليماني: وإنما يستثنى بها فيما يراد تعظيمه وتفضيله، والأكثر بتشديد الياء وقد يروى بتخفيفها قال صاحب المنجد ومن إيقاع ما على عامل قولهم: لاسيما زيد بالرفع أي لاسي الذي هو زيد إذا جعلت ما موصولة. تمت.

١- اعلم أن المصنف لم يذكر اسم كان في باب المرفوعات لأنه جعله كالفاعل فكأنه داخل في الفاعل، وذكر خبرها هنا لأنه جعله مشبهاً بالمفعول به وغنا ذلك منه على أنه يعمل معمولية تارة مشاهين الفاعل والمفعول ويجعلهما تارة نفس الفاعل والمفعول وتبع في ذلك الزعخشري. تمت.

٢- والمراد بتعديّة المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقدير الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المتقدم على تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل كان زيد أبوه قائم بأن يقال يصدق على تضرب وقائم في هذين المثالين المعروف وليساً من أفراد المعرفة، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه. تمت ج. يعني في خبر إن وأخواتها. تمت. فإن قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة؟ قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم كان فيخرج ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله، فإن قيل يدخل في الحد صالحاً في نحو: كان زيد رجلاً صالحاً وهو صفة خير كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد ذلك. تمت غاية. تمت.

٣- قوله: (وأمره... إلخ) من كونه متقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه وما يجب من تقدمه على اسمها إذا كان ظرفاً والاسم نكرة نحو: كان في الدار رجل واشتماله على الضمير... إلخ تمت. كما في باب المبتدأ. تمت.

٤- قوله: (في أقسامه وأحكامه وشرائطه) فالأقسام يعني من كونه مفرداً وجملة ومعرفة ونكرة، والجملة كونها اسمية وفعلية، وقوله من أحكامه من وقوعه متحداً ومتعدداً ومن كون الظرف متقدماً بجملة ومفرداً على المذهبين، وقوله وشرائطه أي من وجوب الضمير لفظاً أو تقديراً إذا كان جملة وعدم وجوبه إذا كان الاسم ضمير الشأن. تمت رضي والأحكام الطارئة على الأقسام كوقوعه متحداً ومتعدداً فهذا هو الفرق بين الأحكام والأقسام. تمت.

بخلاف ما لو كانا مقصورين أو مبنيين،^(١) نحو: «كان فتاك مولاك»، أو «كان هذا الذي أكرمك»، أو «كان أزكى من زيد أتقى منك» فإنه يتعين فيه الأول للاسمية. ولا يقع ذا التصدير في ليس أو ما أوله «ما»، فلا يقال: «ما زال أين زيد، أو كيف عمرو، أو غلام من زيد»، ولا فعلا^(٢) ماضيا فيهما، ولا في «صار»^(٣) مطلقا، وفي البواقي عند بعضهم، إلا^(٤) إذا

أي خبر ليس أو خبر ما أوله (ما)
أي خبر ليس وما أوله (ما)

١- قوله: (أو مبنيين... إلخ) يرد عليه أن الزجاج حكى في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ أن النحويين يجوزون كون الأول اسما والثاني خبرا أو العكس وظاهره اتفاقهم على ذلك، ومن ذكر الجواز الزمخشري فقال في تفسير سورة الأنبياء وتلك مرفوع أو منصوب اسما أو خبرا ودعواهم كذلك، ووقع له أيضاً مثل هذا في تفسير سورة الأعراف فقال في قوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ فدعواهم نصب على أنه خبر لكان وإلا أن قالوا رفع اسم له ويجوز العكس. تمت منهل صافي والله أعلم.

(*)- وهكذا يأتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ فيأتي في قولهم الوجهان خلافا للشارح فإنه قال في شرح قوله ويجوز تقدم أخبارها على أسمائها آخر الأفعال الناقصة ما لفظه: أو ما يوجب تقدم أخبارها على أسمائها نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ والأشهر خلافه. تمت.

٢- لبطلان صدارته لو آخر، وبطلان صدارة ليس لو قدم عليه وكذا الكلام فيما أوله ما تمت.

٣- قوله: (ولا فعلا ماضيا) أي في ليس وما أوله ما، أما في ليس فلاه لنفي الحال فلا يناسب الماضي، وأما في ما أوله ما فلاه لاستمرار الخبر فلا يناسبه، وأما في صار فلاه للانتقال إلى زمن الحال المستمر. تمت شريف. أي إلى حالة مستمرة وهو مضمون خبرها نحو كنت فقيرا وصرت غنيا. تمت رضي.

وأما مادام فلاه ما المفيدة للمدة نحو: ما ذر شارف... إلخ تغلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الأفعال، ولهذا تقول: أجلس ما دام زيد حالسا. تمت رضي. (وقيل العلة في ذلك كله فساد المعنى. تمت ش. تمت) أي ولا يقع الخبر فعلا ماضيا في ليس وما أوله ما لأنها لنفي الحال والماضي ينافي الحال. تمت.

٤- قوله: (ولا في صار مطلقا) أي بلا خلاف أو بلا اشتراط. تمت قوله: (بل فيه خلاف) فإن فيه خلاف الأندلسي رواه نجم الدين، فالأولى هو القول الثاني. بل الأولى أنه بلا خلاف وإن صح الاعتراض فتأمل في أسئلة الكتاب. تمت.

٥- الاستثناء عن الكل أي يجوز كون الماضي خبرا لهذه الأفعال إذا دخلت عليه قد. تمت شريف والله أعلم.

فشاذ. ويجوز تعدده فيقال: «كان هذا حلواً حامضاً»، خلافاً لابن^(١) درستويه^(٢).

(وقد يحذف عامله^(٣) في مثل: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»)، مما وقع بعد حرف الشرط «من»^(٤) «إن» أو «لو» فيحذف مع اسمه، أي: «إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير». (ويجوز في مثلها) مما حسن مع المحذوف تقدير «في» أو نحوه (أربعة أوجه) هذا وهو أفصحها،^(٥) ونصبهما على خبرية «كان»، نحو: «إن خيراً فخييراً» أي: «كان»^(٦) عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً»،^(٧) أو «فيجزى خيراً، أو فيعطى خيراً» على

مطلق لدلي وهو عطف على كوني، وماجدة وصناع صفتا موصوف محذوف أي امرأة ماجدة وصناع. ومعنى البيتين لا تلومني ما سمعت وذكريني بالكارم ودلي مثل دلال ماجدة حاذقة في العمل.

والاستشهاد: أن خبر كان وقع في البيت جملة طلبية وهو شاذ لا يقاس عليه، وتأويله أنه في التقدير كوني موصوفة بالتذكير بالكارم. تمت شرح آيات والله أعلم.

١- يقال دلت المرأة تدل دلالة ويقال امرأة صناع الدين أي حاذقة ماهرة بعمل الدين. تمت.

٢- ابن درستويه بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة وضم التاء المثناة وبعدها واو ساكنة وقيل هو بفتح الدال والراء والتاء والواو. تمت من تاريخ ابن خلكان. تمت.

٣- فإن الباب عنده سماعي، بخلاف خبر المبتدأ فإنه يجوز تعدده اتفاقاً. تمت شريف. تمت.

٤- قوله: (وقد يحذف عامله) قال نجم الدين ما كان ينبغي له الإطلاق لأنه لا يحذف من الأفعال الناقصة إلا كان. تمت.

٥- يعني نصب الأول ورفع الثاني فحذف من الشرط كان مع اسمها ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور. تمت والله أعلم.

٦- قوله: (أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيراً) حذف من الشرط كان واسمها، ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور، قوله بعده فكان جزاؤه خيراً حذف من الشرط كان واسمها وكذلك من الجزاء، فالمحذوف من المجموع أربعة أمور قوله بعده فجزاؤه خيراً حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من الجميع أربعة أمور، قوله فكان جزاؤه خيراً حذف من الشرط كان والجار والمجرور، ومن الجزاء كان واسمها،^(٨) فالمحذوف من الجميع خمسة أمور. تمت.

مفعولية ما بعد الفاء، أو «فيلقاه»^(٣) خيراً» على حالته. ورفعهما نحو: «إن خير فخير» أي: «كان في عمله خير فجزاؤه خير»^(٤) وهما متوسطان، وعكس الأول، نحو: «إن خير فخييراً» أي «إن كان في عمله خير فكان»^(٥) جزاؤه خيراً»، وهو ضعيف لقلة^(٦) التقدير في نصب الأول ورفع الثاني دون العكس، وكون الاسمية بعد الفاء أكثر وقوعاً من الفعلية، ومثله «المرء مقتول»^(٧) مما قتل به إن سيفاً فسييف وإن خنجراً فخنجر»، ومثال ما كان النصب متعينا مما لا يحسن فيه مع المحذوف تقدير في أو نحوه في المحذوف بعد «إن» قول الشاعر:

انطق^(٨) بحق وإن مستخرجاً إحناً فإن ذا الحق غلاب وإن غلباً

١- في هذا التقدير نظر لأن الفاء والفعل الماضي في جواب الشرط لا يجتمعان على ما سيأتي في الشرط وقد جمع بينهما في قوله فكان جزاؤه خيراً، فالأولى ما قدره نجم الدين تقديره فيكون جزاؤه خيراً لأن دخول الفاء مع المضارع جائز فتقدير الجائز أولى من الممتنع. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (أو فيلقاه) أي العمل إذ يلقي لا يقتضي مفعولين فلهذا أعرب خيراً حالا من ضمير المفعول الذي في العامل. تمت.

٣- حذف من الشرط كان والجار والجرور، ومن الجزاء المبتدأ، فالمحذوف من الجميع أربعة. تمت سماع. تمت.

٤- قوله: (فجزاؤه خيراً) ينبغي أن يجعل ضمير جزاؤه إلى المظروف لا إلى الظرف، أي فجزاء ذلك الخير خير فيدفع به ما قال الشيخ الرضي: إنه ليس مراد التكلم أنه إن كان في عمله خير بل إن كان عمله خيراً، لأنه لا يفوت مقصوده فيما هو بصلده حيث لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه، وإنما يفوت مقصوده لو جعل الضمير إلى الظرف فتدبر. تمت عصام الدين والله أعلم.

٥- حذف من الشرط كان والجار والجرور، ومن الجزاء كان واسمها، فالمحذوف خمسة أمور. تمت.

٦- علة لأفصحية الأول والتوسط والضعف وعلم منه توسط المتوسطين. تمت.

٧- أي إن كان ما قتل به سيفاً فأنذي يقتل به سيف، أو فكان ما يقتل به سيفاً، أو إن كان في قتله سيف فما يقتل به سيف، أو فكان ما يقتل به سيفاً. تمت.

٨- قوله: (انطق بحق...) (الحق) من النطق أي: كلم الحق تقيض الباطل: الإحن جمع إحنة وهو الحقد، الغلاب الكثير الخسارة. بحق مفعول به لانطق، وإن للشرط وفعله محذوف وهو كان، مستخرجاً خيراً كان المحذوف واسمه ضمير يرجع إلى

وفي الحذف بعد «لو» قول الشاعر:

علمتك^(١) منانا فلست بآمل نذاك ولو غرثان^(٢) ظمآن عاريا

(ويجب الحذف في مثل: «أما أنت منطلقا انطلقت»^(٣)) مما وقع بعد «أن» المخففة المفتوحة معوضا عنه «ما» (أي: «لأن كنت» منطلقا انطلقت» فحذف حرف الجر ثم الفعل،

النطق المندلول عليه بانطق، إحنا مفعول مستخرجا، الفاء في فإن للسببية، ذا مضاف إلى الحق، غلاب خير «أن» قوله وإن غلبا شرط يدل ما قبله على جزائه من باب قولهم أحبك ولو كنت قاتلي. وحاصل المعنى قل الحق وإن كان نطقك يستخرج حقا فإن صاحبه وقائله غلاب على الطرف الباطل حقيقة وإن كان مغلوبا أحيانا في الصورة، أي ينبغي أن لا يصدنك عن قول الحق مظنة المغلوبة بحسب الصورة وهذا تحريض على قول الحق ونهي عن المداينة. والاستشهاد: أنه حذف كان بعد إن ونصب مستخرجا بخبرتها، ويتعين فيه النصب ولا يجوز فيه الرفع إذ لا يحسن تقدير جار ولا مجرور ونحوه لتكون خبرا ويرفع مستخرجا على اسميتها. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (علمتك منانا البيت... إلخ) منانا مبالغة في المنه، آمل فاعل من الأمل، والندى الجود، والغرثان الجائع، والظمآن العطشان. منانا مفعول ثان لعلمتك والفاء في فلست للسببية، نذاك مفعول لآمل، ولو للشرط فعله محذوف أي كنت والثلاثة بعدها أخبار كنت، والجملة الشرطية إما معطوفة على مقدر أي لو لم أكن على هذه الصفات ولو كنت بها، والراو للحال وذو الحال اسم ليس. ومعنى البيت أني علمتك منانا على السائل فلا أرجو شيئا من عطائك ولو كنت على أقصى حال من ضحك العيش وبؤسه.

والمراد بالاستشهاد: أنه نصب بكان بعد لو غرثان والنصب متعين لعدم جواز تقديم خبر كان ليرفع غرثان حيثنذ على اسميتها. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- غرثان جوعان. تمت صحاح وقيل غرثان بالمهمله ظمآن عطشان أي ولو كنت كذا ولا يجوز تقدير في ونحوه. تمت ش.

٣- قال نجم الدين الأولى أن يقال: إن الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان فإن حذف شرطها جازا لم يغير إن الشرطية، نحو إن خيرا فخير وإن حذف شرطها وجوبا نحو: أما أنت منطلقا انطلقت وجب تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح لأن بقاءها على صورتها مع وجوب حذف شرطها مستكثر. تمت والله أعلم.

فصار الفاعل منفصلاً، ثم زيدت «ما» عوضاً^(١) عن الفعل وأدغمت التون في الميم، فصار «أما أنت منطلقاً»، والترم حذفه لئلا يجمع بين العوض والمعوض^(٢) عنه. ومنه قول الشاعر:

أبا^(٣) خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضيع

وفي مثل: «أفعل ذاك إما لا» مما وقع بعد «إن» المخففة المكسورة معوضاً منه «ما» أي: «أفعل ذاك إن كنت لا تفعل غيره»، وارتفاع الاسم وانتصاب الخبر بالفعل المحذوف على الصحيح، وعند أبي الفتح ابن جني أنهما بـ«ما» هذه، ويجوز إظهار الفعل عند المبرد.

١- قوله: (ثم زيدت ما عوضاً عن الفعل) وكذا ذكر الجامي، قال عصام الدين وزيدت لفظة «ما» فدل على أن لفظة ما زائدة وفيه بحث لأنهم لم يحدوا ما بعد أن المفتوحة من مواضع زيادتها، وقال الشيخ الرضي ما في حيثما ليست زائدة لأنها تقطع حيث من الإضافة ويعلم من قوله هذا أن الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام، وجعله عوضاً عن كلمة كان وموحياً لحذفها غرض بمنع زيادتها. تمت.

واختص كلمة ما عوضاً لأن لها شبهاً بليس التي هي أخت كان. تمت ح.

٢- قال في الغايات وخصت ما بالزيادة لحيثها زائدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾، وبكثرة مشاهدتها بأخت كان وهي ليس وهذا أولى مما قيل من أن وجه العوض مناسبتها الفعل في أنها مصدرية في أصلها فتدل عليه أي على الزمان كما تدل عليه كان، إذ مناسبة المصدر حاصلة لمطلق الفعل لا لكان بخصوصها والمراد كان بخصوصها. تمت من الغاية.

٣- قوله: (أبا خراشة... إلخ) أبو خراشة بضم الخاء وهو بالشين المعجمة، نفر بالتحريك عدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، الضيع السنة المجذبة وأصله أنه إذا أصابهم القحط وقع فيهم السبع الذي يقال له الضيع فتسمى السنة به على الجواز، وعن ابن الأعرابي أنهم لا يريدون الضيع السنة المجذبة وإنما هم الناس إذا أجذبوا ضعفوا عن الانبعاث وسقطت قواهم فعانت فيهم الضيع والذباب وأكلتهم. الإعراب: أبا منادى وحرف النداء محذوف أي يا أبا خراشة أما أنت ذا نفر بفتح الهمة وأصله لأن كنت ذا نفر فكشف في الشرح غطاءه والدليل عليه ذا نفر، الفاء في فإن للتعليل أي لم أذل للقدر والمعنى لكونك ذا نفر لم أذل فإن قومي البيت. وحاصل البيت أن الشاعر يقول لأبي خراشة: لا تفتخر علي لكونك ذا قبيلة فإن قومي ليسوا قليلين بحيث تأكلهم الضيع من الضعف وليسوا قليلين من جهة موقعهم وقومهم بل هم كثيرون كما كانوا عليه. والاستشهاد: أنه قال أما أنت والتقدير لأن كنت ذا نفر وهو واضح والله أعلم. تمت شريف.

[اسم إن وأخواتها]

اسم^(١) إن وأخواتها: (هو المسند إليه بعد دخولها،^(٢) مثل: «إن زيدا قائم»)، وسيأتي تمام أحكامه في باب الحروف إن شاء الله تعالى.

[المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس]

المنصوب^(٣) بـ«لا»^(٤) التي لنفي الجنس: (هو المسند إليه^(٥) بعد دخولها يليها^(٦) نكرة^(٧) مضافاً أو مشبهاً به)، أي: متعلقاً بما بعده على غير جهة الإضافة، (مثل: «لا غلام رجل

١- لحذف في هذه الصورة الفعل مع الفاعل وجوبا وفي المتقدمة الفعل بلا فاعل وجوبا وفي مثل إن خيراً فخير الفعل مع الفاعل جوازا، تمت.

٢- قوله: (اسم إن وأخواتها) أقول حكمه حكم المبتدأ في جميع الأحكام إلا أن اسمها لا يجوز أن يكون بمعنى الشرط ولا بمعنى الاستفهام لاقتضائهما صدر الكلام وأنه ممتنع تقديم اسمها عليها وأن لام الابتداء لا تدخل على اسم هذه الحروف إلا إذا فصل بين إن واسمها، تمت قط ف، تمت.

٣- قوله: (بعد دخولها) يتقضى بمثل أخوه في قولك: إن زيدا قائم أخوه، تمت رضي رحمه الله.

٤- فاللغة: ذكرها نجم الدين في باب لا التبرئة ما لفظه: ونحو قوله تعالى ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي وإلا كان مضارعاً للمضاف كما في لا خيراً من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قوله عليك تثريب واليوم معمول لعليكم، ويجوز العكس وكذا قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾، فلا يظن أن مثل هذا الجار والخبر متعلق بالنفي وإن أوجعت ذلك بل مثله متعلق بمحذوف انتهى، تمت والله أعلم.

٥- قال نجم الدين ولم يقل الشيخ اسم لا لأن فيه ما هو مبني وفيه ما هو منصوب فترجم الباب بالمنصوب لأن كلامنا في المنصوبات وذكر المبني بعد على جهة التبع، تمت.

٦- ولفظ الهندي أي الذي أسند إليه خبرها فلا يرد أبوه في لا غلام دخل أبوه قائم، تمت.

ظريف فيها، ولا عشرين^(٢) درهما لك^(٣)»، هذا تعريف لاسمها من حيث أنه منصوب فيشترط في نصبه القيود المذكورة، إذ «لا» هذه إنما تنصب الاسم لمشابقتها «إن» في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر وإفادة التأكيد، من حيث أن «إن» لتأكيد الإثبات وهذه لتأكيد النفي، من حيث أنه قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال^(٤) الخصوص، فتدخل على النكرة وتنصبها^(٥) لفظا مضافا أو مشبها به. (وإن كان

١- قوله: (يليها نكرة) فاعل يلي الضمير العائد إلى المنصوب المسند إليه ومفعوله عائد إلى لا. تمت. وقيل يليها ونكرة ومضافا أحوال مترادفة والعامل فيها المسند، وذو الحال الضمير المجرور في إليه. وإنما لم يقل اسم لا لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه أقل مما عده، فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بما بخلاف ما عده من المنصوبات وأن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات لكن أكثره منها، فأعطي الأكثر حكم الكل فعد الكل منها مجوزا، ولا يبعد أن يقال اسم لا هو المنصوب بما لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسما لما لعدم عملها فيه. تمت. جامي. تمت والله أعلم.

٢- ولا تبني معها النكرة إلا بمجموع أربعة شروط: أن يكون النفي عاما، وأن تكون النكرة مفردة، وأن يليها بغير فاصل، وأن لا يكون قد عمل في النكرة عامل غير لا، مثل: «لا مرحبا هم إقم صالوا النار» تقديره لا ترحب مرحبا هم. تمت كشف مشكل. تمت.

٣- قوله: (ولا عشرين درهما لك) مثال النكرة المشبهة بالمضاف فإن عشرين بعده درهما وهو وإن كان منصوبا فارتباط عشرين بدهما صار شبها للمضاف والمضاف إليه من حيث أن المضاف عامل فيما بعده، وكذلك عشرين عامل فيما بعده. تمت.

٤- ولا طالعا جبلا ولا غارثا للقرآن ولا ثلاثة وثلاثين إذا كان لجماعة واحدة، وأما النكرة الموصوفة بجملة أو ظرف فلا تكون في باب لا مضارعة للمضاف بل تبني على الفتح. تمت بن الخالدي مختصر نجم الدين.

٥- روي مرفوعا عطف على قوله: إنه قصد بها نفي الجنس، أي من حيث رفع الخصوص واحتماله ومجرورا عطف على قوله الاستغراق أي على سبيل الاستغراق وعلى سبيل رفع الخصوص. تمت سماع.

٦- فتعمل فيها دون المعرفة، إذ جملة وجوه الشبه إنما لتأكيد النفي من حيث أنه قصد بها نفي الجنس وكونها نفي الجنس لا يمكن حصولها فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفاءها. تمت سماع.

ببصا قة والسبح بالحق

مفرداً^(١) فهو مبني على ما ينصب به، الفتح^(٢) في الموحّد، نحو: «لا رجل في الدار»، والياء المفتوح ما قبلها في المثني، نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ^(٣) فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع^(٤)

والياء المكسور ما قبلها في الجمع على حدّ الثنية، نحو قوله:

أرى الربع^(٥) لا أهلين في عرصاته ومن قبل عن أهليه كان يضيّق

١- قوله: (فإن كان مفرداً) أي فإن كان اسم لا مفرداً ولم يجر اسم لا نصريحاً لكن سياق الكلام يدل عليه، ولا يعود الضمير إلى قوله المنسوب بل لأن المنسوب بلا لا يكون مفرداً. تمت رضي. كالمضاف وشبهه. تمت.

٢- قوله: (وهو الفتح) يجوز فيه الجر على البدلية مما ينصب به، والرفع على أنه غير مبتدأ محذوف، أي ما ينصب به الفتح والنصب على تقدير أعني. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (تعز) أمر من التعزى وهو التصير، الإلف بالكسر الأليف، لوراد جمع وارد وهم الذين يردون الماء، والمنون جمع منية. والفاء في فلا للسببية لأن عدم تمتع إلفين بالعيش سبب للحمل على الصير، إلفين اسم لا، بالعيش متعلق بمتعا وهو غير لا، ولكن للعطف، لوراد المنون غير مقدم على المبتدأ وهو تتابع. والمعنى تصير ولا تجزع في فراق محبوبك إذ لا يوجد إلفان متعا بالعيش أبداً ولكن لوراد المنون تتابع في الورود عليه وسيلحق باللاحق بالسابق ولو كنت في الدنيا.

والاستشهاد: أنه قال لا إلفين وهو اسم لا وهو مبني على الياء المفتوح ما قبلها لأن نصبها بالياء كذلك. تمت.

٤- التابع يروى بالياء وبالياء وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما لكم تتابعون في الكذب كما تتابع الفراش في النار» والتابع التهافت في الشر والإسراع إليه تفاعل من تاع أي عجل. تمت قاموس. تمت.

٥- قوله: (أرى الربع البيت... إلخ) الربع المنزل وهو الدار بعينها، الأهل أهل الرجل وأهل الدار والجمع أهلات وأهلات وأهال، وقد يجمع جمع التصحيح وحقه أن لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علماً ولا صفة كما لا يجمع آل لكن حيث استعمل موضع مستحق في قولهم هو أهل لكذا أجري مجراه في الجمع، في الصحاح العرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء والجمع العرائص والعربات.

الإعراب الربع مفعول أول لأرى، أهلين اسم لا والخبر في عرصاته والجملة مفعول ثان لأرى واسم كان الضمير المستتر فيه الراجع إلى الربع وخبره يضيّق، ومن قبل وعن أهليه متعلقان بيبضيّق. والمعنى أرى هذا المنزل خالياً عن القوم وكان قبل ذلك مملوفاً لا يسع الأحياء والأهالي.

والكسرة في جمع المونث السالم،^(١) نحو قول الشاعر:

لا سابغات^(٢) ولا جأواء باسلة بقي المنون لدى استيفاء آجال

يروى بكسر التاء^(٣) وفتحها. لتضمنه «من»^(٤) إذ معناه «لا من رجل فيها» إذ هو جواب لمن يقول: «هل من رجل في الدار» حقيقة وتقديراً^(٥)، فحذف تخفيفاً، وقد جاءت «من» ظاهرة في قول الشاعر:

فقام^(٦) يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وموضع الاستشهاد: لا أهلين وهو مبني على ما ينصب به وهو الياء المكسورة ما قبلها. تمت شرح أبيات.

١- لأن نصبه بالكسرة في حالة الإعراب، ويروى بالتنوين لأنه لمقابلة نون الجمع في مسلمين ولا بنا في البناء، والفتح للفرق بين الإعراب والبناء. تمت شريف.

٢- قوله: (لا سابغات البيت... إلخ) السابغات الدروع الواسعة، والجأواء الكيبة التي يعلوها السواد لكثرة الدروع من الجأوة على وزن الجمرة وهي حمرة تضرب إلى السواد، ويقال: فرس أجاى والأنتى جأواء، قوله بقي المنون خير «لا» فاعله ضمير راجع إلى كل واحد من السابغات والجأواء على تأويل الجماعة، وصدر الصلة في البيت مخوف أي الذي هو استيفاء آجال. وحاصل معنى البيت أن العساكر الباسلة يعني الشجاعة والأسلحة المهيأة المتكاثرة لا ينبغي للموت الذي هو استيفاء الآجال.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال لا سابغات بالكسر من غير تنوين وبناء على ما ينصب به. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٣- فالكسر من غير تنوين مذهب الجمهور، لأن التنوين وإن لم يكن للتمكين فهو مشبه بتنوين التمكين، والفتح بلا تنوين مذهب المالكي حذراً من مخالفتي في الحركة لسائر المبني بعد «لا» التثنية مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها فهذا أولى طرداً للباب على سنن واحد، وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين وهو منقوض بنحو: يامسلمات مجرداً عن التنوين اتفاقاً. تمت نجم الدين الرضي.

٤- قال نجم الدين والحق أن تقول: أنه مبني لتضمنه لمن الاستغرافية وذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل، بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فإنه وإن كان نكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نص بل هو الظاهر كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل إذ يجوز أن يقال لا رجل بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للوزن والتناقض، فلما أرادوا التنصيص والاستغراق ضمنوا النكرة معنى من قبورها. تمت منه.

أي لعروض البناء عليه نصباً
أي شئ على يده

وبناؤه على غير السكون لعروضه، وعلى علامة النصب للحنة، والنون في المثنى والمجموع لا تمنع البناء^(١) على الصحيح^(٢)، كما في «يا رجلاً ويا مسلمون»، وعن الزجاج والسيرافي أن فتحة «لا رجل» فتحة إعراب، والتنوين حذف منه تخفيفاً^(٣)، ومنصوب^(٤) محلاً.

١- قوله: (وقام يندو الناس البيت... إلخ) البيت من الطويل قوله: فقام عطف على ما قبله من الأيات، وندود الناس جملة وقعت حالا أي يدفع من ذاد ذوداً، وقال عطف على قام، وألا للتنبيه، و«لا» لنفي الجنس، و«من» زائدة لإفادة تأكيد استغراق الجنس، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمبنى والمعنى المذكور والخير محذوف وهو حاصل. تمت شرح شواهد.

قال في الصحاح الندود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير أذواد، وفي المثل الندود إلى الندود إبل، قولهم إلى بمعنى مع أي إذا اجتمعت القليل مع القليل صارت كثيراً، والذهاد الطرد وهو المراد في البيت خذته عن كذا وذدمت الإبل سقتها طرداً والتدويد مثله والندود والمند اللسان؛ قال حسان بن ثابت:

لساني وسيفي صارمان كليهما وتبلغ ما لا يبلغ السيف مذودي

والذائد اسم فرس نجيب جداً من نسل الخزون هو الذائد بن بطير بن حزون. تمت والله أعلم. الندود الدفع فاعل الضمير العائد إلى المندوح وجملة يندود الناس حال من فاعل قام، وعنها وبسيفه متعلقان بندود، الضمير المحرور في الأول هند وفي الثاني للمندوح، وقام عطف على قام. والمعنى قام المندوح يطرد ويدفع الناس عن هند وقال ألا لا من طريق إلى هند والاستشهاد: أنه جاء عن ظاهرة في اسم لا وقال لا من سبيل. تمت شراب.

٢- قوله: (لا يمنع البناء) اختلف النحاة في أن نون المثنى والمجموع تمنع البناء أم لا والأصح الثاني، ويانه أن علة البناء موجودة مع نون التنبيه وهي تضمن الحرف وهذه النون لا تنافي البناء بدليل دخولها على النداء نحو يا رجلاً ويا مسلمون فإن كل واحد منهما منادى مبني مع وجود النون فلزم البناء. تمت حذف.

٣- قوله: (على الصحيح) احتراز عن مذهب أبي العباس فإنه ذهب إلى أنهما معربان، مستدلاً بأن النون فيهما عثابة التنوين في المفرد فكما أنه لا بناء مع التنوين لا بناء مع النون، ويرفض بقولهم في البناء يا رجلاً ويا مسلمون فإن كل واحد منهما مبني مع وجود النون. تمت والله أعلم.

(٤) قوله على الصحيح إشارة إلى مذهب المبرد إذ ما عنده معربان منصوبان والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن. تمت رضي رضي الله عنه.

٤- ورد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم من نحو لا خيراً من زيد لأن المطول أولى بالتخفيف وإنما حذف للبناء. تمت رضي رضي الله أعلم.

ولم يَنْ المضاف^(١) والمشبّه به وإن كانت علة البناء موجودة فيهما لكرهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً^(٢) (وإن كان) أي: اسم «لا» (معرفة أو مفصلاً بينه وبين «لا» وجب الرفع^(٣) والتكرير)، نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا فيها زيد ولا عمرو، ولا فيها رجل ولا امرأة؛ أما الرفع في المعرفة فلما مر من اختصاص عملها بالنكرات، وفي المفصول فلضعفها في العمل لما حصل من الفصل، وأما التكرير في المعرفة فلكونه كالعوض عما في التكرير من معنى نفى الآحاد لما فيه من إفادة التعدد، وفي النكرة ليكون^(٤) مطابقاً لما هو

١- قوله: (وهو منصوب) هو من جملة كلام السرياني وعند البصريين محله الرفع على الابتداء. تمت منقح وقيل عطف على قوله فهو مبني على ما ينصب به. تمت ش.

٢- قوله: (وإن كان) (وإن كان مفرداً فهو مبني على ما... إلخ لتضمنه معنى من إذ معناه لا من رجل فيها فالتكرة المضافة والمشبّهة بها متضمنة معنى من فلم قلتم لا يبينان فأجاب بقوله: لكرهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً. تمت. بعينه. تمت.

٣- قوله: (شيئاً واحداً) فإن قلت لم جوزتم لا رجل طريف فيها قلت لما كان الصفة والموصوف كشيء واحد والمضاف والمضاف إليه متغايران كان هنا جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً وفي الصفة والموصوف شيئين. تمت سماع.

٤- وهي ست صور: نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة، ولا في الدار زيد ولا عمرو، ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو. تمت ج.

٥- قوله: (وفي النكرة لتكون... إلخ) هذا التعليل جارٍ في المعرفة فالأولى ما علل به الرضي رحمه الله والله تعالى أعلم. قوله فالأولى ما علل به الرضي وهو إنما جعل تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات لأن نفى الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة. تمت رضي.

(٦)- قال نجم الدين في تعليل وجوب التكرير مع الفصل ما لفظه: إن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل إن إذ بناء اسمها كاف في هذا الغرض إذ لا يكونان إلا مع لا التبرئة فيجعل تكريرها مع الإلغاء منبهاً على كونها لنفي الجنس لأنه تكرير للنفي في الحقيقة فيجب تكرير «لا» المهمة الداخلة على غير الفعل انتهى.

جواب له^(١) من قول السائل: «أي الدار رجل أم امرأة». وقد جاء اسمها معرفة من غير تكرير
لضرورة الشعر كقوله:

بكت^(٢) جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركايبها أن لا إلينا رجوعها

وعن المبرد وابن كيسان أنه لا يجب التكرير مطلقاً، محتجين بقول العرب: «لا نولك^(٣)
أن تفعل كذا»، والآخرين على أنه يقع موقع «لا ينبغي لك أن تفعل كذا» فاستغني فيه عن
تكرير «لا»، (ومثل قضية ولا أبا حسن لها) مما دخل فيه النفي على المعرفة من غير تكرير
«لا» (متأول)، «بمثل» مضاف^(٤) إلى المعرفة أي: «ولا مثل أبي حسن لها» فهو في المعنى لكرة

١- لو كان لسؤال واحد لكفى في الجواب نعم أو لا. تمت سماع. يعني من غير ذكر الاسم. تمت ش. لأنه لا يحتاج
زيادة على ما يحتاج إليه الجواب. تمت.

٢- قوله: (بكت جزعاً... إلخ) ويروى قضت وطراً، واسترجعت أي آلت الرجوع وأبت للمسافرة من غاية كراهتها فراق
الأحباء، وقيل استرجعت قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. الإيدان الإعلام، ركايبها أي مركباتها أي كلمت
أصحاب ركايبها وأشارت بما يدل على أنها لا ترجع إلينا أو جعل هيوها واستعدادها للمسير بمنسلة الإيدان مجازاً.
الضمير في بكت واسترجعت للمحبوبة. جزعاً مفعول به لبكت أو حال بمعنى جازعة. واسترجعت وطم آذنت عطف
على بكت. ركايبها مفعول آذنت. أن هي المخففة وضمير الشأن والجار محذوف، أي بأنه. اسم لا رجوعها. إلينا
حبره. والجملة مفعول ثان لآذنت على طريق الخلف والاتصال والمعنى بكت المحبوبة جزعاً، وقالت: إنا لله وإنا إليه
راجعون وأشارت إلى ما يدل على أنها لا ترجع إلينا. والاستشهاد: أنه رفع اسم لا معرفة وهو رجوعها من غير
تكرير لضرورة الشعر. تمت شرح آيات. تمت.

٣- قوله: (لا نولك) بمعنى النول العطاء في الأصل فقوله: لا نولك أي ما أعطيت أن تفعل كذا وإذا لم تعط ذلك لا
ينبغي لك فعله، وأجيب بأن قولهم: لا نولك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعل فهي في المعنى الداخلة على
المضارع وتلك لا تلزم تكريرها، والنول مصدر بمعنى المناول وهو ههنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وماخوذك هذا
الفعل أي لا ينبغي لك أن تأخذه فتأوله. تمت رضي.

٤- أو متأول بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل: لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل
إيراد حسن يحذف اللام لأن الظاهر أن تنوينه للتكثير. تمت جامي.

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ومثله ما ورد في الحديث: ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)) وفي الشعر:

نكدن ولا أمية بالبلاد^(١)

أرى الحاجات عند أبي خبيب

«وإن لنا عَزَى ولا عَزَى لكم^(٢)»، وأما قوله:

بريء من الحمى سليم الجوانح^(٣)

تبكى على زيد ولا زيد مثله

١- فائدة: قال النووي: أما كَسِرَى ففتح الكاف وكسرها وهو لقب لكل من ملك الفرس، وقصر لكل من ملك الروم، وكذا النحاشي لكل من ملك الحبشة، وخاقان لكل من ملك الترك، وفرعون لكل من ملك القبط، والعزير لكل من ملك مصر، وتبع لكل من ملك حمير. انتهى والله أعلم.

٢- قوله: (أرى الحاجات... إلخ البيت) قاله ابن الزبير الأسدي بفتح الزاي وكسر الباء وقيل بضم الزاي وفتح الباء واسمه عبد الله بن فضالة وأبو خبيب بالخاء المعجمة وبياء التصغير كنية عبد الله بن الزبير بن العوام. نكّد عيشهم بالكسر استمر ونكّد المال قل والمراد بـ«لا أمية» بنو أمية يعني ليس مروان وأولاده موجودين إذ هم كرماء القوم. الإعراب: الحاجات مفعول لأرى. عند أبي خبيب ظرف نكدن وهو مفعول ثاني لأرى. وضميره للحاجات. ولا أمية جملة حالية والباء في (بالبلاد) بمعنى في.

والاستشهاد: أنه قال: لا أمية والتقدير لا مثل أمية أي لا مثل بني أمية، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (وإن لنا عَزَى ولا عَزَى لكم) هذا قول أبي سفيان، وقيل قول غيره وروي أنه لما أقرم المسلمون يوم أحد طفق أبو سفيان يترجم بقوله: اهل هبل اعل هبل فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يجيبوه وقال: «قولوا في جوابه: الله أعلا وأجل» فقال أبو سفيان: إن لنا عَزَى ولا عَزَى لكم، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم». والعزى في الأصل تأنيث الأعز مثل الكبرى والأكبر والأعز يكون بمعنى العزيز.

والاستشهاد: أنه قال لا عَزَى لكم والتقدير لا مثل عَزَى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. تمت سماع.

٤- قوله: (الجوانح): الأضلاع التي تلي التراب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر الواحدة جانحة. تُبَكِّي مبيى للمفعول حذف الفاعل للميم أي كل واحد على زيد متعلق بتبكي وجملة لا زيد جملة حالية فالمعنى تبكي على زيد لأجل أن لا مثل له وهو مات فجأة حالة الصحة بريء من الحمى وسألم عن المهلكات.

والاستشهاد: أنه قال: لا زيد والتأويل أنه لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله. تمت شرح أبيات والله أعلم.

«فمقدورٌ بـ» لا^(١) واحد من مسميات هذا الاسم مثله^(٢)».

(وفي مثل: «لا حول» ولا قوة إلا بالله) مما عطف فيه على اسم^(٣) «لا» مع تكريرها (خمسة أوجه: فتحهما،) على أن تكون «لا» في كل منهما نافية «ولا قوة»

١- وذلك لتعدد تقدير مثل هذا لفساد المعنى لو قيل لا مثل زيد مثله فأوله بوجه آخر وهو تنكير العلم بخلاف التي مضت فإنها بقيت على حالها من التعريف وقدر المضاف وهنا عبر عن العلمية بتنكيرها. تمت.

٢- وأعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فتتصّب وتنتزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صقع في الصقع أو مما أضيف إليه نحو لا امرء القيس ولا ابن زهير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره حتى يقدر تنكيره كما قال الشاعر:

لا هيثم اللبلة للمطي ولا في مثل ابن حيدرني

وقال:

أرى الحاجات عند أبي عريب نكدن ولا أمية في البلاد

ولتأويله بالنكر وجهان إما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإهمام الذي لا يتعرف وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان لرعاية اللفظ وإصلاحه ومن ثمة قال الأخصش على هذا التأويل يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بالنكرة، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها لا فيصّل لها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان فيصلا في الحكومات على ما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أفضاكم علي» فصار اسمه صلوات الله عليه كأنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظة الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتتكرهما بالمعنى المذكور، وجوز الفراء إجراء المعرفة بحرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً نحو لا إياه ههنا أولا هذا وهو بعيد غير مسموع. تمت رضي.

٣- أي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عطف كل منهما بلا فصل. تمت جاسي.

٤- ينبغي أن يراد في الحد قيد آخر وهو: أن يكون داخل على ما يكون مبنيا معها وإلا فيرد عليه مثل لا زيد في الدار ولا عمرو فإنه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة. تمت سماع.

معطوفا على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف، أي: «موجودان»،^(١) و«بالله» أي: «كائن بالله»، أو عطف جملة على جملة، أي: «لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله» فحذف الخبر الموحد من الأولى استغناء عنه بالثاني، (ونصب الثاني)، أي: مع فتح الأول على أن الأولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفا على لفظ الأول منونا لإعرابه، وإن عطف على مبني على الأكثر^(٢) لمشاهدة حركته حركة الإعراب، ومثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه، وضرورة عند الأخفش، والخبر واحد مثنى لكونه خيرا عن اسمين.

والفرق بين «لا» المزيدة هذه وعدمها أن المعنى في مثل قولك: «لا رجل وامرأة في الدار» نفي اجتماع الصنفين فيها، وفي «لا رجل ولا امرأة» نفيهما متفرقين ومجتمعين.

١- أي لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله، فهو استثناء مفرغ أي بأحد إلا بالله والجار لغو وإن جعل بالله خيرا كان ظرفا مستقرا أي لا حول ولا قوة كائنان. تمت ش.

(*)- أي كائنان بالله وهذا بعد كلام الشريف؛ وحيث أن يكون ذلك الخبر مرفوعا بلا الأولى والثانية معا، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متمثلان فيحوز أن يعملا في اسم واحد وعملا واحدا كما في إن زيدا وإن عمرا قائمان كأنهما في حالة واحدة عملا وعملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر مؤثرين. تمت. فإن قلت الدليل على امتناع حصول أثر مؤثرين مستقل كل منهما عام للمؤثرين المختلفين والمتماثلين فما وجه مخالفة المؤثرين التماثلين للمختلفين في جواز إعمالهما في معمول واحد دونهما؟ قلت العوامل ليست بمؤثرات حقيقة وإنما هي بواعث والمؤثر في الحقيقة المتكلم لكن الواضع أجرى العوامل المختلفة مجرى المؤثرات الحقيقة لتغايرها، وأما التماثلين فالتماثل صيرهما كألشيء الواحد فجاز إعمالهما في معمول واحد.

واعلم أن كلام الشارح موافق لما تقدم في باب التنازع من اعتراضه على ما نقل عن الفراء وصحح النقل من أن الفعلين إذا تنازعا معمولا واحدا بطلب الفاعلية فهما معا عاملان فيه نحو: ضرب وأكرم زيد بأنهما مؤثران في أثر واحد وهو المذكور على فساد في علم الأصول لأنهما غير متمثلين بخلاف ما نحن فيه فإلحاحا متمثلان والله أعلم. تمت. عن سيدي إبراهيم بن علي بن شرف الدين رحمه الله.

٢- إشارة إلى خلاف الزجاج والسيوطي الذي تقدم. تمت بغية. فإلحاحا قالوا: إن مدخول لا معربا يعني إذا كان مدخول لا معربا كان الثاني معربا وإن كان منصوبا منونا كان معربا معطوفا على الأول فإن كان الأول مفتوحا بفتحة واحدة فهو أيضا معرب وليس هو مبني عندهما كما قاله الأكثر فهو من عطف معرب على معرب. تمت والله أعلم.

(ورفعه)، أي الثاني مع فتح الأول على ما مر في نصب الثاني إلا أنه معطوف على محل الأول، مثل:

هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب^(١)
أو أن تكون الثانية بمعنى «ليس»، وحينئذ يقدر خبران^(٢) أحدهما للأولى مرفوع المحل
والآخر للثانية منصوبه.

١- قوله: (لا أم لي) قبله:

عجبا لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

قائله عمرو ابن الغوث قبله:

وإذا تكون كرهية أدعي لها وإذا يحاس الحيس يدعي جندب

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

الكرهية يوم الحرب، الحيس الخلط ومنه سمي الحيس حيسا وهو تمر يخلط بسمن وإفط تقول حاس الحيس يحيسه نجيسا أي اتخذه الصغار اللذل والحقارة. بعينه أي بعين جدي وهو طيء وهو الذي أمره بالحرب كما يذكر ويجوز أن يرجع الضمير إلى الصغار ويكون المراد بالعين الحقيقة، وجندب قيل هو ابن عم لهذا الشاعر وقيل قرين آخر وقصته أنه وقع حرب بين طي وبين أسود بن عفان فقال طي لعمر بن الغوث أخرج إلى حرب أسود بن عفان فخرج عمرو وهو يقول عجبا لتلك... الأبيات. قضية نصب على الحال. وإقامتي مبتدأ وأعجب خبره وفيكم متعلق بإقامتي وعلى بمعنى مع. والمعنى إذا وقعت واقعة عظيمة أمرني جدي بأن أخرج إليها وإذا وضع طعاما ادعى جندبا إلى أكله وهذا وذاك كل واحد منهما إشارة إلى ذلك الفعل من جده أي هذا الفعل من جدي هو غاية إذلالي لا أم لي ولا أب إذا وجد ذلك الفعل قوله لعمركم قسم وهو مبتدأ وخبره مخلوف أي قسمي والجملة اعتراضية الصغار خبر هذا بعينه متعلق به، إن للشرط كان تامة وذاك فاعله ولا أم لي ذال على الجزاء والمراد بالأب الجد.

والمراد بالاستشهاد: أنه رفع الثاني وهو الأب وفتح الأول وهو لا أم لي فهو مثل لا حول ولا قوة إلا بالله. تمت شراب والله أعلم.

٢- قوله: (وحيث يقدر خبران... إلخ) أحدهما للمبتدأ مرفوعا والآخر منصوبا للذي بمعنى ليس أي لا حول موجود إلا بالله...
بالله أو يكون الملفوظ وهو بالله خبرا لأحدهما إما الأول، أو الثاني وخبر الآخر مخلوف لدلالة الملفوظ ولا يجوز أن يكون
يكون بالله خبرا لهما إذ الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة. تمت فقط ف. تمت.

(ورفعهما)، مثل:

وما هجرتك حتى قلت معلنة

لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(١)

على أن يكون الأول مبتدأ، والثاني كذلك، وخبر الأول محذوف، أي: «لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله»، أو معطوفاً على الأول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية، وخبرهما واحد مثنى، أو اسماً للثانية على أنها بمعنى «ليس»، أو على أن يكون الأول اسم الأولى على أنها بمعنى «ليس» والثاني أحد الثلاثة.

(ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني)، نحو:

فلا لغو^(٢) ولا تأثيم فيها

وما^(٣) فاهوا به أبداً مقيم

١- قوله: (وما هجرتك البيت... إلخ) قبله:

أملت خبرك أن تأتي مواعده

واليرم قصر عن تلقائك الأمل

وما هجرتك البيت الأمل الرجاء، المواعد جمع موعد وهو الميعاد والحرور في مواعده راجع إلى الخبر، ما للنفي وحتى للغاية معلنة حال عن ضمير الخطاب في قلت لا ناقة... إلخ مقول القول في محل النصب. الشاعر مخاطب امرأة يقول: رجوت خبرك ورقبت إنجاز وعدك فالآن انقطع أمني عنك لإخلاف مواعيدك وما فارتقت حتى أعلنت بقولك لا ناقة... إلخ أي لا تعلق لي بهذا الأمر، يقول الذي يتبرأ من الشيء: لا ناقة لي في هذا ولا جمل أي إني بريء منه فحصل معناه إني ما فارتقت حتى قلت ظاهرة إني بريء منك ولا تعلق لي بك بوجه من الوجوه.

والاستشهاد: أنه قال: لا ناقة ولا جمل برفعهما في مثله لا حول ولا قوة إلا بالله وتوجيه رفعهما مذكور في الكتاب. تمت شرح أبيات.

٢- قوله: (فلأغو... البيت) لغى يلفو لغوا أي قال باطلا، التأثيم النسبة إلى الإثم، فاه بالكلام أي لفظ. قوله فيها خبر لـ(لا لغو ولا تأثيم) على مذهب سيبويه لأن العامل عنده في خبر لا هو الابتداء ومن جعل لا عاملة في الخبر أضمم خبر أحدهما فلا يلزم من جعله خيراً لهما إعمال عاملين أحدهما لفظي والآخر معنوي في شيء واحد، والضمير المحرور للخمر في الجنة، وما موصولة وفاهوا صلة، والضمير المحرور في به يرجع إلى ما وهو مبتدأ ومقيم خبره وأبداً ظرف لمقيم. المعنى: لا لغو فيها أي في شرايها ولا تأثيم أي لا يتكلمون بسقط الحديث وما لا طائل تحته ولا يفعلون ما يأثم به فاعله أي ينسب إلى الإثم وما يلفظوا به مقيم أبداً لأنهم لا يلفظون إلا بذكر الله تعالى.

والاستشهاد: أنه رفع الأول وفتح الثاني. تمت والله أعلم.

على أن الأولى بمعنى «ليس»، والثانية لنفي الجنس، وضعفه لقلة^(١) استعمالها بمعنى ليس.

(وإذا دخلت همزة لم تغير العمل^(٢) ومعناها الاستفهام)، نحو: «ألا رجل في الدار» بالفتح و«ألا صاحب معروف» بالنصب؛ ومثل: «ألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قداله» بالأوجه الخمسة قال الشاعر:

ألا ارعواء^(٣) لمن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم

١- أي ما قاله الناس وتفوهوا به بأن يكون في الجنة موجودا فيه أبدا أي لا لغو ولا تأثيم في خور الجنة بخلاف خور الدنيا. تمت ش.

٢- قوله: (لقلة استعمالها بمعنى ليس) فيه بحث فإن هذه العلة موجودة في الوجوه السابقة ولم يقل بالضعف هنالك، ويمكن أن يقال وجه الضعف هنا تقديمه الأضعف في العمل على الأقوى والعلة مركبة هنا بخلاف هنالك. تمت سماع والله أعلم بالصواب.

٣- قال في الرائي ومعناها مع همزة استفهام أو تمن أو عرض، قال البدر الدمايني وهذا غير مستقيم لأن الاستفهام ليس بمعنى لا مع همزة وإنما هو بمعنى همزة فقط ولا للنفي وهمزة الداخلة عليها تكون حينئذ للاستفهام عن النفي نحو قوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

يعني إذا مت فهل ينتهي صبر سلمى أو يثبت، قوله أو تمن كقوله:

* ألا عمر ولّى استطاع رجوعه *

ولا يخفى أن ألا للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت فجعل التمني مع ألا مع همزة صحيح بلا شك، فلا يصح أن يقال بأن ألا همزة للاستفهام وأن الاستفهام مثله في: «فهل لنا من شفعاء» لو قيل ليت لنا من شفعاء صح ولو قيل ليت لا عمر لم يصح. انتهى كلامه.

٤- قوله: (ألا ارعواء... إلخ) الارعواء الرجوع عن الباطل والندم، ولت أدبرت الشباب والشبية الخدانة أذنت أعلمت المشيب دعول الرجل في حد الشيب وهو بياض الشعر، الهرم كبير السن. الإعراب همزة الاستفهام للإنكار وارعواء اسم لا من موصولة مجرورة وابجار متعلق بارعواء، ولت صلته، وأذنت عطف على ولت، بمشيب مفعول به بالواسطة.

وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

ألا طعان ألا فرسان عادية
إلا تجشؤكم حول التنانير^(١)
(والعرض^(٢)) نحو: «ألا نزول عندي». (والتمني)، «ألا ماء أشربه».

بأذنت، هرم مبتدأ بعده خبره، وضمير بعده راجع إلى مشيب، والجملة صفة كاشفة لمشيب. والمعنى: أليس الندم على القبيح والكف عنه لمن انتفت حدائته وأذنت تلك الحداثة بمشيب بعده الهرم.

والاستشهاد: أن ارعواء مفتوح دخلت الهزة ولم تغير العمل. ثم شرح أبيات والله أعلم بالصواب.

١- قوله: (ألا طعان البيت... إلخ) قال في شرح شواهد مغني اللبيب: هذا من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يهجو الحارث بن كعب الجاشعي من بني عبد المطلب وقيله:

حار بن كعب ألا أحلام ترجركم عنا وأنتم من الجوف الجماعير
لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير

(٣)- ألا طعان... البيت، يروى ولا فرسان بدل ألا فرسان. طعان مصدر طاعن وفرسان جمع فارس، وعادية يروى بالمهمل من العلو أو العلوان وبالمعجمة من الغدر ضد الرواح ويروى بالنصب نعت فرسان وخير لا محذوف وبالرفع خير لا وبعد هذا البيت:

دعوا التحاجو وامشوا مشية سحجاً إن الرجال ذروا عصب وتذكير

وتجشؤكم يروى بالرفع والنصب وبالجيم من الجشأ بنفس المعدة وبالهاء المهمل من الاحتشاء والاستثناء منقطع. والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان فيكم تغلوا على أعدائكم أي لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل وشرب.

فليراد بالاستشهاد في ألا طعان وألا فرسان كما تقدم في ألا ارعواء. ثم شرح أبيات. والاستفهام للاستنكار وطعان وفرسان مبنيان على الفتح. ثم والله أعلم.

قال في شرح شواهد مغني اللبيب في شرح هذا البيت: هو كما قال الآخر:

إني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا عز الثياب وتشبعوا

تمت.

٢- قوله: (والعرض) فإن قيل: ذكر الدمامي أن «ألا» في العرض يختص بالفعل فكيف تدخل هنا على الاسم؟ قيل: لعل المصنف خافه. قوله: والتمني قال سيبويه «ألا» التي للتمني لا خير لها ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا

(ونعت^(١) المبني الأول مفرداً يليه مبني^(٢)) على الفتح لتنزل الصفة والموصوف منزلة شيء^(٣) واحد، نحو: «لا رجل ظريف فيها»، (ومعرب رفعاً)، حملاً على محله إذ البناء فيه عارض ومحله الرفع بالابتداء، (ونصباً)، حملاً على لفظه وإن كانت حركته بنائية لما تقدم،^(٤) (مثل: «لا رجل ظريف وظريفاً وإلا فالإعراب»)، أي وإن لم يكن النعت مع القيود المذكورة أو بعضها فيعرب رفعاً أو نصباً لعدم علة البناء في مثل قالو كان نعت المعرب فإنه ينصب لا غير^(٥)؛ لوجوب كون نعت المعرب معرباً^(٦) نحو: «لا غلام رجل

تكررت، وقال ابن مالك وغيره: إذا قصد بـ«ألا» العرض فلا يليها إلا الفعل ظاهراً نحو: «ألا تحبون، ألا تقاتلون» أو مقدراً كقوله: «ألا رجلاً جزاه الله خيراً: ألا تروني رجلاً». تمت تسهيل.

١- قوله: (ونعت المبني... إلخ) الأول زائد مستغنى عنه لأنه لو قال ونعت المبني مفرداً يليه استغنى عن ذكر الأول لأن النعت إذا كان يليه كان أولاً. تمت سماع. اللهم إلا أن يراد بالأول ما هو أول بحسب الطبع لا الوضع فإن بعض الصفات متقدم على بعضها بالطبع وحيث لم يتوجه الإشكال لأنه قد يكون يليه ولا يكون أول، وفيه نظر لأنه لا يراد في هذا الفن إلا ما هو أول بحسب الوضع والذكر. تمت. قط ف.

قال في الغاية وقد يتوهم أن هذا القيد يعني قوله يليه مغنى عن قيد الأول لكن لما جعل مقابل كل قيد يحترز عن الآخر صار الكل محتاجاً إليه. تمت.

٢- وإنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن «لا» التي هي سبب البناء إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة أشياء فيه: أحدهما كونه في المعنى المنفي الذي يليها أعني اسم لا وفي اللفظ متصلاً به، والثاني كون النفي في المعنى داخل فيه، والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحداً وهو هو. تمت رضي.

٣- وإنما جعل حالهما هنا واحداً لأن المنفي هو المجموع ولم يبرز ذلك في المنادى لأن المنادى هو الموصوف وحده. تمت.

٤- أي لمشاهدة حركته حركة الإعراب لعروضها مع عروض لا، وزوالها بزوالها فكأنها عاملة موحدة لها. تمت والله أعلم.

٥- قوله: (فإنه ينصب لا غير) لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز الحمل على محله لأنه الرفع كما جاز في «إن زيداً منطلقاً وعمرو، وليس زيد بقائم ولا قاعداً» وذلك لأن المعرب إذا كان له إعرابان وغيّر إعراب لفظه إعراب محله جاز الحمل على كل واحد. تمت قط. قلت: قد ذهب إليه بعضهم وخالف فيه المصنف وابن برهان وفي التسهيل والمفصل جواز الرفع على المحل. تمت معني. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظريفاً فيها»، أو كان نعتاً ثانياً أو ما بعده فإنه ينصب حملاً على اللفظ، أو يرفع حملاً على المحل لكرامة جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، نحو: «لا رجل فاضل عاقلاً أو عاقل»، أو كان^(*) مضافاً فإنه ينصب لا غير^(*) كما لو كان مستقلاً، نحو: «لا رجل حسن الوجه»، أو كان مفصلاً بينه^(*) وبين المنعوت، نحو: «لا رجل في الدار ظريف أو ظريفاً»^(*).

(*)- فإن قيل: كل اسم أعرب بإعرابين جاز العطف على لفظه ومحلّه كما في اسم «إن» حيث عطف عليه فلم يجر هنا؟ فالجواب ما ذكره نجم الأكمة فإنه قال: إن التوسع إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن لا ينفي عملهما تقديرًا إذا كان العامل حرفاً لضعفه فمن ثمة إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى الجملة جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو: «إن زيداً قائم وعمرو»، فتلخص منه أن ما يغير معنى الجملة لا يعتبر محله إلا ضرورة والله أعلم.

وقال أيضاً في محل آخر ما لفظه: ولقائل أن يفرق بين «لا» وبين «ليت، ولعل» ونحوهما لضعف عمل لا ألا ترى أنها يطل بالفصل وبدخولها على المعرفة مع التكرير ومن دونه على رأي الميرد، فهي عامل ضعيف لمشاهدة المشبه أعني أن مشاهدته ضعيفة فلا جرم باعتبار إعراب اسمها الأصلي أعني الرفع فعلى هذا يجوز «لا غلام رجل ظريف حسن الوجه» فيرفع وصف المنفي مضافاً كان المنفي أو مفرداً مضافاً كان الوصف أو مفرداً. تمت.

١- قوله: (معرباً) فيه نظر لانتقاضه بمثل مررت يزيد هذا ونحوه مما لا يخص، بل العلة في الإعراب أنه الأصل وإنما فيما تقدم، لأن الصفة والموصوف كشيء واحد والموصوف مبني وبناء الموصوف منتفٍ فيما نحن فيه فعاد إلى الأصل. تمت قط ف.

٢- قيل: إذا كان مضافاً حقيقة فلا نزاع في نصبه وأما إن كانت الإضافة لفظية فلم لا يجوز فيه البناء والإعراب رفعاً ونصباً لأن اللفظية كالنفسية. تمت.

٣- قوله: (فإنه ينصب لا غير) لقائل أن يقول: تعين النصب ممنوع لأن المضاف الذي كانت إضافته لفظية نكرة لم لا يجوز أن يكون مرفوعاً حملاً على محل الموصوف. لأن محله رفع وإن كان بحيث لو وقع بنفسه اسم لا لكان منصوباً. تمت قط والله أعلم.

٤- وإنما لم يبن المضاف والمضارع له لأنهما لا يبنيان إلا إذا وليا «لا» اسمين لما فكيف يبنيان بحريهما بحري اسمها. تمت نجم الدين.

٥- هذا حكم النعت فأما العطف فإنه لا يجوز فيه الإعراب لفظاً ومحلاً فلا يجوز فيه البناء وقد قيل بجوازه على تأويل تقدير لا وهو شاذ لأن عمل لا لشبهها لـ«إن»، وإن لا تعمل مقدرة فكذا ما أشبهها؟ وأما البديل فذكر الخوارزمي أنه يجوز البناء والإعراب لفظاً ومحلاً وذكر أبوحيان أنه لا يجوز فيه البناء لأنه في حكم المستقل وفي حكم المستقل تكرر

(والعطف على اللفظ)، أي على لفظ الاسم المبنى مع «لا» على الفتح من غير تكرير «لا»،^(١) (وعلى المحل جائز^(٢) مثل: «لا أب وابن وابنأ»^(٣) ومثل: «لا أبا له ولا غلامي له»)، مما كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة، فيكون في الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف^(٤) في نحو: «أب»،^(٥) وحذف النون من نحو: «غلامين» (جائز^(٦) تشبيهاً له بالمضاف^(٧))

العامل وذكر الإمام أحمد في الأزهار أنه لا يجوز فيه إلا البناء على النداء؛ وأما التأكيد فإن كان معنوياً لم يجز لأنه معرفة، وأما اللفظي فيجوز فيه البناء والإعراب كذلك؛ وأما عطف البيان فمن اشترط فيه تعريفه لم يجز ومن لم يشترط جاز فيه الإعراب لفظاً ومحلاً، وامتنع البناء إذا تعرف للمعطوف عطف النسق بالحمل على المحل لا غير، كقولك لا غلام لك ولا العباس. تمت من حواشي شرح ابن الحاجب.

١- إذ لو كان مكرراً لكان مثل لا حول ولا قوة إلا بالله فجاز فيه الخمسة الأوجه كما تقدم فذكر من غير تكرير «لا» لا لاحتراز بل للبيان أن البحث في أي شيء لأن بحث مسألة التكرير تقدم. تمت قط ف.

٢- ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعطف ولا يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة إذ المعطوف على المنفي يراد فيه «لا» كثيراً مثل لا حول ولا قوة إلا بالله. تمت جامي.

٣- وعليه قول الشاعر:

ولا أبَ وابناً مثل مروان وابنه
إذا هو بالجد ارتدى وتأزرا

وسائر التوابع لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكم توابع المنادى كما ذكره الأندلسي. تمت جامي.

٤- قوله: (من إثبات الألف من نحو: أب) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له ولا غلامين له وأجاز من أن يكون نحو لا غلام لك مثله أعني يكون مضافاً واللام زائدة فيكون تعريفاً. تمت رضي.

٥- فيكون اسم لا فيهما مهنياً على ما ينصب به والجار والمجرور خبر لا. تمت جامي.

٦- قوله: (جائز تشبيهاً... إلخ) يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا، وجاء على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم، وفي الأبه والأخ من الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والجمع وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال لا غلامي لك ولا غلامتي لك ولا أبا له ولا أبا له فيكون معرفة اتفاقاً. تمت والله أعلم.

لا تسمى له في أصل معناه (١) إذ معنى «أبوك، أب لك»، وإن اختلف (٢) في إيجاب الخصوصية حذف اللام وعدمها (٣) ثبوتهما (٤) ولا رقيي عليها إذ الإضافة (٥) لا تكون بهذا المعنى (وليس بمضاف لفساد المعنى)، إذ معنى «لا أباً لك، لا أب لك» والثاني غير مضاف،

١- قوله: (تشبيهاً له... إلخ) ولا يريد بمشاهته للمضاف أنه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى إذ لو كان كذلك لوجب تبينه كما في لا حسناً وجهه ولا حافظاً كتاب الله، وأيضاً فإن أباً لك وأباً لك شيء واحد عند المصنف من حيث المعنى، وذلك في «أب لك» إما غير لا أو صفة لاسمها واسم «لا» لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعاً للمضاف بدليل أنك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفاً ولو كان مضارعاً للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلاماً ظريفاً. تمت بحم الدين الرضوي رحمه الله.

٢- قوله: (في أصل معناه) أي لمشاركة نحو لا أباً لك لا أباً لك المضاف في أصل معناه، أي: في أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي أبوك تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة، فأب لك شارك أبوك في التخصيص الذي هو أصل معناه. تمت رضي.

(*)- يعني أن المجردة عن اللام مثل أبوك تفيد الخصوصية وهو التعريف وعدم التجرد عن اللام مثل قوله لا أباً لك تفيد عدم الخصوصية فقد اشتركا في أصل المعنى. تمت.

٣- أي إن اختلف في إيجاب الخصوصية حذف اللام وفي علمها ثبوتهما فهو من باب العطف على عاملين مختلفين. تمت. لأن «حذف» معمول «اختلف» وعطف عليه «ثبوت» و«إيجاب» معمول «في» وعطف عليه «عدم». تمت قط.

٤- هذه العبارة فيها تعقيد وكان الصواب أن يقول: وإن اختلف حذف اللام وثبوتهما في إيجاب الخصوصية وعلمها. تمت منقح.

٥- فيسوز على ذلك أن تقول: لا أباً له ولا غلامي له فتعطي هذا المنفى أحكام المضاف فلذلك أثبت الألف في لا أباً له وحذفت النون في لا غلامين له لأن ذلك حكمه إذا كان مضافاً وهو على هذه اللغة معرب لأنه أجري مجرى المضاف بخلاف اللغة الأخرى فإنه فيها مبني لأنه غير مشبه بالمضاف بل مجرى مجرى المفردات. تمت والله أعلم.

٦- قوله: (إذ الإضافة لا تكون بهذا إلخ) أي بمعنى في وعلى، أما على فمطلقاً، وأباً في ففي هذا الموضع ونظائره. تمت ش.

٧- قوله: (إذ معنى لا أباً لك... إلخ) المراد أن حاصل معناهما واحد وإلا فلا خلاف أن لا أباً لك خير لا فيه وخير لا في لا أباً لك مخلوف أي لا أباً لك موجود في الدنيا. تمت.

وأيضاً «لا» لا تدخل إلا على النكرات^(١) وعلى تقدير الإضافة تصير معرفة فيستنع دخول
«لا» عليه وعليه قول الشاعر:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم

لا يلفينكم في سوء عمر

والآخر:

وزعموا أنك لا أبا لك^(٢)

أهدموا بيتك لا أبا لك

والآخر:

فلا يدي لأمري إلا بما قدرا^(٣)

لا تعنين بما أسباه عسرت

وقد يحذف للضرورة^(٤) كقول الشاعر:

١- وأجيب أنه في صورة المنكر بسبب الفصل بينهما باللام والحامل على الفصل بما ليسلم من ثقل التكرير. تمت.

٢- قوله: (يا تيم تيم عدي) قد مر شرحه في بحث النداء وتحقيق معناه والمراد بالاستشهاد: أنه قال لا أبا لكم تشبيهاً له بالمضاف. تمت والله أعلم.

٣- قيل يستعمل لا أبا لك ولا أبا لك في الذم، وقيل لا أم لك ذم ولا أب لك مدح والصحيح أن كليهما مدح ووجهه أنه لعل شأنه أي المخاطب وعدم نظيره جعله منقطع النسبة عن كل أحد الميزة للتوبيخ لا أبا لك اعتراضية وزعموا عطف على أهدموا، وأنك لا أبا لك قائم مقام مفعولي زعموا. والمعنى أنهم هدموا بيتك وزعموا أنك لا ناصر لك عليهم. والاستشهاد: في لا أبا لك ولا أبا لك كالاستشهاد: في لا أبا لكم. تمت شراب.

٤- قوله: (لا تعنين البيت... إلخ) فعل مجهول من العناية أي لا تطلبن من يدي القدرة، ما، موصولة مجرور المحل بالباء أسباه مبتدأ، عسرت جملة مرفوعة المحل لأنها خير وجملة المبتدأ والخبر صلة ما. والباء للتعدية والفاء للتعليل. يدي: اسم لا. لأمري في حكم المضاف إليه. إلا بما قدرا استثناء مفرغ. والمعنى أنك لا تطلب بشيء أسباب ذلك الشيء عسرت عليك إذ لا قدرة لأمري على شيء إلا بما قدره الله تعالى، وإنما أثبت اليمين مكان القدرة لأنه أبلغ وأكد إذ غاية القدرة أن يضرب الشجاع يديه وغاية السخاوة أن يعطي المسخيهما.

والاستشهاد: أنه قال لا يدي وحذف التون تشبيهاً له بالمضاف وهذا استشهاد على غلامي له. تمت شرح آيات.

٥- وربما حذفت الميزة معها نحو لا بالك كما حذفت مع يا في قول الشاعر:

فرجته بالمكر مني واللثام

باباً المغيرة رب أمر معضل

أبالموت الذي لا شك أني ملاق لا أباك تخوفيني^(١)

(خلافاً لسيبويه) فإن الاسم عنده مضاف إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد بها في قوله:

يا بؤس^(٢) للحرب التي وضعت أراهمط فاستراحوا

تمت ش ح.

١- قوله: (أبالموت... إلخ) الممزة في أبالموت للإنكار بالموت متعلق بتخوفيني فحذف النون الآخرة وجملة لا بد أني ملاق صلة الذي، والعائد مخوف أي: ملاقيه والموصول مع الصلة صفة الموت، لا أباك اعتراضية والمعنى أن التخوف بالموت الذي لا بد أني ملاقيه منكر غاية الإنكار. والفرق بين أبالموت تخوفيني وأتخوفيني بالموت أن الأول إنكار ما تخوف به والثاني إنكار أصل الخوف.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال: لا أباك بغير لام لضرورة الشعر. تمت شرح آيات. لأن الانفصال إنما يظهر باللام فإذا حذف لم يكن انفصالاً صورة فيظن أنه مضاف. تمت.

٢- (فائدة): قال في معني اللبيب: ((تنبيه)) اعتراض «لا» بين الجار والمجرور في نحو غضبت من لا شيء وبت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب وبين الجازم والمجزوم في نحو ﴿إلا تفعلوه﴾ ويتقدم معمول ما بعدها عليها نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها﴾ دليل على أنها ليست لها الصدارة، بخلاف «ما» إلا إذا وقعت جواباً للقسم فإن لها الصدارة، تمت والله أعلم.

وفي الرضي: واعلم أن الجار إذا دخل على لا الترتبة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك: كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر من بعدها إذ لا يجوز من مال، وأيضاً فإن عمل لا إنما كان لشأبهتها إن كما يجيء ويتوسطها يطل الشبه لأن «إن» لا بد لها من الصدارة وربما فتح نظراً إلى لفظ «لا» فقبل كنت بلا مال وذلك كما بين مع لا الزائدة نظراً إلى لفظها كما أنشد الأخفش قوله:

لو لم يكن عطفان لا ذنوب لها إلى لآمت ذووا إحسانها عمرا

فلا زائدة وقد اعتبرت فيني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل. تمت.

(*)- قوله: (يا بؤس) البؤس الشدة الحرب نقبض المسلم مؤنث يقال وقعت عنهم حرب وتصغيرها حريب بغير (ها) رواية عن العرب. أراهمط جمع رهط ورهط الرجل قومه وقبيلته والرهط ما دون العشرة من الرجال قال تعالى:

(وقد يحذف) أي اسم «لا» تخفيفاً^(١) للدلالة عليه، (مثل: «لا عليك») أي: «لا بأس عليك».

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

خبر^(٢) ما ولا المشبهتين^(٣) بليس (هو المستند بعد دخولهما وهي لغة أهل الحجاز) التي عليها التنزيل نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾، ﴿ما هن أمهاتهم﴾، وبنو تميم يرفعون ما بعدهما على

﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾ فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع أرهط وأرهاط وأرهط وبعدة:

من صدء عن نبرائها فأنا ابن هند لا براح

صدء: أعرض براح من ما برحت أفعل كذا إبراحاً أي أقمت على فعله. الإعراب: يا بؤس منصوب على أنه منادى مضاف إلى الحرب. واللام مقحمة ولا اعتداد بها. أرهط مفعول وضعت. الفاء في فاستراحوا للتعقيب. معناه يا بؤس الحرب التي حطت أرهط وأذلتهم حتى استسلمت للأعداء.

والاستشهاد: أنه قال: يا بؤس للحرب واللام مقحمة في هذا الموضع ولا اعتداد بها. تمت شرح أبيات.

١- قال الرضي: ولا يحذف اسم لا إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم فلا يكون إجحافاً. تمت منهل. أقول قضية الإجحاف الذي قصده الرضي يندفع بأنه قد عهد في أحرف جواز حذف الجمل بعدها ومن جعلتها «لا» النافية كقوله لا لمن قال أقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرئة حملاً على هذه. تمت منهل والله أعلم.

٢- قوله: (خبر ما ولا) وعند بني تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد (إذ القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكناً ثبوته في مركزه كالجوازم والجواز فما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم والفعل وأهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم. تمت غاية) وأهل الحجاز اعتبروا النسبة بليس المختص بقبيل واحد. تمت هندي،

٣- وكان على المصنف أن يذكر «إن» النافية مع هذين الحرفين لأنه إن تركها لكونها شاذة فلا كذلك، وإن كان لكون في إن خلاف ففي «لا» خلاف وقد استدل على إعمال إن عمل «ما» بقوله:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وغیره من الآيات، وقد جاء يعني «ما» مع «إن» شذوذاً وقياساً عند المبرد وعليه قوله:

الابتداء والخبر، وعند الكوفيين أن نصبه بسقوط الخافض. ^(١) «وإذا زيدت «إن» مع «ما» أو انتقض النفي بـ«إلا» أو تقدم الخبر بطل العمل، نحو: «ما إن زيد قائم» لضعف عملها بالفصل بينه وبين معموله، ^(٢) أو زوال شبهه بليس، من حيث أن ليس لا يليها «إن»، فلا يقال: «ليس إن زيد قائما». و«إن» هذه زائدة عند البصريين ^(٣) نافية مؤكدة عند الكوفيين، ^(٤) و«ما زيد إلا قائم» لبطان ما له تعمل وفي التنزيل: ﴿وما محمد إلا رسول﴾، وعند يونس إعماله بعد «إلا»، واستشهد عليه بقوله:

وما الدهر إلا متحتوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً ^(٥)

بني غداة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخرف

والطين قد يكون فخاراً. تمت منهل.

- ١- أي ينزع الخافض وفيه ضعف لأن ذلك إنما يكون مع الفعل وإيصاله بحرف الجر أو للمعمول. تمت ش. ولأن الباء زائدة فإذا لم تثبت لم يحكم بأنها محذوفة. تمت بقية.
- ٢- وأما الفصل بالظرف نحو ما في الدار زيد قائما فلا تبطل للاتساع فيه وفي التنزيل: ﴿فما منكم من أحد﴾ (اسمها. تمت) ^(٦) عنه حاجزين (خبرها. تمت) الآية.
- ٣- الفرق بينهما أن «إن» عند البصريين زائدة لتأكيد النفي إلا أنها ليست من حروف النفي وعند الكوفيين ألفاً من حروف النفي. تمت قط ف والله أعلم.
- ٤- ولعلمهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي «ما» وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات ويرد عليهم أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى إلا مفصولاً بينهما كما في إن زيدا لقائم. تمت رضي.
- ٥- قوله: (وما الدهر البيت... إلخ) الدهر الزمان المتحتون الدولاب التي يستقى عليها وهي مؤنثة قبل وزنه فعلول وقيل مفعول وقيل فعلول الإعراب الدهر اسمها متحتونا خبرها بأهله فاعله متعلق. متحتون وما صاحب الحاجات عطف على وما الدهر فإعرابه كإعرابه ومعناه ظاهر. والاستشهاد: أنه قال إلا متحتونا وإلا معذباً وأعمل ما في ما بعد إلا وهذا استشهاد يونس التحوي قبل متحتونا منصوب بفعل محذوف أي إلا يشبه متحتونا، وكذا في معذباً وقيل متحتونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره فكأنه قال وما الدهر إلا يدور دوران المتحتون حذف الفعل كما يحذف في ما أنت إلا سير اليريد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو منصوباً على الخال كأنه قال إلا يدور متحتونا أي مضطرباً، وأما إلا معذباً فهو مصدر ميمي أي إلا يعذب تعذيباً

وبقوله: «وما حق الذي يعثو لهاراً»

ويسرق ليله إلا نكالا^(١)

و«ما قائم زيد» لضعفه أيضاً لعدم تصرفه تصرف ليس فإنها أصل في العمل، وعن سيبويه أنه ينصبه^(٢) مقدماً، مستشهداً عليه بقول الفرزدق:

فأصبحوا^(٣) قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر^(٤)

فهو نظير قولهم ما أنت إلا سيراً وكل هذا تكلف لا حاجة إليه فالأولى أنهما منصوبان خبران لما إلحاقاً لما يليس في نقض التفي كما ألحقت بما في عدم النقض. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (وما حق الذي... إلخ) يقال عثا يعثو عثواً في الأرض أفسد وعثي بالكسر كذلك النكال العقوبة. لهاراً وليلاً منصوبان على الظرفية. ويسرق عطف على يعثو. والمعنى ما حق من يستعمل الفساد في الأرض في النهار ويسرق في الليل إلا عقوبة الله تعالى. والاستشهاد: أنه نصب نكالا بعد إلا وأعمل فيه ما. تمت شرح أبيات.

٢- النقل عن سيبويه غير صحيح فإنه قال الرضي ما لفظه: وأما قول الفرزدق: فأصبحوا... البيت إلخ فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون مثلهم. قال سيبويه: وهذا لا يكاد يعرف. تمت. وقال الدماميني: وأما قول الفرزدق: فأصبحوا... البيت فقال سيبويه شاذ. وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بني لإمامهم مع إضافته إلى مبني. وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أي ما بشر في الوجود مثلهم هذا هو أصل التركيب، ولكن ينبغي تقدير الخبر إلى جانب ما فيكون هكذا إذ ما في الوجود مثلهم بشر لئلا يتقدم الحال على العامل المعنوي انتهى. تمت.

٣- قوله: (فأصبحوا) هذا البيت من أبيات الكتاب قائله الفرزدق مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حين ولي المدينة وقبلة:

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر

الإعادة الرجوع إلى القول الأول. قريش قبيلة مشهورة، ما للنفي وحتى للغاية وأزمان مرفوع بأنه مفعول قائم مقام فاعل أعيد مضاف إلى مروان على النسبية إذ في وحشها غرر تعليل مماثلة للأزمان، غرر مبتدأ في وحشها خبره، والضمير المجرور فيه للأزمان الفاء في فأصبحوا الفصيحة وجملة قد أعاد الله نعمتهم في عمل النصب على أنها خبر أصبحوا وإذا في الموضعين علة لإعادة النعمة، مثلهم منصوب بأنه خبر ما وبشر مرفوع بأنه اسم ما. ومعنى البيت ما أعيد أزمان كأزمان مروان في الخصب وطيب العيش والسعة والرفاهية لأهل المدينة ومن بها من قريش حتى أتيت المدينة ووليتها فعماد الخير والسعة وطيب العيش.

ويبطل عملها أيضا بتقديم معمول الخير على الاسم، كقوله:

وقالوا^(١) تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

على من رواه بنصب كل^(٢). (وإذا عطف عليه^(٣) بموجب^(٤) فالرفع لازم)، نحو: «ما زيد قائما بل قاعد، وما خالد مقيما لكن ضاعن» لكونه بمنزلة الموجب بإلا، ورفع بالحمل على محل الخير إذ محله الرفع في الأصل على الخبرية، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف،^(٥) وعلى مذهب يونس النصب،^(٦) كما مر من نصبه بعد «إلا»، ويغير موجب مما

والاستشهاد: أنه قال مثلهم بالنصب وأعمل ما فيه، وأجيب بأنه منصوب على الحال لأن التقدير إذ ما بشر مثلهم فمثلهم في الأصل صفة لبشر وصفة النكرة إذا قدمت عليها نصبت على الحال، وخبر ما محذوف تقديره إذ ما مثلهم بشر في الدنيا والعامل في الحال الخير المحذوف، وفيه أن العامل للحال إذا كان معنويا وكان ظاهرا لا يجوز تقديم الحال عليه فكيف يعمل محذوفا. تمت شرح أبيات.

١- قال سيويه بعد إنشاده وهذا لا يكاد يعرف. وقال نجم الدين: إن سيويه أنكر نصب مثلهم لأن الشاعر تميمي. تمت قال نجم الدين هو ممن سمع أن أهل الحجاز يعملونها فأعملها ولم يعلم أنهم يشترطون تأخير الخير فقط على لغة غيره وقيل إن الخير محذوف تقديره إذ ما في الدنيا بشر مثلهم ومثلهم على الحال ينتصب أو على الظرفية والتقدير إذ ما مكالمه بشرا أي مثل حالهم. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (وقالوا تعرفها... البيت إلخ) يقال وافى فلان أي أتى، ما بمعنى ليس، وأنا مبتدأ وعارف خبره، وكل مفعول عارف مضاف إلى الموصول وافى صلة، منى مفعول وافى. المعنى ليس كل من أتى منى أنا عارفه.

والاستشهاد: أنه تقدم معمول الخير وهو كل من وافى على الاسم فيبطل عمل «ما» في الخير وهو عارف هذا على رواية النصب وأما على رواية الرفع فكل اسم ما وجملة أنا عارف خبرها والعائد محذوف أي أنا عارفه. تمت شرح أبيات.

٣- وأما على رواية رفع كل فيحوز أن تكون حجازية والجملة في موضع نصب والعائد محذوف، أي أنا عارفه. تمت أو أنا عارف له.

٤- أي على خير «ما» سواء كان منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة. تمت رضي.

٥- قوله: (بموجب) بكسر الجيم أي يعاظم يقيد بالإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن. تمت ح.

٦- قال عبد القاهر تقديره بل هو قاعد ولكن هو ضاعن وليس من باب عطف المفرد على المفرد. تمت.

كان المعطوف^(١) اسماً جامداً أو صفة مسندة إلى ضمير الاسم فالنصب على لفظه، والجر على تقدير الباء فيه،^(٢) نحو: «ما هذا زيداً ولا عمراً أو عمرو، وما زيد قائماً ولا قاعداً أو قاعداً»، وفي المسندة إلى متعلقه النصب والجر على ما ذكر، والرفع على خبرية مبتدأ مؤخر،^(٣) نحو: «ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه أو قاعداً أو قاعداً»، وفي المسندة إلى الأجنبي إن تقدمت

١- قوله: (وعلى مذهب يونس النصب) أي يونس ينصب المعطوف بموجب لأن عنده انتقاض النفي بالإلا لا يبطل عمل ما كما مر فهو بمنزلة الموجب بالإلا لعدم الانتقاض. تمت قط فاروق.

٢- أقول وإذا عطف على خبر ما أو ليس المجرور بالباء منفياً جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل كقول الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالخيال ولا الحديد

تمت رضي ويجوز الرفع على أن يكون من عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف أي ولا هو قاعد. تمت رضي.

٣- قوله: (على تقدير الباء فيه) وهذا هو الذي يسمى عطف التوهم ومنه قوله:

ما الحازم الشهم مقدماً ولا بطل إن لم يكن للهوى بالحق غلاباً

ولا يكون إلا في خير ما وليس ولذلك لم يستحسن وقوله:

وما كنت ذا يثرب بعدهم ولا منمس فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خير كان بخلاف خير ليس - (يعني فإنه توهم دخول الباء على خير كان حتى قال منمس منمل فهذا غير مستحسن يعني التوهم في كان. تمت) - وما واليثرب النيمية والمنمل كثيرها والنمس الفساد ذات البين. تمت مخني والله أعلم. (كقوله: وإن مذت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم... البيت. تمت)

هذا يروهم أن ذلك فصيح شائع وليس كذلك بل هو شاذ ضعيف، ويسمى عطف التوهم فهو في الضعف بمنزلة الجر بالجواري في نحو قولهم: هذا جحر ضب حرب. تمت.

٤- قوله: (مؤخر) أي ما بعد الصفة مبتدأ مؤخر وهي خبره والجملة معطوفة على جملة اسمية متقدمة تقديره في المثال ما زيد قائماً ولا قاعد أبوه. تمت.

فالرفع،^(١) نحو: «ما زيد قائما ولا قاعد عمرو» على عطف جملة على أخرى،^(٢) وإن تأخرت
فالنصب، نحو: «ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا» على عطف عمرو على زيد وقاعد على
قائم،^(٣) والرفع على عطف الجملة على الجملة، نحو: «ما زيد قائما ولا عمرو قاعد»،
وهكذا الحكم فيما كانت الباء مذكورة في الخير^(٤) «ما زيد بقائم ولا قاعد أو قاعدا».

١٠

١- ولا يجوز النصب والجذر إلا لكان معطوفا على الخير ولا ضمير في المعطوف فلا يجوز جعله من عطف المفردين على
المفردين لتقدم الخير. تمت شريف والله أعلم. تمت.

٢- قوله: (على عطف جملة على أخرى... إلخ) ويمتنع النصب والجذر أما النصب فلو جاز لكان معطوفا على الخير عطف
مفرد على مفرد فما بعده إما أن يكون مرفوعا بالفاعلية وهو محال للاشتراط في المعطوف ما اشترط في المعطوف عليه
من وجوب الضمير وعدمه، أو معطوفا على الاسم وهو محال أيضاً لامتناع تقدم الخير على الاسم فيما هو الأصل
أعني المعطوف عليه فبالأولى أن يمتنع فيما هو الفرع وهو المعطوف، وأما امتناع الجذر فلأنه على تقدير الجواز معطوف
على الخير بتقدير حرف الجر في الخير بعده وإما مرفوع به أو معطوف على الاسم وكل واحد منها غير جائز لما
ذكرنا في النصب. تمت بغية.

(*)- وإن عطف على خبر ليس أو «ما» المنصوب وصفا منقيا مرتفعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو: ما زيد قائما ولا
قاعد غلامه جاز لك في ذلك الوصف وهو أن ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخير على الجملة التي هي: ما
زيد قائم لا على قائما فيكون عطف اسمية على اسمية. تمت رضي.

٣- قوله: (على قائم) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن العامل في زيد «ما» وفي قائم الباء المقدرة. تمت
والله أعلم.

٤- قوله: (مذكورة في الخير) أي كما يجوز النصب والجذر في الصفة المعطوفة على الخير فيما إذا كانت مستندة إلى ضمير
اسمه فكل ذلك هذان الوجهان إذا دخل الباء في الخير. تمت نظرف.

[المجرورات]

١٠٠

المجرورات: (١) (وهو ما اشتمل على (٢) علم المضاف إليه (٣)، أي: أسماء (٤) مشتملة على الجر، (والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف (٥) جر لفظاً)، كـ«مررت بزيد، وأنا مار بزيد، وضارب له، وغلّام لزيد، وخاتم من فضة، وضرب في اليوم». (أو تقدير (٦) مراداً (٧)، كـ«ضارب (٨) زيد، وغلّامه، وخاتم فضة، وضرب اليوم»، بخلاف

- ١- قوله: (المجرورات) هي ثلاثة أضرب: مجرورات بحرف جر، وإضافة، وتابع للجميع، كمجبت من ثوب وثوب خز حسن. تمت هاجري. لا حاجة لقوله حسن فتأمل. تمت.
- ٢- قوله: (على علم المضاف إليه) وعلم المضاف إليه الكسرة والفتحة والياء الدالة على كون ما دخلت عليه مضافاً إليه لفظاً أو معنى، فالكسرة نحو: مررت بزيد وغلّام زيد، والفتحة نحو مررت بإبراهيم وآل إبراهيم، والياء نحو مررت بأخيك والزيدين وابن الزيدين وغلّام أخيك والزيدين، والعامل في المضاف إليه هو المضاف حيث لا حرف منطوق به وإلا فهو العامل. تمت خالدي.
- ٣- الإضافة الإلصاق والاتصال، يقال هذا مضاف إلى هذا أي لاصق به متصل به، ومنه سمي الضيف ضيفاً لأنه ملصق بمضيفه ومتصل به. تمت.
- ٤- إنما قال أي أسماء... إلخ لتخرج الحروف التي هي محال الإعراب الأواخر فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. تمت جامي كاللّال من زيد. تمت.
- ٥- أي حرف كان مما يلاحم المحل، وإنما قال كل اسم تنبيهاً على أن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً، ونحو قوله تعالى: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ ﴿ويوم ينفخ في الصور﴾ فيكون المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وإنما قال شيء تنبيهاً على أن المضاف قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً، نحو: غلام زيد ومررت بزيد، وإنما قال بواسطة حرف جر ليخرج نسبة الفعل إلى الفاعل والمفعول به فهو بلا واسطة. تمت غاية.
- ٦- الظاهر أن انتصاب لفظاً أو تقديرًا على الحال، وهو الحال حرف جر وإن كان نكرة لاختصاصها بالإضافة، والعامل معنى واسطة، أي يتوصل بالحرف ظاهراً أو مقدراً، وقوله مراداً حال بعد حال أي مقدراً مراداً. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم.
- ٧- أي مراداً في العمل فعلم أن الجر في المضاف إليه بواسطة حرف الجر الملقوظ إن كان ملفوظاً، أو المقدر إن لم يكن ملفوظاً لا بالاسم المضاف. تمت سماع.

«قمت يوم الجمعة» فإنه وإن نسب القيام^(١٤) بالحرف المقدر وهو «في» لكنه غير مراد،^(١٥) إذ لو أريد لا لجرَّ به^(١٦).

(فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً^(١٧)) احتراز من الفعل فإنه لا يكون بتقدير الحرف، بل يكون الحرف مصرحاً به كـ «مررت بزيد» كما مر، (مجرداً تنوينه^(١٨))، أو ما

١- قال المؤلف: احتزرت بمراد عن المفعول فيه والمفعول له، لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد. انتهى. واعترضه الرضي بأن أراد أنه غير مراد معنى لم يجز إذ معنى التعليل والظرفية فيهما ظاهر، وأيضاً أنت مقر بتقدير الحرف وكل مقدر مراد معنى، وإن أريد أنه غير مراد لفظاً أي ليس في حكم الملقوظ به حيث لم يجرؤا به فالمقدر في الإضافة مراد أي عمله والحرف باق فكأنه قال المضاف إليه كل اسم صفته كذا بمرور بحرف الجر مقدر فيلزم الدور، إذ كون المضاف بمروراً محتاج إلى معرفة حقيقة الجر، هنا خلاصة كلام الرضي، ثم قال: وأعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد إذ ليس الوجه في الحسن الوجه بتقدير حرف الجر بل هو هو. تمت. متقح. وقد أشار المحقق الجامي رحمه الله إلى دفع هذا الدور حيث قال: مراد من حيث العمل ببقاء أثره وهو الجر، لا أن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من أن تعريف المجرورات يصير دوراً لأن الحذف في المجرور باعتبار الجر، فالواجب في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور. انتهى.

٢- في العمل أي لم يظهر أثر ذلك المقدر فيما بعد وإن كان مراداً في المعنى إذ يوم الجمعة مراد فيه كلمة «في» بحسب المعنى. تمت.

٣- وقد اختلف النحاة ما العامل في المضاف إليه فقيل المضاف نفسه، وقيل الحرف المقدر، وقيل معنى الإضافة، وقيل المضاف لقيامه مقام حرف الجر، وهذا هو الصحيح لأن إعمال المضاف لنفسه غير مستقيم من حيث أن الاسم الجامد لا يعمل، وأما الحرف المقدر فلأن العامل الظاهر أول من المعدوم، وأما معنى الإضافة فكونه أمراً عديمياً ولا حاجة إلى العدول عنه مع وجود غيره فيه، فكان الوجه الأخير أولى. تمت من بعض حواشي الحاشية.

٤- قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً) قال المصنف في شرحه لا يمكن التشريك بين الإضافة المعنوية واللفظية إلا بذلك أي كون الاسم مجرداً تنوينه لأجلها، وقال نقي الدين كيف شمل هذا التعريف الإضافتين اللفظية والمعنوية وقد قال فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها، والإضافة اللفظية لا يقتصر فيها حرف، الجر قلنا لا مانع أن الإضافة اللفظية بقدر فيها حرف الجر إذ الضارب زيد في تقدير الضارب لزيد. تمت قطب فاروق.

لـ حقيقة مثل غلام زيد
وتوسعا مثل يدر زيد

يقوم مقامه من النون المؤذنة بانفصال^(١) الاسم عما بعده، (لأجلها^(٢)) هي معنوية ولفظية،^(٣) فالمعنوية شرطها أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معموها^(٤) كـ «مصارع مصر» ونحوه، (وهي إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه)، وهو ما كان بمعنى الملك أو الاختصاص حقيقة أو توسعا، (أو بمعنى «من» في جنس المضاف^(٥))، وهو ما كان المضاف إليه ميمراً لجنس المضاف. (أو بمعنى «في» في ظرفه وهو قليل، نحو: «غلام زيد») و«أبوه، وجل الفرس»، ونحو قول الشاعر:

سهيل أذاعت غزلها في القرائب

إذا كوكب^(٦) الخرقاء لاح بسحرة

١- قوله: (مجردا تنوينه) قال في حاشية الهندي: إن هذا من باب القلب والأصل مجردا عن تنوينه، والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا القلب هنا، لأنك تقول: (جردت بدرا عن ثيابه وجردت ثيابه عنه)، كما تقول: (سلخت الشاة عن إهابها وسلخت إهابها عنها). تمت متح.

٢- وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافة كما في: كم رجل ونحو: حوايج بيت الله والضارب الرجل. تمت رضي.

٣- أي لأجل الإضافة وهو احتراز عن حذف التنوين لغير الإضافة كحذفه لالتقاء الساكنين وغيره مثل الوقف. تمت.

٤- قوله: (وهي معنوية ولفظية) المعنوية منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفا أو تخصيصا. واللفظية منسوبة إلى اللفظ أي نائبة في اللفظ دون المعنى. تمت هندي.

٥- قوله: (مضافة إلى معموها) وقد دخل في هذا خمسة أنواع: الاسم الذي لا يعمل نحو غلام زيد، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله نحو ضرب اليوم، والمصدر المضاف إلى معموله نحو أعجبتني ضرب زيد، والصفة غير العامة كاسم الفاعل والمفعول الماضي، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو مالك يوم الدين وشهيد كربلاء، وأفعال التفضيل. تمت بحم الدين.

٦- قوله: (جنس المضاف) ومعنى كون المضاف إليه جنساً للمضاف أن يكون المضاف إليه صادقا على المضاف إذ المضاف مأخوذ من المضاف إليه.

قوله: (أو بمعنى في في ظرفه) إذا كان المضاف حدثا، وقد يكون جامدا كما في أعراب البادية. تمت والله أعلم.

٧- قوله: (إذا كوكب الخرقاء... البيت إلخ) الخرقاء التي في عقلها نقصان، مؤنث الأخرق مشتق من الخرق وهو ضد الرفق، لاح لمع، السحرة بالضم السحر الأعلى، أذاعت أفشت ونشرت، غزلها أي مغزولها والمراد القطن مجازا من

والآخر:

إذا قال: قدني قلت تالله حلفة

لتعني عني ذا إنائك أجمعا^(١)

في الأول. («خاتم فضة»)، و«سوار ذهب، وباب ساج» في الثاني. («ضرب اليوم») و«أعراب البادية» في الثالث. (وتفيد تعريفا مع المعرفة^(٢))، لكون وضعها لإفادة

باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، القراب جمع القرية وهي ذات القرابة والجمع من النساء القرائب ومن الرجال الأقارب. إذا متضمن معنى الشرط، وأذاعت جوابه كوكب الخرقاء مبتدأ ولاح خبره أو فاعل فعل محذوف يفسره بفعل بعده أي لاح كوكب الخرقاء، وسهيل مرفوع بأنه عطوف بيان أو بدل من كوكب أو غير مبتدأ محذوف، وغرما مفعول أذاعت وفي القرائب متعلق به. والمعنى أن من عادات هذه المرأة أنما تضييع فصل الصيف بظالة وكسلا ولا تستعد لفصل الشتاء لقلّة تعظيمها لعوائب الأمور فلما طلع سهيل بسحرة ومسها اليد أسرع في الاستعداد وطفقت تفرق القطن بين نساء أقاربها على عجلة واستعانت بمن.

والمراد بالاستشهاد: أنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء وبينهما أدق ملاسة توجب الاختصاص وهو عدم إذاعتها القطن إلا عند طلوعه وهي كافية في اختصاصه بها وإضافته إليها وهذه الإضافة بمعنى اللام. ثم شرح أبيات والله أعلم.

١- قوله: (إذا قال قدني البيت... إلخ) قدني ويروي قطني أي حسني وهما اسماء فعل أي كفائي، والإغناء النفع والتباعد والمقني الضابط. يصف الشاعر نفسه بالكرم واللطف مع الأضياف ويقول إذا أظهر الضيف من نفسه الرئي وقال حسبي شرب اللبن أقسمت بالله ليشرب تمام اللبن الذي في القدح ويدفعه عني فالضمير الذي في قال راجع إلى الضيف قدني مقول قوله قلت وهو جزاء إذا. تالله متعلق بحلفت المقدر وحلفة نصب على المصدر منه أي حلفت بالله بحلفة لتعني يروي بفتح اللام وكسرها فعلى رواية الفتح يكون جواب القسم، والأصل لتعني بالنون الخفيفة حذف نونه لضرورة الشعر فبقي ما قبلها مفتوحا دالا على النون المحذوفة وعلى الكسر يحتمل وجهين: أحدهما التعليل وحيث أن يكون جواب القسم محذوفا تقديره قلت تالله لتشرب يا شارب جميع ما في الإناء ليصير مندفعاً عني، ويجوز أن يكون تعليلاً للقول، والثاني جواب القسم وإنما كسرت تشبيهاً لها بلام كي.

ومحل الاستشهاد: إضافة الإناء إلى الضيف وإن كان ملكاً للمضيف لما بينهما من أدق ملاسة واختصاص وهو الشرب منه والإضافة فيه معنى اللام ويجوز أن يكون الاستشهاد في إضافة ذا وهو (إلى الإناء على معنى أنه صاحبه لملاسة اللبن للإناء. تمت هبط) - اللبن إلى الإناء لملاسة كونه فيه. ثم شرح أبيات.

٢- قوله: (وتفيد تعريفا مع المعرفة) يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية وإنما أفادت تعريفاً مع المعرفة لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه، مثلاً إذا قلت: غلام زيد راكب ولزيد

بِتَعْيِينِهِ (ع)

الخصوصية بين المضاف والمضاف إليه في مدلول المضاف،^(١) فيتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف إليه أو غيره من المعارف، إلا «مثل» و«شبه» و«غير» فإنها لا تتعرف وإن أضيفت^(٢) إلى المعارف، فتقع صفة للنكرة، تقول: «مررت برجل غيرك، ومثلك، وشبهك»، ويدخل عليها «رب» كقوله:

يا رب^(٣) غيرك في النساء عزيزة بيضاء قد تمتعتها بطلاق

غلمان كثيرة فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية يزيد، إما لكونه أعظم غلمانه وأشهر بكونه غلاما له، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب، وبالجملة حيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان. تمت رضي. هذا أصل وضعه ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد: إنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواء، بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه إن كان له غلمان كثيرة، أو ذلك الغلام المعين لزيد إن لم يكن له إلا واحد. تمت رضي والله أعلم.

١- يعني لا في لفظ المضاف بسقوط التنوين والنون كما في الإضافة اللفظية. تمت شريف رحمه الله تعالى.

٢- قال ابن الأعرابي: إذا أضيف «غير» إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف «غير» لاغصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: «غير المغضوب عليهم» صفة الذين أنعمت عليهم إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم بتخصيصه بالمرضي عنهم، وكذلك إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فقول جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي بمثلتك في الشيء القلاقي والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء مخلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة. تمت رضي. لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فتكون تحصيلها للحاصل، والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف إلى المعرف التخصيص مع زيادة وهو التعيين. تمت رضي. فيتعين بتعيين ما أضيف إليه يعني فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فلا يكون في رتبة الضمائر بل في رتبة العلم. تمت.

٣- قوله: (يا رب غيرك... البيت إلخ) المنادى مخلوف في «يا رب» تقديره يا زوجتي. وعزيرة روى بالعين للمهملات والزواجر للمعجمتين وبالفين المعجمة والراءين المهملتين يقال رجل غر وغير أي غير محرب وخارية غرة وغريزة لمن بها بكلة وهو في النساء وصف جميل لأنه يدل على سلامة الصدر ونقاته عن الحقد والغفل، ويروى غريبة وهي صفة للمثلك، وبيضاء صفة بعد صفة يقال تمتعت واستمتعت أي انتفعت وتمتعت المرأة بالطلاق أي أعطيت تمتعها بسبب الطلاق، والمخني يا زوجتي رب امرأة مثلك في النساء متمعة أو ذات بلة سليمة الصدر بيضاء حسنة الوجه تمتعتها بسبب

لتوغلها في الإبهام،^(١) لا لكونها إضافة لفظية لكونها بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الأقوى، لعدم اجتماع^(٢) اللام فيها مضافات، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كـ «غير المغضوب عليهم»، أو بمماثلته نحو: «مررت بزيد مثلك» إذا كان واحدا مشهورا، ولأن المضاف غير الموصوف بالمصانف والمسمى بالمصانف، فلوصل موصوفا عن الاستعانة بالاسم، لا يستعان به في الاستعانة به.

بمعناك. (وتخصيصا مع النكرة)، لما مر من إفادتها إياه،^(٣) نحو: «غلام رجل» إذ تميز به عن الغلام الآخر.

«غلام امرأة، أو صبي».

الطلاق أو جعلت الطلاق متعتها فلم أبال بها إذا لم أرض طريقتها وإن كانت موصوفة بصفات المدح، وهذا تحذير لها من سوء العيش معه ومخالفة مراده.

والاستشهاد: أنه أدخل رب على مثلك فلم أنه لا يتعرف بال إضافة إلى المعارف. تمت شرح أبيات.

١- قوله: (لتوغلها في الإبهام) علة لقوله: لا يتعرف أي عدم تعريفها للتوغل لا لكونها إضافة لفظية على الأقوى، فعلى الأقوى متعلق بقوله لتوغلها، وقوله: لعدم اجتماع اللام فيها مضافات علة لقوله: على الأقوى، ويجوز أن يتعلق بقوله: لا لكونها إضافة لفظية وهو من تنمة الأول. والمعنى واحد وقوله لعدم اجتماع اللام فيها مضافات أي لا يقال الغير زيد المثل زيد فلو كان المغايرة والمماثلة لدخل اللام عليها في حال كونها مضافة كما يقول الضارب الرجل. تمت قط ف.

وكذا واحد أمه وعبد بطنه ونسخ وحده في الاستعمال الأقل فإنه نكرة في هذا الاستعمال مع كونه مضافا إلى معرفة لتوغل هذه الأسماء في الإبهام، تقول مررت برجل واحد أمه أي نبيّة كامل وقال الشاعر:

أماوي إني رب واحد أمه قتل فلا عزم علي ولا حدل

فأدخل عليه رب وهو أنه يكون ما دخلت عليه نكرة، وأماوي أصله ماوية اسم امرأة فرخم والحدل بجاء مهملة مفتوحة ودال مهملة ساكنة الظلم، وتقول جاعني رجل عبد بطنه أي مصروف الهمزة أي يشعب بطنه، ورجل نسخ وحده أي لا نظير له. وإنما قال في الأقل لأن الأكثر في هذه الكلمات أن تكون معرفة، يقال واحد أمه النبيه الكامل وعبد بطنه النهم الخسيس الهمزة ونسخ وحده أي العظيم الذي لا نظير له. تمت منهل صافي.

٢- قوله: (لعدم اجتماع اللام) وأما ما يقع من كلام المصنفين من التلطف بالغير هكنا محلى باللام فلا مستند له وجهه السماع من العرب. تمت هطيل.

٣- لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل... إلخ ما ذكر في الحاشية المتقدمة قريبا. تمت.

(وشرطها^(١) تجريد المضاف من التعريف)، لئلا يؤدي إلى اجتماع التعريفين المطروح في لغتهم^(٢) في الإضافة إلى المعرفة، وعدم الفائدة في غيرها، (وما أجازته الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد) مما جمع فيه بين التعريف بالإضافة واللام مستدلين بالنقل، وبأن الأعداد نفس المعدود في المعنى، بخلاف باب «غلام زيد» - (ضعيف)، إذ المسموع من الفصحاء ثلاثة الأثواب قال ذو الرمة:

وهل^(٣) يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

١ - قوله: (وشرطها) أي شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام حذف وإن كان علما نكر بأن يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك اللفظ نحو قوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين بماني

تمت رضي.

٢ - ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعلن تنكيرها، وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد الصديق لجواز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ومثله قوله: مضر الحمراء، وأنمار الشاء، وزيد الخيل، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق إذ يجوز زيد الشجاعة وإن لم يكن في الدنيا إلا هو. تمت رضي.

٣ - قوله: (وهل يرجع التسليم... البيت إلخ) قبله:

أمنزلي مَيَّ السلام عليكم هل الأزمن اللان مضين رواجع

يروي أو يكشف ويروي أو يدفع البكاء التسليم السلام والعمى عبارة عن الحيرة والجهل بالأمر والالتباس، يقال عمي عليه الأمر التبس. الكثيفة حجارة ينصب عليها القدر عند الطبخ الأثافي بتشديد التاء وإن شئت خففت. والبلاقع جمع بلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها يقال منزل بلقع ودار بلقع بغير التاء إذا كان نعتا، وإن كان اسما قلت انتهيت إلى بلقعة ملساء. هل للاستفهام على سبيل الإنكار يرجع ويكشف تنازعا في ثلاث الأثافي. التسليم مفعول يرجع والعمى مفعول يكشف والديار عطف على ثلاث الأثافي، والبلاقع صفتها. والحاصل أنه إذا نزل العاشق منزل المعشوق ولم ير هناك أحدا وشاهد الديار الخربة والمواضع الخربة ولم يرد تسليمة الأثافي والديار البلاقع أخذ يستفهم عنه ويقول وهل يرجع التسليم... البيت إلخ.

والمراد بالاستشهاد: أنه لم يدخل اللام في ثلاث الأثافي. تمت شراب.

وقال الفرزدق:

ما زال^(١) مذ عقدت يده إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار
فلا يلزم مما ذكروا إجازة ذلك، إذ هو حينئذ مثل: «خاتم فضة»^(٢) ولا يجوز فيه
تعريف الأول.

(*) - وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف إليه، يقال
سقطت بعض أصابعه إذ يصح أن يقال سقطت أصابعه بمعناه قال شعرا:

لما أتى غير الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
إذ يصح أن يقال تواضعت المدينة قال شعرا:

إذا بعض السنين تعرفني كفى الأيتام فقد أبي الأيتيم

وقال الشاعر:

مر الليالي أسرع في نقضي أخذن بعضي وتركن بعضي

إذ يقال: السنون تعرفني والليالي أخذن ومنه قوله:

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

فاكتسى التأنيث والجمع، وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف إليه كما يجيء في الظروف المبينة، تمت رضي والله أعلم.

١- قوله: (ما زال مذ عقدت... البيت إلخ) وبعده:

يدي خوفاً من خوفاً يلتقي في ظل معتبط الغبار مثار

الإزار معروف والجمع الأزرة وأزر مثل أحمره وحمر. سما من السمو وهو العلو والارتفاع. الأشبار جمع شبر بكسر الشين
أراد بخمسة الأشبار السيف وقيل عصا الخطابة لأنها مختصة بالملوك وقيل القبر وقيل القامة لأن علياً رضي الله عنه يعتبر
القامة ويقدرها بخمسة أشبار في الحكم ببلوغ الأطفال والفرزدق من الشيعة فأخذ مذهبه. يدي أي يقود خوفاً جمع
خافقة من خفقت اللبابة بخفق إذا اضطربت والمراد بما فيها الرايات، ومعتبط الغبار مكان لم يقاثل فيه قبل من قولهم
مات فلان عبطة أي شاباً، والتقدير ما زال مذ كان صغيراً وبلغ حد البلوغ إلى أن مات أو إلى أن أخذ السيف أو
أخذ عصا الخطابة يقود الجيوش ويخوض الحروب. قوله فسما عطف على عقدت وقوله يدي خبر ما زال.

والاستشهاد: أنه لم يدخل الألف واللام في الخمسة الأشبار. تمت شراب.

(واللفظية شرطها أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها)، مفعولاً كان المفعول وهو فيما كانت الصفة اسم فاعل متعديا وكانت الإضافة بمعنى الحال أو الاستقبال،^(١) نحو: «ضارب زيد»، و«راكب فرس» إذ تقديره «هو ضاربٌ زيداً، وراكبٌ فرساً»، أو فاعلاً وهو فيما كانت فيه اسم فاعل لازماً أو صفة مشبهة باسم فاعل، نحو: «جائلة الوشاح»،^(٢) و«حسن الوجه»، تقديره «جائلٌ وشاحها، وحسنٌ وجهه»، أو اسم ما لم يسم فاعله وهو فيما كانت الصفة اسم مفعول، نحو: «زيد معمور الدار» تقديره «معمورة داره». (فلا تفيد^(٣) إلا تخفيفاً في اللفظ^(٤))، بحذف التنوين من نحو: «ضارب زيد» مما كان المضاف

- ١- يعني هذا الدليل (التعليل، نسعة) جازر وحاصل في نحو خاتم فضة لأن المضاف فيه نفس المضاف إليه لكن لم يمر ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة، والثاني أفصح من الأول. قال السعدي ألا ترى أنك لو قلت خاتم الفضة والخاتم هو الفضة وليس محذور تعريف الأول فبطل ما همسكوا به. تمت والله أعلم. لإضافة المعرفة إلى النكرة ولا نظير له. تمت والله أعلم.
- ٢- لأنه إن كانت بمعنى المضى كانت الإضافة معنوية نحو: زيد ضارب عمرو أمس قال بعض الأفاضل والسر فيه أنه إن كانت بمعنى المضى فقد صدر منه أمر فصار معينا معهودا به بخلاف ما إذا لم يصدر عنه بعد. تمت.
- ٣- قوله: (وجائلة الوشاح) يكنى بها عن الهزال كما يكنى بساكنة الخلخال عن سمن الساق. والوشاح مسح من أحم عريض يرصع بالجواهر وتشده المرأة لئلا عاتقها وكشحها، ويقال وشاح وشاح وشاح وإشاح. تمت هطيل.
- ٤- قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ) ولقائل أن يورد النقص بإضافة أفعل التفضيل فإنها لفظية مع أنها لا تفيد تخفيفاً في اللفظ لأنه غير منصرف وليس فيه تنوين ولا نون لتحذف للإضافة فيحصل التخفيف بحذفه؟ وجوابه منع أن إضافته لفظية لأن فيها خلافاً والأكثر على أنها معنوية سلمنا أنها لفظية لكن لا نسلم أنها لا تفيد تخفيفاً لأنه إذا لم يستعمل مضافاً استعمل عن أو الألف واللام فإذا أضيف حذف كل واحد منهما فإذا كان كذلك أفادت الإضافة التخفيف وإنما اشترط إفادة التخفيف لأنها إذا لم تفد تخفيفاً وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لم يكن في الإضافة فائدة. تمت وظ ف. فإن قلت كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل إن لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب زيد إلى زيد بل كان حاصلًا لضارب من زيد حين كان منصوباً به أيضاً فلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومعهودنا أن الإضافة غير تخصصية ولا معرفة. تمت بحم الدين الرضي.
- ٥- يعني تفيد التخفيف في اللفظ لا التعريف فاستدل للثاني بقوله ومن أنه جاز وللأول بقوله وجاز. تمت سماع.

موحداً، أو نون التثنية أو الجمع نحو: «ضارباً زيد، أو ضاربوه» مما كان مثنى أو مجموعاً، (ومن ثمة جاز^(١)) «مررت برجل حسن الوجه»، «أو ضارب أخيه» يجعل المضافة إلى ذي اللام أو المضاف إلى المضاف إلى المضمرة صفة للنكرة، فلولا أنها نكرة كما كانت قبلها لما جاز وصفها بها. (وامتنع بزيد حسن الوجه)، يجعلها صفة للمعرفة إلا إذا أدخل عليها اللام فيقال: «مررت بزيد الحسن الوجه»، (وجاز «الضارباً زيد») و«الضاربو زيد» بإضافتها مع اللام حال التثنية والجمع حيث أفادت التخفيف بحذف نونهما، (وامتنع^(٢)) «الضارب زيد»^(٣) بها معها حالة التوحيد حيث لم تفده،^(٤) إذ التنوين قد حذف للام، خلافاً للفراء^(٥)

١- قوله: (ومن ثمة جاز) أي ومن جهة أنها لم تفد تعريفاً بل تخفيفاً فمن جهة أنها لم تفد تعريفاً جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو أفادت تعريفاً لم تجز الأولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة إذا صفة للمعرفة ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً جاز الضارباً زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لأن التنوين في الأول سقط للألف واللام لا للإضافة. تمت رضي.

(فائدة): اعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول لا يخلو إما أن تضيفهما إلى الفاعل أو النائب أو إلى المفعول إن أضفتها إلى المفعول جازت الإضافة ولا إشكال وإن أضفتها إلى الفاعل فيما أن يكون سبباً أو لا إن لم يكن سبباً لم تجز الإضافة نحو مررت برجل ضارب زيد عمراً في داره لأنه حيث لا يلزم خلو الصفة من الفاعل في الظاهر لعدم الضمير في الصفة إذ لا ضمير فيه ينقل إليها وإن كان سبباً فيما أن يكون متعدباً أو لازماً إن كان لازماً جازت الإضافة نحو مررت بامرأة جاللة الوشاح وإن كان متعدباً فيما أن تذكر المفعول أو تحذفه إن حذفته لم تجز الإضافة لحصول اللبس نحو مررت برجل ضارب غلامه وإن ذكرته امتنعت عند النحاة وإن أمن اللبس نحو مررت برجل ضارب غلامه عمراً وأجازه أبو علي. تمت من إملاء بعض المحققين.

٢- فإن قيل: لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لأشراط التخفيف فائدة في صورة ما. تمت غاية. قوله: والضاربك وليس بوجه لأن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة لأنه محمول على ما حصل فيه تخفيف أو مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والخرفية هو المختار وذلك أنك لو رفعت بالصفة خلعت من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة إن شاء الله تعالى. تمت رضي قلبي الله سره ورضي عنه والله أعلم.

٣- ولو حمل على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق لأشراط إفادة التخفيف فائدة في صورة ما. تمت هندي والله أعلم.

جمالاً منه على دخول اللام بعد الإضافة،^(٣) أو حملاً على «الضارب الرجل، والضاربك»، وضعف:

الواهب المائة المحجان وعندها^(٤) عوداً تزجي خلفها أطفالها

١- قوله: (خلاقاً للفراء) أجاز الفراء نحو الضارب زيد إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيها أيضاً وكلا الأمرين غير مستقيم أما قوله لأن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فإنه رجم بالغيب ومن أين له ذلك فإن لا لحكم إلا بالظاهر فإنه وإن أمكن ما قال إلا أنا نرى اللام سابقاً حساً على الإضافة والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع فلا ظاهر مرجح؛ وأما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك أن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشبه به وذلك هو الحسن الوجه، وأما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك أنه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على أنه مفعول فقياس الفراء حينئذ مندفع من أصله، أو لأنه مضاف إلا أنه حمل في صحة الإضافة وإن لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف فلما التزموا الإضافة في ضاربك من غير نظر إلى تخفيف حمل الضاربك عليه وأضيف أيضاً بلا تخفيف لأنهما باب واحد لا فرق بينهما إلا اللام. تمت رضي.

٢- واعترض بأن اللام لتعريف مدخولها وهو أمر معنوي مطلوب فاستعماله بكونه أهم بالإتيان به أقدم بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد أمراً معنوياً بل تخفيفاً لفظياً. تمت منهل صافي والله أعلم. والجواب أن اللام سابق على الإضافة لأنه لتحقيق ذات الاسم والإضافة لتحقيق عارض من عوارضها وهو التخفيف وتحقيق الذات أولى من تحقيق العارض فيها. تمت شريف.

٣- قوله: (وعندها) أي العبد الذي يرعاها وتمايم البيت: *عوداً تزجي خلفها أطفالها* العود: جمع عائذة وهي الحديثة العهد بالنتاج. وزجي: أي ساق. تمت رضي. وإنما حوزة بعض النحويين لأن إضافة الواهب إلى عبدها ليست بصريحة بل إنما قدرت لوجود حرف العطف وقد يتحمل في التقديرات ما لا يتحمل في القصديات. تمت عجدواني. وقيل: إن الضمير عائد إلى المائة وهي معرفة باللام وكذا المضاف إليه معرف باللام إذ التقدير وعبد المائة فيكون العبد معروفاً باللام في المعنى فتصير كالضارب الرجل. تمت.

(٤)- قوله: (وضعف الواهب المائة المحجان وعندها) المحجان يطلق على الواحد والجمع وعبدها العبد الذي يرعاها وتزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق وفاعله ضمير العبد وأطفالها... إلخ منصوب على المفعولية

يعطف عبدها على المائة المضاف إليها الواهب، ومثله قولك: «الضارب الرجل وزيد» إذ حكم المعطوف حكم المضاف عليه، فهو كما لو قيل: «الواهب عبدها» فيكون كـ «الضارب زيد»، ويجوز سبويه لما أن المضاف غير مباشر للمعطوف، ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، كـ «يا زيد والحارث، ورب شاة وسخلتها»،^(١) ولا يقال: «يا الحارث، ولا «رب سخلتها».

(وإنما جاز «الضارب الرجل») مع أنه مثل: «الضارب زيد» في عدم إفادة التخفيف (حملا على المختار في «الحسن الوجه»^(٢)) وتشبيها به، من حيث أن المضاف في كل واحد منهما صفة مضافة إلى الجنس المعروف باللام، كما حمل «الحسن الوجه»^(٣) في النصب مع

أو على صيغة مجهول المؤنث ويكون أفعالها مرفوعا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حرف الروي من القصيدة. تمت جامي.

١- قوله: (وسخلتها) لأن السخلة معرفة بالإضافة إلى الضمير رب إذا تدخل على النكرة قال في الكبير: وإنما كان الجواز على ضعف كما قال: وضعف لأن المضاف وإن لم يباشر زيدا ولا عبدها لكنه في حكم المباشر لهما من حيث أنهما تابعان. تمت.

٢- والمختار في الحسن الوجه الإضافة وإلا فلو رفع الوجه للزم خلط الصفة عن الضمير الذي يرتبط بالموصوف في قولك مررت بزيد الحسن الوجه، ولو نصبت فإنما ينصب تشبيها له بالمفعول كما سيأتي إذ لا يجوز أن يكون تميزا خلافا للكوفيين لأنه معرفة، والإضافة لأنها أصل أول من المشبه بالصفة على أنه يوهم تعدية ما ليس بمتعد وهذا هو المراد بقوله حملا على المختار في الحسن الوجه. تمت سماع عجنواني.

(*)- قوله: (حملا على المختار في الحسن الوجه) يعني المفيد فيه الإضافة للصفة بحذف الضمير واستارته وقلب الضمة كسرة إذ كان أصله الحسن وجهه. تمت.

(*)- وإنما قال: على المختار لأن في الحسن الوجه ثلاثة أوجه: الرفع على الفاعلية وهذا ضعيف لخلوها عن الضمير في الصفة لأنها قد رفعت الظاهر وهو الوجه، والنصب تشبيها له بالمفعول إذ حمل على الضارب الرجل في النصب وهذا ضعيف (لأن الأصل في الصفة الجر. تمت)، أو الإضافة وهو المختار. تمت.

٣- على سبيل التقارض وليس للقراء أن يقول قلبشه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لأن الحسن وجه لا يجوز لأن اللفظية بكرة تجري الحصة فكما لا يجوز في الحصة إضافة المعرفة إلى النكرة كذلك هذه. تمت نجم الدين.

صحة الإضافة^(١) على «الضارب الرجل»، وأما التخفيف فيه فقد قيل هو حذف المضاف إليه الوجه، إذ أصله «الحسن وجهه»^(٢) فحذف الضمير المحرور بالإضافة،^(٣) وكونه مختاراً لما أن

١- قوله: (مع صحة الإضافة... إلخ) قيل فيه نظر لأنه يدل على أنه مشبه بالرجل في صحة الإضافة فليس كذلك قطعاً فحقه أن يقال في النصب لتصبح الإضافة، ويمكن توجيهِ عبارته بأن يقال: قوله مع صحة الإضافة في محل الحال من النصب فيكون معناه شبهوه به في النصب حال كون النصب مصاحباً لصحة الإضافة، تمت سعيدي مختصره.

وأما النصب فتوسطة للجر وذلك لأهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف نصبوا أولاً ما قصدوا جعله مضافاً إليه تشبيهاً للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه لأن الضمير المضاف إليه حذف واستتر في الصفة ثم أبدل منه اللام ليكون الوجه معرفاً كما كان فنصب كما يقال الضارب الرجل لتصبح الإضافة إذ لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى الموصوف إذ الرفع مع الصفات نعمت المرفوع^(٤) بخلاف الناصب مع المنصوب، فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كأنك أضفت الصفة إلى موصوفها، فتبين أن النصب ليس مقصوداً بذاته وإنما أريد الجر ثم كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل شبه الضارب الرجل على سبيل التقارض في الجر بالحسن الوجه مع أن حفة النصب. تمت تقريب. ^(٥) لأن الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بما نحو: قولك زيد ضارب غلامه عمراً فالضارب هو غلامه فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في الحضة التي هي التي أصل غير الحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لأن الصفة الناصبة غير للمنصوب لها في المعنى، ألا ترى أن الضارب غير عمرو في المثال المذكور فإذا أضيف إليه بعد نصبه كانت إضافته كإضافة الشيء إلى الأجنبي فنصب معمول الصفة إذا توطئة لأجل الجر. انتهى من نجم الدين من الصفة المشبهة

٢- يعني فكانه لم يحذف شيء إذا زال الضمير ورجع اللام إذ بعد إضافة الحسن إلى وجهه فصلوا أن يأتي على الوجه الأحسن فحذف أثقل الضميرين هذا البارز فاحتيج إلى اللام لتلا يضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة. تمت.

(*)- يرفع وجهه على أنه فاعل الصفة ففصلوا التخفيف فيه بالإضافة وإضافته إلى الفاعل خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصبح الإضافة إليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعرض عن الضمير اللام لتلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة إليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستاره في الحسن. تمت سعيدي.

٣- قوله: (المحرور بالإضافة... إلخ) فإن قيل لو سقط الضمير فاللام قد جاءت في الوجه؟ قلت اللام لا تتوازن تحتها وثقله لما به من الحركة. تمت.

فيه ضميراً واحداً^(١) و«الضاربك وشبهه» مما كان المضاف إليه ضميراً متصلاً والمضاف ليس فيه تنوين ولا نون، كـ«الضارباتك، والضاربي، والضارباتي» (فيمن قال: إنه مضاف^(٢) من سيبويه^(٣) وأتباعه، مع أنه كذلك في عدم إفادة التخفيف،) حملاً على ضاربك وشبهه) مما فيه تنوين قبل الإضافة، كـ«ضاري، وضارباتك، وضارباتي، والضاربك،»^(٤) والضاربوك» وشبههما مما فيه قبل الإضافة نون تثنية، كـ«الضاربين» أو جمع

١- قوله: (ضميراً واحداً) يعني أن الحسن الوجه مختار على الحسن وجهه لما أن في الأول ضميراً واحداً وفي الثاني ضميرين والأولى أن الحسن الوجه بالجر مختار على الحسن الوجه بالنصب وإن كان في النصب ليس إلا ضمير واحد لأن الأصل في الصفة الجر للزومها والنصب فيها إنما هو تشبيهاً بالمفعول في المعرفة وهو ضعيف في النكرة. تمت منقولة والله أعلم.

٢- وأما من قال: إنه مفعول وليس بمضاف فسؤال الفراء منقطع عنه من أصله ولا بعد في الوجهين جميعاً. تمت والله أعلم.

٣- دون من قال: إنه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج جوازاً إلى العمل. تمت ح. فإن قلت: ما الدليل على أن سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف؟ وهلا قلت: إنما سقطت للإضافة- قلت: لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور «ضارب ك» أولاً ثم يضاف ويقال: ضاربك كما يتصور ضارب زيداً ثم يقال ضارب زيد ولن يتصور «ضارب ك» فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة. تمت عيج والله أعلم.

والدليل على أنه سقط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على جهة يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف ويقال: «ضارب ك» كما يتصور في ضارب زيداً ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة. تمت جامي والله أعلم.

٣- قوله: (من سيبويه وأتباعه) القائل بأنه مضاف الرماني والزمخشري والمبرد في أحد قوليه، وأما سيبويه فيخالفهم في ذلك ويرى أن الضمير منصوب وهذا الكلام خلاف ما نسب إليه الشارح. تمت منقولة ومعناه في شرح الرضى. قال الأخفش الضمير المتصل في جميع هذا في موضع نصب وحذف التنوين والنون لأهما يؤذان بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تمة السابق فلم يجمع بينهما. تمت.

٤- والظاهر أنه عطيف على قوله في المتن: على ضاربك. تمت. أقول: هو عطيف على قوله كضاربي وضارباتي وهما مما حمل عليهما الضاربك والضاربك مرفوعان على الحكاية ويجوز أن يكون مرفوعاً بالإبتناء والخبر محذوف. أي كذلك. تمت قطب فاروق والله أعلم.

كـ «الضاربِي» وتشبيهاً بها، إذ، صحة الإضافة فيما فيه أحدهما قبلها ليست للتخفيف^(١) بل لكرهه الجمع بين أحدهما وبين الضمير المتصل، كما أن كلا منهما مشعر بتمام الاسم، ولا تمام هنا إلا بالتصل، فيلزم من وجود أحدهما كون الاسم منفصلاً عما بعده مع كونه متصلاً، فجعل ما لا يوجد فيه أحدهما قبلها تابعاً لما فيه أحدهما، من حيث كون كل منهما صفة مضافة إلى ضمير متصل، مع عدم اعتبار مراعاة اعتبار التخفيف، ومنه قوله:

أيها الشامي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال هيم^(٢)

وأما قول الشاعر:

هم الأمرون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظما^(٣)

فشاذ لا يقاس عليه.

١- وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف لأنها لو كانت لأجله لم تلزم لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم كما في ضارب زيد وضارب زيدا. تمت رضي رضي الله عنه.

٢- قوله: (أيها الشامي... البيت) الشتم السب. يقال: حسبته صالحاً أحسبه بالفتح أي ظنته. للمثل كلمة تسوية. هيم تحير. والمعنى: يا أيها الشاتم تشتمني تظن أنك مثلي ما أنت إلا في الضلال لأن الشتم ليس سبباً للمقابلة والمائلة إذ ربما كان أوباش الناس وأوغادهم يشتمون سلاطينهم وملوكهم. الإعراب: اللام في لتحسب للتعليل أي لأن بحسب ضمير المخاطب هو المفعول الأول القائم مقام الفاعل ومثلي مفعوله الثاني وجملة إنما أنت جواب النداء.

والاستشهاد: أنه أضاف الصفة المعرفة باللام إلى ضمير المتكلم مع عدم مراعاة التخفيف. تمت شراب.

٣- قوله: (هم الأمرون الخير... البيت) ويروى:

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من معظم الدهر معظما

خشوا أي خافوا والمعنى هم الأمرون الناس بالخير والفاعلون للخير بأنفسهم في وقت خشيتهم حادثاً معظماً من حوادث الدهر. هم مبتدأ الأمرون الخير خبره من باب الحذف والاتصال والأصل بالخير والفاعلونه عطف عليه والقياس والفاعلونه بخلاف النون للإضافة إذا ما خشوا ظرف للأمرون من حادث الدهر متعلق بخشوا معظماً مفعول خشوا أي حادثاً معظماً. والاستشهاد: أنه أثبت النون مع الضمير المتصل في قوله والفاعلونه والجواب أنه شاذ لا يقاس عليه. تمت شرح أبيات. وهذا القول إنما يتجه بمعتقد سيبويه بأن هذه الماء كناية وليست «ها» السكت، ولا يتجه على معتقد أبي العباس فإنه زعم أنها «ها» السكت وليست بكناية. تمت.

(ولا يضاف موصوف إلى صفته)، لاقتضاها من حيث الوصفية^(١) حكم التبعية^(٢) ومن حيث كونها مضافا إليها حكم المقصود بالنسبة إليه وتعذر ذلك لفظا ومعنى^(٣).

(ولا صفة إلى موصوفها^(٤)) لما مر،^(٥) ولما يلزم منه تقدم التابع على المتبوع. (ولنحو: «مسجد الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى، وبقعة الحمقى») و«دار الآخرة» مما

١- ولأن الموصوف يلزم أن يكون أحص أو مساويا والمضاف لا يلزم أن يكون أحص أو مساويا. للزوم كونه مبينا أو أعم على ما سبق ذكره. تمت غاية.

٢- للموصوف في الإعراب فلو كانت مضافا إليها كانت مجرورة ومرفوعة وهو باطل، ولأن الموصوف يلزم أن يكون أحص أو مساويا والمضاف لا يجوز أن يكون أحص أو مساويا وباللزم يكون مبينا أو أعم كما سبق. تمت غاية والله تعالى أعلم بالصواب.

٣- قوله: (وتعذر ذلك لفظا ومعنى) لكون الصفة تابعة للموصوف ووجوب كون إعراب التابع مثل إعراب المتبوع وعدم كون إعراب المضاف إليه تابعا لإعراب المضاف، والتعذر معنى لأن حكم التبعية الاستغناء عنها وتام الكلام بدونها وحكم المقصود بالنسبة عدم تمام الكلام بدونه. تمت والله أعلم.

٤- أما التعذر لفظا فلوجوب تأخر الصفة عن الموصوف ووجوب تقدم المضاف على المضاف إليه، فلو أضيفت الصفة إلى الموصوف لزم تقدمها على الموصوف وتأخرها عنه، ولوجوب إعراب المضاف بحسب العوامل أي إعراب اقتضته ووجوب إعراب الصفة بحسب إعراب الموصوف فلو أضيفت إلى الموصوف لزم إعرابها بإعرابين أو لأن في الصفة ضمير الموصوف فيلزم تقدم الضمير على المظهر لفظا ومعنى ضرورة، ولأن المضاف إليه لا ينوي به التقدم على المضاف، وأما التعذر معنى فلما ذكر في إضافة الموصوف إلى الصفة مع زيادة تقدم الصفة على الموصوف ووضعها أن تكون متأخرة عنه لفظا ومعنى. تمت. قال الشريف: لفظا ومعنى إذ يلزم اختلاف إعراب الصفة مع بقائها على الجر فتكون مختلفا غير مختلف يعني مقصودة وغير مقصودة. تمت شريف والله أعلم.

(٣)- وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف والتخصيص تمسكا بمسجد الجامع وأخواته وجره قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بخذف اللام. تمت من حاشية عبد الغفور على الجامي.

(٣)- قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) لأن إضافتها إلى موصوفها وإن كان تأخيرها عنه يلزم تأخر المضاف عن المضاف إليه وكلاهما تمتع. تمت غاية.

يوهم أنه أضيف الموصوف إلى صفته إذ الجامع يصلح صفة للمسجد وقد أضيف المسجد إليه، وكذلك الباقية (متأول) بمحذوف وصف بالثاني^(١) وأضيف إليه الأول، تقدير ذلك «مسجد الوقت الجامع»^(٢) وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة^(٣) الحبة الحمقاء، ودار الحياة الآخرة»، (ومثل: «جرد قطيفة»^(٤) وأخلاق ثياب) أي مجرد عن

١- قوله: (لما مر) يعني أن الصفة من حيث الوصفية تقتضي حكم التبعية، ومن حيث كونها مضافة حكم المقصود بالنسبة لأن المضاف والمضاف إليه كلاهما مقصودان بالنسبة إذ النسبة تقتضي منسوباً ومنسوباً إليه وتعذر ذلك لفظاً ومعنى، تمت.

٢- في بعض النسخ: وصف به الثاني وهو غلط ويمكن توجيهه بأن في وصف به ضمير يرجع إلى المحذوف وضمير به مبهم يفسره قوله الثاني وهو تكلف. تمت والله أعلم.

٣- وذلك الوقت هو يوم الجمعة لأن هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة فإضافته كإضافة سيف شجاع. تمت سماع.

٤- الحبة بالكسر لما لا يقتات وبالفصح لما يقتات. تمت ضياء. وفي المجدواني وكما يصح وصف البقلة بالحمقاء لأنها نبت بحاربي السيول فيحير فيها السيل فيصح وصف الحبة بالحمقاء لذلك. تمت غاية وبكسر الحاء بدور البقل وقال الكسائي بزر الرياحين ويفتح الحاء المتقطعة. ذكره في بعض حواشي البخاري. تمت.

٥- قال الرضي: ويعملون نحو جرد قطيفة بالتأويل كحاتم فضة لأن المعنى شيء جرد أي بال ثم حذف الموصوف فأضيف صفته إلى جنسها للبيان إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها فالإضافة بمعنى من. تمت نجم، وفي المجدواني لأنهم حلقوا قطيفة واستعملوا جرد مكانها على طريقة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فصار في الاستعمال كأنه اسم غير صفة بمنزلة خاتم وسوار فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحاً لأن يكون قطيفة أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به، كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فحاصل التأويل أن جرد بعد حذف موصوفه وإقامته مقامه متأول بأنه اسم غير صفة فلم يلزم إضافة الصفة إلى الموصوف. تمت والجرد بمعنى الجرد وهو العريان والقطيفة كساء له حمل كثير، ومعنى قطيفة جرد معرفة عن الحمل أي ذهب حملها من كثرة أخلاقها، والأخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحين. تمت غاية.

قال في الديوان: يقال: ثوب خلق أي بال المذكر والمؤنث فيه سواء، وهو في الأصل مصدر لأخلق. تمت. والحمل بتسكين الميم وهو الوبة التي توجد في الجلبد من الثياب. وفي الديوان ما لفظه: ويقال: ثوب له حمل أي هذب والحمل ريش النعامة. تمت.

الخنمل من كثرة أخلاقها مما يترأى ظاهراً أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها إذ الأصل «قطيفة جرد، وثياب أخلاق» (متأول) بأنه حذف منه الموصوف واستعملت الصفة مكانه فصار كاسم غير صفة محتملاً لوصفية ذلك الموصوف وغيره فأضيف إليه للتخصيص، كـ «خاتم فضة» ومثله «سحق عمامة»^(١) والأصل «عمامة سحق» أي: خلق، و«جائبة خير» أي: «خير جائب» أي: قاطع المسافة والتاء للمبالغة ومغربة خير، وهي مثله في المعنى، وهذا مثل قول النابغة:

والمؤمن^(٢) العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

١- والسحق الثوب البالي يقال سحق الثوب إذا بلى من سحقه فأسحق، وجائبة خير أي يجوب الأرض أي يقطعها، ومغربة بمعنى غريب والتضعيف للتكثير والتاء فيهما للمبالغة كناء علامة. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (والمؤمن العائذات... البيت إلخ) يقال: أمنت فأننا آمن وأمنت غيري إذا أعطيته الأمان وأنا مؤمن والله عز وجل هو المؤمن لأنه أعطى عباده الأمان من أن يظلم عليهم. يقال عدت بفلان أي لجأت إليه وهو عيادتي أي ملتجتي والعائذات الملتجئة. قال ثعلب: أراد بالعائذات الحمام لما أعادت بمكة والتجأت إليها فحرم قتلها وأمنها أن تصاد. الطير جمع طائر تمسحها أصله تمسح بها فحذف الباء لا يصال الفعل الركبان جمع راكب. الغيل بالكسر والسند بالفتح موضعان وقيل كلاهما مفتوح الفاء والمعنى أقسم بالذي أمن الطيور التي التجأت إلى حرم مكة زادها الله شرفاً فحرم قتلها وتغيبها حتى يمر عليها الركبان وهم ممسحون باليدين بين هذين الموضعين ولا يوصلون إليها ضرراً. الإعراب: الواو في والمؤمن للقسم والعائذات مفعول للمؤمن الطير نصب على أنه عطف بيان للعائذات لا أنه موصوف قدمت صفته وقيل نصب على أنه بدل البعض من الكل لأن العائذات عامة تقع على الطير والوحش وغيرهما، تمسحها فعل ومفعول فاعلها ركبان مكة، والجملة في محل النصب على الحال من العائذات بين ظرف لتمسحها وجواب القسم البيت الذي بعده.

والاستشهاد: أنه حذف الموصوف وهو الطير وأقام الصفة وهي العائذات مقامه وأتى به عند الالتباس لكن ليس مضافاً إليه بل أتى به عطف بيان. تمت ملتقط من شرح الأبيات والله أعلم.

(*) - وبعبارة:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطي إليك يدي

وهو جواب القسم. تمت.

في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والإتيان به عند الالتباس،^(١) لكن جيء به ثمة مضافا إليه وهنا- أي في قول النابغة- عطف بيان إذ أصله و«المؤمن الطير العائدات» والواو للقسم والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء، والمعنى والذي آمن الطير الملتحمة إلى الحرم حتى عرفها الركبان فلا يوصلون إليها ضررا.

(ولا يضاف اسم مماثل^(٢) للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ«ليث وأسد»^(٣) و«حبس ومنع» لعدم الفائدة^(٤))، إذ هو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، (بخلاف «كل الدراهم، وعين^(٥) الشيء» فإنه مختص)، فإن المضاف فيهما أعم من المضاف إليه^(٦) لوقوعه عليه وعلى غيره، فاختص بإضافته إليه، (وقولهم: «سعيد كرز»^(٧) ونحوه) مما أضيف فيه الاسم إلى اللقب كـ«زيد بطة»^(٨) وقيس قفة» (متأول^(٩)) بإضافة مدلول لفظ الأول إلى لفظ

١- يعني عند التباس العائدات من أي نوع من الوحوش والطيور. تمت.

٢- أي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل لألغما متماثلان في العموم. تمت ، وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف وشرح المنظومة، واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره جار الله في الفصل. تمت سعيد.

٣- فإن قيل قد جاء إضافة الليوث إلى الأسد بضم الهزة وسكون السين في قول كعب بن زهير: ليوث الأسد... البيت- قيل هو متأول معناه ليوث أكاملة من بين الليوث بحيث ألغى غاية ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خراف الخراف وأشراف الأشراف. تمت غاية.

٤- قوله: (لعدم الفائدة) لأن الإضافة لم تأت إلا لتخصيص المضاف أو توضيحه فإذا أضيف الاسم إلى مثله كنت كأنك أوضحته بنفسه وهو غير مستقيم إذ لا يستقيم إيضاح الشيء أو تخصيصه بنفسه فإذا كان كذلك فلا يتضح المضاف ولا يتخصص في هذه الإضافة قطعا فلا يحصل منها فائدة ولا يجوز. تمت سعيدي.

٥- يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمر كما تقول عين زيد وإلا فالشيء أعم من العين. تمت رضي.

٦- إذ هو في الحقيقة من إضافة الشيء إلى غيره لأن مدلول اللفظ غير اللفظ لا من إضافة الشيء إلى مثله. تمت والله أعلم.

٧- الكرز شبه الزنبيل الصغير من خوص يجتنى فيه الرطب ويضع النساء فيه غزفن ويشبه به الشيخ والمعجوز. تمت نهاية.

٨- قوله: (بطة) البطلة واحدة البط وهو من طير الماء، والقفة الشجرة اليابسة وجمعه قفاف قال امرء القيس:

الثاني، إذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك: «زيد قائم»، وقد يطلق ويراد به الدال كقولك: «زيد معرب»، والمعنى أن المسمى بسعيد ملقب بكرز فلا يكون من باب إضافة الشيء إلى مثله^(١).

(وإذا أضيف^(٢) الاسم^(٣) الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره)، لتناسبهما، واستلزام الفتحة انقلاب الياء ألفاً، والضممة اجتماع ثقلها وثقل الياء وانقلابها

فلما أجزنا ساحة الحي واتحى بنا بطن ذي خبت قفاف عقنقل

وقيل الفرعة اليابسة وهي التي تعمل من الخوص قفة تشببها بها. تمت هطل. العقنقل الوادي العظيم المتسع والكيب التراكيم وقانصة الضب كالعتقل والقذخ والسيف. تمت قاموس بلفظه.

١- قوله: (متأول) في الرضي: قلنا: إن تأويل نحو سعيد كرز أن يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف إليه اللفظ وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضاً مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال، تقول مثلاً: جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزهد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز أي ملقب هذا اللقب ولا يتعكس التأويل أي لا يقال أن الأول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز. تمت.

٢- ولا يقال: إن هذه صفة فيكون من باب إضافة للموصوف إلى الصفة كما مر لأن هذا اللقب واللقب ليس بصفة إذ هو ما أفاد مدحا أو ذما من كل اسم غير صفة صار علما بالعلبة. تمت لب بخلاف الصفة فإنها راجعة إلى ما تفيد مدحا أو ذما كما يأتي قريباً ولم يصر علما بالعلبة. تمت.

قال ابن الحاجب: فكانت إذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول أو سمي أو مفهوم هذا فهو في الحقيقة من إضافة الشيء إلى غيره، لأن مدلول اللفظ ولا يمكن تقدير العكس لأنك تسند إليه ما لا يصح إسناده إلى اللفظ كقولك جاءني كرز سعيد. تمت والله أعلم.

ولفائل أن يقول قد أسند إلى الأول ما لا يصح إسناده إلى المعنى كقولك سعيد كرز مرفوع بجاءني فالوجه أن الحمل الأول على المعنى والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذلك ويحمل على عكس ذلك حيث لم يستقيم ويستقيم عليه. تمت سعيدي.

٣- إذا أضيف الاسم الصحيح والملحق به إلى ياء المتكلم ففيه وجه: إثبات الباء مفتوحة وساكنة وحليقها وإبقاء الكسرة تدل عليها نحو (ففتح وعيد) وقبلها ألف كقوله:

وأواً عند سكوتها،^(٣) (والياء مفتوحة^(٤)) لكون الأصل هو الفتح لخفته فيما كان على حرف واحد كما مر في المنادى، (أو ساكنة) للتخفيف نحو: «غلامي ودلوي وظبي».

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى أمّا ويروني النقيع

وحذف الياء وفتح ما قبلها نحو قوله:

ولست بملحق ما فات عني بليت ولا لعل ولا لو اني

وحذفها مع ضم ما قبلها كقوله:

ذريني إنّا خطمي وصوبي علي وإنّا أنفقت مال

بضم اللام، تمت.

١- الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف إعرابه صحيح كعمر ودعد وزيد، والملحق به ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن كضبي ودلو ومدعو وكربي وآي ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وإنّا احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به وإن كان متحركاً إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه. تمت رضي.

٢- مثل غلام زيد بالرفع في غلام فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم بقي غلامي برفع الميم وإسكان الياء فيلزم انقلاب الياء واواً لتناسب الحركة فبقي غلامو. تمت.

٣- قوله: (والياء مفتوحة) على الأصل لأنها كلمة على حرف واحد يوجب أن يبنى على الحركة، وأما اختيار الفتح فللخفة ولأن ياء الضمير بإزاء الكاف التي هي ضمير المعاطب في غلامك فكان الكاف مقترح فكذلك الياء، ولأن الياء اسم والأصل في الأسماء الإعراب والإعراب في باب الإعراب بحركة فتاسب أن يبنى على الحركة. تمت قوله والياء حال أو عطف الاسمية على الفعلية بإرادته الثبوت في الثانية على نحو قوله:

لا يألّف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلي

فإن الجملة الاسمية وهي قوله: وهو منطلي مطبوعة على الجملة الفعلية وهي قوله: يمر عليها بإرادة الثبوت في الثاني فنحن نعطف الاسمية على الفعلية. تمت غاية تحقيق.

٤- يعني اللاحقة للصحيح كـ (غلامي) والملحق به كـ (دلوي) وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة (كقاضي) تمت والله أعلم للمساكين. تمت رضي.

﴿فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا بُنِيتُ﴾^(١) على الأكثر، سواء كانت للتثنية كـ«ضارباي» أو لغيرها كـ«عصاي ورحاي»^(٢)، إلا في «لدي» فإنها تقلب ياء اتفاقاً نحو «لدي»^(٣) حملاً على «علي»^(٤) (وهذيل^(٥) تقلبها لغير التثنية ياء^(٦)) وتدغمها في ياء المتكلم، نحو: «عصي ورحي»

١- قوله: (بُنِيتُ) يعني إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو ياء أو واواً والألف بُنِيتُ في اللغة المشهورة. تمت رضي رضي الله عنه.

٢- وألف عصا في حالة النصب هي المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه وعند المازني هي للبدلية في الأحوال الثلاثة. تمت مفصل.

٣- الذي صرح به الرضي أن «إلى ولدي وعلي» حملت على رمي في قلب ألفه ياء مع الضمير المرفوع فشبهت الثلاثة به لكون الضمير المرفوع كالجور في كونه كجزء من الكلمة ولم يشبه بألف غزى لكون الياء أقرب إلى الألف من الواو، ولم تقلب في رجاء وعصا لكون لها أصول يرجع إليها فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخر، بخلاف ألف على وإلى. تمت رضي.

٤- قوله: (حملاً على علي) إنما تقلت الألف في علي - (وقيل: وإنما قلبت ألف على ياء منع الضمير لئلا يلتبس بعلي الفعلية نحو قوله: علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين عاني. تمت) - وإلى - (أيضاً محمول على علي. تمت) - دون ألف عصا تشبيهاً على أن الألف في الاسم قوية، وإنما حمل لدى على علي لأن الظروف المبينة مشابهة للحروف ولذلك كان مثله حالة اتصال ضمير المخاطب والغائب به، نحو عليك وعليه ولديك ولديه. تمت قط ف.

٥- قوله: (وهذيل) كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء للتاسب في الصحيح والملحق به ورأوا أن المد من جنس الحركة ومن ثمة نابت عن الحركة في الإعراب جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبل فغيروها إلى الياء لتكون كالكسر قبله، وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الألف ياء بل لو أقيمت الألف أيضاً لكان الالتباس حاصلًا. تمت بحم الدين الرضي.

٦- لأنهم لما أرادوا كسر الألف قبل ياء المتكلم لمشاكلته الياء لم يقدروا فتحوا الألف ياء فاجتمع متجانسان فأدغموا أحدهما في الآخر، بخلاف ما إذا كانت للتثنية فأنهم بثبوتهما فيقولان غلاماي، وذلك لأن الألف الذي للتثنية علامة الرفع ولو قلبت ياء لالتبس المرفوع بالنصوب والجور. تمت غاية.

الأصل عصوي ورحبي، فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت وسكن حرف العلة^(١) وقلبت الواو ياء وأدغمت، وعليه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هوي^(٢) وأعنفوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع^(٣)

يرثي^(٤) بنيه العشرة حين ماتوا، أي مرادي أن أموت قبلهم فماتوا قبلي. وثبتتها للتثنية لكونها غير منقلبة عن واو أو ياء لثرد إليها، أو لالتباس المرفوع^(٥) بغيره بسبب القلب^(٦).

١- قيل الحذف يستلزم سكون حرف العلة فذكر التثنية لا حاجة إليه، وأجيب بأن حذف الحركة المخصوصة لا يستلزم السكون إذ ربما تحرك بحركة أخرى فدفع الوهم بذكره. تمت شريف والله أعلم.

٢- قوله: (سبقوا هوي... البيت إلخ) الهوى مقصور هوى النفس، أعنفوا أحرموا، تخرموا استوصلوا، ولكل جنب أي لكل شخص فأطلق الجنب وأراد الشخص مجازاً، والمصرع مصدر بمعنى الإسقاط والإهلاك ويجوز أن يكون موضعاً أو زماناً يعني لكل شخص زمان أو مكان يهلك فيه. وحاصل البيت أنه يقول كان مرادي أن أموت قبلهم فماتوا قبلي وأسرعوا إلى مرادهم وهو الموت وسبقوا مرادي.

والاستشهاد: أنه قال هوي وأصله هوي قلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء وهذا مذهب بني هذيل وعليه قراءة: هوي بشري هذا غلام. تمت ملتقط من شرح الأبيات. وبعده قوله:

وإذا المني أنشبت أظفارها ألفيت كل ثميمة لا تنفع

تمت.

٣- يقال رثيت الميت رثياً ورثاً ورثائه بكسرهما ومرثاة ومرثية مخففة ورثوته بكثته وعددت محاسنه كرثيته ورثيته ونظمت فيه شعراً أو حديثاً. تمت قاموس.

٤- فإن قيل فاللبس واقع في المفرد كما يقع في المثنى (إذ يلتبس مرفوع عصي بمنصوبه ويجرور. تمت) فالجواب أن اللبس في المفرد واقع على كلا اللغتين بخلاف المثنى. تمت إسماعيل.

٥- قوله: (بسبب القلب) إشارة إلى دفع توهم من قال الالتباس في عصا حاصل فلا يجوز القلب والجواب أن الالتباس ليس بسبب القلب. تمت قطب فاروق والله أعلم.

لأن قيل كان الواجب على هذا أن لا تقلب واو الجمع في نحو مسلمي ياء لئلا يلتبس المرفوع بغيره؟ قلت بينهما فرق وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة القصيدة وإنما يجوز هذيل قلبها استحساناً ولا موجب عندهم أيضاً فالأولى تركه أيضاً إذا أدى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في مسلمون فإنه يجوز لأمر

(وإن كان ياء أدغمت) في ياء المتكلم لاجتماع مثلين أولهما ساكن، وذلك فيما كان ما (قاضي) قبل ياء المتكلم مفتوحاً كما في المثني حالة النصب والجر، نحو: «رأيت غلاميّ»، وقاضي، ومصطفيّ،^(١) وجمع المقصور السالم حالهما نحو: «مصطفيّ» وأصله «مصطفين» قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت لاجتماع الساكنين، ثم حذفت النون للإضافة، وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم. أو مكسوراً كما في المنقوص نحو: «قاضي» وجمع غير المقصور السالم حالهما نحو: «مسلميّ».

(وإن^(٢) كان واواً قلبت ياء وأدغمت) لأنه مقتضى القياس في اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، وذلك فيما كان قبلها مفتوحاً كما في جمع المقصور السالم رفعاً

موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما، ولا يترك هنا الأصل المطرد اللازم للالتباس الذي يعرض في بعض المواضع. تمت رضي والله أعلم.

١- قوله: (ومصطفيّ) المذكور أولاً تنبيهه حالة النصب والجر وأصله مصطفين بكسر النون قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت للساكنين^(١) والمذكور ثانياً جمع حالهما بفتح النون. تمت قط ف. ^(٢) وفيه نظر إذ المقرر في التصريف أن حرف العلة إذا كان لاماً قلب لتحركه وانفتاح ما قبله إذا لم يكن بعده موجب للفتح وعلامة التنبيه من ذلك فهي مانعة من القلب، والصحيح ما في بعض النسخ من مصطفين ثلاث ياءات. تمت. لأن ياء مصطفى لا تغلب ألفاً لأن بعدها موجبا للفتح وهي ياء التنبيه فتحذف الياء الأصلية مع ياء التنبيه وتدغم ياء التنبيه في ياء المتكلم واجتمع ثلاث ياءات كما ترى. تمت إملأ منقولة والله تعالى أعلم.

٢- وإن كان واواً قلبت ألفاً أو ياء وأدغم أولاهما في الثانية وإنما لم تبق كراهة لاجتماع المتقارنين في الصفة، أي اللين فخفض بالإدغام فقلبت أثقلهما أي الواو إلى الألف أي الياء وسهل الأمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول، وقلب الواو ياء سواء كان أولاً كظي أو ثانياً كسيد وأصلهما طوي وسيود فإذا حصل الإدغام فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها تخفيفاً نحو مصطفى وأعلى من مصطفون وأعلون فإن لم يود إلى لبس وزن بوزن فعل وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربهما من الأخير الذي هو محل التغيير فلهذا لم تغلب في سئل وميل. وأيضاً فإنهم لما شرعوا في التخفيف في مسلمي بالإدغام فحذفوا قلب الضمة كسرة بخلاف ميل وإن أدى إلى اللبس فأنبت مخبر في قلبها كسرة وإبقائها نحو أي في جمع ألوي إذ تشبيه فعل بفعل. تمت نغ. وإن كان قبلها ضمة أبدلت كسرة لثقلها لعدم مناسبتها للياء مع أن الضمة قريبة من الظرف وآخر الكلمة محل التغيير والتخفيف فمن ثمة لم يجب قلب الضمة كسرة في أي جمع ألوي لأن الضمة في أول كسرة فصار فيها الضم والكسر وأما نحو سئل وميل فلم يجر فيه إلا الضم لأنهم لما شرعوا في التخفيف في أي جمع ألوي سموه بقلب الضم كسرة بخلاف ميل إلى هنا. تمت رضي.

كـ «جاءني مصطفى» والأصل مصطفىوني، قلبت الياء ألفا وحذفت ثم الواو ياء ثم أدغمت كما مر. (١) أو مضموما كما في جمع غير المقصور السالم رفعا كـ «جاءني مسلمي».

(وفتحت الياء)، أي ياء المتكلم مع ما ذكر من حروف العلة، (للساكين)، أي لالتقاءهما على غير حَدِّهِ (٢) لو سكنت وكون الفتحة (٣) أصلا (٤) فيها، وقد جاء سكولها بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايُ وَمَمَاتِي﴾ (الأنعام: من الآية ١٦٢) لإجراء للوصل (٥) فيها مجرى الوقف (٦).

١- من أن ذلك مقتضى التباس في اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون. تمت.

٢- وأما إذا كان على حده وذلك حيث يكون الأول بحرف لين والثاني مدغما فيجوز التقاؤهما نحو الضالين، ونافع اكفى بأحد الشرطين. تمت.

(*)- قوله: (على غير حده) يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو واو أو ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به، وذلك لا اجتماع الساكنين: وقد جاء ساكنا مع الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايُ وَمَمَاتِي﴾ وذلك إما لأن الألف أكبر مدا من أخويه فهو يقرم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف. تمت رضي.

(قواله): منها: أنه يجوز حذف المضاف إذا أمن اللبس قال:

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا أَنَا طَيْبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِي حَذِيْمًا

أي ابن حليم، فإذا حذف فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾، وقد يترك عند سبويه على إجرائه إن كان المضاف معطوفا على مثله مضافا إلى شيء آخر كما يقال: ما كل سوداء حمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء شحمة. قال ولو لم يقدر مضاف معطوف على المثال الأول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده، وعند غيره يجوز ذلك. ومنها: حذف المضاف إليه فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وأمام وخلف في المكان ومشبهاً به في الإهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك للمضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظرف كما يأتي بيانه. ومنها الفصل بين المضافين والفصل بين الجار والمحرور والظرف غير عزيز كقوله:

لما رأت ساتيلينا استعمرت لله در اليوم من لأمها

وقوله:

كأن أصوات من إيفالين بنا أو أعر الميس أصوات الفرارين

[الأسماء الستة]

(وأما الأسماء الستة فـ«أخي، وأبي» بحذف لام الكلمة منهما كما كانا قبل الإضافة على الأكثر، كـ«يدي، ودمي، (وأجاز المبرد «أخي، وأبي») بقلب الواو منهما ياء وإدغامها في ياء المتكلم تمسكا بقوله:

وبغيرها قليل جدا كقوله:

تمر على ما تستمر وقد شفت غلامل عبد القيس منها صلورها

وحكى ابن الأعرابي: «هو غلام إن شاء الله ابن أخيك» وقد يفصل في السعة قليلا في القسم بينهما نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام، وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا كقراءة ابن عامر: «قتل أولادهم شركا بهم» وهو مثل قوله:

فرجحتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة

تمت بحم الدين.

١- قوله: (وكون الفتحة أصلا... إلخ) وإذا كان آخر الاسم ياء مشددة مكسورا ما قبلها كما في حواري وكرسى جاز عند إضافته إلى ياء المتكلم حذف الياء الثانية وإدغام الياء الأولى في الضمير ومنه الحديث: «لكل نبي حواري وحواري الزبير» بفتح الياء على ما اختار الواضح، وإن انفتح ما قبل الياء للمشددة جاز حذف المدغم فيها قبل ياء الإضافة خاصة في النداء ومنه القراءة: «يا بني» لأن المنادى لكثرة قد يخفف وإن لم يكن لعله في إلغائه ألا ترى إلى ترخيجه. تمت بحم الدين الرضي رضي الله عنه.

٢- يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو واو أو ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملاحق به. تمت سماع. وذلك لاجتماع الساكنين. تمت منه.

٣- أي لو كان «حياتي» في آخر الكلام يكون الوقف عليه ماداً ما بعده أجري الوصل الذي في عياني يجري الوقف. تمت.

٤- قوله: (يجري الوقف) إذ التقاء الساكنين مغتفر في المقف، ولذا أجري الوصل بجري الوقف لتوافقي أخواتها قبلها وهي صلوتي ونسكي. تمت هطل. أو نكون الألف أكثر مدا من إحوته فهو يقوم مقام الحركة. تمت بحم الدين.

قدر^(١) أحلك ذا الجواز وقد أرى وأبي مالك^(٢) ذو الجواز يدار

ويدفع قوله صحة جملة على أن يكون أصله وأبيني على أنه جمع الأب حذف منه نون الجمع للإضافة، وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم، وإذا قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما^(٣) تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأيينا

(وتقول: «^(٤) حمي، وهني») في «حم وهن» يياء مخففة على الأكثر، ومشددة عند المبرد كما ذكر في «أبي»، (ويقال: «في» في «الأكثر») أي في «فم»^(٥) بإثبات الواو وقلبها ياء وإدغامها،

١- قد مر شرح هذا البيت في باب المبتدأ والاستشهاد: أن قوله وأبي أصله أبوي قلبت واوه ياء وأدغمت في يا المتكلم فصار أبي. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٢- استدلل المبرد بأبي على أن إعادة الياء في الأسماء الستة جائز عند إضافتها إلى ياء للمتكلم مع إدغامها وهذا إنما يتحقق لو لم يجيء إلا بين في جمع الأب وقد جاء والجواب عنه بما في الكتاب. تمت وقوله وقد أرى مفعولاه محذوفان والأصل لا أراه وأراك والدليل عليه الجملة القسمية. تمت.

٣- قيل: إن الأب غير علم ولا صفة فكيف جمع جمع السلامة؟ قلت العرب قد عاملته معاملة العلم الذي يجمع هذا الجمع فقالوا جاء الأيون ورأيت الأين ومررت بالأيين بدليل قوله: وفديننا... البيت. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم.

(*)- قوله: (فلما تبين أصواتنا... البيت) يروى الجوهرى: فلما تعرفن أصواتنا... البيت. تبين عرفن ووزنه تفعّلن أدغمت النون الأصلية في نون جماعة النساء وفديننا بتشديد الدال من التفتية أي قلن لنا فداؤكم أباؤنا. يعني نحن لما عرفن أصواتنا بكين وقلن أباؤنا فداؤكم.

والمراد بالاستشهاد: أنه أورد أيينا على الأصل. تمت شرح أبيات.

٤- قوله وتقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة حمى أي وتقول قائلة وهذا تحرز من المصنف من نسبة الحم والهن إلى نفسه وإلى غيره. تمت رضي رضي الله عنه والله أعلم وأحكم.

٥- ويقال في أصل فم فوه بفتح الفاء وسكون العين أما فتح الفاء فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر، وأما إسكان العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون فحذفت لامه وهو الهاء نسبا منسيا لخفاؤه، فلم يلق قلب الواو ميمًا للدار الإعراب على العين وهو الواو كما في يد ودم فوجب قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الألف والتنوين فيحذف الألف فيبقى الاسم للمعرب على حرف واحد ولا يجوز لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها أولها، فعلم أن علة إبدال الواو ميمًا عند القطع عن

إذ قلبها ميمًا في المفرد لضرورة صيرورتها ألفاً واجتماعها ساكنة مع التنوين وحذفها حينئذ وبقاء الاسم المتمكن بعده على حرف واحد فقلبت ميمًا لقرب مخرج الميم من الواو، وقد زالت بالإضافة لزوال التنوين هما فيجرى على القياس، وكسر الفاء^(٣) في «في» في اللغات الثلاث^(٤) ليصح النطق بالباء بعدها. «وفهمي» على غير الأفصح بإلحاق الياء بما كان عليه من الأفراد كسائر أخواته.

(وإذا قطعت) عن الإضافة (قيل: «أخ، وأب، وهن، وحَم، وفَم»)، بحذف لاماتها وجعل الإعراب على العينات، كـ«يد ودم» وقلب الواو ميمًا في «فَم» كما مر. وتشديد الحاء والياء لغة يقال فيها: «استأبَّيت^(٥) فلانًا» أي اتخذته أبًا وأخ أصله^(٦) «أخو ومنه قوله:

-
- الإضافة هو خوف سقوط العين للساكنين وبقاء الاسم المغرب على حرف واحد، ولا ساكنين في حال الإضافة إذ لا تنوين في المضاف فوجب أن يجرى على القياس وهو قلب الواو ياء وإدغامها في ياء الإضافة. تمت متوسط والله أعلم.
 - ١- أجاز رد المخوف قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم في الأربعة كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك، وفي أخ وأب فقط كما نقل عنه جاز الله والمصنف. تمت بحم الدين الرضي.
 - ٢- قوله: (وكسر الفاء) يعني لا يقال: في ولا في كما يقولون في فم من كسر الفاء وضمه وفتحها. قوله: (ليصح النطق بالياء بعدها) على وجه غير ثقيل لأن النطق بـ«في» صحيح مع الثقل. تمت ناج.
 - ٣- قوله: (في اللغات الثلاث) أي كسر الفاء في حال الإضافة إلى الياء في اللغات الثلاث التي كانت في الأفراد ضم الفاء وفتحها وكسرها على اختلاف المذاهب. تمت قطب فاروق. تمت.
 - ٤- العلة في وجوب كسر ما قبلها أنه لما جرت العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الإعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والألف كالفتحه التزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وإن لم تكن الكسرة إعرابية تشبيها بالكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء عند المصنف، أو الكسرة البنائية عند النحاة فالكسرة الإعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالإعرابية فجيء بدلها بالواو والألف في يا زيدان ويا زيدون، وشبهت الفتحه البنائية في لا رجل بالإعرابية فجيء بدلها بالياء فقل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض، فلما صارت الياء التي هي عين في «في» مشبهة بالإعرابية وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في «في». تمت رضى.
 - ٥- هذا دليل على أن الياء مشددة قبل وتقلب الياء الثانية ياء كما في أمليت في أمللت وفيه تظهر بالتأمل. تمت بغية.

«ما المرء» أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معوانا على التوب

وجاء «أخا وأبا» مقصورين فيقال: «هذا أخاك وأباك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخاك وأباك»، ومنه قول الشاعر:

أخاك الذي إن تدعه لئمة يجبك لما تبغي ويكفيك من تبغي

والآخر:

إن أباهاً وأبا أباهاً قد بلغا في الجحد غايتها

١- قوله: (أصله أخو) الظاهر أنه عطف على تشديد الخاء فأخو بيان أصله وهو أخو كدلو لغة. في الرضي: واللغة المختصة بأخ أخو كدلو مطلقاً ويحتمل أن يراد أصل أخ مشدداً أخو قلبت الواو خاء للتخفيف ويحتمل أن يراد أن أصل أخ مخففاً أخو فحذف الواو للساكنين بعد حذف الضمة عن الواو لثقلها. تمت قط ف.

٢- قوله: (ما المرء أخوك... البيت) ما نافية بمعنى ليس والمرء اسمها وأخوك خبرها وفيه الشاهد على أن أصله أخوك بسكون الخاء المعجمة وفتح الواو. إن لم تلفه إن كلمة شرط وتلفه مضارع مجزوم من ألفاه يلفيه إذا وجدته وهو شرطها وفاعله ضمير راجع على المخاطب والهاء مفعوله الأول ووزرا مفعوله الثاني لأنه من مرادفات وجد الذي هو أحد أفعال القلوب وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ووزرا ملحاً ومعوانا اسم فاعل مبالغة معين، والتوب جمع توبة وهو الأمر الشاق العظيم. تمت.

والاستشهاد: أنه قال: أخوك بسكون الخاء وهو الأصل. تمت.

٣- قوله: (أخاك الذي... البيت إلخ) اللممة النازلة، تبغي تطلب، يجبك جواب الشرط، والكفاية الدفع، وتبغي من البغي وهو التعدي ويقال بغى الرجل على الرجل استطال. والمعنى أن الأخ الحقيقي هو الذي إن تدعه لدفع الحوادث عنك يجبك وينصرك نصراً عزيزاً ويكفيك من يظلم عليك.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال أخاك بالألف مقصوراً حالة الرفع ولا يخفى عليك أنه إذا كان مبتدأ يصح الاستشهاد: به وأما إذا حمل على أنه مفعول فعل محذوف تقديره أزم أخاك والموصول مع صلتة صفة له فلا حجة والله أعلم. تمت شرح أبيات.

(*) قال في القطب والبيت لا يتعين للاستدلال لجواز أن يكون النصب بفعل مقدر دل عليه قوله إن تدعه والمعنى ادع أخاك الذي شأنه كيت وكيت وأزم أخاك وما شابهه. تمت قطب فاروق.

وقد جاء «أب» مثل «يد» مطلقاً وعليه قوله:

ومن يشابهه أبه فما ظلم

بأبه^(١) اقتدى عدي في الكرم

وعليه قيل في التثنية «أبان» قال الشاعر:

إذا لم ترم ما أسلفاه بماجد

ولست^(٢) وإن أغني أباك بمجادة

١- قوله: (إن أباه... البيت إلخ) قال الجوهري قائله أبو النجم وقيل قاله رؤبة وقيل لبعض أهل اليمن أنشد الجوهري قبله:

هي المني لو أننا نلناها

وأهاً لليلي ثم وأها وأها

المجد الكرم ومنه المجد أي الكرم. إن أباهما جملة مستأنفة فعلية أي ما سبب نجاحهما وإسراعهما في السير وتنحية من يركبها من ورطات الحاربة فقال لأن أباهما وأبا أباهما أي جدما قد بلغا في المجد الشرف أو الكرم والنجابة غايتها.

والاستشهاد: أنه قال أباهما بالألف مقصورة وهو لغة أيضاً في الأب والظاهر الشائع أن يكون بالياء. تمت شرح أبيات.

٢- محل الشاهد. تمت. وفيه شاهد آخر وهو قوله: غايتها حيث استعمل المثنى بالألف في حالة النصب وكان القياس أن يقول غايتها لأنه مفعول بلغا. تمت.

٣- قوله: (بأبه اقتدى... إلخ) قائله رؤبة وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي. والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله والظلم وضع الشيء في غير محله، واختلف في معنى موضع فما ظلم في المثل فقيل فما وضع الشبه في غير محله وموضعه، وقيل فما ظلمه أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل بحميء الولد على مشاهمة أبيه.

قال اللحياني ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلا بد في الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحياني والباء في بأبه متعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط وروي فمن بالفاء فوجهه إن صح أن يكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معرباً بالحرركات وهذه لغة بعض العرب فعلى هذا التثنية أبان واجمع أبون وقد قيل إن الأصل بأبه وأباه فحذفت الياء والألف للضرورة. تمت شواهد.

٤- قوله: (ولست وإن أغني) إما من المتعدي أي أغناك بمجداً أو من المفعلي بمعنى الضرورة أي صار ذا غنى المجادة مثل المساحة وهو منصوب على التمييز، الأسلاف التقلد قوله بماجد خير ليس أي لست بماجد وإن أغني عنك أبواك

وقد جاء^(١) في «فم» فتح الفاء وضمها لكون الميم عوضاً عن الواو وكسرها لما أن تعويض الميم كتعويض الياء مع تخفيف^(٢) الميم، والنقص أو القصر وعلى القصر قول الشاعر:

يا حبذا^(٣) عينا سليمى والفما
والجيد والنحر وثدي قد نما

وقد جاء في^(٤) تنثيته «فموان وفميان».

بحدا وشرفا إذا لم تطلب ما قدمناه لنفسك. والحاصل أن الشاعر يحرض المخاطب على اكتساب الفضائل بنفسه ويعلمه ما يكون سببا لفضله إذ الافتخار بالنسب لا يكون دأب ذوي الحسب؛ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

والمراد بالاستشهاد: أنه قال أباك والأصل أبان بدليل قوله أسلفاه فأضاف الضمير فسقط النون وقال أباك. تمت شرح أبيات.

١- قال نجم الدين رحمه الله وتثليث الفاء بناء على أن الواو التي أبدل منها الميم نقلت حال الإضافة ألفاً وياء وواواً فيكون الفاء في الحالات الثلاث إذاً مثلاً لا للإعراب فجوز تثليثها في الأفراد لغير الإعراب أيضاً. تمت.

٢- أي جاء فتح الفاء وضمها وكسرها مع تخفيف الميم، والنقص كون الكلمة على حرفين محلوقة اللام، والقصر إثبات الألف في آخرها منقلبة عن لامها. تمت شريف والله أعلم.

٣- قوله: (يا حبذا... البيت إلخ) قيل أصل حبذا من حب الشيء أوحب بضم الحاء وفتحها بمعنى صار محبوباً حبداً وأصلها حب بضم العين فسكن العين وأدغمت في اللام الأولى، أو نقلت ضمة العين إلى الفاء ثم أدغمت في الثانية وذا فاعله وعينا سليمى مخصص بالمدح.

والاستشهاد: أنه قال الفما مقصوداً عطفاً على قوله عينا فيكون مرفوعاً، قيل ولولا أن الألف مقصوداً لغة في الفم لما جاء في الشعر من كلام الفصحاء ولو كان منصوباً لما جاز استدلالهم به وقد استدلوا وفي هذا الكلام ما ترى، وقيل منصوب على المفعول معه. وقيل أراد الفمان يعني الأنف والفم مثنى بلفظ الفم للتغليب والتجاوز الذي بينهما وسقط النون لنية الإضافة، ويجوز أن ينصب بفعل مضمر كأنه قال وأحب الفم. تمت شرح أبيات.

٤- يعني قلبها ياء وقلبها واواً أو لم يأت في تنثيته وجهان كما هو معروف مع أن الرضي قال كأنه جمع بين البذل والمبدل والميم عوض عن اللام قدمت على العين وعلى هذا قلبت في التنثية واواً أردتها إلى الأصل، ولم أدر ما وجه قلبها ياء. تمت غاية.

أي «خياشيمها وفاها».

(وجاء «حم» مثل: «يد وخبء ودلو وعصا» مطلقاً^(٢)) أي مضافاً ومنقطعاً، فيقال هذا «حم، وحمك، وحمي، وحموك، وحمو، وحموك، وحماء، وحماك» وقصره مشهور وعليه قيل للمرأة: «حماة».

(وجاء «هن» مثل: «يد» مطلقاً^(٣)) أيضاً وفي الشعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما . وقد^(٤) بدا هنك من المثرر

١- قوله: (خالط من سلمى... البيت) في نظام اليواقيت إن فاعل خالط ضمير يرجع إلى البيت الذي قبله وهو قوله:

كان ذا فداية منطفا قطف من أعنابه ما قطفا

وصبها مفعوله. وابن مالك يرفع صباه لكونه فاعلاً لخالط وينصب خرطوما وعقارا وقرقفا من أسماء الخمر وهو صفة ما يكون في الدن من الخمر واتصافها لكونها أتباعاً لصباء المرفوع لأنه يجوز إتباع مرفوع فاعل كخالط مثلاً بمنصوب وإتباع المنصوب بمرفوع ذكر ذلك ابن مالك واستشهد له بقوله الشاعر:

قد سالم الحيات منه القلما الأفعوان والشجاع الشجعما

فنصب الأفعوان بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً. تمت من حواشي التسهيل والأفعوان منصوب بحركة وهو مفرد. تمت.

٢- قوله: (مطلقاً) يعني أنه جاء في حم أربع لغات آخر غير اللغة الأولى فالأولى أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم وبالحركات عند قطعه عن الإضافة على ما ذكروا. تمت. قال نجم الدين: والسادسة أن يكون حماء كرشاء. تمت.

٣- قوله: (مثل يد مطلقاً) أي النقص أشهر لغاتها الثلاث وبعدها الإعراب بالحروف وفي الإضافة إلى غير ياء المتكلم والنقص في غيرها، ولما لم تكن هي المشهورة زعم صدر الأفاضل أنه ليس من الأسماء الستة ولم يذكرها أيضاً الزجاجي فيها. تمت نجم.

٤- قوله: (رحت وفي رجليك... البيت) قبله:

إنك لو باكرت مشمولة حمراء مثل الذهب الأحمر

رحت... البيت هن على وزن أفع كناية وأصله هنو يقال: هذا هنك أي استك وفي البيت كناية عن العورة، والمعنى إنك يا امرأة لو شربت الخمر رحت ويكون سالك مثل حالي في كشف العورة والفضيحة. والاستشهاد: أنه قال

أي «هناك» فسكن النون، كما سكن الضاد من «عضد»، وقد تشدد نونه^(١) مطلقا.
 (و«ذو» لا تضاف^(٢) إلى مضمر^(٣)) لكونه متوصلا به إلى الوصف باسم الجنس^(٤) والمضمر
 غيره، (ولا تقطع) عن الإضافة لما مر من كونه وصلة.

هناك يسكن النون كما يسكن في عضد. تمت شراب. وفي نسخة: صهباء مثل الفرس الأشقر. باكرت أي شربت
 في البكرة مشمولة حمرة طيبة الطعم، قيل إنه سكر الرجل فبدت عورته فلامته امرأته على ذلك فقال لو أنت تشرين
 رحمت كلنا وقد بدت عورتك وفضحت. تمت سماع والله أعلم.

١- قوله: (وقد تشدد نونه) قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أيقن ليلة وهي حاذين برمي هي

٢- ولر قال: وذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس لكان أشمل وكأنه يخص المضمر بالذكر لأنه كان لبعض تلك الأسماء
 حكم خاص عند إضافتها إلى ياء المتكلم ففي إضافته إلى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار إضافته إليه. تمت
 جاسي والله أعلم.

٣- وقد جاء إضافته إلى مضمر كقول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفض سئل من الناس ذوه

وكننا قوله:

صحبنا الخزرجية مرهفات أباد ذوي أرومتها ذوهها

وقوله:

وإنا لترحوا عاجلا منك مثل ما رجونا قداما من ذويك الأوائل

قال الرضي: وأما قولهم: صل على محمد وذويه فشاذ كما أن قطعه عن الإضافة وإدخال اللام عليه في قوله شعرا:

فلا أعني بذلك أسئلكم ولكني أريد به القوي

شاذان وذلك لا يجري به مجرى صاحب. تمت.

٤- قوله: (باسم جنس) وذلك أهم إذا أرادوا مثلا أن يصيروا شخصا بالذهب فلم تأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل
 ذهب فجاهوا بنو وأضافوه إليه فقالوا: ذو ذهب. تمت سماع والله أعلم.

[التوابع]

التوابع: (كل^(١) ثان ياعراب سابقه)، احتراز من خبري باب «كان وإن»، (من جهة واحدة)، احتراز من خبر المبتدأ والثاني والثالث من بابي^(٢) «علمت وأعلمت».

وهي خمسة: (٣) منها

١- قول الشيخ: (كل ثان) ينتقض عليه بالثالث والرابع فصاعداً ومعلوم أنه من قبيل التوابع، وقوله: (يعراب سابقه) ينتقض بالحرف عند تأكيده وكذلك الفعل نحو: إن إن وضرب ضرب زيد وكذلك صفة اللنادى نحو يا زيد العاقل فإنه يجوز فيه الوجهان كما تقدم وليس في حالة النصب ياعراب سابقه ويمكن الجواب أن كل تابع ولو تعدد فيسمى ثانياً وأن قوله ياعراب سابقه بناء على الأغلب والأكثر من الكلام فالأولى أن يقال: كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعراب اللاحق منسحباً عليه لفظاً أو محلاً. تمت.

(٢)- قوله: (كل ثان) يشمل المبتدأ وخبر إن وكان وأخواتها وثاني مفعولي باب ظننت وأعطيت. وقوله: (يعراب سابقه) يخرج الكل من غير التوابع إلا خبر المبتدأ وثاني مفعول ظننت وأعطيت. وقوله: (من جهة واحدة) يخرج هذه الأشياء لأن العامل في المبتدأ والخبر إن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد ولكن هذا المعنى من حيث أنه يقتضي مسنداً إليه صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث أنه يقتضي مسنداً صار عاملاً فليس ارتفاعهما من جهة، وكذا ظننت من حيث أنه يقتضي مظهرين فله ومظهرين فله ومظهرين فله في مفعولي فليس انتصاهما من جهة واحدة، وكذا أعطيت من حيث أنه يقتضي آخذاً ومأخوذاً عمل في مفعولي فليس انتصاهما من جهة واحدة. تمت جامي.

(٣)- قوله: (يعراب سابقه) إعراباً فرعياً ليخرج المبتدأ الثاني نحو زيد أبوه قائم فإنه يستحقه بالأصالة لا بالتبعية فلا يرد نقضا على الحد. تمت سعيدي.

٢- قوله: (بابي علمت وأعلمت) لأن عمل الابتداء في الخبر من جهة اقتضائه المسند وفي المبتدأ من جهة اقتضائه المسند إليه، وأن عمل علمت في المفعول الثاني من جهة اقتضائه المنسوب وفي الأول من جهة اقتضائه المنسوب إليه، وأن عمل أعلمت في المفعولات الثلاثة من جهات اقتضائه تصوير الشخص علماً بالمنسوب والمنسوب إليه. تمت سماع.

٣- قوله: (وهي خمسة) لأن التابع إما أن يكون مقصوداً بالنسبة أو لا فإن كان مقصوداً فإما أن يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف أو لا فإن لم يتخلل فهو البدل، وإن تخلل فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة فإما أن يدل التابع على معنى في المتبوع أو لا فإن دل فهو الصفة، وإن لم يدل فإما أن يقرر أمر المتبوع بالنسبة أو الشمول أو لا فالأول هو التأكيد، والثاني عطف البيان. تمت والله أعلم.

[النعته]

(النعته^(١)) وهو (تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً^(٢))، احتراز من مثل: «ضربت زيدا قائماً»،^(٣) (وفائدته تخصيص)، وهو في النكرات كـ«رجل عالم». (وتوضيح)، وهو في

(*) - أعلم أنه لا حاجة إلى حد التتابع لأنها محصورة بالعدد فأما حد المصنف فهو منتقض من وجوه: أحدها أنه يخرج عنه التابع على المحل كالمعطوف على إن ونحوه، الثاني اعترض عليه بتكرير الخبر والحال والاستثناء وغير ذلك ولا عاطف نحو: ﴿وهو الغفور الودود﴾ ونحو جاء زيد راكباً لابساً حلة وجاء القوم إلا زيدا إلا عمراً فإن جهة هذا واحدة؛ قال نجم الدين: فلو قال: كل ثانٍ يعراب سابقه لأجله أي لأجل إعراب الأول سلم. تمت والله أعلم.

١- إنما قال النعت ولم يقل الصفة أو الوصف لأن النعت يقع في اصطلاحهم على التابع للمخصوص الذي كلاً مناه فيه فأما الوصف والصفة فمعناهما كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود سواء كان تابعاً أم لا، وذكر في دار الحديث أن النعت والصفة والوصف بمعنى واحد. تمت.

(*) - قال اليميني النعت والوصف والصفة مترادفة عند النحويين وقيل إن النعت يكون بالخلية نحو طويل قصير أبيض أسود والصفة بالأفعال نحو ضارب فيكون الباري تعالى موصوفاً ولا يقال له منعوت لامتناع الخلقة عليه وأما للتكلمون فمنهم من قال الوصف قول الواصف والصفة مدلول الوصف لأنها عبارة عن المعنى القائم بالوصف ومنهم من ساوى بينهما وجعلهما مترادفين كالنعت والوصف. تمت عني والله أعلم. والفرق بين النعت والصفة أن النعت يستعمل فيما يتعين وفيما لا يتعين ولذلك يقال صفة الله ولا يقال نعت الله فالصفة أخص من النعت. تمت كشاف.

٢- قوله: (مطلقاً) أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التتابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك أعجبتني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك أعجبتني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في قوم فإن دلالة التتابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موارد ما ولو جردت عن هذه المادة كما يقال أعجبتني زيد غلامه وأعجبتني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعه في أي مادة كانت. تمت جامي والله أعلم.

(*) - قال الهندي: قوله: (مطلقاً) أي غير مقيد بحال النسبة احتراز بهذا عن التأكيد لأنه وإن دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن تقيد بحال النسبة واحفظ هذا ما سمع به شاطري، وفي جملة احترازاً عن الحال نظير الخروج بقوله تابع. تمت هندي. وقوله: احتراز من مثل ضربت زيدا قائماً فإثماً يدل على معنى في الفاعل حال صدور الفعل

المعارف كـ«زيد الظريف»، (وقد^(١) يكون مجرد الثناء)، نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، (والدم) نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». (أو التوكيد) مثل: ﴿تَفْعَلُهُ وَاحِدَةً﴾ (الحاقة: من الآية ١٣)، وقولهم: «ذهب أمس الدابر». (ولا فصل^(٢) بين أن يكون مشتقا حلية^(٣) كـ«الطويل والأبيض» أو فعلا غريزيا كـ«العاقل والأحمق»، نسبيا كـ«القاعد والقائم»، اسم فاعل كما مر، أو مفعول كـ«المكرم والمهان»، أو صفة مشبهة كـ«السقيم والغني والشريف»، أو اسم التفضيل كـ«الأفضل»، (أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى) من كونه دالا على معنى في الموصوف (عموما^(٤)) أي واقعا وصفا في جميع الأحوال،

عليه لا مطلقا والحال قد خرج عن الحد بقوله تابع لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة، فقوله مطلقا ليس ضروريا في الحد فذكره زيادة الاجتهاد والإيضاح في التعريف. تمت سماع والله سبحانه وتعالى أعلم.

١- فإن قائما حال وهي وإن دلت على معنى في متبوعها في بعض الأحوال فلا تدل على الإطلاق. تمت.

(*)- يقال قد خرج الحال من قوله بإعراب سابقه إذ الحال لا تعرب بإعراب سابقها كما عرفت. تمت.

٢- قوله: (وقد يكون مجرد الثناء أو الذم) إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم» إذ لا شريك له تعالى في ذلك الاسم ونحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو كان مما له شريك فيه نحو: «أناي زيد الفاضل العالم أو الفاسق الخبيث»، إذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه. وإن كان له شريك في هذا الاسم، وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو: ﴿تَفْعَلُهُ وَاحِدَةً﴾ و﴿إِلَهِينِ اثْنَيْنِ﴾. تمت رضي.

٣- قوله: (تفعلة واحدة) قال بعض المتأخرين مندلول التاء والواحدة هي الوحدة فتكون من باب التأكيد والأظهر ما ذكره المصنف فإن التاء حرف والتأكيد للحرف بالاسم لم يعهد. تمت قطب.

٤- قوله: (ولا فصل) أعلم أن بعض النحاة اشترط في التعت أن يكون مشتقا والمصنف أشار بقوله: ولا فصل إلى أنه ليس بواجب. تمت.

٥- قوله: (حلية) الحلي العلامات الظاهرة للعيون في أعطاء الخيران كشيتر وصلح ورسح وهظم قاله نجم الدين. تمت.

٦- قوله: (عموما) أي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كالمنسوب وذو المضاف إلى اسم فإن لهما موضوعا في جميع المواضع إما ظاهرا أو مقدرا. تمت رضي.

(كالمنسوب) و«ذي، والذي» (مثل: «تيممي، وذي مال»،^(١) أو «خصوصاً»^(٢)) أي واقعا إياه في بعضها، كـ«أي» واسم الجنس باللام، واسم الإشارة، (مثل: «مررت برجل أي رجل») أي كامل في الرجولية (و) «مررت (هَذَا الرجل) و«الرجل» هنا دال على معنى في المتبوع لتقدم ما دل على الذات، ومنهم من يجعله عطف بيان،^(٣) (و«يزيد هذا») أي المشار إليه.

(وتوصف النكرة بالجملة^(٤)) لما أن الوصف في المعنى محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة كما مر،^(٥) (الخبرية) لما مر^(٦) كالخبر، وهي ما يدخلها الصدق والكذب سواء كانت اسمية نحو: «هذا رجل أبوه عالم»، أو فعلية نحو: «جاءني رجل ضرب

١- فإن لما موصوفا في جميع المواضع نحو جاءني رجل تيممي أو تيممي جاءني. تمت نجم. وجاءني رجل ذو مال أو ذو مال جاءني أو جاءني الرجل الذي في الدار أو الذي في الدار جاءني. تمت.

٢- قوله: (أو خصوصاً) وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف بأي إلا في مواضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة والموصوف نكرة مماثلة لما أضيف إليها لفظاً ومعنى أو معنى نحو مررت برجل أي رجل أو برجل أي فتى. تمت ثاقب.

(*)- قال في كتاب الأسرار: معنى قوله: خصوصاً أن يصح أن يوصف ويوصف به. تمت بخلاف قوله عموماً فهو ما لم يأت إلا صفة. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (عطف بيان) وإذا دل على المعنى فلا يصح هذا القول فإن عطف البيان يدل على المتبوع لا على معنى فيه. تمت.

٤- وإنما خصت النكرة بالجملة الخبرية لأن الاسم للنحل منها لا يكون إلا نكرة تقول جاءني رجل ضرب أبوه يعني ضارب أبوه، دون الإنشائية لأنها لا تثبت لها في نفسها وثبوت الشيء لنفسه فرع ثبوته لغيره. تمت هندي.

٥- في باب الحال من قوله لكونه خبراً في المعنى فهو خير عن الشروع في المعنى وكذا يجب أن تكون الجملة خبرية إذا وقعت تحتها. تمت.

٦- قوله: (لما من) أي لما أن الوصف في المعنى محكوم به كالخبر. تمت قطب فاروق.

عمراء، وهذا رجل يضرب عمراء، بخلاف الأمرية والنهيية والاستفهامية والشرطية^(١) ونحوها من الإنشائيات فإن النكرة لا توصف بها؛ وأما قول الأصمعي:

حتى إذا^(٢) جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فمؤول بمحذوف هو صفة لمذق، تقديره بمذق مقول عنده هذا القول، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء يشبه لونه لون الذئب.

و منه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وجدت الناس أخير تقله»^(٣) مؤول بمحذوف هو مفعول ثاني لوجدت، أي وجدتهم مقولا فيهم هذا القول. دون المعرفة لتأكيد الجملة لخلوها عن المعرفة^(٤) ووجوب المطابقة بينهما في التعريف. (ويلزم^(٥) الضمير) لحصول الربط

١- قوله: (والشرطية) المحفوظ أن الجمل الشرطية ليست من الجمل الإنشائية وقد تقدم في قوله ولست ولعل مانعان باتفاق كون الشرط للإخبار وقد ذكر اليماني مثل هذا فقال قالوا ويجوز الوصف بالجملة الشرطية كقولك جاءني رجل إن تكرمه يكرمك كما يجوز وقوعها خبرا فينظر في قوله في الشرح والشرطية إن كان مثبتا في النسخ الصحاح. تمت.

٢- قوله: (حتى إذا جن الظلام... البيت إلخ) أوله: ما زلت أسعي معهم فأختبط. المذق اللدني يقال للذئب اللبن المزوج بالماء يعني ما زلت أسعى مع هذه القبيلة وأختبط الأرض معهم حتى إذا جن الظلام واختلط بالضياء جاءوا بلبن يشبه لونه لون الذئب لكونه مختلطا بالماء، واللبن إذا اختلط بالماء كان أشبه شيء بلون الذئب.

والمراد بالاستشهاد: أنه قال هل رأيت الذئب قط وهي جملة استفهامية وقعت صفة لمذق وقد قلنا لا تقع صفة وجوابه ألها ليست لمذق بل هو متعلق بمحذوف وهو صفة له تعلق المفعول بالعمل. تمت شرح أبيات.

٣- هذا المثال ليس من باب الصفات وإنما هو من باب المبتدأ والخبر لأن وجدت من أفعال القلوب ومن حقها تدخل على المبتدأ والخبر فوجب تأويل المفعول الثاني وهو الجملة بمحذوف كما ذكره في المتن. تمت والمحفوظ أن هذا الكلام لأمر المؤمنين علي عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام.

روي أن المأمون قال لولا أن أمير المؤمنين عليا عليه السلام قال: أخير تقله لقلت: أقل تخير. تمت أخير: مفعول ثان لوجدت أو حال عن المفعول الأول على التقديرين مؤول بمقول فيهم كما مر لاصفة. تمت قطب فاروق والله أعلم.

٤- قوله: (دون المعرفة... إلخ) التعريف والتذكير من أحوال المسند إليه، والمسند المفرد والجملي لا توصف بتعريف ولا تذكير، فالأولى في التاميل أن يقال لأن الجمل لا تفيد إلا تخصيص والمعرفة غنية بتعريفها عن التخصيص. تمت إملا.

بينهما، (ويوصف بحال الموصوف) أي بما قام به حقيقة كـ«مررت برجل عالم». (وبحال متعلقة) أي بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علاقة، من نسب أو ملك أو مخالطة أو غيرها، سواء كان فاعل الصفة مضافاً إلى ضمير الموصوف بلا فاصلة، أو بما بمرتبة فصاعداً، (نحو: «مررت برجل حسن، وحسن^(١) غلامه») و«قائم أبوه، أو طويل ثوبه، أو قائم غلام أبيه، أو أبو غلام أبيه»، أو موصولا في صلته ضميره نحو: «مررت برجل قليل من لا سبب بينه وبينه.»^(٢) (فالأول يصعبه في الإعراب) لكونهما معربين من جهة واحدة، (والتعريف، والتذكير،^(٣) والإفراد، والتثنية،^(٤) والجمع، والتذكير،^(٥) والتأنيث،) لاتحادهما في المعنى.^(٦)

- ١- قوله: (ويلزم الضمير) إما ملفوظاً به نحو: «وأتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله»، ونحو: «كمثل الحمار يحمل أسفارا» أي كمثل حمار، أو مقلداً نحو: «وأتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً» أي لا تجزي فيه. تمت منهل ز
- ٢- قوله: (وحسن غلامه) مثال علاقة ملك، وفاعل الصفة مضاف إلى ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت وقوله: (أو قائم أبوه) مثال علاقة نسبة وفاعل الصفة مضاف إلى ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت. وقوله: «أو طويل ثوبه» مثال علاقة المخالطة وفاعل الصفة مضاف على ضمير الموصوف بلا فاصلة. تمت ، وقوله: «أو قائم غلام أبيه» مثال ما كان فاعلاً مضافاً إلى المضاف إلى الضمير والفاصلة بمرتبة. وقوله: «أو حسن أبو غلام أبيه» ما كانت الفاصلة بمرتبتين. تمت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
- ٣- قوله: (من لا سبب بينه وبينه) ومن فاعل قليل، بمعنى الذي، الضمير في «بينه» الأول راجع إلى رجل وفي «بينه» الثاني إلى «من»، ويجوز رجوع الأول إلى «من» والثاني إلى رجل. تمت والمعنى وصف الرجل بكثرة الأصدقاء وقلة الأعداء. وقيل العكس. تمت.
- ٤- وأجاز بعض الكوفيون وصف التكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاده بقوله تعالى: «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده»، والجمهور أنه بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، وأجاز الأخفش وصف التكرة الموصوفة وقد يوصف المفرد بالجمع إذا كان ذلك المفرد مجموعاً من أجزائه كوصف النطفة بالأمشاج فإنها مركبة من أشياء فكل واحد من تلك الأشياء مشح. تمت عبد الغفور رحمه الله.
- ٥- قوله: (والتثنية والجمع ... إلخ) قال نجم الدين وأما قولهم: برمة أعشار وأكسار، وثوب أهمال، ونطفة أمشاج فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار وهي قطعها، والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها شيل أي خلق. والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشح، فلما كان مجموع الأجزاء لذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها. وجراهم

(والثاني يتبعه في الخمسة الأول): الرفع والنصب والجر والتعريف والتكبير، (وفي البواقي كالفعل^(٣)) لأن تبعيته فيه في الأول باعتبار الفاعل وهو فيه ضمير المتقدم فيطابقه،^(٤) وفي الثاني^(٥) هو المتعلق المتأخر فيكون بمثابة الفعل^(٦) (ومن ثمة حسن^(٧)) «قام رجل قاعد غلمانة» بتوحيد الصفة وإن كان فاعلها جمعا، كما تقول: «قام رجل قعد غلمانة»، (وضعف «قاعدون غلمانة» كما ضعف «يقعدون غلمانة»^(٨)) ويجوز «قعود» غلمانة»

على ذلك كون أفعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد، قال الله تعالى ﴿يسقيكم مما في بطونه﴾ والضمير للأنعام. تمت رضي.

١- فإن قيل ما ذكر منقوض بقوله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾ فإن الأيام فيه مذكر لأنه جمع يوم وأخر مؤنث لأنه جمع لأخرى فلم تطابق الصفة الموصوف في التذكير.

قلت سيأتي قوله والنساء والأيام فعلت وفعلن فتدبره. تمت.

٢- قوله: (في المعنى) فلو لم يتوافقا في التعريف والتكبير تكون ذات أحدهما متعينة وذات الأخرى مبهمة فلم يتحبا، وكذلك البواقي. تمت والله أعلم.

٣- في رفع الاسم الظاهر بالفاعلية فلا يضر فيه ولا يثني ولا يجمع بل يفرد. تمت.

٤- أي فيطابق الضمير المتقدم وإلا لزم المخالفة بين الضمير والمرجع وهو غير جائز في الكلام. تمت.

٥- قوله: (وفي الثاني) أي الفاعل في الثاني وهو الوصف الذي هو بحال متعلق الموصوف هو متعلق الآخر. تمت والله أعلم.

٦- قوله: (بمثابة الفعل) أي الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده يجب إفراده و لم يميز تنيته وجمعه إلا على ضعف، فكذلك الصفة لأنها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله كما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا حقيقيا، ويجوز إذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة. تمت.

٧- قوله: (ومن ثمة حسن) أي ومن أجل أن حكم الصفة التي هي بحال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي حسن إلخ. تمت.

٨- الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن تخرج الواو الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل الظاهر بدلا من الضمير، أو تجعل الفعل خبرا متقدما على المبتدأ، فعلى هذا يضحف وصرحت برجل قاعدتين أبواه كيقعدان أبواه. تمت لجم الدين الرضوي رضي الله عنه.

وإن لم يكن حسنا لعدم مشاهمة «يقعدون غلمانهم» (والمضمر^(١)) لا يوصف ولا يوصف^(٢) به
 «إذ المتكلم منه في غاية الوضوح فلا يحتاج إليه، وحمل عليه البقية فلا يقال: ومرت به
 المسكين»، ومنهم من يجوز^(٣) (والموصوف أخص أو مساو)، أي أعرف من الصفة أو

- ١- بأن كان الوصف جمعا لا يجري مجرى فعله في الحركات والسكنات بأن يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح. تمت.
- ٢- قوله: (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام: منها ما يوصف ويوصف به، وهو المعروف باللام، ومنها ما يوصف ولا يوصف به، وهي المضمرات، ومنها ما يوصف ولا يوصف به، وهي الأعلام، ومنها ما يوصف به ولا يوصف وهي المشتقات. تمت والله أعلم.
- ٣- قوله: (ولا يوصف به) لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات، لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف به لأنه يبين ذلك بقوله والموصوف أخص أو مساو، أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها لأنه المقصود الأصلي فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف وإما مساويا لها لأنه لو لم يكن أكمل منها فلا أقل من أن يكون دون منها انتهى من الجامي. تمت.
- ٤- فإن قلت لو وضع الظاهر موضع المضمر فهل يتمتع وصفه؟ قلت ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته ﴿إذ لم يقل فآمنوا بالله وبي بل عدل عن المضمر إلى الظاهر لتجري عليه الصفات. تمت منهل صافي. تمت.
- وأما كونه لا يقع صفة فلنفقدان معنى الوصفية وهي الدلالة على المعنى، إذا المضمرات لم توضع للمعاني وإنما وضعت للنوات فلذلك امتنع إضمار أخال. تمت هطيل. تمت.
- ٥- قوله: (ومنهم من جوزه) لأن المضمر وإن كان واضحا لكن الصفة تفيد زيادة توضيح كما تقول: أنا ابن عمرو، في الرضي نسب الخلاف إلى الكسائي وختمه بضمير الغائب فقط فينظر في هذا المثال. تمت.
- (*) وهو الكسائي لكن لا مطلقا بل إذا كان النعت بعد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: لا إله إلا هو الرحمن الرحيم. ونحو: مرتت به الخبيث، ونحو مرتت به المسكين. تمت يعني والجمهور يحمل مثله على البذل. تمت نجم الدين.

مساويها في التعريف لكونه مقصودا بالنسبة لصيروته لولاه دون غير المقصود^(١) في الدلالة على الذات المرادة، (ومن ثمة^(٢) لم يوصف ذو اللام إلا بمثله^(٣) أو بالمضاف إلى مثله^(٤)) لكون ما عدا ذلك من المعارف أخص منه، نحو: «مررت بالرجل الكريم، وبالرجل صاحب القوم»، ويوصف العلم بما هو دونه من المعارف وهو اسم الإشارة، نحو: «مررت بزيد هذا»، والموصول نحو: «مررت بزيد الذي أكرمك»، وذو اللام نحو: «مررت بزيد الكريم»، والمضاف إلى المعرفة كـ «مررت بزيد صاحب عمرو، أو صديقك^(٥)، أو راكب الأدهم». ولا يوصف به^(٦) لكونه موضوعا لذات لا لمعنى، والمضاف إلى العلم كذلك أي يوصف بما

١- قوله: (دون غير المقصود) قيل في عطف البيان الأول مقصود بالنسبة مع كون الثاني أخص، وفي البديل الثاني مقصود بالنسبة مع صحة إبدال التكرة من المعرفة وجعل في باها وقد جعل في باها المقصود دون غيره. تمت قطب فاروق والله أعلم.

٢- قوله: (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الموصوف أخص أي أعرف من الصفة أو مساويا لها في التعريف لم يوصف ذو اللام... إلخ تمت.

٣- أي بذی اللام ولو صورة، فلا يرد نحو: (قل إن الموت الذي تفرون منه) لكونه في حكم المعرفة باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة، ولكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب. تمت هندي.

٤- قال في غاية التحقيق: وهذا عند سيويه وهو الذي اختاره المصنف وهذا بناء على أن تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف إليه عنده، وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضاف بناء على أن تعريف المضاف إلى أي معرفة كانت أدنى من تعريف جميع المعارف. تمت.

ولو بواسطة نحو: مررت بالرجل صاحب لحام الفرس. تمت هندي.

٥- قوله: (أو صديقك) ينظر فيه فإن إضافته لفظية لأنها صفة مشبهة وإضافة الصفة إلى معمولها إضافة لفظية. تمت رضي معنى. يعني فلا يصح وصف العلم بما لأن من شرط الوصف التقاطق. تمت.

هذا على قول المبرد أن تعريف المضاف دون تعريف المضاف إليه فلذا جعله وصفا، وأما على قول سيويه فلا يكون إلا بدلا. تمت.

٦- أي لا يوصف العلم بالعم تمت

يوصف به العلم، تقول «جاء صاحب عمرو العالم، أو الذي يعلم النحو، أو رفيق العلم، أو هذا»^(١)، أو غلام بكر، أو غلامك، أو جاء صاحب عمرو الذي أكرمك، (وإنما التزم «وصف باب «هذا» بذي اللام»^(٢) للإيهام»^(٣)) لعدم دلالة المبهم على حقيقة الذات، وكون الجنس متعيناً^(٤) بتعيينها وتعين الجنس بتعريفه باللام، (ومن ثمة^(٥) ضعف «هذا الأبيض») إذ ليس في الأبيض ما يبين به حقيقة الذات المشار إليها،^(٦) (وحسن) «مررت (بهذا العالم)» إذ يبين به أن المشار إليه إنسان.

١- أقول اسم الإشارة وقع صفة للمضاف إلى العلم والمضاف إلى العلم وقع صفة للمضاف إلى العلم. تمت قطب والله اعل

٢- جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في رتبة التعريف واسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام. أو هو جواب ما يقال أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام لكونه أعرف من ذي اللام فيتبغي على الأصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف أخص أو مساو أن يجوز وصفه إلى ذي اللام كما يجوز وصفه بذي اللام لاشتراكهما في رتبة التعريف، قياساً على ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام أو بالمضاف، وتقدير الجواب أنه التزم وصف باب هذا بذي اللام للإيهام. تمت غاية. فإذا زيد رفع الإيهام فلا يتصور مثله لإيهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذوا اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام، نحو: مررت بهذا الذي أكرم أي: الكريم. تمت.

٣- فقط يعني لا بالمضاف إلى ذي اللام أو بالمضاف إلى مثله. تمت.

٤- قوله للإيهام مع أن المضاف إلى المرفع باللام أدق خصوصاً من باب هذا أو المضاف إلى ما يساويه فكان القياس جواز صفته بمما. تمت شريف نحو: مررت بهذا صاحب الرجل، ومررت بهذا غلام هذا. تمت وإنما لم يصح وصفه بمضاف إلى المرفع باللام لأن تعريف المضاف بالمضاف إليه والأليق بالحكم أن يرفع الإيهام للمبهم بما هو متعين في نفسه كذا اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره لم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار. تمت والله أعلم.

٥- أي إن كان الجنس متعيناً لأنه يعين الذات، ولا يجوز أن يكون نكرة لأنها لا تقع صفة للمعرفة فاحتاج إلى التعريف وتعريفه باللام. تمت.

٦- أي: ومن أجل أن المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها ضعف... إلخ تمت.

٧- لأن الأبيض عام لا يختص نوعاً دون نوع آخر كالإنسان والبقر ونحوها. تمت بنعم والله أعلم.

[العطف]

العطف ^(١) تابع ^(٢) مقصود بالنسبة ^(٣)، احتراز من الصفة والتأكيد وعطف البيان، (مع ^(٤) متبوعه) احتراز من البديل، ^(٥) (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ^(٦) وسبأتي)

١- قال الجامي يعني المعطوف بالحرف وإنما فسر الجامي بهذا لأجل الضمائر من قوله تابع مقصود مع بيان كيفية العطف بالحرف.

اعلم أن العطف واقع على وجهين: أحدهما عطف المفرد على المفرد، والثاني عطف الجملة على الجملة، وتفصيلها يرجع إلى أمور ستة: الأول عطف الاسم على الاسم في مثل قولك: زيد وعمرو، ثانيها عطف الفعل على الفعل نحو: زيد قام وعمرو قعد، وثالثها عطف الجملة الاسمية على الاسمية كزيد قائم وعمرو منطلق، ورابعها عطف الجملة الفعلية على الفعلية كقام زيد وقعد عمرو، وخامسها عطف الجملة الفعلية على الاسمية كزيد قام وخرج عمرو، وسادسها عطف الجملة الاسمية على الفعلية نحو قام زيد وعمرو وخارج، وجميع هذه الوجوه كلها أنك تجمع بين الرجلين في القيام وفي الفعلين في إسنادهما إلى زيد وفي الجملة يجمع بين مضمون الجملةين في الخصم له. تمت.

٢- العطف من عبارات البصرية، والنسق من عبارات الكوفية، وقيل له نسق لمساوات الأول في الإعراب يقال ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، والكلام نسق إذا كان على نظام واحد. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (بالنسبة) أي نسبة عاملة إلى متبوعه إسناديا أو غيره، فإن للفعل إلى كل مقيداته نسبة. تمت سعيد ف.

قوله: (بالنسبة) قيل المطلقة أعم من أن يكون نفيًا أو إثباتًا. تمت فيندفع اعتراض الرضي فيما بعد الحروف الستة أن الحد لا يشملها. تمت.

٤- قال نجم الدين يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وأم وأما أو لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه. تمت الظاهر من كلام الشيخ قصد النسبة التي هي الإسناد فلا فرق بين الأول والثاني في أن كليهما المقصود بها، كما لا فرق بين قام زيد وبين ما قام زيد في أن زيدا فاعل مقصود بالإسناد. تمت إقليد.

٥- لأن البديل وإن كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس مقصودا ألا ترى أنك إذا قلت أعجبني زيد علمه فإن إسناد الإعجاب إلى العلم لا إلى زيد. تمت ركن الدين.

فإن قيل يخرج من هذا الحد المعطف في مثل: جاءني زيد بل عمرو فإن عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، والإضراب لا يجمع القصد، قيل: المراد بكونه مقصودا أعم من أن يكون مقصودا ابتداء أو انتهاء، والمعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف مقصود انتهاء فكلاهما مقصودان بل لا طريق، فإن قيل يخرج من هذا التعريف المعطف بلا ولكن نحو: جاءني زيد لا عمرو، فإن العطف ليس بمقصود بالنسبة التي

ذكرها في الحروف إن شاء الله تعالى، (مثل: «قام زيد وعمرو»)، وكذا النصب والجر، ويسمى عطف النسق. (وإذا عطف على المضمَر المرفوع المتصل أكد بمفصل^(١) مثل: «ضربت أنا وزيد»)، و«قام هو وعمرو»، ولصيرورته لولاه عطفاً^(٢) للاسم على الفعل من

قصد هما المتبوع، بل العطف مقصود بالنسبة الإيجابية والتابع بالنسبة السلبية، وكذا يخرج ما جاءني زيد لكن عمرو، فإن الأول مقصود بالنسبة السلبية والثاني بالإيجابية، قبل معناه تابع مقصود بأصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من الإيجاب والسلب فلا يرد بشيء. تمت غاية تحقيقي. تمت.

قال يعني ابن الحاجب ولم أستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات تعطف بعضها على بعض. كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ،
وقوله: يا هف زبابة للحرب الـ صاحب فالغائم فالآيب.

ويجوز أن يعترض على حده مثل هذه الأوصاف، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة إلا أن يدعى أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة وإطلاقهم العطف عليها مجاز انتهى الرضي.

١- قوله الشعرية قال الجامي في شرح البدل: ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان هذا المعنى، فإن قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل: ما قام أحد إلا زيد فإن زيدا يدل من أحد وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبته ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد؟ قلنا ما نسب إلى المتبوع ههنا هو القيام فإنه نسب إليه هاهنا ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود بنسبته نسبة ما نسب إلى المتبوع، فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي. تمت بلفظه. وهذا يندفع الاعتراض على الشيخ. تمت والله أعلم.

٢- وأعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح والكوفيون يجوزونه من غير قبح. تمت ح.

وأعلم أن البصريين يجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لأنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب. ذكره نجم الدين. تمت.

٣- وعطف الاسم على الفعل مجتبع، وإنما كان ممثلاً من قبل أن المراد من الفعل الاشتراك في تأثير العوامل، وعوامل الفعل لا تعمل في الأسماء بل ربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً أو أمراً فلا يكون له عامل فلذلك فتح أن تقول قمت وزيد حتى

حيث الظاهر فيما كان الضمير مستكنًا، نحو: «زيد قام وعمر»، أو على جزئه كذلك^(١) إذ الفاعل كجزء من الفعل كما مر ذكره فاستكرهوا ذلك^(٢) و أتو بمستقل ليكون العطف عليه في الصورة. (إلا أن يقع فصل فيجوز تركه مثل: «ضربت اليوم وزيد») لطول الكلام والإتيان به كما مر. وللضرورة مثل قول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزهر تمادى كنتاج^(٣) الملا تعسفن رملا
قد تنقب^(٤) بالحرير وأبدين عيوننا حور المدامع نجلا

تقول أنا وزيد فيؤكد، فيكون العطف على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وإن لم يكن في الحقيقة معطوفا عليه إذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثله وليس الأمر كذلك لأن المراد اشتراكه في عمل الفعل لا في التأكيد. تمت تعيش والله أعلم.

وقد يعطف الخاص على العام في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ فإن جبريل هو من جملة الملائكة فعطف عليهم كأنه جنس برأسه، وقد يكون العكس كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾. تمت والله أعلم.

١- لا فائدة لهذا القيد لأنه إن أراد في الظاهر كان مفهومه وهو في التحقيق ليس معطوفا عليه وليس كذلك فإنه مع حذف التأكيد معطوف على المتصل ظاهرا وتحقيقا ومع التأكيد معطوف على المؤكد ظاهرا وعلى المتصل تحقيقا. تمت ج.

٢- أي العطف عليه بلا تأكيد كما لو عطف على بعض حروف الكلمة. تمت.

٣- قوله: (نعاج) هي البقر واحتلها نعجة ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج. ذكره ابن قتيبة. تمت.

٤- (قد تنقب... إلخ) التنقب: أخذ الثقب تنقب بالحرير أي غطين وجوههن بالحرير، وأبدين: أظهرن، الحور: جمع حوراء والحور شدة بياض العين في شدة سوادها، المدامع: جمع مدمع والمراد ههنا ما تحت الأجناف وقد يطلق على العين كلها، نجلا: جمع نجلى وهي العين الواسعة، الزهر: جمع زهرى وهي البيضاء من النساء، تمادى تهادى: المشي على السكون وهو قد يكون من الضعف وقد يكون من التبختر وهو صفة زهر، أوحال من الضمير في أقبلت، الملا: مقصورا الصحراء، النعاج: جمع نعجة وهي الأنثى من بقر الوحش، التعسيف: المشي في غير الطريق يقال هؤلاء يمشين مشي نعاج الوحش إذا وقعت في الرمل فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيا ويتحرك أحشاؤهن لتكلف ثقل قوائمهن.

والاستشهاد: أنه عطف زهر على الضمير المتصل في أقبلت وهو من ضرورات الشعر وفي غيره لا يجوز. تمت شرح أبيات.

وهذا عند البصريين ضرورة، وأما عند الكوفيين فيجوز مطلقاً بلا تأكيد وفصل وضرورة. (وإذا عطف على المضمر المحرور أعيد الخافض^(١))^(٢) حرفاً كان الخافض أو اسماً (مثل: «مررت بك وبزيد»، و«غلامك وغلام زيد»، لكونه من حيث شدة اتصال الخافض بالمنحقوق كالأجزاء من الكلمة وامتناع العطف على بعضها، وعدم المنفصل المحرور، وهذا^(٣) أيضاً عند البصريين. والكوفيون يجوزونه من غير إعادة الجار، وما تمسكوا به من قول الشاعر:

فاليوم^(٤) قربت تمجونا وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

١- وعن الجرمي أنه يجوز بلا إعادة إذا أكد مظهر نحو مررت بك نفسك وزيد. تمت ش المشهور عن الجرمي وحده أنه يجوز العطف على المحرور المتصل بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو مررت بك أنت وزيد قياساً على العطف على المتصل المرفوع، قال نجم الدين وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك. تمت خالدي.

٢- وعن الجرمي والريادي أنه يجوز بلا إعادة إذا أكد مظهر نحو مررت بك نفسك وزيد. تمت ش.

٣- والجار للمعطوف هو حرف العطف لا الحرف المعاد لأنه لا يطل حكم العاطف ونيابته عن العامل والخافض إنما جيء به مراعاة لأمر لفظي وهو استكره عطف المستقل على غيره كما قال سيبويه في: لا أبأله إن الجار للضمير هو الإضافة لا اللام فافهم. تمت حسن جلال. والأولى أن يحل حره على العامل المتكرر إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو: كفى يزيد فإنما لا تلغى مع زيادتها. تمت رضي.

٤- وليس للمحرور مضمر منفصلاً فيفعل فيه كما فعل في المرفوع فأعيد العامل الأول ليكون المعطوف كالمستقل بنفسه. تمت مصنف.

٥- يعني إعادة الخافض وهو كلام بونس والأخفش وابن مالك. تمت.

٦- قوله: (فاليوم قربت البيت... إلخ) قربت بروي معلوماً وبجهولاً الأول معناه اليوم قربت هجاناً أي: أدنيته ويجوز أن يكون معناه الإسراع أي أسرعت في المحو، وتمجونا جملة حالية، أو قربت حاجياً، وقوله فاذهب: أمر تهديد، وعلى الثاني يريد أنك كنت مهجوراً من بعد فاليوم قربت تمجونا وتشتبنا فليس هذا جزءاً الإحسان والتقريب ثم أعذره وقال إني أتوقع منك الأفعال القبيحة ولا تعجب في أن يفعل مثلك القبيح كما أن أنومان أتوقع منه أن يصدر عنه الأفعال القبيحة، يعني أي أعترف عن الزمان وشيعة أبناكه فليس هذا منك ومن الزمان بعجب.

والمراد بالاستشهاد: أنه عطف والأيام على الضمير المحرور وهو الكاف بلا إعادة الخافض. تمت شرح أبيات. تمت.

فللضرورة، أو الواو فيه للقسم^(١) بلا تقدير، وعلى تقدير ورب الأيام، وقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) (النساء: من الآية ١) مستضعفة، أو محتمل كونها واو القسم. والمعطوف^(٣) في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع، كاشتراط عود الضمير فيما عطف على الواقع صلة^(٤) إلى الموصول، أو خبراً إلى المبتدأ، أو حالاً إلى صاحبها، ومن

١- قال نجم الدين ولا يجوز أن يكون الواو للقسم. تمت لأنه إذا يكون قسم السؤال وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء. تمت غريب والله أعلم.

٢- وكقوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، ﴿وَقُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾. تمت. بالجر في قراءة حمزة وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا في الاختيار إلا في نحو: اللَّهُ لأفعلن، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول كما ذكرنا، ولا يجوز أن يكون الواو للقسم لأنه إذا يكون قسم السؤال لأن قبله واقفوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، والظاهر أن حمزة جواز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا يسلم تواتر القراءات السبع. تمت رضي وأجيب بأنه ليس قسم سؤال واستعطف بل خيار واستئناف كأنه قيل والأرحام مطلع على ما يفعلون. وأما قول صاحب العباب فالظاهر أنه إنما جواز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من إعادة الجار في حال السعة فليس بشيء لأن القراءة بالرواية لا بالرأي وإلا فما بال الكسائي وهو إمام الكوفية لم يقر بذلك، فهذا بناء على شفا جرف هار. قلت ولنا أن نورد ما يمكن أن يحصل لغوا فيقال أي سورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض لفظاً بحال السعة بإجماع، ومثلها قولك شجاعة زيد عجبت منها وأنه ينحل لو حذف الجار من إن وأن مطرد بلا خلاف انتهى من للنهل الصابي في شرح الباق.

٣- قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه). لا يرينون بقولهم إن المعطوف في حكم المعطوف عليه أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس، وعطف المعرب على المبني وبالعكس، بل المراد به أن كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائنة إليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لجرور رب والجوراء حكم واجب كونه المعطوف كذلك. تمت رضي.

٤- قوله: (صلة إلى الموصول) مثل الذي قام وقعد، وفي خبر المبتدأ زيد متحرك ومسرع، وفي الحال جاء الرجل ضاحكاً ومنطلقاً. تمت قط ف.

ثمة لم يجوز^(١) «فيما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو» إلا الرفع في «ذاهب» إذ لو نصب أو خفض لكان معطوفاً على «قائم» فيكون خبراً عن زيد^(٢) ويكون التقدير «ما زيد ذاهباً عمرو» وهو ممتنع، وإنما جاز «الذي يطير فيغضب زيد الذباب» مع أن في «يطير» ضميراً يعود^(٣) إلى الذي وليس في «يغضب» ضمير يعود إليه (لأنها «فاء»^(٤) السببية) لا للعطف، ولهذا لا يجوز^(٥) «الذي يطير ويغضب زيد الذباب» ولا يشترط في فاء السببية ذلك الضمير. وإذا عطف^(٦) على عاملين مختلفين لم يجوز خلاف للفراء فإنه يجوز مطلقاً، متمسكاً بقوله

- ١- قوله: (ولم يجوز) أيضاً عطف ذاهب على قائم وعمرو على لفظ زيد لأنه يلزم تقدم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما تمتع في المعطوف عليه.
- ٢- ذكر الشارح جواز «ما زيد قائما ولا عمرو قاعداً» على عطف المفرد على المفرد فالجواب الفرق فإن في قولنا ولا ذاهب عمرو تقدم الخبر بخلاف ما سبق. تمت ع.
- ٣- قوله: (ضميراً يعود إلى الذي) هذا سؤال وجواب، أما السؤال فهو أن يغضب زيد معطوف على يطير وفي يطير ضمير يعود إلى الذي فليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد الذباب، فأجاب بأن الفاء ليست للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا أطلقوه وليس بجيد، لأنك إذا قلت: زارني زيد فأكرمه الفاء فيه للعطف وتضمن السببية فالسببية لا تنافي العطف فإرد السؤال أيضاً، بل التحقيق أن يلتزم ويقول إنما جاز لأنه يتضمن العائد إذ التقدير فيغضب زيد تسببه أو غضبه فكان الفاء دالاً على الارتباط فجاز لذلك. تمت قط ف.
- ٤- وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام فاء للسببية المحضة كما المثال، وللسببية غير المحضة نحو: إن زارني فأكرمه، وفاء للعطف المحضة نحو: جاءني زيد فعمرو. تمت والله أعلم.
- ٥- يريد أن طهران الذباب سبب في غضب زيد فلو وجد غضب زيد علم أن سببه طهران الذباب فليست العاطفة، وإعراب المسألة: الذي مبتدأ فيظهر فعل هو الصلة وفاعله مضمرة هو العائد والذباب خبر الذي. تمت.
- ٦- قوله: (ولهذا لا يجوز أي: ولأن الفاء للسببية لا للعطف لم يجوز الواو مكان الفاء ولو كان للعطف لجاز وقوع العطف مكانه، وهو لا يجوز فعلم أنه ليس بمحض العطف. تمت قط.
- ٧- قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين... إلخ) قال بحم الذين معنى قولهم انعطف على عاملين أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالتصويب والمرفوع، أو متفقين كالتصوين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو إن زيدا ضرب عمرا وبكراً حالداً، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك إن زيدا

تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١-٥) وفي الثالثة^(١) آيات لقوم يعقلون، ففيه عطف الاختلاف على السموات والعمال في، والآيات الثالثة^(٢) على الأولى والعمال «إن». ويقولهم: «ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة» فإنه عطف فيه بيضاء على سوداء والعمال فيه «كل»، وشحمة على ثمرة والعمال فيه «ما»، وقول الشاعر:

أكل امرئ^(٣) تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا

ضرب غلامه وبكر أخوه عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف. تمت بنجم.

قوله: (مختلفين) أي غير متحدين بأن يكون الثاني غير الأول، ولذلك اندفع وهم من يتوهم أن مثل: ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب، مع أنه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه، إذ العامل هو الأول والثاني تأكيد له. تمت جامي.

قال ركن الدين: ويجوز أن تقول: ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا يعطف بكر على زيد وخالدا على عمرو بالاتفاق، ولا خلاف فيه لأنه عطف معمولين على معمولين لعامل واحد والثاني تأكيد، وإنما الخلاف إذا كان العاملان مختلفين على ما سبق. تمت والله أعلم.

١- أي الآية الثالثة لآيات: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. تمت شريف والله أعلم.

٢- على القراءتين جميعا أي على قراءة رفع الآيات، وقراءة نصبها، لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل، وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظيا وهما سواء. تمت سعيدي. تمت.

٣- قوله: (أكل امرئ البيت... إلخ) توقد: بضم الدال مضارع من التوقد وأصله يتوقد حذفت إحدى التائين. يخاطب الشاعر امرأة ويقول أكل رجل يكون على هيئة الرجال من اللباس والعمامة تحسبينه رجلا أي كاملا في الرجولية ذا فضائل جسيمة وأخلاق كريمة وشيم مرضية وطريق حميدة. وكل نار توقد في الليل تظنن أنها نار كريم ذي مروءة، لا بل ربما يكون بالعكس من ذلك وتكون نار اللصوص. قيل المصراع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول.

والمراد بالاستشهاد: الأول أنه قال ونار بالجذر بالعطف على امرئ الأول والعمال فيه كل، ونارا الثانية بالنصب على امرئ الثاني والعمال تحسبين، وهو من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين. تمت شرح آيات. تمت.

فعطف «النار» الأولى على «المرء» الأول والعامل «كل»، والثانية على الثاني والعامل «تحسين»^(١). (إلا في نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو») مما رفع فيه الثاني من المعطوف عليهما، سواء كان الأول منهما مجرورا كما مر، أو مرفوعا مثل: «ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة»، أو منصوبا مثل: «إن الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو»، أو نصب فيه الثاني منهما كذلك مثل: «إن في الدار زيدا والحجرة عمرا، وأن زيدا يلزم الدار وعمرا الحجرة، وإنما زيد يلزم الدار وعمرو الحجرة»، لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو النائب عن حرف الجر وبين معموله، بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجرورا، سواء كان الأول مرفوعا نحو: «زيد في الدار وعمرو الحجرة»، أو منصوبا نحو: «إن زيدا في الدار وعمرا

١- قوله: (والعامل فيه تحسين) أوله المانعون بتقدير مضاف محذوف وترك المضاف إليه على إعرابه، وتقديره أكل امرئ تحسينا أمرا وكل نار... إلخ، وكذلك قولهم: ما كل سوداء... إلخ، كما في مثل قولك: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه فإن هذا محمول على مضاف محذوف والمضاف إليه باق على إعرابه، ولا يستقيم أن يكون ولا أخيه معطوفا على عبد الله من وجهين: أحدهما أن المعطوف المخفوض لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه الأجنبي فلا تقل غلام زيد ضارب وعمرو، فلو كان ولا أخيه معطوفا على عبد الله لكان كذلك، والثاني أن المعطوف الداخِل عليه «لا» إنما يكون معطوفا على ما دخل الحكم المنفي عليه وهنا أدخل عليه حرف النفي وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي. تمت قطب فاروق.

٢- الضمير الذي في عليهما عائد إلى الألف واللام في قوله: المعطوف الذي عطف عليهما. تمت.

٣- إذا كان الثاني من المعطوفين عليهما مجرورا سواء الأول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لزم الفصل بين نائب حرف الجر ومعموله، وكما أن الفصل بين حرف الجر ومعموله ممتنع فكذلك بين نائب حرف الجر - (وهو الواو. تمت) - ومعموله ممتنع، والحاصل أن الأقسام تسعة كلها تجوز عند الفراء، ولا تجوز عند سيبويه، والستة جائزة عند الخليلي، وهو مذهب المتقدمين من النحاة كالأخفش، والثلاثة الباقية ممتنعة. والمتأخرون لا يجوزن إلا ما تقدم فيه المجرور على المرفوع أو المنصوب كالذي سمع وهو مختار المصنف. تمت.

قال نجم الدين قيس الله سره: الأخفش لا يمتنع من صورة العطف على عاملين إلا ما فيه انفصال بين العاطف والمجرور لا غير لما ذكرنا، وسيبويه يمنعه مطلقا، والفراء كما نسب إليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما أي سيبويه والفراء يضمنان الجار في كل صورة يوهم العطف على عاملين نحو قولهم: ما كل سوداء حمرة ولا بيضاء شحمة أي: ولا كل بيضاء، وقوله تعالى ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة﴾ أي وللذين. تمت.

الحجزة»، أو مجرورا^(١) نجو: «ليس من الدار يزيد والحجزة عمرو»، للإفضاء^(٢) إلى الفصل^(٣) بينهما لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فيين نائب الجار والمجرور أولي، (خلافا لسيبويه^(٤)) فإنه يمنع مطلقا بناء على أن الحرف نائب عن العامل الواحد فلا يقوى أن يقوم مقام عاملين^(٥).

١- قوله: (أو مجرورا) أي إذا كان الثاني من المعطوفين عليهما مجرورا سواء كان الأول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا لزم الفصل بين نائب حروف الجر ومعموله، وكما أن الفصل بين حرف الجر ومعموله ممتنع، والحاصل أن الأقسام تسعة وكلها تجوز عند الفراء، ولا تجوز عند سيبويه، والستة جائزة والثلاثة الباقية لا تجوز عند المصنف، تمت قطب.

٢- قوله: (لإفضاء إلى الفصل بينهما) أي لتأديته، وذلك لأن الواو نائب عن حرف الجر في المعطوفين وقد قلتم إنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وهنا وقع الفصل بينه وبين معموله الثاني بالمعمول الأول كما ترى. تمت.

٣- الذي ذكر الخبيصي ها هنا تسعة أمثلة ستة في الجواز وثلاثة ممتنعة، والمفهوم من كلام غيره وهو صريح كلام المصنف في شرحه أن الجائز هو ما كان المجرور مقدما فيه على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه كما في استشهاد الفراء، وتمسك أهل التفصيل، وقد صرح به المصنف في شرحه وهو الأول فتأمل. تمت.

قال المصنف في شرحه: إن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا بخلاف الأصل، فإن اطرء في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها.

قال نجم الدين: لكنه يشكل عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها، وإذا كان العطف على عاملين مخالفا للأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه حتى لا يكون تحكما. تمت.

٤- قوله: (خلافا لسيبويه) مذهب سيبويه المنع، ويجاب عن الآيات بثلاثة أجوبة: أحدها أن في مقدرة والعمل لها ويؤيده أن في قراءة عبد الله التصريح بنفي، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء وإن، والثاني أن انتصاب الآيات على إضمار إن وإضمار إن بعيد. وبما يشكل على مذهب سيبويه. قوله:

هون عليك فإن الأمور يكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيا ولا قاصر عنك مأمورها

[التوكيد]

التوكيد^(١): (تابع يقرر^(٢)) أمر المتبوع) ليخرج عنه النعت^(٣) والبدل^(٤) والعطف بحرف،
(في النسبة^(٥) أو الشمول) ليخرج عطف البيان. (وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي تكرير^(٦))

لأن قاصرا عطف على مجرور الباء فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان قاعلا لقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، وقد أوجب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على المأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور. تمت معنى والله اعلم.

١- وهو أنه يتكلف ويتأول له وجها يخرج عن هذا الباب، وهو أنه يحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه- (كما في قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات. تمت ح والله أعلم) على إعرابه في المثال، وهو ما كل سوداء ثمرة وفي البيت وفي الآية الكريمة على تقدير الجار عاملا مع حذفه، وذلك التأويل خلاف المجهود تمت.

٢- أعلم أن التوكيد تكرير اللفظ مرة أو أكثر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ((إما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل وقول الشاعر:

ألا حينئذ حينئذ حينئذ
حيب تحملت عنه الأذى

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: اتفق الأدباء أن التأكيد في لسان العرب لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى: ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ فذلك ليس بتأكيد بل كل آية فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فللمراد بالمكذبين ما تقدم ذكره قبيل هذا القول فذكره له عني آخر بقوله ويل يومئذ للمكذبين فلا يجتمعان على معنى، فلا يكون تأكيداً وكذا قوله تعالى ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾. تمت دمامين.

لفظ الأول) بعينه لتقرير النسبة، (نحو: «جاء زيد زيد» ويجري في الألفاظ كلها)، المفرد الاسم الظاهر كما مر، والمضمر نحو: «ما أكرمني إلا أنت أنت»، والفعل نحو: «ضرب

١- التقرير جعل الشيء على الحالة التي كان عليها، والأمر عبارة عن حال الشيء وشأنه، فتخرج عنه الصفة لأن الشيء إذاً يقرر شيئاً لو كان مفيداً لما يفيد، والصفة لا تفيد ما يفيد الموصوف، لكن في خروج البديل نظر لأن أخوك في جاءني زيد أخوك يصدق عليه هذا الحد، ويمكن أن يجاب أن المتكلم لا يقصد بالبديل تقرير البديل منه وإن كان مقرراً والمراد ما تقرر في قصد المتكلم عند التكلم. تمت قط.

٢- قوله: (ليخرج عنه النعت) الأول بل الواجب أن يخرج النعت مما يخرج عنه عطف البيان وهو قوله في النسبة لأن النعت يقرر أمر المتبوع من حيث أن الظريف يعلم أي: أن المسند إليه أي زيد من الزيد لكن لا في النسبة والشمول. تمت قط. تمت.

٣- أما في البديل والعطف فظاهر خروجها، وأما النعت فلأن وضعه للدلالة على معنى في متبوعه، وإفادته توضيح متبوعه ليست بالوضع. تمت جامي. تمت.

٤- قوله: (في النسبة) المراد بالنسبة مطلق النسبة سواء كان نسبة شيء إلى المتبوع نحو: جاءني زيد زيد، أو نسبته إلى شيء نحو: جاءني زيد، أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: إن زيدا قائم، أو نسبة بعض إلى بعضه نحو: زيد قائم زيد قائم. تمت قط والله أعلم.

(*) قوله: (في النسبة) خرج نفعه واحدة، وأمس الدابر، لأن تقديرها في المعنى الإفرادي لا في النسبة أو الشمول وقرئ المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر إذ أجمعون كذلك مع أن الصفة تقرره بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا. تمت هندي والله أعلم.

(*) قوله: (في النسبة) لا يتناول هذا التعريف إن إن زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة أو الشمول، وقوله ويجري في الألفاظ كلها يشير إلى تناوله إياه والجواب أن تراد بالنسبة أو في صفتها وأن المكررة صفة نسبة الجملة وهي كونها إنكارية أو الطلبية أو ندائية، أو يجعل التعريف للنوع من التأكيد وهو تأكيد الأسماء، والمضمر في وهو لفظي ومعنوي يرجع إلى الجنس ذو التأكيد المعروف فلا يدل قوله ويجري في الألفاظ كلها على دخوله. تمت هندي والله أعلم.

٥- وهو يتقضى «بك أنت»، وبه هو فإنه ليس بلفظي ولا معنوي لأنه لم يدل لفظ الأول ولا بالألفاظ المخصوصة ولا إشكال في أنه لفظي ولكن استعمل ضمير المرفوع للمجرور وكان الأحسن أن يقال: تكرير لفظ الأول وعرفه. تمت، إسماعيل.

ضرب»، والحرف نحو: «إن إن زيدا قائم»، والجملة نحو: «جاءني زيد جاءني زيد» قال الشاعر:

مر إني قد امتدحتك مرا وثقا أن تثبني وتسرا
مر يا مرة بن تليد ما وجدناك في الحوادث غرا

(والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي: «نفسه، وعينه، وكلاهما، وكلتاهما، وكله، وأجمع، وأكبع، وأبتع، وأبصع»^(١) فالأولان يعلمان) الموحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول: «نفسه، نفسها» في الموحد، («نفسهما») في المثنى لإلحاق التثنية بالجمع لكراهتهم اجتماع تثنيتين في صيغة واحدة، أو لكونها أقل

١- قوله: (مر البيت) أصله مرة حذفت التاء للترتيم والتقدير يا مرة^(٢) إني قد امتدحتك، وثقا: منصوب على الخال من فاعل امتدحت أي: وثقا ومعتمدا بأن تثبني من الإثابة أي تعطيني وتسريني بمجازتك. الفر بالكسر الذي لم يجرب الأمور أي ما وجدناك في الأمور جاهلا عاجزا عن تدبيرها بل أنت بصير بتدبير الأمور، تسرا: أراد تسري فحذف المفعول للدلالة على تثبني عليه. مر يا مرة كلاهما منادى مرخم وقع الثاني تأكيداً للأول، مرة بن تليد: بدل أو بيان، ما وجدناك جواب تليد، غرا: مفعول ثاني لو جدناك، في الحوادث: متعلق به.

والمراد بالاستشهاد: تكرير لفظ مرة وهي جملة إنشائية أنية وقعت تأكيداً لمظهرها في كل الصور. تمت شراب. وقيل الاستشهاد: في البيت الثاني إذ فيه تأكيد لفظي للجملة. تمت والله أعلم. ^(٣) في تحصيل الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في إعرابه: مر الأول مضموم لأنه مقصود بالنداء، ومر الثاني منصوب تأكيد على المخل، ومر الثالث مضموم على النداء تأكيد على اللفظ، ومر الرابع مضموم على النداء، ومرة الخامس أيضاً تأكيد يجوز رفعه ونصبه على اللفظ وعلى المخل أيضاً، وكما يحتمل أن يكون اسماً مستقلاً بنفسه فهو يحتمل أن يكون ترخيماً إلا فيما كان مفتوحاً منه فهو على اللغة الناقصة، وما كان مضموماً فعلى اللغة التامة. تمت والله أعلم

٢- الأكبع: في اللغة من رجعت أصابعه إلى كفه، والكعاء: الأمة، والكتيع: اللقيم وحول كتيع تام. والأبتع الربيع المثلي والبتع ويفتح ثانيه نبيد الغسل أو سهالة العنب، وبالتحريك طول العنق مع شدة مغزها، وبتع في الأرض تباعد. والبصع الجمع فعلة كمجعل والخرق الضيق لا يكاد ينفذ الماء فيه، بضع ككرم وأبصع أحرق. تمت قاموس.

٣- اشتقاق أكبع من عام كتيع أي: تام، واشتقاق أبصع من البصع وهو الجمع، وأبتع من البتع وهو القوة والشدة. تمت، قطب فاروق.

الجميع، ويقال: «نفساهما»، («أنفسهم، أنفسهم») في المجموع. (والثاني للمثنى^(١)) خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب، وزيادة التاء للمؤنث،^(٢) (نحو: «كلاهما، وكلتاهما»)، «كلاكما، كلتاكما، كلانا، كلتاننا». (والباقي لغير المثنى) من موحد أو جمع مذكر أو مؤنث، (باختلاف الضمير في «كله»،^(٣) وكلها، وكلهم، وكلهن،^(٤) والصيغ في البواقي أجمع جمعا^(٥) أجمعون جمع، ولا يؤكد «بكل، وأجمع» إلا ذو أجزاء يصح^(٦) افتراقها حسا أو حكما، مثل: «أكرمت القوم كلهم، واشتريت العبد كله».

١- أو ما في معناه ليدخل نحو: زيد وعمر وكلاهما إذ هو في معنى المثنى وليس بمثنى. تمت منهله.

٢- على قول الجرمي، وعند غيره أن التاء بدل عن لام الكلمة والألف للتأنيث وهو الحق. تمت.

٣- قال نجم الدين إن كلا لا يلي العوامل الظاهرة فلا يقال جاءني كلهم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلهم، بل قد يستعمل مبتدأ لا غير لأن العامل معنوي عند الجمهور انتهى. تمت والله أعلم.

٤- وأما في مثل قولك:

فأخزى الله أربعة تعود

ثلاث كلهن قتلت عمدا

فإنه لا يجوز لأنه لا يكون كله تأكيدا إلا إذا كان مضافا إلى الضمير وهو لا يستقيم لأن كلهن معرفة وثلاث نكرة فحمل ذلك على أن كلهن مبتدأ، إذ لا يقع بكل وأجمعون تأكيدا للنكرات فلا يقال رأيت قوما كلهم ولا أجمعين، وقد أحاز الكوفيون فيما كان محذورا كقولهم:

تمت.

٥- فإن قلت إذا أريد التأكيد بأجمع فهل يجب ذكر كل قبل؟ قلت لا بل ذلك جائز قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ مُدَّاكِمُ الْجَمْعِ﴾ ومثله في التنزيل كثير وإنما نبهت على ذلك لأن ابن هشام صرح في المغني بأنه لا يؤكد بأجمع وأخواته إلا بعد التأكيد بكل وهو سهو. تمت منهله صافي والله أعلم.

٦- قوله: (إلا ذو أجزاء ... إلخ) لكنه إذا كان نكرة لم يؤكد إذ التأكيد رفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وأنه أي شيء أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته أي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها أولى من تأكيدها إلا إذا كانت النكرة حكما لا محكما عليه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((فكناحها باطل باطل))، ومثله قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا﴾ فهو مثل: ضرب ضرب زيد، وأما تكرير المتكرر في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رِبْكَ وَالمَلَكُ﴾

بخلاف «جاء زيد كله»^(١) لأن وضعهما لإفادة الشمول وتعذره فيما لا جزء له كذلك.
(وإذا أكد المضمَر المرفوع المتصل بالنفس أو العين أكد^(٢) بمفصل^(٣)) بارزا كان المتصل

صفا صفاً وقولك: قرأت الكتاب سورة سورة فليس في الحقيقة تأكيد إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى، لأن الثاني عين الأول معنى والمعنى جميع السور وصفوفاً مختلفة، وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار موقفاً كدراهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا إليه بعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت، فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتذكيراً عندهم خلافاً للبصريين، وأما نحو رحال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفيون بقوله:

ياليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتما

تمت بلفظ الرضي. تمت.

(٣) قال المحقق ابن معين رحمه الله تعالى: حق الكلام حساً أن يقال ذو أجزاء يصح افتراقها حكماً سواء كان افتراقها حسياً أو لم يكن مفترقاً أيضاً نحو: أكرمت القوم كلهم فإن أجزاء القوم صحيح الافتراق بالنسبة إلى الإكرام ومفترقاً حساً أيضاً، أو لم يكن مفترقاً حساً نحو: اشتريت العبد كله، والدليل على ذلك أنهم قالوا لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لأن الزيدتين لا يصح افتراقهما بالنظر إلى الاختصاص إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر مع أنه لا شبهة في أن الزيدتين مفترقان حساً فلو كان مجرد الافتراق الحسي كافياً في هذا المقام لما ضحك ما قالوا انتهى والله أعلم. تمت.

١- قال في اليميني فلا يجوز جاء زيد كله، ولا بعد عمرو أجمع، ولا جاءت هند جمعاً لعدم التحزير، إلا إذا أريد بذلك سلامة الأعضاء وأنه لم يفقد منها شيء صح ذلك. تمت.

قال في الخالدي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو موقفاً كدراهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين. تمت.

قال نجم الدين وليس بعيد ما ذهبوا إليه لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت واستشهدوا بقوله:

ياليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتما

قبل رأى الأصمعي جارية ذات جمال تحمل صبياً كل ما بكى قلته فقال الأعرابي هذا البيت وبعده:

إذا بكيت قبلي أربعا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

تمت حاشية تسهيل. تمت قال الشيخ جمال الدين ابن مالك وأفضل أكثر النحويين «جميعاً» ونه سيويه على أنها منسوبة كل معنى واستعمالاً ولم يذكر لها شاهداً. تمت والله أعلم.

(مثل: «ضربت أنت نفسك»^(٣))، أو مستكنا مثل: «زيد ذهب هو نفسه» إذ لولاه لا لتبس بالمستقل وهو الفاعل فيما وقع تأكيداً للمستكن كقولك: «هند ذهبت نفسها»، وأجري بقية الباب عليه طرداً له، بخلاف ما لو كان منفصلاً نحو: «ما ضربني إلا هو نفسه» فيجوز من غير تأكيد بالضمير، أو منصوباً نحو: «رأيتة نفسه». أو مجروراً نحو: «مزرت به نفسه». أو أكد بغير «النفس والعين» من ألفاظ التأكيد مرفوعاً كان المؤكد أو غيره، تقول: «الكتاب قرء كله، وجاءني كلهم، وخرجوا أجمعون» لانتفاء اللبس في أجمعون وأخواته لعدم استعمالها لغير التأكيد، وألحق بها «كل» لما بينهما^(٤) من الاشتراك في معنى^(٥) الاشتمال.

- ١- وذلك لأن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل والنفس والعين مستقل فلا يليق تأكيد غير المستقل بالمستقل فإن التأكيد فرع، تمت والله أعلم.
- ٢- قوله: (أكد بمنفصل... إلخ) وإنما أكد بمنفصل لما مر من قبل أن النفس والعين يقعان فاعلاً كثيراً نحو: زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلنا تأكيدين للمستقل المستكن لغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد بالفاعل في زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه ولما لزم اللبس في هذه الصور أي فيما أكد المرفوع المتصل البارز بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك أيضاً، أي فيها إذا أكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو: ضربت أنت نفسك وضربا هما أنفسهما وضربوا هم أنفسهم طرداً للباب، بخلاف كل وأجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة إلى التأكيد بعدم اللبس. تمت غاية تحقيق.
- ٣- إذا كان غالباً أو غائبة نحو: زيد جاءني نفسه أو هند جاءني نفسها، ثم طرد الحكم في البواقي مع أن ضمائرهما بارزة نحو: ضربتني أنت نفسك وإن لم تلبس، تمت بجمع الدين.
- ٤- جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: القياس المتقدم يقتضي وجوب تأكيد ما أكد بمنفصل قبل تأكيد به كل لأنه يلي العوامل كالنفس والعين فأجاب وقال: ألحق كل مع كونه يلي العوامل بأجمع وأخواته لاشتراكهما في معنى الاشتمال والإحاطة مع أنه يلي العوامل قليلاً نادراً فهو في حكم الباقي الذي لا يلي العوامل لقلته وندرته. تمت قطع.
- ٥- لأن كلا قد استعملت لغير التأكيد كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ على قراءة من رفع، وهو وغيره خير لأن حيثئذ، واستعمل كل مبتدأ كقول الشاعر: ثلاث كلهن قتلن عمدا البيت. تمت.

(واكتع) ("وأخواه أتباع لأجمع") فلا يتقدم عليه) لو اجتمعت لكونه أدل منها على المقصود وترتيبها كما ذكر، والجميع توأكيد للسابق، أو كل واحد من الأربعة مؤكد لما قبله، وابن كيسان يجوز الابتداء بكل واحد منها. (وذكرها دونه ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية .

١- قوله: (واكتع وأخواه... إلخ) قال نجم الدين رحمه الله: اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواتها من أكتعين إلى أبتعين، أما تقدم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة النفس ومعنى فيها وتقدم الموصوف أولى، وأما تقدم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لما مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أي ذاته، وأما تقدم الكل على أجمع فلكونه جامداً وإتباع المشتق للحامد أولى سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل، وأيضاً فإن كلا قد يقع مبدأً دون أجمع فإنه لا يقع إلا توكيداً، وأما تقدم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقدم اكتع في الصحيح على أخواته فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منها لأنه من قولهم حول كتيع أي تام فهذا المعنى خاف فيهما، وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الانقصار على أيها شئت. ومن النفس إلى أجمع لا يلزم أن يكون إلا خيراً تابعاً للمقدم، بل لك أن تذكر العين من دون النفس وأجمع ومتصرفاته من دون كل، وأما اكتع وأخواه فالبصريون على ما حكاه الأندلسي عنهم جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته، والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتيع أبصع أبتع، وكذا ذكر الحروي والزمخشري قدم أبتع على أبصع وتبعه المصنف لا أدري ما صحته. تمت نجم الدين.

(*) أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها، وبعضهم حذف مع انتفاء الترتيب، وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يجوز أحد مع وجود أجمعين تأخره، وسر وجوب تقدم أجمعين عند الجميع أنه أدل على للمعنى المقصود من هذه التوابع. تمت.

(*) قال نجم الدين وهذه الألفاظ تعني أكتع أبتع أبصع قيل إنما أتى بها لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإن لم يكن لها في حال الأفراد معنى وإنما هي نحو: قولك حسن بسن فإن بسن لا معنى له حال الأفراد عن حسن، وقيل بل لها معان في الأصل. تمت وقد تقدمت. تمت والله أعلم.

٢- قال نجم الدين ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِلَّا أَنْ تَبْتَغُوا لِيَدْخُلُنَ أَجْمَعُونَ أَكْثَرُونَ﴾ رواه في كشف المشكل. تمت.

[البذل]

البذل: ^(١) (تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع) ليخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان، إذ المقصود فيها هو الأول (دونه)، أي المتبوع ليخرج عنه المعطوف بحرف، إذ الأول فيه أيضا مقصود بالنسبة. (وهو) باعتبار دلالة ودلالة متبوعه أربعة ^(٢) أقسام: (بذل ^(٣) الكل، ^(٤) وبذل

١- اعترض على تعريف البذل بأنه لا يتناول بذل الكل لأن مدلول الأول مدلول الثاني، وإذا كان كذلك لزم أن يكون الشيء مقصودا بالنسبة وأن يكون غير مقصود، وأجيب بأن مدلول الأول غير مدلول الثاني إلا أن مفهوم الأول غير مفهوم الثاني، فإن مفهوم الأخ غير مفهوم زيد إلا أنهما يصدقان على ذات واحدة، تمت بغية والله أعلم.

٢- لأن البذل إما أن يكون مدلوله مدلول المبدل أو لا، فالأول بذل الكل، والثاني إما أن يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه أو لا يكون، فالأول بذل البعض، والثاني إما أن يكون بينهما نسبة كما ذكر أولا، فالأول بذل الاشتمال، والثاني بذل الغلط. تمت.

قيل: هذه القسمة غير حاضرة فيما ذكره لأنها تخرج الأقسام لأنه إنما يكون بذل البعض من الكل أو الكل من البعض، وإليه ذهب بعضهم متمسكا بمواز قولهم نظرت إلى القمر فلكه ويقول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحاتي

فطلحة بذل من أعظما وهو كل الأعظم. ولتقاتل أن يجيب عنه بأنه بذل اشتمال لكون الفلك مشتملا على القمر، ولأن طلحة مشتمل على الأعظم، وعلى تقدير حذف المضاف فحينئذ يكون بذل الكل من الكل، أي رحم الله أعظم طلحة الطلحات. تمت وكذا قول امرئ القيس:

كأني غداة الين يوم تحملوا لدى سمرات الحبي ناقف حنظل

والشاهد في يوم تحملوا فإنه بذل من غداة الين بذل كل من بعض عند البعض، ونفاه الجمهور، والسمرات: جمع سمره وهي شجرة الصمغ، وناقف: بالنون وبعد الألف قاف ثم فاء وهو الذي يخرج حب الحنظل أراد به بكى في ذلك اليوم كناقف الحنظل حيث تدب عينا لحرارته. تمت شواهد. تمت.

٣- بذل الكل يشترط موافقته للمتبع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط، لا في التعريف والتشكيك، وأما الإبدال الآخرة فلا يلزم مرافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما. تمت نجم الدين الرضي رضي الله عنه.

٤- قال الشارح الرضي رحمه الله تعالى: وأنا لم يظهر لي فرق جلي بين بذل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا بذل الكل، وما قالوه من أن الفرق بينهما أن البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف

البعض، وبدل الاشتمال، وبدل^(١) الغلط، فالأول مدلوله مدلول الأول نحو: «جاءني زيد أخوك»، (والثاني جزؤه) نحو: «ضربت زيدا رأسه»،^(٢) (والثالث بينه وبينه^(٣) ملابسة^(٤) بغيرهما^(٥)) أي بغير البعضية والكلية نحو: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول، فالجواب أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر أنهم لم يريدوا في أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا والحاصل أن مثل قولك: جاءني أخوك زيد إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وحث بالثاني تمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وحث بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به أي بالبدل مقصودا تبعا والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر. تمت جامي.

١- أي بدل مسبب غالبا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو: سلبت زيدا ثوبه، أو بالعكس نحو ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾. تمت.

٢- ولا بد في بدل البعض من اتصال بضمير يعود إلى المبدل منه مذكور أو مقدر. تمت ومثله بدل الاشتمال كما يأتي في الفائدة التي سوف تذكر قريبا. تمت

٣- قوله: (والثالث بينه وبينه... إلخ) قال نعم الدين وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: جاءني زيد غلامه أو حمارة ولا شك في كون هذا من بدل الغلط. تمت.

قال فالأولى أن يقال المراد بالملاسة بين البدل والمبدل منه بحيث يوجب النسبة إلى المبدل منه النسبة إلى البدل إجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدل منتظرة للبيان بذكر البدل. تمت غاية باختصار.

قال في المطول في تحقيق بدل الاشتمال ما معناه هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه، ويكون للمبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة ومنتظرة، نحو: أعجبتني زيد إذا أعجبتك علمه، فعلى هذا نحو: جاءني زيد غلامه أو أبوه أو حمارة بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام البعض، ولا يخفى أن الكلام الآخر في الشرح من هذا القبيل. تمت والله أعلم واحكم.

٤- والملاسة قد تكون بين الظرف والمظروف، والصفة والموصوف، والمالك والمملوك، وقد يكون بغيرها. تمت.

٥- قوله ملابسة بغيرهما بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملبس إجمالا، نحو: أعجبتني زيد علمه حيث نعلم ابتداء أنه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبتة إلى صفة من صفاته

فيه^(١) ﴿البقرة: من الآية ٢١٧﴾، ونحو قولك: «أعجبني زيد علمه، والدار حسنها، وقتل زيد غلامه». (والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره)، نحو: «مررت برجل حمار»، وتسميته إياه لكون الغلط سبب الإتيان به.^(٢) (ويكونان معرفتين وكرتين ومختلفين)، أي يكون كل واحد من أقسام البديل موافقا للأول في التعريف^(٣) والتكبير، أو مخالفا له، فتصير الأقسام ست عشرة صورة: فالأربعة الأول «زيد أخوك، زيد رأسه، زيد علمه، زيد الحمار». والثانية «رجل أخ لك، رجل بئله، رجل علم له، رجل حمار له». والثالثة «بأن تأخذ الأول من الأربعة الأول والثاني من الأربعة من الثانية والرابعة على العكس». (وإذا

إجمالا، وكذا في سلب زيد ثوبه، بخلاف ضربت زيدا حماره أو غلامه لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بديل الغلط. تمت حامى والله أعلم.

١- قوله: (قتال فيه) بديل من الشهر الحرام بديل اشتغال لأن بين الشهر الحرام والقتال فيه ملازمة بغير الكلية والبعضية لأنه يقتل فيه فيكون معناه يسألونك عن القتال في الشهر الحرام لأن المبدل منه في حكم الطرح، ونبه بتعدد الأمثلة على أن التعلق أعم من تعلق الظرف بالمظروف والموصوف بالصفة المعنوية أو الصورية أو تعلق المملوك بالمالك. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (للإتيان) فيكون تسمية الشيء باسم سببه وفيه نظر لأن البديل ليس بغلط بل هو مضاف إلى الغلط الذي بديل الشيء الملقب بذكره فهو بديل من الأول والأول غلط فلا حاجة إلى التعسف، إلى أن يقال البديل الغلط يجعل الغلط وصفا له لا مضاف إليه. تمت قط ف. تمت.

٣- قوله: (في التعريف) هذا بخلاف الصفة والتوكيد لأنهما في حكم التبع، فإذا كان الأول نكرة أو معرفة كان ما هو كالتممة كذلك، والبديل إن كان في حكم تكرير العامل فالأمر ظاهر ويصيران جملتين فلا يلزم التطابق وإن كان عامله عامل الأول، فلما كان مقصودا والأول كالتممة لم يلزم مطابقته كما لزم في التمة لقوة ما هو أصل وضعف ما هو فرع، فالبديل أصل لأنه المقصود والصفة فرع لأنها تممة. تمت إيضاح والله أعلم.

٤- تقول في الثالثة أعجبني زيد أخ لك، زيد بئله، زيد علم له، زيد حمار له. وفي الرابعة أعجبني رجل أشوك، رجل رأسه، رجل علمه، رجل حماره. تمت والله أعلم.

٥- قوله: (على العكس) أن تأخذ الأول من الثانية والثاني من الأول. تمت فتقول رجل أخوك، رجل رأسه، رجل علمه، رجل حماره. تمت والله أعلم.

كان نكرة من معرفة فالنعت^(١) مثل قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ (العلق: من الآية ١٥-١٦) لكرهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون الصفة كالجابرة لذلك. (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين)، أي يكون المضمير بدلا من المظهر وعلى العكس، فمثال المظهرين ما مر من أمثلة القسمة الأولى الست عشرة. وللمضميرين: «زيد ضربته إياه»، «زيد قطعت إياه»، جهل الزيدين كرهتهما إياه، حمار الزيدين كرهتهما إياه».

١- قال نجم الدين ليس على الإطلاق بل في بدل الكل لا في الاشتمال والبعض لأنهما لازمان للضمير ليعلم أنه بعضه أو ملابسه، تمت.

قال ما محاذ: ويجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه، كقوله تعالى ﴿بِأَنفُسِهِمْ﴾. تمت منه.

٢- قال نجم الدين: النحاة يوردون في هذا المقام زيد ضربته إياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، وقد اتفقوا كلهم في مثل: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ أن أنت تأكيد، وكذا في مررت بك أنت وبه هو فكذلك هذا. تمت ومثل نجم الأئمة يمثل لقيتهم إياهم بعد تقدم الزيدون وإخوتك مثلا يعود الضميران إلى شيء واحد، تمت. (*بوفيه بحث ولعل الأولى أن يقال أخوك زيد ضربته إياه، تمت.

(*) الأولى في التمثيل في بدل الكل حيث كانا مضميرين إن زيدا أخاك ضربته إياه، وإن الزيدين إخوتك ضربتهما إياهما. تمت وفي المضمير من المظهر أخوك لقيت زيدا إياه بتقدير إن زيدا هو الأخ إذ لو رجع إياه إلى زيد كان تأكيد، وفي المظهر من المضمير أخوك ضربته زيدا، تمت.

اعلم أن البديل يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء وذلك إذا كان المعنى بمعنى الأول أو مقارنا له، كقولك: من يأتينا بحشي نكرمه فيمشي بدل من يأتينا بخلاف من يأتينا يضحك فإنه حال معرب لما لم يكن في الإتيان معنى الضحك، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ فيضاعف بدل من يلق وكقول الشاعر:

مَنْ تَأْتَانَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دَارِنَا تَجِدْ حَقْلِيَا جَزَلًا وَنَارًا نَاجِحَا

فأبديل تلمم من تأتانا، وإذا أبديل من اسم الاستفهام فلا بد من اقتران البديل بحسرة الاستفهام كقولك: من أصحابك أغريش أم تميم، وأخي شيء مالك أذراهم أم دنائير، ومي سفرك أغدا أم بعد غد وأي الرجل أكرمك أزيد أم عمرو، وعلى ما ركبت أغرس أم حمار، وكم مالك أعشرون أم ثلاثون، تمت.

والمضمّر من المظهر^(١) «ضربت زيدا إياه» في الكل، «قطعت زيدا إياه»، كرهت الزيدين إياه، بعد تقدم ذكر اليد والجهل فيهما، «كرهت الزيدين إياه» بعد تقدم ذكر الحمار في الغلط، والعكس^(٢) هذه الأمثلة^(٣) (ولا يبدل^(٤)) ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من

قال نجم الأمة اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد إنه في حكم الطرح يعني بناء على أن المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتغال، وأيضاً بدل الكل إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه نحو: ضربت الذي مررت به أخيك، أو متلبساً بضمير كذلك نحو: الذي ضربت إياه زيدا كريم، وقد يتعين الأول في اللفظ دون الثاني قال الشاعر:

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فلو كان في حكم الطرح لم يعتبر هو [لأنه قال تركت ولم يقل تركا] دون الثاني. تمت وكذلك قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ لا يصح أن يكون الأول في حكم الطرح. تمت.

فائدة لا بد في بدل البعض والاشتغال إذا كانا ظاهرين من ضمير يرجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول وأنها ليسا ببدل الغلط، ويجوز على قلة ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول وأنها ليسا ببدل الغلط، كقوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الإقود﴾ لاشتغال قصبهم، وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم: مطرنا السهل والجبل، أي مطر السهل على حذف مضاف أي سهلها وجبلها فهو نحو قول الشاعر

لجاني لحاف الضيف والبرد برده وما يلهي عنه غزال مقنع

تمت نجم

- ١- الظاهر من المضمّر تقول ضربته زيدا وزيدا قطعت يده زيدا كرهته جهله، زيدا كرهته الحمار. تمت.
- ٢- العكس بأخذ الأول من مسائل الظاهر وكذا باقيها فيقول بعد تقدم ذكر زيد تقول زيد ضربته زيدا، زيد قطعت يده الزيدان كرهتهما جهلهما، الزيدان كرهتهما حمارهما. تمت.
- ٣- قوله: (هذه الأمثلة) نحو ضربته زيدا، قطعت يده، كرهته جهله، كرهته الحمار. تمت والله أعلم.
- ٤- قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا) قال ابن عصفور أجازته الاختفش ومنعه سيبويه.

الغالب نحو: «ضربت^(١) زيداً»، لئلا يلزم كون المقصود أقل دلالة من غيره مع كون مدلولهما واحداً، إذ المضمّر المتكلم والمخاطب أحص من الظاهر، فلا يقال: «ضربتني أخاك، ولا ضربتك زيداً»، بخلاف البعض والاشتمال والغلط فإنه يجوز مطلقاً^(٢) فيها، لفقدان المانع إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: «اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتك علمك، وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار»، ومن الاشتمال قوله: دعيني^(٣) إن أمرك لن يطاعاً وما ألفيتني حلمي مضاعاً

[عطف البيان]

عطف البيان: (تابع غير صفة^(٤) يوضح متبوعه) ليخرج بواقي التوابع، إذ غير الصفة منها ليس بموضح. (مثل: * أقسم^(٥) بالله أبو حفص عمر^(٦) * وفصله^(٧) من البذل لفظاً في مثل:

وقال ابن كيسان هو جائر بإجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم. تمت مغني.

١- كقول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جودة ما جاد بالماء حاتم

فحاتم بدل من الضمير في جوده وهو يرجع إلى المقدم ذكره. تمت والله أعلم.

٢- قوله: (مطلقاً) سواء كان المضمّر متكلاً أو مخاطباً أو غائباً. تمت ومنهم من منعه في المتكلم والمخاطب. تمت.

٣- قوله: (دعيني إن أمرك) ويروي ذريبي إن حكمتك. يقال دعه أي ذره وقد أميت ماضيه واسم فاعله، ويقال أيضاً: دعه أي اتركه. يقال ألفيت الشيء أي وجدته. الشاعر يخاطب امرأته وقال ذريبي من لومك وعذلك على ما أفعله لأني لن أصغ. حملك: (أمرك) علي وما أنا سقيه الرأي مضاع الحلم. قوله إن حكمتك جملة مستأنفة، وما ألفيتني عطف على التعليل، مضاعاً لمفعول ثانٍ لألفيت.

والاستشهاد: أن حلمي بدل الاشتمال من الضمير المفعول في ألفيتني. تمت شرح أبيات والله أعلم.

٤- قوله: (غير صفة) أي أنه لا يدل على معنى في متبوعه، وأقام قوله: غير صفة مقامه إيجازاً لتخرج الصفة باعتبار الدلالة على معنى في متبوعه، وهذا توضيح باعتبار الدلالة على الذات. تمت سعيدي. تمت.

١- فعمر عطف بيان لقوله أبو حفص، وحفص: المراد به حفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والقصة أن أعرابيا أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وأنا على ناقة عجفاء دبراء نقباء واستحملته فظننه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحقل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي

فجعل يقول إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى إذ التقيا أخذ بيده فقال ضع عن راحتك فوضع ما فوقها وإذا هي نقباء دبراء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه. تمت والله أعلم.

٢- وفصله من البذل أيضاً في نحو يا غلام زيد وزيدا لأنه لو جعل بدلا كان حكمه حكم المستقل، فيكون مبنيا على ما يرفع به، وإن كان عطف بيان جاز فيه الرفع والنصب على حسب ما ذكر في التارك. تمت والله أعلم.

٣- قوله: (أنا ابن التارك: أي أنا ابن الذي ترك بشر الذي من قبيلة بني بكر حيث ترقب الطير أن يقع عليه إذا مات. يعني جراحته قربت من الموت والطير فوقه تنتظر فعلى هذا وقوعا: مفعول له، وقيل منصوب على الحال.

والاستشهاد: أن بشرا عطف بيان من البكري المحرور بإضافة التارك إليه، ولو جعل بدلا لصار التارك بشر كالضارب زيد وهو ممتنع. تمت.

والمراد بقوله: أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان المعروف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعروف باللام نحو: الضارب الرجل زيد، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب أي كلما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا، فتناول أيضاً صورة النداء فإنك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتثنية مرفوعا حملا على اللفظ منصوبا على المحل إذا جعلته عطف بيان، وبما غلام زيد إذا جعلته بدلا والمعنى الأول أظهر والثاني أفاد. تمت جامي.

٤- قوله: (ترقبه) حال من الطير إن كان فاعلا له عليه، وإن كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه. تمت رضي فعليه الطير يأتي مفعولي التارك إن جعلناه بمعنى التصير، وإلا فهو حال. تمت رضي أيضاً والله أعلم.

٥- قال في العجذواني وقوعا جمع واقع وهو حال من الطير أي: واقعة حوله تترقبه لانزهاق روحه، لأن الحيوان ما دام به رمق فإن الطير لا يقربه وخصوصا الإنسان. تمت وبعد البيت قوله:

نوائحه وأرخصت البضوعا

علاه بضربة بعثت بلبل

فإنه لو جعل «بشر» بدلا من «البكري» لكان «التارك» داخلا عليه في التقدير، فلا يجوز إذ يصير كـ «الضارب زيد» فلا يجوز إلا عند من يجوز، ولو جعل عطف بيان جاز لعدم كونه في حكم تكرير العامل،^(١) وكذا قولك: «الضارب الرجل زيد» فزيد إذا أبدل من الرجل^(٢) لم يجز فيه إلا النصب لما مر،^(٣) ولو جعل عطف بيان جاز.

الرجل محل
مفعول (ضارب) لأنه
بأنه التارك إلى مفعوله

- ١- والذي يدل على أن البدل في حكم تكرير العامل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَغْفَرُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُر بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سِقْظًا مِنْ فَضَةٍ﴾ وهذا يدل اشتمال. تمت مفصل. تمت.
- ٢- لو نصب زيد حملا على المحل وكذا بشرا لم يحصل الفرق المذكور بل جاز البدل وعطف البيان، بخلاف ما إذا جر فإنه يجوز عطف البيان لا البدل كما ذكره. تمت شريف والله أعلم.
- ٣- قوله: (لما مر) من أن يكون كالضارب زيد، ولم يجوزوه بل يكون منصوبا على المفعولية. تمت.

فائدة ذكرها في تعليقه الشيخ إسماعيل قال: إن عطف البيان يجوز أن يكون بدلا إلا في كونه معرفا باللام بعد منادى معرفة أو نكرة كقولك يا أحنانا الحرث فالخارث عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا، لأنه يؤدي إلى مناداة الألف واللام لأن البدل في حكم المستقل، فإن لم يكن فيه التعريف جاز البدل فيه فيتضمن رفعه، وجاز عطف البيان فيجوز فيه الوجهان الرفع والنصب انتهى والله أعلم. قال نجم الدين وأعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدأ بالنعى ثم بالتأكيد ثم بالنسب تقول جامع الرجال الصالحون كلهم الزيدون والزهاد. تمت.

